

مدى مشروعية
أسانيد السيادة الإسرائيلية
في فلسطين

دراسة في إطار القانون الدولي العام

دكتور

محمد اسماعيل علي السير

١٩٧٥

الناشر

عالم الكتب

٣٨ عبد الخالق شرّوت - القاهرة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بدأت في التصدي للدراسة موضوع « أسانيد السيادة الاسرائيلية ومدى مشروعيتها » منذ نهاية عام ١٩٦٨ ، وكانت أصدااء الهزيمة العسكرية في يونيو ١٩٦٧ لا تزال تتردد في جنبات الوطن العربي .

وخلال مدة الدراسة ، التي استغرقت نحو ست سنوات ، جرت محاولات لحل النزاع العربي الاسرائيلي ، بعضها في نطاق دبلوماسي ، والبعض الآخر في نطاق عسكري . ورغم ما احرز من نجاح جزئي في هدين المجالين ، فان هذه المحاولات لم تسفر عن حل جذري لهذا النزاع ، وبقيت المشكلة تفرض ظلها على العالم العربي بصفة خاصة والمجتمع الدولي بصفة عامة ، منظوية على تهديد دائم ومستمر للسلام العالمي .

ولم يكن من مقاصدي خلال هذه الدراسة - ولا يمكن ان يكون كذلك - ان اضع حلا لمشكلة دولية ، استعصت على الحل سنوات طوال ، وانما كان المقصد - ولا يزال - هو عرض هذه المشكلة في دراسة موضوعية تستند الى قواعد القانون الدولي العام . ومن اجل ذلك فان هذه الدراسة ، ليست اسهاما مقصودا لحل المشكلة في اطار قانوني او دبلوماسي ، اذ يتعين علينا التسليم باحتمال وجود فارق كبير بين ما يجب ان يكون وما هو كائن بالفعل . وتلك مقولة استخلصها (آدي فيشر) من دراسته للفرق بين (الفعلية) ، التي تتلخص في أنها تعبير عما (يكون is) وبين (المشروعية) ، التي تتلخص في أنها تعبر عما (يجب must) . فاذا اعتبرنا هذه المقولة ، مقدمة اساسية للقضية المطروحة للبحث ، أصبح من الميسور علينا ، تحديد نطاق هذه الدراسة وطبيعتها ، بأنها تجري في اطار ما (يجب must) ان يكون ، أي في اطار (المشروعية) .

واذ يتم تحديد نطاق وطبيعة الدراسة على هذا النحو ، فان ما تقوم به دولة عربية او أكثر ، من محاولات لحل هذه المشكلة ، انما يجري في الاغلب الاعم في اطار ما هو (كائن is) أي في اطار (الفعلية) ، اذ ليس في المجتمع الدولي حتى الآن ، شخص قانوني دولي ، يملك صلاحية فرض ما (يجب must) على المجتمع الدولي أن يفعله . في رأينا ان هذا هو الفارق الدقيق بين عمل (الباحث) وعمل (الدولة) . وان كنا لا ننكر بطبيعة الحال ان عمل الدولة في اطار (الفعلية) قد يستهدف اقرار (المشروعية) . وبمعنى آخر ، فان أعمال الدولة ، في اطار الفعلية قد تكون أعمالا (تكتيكية) تستهدف تحقيق هدف (استراتيجي) ، وهو اقرار المشروعية . ومن اجل ذلك فان عمل (الباحث) هنا ، يستهدف تحديد الهدف الذي تسعى الدولة الى

تحقيقه . دون أن يلجأ بالضرورة الى تحديد الاسلوب الملائم للوصول الى هذا الهدف .

وترتيباً على ذلك ، فإن التطابق بين ماتعرضه هذه الدراسة وبين تصرفات دولة عربية أو أكثر، في تصديها لحل النزاع العربي الاسرائيلي، ليس هو بالتطابق الحتمي ولا هو أيضاً بالتطابق اللازم ، في تحديد (اسلوب) حل هذا النزاع ، وإنما يكون التطابق لازماً بين (هدف) الدولة والهدف من هذه الدراسة .

ولقد أسهم استاذنا ، الاستاذ الكبير عبد العزيز محمد سرحان ، أستاذ ورئيس قسم القانون الدولي بكلية الحقوق بجامعة عين شمس ، بجهد جهيد في اعانتى على اعداد هذه الدراسة وتزويدي بتوجيهات سديدة ، كان لها اثرها الفعال في لقاء الضوء على كثير من جوانب هذه الدراسة .

ولست ادعى لنفسي ، أى فضل مهما ضؤل حجمه ، ولا انسب لنفسي أى جهد مهما صغر شأنه ، فالفضل كله ، والجهد كله ، لساتذتى الافاضل . فلولا ما بذلوه ، بخبرة الفقهاء ، لحماس الشباب ، ما خرجت هذه الدراسة ، الى حيز الوجود .

والله ولى التوفيق .

محمد اسماعيل على

مصر الجديدة - القاهرة
اكتوبر ١٩٧٤

دليل بمحتويات الدراسة

٣	مقدمة الدراسة
١٤	خطة الدراسة
١٥	الباب التمهيدي : المفهوم الاسرائيلي في السيادة على فلسطين
٢٠	الفصل الاول : الحركة الصهيونية
٢٠	١ - العبريون
٢٢	٢ - الاسرائيلون
٢٢	٣ - اليهود
٢٤	٤ - الصهيوونيون
٣١	الفصل الثاني : نفى حقوق السيادة العربية
٣١	أولا - بالنسبة لحق تقرير المصير
٣٢	ثانيا - بالنسبة للحق المبني على التزامات بريطانيا
٣٢	نحو العرب
٣٤	الفصل الثالث : استقلال الدولة اليهودية
٣٤	أولا - اعلان استقلال الدولة اليهودية
٣٥	ثانيا - أساسيد السيادة الاسرائيلية

القسم الاول

الاسانيد المنشئة للسيادة في المفهوم الاسرائيلي ومدى مشروعيتها

٣٩	الباب الاول : السند المبني على الحق التاريخي
٤٣	الفصل الاول : مضمون الحق التاريخي
٤٤	المبحث الاول : مفهوم الحق التاريخي في القانون الدولي
٤٤	المبحث الثاني : الوقائع التاريخية في الادعاء الاسرائيلي
٤٦	الفصل الثاني : شروط تطبيق الحق التاريخي
٥٢	١ - فكرة السلطة الفعالة
٥٢	٢ - فكرة العلية
٥٣	٣ - فكرة القبول او الاعتراف
٥٣	٤ - فكرة الزمن
٥٤	٥ - فكرة الاستمرار
٥٥	الفصل الثالث : بطلان التمسك بالحق التاريخي
٥٦	المبحث الاول : تاريخ بدء النزاع
٥٦	المبحث الثاني : نظرية استمرار الدولة
٦٠	الباب الثاني : السند المبني على الحق الديني
٦٤	الفصل الاول : الحق الديني وشروطه في الكتب المقدسة
٦٦	أولا : الشروط الخاصة بالمستفيد من الوعد الاله
٦٦	١ - تحديد صفة المستفيد من الوعد في (التوراة)
٦٧	٢ - تحديد صفة المستفيد من الوعد في (الانجيل)

صحيفة

٦٨	٣ - تحديد صفة المستفيد من الوعد في (القرآن)
٦٩	٤ - تحديد صفة المستفيد من الوعد في (التاريخ)
٧١	ثانيا : الشروط الخاصة بمحل الوعد
٧٢	ثالثا : شروط نفاذ الوعد
٧٤	الفصل الثاني : الحق الديني في التطبيق العملي
٧٩	الفصل الثالث : الحق الديني في القانون الدولي العام
٨٣	الباب الثالث : السند المبني على الحق الانساني
٨٣	الفصل الاول : مضمون الحق الانساني في المفهوم الاسرائيلي
٨٧	الفصل الثاني : الوضع التاريخي لمشكلة اضطهاد اليهود
٩٦	الفصل الثالث : الحماية الدولية لحقوق الانسان
٩٦	أولا : مدى اضطهاد اليهود في العالم
٩٧	ثانيا : مدى انطباق وصف الاقلية على اليهود
٩٧	ثالثا : الحماية الدولية لحقوق الانسان
٩٩	١ - الاتفاقيات والتصريحات الدولية
١٠٥	٢ - الاعتراف للأقلية بذاتية خاصة
١٠٥	٣ - نقل الاقليات أو تبادلها
١٠٨	الباب الرابع : السند المبني على الحق القومي
١٠٩	الفصل الاول : مضمون الحق القومي في المفهوم الاسرائيلي
١١٢	الفصل الثاني : المفاهيم العامة في القومية
١١٥	الفصل الثالث : تطبيق مفاهيم القومية على الجماعة اليهودية

القسم الثاني

الاسانيد الكاشفة عن السيادة في المفهوم الاسرائيلي ومدى مشروعيتها

١٢٥	
١٢٧	الباب الاول : تصريح بالفور
	الفصل الاول : تصريح بالفور كسند من اسانيد السيادة في المفهوم الاسرائيلي
١٢٨	المبحث الاول : كيفية صدور التصريح
١٢٨	١ - مشروع ساكر
١٣٠	٢ - مشروع سو كولوف
١٣٠	٣ - مشروع بالفور
١٣١	٤ - مشروع ميلنر
١٣٢	٥ - مشروع ميلنر امري
١٣٢	٦ - المشروع الاخير
١٣٣	المبحث الثاني : التفسير الاسرائيلي للتصريح
١٣٧	١ - عبارة « الوطن القومي »
١٣٨	٢ - عبارة « في فلسطين »
١٣٩	المبحث الثالث : طبيعة التصريح في المفهوم الاسرائيلي
١٣٩	

١٤٢	الفصل الاول : بطلان التمسك بالتصريح من حيث الشكل
١٤٢	المبحث الاول : اطراف التصريح
١٤٢	اولا : القواعد العامة في القانون الدولي
١٤٢	ثانيا : تطبيق القواعد العامة بالنسبة لاطراف التصريح
١٤٥	على تصريح بالفور
١٤٦	المبحث الثاني : الاشتراط لمصلحة الغير
١٤٧	اولا : آثار الالتزام بالنسبة للغير في القانون الدولي
١٤٧	ثانيا : تطبيق القواعد العامة بالنسبة لآثار المعاهدة
١٤٨	على تصريح بالفور
١٥٠	الفصل الثالث : البطلان الموضوعي لتصريح بالفور
١٥٠	المبحث الاول : مخالفة التصريح للالتزامات الدولية
١٥٠	١ - مخالفة التصريح لالتزامات بريطانيا نحو العرب
١٥١	اولا : مراسلات حسين/مكماهون
١٦٠	ثانيا : معاهدة بطرسبورج
١٦١	ثالثا : معاهدة سايكس/بيكو
١٦٥	المبحث الثاني : استحالة تنفيذ التصريح
١٧٠	اولا : عبارة « تسهيل تأسيس »
١٧٢	ثانيا : عبارة « وطن قومي »
١٧٨	ثالثا : عبارة « الشعب اليهودي »
١٧٨	رابعا : عبارة « في فلسطين »
١٨١	الباب الثاني : صك الانتداب
١٨٣	الفصل الاول : صك الانتداب كسند من أسانيد السيادة في
١٨٣	المفهوم الاسرائيلي
١٨٣	اولا : اهمية صك الانتداب
١٨٣	ثانيا : التفسير الصهيوني لصك الانتداب
١٨٨	الفصل الثاني : طبيعة الانتداب واهدافه
١٩٠	المبحث الاول : طبيعة الانتداب
١٩٥	المبحث الثاني : اهداف الانتداب
١٩٧	الفصل الثالث : عوامل بطلان صك الانتداب
١٩٧	المبحث الاول : اثر الانتداب على استقلال فلسطين
٢٠١	المبحث الثاني : بطلان صك الانتداب من حيث الشكل
٢٠٢	اولا : اختيار الدولة المنتدبة
٢٠٥	ثانيا : محل الانتداب
٢٠٦	المبحث الثالث : بطلان صك الانتداب من حيث الموضوع
٢٠٦	اولا : مخالفة صك الانتداب للالتزامات الدولية
٢٠٧	١ - مخالفة صك الانتداب للالتزامات الحلفاء
٢١٢	٢ - مخالفة صك الانتداب لعهد عصبة الأمم
٢١٦	٣ - مخالفة صك الانتداب لمبادئ السلام (حق تقرير المصير)

صحيفة

٢٢٣	ثانيا : مخالفة دولة الانتداب لالتزامات الدولة المنتدبة
٢٢٣	١ - في ممارسة الانتداب
٢٢٣	أ - التراخي في اقامة حكومة وطنية عربية
٢٢٦	ب - التصرف في اراضي فلسطين
٢٢٧	ج - تمكين شعوب اجنبية من غزو فلسطين
٢٣١	٢ - في انتهاء الانتداب
٢٣١	أ - طريقة الانسحاب من فلسطين
٢٣٣	ب - خرق قواعد انتهاء الانتداب
٢٣٧	الباب الثالث : قرار التقسيم
٢٣٧	الفصل الاول : قرار التقسيم كسند من اسانيد السيادة في المفهوم الاسرائيلي
٢٤١	الفصل الثاني : عوامل بطلان قرار التقسيم
٢٤٢	المبحث الاول : عوامل بطلان قرار التقسيم من حيث الشكل
٢٤٢	أ - صدور القرار من غير مختص
٢٤٥	ب - مخالفة القرار للالتزامات الدولية
٢٤٥	١ - مخالفة قرار التقسيم لالتزامات الدولة المنتدبة
٢٤٧	٢ - مخالفة قرار التقسيم لميثاق الامم المتحدة
٢٤٧	أ - عدم وضع فلسطين تحت الوصاية
٢٤٩	ب - عدم اعلان استقلال فلسطين
٢٥٤	المبحث الثاني : عوامل بطلان التقسيم من حيث الموضوع
٢٥٤	أولا : بطلان شروط صحة قرار التقسيم
٢٥٨	ثالثا : مجافاة قرار التقسيم للعدالة
٢٥٩	المبحث الثالث : بطلان التمسك بقرار التقسيم
٢٦١	أ - موقف الامم المتحدة من قرار التقسيم
٢٦٧	ب - موقف دولة اسرائيل

القسم الثالث

الوضع الراهن للنزاع العربي الاسرائيلي

(دراسة في ضوء قرارات المنظمات الدولية)

٢٧٠

الباب الاول : الالتجاء الى القوة المسلحة لحل النزاع العربي الاسرائيلي

٢٧٥

الفصل الاول : حرب العدوان الاسرائيلي في يونيو ١٩٦٧

٢٧٦

المبحث الاول : الانسحاب من الاقاليم المحتلة طبقا

٢٧٨

للمفهوم الاسرائيلي

المبحث الثاني : الانسحاب من الاقاليم المحتلة طبقا

٢٨١

للمفهوم العربي

٢٩٤	الفصل الثانى : حرب التحرير العربية فى اكتوبر ١٩٧٣
٢٩٥	المبحث الاول : حكم القانون الدولى بالنسبة لحركات التحرير
٢٩٩	المبحث الثانى : المجهودات الدولية لحل النزاع بالطرق السلمية
٣٠٠	اولا : قرارات مجلس الامن
٣٠٣	ثانيا : المساعى الدبلوماسية
٣٠٣	ا - مشروع السلام العربى
٣٠٧	ب - المساعى الامريكية
٣٠٨	١ - اتفاقية ترتيبات وقف اطلاق النار
٣٠٩	٢ - اتفاقية الفصل بين القوات المصرية والاسرائيلية
٣٠٩	٣ - الاتفاقية السورية/الاسرائيلية للفصل بين القوات
٣١٠	ح - الموقف الاوروبى
٣١١	د - الموقف الافريقى
٣١١	هـ - الموقف العربى
٣١١	و - الموقف اليابانى
٣١٢	ز - موقف الامم المتحدة
٣١٤	الباب الثانى : المشكلات القانونية التى يثيرها النزاع العربى الاسرائيلى
٣١٥	الفصل الاول : اثر قرارات المنظمات الدولية على اسانيد السيادة الاسرائيلية
٣١٥	المبحث الاول : هل يعتبر قرار مجلس الامن تعديلا لقرار التقسيم
٣١٨	المبحث الثانى : اثر قرار مجلس الامن على الاقاليم التى احتلتها اسرائيل بالتجاوز لما خصصه لها قرار التقسيم
٣٢٠	المبحث الثالث : اثر قرار مجلس الامن على اسانيد السيادة الاسرائيلية
٣٢٥	الفصل الثانى : مدى التزام الدول العربية بالاعتراف باسرائيل كدولة ذات سيادة
٣٢٥	المبحث الاول : الاعتراف فى القانون الدولى العام
٣٤٢	المبحث الثانى : الاعتراف المتبادل وقرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ لسنة ١٩٦٧
٣٤٤	المبحث الثالث : مدى استيفاء اسرائيل شروط العضوية بالامم المتحدة
٣٤٥	الشروط الواردة بقرار التقسيم
٣٤٧	مناقشات اللجنة السياسية
٣٥٣	الفصل الثالث : مفهوم الحدود الآمنة فى قرار الامم المتحدة

صحيفة

٣٥٣

المبحث الاول : الحدود في القانون الدولي العام

٣٥٤

أ - الحدود (Boundaries)

٣٥٥

ب - التخوم (Frontiers)

٣٥٧

المبحث الثاني : مفهوم الحدود الآمنة في قرارات الامم المتحدة

٣٧٠

الفصل الرابع : مدى التزام الدول العربية بالاتفاق مع اسرائيل

٣٧٠

المبحث الاول : قواعد ابرام المعاهدات في القانون الدولي

٣٧١

- الشروط الموضوعية لصحة المعاهدة

٣٧٣

المبحث الثاني : مدى التزام الدول العربية بابرام اتفاق مع اسرائيل

٣٧٥

اولا : متى يتم الاتفاق

٣٧٦

ثانيا : كيف يتم تنفيذ الاتفاق

٣٨٣

ثالثا : اثر الاتفاق مع اسرائيل على مشكلة الاعتراف بها

٣٨٧

باب ختامي

٣٩٧

دليل بمراجع الدراسة

٣٩٨

اولا - المراجع القانونية

٣٩٨

١ - باللغة العربية

٤٠٢

٢ - باللغات الاجنبية

٤٠٨

ثانيا - الوثائق والموسوعات

٤٠٨

١ - باللغة العربية

٤٠٩

٢ - باللغات الاجنبية

٤١٠

ثالثا - المراجع العامة في الشؤون الفلسطينية والصهيونية

٤١٠

١ - باللغة العربية

٤٢٠

٢ - باللغات الاجنبية

٤٢٨

رابعا - الصحف والمجلات والنشرات

٤٢٨

١ - باللغة العربية

٤٢٩

٢ - باللغات الاجنبية

٤٢٩

خامسا - الكتب المقدسة

موجز للدراسة باللغة الانجليزية

« تَشَدَّدُوا وَكُونُوا رِجَالًا أَيُّهَا الْفِلِسْطِينِيُّونَ لَثَلَا
تُسْتَعْبَدُوا لِلْعِبْرَانِيِّينَ كَمَا اسْتُعِيدُوا هُمْ لَكُمْ
فَكُونُوا رِجَالًا وَحَارِبُوا »

(العهد القديم - سفر صموئيل الأول - الاصحاح الرابع - الآية
التاسعة) .

« قَدْ شَكُونَا أَنْ الْيَهُودَ ... أَجْمَعِينَ تَحْتَ الْخَطِيئَةِ ... الْجَمِيعُ
زَاغُوا وَفَسَدُوا مَعًا . حَنَجَزْتُهُمْ قَبْرٌ مَفْتُوحٌ . بِالسِّنَتِهِمْ
قَدْ مَكُرُوا . سَمُّ الْأَضْلَالِ تَحْتَ شِفَاهِهِمْ . وَفَمُّهُمْ مَمْلُوءٌ
لُغْتًا وَمِرَارَةً . أَرْجَلُهُمْ سَرِيعَةٌ إِلَى سَفْكِ الدَّمِ . وَفِي
طَرَفِهِمْ اغْتِيصَابٌ وَسُخْقٌ . وَطَرِيقُ السَّلَامِ لَمْ يَعْرِفُوهُ . »

(العهد الجديد - رسالة بولس الرسول الى اهل رومية . الاصحاح
الثالث - الآيات من التاسعة الى السادسة عشرة) .

« قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ
سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ »

(القرآن الكريم – سورة آل عمران – الآية الرابعة والعشرين)

مقدمة الدراسة

يبدو للوهلة الأولى ، أن التصدى لدراسة مثل هذا الموضوع ، أمر هين ويسير ، إذ أن هناك فيضا هائلا من المراجع التي تعرضت له ، كما أن احساس « الفرد العربي » الذي يتصدى لمثل هذه الدراسة سوف يساعده على الخوض فيها بما تنطوي عليه مشاعره من احساس داخري ، فهي مشكلة لا تزال تسيطر على وجدان العربي بحدة بالغة ، وتتعدى آثارها جوانب الحياة العربية بجميع أبعادها ، فضلا عن آثارها المتداخلة بالنسبة لبقية دول العالم .

غير أن ما يبدو للوهلة الأولى ، ليس هو الحقيقة بذاتها بعد نظرة أخرى متأنية . فكل ما بدا أول الأمر من عوامل التيسير في الدراسة ، بدا عند نظرة أخرى فاحصة ، من عوامل الصعوبة في هذه الدراسة على ما سيجين في الفقرات التالية . والتي يمكن حصرها فيما يلي :

١ ... تحديد المشكلة موضع الدراسة

٢ ... طبيعة الدراسة .

٣ ... أهمية الدراسة .

٤ ... منهج الدراسة .

٥ ... حدود الدراسة .

٦ ... صعوبات الدراسة

وسأحاول فيما يلي ، التعرض لهذه المشكلات بإيجاز على النحو التالي :

١ تحديد المشكلة موضع الدراسة

يشكر العرب ، مشروعية الوجود الاسرائيلي في فلسطين ، وعلى هذا الأساس ينكرون كذلك الاعتراف بقيام دولة اسرائيل . وهم يستندون في ذلك الى اسانيد مختلفة بعضها قانوني وبعضها الآخر ذو طبيعة ... اسبعية . ورغم أنى عربي ، فلسبت انوى مجرد التعرض في هذه الدراسة لبيان وجهة النظر العربية وسندها من جهة ، كما لا انوى التعرض بصفة مباشرة لبيان مدى مشروعية دولة اسرائيل ذاتها من جهة أخرى . فعرض وجهة النظر العربية وحده سوف يكون ترديدا لا جدة فيه ولا ابتكار . كما أن التعرض بصفة مباشرة لبيان مدى مشروعية دولة اسرائيل ذاتها . قد يتناقض والمبدأ الاساسي المقرر في القانون الدولي التقليدي ، من أن نشوء الدول مسألة يعنى بها التاريخ السياسي وليس القانون الدولي

كما يقول فوشيه (١) ، وان نشوء الدول يتم بمجرد توافر عناصر الدولة من شعب واقليم وسلطة بحيث يمكن القول بأن الدولة مسألة واقع وليست مسألة قانون (٢) وان القانون الدولي لا يعرف دولة مشروعة واخرى غير مشروعة ، لانه لا يعنى بأسباب نشوء الدول (٣) .

ومع هذا فان ذلك الاتجاه التقليدى فى القانون الدولى قد اصبح « لا يستجيب لمقتضيات التغير الجوهرى الذى حدث فى نطاق العلاقات بين الدول ، باعتبار أن التطور فى الظروف والأوضاع يجب أن يصاحبه تطور مماثل فى احكام القانون حتى لا يغلب ضررها على نفعها ، ويتصبح عاملا من عوامل الاضطراب فى علاقات الدول . فالاتجاه التقليدى لا يقيم وزنا لحق كل شعب فى تقرير مصير ، مما يجعل من الشعوب سلعة ومحلا للملكية والاستغلال ، ولهذا فان الاتجاه الجديد فى نطاق العلاقات الدولية يقضى بأن الاسباب التى يدخل بها الاقليم ، فى سيادة الدولة وولايتها قد تغيرت تغيرا اساسيا بحيث يجب أن تقوم على أساس حق الشعوب فى تقرير مصيرها ، وبأنه يجب ألا يكون للمغتصب أى حق فى نطاق القانون ... » (٤) .

ونحن نرى أن عدم تعرض القانون الدولي التقليدى لمدى مشروعية

(١) Phauchille, Paul., Traité de D.I.P. 8ème ed. Tome 1ère 10ème Part. Librairie Arthur Rausseau. Paris 1925. p. 300 et seq.

(٢) Oppenheim, I., International Law. Vol. 1. (Peace). 8th ed. Edited by H. Lauterpacht, Longmans, Green and Co. London, 1954. p. 544.

(٣) د. حامد سلطان — القانون الدولي العام فى وقت السلم — الطبعة الرابعة —

دار النهضة العربية القاهرة — يناير ١٩٦٩ — ص ١١٠ — ١١١ .

(٤) المصدر السابق — ص ٧٨٩ . ورغم ذلك فان استاذنا الدكتور / سلطان يقول

برأى آخر مخالف فى ذات المؤلف : « انه لا سبيل الى القول بأنه يجب تفحص الظروف التى تلابس نشوء الدول الجديدة لمعرفة ما اذا كانت عن طريق شرعى أو غير شرعى ... لان القانون الدولي لا يتضمن من القواعد ما يبين متى يتم تكوين الدولة عن طريق مشروع ومتى يتم عن غير هذه الطريق . أما النظريات المختلفة التى تقوم من حين لآخر فى خصوص قيام الدول على أسس معينة كأساس مبدأ الجنسيات أو مبدأ الاستفتاء أو مبدأ حقوق الشعوب فى تقرير مصيرها ، فهى نظريات سياسية لا علاقة لها بالقانون الدولي ومن هذا الاستعانة بها فى سبيل التوصل الى تقرير النتائج القانونية » . ونحن نهائى رأى استاذنا الذى عبر عنه بصفحة ١١٠ — ١١١ ، برأى استاذنا أيضا الذى عبر عنه بصفحة ٧٨٩ والمذكور بالمتن اعلاه . ولا خلاف فى رأينا بين أسباب دخول الاقليم فى ولاية دولة وبين نشوء الدولة الحديثة ، اذ يجب أن يتم كلاهما على أساس مبدأ حق تقرير المصير باعتبار أن قواعد القانون الدولي فى تطورها الحديث قد أصبحت تقوم على مبدأ الشرعية لا الامر الواقع . انظر الرأى الذى نخالفه فى ص ١١٠ — ١١١ والرأى الذى تؤيده فى ص ٧٨٩ من ذات المصدر .

انشاء الدول انما كان يستند الى أن نشوء الدول القديمة كان نتيجة تطور تاريخي يمتد الى ازمان سحيقة . وهذا القول لا يصدق على نشوء الدول التي تستند في نشوئها الى عوامل مختلفة قد يكون من بينها « الاتفاق الدولي » الذي نجد له صورا متعددة في التاريخ الحديث للعلاقات الدولية . ومن أبرز الامثلة على « الاتفاقات الدولية » التي تنشئ دولا جديدة ، الاتفاق بين السويد والنرويج عام ١٩٠٥ وبين بريطانيا وكنادا والمكسيك وايرلندا الحرة في ١٩٢١/١٢/٦ وبين بريطانيا ايضا وكنادا واستراليا ونيوزيلانده الجديدة (١) .

ولما كانت الاتفاقات الدولية من بين مصادر القانون الدولي ، فان التمرس لدراسة الاتفاقات المنشئة للدول هو تعرض لدراسة مسألة من مسائل القانون الدولي العام .

ولما كانت الدول القديمة لا تشير مسألة نشوئها وما يستند اليه من اسانيد لأن وجودها اصبح من حقائق التاريخ الموغل في القدم ، فان الوضع يختلف بالنسبة للدول الجديدة ، وخاصة تلك الدول التي تعلن أن هناك اسانيد معينة يستند اليها وجودها . ذلك انه في مجال الادعاء بأسباب معينة مباشرة واقعة معينة ، فانه ينبغي النظر الى مدى مشروعية هذه الاسباب لامكان ترتيب الآثار القانونية المتصلة بهذه الواقعة .

ودلالة اسرائيل نموذج من الدول التي تعلن أن وجودها يستند الى اسانيد معينة وردت كلها في اعلان استقلال الدولة في ١٥ مايو ١٩٤٨ باعتبارها اول بيان رسمي يقدم الدولة الجديدة الى العالم ويبرز في سره الوجودية لأسباب وجودها .

وترتيبها على ذلك فنحن نرى ان هناك فارقا من حيث المبدأ بين البحث في مدى مشروعية دولة ما ، وبين البحث في مدى مشروعية اسانيد وجود هذه الدولة . فنحن نتفق مع الرأي التقليدي في أن الدولة الدولة توجد حيث يوجد شعب واقليم وسلطة ، وقد توافر لدولة اسرائيل هذه العناصر الثلاثة ومن ثم فان البحث لا يدور حول مدى توافر هذه العناصر . اذ من المسلم به ان هناك (شعبا) مستقرا على (اقليم) فلسطين ومختار من لسلطة او (نظام قانوني) حيث تشكل العناصر الثلاثة دولة اسرائيل . ولما كان (شعب) الدولة الاسرائيلية ، ذا نوعية معينة ،

(١) ولذلك فان من امثلة الدول التي نشأت باتفاق دولي ، اليونان ، حيث نشأت نتيجة لاتفاق فرنسا وبروسيا وتركيا في ١٨٣٢/٧/٢١ . كما قرر مؤتمر برلين في ١٨٧٨/٧/١٣ . كذلك رومانيا والسررب . ونطبقا لمعادنات السلام التي انعقدت فيما بين عامي ١٩١٩ و ١٩٢٠ نشأت بولندا وتشيكوسلوفاكيا وسوريا والعراق والحجاز .
Fauchille; op. cit. p.p. 301-305
امام في ذلك :

حددها (النظام القانوني) لهذه الدولة ، بحيث قصر حق التمتع بالجنسية الاسرائيلية : او الانتماء الى هذا (الشعب) على (اليهود) وحدهم دون غيرهم (١) . ولما كان هذا (النظام القانوني) في قصره حق السيادة والمواطنة في دولة اسرائيل على من يدينون بالديانة اليهودية ، انما يستند في تبرير مرقفه الى اسانيد معينة وردت على سبيل الحصر في اول وثيقة رسمية تعلن ميلاد هذه الدولة وهي (اعلان استقلال اسرائيل) ويرى ان هذه الاسانيد : مستمدة من القانون الدولي العام ، فان البحث في هذه الدراسة . انما يستهدف عرض هذه الاسانيد حسبما وردت في اعلان الاستقلال المذكور ، ودراسة مدى مشروعيتها في اطار القانون الدولي العام (٢) .

٢ - طبيعة الدراسة

ان دراسة مدى مشروعية اسانيد السيادة الاسرائيلية يمكن ان تنتمي الى فروع مختلفة من العلوم الانسانية . اذ يمكن دراستها من وجهة نظر اجتماعية او دينية او فومية او قانونية او سياسية . ولما كانت دراستنا تنتمي الى القانون الدولي العام فانه يكون من البديهي ان الطبيعة التي تتسم بها دراستنا لاسانيد السيادة الاسرائيلية هي طبيعة قانونية بمعنى اننا سنتعرض للدراسة مدى مشروعية هذه الاسانيد في ضوء القانون الدولي العام .

والواقع ان انشاء اسرائيل قد نتج عنه ما يسمى بالنزاع العربي الاسرائيلي . وطبيعة النزاع الدولي بصفة عامة ، قانونية او سياسية ، انما تتحدد وفقا لما يراه اطراف النزاع (٣) .

ونحن نرى ان المنازعة في مدى مشروعية اسانيد السيادة الاسرائيلية هي منازعة تنتمي الى قواعد القانون الدولي العام ، فالبراهين التي

(١) عدا بعض العرب المسلمين والمسيحيين ممن كانوا مقيمين بالاقليم الفلسطيني وقت اعلان استقلال دولة اسرائيل ، وظلوا متمسكين ببقائهم في مواطنهم .

(٢) ونحن نرى ان بناء الدولة من شعب واقليم وسلطة ، عمو واقمة مادية لا جدال فيها . غير انه حيث يمس البناء القانوني للدولة حقا من الحقوق التي يضمنها الانسان الدولي ، يكون الاحكام الى قواعد هذا القانون امرا حتميا . فاذا كن عنصر الشعب في الدولة قد تكون بطريقة تمس حقوقا يضمنها القانون الدولي كحقوق الانسان ، واذا كانت السلطة السياسية في الدولة قد تكونت بطريقة تمس حق تقرير المصير ، واذا كان الالزام قد تم اكتسابه نتيجة الفتح وشن حرب العدوان فمن الفيل في مدى اتفاق هذا البناء القانوني مع القواعد القانونية يكون مقبولا للقانون الدولي العام .

3) Fredman, W., General Course in International Law.

Académie de Droit International. Recueil des Cours. Vol. 11.

1969. P. 158.

ساقها أطراف هذا النزاع للتدليل على صحة ما يدعونه تنتمي في معظمها الى قواعد القانون الدولي العام . فقد أكدت الحركة الصهيونية عند عرض النزاع على الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام ١٩٤٧ ان حقها في السيادة على فلسطين تؤكد وثائق دولية تم الاعتراف بها بواسطة المجتمع الدولي وبواسطة التفسيرات الرسمية والمسلك العملي لحكومة الانتداب وتصريحات القادة في بريطانيا والولايات المتحدة ، واحكام لجنة الوصاية الدائمة ومجلس عصبة الأمم والأمم المتحدة ، وان هذه الوثائق في مجموعها تكون جزءا من قواعد القانون الدولي العام (١) .

كذلك أكد العرب أيضا ، ان السيادة العربية على فلسطين مستمدة من التصريحات الدولية ومن قواعد القانون الدولي العام (٢) .

٣ - أهمية الدراسة

إذا كان عالم اليوم بما يصادفه من مشاكل سياسية وقانونية واقتصادية ، لا يستطيع أن يجعل للمشروعية وحدها سلطة حسم المشكلات الدولية ، فأى جدوى من دراسة مدى مشروعية أسانيد السيادة الاسرائيلية ، إذا كانت دولة اسرائيل دولة قائمة بالفعل . وتتمتع بعضوية الأمم المتحدة ، ويعترف بها معظم دول العالم ؟ .

ان هذا القول يبدو صحيحا اذا نظرنا الى ظاهري الأمور . لكن الواقع يؤكد ان المجتمع الدولي قد فشل على مدى خمسة وعشرين عاما في حل المشكلات التي ترتبت على انشاء دولة اسرائيل : فالحلول الجزئية لبعض هذه المشكلات ، كمشكلة اللاجئين العرب أو مشكلة الملاحاة في الممرات المائية ، لم تسفر ، رغم قرارات الأمم المتحدة ، عن حسم هذه المشكلات .

فإذا كان المجتمع الدولي قد قرر في عديد من قرارات هيئة الأمم المتحدة ، ان هذه المشكلات تعرض السلام الدولي للخطر ، فانه لا مندوحة عن التوصل الى حل جذري يؤدي الى حسم هذه المشكلات والقضاء

— وانظر ايضا

- Burton, J.W., *The Analysis of Conflict by Casework.*
The Year Book of World Affaris. Stevens and Sons. London.
1967. p. 20 et seq.
- 1) *The Jewish Case., Statements and Memoranda.* The Jewish Agency for Palestine. Jerusalem., 1947. p.p. 70-71.
 - 2) *Official Records of the 2ed Sess. of the G.A. Supplement no. 11.* New York. 1947. pp. 1-2, 24-27.

على أسباب التوتر في الشرق الاوسط . وترتبطا على ذلك فقد يصح القول بأن الحل الجذري لمشكلة اللاجئين يكمن في اعادتهم الى اراضيهم واعادة المهاجرين اليهود الذي وفدوا الى اسرائيل ، الى مواطنهم الأصلية . وهنا سوف يحدث بالتداعي ، تغيير أساس في « نوعية » عناصر الدولة وشكلها القانوني ، لأن عنصر الشعب ، سوف يغلب عليه الطابع العربي الذي كان يشكل النسبة الغالبة من سكان فلسطين قبل انشاء دولة اسرائيل ، كما سترتب على غلبة هذا الطابع على عنصر الشعب ان يتأثر الشكل القانوني للسلطة السياسية والنظام القانوني للدولة ولن يكون قوام هذا النظام قوانين تفرق بين اليهودي وغير اليهودي ، كما ستكون هذه السلطة من العنصر الغالب وهو الشعب العربي . اما اليهود الوافدون الى فلسطين فعليهم ان يعيشوا في اوطانهم الأصلية في ظل حماية القانون الدولي بشأن حقوق الانسان والأقليات . اما يهود فلسطين الذين عاشوا فيها قبل حركة التهجير ، فانهم يبقون في فلسطين ينطبق عليهم ما ينطبق على المواطن العادي دون تفرقة بسبب الدين أو العنصر . كذلك فان مشكلة الملاحاة في الممرات الدولية (١) في العالم العربي تركز اساسا على رفض العرب لمشروعية وجود دولة اسرائيل بنظامها القانوني الراهن والقائم على اساس العنصرية اليهودية . ورغم ما قد يسفر عنه بحث مدى المشروعية على النحو السابق ، من آثار حاسمة في حل هذه المشكلات وغيرها فانه يبقى الاعتراف بأن الاحتكام الى السلاح في حل هذه المشكلات كان السمة الغالبة منذ انشاء دولة اسرائيل وعندما تصل الأمور بين مجتمعين ، سواء على مستوى القبيلة أو الشعب أو الأمة الى درجة الاحتكام الى السلاح ، اي الى العنف عند حده الأقصى وهو الحرب فان اي حديث عن المشروعية قد يصبح بعيدا عن الموضوع ، على اساس ان صميم الموضوع في هذه الساعة هو طاقة القوة العسكرية وكفاءة استعمالها لتحقيق الهدف الذي شهرت من اجله القوة العسكرية . ولكن ذلك غير صحيح على اطلاقه . ذلك ان الارتباط قد أصبح وثيقا بين المشروعية وبين استعمال العنف عند حده الأقصى ، وهو ما تواترت عليه قرارات الامم المتحدة . ومن بين هذه

(١) انظر هذه المشكلة في : د/ حامد سلطان المشكلات القانونية المتفرعة عن قضية فلسطين - معهد البحوث والدراسات العربية القاهرة - ١٦٧/٦٦ ص ١٨ و د/ محمد حافظ غانم وآخرون . ندوة قضية خليج العقبة المنعقدة في ١٩ مايو ١٩٦٧ بالجمعية المصرية للاقتصاد والتشريع بالقاهرة مايو ١٩٦٧ و د/ حسن الراوي - الوضع القانوني لمضائق تيران وخليج العقبة - منشورات مجلة القضاء - نقابة المحامين بالعراق - بغداد ١٩٦٧ وايضا عز الدين فرج - قضية نهر الاردن - الدار القومية للطباعة والنشر - القاهرة - (بدون تاريخ) فؤاد نصحي - فلسطين في المعركة - مطبعة التحرير بعابدين - القاهرة - ١٩٥٨ ص ١٧١ .

القرارات ، قرار أصدرته الجمعية العامة في ١٤ ديسمبر ١٩٧٠ ، تؤكد فيه حق الشعوب المستعمرة في استخدام جميع الوسائل الضرورية المتاحة لها ، للحصول على استقلالها ، وتؤكد أيضا مشروعية النضال الذي تقوم به في هذا السبيل (١) . ومعنى ذلك أن استخدام القوة ، دفاعا عن الحقوق المشروعة أو (المشروعية) أصبح حقا لا ريب فيه . ولهذا فإن أهمية المشروعية تبدو واضحة في أحوال السلام كما تبدو ضرورية أيضا في أحوال القتال . وتبدو أهميتها في الداخل والخارج سواء بسواء . فهي في الداخل ذات أهمية من حيث التأثير المعنوي الذي يحدثه إيمان المقاتلين بمشروعية ما يعطون حياتهم دفاعا عنه ، وهي في الخارج ذات أهمية من حيث اكتساب موافقة وتأييد المجتمع الدولي تفهما للضرورات الحيوية التي دفعت المقاتلين الى قبول العنف عند حده الأقصى وامتشاق السلاح دفاعا عن حقوقهم المشروعة .

٤ - منهج الدراسة

ان اعداد البحث بصفة عامة ، يعنى اختيار منهج معين للوصول الى النتيجة التي يتغياها الباحث وقد رأيت من بين مناهج البحث ، ان الاستدلال هو اقرب المناهج الى تحقيق ما ابتغيه من دراستي وهو بيان مدى مشروعية اسانيد السيادة الاسرائيلية . وقد اخترت من انواع الاستدلال ، الاستدلال البرهاني من حيث انه اقرب مناهج البحث الى الدراسات القانونية . والاستدلال لبرهاني يقوم اساسا على مقدمات برهانية او قضايا مؤكدة ثبت صدقها ويقينها ، ومن ثم تكون النتائج المترتبة عليها صحيحة . فاذا قلنا ان اساس الدولة الاسرائيلية هو قرار التقسيم ، وكانت هذه المقدمة صادقة بالبرهان اى ان اساس الدولة هو بالفعل قرار التقسيم ، ثم اثبتنا بعد ذلك بالبرهان ايضا ، ان هذا القرار ، او هذه المقدمة ، فاسدة او باطلة ، فانه ينتج عن ذلك ان دولة اسرائيل دولة غير مشروعة تطبيقا لقاعدة ان ما اقيم على الباطل فهو باطل .

وسوف نستخدم في اثبات صدق المقدمات ، الوثائق التاريخية ،

(١) انظر نص القرار في
Official Records of 25th session of
the G.A., Resol. no. 2708 (XXV) of 14 December 1970.

وانظر عرضا لعدد من القرارات التي أصدرتها الامم المتحدة ، تؤكد فيه حق الشعوب في تقرير مصيرها بنفسها بكافة الوسائل المتاحة لها بما في ذلك القوة المسلحة ، كما تؤكد حق هذه الشعوب في الحصول على مساعدات لهذا الغرض ، وتدين الدول التي تعرقل نشاط الحركات التحريرية عن طريق استخدام المرتزقة في الحرب ضد المناضلين من أجل الاستقلال .
في مؤلف د/ عبد العزيز سرحان - القانون الدولي العام - دار النهضة العربية - القاهرة
١٩٦٩ ص ٣٩٤ - ٣٢٥ .

سواء ما ورد منها بالتوراة او بمؤلفات الثقات من اعلام التاريخ او ما ورد بادعاءات الصهيونيين ، كما نستخدم كذلك قواعد القانون الدولي المجمع عليها وآراء الفقهاء المتخصصين .

٥ - حدود الدراسة

نأثر من الممكن أن يتعرض الباحث لمثل هذه المشكلة ، لجوانب عديدة تتصل من قريب أو من بعيد بموضوع الدراسة . ذلك أن هذه الدراسة يمكن أن تمتد لتشمل مسألة تدويل القدس ومسألة حقوق الإنسان ، وحماية الأماكن المقدسة ، والجنسية المزدوجة ، والملاحقة في الممرات المائية الدولية ، ومدى مشروعية المقاومة العربية ودور المنظمة العالمية والوكالة اليهودية كأداتين قامتتا بدور الحكومة الفعلية إبان الانتداب وساهمتا بقدر وفير في إيجاد الأسانيد المادية للكيان الاسرائيلي ، عن طريق تشجيع الهجرة والاستيطان ومشاركة سلطة الانتداب في الإدارة وتشكيل مؤسسات في مختلف مجالات النشاطات لم يكن ينقصها أثناء الانتداب إلا اسم الحكومة الى غير ذلك من المسائل التي تتصل بموضوع الثمان الاسرائيلي وفلسطين ، ومع ذلك فقد تخرج بنا دراسة هذه الموضوعات عن هدفنا من الدراسة لأننا حرصنا الموضوع في نطاق محدد لا يتعداه إلا بالقدر اللازم لتحديد الهدف من الدراسة والوصول اليه ، وهو دراسة الأسانيد الاسرائيلية للسيادة على فلسطين ومدى مشروعيتها في إطار القانون العام ، وذلك حسبما وردت في اعلان استقلال اسرائيل (١) .

وعلى ذلك ذلك فإن حدود الدراسة تتحدد بقيدتين ، أحدهما موضوعي . تتمثل في بيان مدى مشروعية أسانيد السيادة الاسرائيلية ، واتخاذ قواعد القانون الدولي إطارا لاثبات بطلان هذه الأسانيد . والثاني شكلي يتمثل في استنادنا الى ما ورد باعلان استقلال دولة اسرائيل باعتبار أن هذا الاعلان هو الوثيقة الاولى للدولة اليهودية .

٦ - صعوبات الدراسة

أول ما ينبغي وأنا أعالج موضوع الدراسة ، صعوبات مختلفة تتصل جميعها بمدى موضوعية البحث . ومن هذه الصعوبات ما يمكن رده الى شخص الباحث . ومنها ما يمكن رده الى مصادر البحث ذاتها .

أولاً : فأيما عن شخص الباحث ، فإن التصدي لدراسة علمية في

(١) وردت هذه الأسانيد على سبيل الحصر في اعلان الاستقلال . وهي : الحق التاريخي والديني والقومي والانساني وتصريح بلفور وصك الانتداب وقرار التقسيم .

موضوع كهذا ، يتطلب بالضرورة ، التزام الموضوعية ، في عرض الأدلة واستخلاص النتائج بعد ردها الى الأصول القانونية . غير أن موضوع الدراسة يمس مشاعري كعربي ، ويحتمل أن يفرض على مقدما ، وجهة نظر معينة من الصعب أن توصف بالموضوعية .

وكان على ازاء هذا الاحتمال ، ونزولا على مقتضيات الامانة العلمية ، أن اتخلى عن احد اثنين ، أما موضوع الدراسة نفسه ، وأما مشاعري كإنسان عربي يمسّه الموضوع ولما كنت استشعر ، أن أقدر الناس على معالجة موضوع ما ، هم أولئك الذين يعيشون في جوهر هذا الموضوع مما يجعل التمسك بالدراسة ، استجابة لحاجة ملحة ، ولا سيما أنه يشكل منذ بداية هذا القرن وحتى الآن ، عامل تهديد للسلام العالمي ، فقد كان التخلي عن هذه الدراسة يمثل نكوصا عن الأعم الى ما قد يكون أقل أهمية من وجهة نظر الباحث على الأقل . ولذلك كان على أن أواصل دراسة هذا الموضوع ، وأن أحاول في ذات الوقت إبعاد المشاعر الشخصية عن الدراسة حتى تتم في موضوعية وحيدة .

وكانت وسيلتي في ذلك ، الدراسة الشاملة ، والمستوعبة لكل وجهات النظر في الموضوع المطروح للبحث ، فلم أترك مصدرا رسميا صهيونيا متوفرا في مصر الا ورجعت اليه كما رجعت أيضا الى الوثائق الصهيونية التي قدمت للأمم المتحدة اثناء مناقشة القضية في عام ١٩٤٧ ، كما استعرضت الوثائق العربية التي تعرضت للموضوع أيضا فضلا عن رد الدراسة كلها الى الأصول القانونية الموضوعية .

(ب) وأما عن مصادر البحث ، فقد واجهتني نفس المعاناة التي عانيت بها بالنسبة لشخصي . ذلك أن بعض الكتب التي رجعت اليها سواء ما ردد وجهة النظر العربية أو ردد وجهة النظر الاسرائيلية ، لم يخل من طابع دعائي في كثير من الأحوال وكان على أن أخلص هذه المصادر من طابع الدعاية حتى يخلص للبحث في النهاية ما يمكن رده الى الأصول القانونية . ومن هنا كان على أن أوازن باستمرار بين مختلف الآراء وأن أفحص وانقب عن الحقائق الكامنة أو المتوارية وراء هذا الرأي أو ذلك .

كذلك واجهتني - ولا تزال تواجهني - صعوبة الحصول على مراجع قانونية كافية تعرض وجهة النظر الاسرائيلية . فالمكتبة العربية في مصر تخلو للأسف من الدراسات القانونية الاسرائيلية ، اللهم الا بضع مقالات متناثرة في ثنايا المجلات المتخصصة لبعض الاساتذة اليهود مثل شاباتاي روزن وروث لايدوث ويهودا بلوم . أما الكتابات السياسية الصهيونية فكثيرة ومتوافرة في ثلاث جهات رئيسية هي مركز الدراسات الصهيونية والفلسطينية بمؤسسة الاهرام ، ومكتبة جامعة الدول العربية ، ومكتبة معهد الدراسات العربية .

وقد ساهمت مجلة الازمنة المعاصرة ، في باريس ، بعددها الخاص الذى صدر عن النزاع العربى الاسرائيلى عام ١٩٦٧ فى التزامى بالحيدة والموضوعية فى الدراسة . وقد قامت الهيئة العامة للاستعلامات بالقاهرة بترجمة هذا العدد الصادر فى عام ١٩٦٨/٦٧ فى عشرة أجزاء تضمنت وجهتى النظر العربية والاسرائيلية فى اصل النزاع وآثاره ، وقد رجعت الى الاصل باللغة الفرنسية والى الترجمة العربية .

وقد صادفتنى أيضا بعض المصاعب فى الحصول على عدد من الوثائق الأصلية الرسمية . كأصول الكتاب الابيض لعام ١٩٢٢ وعام ١٩٣٩ وتقارير لجنة كنج كراين وشو وسمبسون واللجنة الملكية ، وودهيد فلم أجدها لا فى السفارة البريطانية ولا فى غيرها من الجهات المتخصصة ولذلك اعتمدت على الترجمات الموجودة لهذه الوثائق فى الوثائق الرئيسية للقضية الفلسطينية التى أصدرتها الجامعة العربية ، وموسوعة القضية الفلسطينية التى أصدرتها هيئة الاستعلامات بالقاهرة ، وما ورد منها بمؤلفات الثقة . وقد صادفتنى أيضا ، بعض الصعوبات فى العثور على المصادر الأصلية لبعض المراجع المترجمة الى اللغة العربية . الا انه مما خفف من قلقى الى حد ما ، أن هذه المراجع المترجمة ليست فى واقع الامر مراجع أساسية فى الدراسة ، بل ان دورها قاصر على مجرد ترديد لوجهة نظر وردت مستندة الى مرجع أساسى (١) .

ويبقى بعد ذلك الاعتراف باننى لم أحط بكل المراجع ، ولا يمكننى أن أحيط ، لا عن تخاذل منى أو وهن ، ولكن لأن منها ما يصعب الحصول عليه ، ومنها ما لا فائدة فى الرجوع اليه ، ومنها ما لم أحط به علما ويشع على ، اعتقادى بأن ما رجعت اليه ، كاف لمعالجة الموضوع الذى تصدىقت لدراسته ، وهى مراجع على أى حال تمثل جهدا - وان يكن ضئيلا - لباحث فى أول الطريق . وتنقسم المصادر التى رجعت اليها ، سواء ما كان منها أساسيا أو ثانويا ، الى أنواع مختلفة على النحو الآتى :

(١) الوثائق - وهى تشمل الوثائق الاسرائيلية التى قدمت للأمم المتحدة عام ١٩٤٧ بعنوان Jewish Case ، وأيضا «Jewish Plan» ومحاضر الكنيست الاسرائيلى ، ومحاضر المؤتمر الصهيونى السابع والعشرين ، والوثائق البريطانية للسياسة الانجليزية الصادرة فى لندن عام ١٩٥٢ ، ١٩٦٣ ، ووثائق الأمم المتحدة ، والوثائق الرئيسية للقضية الفلسطينية الصادرة عن الجامعة العربية ، وموسوعة القضية الفلسطينية ، وملف وثائق فلسطين الصادرين عن الهيئة العامة للاستعلامات بالقاهرة ،

(١) يقصد بالمرجع الأساسى ذلك المرجع الذى اعتمدنا عليه فى عرض فكرة معينة ، أما المرجع الثانوى فهو ذلك الذى يردد أو يؤكد ما ورد فى مرجع أساسى .

وطبعة له باللغة الانجليزية بعنوان File on Palestin. Question صادرة عن نفس المصدر ، ووثائق مؤسسة الدراسات الفلسطينية : ومركز الابحاث الفلسطينية ببيروت .

(ب) مراجع تحمل وجهات النظر الاسرائيلية ، ومنها مؤلفات لتيودور هرتزل ، وحاييم وايزمان ودافيد بن جوريون ، وموش دايان ، ومناحم بيجين ، وغيرهم من قادة الحركة الصهيونية ورواد الفكر الصهيوني السياسي ، سواء ما كان منهم اسرائيليا او امريكيا او انجليزيا على النحو الموضح بقائمة المراجع في نهاية هذه الدراسة .

(ج) مراجع تحمل وجهات النظر العربية ، ومنها مؤلفات الاساتذة الدكتور حامد سلطان والدكتور محمد حافظ غانم والدكتور عبد العزيز سرحان والدكتور عز الدين فودة والدكتور طلعت الغنيمي ، والدكتورة عائشة راتب وغيرهم من الفقهاء والكتاب والمفكرين العرب الذين تعرضوا للموضوع بصفة مباشرة او غير مباشرة .

(د) مراجع قانونية ، لمعظم اساتذة القانون الدولي العام في مصر والعالم ، والمجلات القانونية المتخصصة ، مثل الكتاب السنوى البريطانى للقانون الدولي وكتب اكااديمية القانون الدولي والكتاب السنوى الفرنسى للقانون الدولي ، والمجلة الامريكية للقانون الدولي ، ومجلة الشؤون العالمية الى غير ذلك من المؤلفات القانونية العديدة .

(هـ) مراجع فلسطينية تتناول المشكلة الفلسطينية تاريخيا وقانونيا وسياسيا لكثير من الكتاب الاجانب والعرب ، وهى مراجع تعرض المشكلة برمتها .

(و) صحف ومجلات عربية واسرائيلية واجنبية ، عامة ومتخصصة على النحو المبين في نهاية الرسالة وفي الهوامش .

(ز) التوراة ، باعتبارها المصدر الاساسى للتاريخ اليهودى .

(ح) مراجع تاريخية لاملام المؤرخين في العالم مثل (سيسيل روث) و (ادواف اودز) و (ارنولد توينبى) و (هـ . ح ويلز) و (ول ديورانت) وغيرهم .

والمراجع السابقة جميعها منها ما هو باللغة العربية ، ومنها ما هو باللغة الانجليزية او الفرنسية وبعضها بلغته الاسلية وبعضها مترجم عن لغة اخرى .

خطة الدراسة

لما كانت الحركة الصهيونية هي التي حملت لواء الدعوة لفرض السيادة الاسرائيلية على فلسطين ، فقد رأينا أن نعرض لها عرضا موجزا وأن نميزها عن بعض المصطلحات التي شاعت في التاريخ كالعبريين والاسرائيليين واليهود والصهيونيين ، ثم قسمنا الدراسة الى ثلاثة أقسام اشتمل الاول على بحث الاسانيد المنشئة للسيادة في المفهوم الاسرائيلي ومدى مشروعيتها ، واشتمل الثاني على دراسة الاسانيد الكاشفة عن السيادة في المفهوم الاسرائيلي ومدى مشروعيتها ، واشتمل الثالث على دراسة للوضع الراهن في النزاع العربي الاسرائيلي وعلى ذلك فقد قمنا بتقسيم الدراسة الى ما يلي :

باب تمهيدى : عن المفهوم الاسرائيلي في السيادة على فلسطين .

القسم الاول : في الاسانيد المنشئة للسيادة في المفهوم الاسرائيلي ومدى مشروعيتها وينقسم هذا القسم الى أربعة أبواب هي :

- الباب الاول : الحق التاريخي .
- الباب الثاني : الحق الديني .
- الباب الثالث : الحق الانساني .
- الباب الرابع : الحق القومى .

القسم الثانى : في الاسانيد الكاشفة عن السيادة في المفهوم الاسرائيلي ومدى مشروعيتها وينقسم هذا القسم الى ثلاثة أبواب هي :

- الباب الاول : السند المبني على تصريح بالفور .
- الباب الثاني : السند المبني على صك الانتداب .
- الباب الثالث : السند المبني على قرار التقسيم .

القسم الثالث : في الوضع الراهن للنزاع العربي الاسرائيلي في ضوء قرارات المنظمات الدولية وينقسم هذا القسم الى بابين :

- الباب الاول : الالتجاء الى القوة المسلحة لحل النزاع .
- الباب الثاني : المشكلات القانونية التي يثيرها النزاع .

الباب التمهيدي

المفهوم الاسرائيلي في السيادة على فلسطين

الفصل الاول : الحركة الصهيونية .

- ١ - العبريون .
- ٢ - الاسرائيليون .
- ٣ - اليهود .
- ٤ - الصهيونيون .

الفصل الثاني : نفي حقوق السيادة العربية .

- ١ - بالنسبة لحق تقرير المصير .
- ٢ - بالنسبة للحق المبني على التزامات بريطانيا نحو العرب .

الفصل الثالث : استقلال الدولة اليهودية .

- ١ - اعلان استقلال الدولة اليهودية .
- ٢ - اسانيد السيادة الاسرائيلية .

الباب التمهيدي

المفهوم الاسرائيلي في السيادة على فلسطين

الفصل الاول : الحركة الصهيونية .

- ١ - العبريون .
- ٢ - الاسرائيليون .
- ٣ - اليهود .
- ٤ - الصهيونيون .

الفصل الثاني : نفى حقوق السيادة العربية .

- ١ - بالنسبة لحق تقرير المصير .
- ٢ - بالنسبة للحق المبني على التزامات بريطانيا نحو العرب .

الفصل الثالث : استقلال الدولة اليهودية .

- ١ - اعلان استقلال الدولة اليهودية .
- ٢ - أسانيد السيادة الاسرائيلية .

المفهوم الاسرائيلي في السيادة على فلسطين (١)

تنكر الحركة الصهيونية حقوق السيادة العربية على فلسطين وتندرع في ذلك بالادعاء بان اليهود وحدهم هم اصحاب السيادة على الاقليم الفلسطيني . وتستند الحركة في ادعائها على اسانيد ورد ذكرها في اعلان استقلال الدولة اليهودية يوم ١٤/٥/١٩٤٨ على ما سيرد فيما بعد . والواقع ، ان المفهوم الاسرائيلي في السيادة على فلسطين بادعائه تخويل الحق في هذه السيادة لليهود وحدهم انما يستند الى اسانيد لا ينتمى بعضها الى قواعد القانون الدولي كالحق الانساني والديني ، وبعضها الآخر ، يخالف هذه القواعد ، كالحق التاريخي وقرار التقسيم حسبما سيتضح في الدراسة . ومن الواضح انه يتعين ربط اسانيد السيادة الاسرائيلية ، والمقول بمشروعيتها ، بأسانيد اكتساب الاقليم في القانون الدولي ذلك ان هناك تلازما لاريب فيه بين السيادة واكتساب الاقليم ، من حيث ان الاقليم هو في واقع الامر « تكتة السيادة وركيزتها » (٢) .

وترتبا على ذلك فانه يصح القول بان وسائل اكتساب الاقليم ، لا تختلف عن وسائل اكتساب السيادة (٣) .

(١) لا ننوي التعرض للسيادة كفكرة قانونية مجردة وانما سنتمرض في هذا الباب التمهيدى لدراسة الكيفية التى استطاعت بها الحركة الصهيونية ان تباشر حقوق السيادة على جزء من الاقليم الفلسطينى فى نطاق دولة اسرائيل ، واسانيد هذه السيادة من حيث هى دون التعرض لمدى مشروعيتها ، الذى سندرسه فى القسمين الاول والثانى من هذه الدراسة . وترتبا على ذلك ، فان الدراسة فى هذا الباب ذات طابع طابع تريضى بحث .

(٢) انظر فى معنى السيادة ووسائل اكتسابها وتطورها ، المراجع الآتية :

- Oppenheim., op. cit. p. 120 et seq.
- Korowicz, Marker St., Introduction to International Law. 2nd ed. The Hague Martinus Nijhoff. 1964. p. 24.
- Wheaton, Henry., Elements of International Law. Baston Little, Brown and Co. Sixth ed. 1855. (n.p.) p. 29.
- Dupuis, Charles., Le Droit des Gens et Les Rapports de Grands Puissances avant le Pacte de l'O des N. Librairie Plan. Paris. 1921. p. 75.
- Bisschop, W.R., Soverignty, British Year Book of International Law. 1921-1922. p. 122.
- Schoenborn, Walther., La Nature Juridique du Territoire. Académie de Droit International. Tome 30. Paris. 1931. p. 92 et seq.

وانظر د/ على صادق ابوهيف - القانون الدولى العام - الطبعة ٩ - منشأة المعارف الاسكندرية ١٩٧١ ص ٣٤٥

(٣) انظر المراجع الآتية :

— Oppenheim., op. cit. p. 545.

==

(م ٢ - السيادة الاسرائيلية)

وأذ يعترف القانون الدولي العام بوسائل معينة لاكتساب الاقليم (٤) .
فان القول بوجود وسائل أخرى لا يعترف بها القانون الدولي ، وتتجسد
بالتالى من المشروعية ، يفتدو أمرا طبيعيا ، يترتب عليه ان تكون هناك

- Blum, Yehuda Z. *Historic Titles in International Law*. Martinus Nijhoff. The Hague 1965. p. 2.
- Kelsen, Hans., *Principles of International Law*. Holt Rinehart and Winston, Inc. 6th ed. U.S.A. 1967. p. 312.
- Wheaton., op. cit. p. 30.
- Villas, pierre., *Droit International Public*. Librairie Generale de Droit et de Jurisprudence, R. Bichon et R. Durand-Auzias. Paris 1967. p. 267.
- Fauchille., op. cit. p. 670.

(٤) انظر بالاضافة الى المراجع المشار اليها - سابقا ، المراجع الآتية :

- Schwarzenberger, George., *International Law*. Vol. 1. 2ème ed. Stevens and Sons Limited. London. 1949. p. 145 et seq.
- Gould, Wesley L., *An Introduction to International Law*. Harper and Brothers Publishers. New York 1957. p. 350.
- Clastel, J. G., *International Law*. University of Toronto Press. Canada. 1965. p. 214 et seq.
- Bastid, Suzanne., *Conceptions Soviétique de D.I.P.* Edition A. Peadone. Paris 1954 p. 245.
- Brierly, J.L., *The Law of Nations*. Sixth ed. Oxford. 1963. p. 163.
- Redlob, Robert., *Traité de D.I. des Gens*. Librairie du recueil Sirey. Paris 1950. p. 177 et seq.
- Sibert, Marcel., *Traité de D.I.P.* Tome 1ère. Librairie Dalloz, Paris, 1951. p. 857.
- Reuter, Paul., *D.I.P.* Press. Universitaire de France. 1963. p. 107.
- Verdross, A., *Regles Generales du D.I. de la Paix*. Académie de D.I. Recueil des Cours. Tome 30. Librairie Hachet. Paris 1931. p. 366.
- Oppenheim, op. cit. p. 544.

- د/ محمد طلعت النسيمى - الاحكام العامة فى قانون الامم - قانون السلام - منشأة المعارف - الاسكندرية ١٩٧٠ - ص ٦٦٤ وما بعدها .
- د/ محمود سامى جنيته - قانون الحرب والحياد - لجنة التأليف والترجمة والنشر - القاهرة - ١٩٤٤ ص ٢١٨ .
- د/ حامد سلطان - المصدر السابق - ص ٧٦٣ - ٧٩٤ .
- د/ أحمد عثمان - مبدأ التنظيم الدولى لادارة المستعمرات وتطبيقاته فى الانتداب ونظام الوصاية الدولى - دار النهضة العربية - القاهرة - ١٦٣ - ص ٢٢ وما بعدها .

وسائل مشروعة وأخرى غير مشروعة ، لاكتساب الاقليم او لاكتساب السيادة عليه .

وقد توسلت الحركة الصهيونية الى مباشرة حقوق السيادة على جزء من فلسطين بوسائل ادعت انها تنتمى في مجموعها الى قواعد القانون الدولى العام ، فضلا عن قيامها بعمليات استيطان وتهجير للاقليم الفلسطينى عن طريق المنظمة الصهيونية العالمية والوكالة اليهودية ، استهدفت من ورائها الى تأكيد ادعاءاتها بالحق فى السيادة على جزء من فلسطين ، كما ادعت الحركة فى ذات الوقت بطلان حقوق السيادة العربية على الاقليم الفلسطينى .

وترتبا على ذلك فقد أعلن (دافيد بن جوريون) رئيس الحكومة المؤقتة ليلة ١٥ مايو ١٩٤٨ استقلال دولة اسرائيل مبررا قيامها على أساس الحقوق التاريخية والدينية والانسانية والقومية ، وعلى تصريح بلفور وصك الانتداب وقرار التقسيم .

ومن ثم تبدو الطبيعية التاريخية للدراسة بهذا الباب ، الذى يستعرض فى ايجاز ، التطور التاريخى لمباشرة الاسرائيليين لحقوق السيادة على جانب من الاقليم الفلسطينى . ولهذا فان سياق البحث فى هذه الدراسة يتطلب عرض الموضوع فى ثلاثة فصول ، يتضمن أولها عرضا لتطور الحركة الصهيونية باعتبار انها الداعية الى مباشرة حقوق السيادة الاسرائيلية فى فلسطين ، وسنميزها عن غيرها من المسميات الشائعة فى التاريخ اليهودى . ويتضمن الفصل الثانى عرضا لادعاءات الحركة الصهيونية بطلان حقوق السيادة العربية على فلسطين ، بينما ينضمّن الفصل الثالث دراسة لاعلان استقلال اسرائيل وما سبقه وتلاه من تطورات ، باعتبار ان ذلك الاعلان يمثل المدخل والاساس للبحث فى هذه الدراسة .

الفصل الأول

الحركة الصهيونية

لم تنشأ الحركة الصهيونية في فراغ ، وإنما نشأت نتيجة تفاعل عوامل تاريخية ودينية وسياسية ساهمت في تكوينها كحركة سياسية في القرن التاسع عشر ، تدعو الى فرض السيادة الاسرائيلية على فلسطين . وقد حاولت الحركة الصهيونية من خلال هذا التفاعل أن تبدو وكأنها وجه واحد لعديد من المسميات التي أطلقت على جماعات اليهود عبر التاريخ ونتيجة لهذا عمدت الحركة الصهيونية الى الادعاء بانها تمثل يهود العالم الذين ينحدرون جميعا من سلالة اسرائيل (يعقوب) منذ نشأ التاريخ العبري وادى هذا الى ذبوع الخلط بين ما يسمى بالعبريين والاسرائيليين واليهود والصهيونيين على أساس الادعاء بان هذه المسميات ليست الا تعبيرات مختلفة لشعب واحد اقتضاها التطور التاريخي له .

وقد رأينا ان نميز بين المسميات الاربع السابقة تمييزا يضع الحركة الصهيونية في اطارها الصحيح وذلك عن طريق عرض موجز للمفهوم التاريخي للعبريين ، وللإسرائيليين ولليهود ، نستخلص منه في النهاية المدلول الحقيقي لاصطلاح الصهيونية ، ذلك الاصطلاح الذي اطلق على الحركة الداعية الى فرض السيادة الاسرائيلية على فلسطين .

١ - العبريون (٥)

نشأ العبريون منذ اربعين قرنا على وجه التقريب ، من قبيلة بدوية صغيرة عاشت زمنا في جنوب بلاد العرب الى الشرق . وبقيت في هذا

(٥) انظر المراجع الآتية في تاريخ العبريين وابراهيم :

- Lod, Adolf, Israel, Les Origines au milieu du VIII^e Siècle. Edition Albin Michel. Paris. 1949. p. 171 et seq.
- Margolis, Max L. and Marx, Alexander., A history of the Jewish People., Philadelphia. The Jewish Publication Society of America. 1953. p. 3 et seq.
- Boulton, W.H., Palestine. Sampson Law, Marston and Ltd. London. (n.d). p. 43 et seq.
- Parkers, James., A History of Palestine from 135 D.A. to Modern Times. Victor Gollancy Ltd. London. 1949. p. 19.
- Gervasi, Frank., The Case For Israel. The Victory Press Inc. New York. 1967. p. 9.

المكان على حالة بين الإقامة والترحال الى مسافات قريبة ، حتى انتقلت مع ملازمتها للشاطئ الى جنوب وادى النهرين .

ويقال ان كلمة « عبرى » مشتقة من هجرة افراد هذه القبيلة الى ارض كنعان من كلدان او بابل ، حيث « عبروا » نهر الفرات ، او نهر الاردن . كذلك يقال انهم سموا بالعبرانيين لان جدهم ابراهيم من نسل عابر بن سام بن نوح . وتقابل هذ التسمية عند المصريين القدماء لفظة (Habiru) وعند البابليين لفظة (Khebiru) ولو ان هذه وتلك تعنى فى رأى البعض ، البدو ، او اللصوص ، او المرتزقة ، كما وصفهم اعداؤهم من كنعان اشارة الى طبيعتهم كرهاة متخلفين حضاريا بالنسبة لهم .

وقد ظهر من هؤلاء (ابراهيم الخليل) فى القرن السابع عشر قبل الميلاد تقريبا وعاش معهم كرهاة رحل خرجوا من قلب الجزيرة العربية التى نشأوا فيها كجماعة من الجماعات السامية التى تاصلت فى هذه الجزيرة . وقد انجب ابراهيم ابنه (اسماعيل) ثم ابنه اسحق الذى انجب (عيسو) و (يعقوب) الذى سمي (اسرائيل) . وقد انجب اسرائيل اثنى عشر ولدا هم الاسباط الاثنا عشر ومنهم انحدر ابناء اسرائيل .

والراجع ان كلمة (عبرى) مشتقة من معنى العبور من فعل (عبر) وهو فعل شائع فى كل اللغات السامية ومنها العبرية والعربية . كما ان كلمة (عبرى) كانت تطلق على من يهاجر من العراق فيعبر نهر الفرات الى الشام ، وهذا ما كان من امر ابراهيم ومن كان معه ومنهم زوجته سارة وابن اخيه لوط وزوجته (٦) .

ويتضح مما تقدم ان (ابناء اسرائيل) هم جزء من اولئك (العبريين) الذين (عبروا) النهر ومنهم لوط وزوجته ، وعيسو بن اسحق وهؤلاء بالانضافة الى اسماعيل بن ابراهيم لم ينحدروا من سلالة (اسرائيل) . وترتبطا على ذلك يمكن القول بان كل العبريين ليسوا اسرائيليين وان الاسرائيليين هم جزء من العبريين . كما يمكن القول ايضا بان كلمة (عبرى) ليس لها مداول جنسى او دينى .

وانظر ايضا د/ جمال حمدان اليهود انثروبولوجية ، دار الكاتب العربى للطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٩٦٧ . ص ١٠

(٦) د/ حسن طاننا وآخرون الصهيونية العنصرية واسرائيل - الهيئة العامة للكتاب العامة ، القاهرة ١٩٧١ . ص ١٦ - ١٨ - ومصطفى مراد الدباغ - بلادنا فلسطين - القسم الاول . الجزء الاول - منشورات دار الطليعة - بيروت ١٩٦٥ - ص ١٤٤ .

٢ - الاسرائيليون

قدمت (التوراة) تفسيراً لمعنى كلمة (اسرائيل) مؤداه ، ان ملاكا قابل (يعقوب) بن اسحق بن ابراهيم وطلب منه ان يغير اسمه الى (اسرائيل) (٧) بمعنى (جند الله او شعب الله) . وقد انجب (اسرائيل) اثني عشر ولدا هم (روبين - شمعون - لاوى - يهوذا - يساكر - زبلون - يوسف - بنيامين - دان - نفتالي - جاد - اشير) وقد اطلق على هؤلاء عبر التاريخ اسم (الاسباط الاثنا عشر) ومنهم انحدر الاسرائيليون . ويستفاد مما تقدم ان (الاسرائيليين) كلمة تشير الى معنى (عائلي) او (عشائري) وليس لها مدلول ديني معين .

٣ - اليهود

اختلف المؤرخون في تاصيل كلمة (اليهود) ، غير ان ارجح الآراء هو ما ينسبها الى (يهوذا) (٨) احد ابناء (يعقوب) ، كما ثبت من قبل نسبة (الاسرائيليين) الى (اسرائيل) ، وذلك اتساقاً مع ما كان جارياً في ذلك الزمان من نسبة الاهل الى راس القبيلة او السبط ، ومنه نسبة (اللاويين) الى (لاوى) بن (يعقوب) واحداً لاسباط الاثني عشر . كما يدل على ذلك ايضاً انقسام المملكة السليمانية الى مملكتين ، مملكة (يهوذا) في الجنوب ، نسبة الى (يهوذا) بن يعقوب ، ومملكة (اسرائيل) في الشمال ، نسبة الى (اسرائيل) او (يعقوب) ويؤيد ذلك ايضاً ، ان كلمة (عبري) كانت تطلق قبل السبي الاول ، عندما يريد اليهود ان يفرقوا بينهم وبين الشعوب الاخرى . غير ان الامر قد تغير بعد السبي الاول الذي انهارت فيه مملكة اسرائيل ، وتم سبي الاسباط العشرة الى (نينوى) عاصمة (بابل) ، فلم يبق سوى سبطا (يهوذا) و (بنيامين) ، فسمى « الشعب العبري » بعد ذلك باسم السبط الاقوى ، وهو سبط (يهوذا) وبطل استعمال لفظة (عبري) التي كان معناها يشمل الشعب كله (٩) . وفي حوالي القرن الخامس الميلادي اعتنق ملك اليمن الديانة

(٧) سفر التكوين - اصحاح ٣٢ - آية ٢٥ - ٢٩ وانظر الدباغ - المصدر السابق ص ٤١٩ وانظر ايضاً :

-- Ausubel, Nathan., Pictorial History of the Jewish People, 3ed imp. U.S.A. 1954. p. 17.

(8) The Jewish Encyclopedia. vol. VII, Funk and Wagnalls Co. London. 1904 p. 174.

(٩) تهاني ملسة - دافيد بن جوريون - مركز الابحاث - منظمة التحرير الفلسطينية - دراسات فلسطينية - كتاب رقم ٤٤ - نوفمبر ١٩٦٨ - بيروت ص ٢٢٨ .

اليهودية (١٠) ، كما قامت الأفواج اليهودية الاصلية المهاجرة من فلسطين الى جنوب الجزيرة العربية بنشر الدين اليهودي في مملكة اليمن (١١) ، فأصبحت المملكة كلها يهودية بالتحول ، وظلت هكذا الى ان سقطت تحتو عام ٥٢٥ م في يد الاحباش والبيزنطيين (١٢) .

وفي حوالى القرن السابع الميلادى اعتنق ملك (الخزر) (١٣) في جنوب روسيا الديانة اليهودية ودعا سكان مملكته جميعا الى اعتناق هذه الديانة . وبهذا تم لأول مرة في التاريخ اعتناق شعب لديانة اخرى بأمر الملك (١٤) . ولما كان المذهب البروتستانتى المسيحى قد انتشر في بريطانيا ، فقد غلبت الافكار اليهودية على العقلية الانجليزية ، نظرا لقيام البروتستانت بنشر العهد الجديد والعهد القديم في طبعة واحدة (١٥) . ولما كان العهد القديم يتضمن تاريخ اليهود الى وقت ظهور المسيح وهو تاريخ اختلطت فيه أحداث التاريخ اليهودي بنظريات « الشعب المختار » و « الارض الموعودة » ، فقد كان ذلك مدعاة لتسلل تلك الافكار اليهودية الى الفكر المسيحى بوجه عام والبروتستانتى بوجه خاص ، حتى ساد الاعتقاد لدى جمهرة البروتستانت بأن فلسطين هي الوطن الذى اعطاه الله لليهود (١٦) . وقد نشأ نتيجة لذلك ما يسمى بـ « صهيونية الاغيار او الصهيونية

-
- (10) Roth, Cecil., A short History of the Jewish People, East and West Library. London. 1948. p. 149.
 (11) Rodenson, Maxime., Israel et le Refus Arab, Edition du Séuil. Pairs. 1968. p. 9.
 (12) Roth., op. cit. p. 149.

(١٣) انظر في اصل كلمة (الخزر)

— Dunlop, D.M., The history of the Jewish Khazars, Princeton University Press. New York. 1954, p. 3.

وانظر في اصل مملكة الخزر :

فخر الدين العبيدى ومحمد الطائى - فلسطين ، وضعها الجغرافى وتطورها التاريخى - مطبعة المعارف بغداد - ايلول ١٩٤٨ - ص ٢٨ . ود/ حمدان - المصدر السابق - ص ١٨ . وانظر ايضا د/ صوفى ابو طالب - دروس في المجتمع العربى - دار النهضة العربية - القاهرة ١٩٦٦ - ص ٢٠٤ .

(١٤) د/ صوفى ابو طالب - المصدر السابق ص ٢٠٤ . ود/ حمدان - المصدر السابق

- ص ١٨ .

- (15) Kobler, Frank., The Vision Was There. A History of the British Movement for the Restoration of the Jews to Palestine. Published for the World Jewish Congress. British Section. London. 1950, p. 7.

(١٦) د/ صبرى جرجس - التراث اليهودى الصهيونى والفكر الفرويدي - عالم

الكتب - القاهرة ١٩٧٠ - ص ١٨٩ وما بعدها .

الاممية « (١٧) . ويستند ذلك الى انه اذا كانت الصهيونية حركة سياسية تهدف الى توطين اليهود في فلسطين باعتبارها الارض الموعودة ، فان كل من يؤمن بذلك يكون في واقع الامر صهيونيا . وقد وصل الامر الى حد أن ارتد الكثيرون عن المسيحية البروتستانتية واعتنقوا الدين اليهودي (١٨) . واذا أضفنا الى ذلك أن كثيرين من اليهود قد اعتنقوا المسيحية أو الاسلام (١٩) نجد أن اليهودية وصف لا يتطابق مع الاسرائيلية كما لا يتطابق أيضا مع الصهيونية على النحو الذي سيرد فيما بعد .

٤ - اليهود

ظهر تعبير (الصهيونية) لأول مرة ، عام ١٨٩٣ م ، حينما بدأ الكاتب اليهودي (ناثان بيرنباوم Nathan Bernbaum) في استعماله ، اشتقاقا من لفظة صهيون Zion أي (الارض الموعودة) . وقد أطلق اللفظ على قلعة القدس وهي أحد الجبال التي تحيط بالمدينة . ثم استعمل اللفظ للدلالة على القدس والمعبد وجبل صهيون ، الى أن انتهى الامر بأن سميت الارض المقدسة جميعها في الفكر اليهودي (ابنة صهيون) ولذلك أصبح (صهيون) عند اليهود ، رمزا لماضيهم ومستقبلهم (٢٠) .

وقد أطلقت كلمة (الصهيونيون) على اليهود الذين استجابوا لدعوة (تيودور هرتزل) في أواخر القرن التاسع عشر ، الى عودة اليهود المشتتين في أنحاء العالم الى فلسطين وإنشاء دولة هناك تكون خالصة لليهود باعتبار أن من حق (الشعب اليهودي) أن ينشئ دولة قومية في عصر بدأ فيه الاعتراف بما للقوميات من حقوق سياسية .

ويعتبر (هرتزل) أول من حول آمال العودة الى (صهيون) من مجرد هدف ديني أو اجتماعي ، الى هدف سياسي ، يتم تحقيقه عن طريق العمل السياسي (٢١) ، ذلك أن حديثه عن إمكان إقامة وطن قومي

(١٧) د/ أسعد زروق - الصهيونية وحقوق الإنسان العربي في فلسطين - الجزء الاول . مركز الابحاث - دراسات فلسطينية - رقم (٤٧) - في ديسمبر ١٩٦٨ - ص ١٢٨ . ونحن نفضل تسميتها بالصهيونية الامبروبية لانتشارها أساسا في الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا والمانيا حيث توجد أكبر تجمعات للمسيحية البروتستانتية .

(١٨) د/ أسعد زروق - المصدر السابق - ص ١٤٤ . وقد أورد المؤلف بالهامش رقم (٥) مددا من المراجع للتوسع في موضوع « الصهيونية الاممية » .

(١٩) انظر ما سيرد فيما بعد .

(٢٠) د/ محمد طلعت النخعي - قضية فلسطين امام القانون الدولي - منشأة المعارف بالاسكندرية - ١٩٥٥ - ص ١٤ ، ١٥ . ولنفس المؤلف . نظرات في العلاقات العربية - منشأة المعارف بالاسكندرية (بدون تاريخ) ص ٢١٦ هامش ٢ .

(٢١) انظر في أصل الصهيونية المراجع الاتية : د/ محمد كمال الدسوقي وعبد التواب عبد الرازق - الصهيونية والنازية - دار المعارف بمصر ١٩٦٨ ص ٣ - ٦ ، =

اليهود في الارچنتين (٢٢) . يكشف عن انحسار الفكر الدينى اليهودى من ذهنه . غير أن الصهيونية وقد لاقت معارضة شديدة من جانب جماعات عديدة من اليهود كاليهود التقليديين ، والمحافظين على التراث الدينى اليهودى ، والاجنحة الدينية الثقافية في جماعة (محبى صهيون) ، واليهود البروتستانت المتمركزين في المانيا ، ويهود غرب أمريكا وأوربا ، واليهود الاشتراكيين (٢٣) ، وجدت أن التمسك بالفكرة الدينية يساعدها على كسب جانب كبير من هؤلاء المعارضين ، كما يعطى للحركة جاذبية خاصة في أعين فقراء اليهود والجماعات المتدينة ، الذين ارتبطت في أذهانهم ، النبوءات الدينية بالعودة الى فلسطين ، ولذلك نجحت الحركة الصهيونية في استمالة الكثيرين نحوها ، ولكنها ظلت في جوهرها حركة سياسية ، وان جمعت بين الدين والقومية (٢٤) .

-
- Margolis and Marx., op. cit., p. 702 et seq. =
 - Revusky, Abraham., : Jews in Palestine. The Vanguard Press. New York. 1945. p. 13.
 - Sacher, Hurry., : The Establishment of a State. George Weidenfeld and Nicolson. Second Imp. London. 1952. p.p. 2,3.
 - Dunner, Joseph, : The Republic of Israel. Whittlesey House, New York 1950. p.p. 20-27.
 - (22) The Diary of Herzl., Edited and Translated by Narvin Lawenthal. The Dial Press. New York. 1956. p. 165.
 - (23) Weizman, Chaim., Trial and Error. Hmish Hamilton. 2ed impression. London. 1949. p.p. 140, 156, 199.
 - Sykes, Christopher., Cross Roads to Israel. Collins, London. 1965. p.p. 23, 131-132.
 - Cohen, Israel., Le Mouvement Sioniste. Les Editions de la Terre Retrouve. Paris 1945. p.p. 81-91.
 - Berger, Elmer., Judaism of Jewish Nationalism. The alternation to Zionism. Bookman Association. New York 1957. p. 15. et seq.
 - Lilienthal, Alfred., The Other Side of the Coin. The Devin Adair Co. Publishers. New York. 1965. p. 185.

وانظر أيضا د/ محمد حافظ غانم — المشكلة الفلسطينية على ضوء أحكام القانون الدوائى معهد الدراسات العربية — القاهرة — ١٩٦٥/٦٤ ص ٢١ — ٢٦ . وانظر مذكرة السفير البريطانى ، جورج بوكمان في بتروجراد الى وزير خارجية روسيا في ١٣ مارس ١٩١٦ في موسوعة القضية الفلسطينية — الجزء الاول — الهيئة العامة للاستعلامات بالقاهرة. ١٩٧٠ وثيقة رقم (٦٢) ص ١٨٨ وجاء فيها : « أن كثيرين من اليهود لا يكترون لفكرة الصهيونية » . وانظر أيضا مذكرة (مونتاجو) وزير الدولة البريطانى لشئون الهند المؤرخة ١٩١٧/٩/١٤ ومذكرته المؤرخة في ١٩١٧/١٠/٩ ويذكر فيها أن قطاعا كبيرا من اليهود لا يؤيد الصهيونية — المصدر السابق ص ٢٤٢ ، ٢٦٤ .

(24) Magil, A.B., Israel in Crisis. International Publishers.

وقد دعا (هرتزل) الى عقد اجتماع لبحث المسألة اليهودية ، فانعقد أول مؤتمر للحركة الصهيونية في مدينة (بال) بسويسرا في ٢٩ اغسطس ١٨٩٧ حضره مائتا مندوب من مختلف انحاء العالم ، وافتتح (هرتزل) المؤتمر قائلا : « اننا هنا لنضع الحجر الاساسي في بناء البيت الذي سيباوى الامة اليهودية » (٢٥) .

وقد انتهى المؤتمر الى ان غرض الصهيونية الاول يجب ان ينصرف الى خلق وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين يكون مشمولاً بضمان القانون الدولي العام (٢٦) ، وانه في سبيل تحقيق ذلك ، يجب اتباع الوسائل الآتية :

- ١ - استعمار فلسطين بطرق علمية فعالة ، وذلك بانشاء مستعمرات زراعية وعمرانية تأوي العمال الزراعيين والصناعيين اليهود وفق أسس ملائمة .
- ٢ - تنظيم اليهودية العالمية وجماعات اليهود بواسطة منظمات محلية ودولية ملائمة لهذا الغرض ، تتماشى نظمها مع قوانين الدول التي توجد فيها .
- ٣ - تقوية وتفغذية الشعور والوعي القومي اليهودي (٢٧) .

New York. 1950. p.p. 45-46.

— Revusky. op. cit. p. 13.

وانظر

وانظر ايضا د/ اسعد رزوق - الدولة والدين في اسرائيل - مركز الابحاث - دراسات فلسطينية رقم (٢٧) في سبتمبر ١٩٦٨ - بيروت . ص ١٧ .
(٢٥) انظر كيف اقتنع (هرتزل) بانشاء دولة يهودية :

— The Diary of Herzl : op. cit. p. 3 f.f., p. 224.

— Berger, op. cit. p. 15.

وانظر ايضا المراجع الآتية

— Dunner, op. cit. p.p. 20-27.

— يوميات هرتزل الكاملة - مقتطفات - ترجمة هدا شعبان صايغ - اعداد انيس صايغ . مركز الابحاث - بيروت - كتب فلسطينية - رقم ١٠ - يناير ١٩٦٨ - ص ٨٩ .
(26) Bernheim, Renée Neher., La Declaration Balfour.

Julliard. Paris. 1969. p.p. 69-70.

— Dunner, loc. cit.

وابضا.

وانظر : بشير كعدان وشفيق شالاتي - هزلاء الصهيونيون - دار اليقظة العربية للتأليف والترجمة والنشر - دمشق ١٩٤٦ ص ١٨٠ وما بعدها . وسامي هداوي ويوسف صايغ - ملف القضية الفلسطينية - مركز الابحاث - بيروت - ابحاث فلسطينية (٧) يوليو ١٩٦٨ - ص ١١ .

(٢٧) ولعلنا نرفض الصهيونية فكرة اندماج اليهود في الشعوب الاخرى .

— Herzl, Theodor, The Jewish State, An Attempt at a modern solution of the Jewish Question. American Zionist Emergency Council. New York. 1946. p. 91.

٤ - اتخاذ الخطوات التمهيدية للاستفادة جديا من تنافس الدول الكبرى في العالم لضمان مساعدتها لتحقيق اهداف الصهيونية .

وقد كان اتخاذ الاستعمار وسيلة لتحقيق اهداف الصهيونية ، انتصارا للصهيونيين العمليين داخل المؤتمر الصهيوني الاول . فقد شجر الخلاف بين الاتجاهات المتعددة داخل الحركة الصهيونية ، وتزعم (هرتزل) ما سمي بالصهيونية السياسية التي تؤمن بضرورة الحصول على سند سياسي او قانوني من الدول الكبرى لضمان انشاء الوطن اليهودي . وتزعم (مناحيم يوسشكين) ما سمي بالصهيونية العملية التي تؤمن بأن الاستعمار هو الشرط الاساسي والمسبق لكل اعتراف سياسي (٢٨) .

وقد تأكد انتصار الصهيونية العملية ، بعد الجهود التي قام بها هرتزل للحصول على الضمان الدولي لانشاء الوطن اليهودي دون ان تثمر ما يرجوه . فقد فشل في استصدار تصريح سياسي بما يرجوه من انشاء وطن يهودي في فلسطين بعد اتصالات اجراها بألمانيا وروسيا وتركيا وانجلترا مما جعله يتردد بين قبول انشاء الوطن القومي في قبرص او مدغشقر او اوغندا او الارجننتين نظرا لما لاقاه من معارضة الدول الكبرى في التسليم له بفلسطين (٢٩) . وقد أدى هذا الاخفاق السياسي الى تقوية الصهيونية العملية (٣٠) فبدأت في تنفيذ خطة استعمار فلسطين بشكل منظم ، عن طريق انشاء شبكة من المستعمرات تقوم على اساس تعاوني ،

(٢٨) د/ اسعد رزوق - الصهيونية وحقوق الانسان العربي - الجزء الثاني - مركز الابحاث - منظمة التحرير الفلسطينية - دراسات فلسطينية رقم (٤٨) - ديسمبر ١٩٦٨ ص ٩ - ١٣ ، ص ٤٨ - ٥٠ .

- (29) Chouraqui, André, : Théodore Herzl. Edition du Seuil, Paris, 1960. p.p. 119-346.
 — The Diary of Herzl., op. cit. p.p. 144-190., 400-415. .
 — Sacher., op. cit. p. 3.
 — Revusky., op. cit. p. 14.
 — Avnery, Yri., Une Guerre Fratricide entre Sémetés. Les Temps Modernes. Le Conflit Israélo-Arabe. (Sommaire). Imprimerie Chantnenay. Paris. June 1967. p.p. 702-731.

وعبد الوهاب الكيالي : المطامع الصهيونية التوسعية - مركز الابحاث - دراسات فلسطينية (٣) يوليو ١٩٦٦ من ص ٣٠ - ٥٠ الا ان تحال الامبراطورية العثمانية في انهاية اعطى للصهيونية الضمان الدولي الذي ترمده ، انظر
 — Palestine, A study of Jewish, Arab, and British policies., Fern Foundation for Palestine, Inc. Yale University, U.S.A. 1949. p. 55.

- (30) Musard, Francois., Israël, Miracle du XXè siècle
 Libraire P. Tequi Editeur. (n.d). Paris. p. 34.

وبحيث تصبح كل مستعمرة مستقلة ذاتيا . ويرجع سبب اهتمام الصهيونية العملية بالمستعمرات الى ما يلي :

١ - ان سعى الحركة الصهيونية لاقامة وطن قومي في فلسطين يعنى ضمنا ، السعى لامتلاك الارض واقامة مستعمرات بها ، وهذا ما قامت به الحركة الصهيونية (٢١) .

٢ - ايجاد رابطة بين اليهود وبين الارض حتى يتمسك اليهودي بالارض التي يعيش عليها بعد ان كانت التجارة هي الغالبة على أسلوب حياته .

وفي سبيل هذا ، قامت الحركة الصهيونية بانشاء (الكيبوتزات) و (الموشافات) (٢٢) التي أصبحت تمثل نحو ٩٨ ٪ من المستعمرات الصهيونية .

وفي الوقت الذي كانت تعمل فيه الصهيونية العملية ، كان التبار السياسي في الحركة الصهيونية نشطا في استغلال ظروف الحرب العالمية الاولى ، واستطاع الحصول على تصريح من بريطانيا في ٢ نوفمبر ١٩١٧ يتضمن العطف على اماني اليهود في انشاء وطن قومي بفلسطين وكان لهذا التصريح اثر حاسم في ترسيخ اقدام الصهيونية بجناحيها السياسي والعملي في فلسطين بما ترتب عليه من تسهيل هجرة اليهود الى فلسطين وتشجيع امتلاكهم للاراضي الفلسطينية وفقا لما وزد بصك انتداب بريطانيا على فلسطين (٢٣) .

وقد بدا سيل الهجرة في التدفق على فلسطين منذ عام ١٩٢٠ . وكان

(٢١) ابراهيم العابد - الموشاف ، اقوى التعاونية في اسرائيل - مركز الابحاث - دراسات فلسطينية رقم (٢٦) في فبراير ١٩٦٨ - بيروت - ص ٩ .
(٢٢) (الكيبوتز) كلمة عبرية معناها « قرية جماعية » . اما الموشاف فمعناها مشتق من كلمة « موشافا » العبرية ، وتعنى « المستعمرة » . وتختلف الكيبوتز عن الموشاف في ان الاولى اكبر حجما من الثانية ، كما ان الموشاف ، مستعمرة للاك الارض الصغار . وقد بلغ عدد الكيبوتزات حتى عام ١٩٦٤ (٢٣٠) يقيم بها نحو ٨١ الفا من اليهود ، وبلغ عدد الموشافات (٢٦٧) يقيم بها ١٢٤ الف يهودي . انظر ابراهيم العابد - المصدر السابق - ص ٧ . وانظر كذلك انيس صايغ - بلدانية فلسطين المحتلة (١٩٤٨ - ١٩٦٧) مركز الابحاث - كتب فلسطينية رقم (٩) في يناير ١٩٦٨ - بيروت - ص ١٠ - ١٢ .
(٢٣) انظر نص التصريح والمشروعات التي تقدمت بها الحركة الصهيونية لصيغة التصريح في المصدر التالي :

— Stein, Leonard., Balfour Declaration. Simon and Schuster. New York. 1961. p. 468-et seq.
— Palestine, A study..., op. cit. p. 101. et seq. وانظر أيضا .
— Dugdole, Edgar., The Balfour Declaration, Origins and Backgrounds. London 1940. p. 14.

متوسط الهجرة خلال فترة الانتداب ١٨٠٠٠ مهاجر في السنة . وقد وصل المتوسط عند اعلان دولة اسرائيل في عام ١٩٤٨ الى نحو ١٨٠٠٠ مهاجر في الشهر الواحد . وازداد عدد اليهود في فلسطين تبعا لذلك من نحو ٥٠ ألفا في بدء الاحتلال البريطاني ، حتى بلغ ٦٥٠ ألفا في ١٥ مايو ١٩٤٨ أى بزيادة تبلغ نحو ١٣ ضعفا عن عام ١٩١٤ واصبحت نسبة السكان اليهود الى جميع السكان ٣٣ ٪ بعد أن كانت ٦ ٪ (٢٤) . وهكذا يمكن القول بأن بريطانيا قد مكنت اليهود في فلسطين من النمو والتكاثر (٢٥) بحيث أمكن أن تطالب هذه الكثرة بالاستقلال بعد ذلك ، وهو ما تم انجازه فعلا في ١٤ مايو ١٩٤٨ حيث أعلن (دافيد بن جوريون) بوصفه رئيس الحكومة المؤقتة ، قيام « دولة اسرائيل » في فلسطين (٢٦) .

(٢٤) راجع في تطور الهجرة الى فلسطين المراجع الآتية :

- الهجرة اليهودية الى فلسطين - جامعة الدول العربية - القاهرة ١٩٦٤ .
- أحمد حجاج - سكان اسرائيل ، تحليل وتنبؤات - مركز الابحاث - دراسات فلسطينية رقم (٢٧) فبراير ١٩٦٨ - بيروت - ص ٨٥ .
- Guttman, Israel., L'hecatomb Juive. et l'Etat d'Israel. Les Temps Moderns. op. cit. p.p. 460-471.
- Rodinson, Maxim., Israel, fait colonial. Les Temps modernes. op. cit. p.p. 17-88.
- أندريه شوراكي - دولة اسرائيل - ترجمة الهيئة العامة للاستعلامات بالقاهرة - مارس ١٩٦٩ - ص ٧٠ .
- محمد أمين الحسيني - حقائق عن قضية فلسطين - دار الكتب العربى - القاهرة - ١٩٥٧ - ص ٣٠ ، ١٣٥ .
- هنرى بيريرا - اسرائيل مستزول عاجلا أو آجلا - ترجمة الهيئة العامة للاستعلامات بالقاهرة ١٩٦٩ ص ١٠ .
- The Jewish Plan For Palestine, Jewish Agency for Palestine. Memorandum and Statements presented to the U.N.S.C. on Palestine. Jerusalem, 1947. p. 136.
- Bentwich., Norman., Israel. Ernest Benn Ltd. London 1952. p. 191.
- Nikitina, Galina., The State of Israel. A historical economic and political study. Progressive Publishers. Moscow. 1973. p. 184 f.f.
- Lehram, Hal., Israel, the begining and tomorrow, William Sloan Associates Publishers. New York. 1951. p. 57.
- (35) Rodinson., loc. cit.

وانظر في الهجرة اليهودية

Official Records of the Second Session of the General Assembly. Supplement. No. 11 New York 1947. p. 53/8.

=

(٣٦) انظر اعلان استقلال « دولة اسرائيل » في المراجع الآتية :

ويتضح مما تقوم ، أن الصهيونية حركة سياسية تمثل اليهود الذين يؤمنون بأن حل مشكلة اضطهاد اليهود في العالم لا يتم إلا إذا أنشئت لهم دولة يتجمعون فيها من مختلف أنحاء العالم . وقد أكد وجود حركة معارضة للصهيونية بين اليهود ، القول بأن الصهيونية لا تمثل كل اليهود (٣٧) .

وقد اتضح لنا قبل ذلك أن « اليهودية » كدين ، لا تمثل كل أبناء إسرائيل ، بدليل اعتناق سكان مملكة اليمن والخزر للديانة اليهودية وهم لا ينحدرون أصلاً من سلالة إسرائيل فضلاً عن تحول بعض اليهود أبان العصور المسيحية الأولى إلى المسيحية جبراً واختياراً وتحول البعض الآخر إلى الإسلام (٣٨) .

ولما كان الإسرائيليون ينتسبون إلى يعقوب (إسرائيل) بن اسحق الذي استقر أخوه (عيسو) ابن إبراهيم مع (لوط) وزوجته في شرق الأردن وهم جميعاً عبريون على النحو الذي أشرنا إليه (٣٩) ، فإن الإسرائيليين يكونون جزءاً من العبريين . وترتيباً على ما تقدم ، يمكن استخلاص النتائج الآتية :

- ١ - أن الصهيونيين جزء من اليهود .
- ٢ - أن اليهود جزء من الإسرائيليين .
- ٣ - أن الإسرائيليين جزء من العبريين .

— Dunner., op. cit. p.p. 93-95.

— Sacher., op. cit. p.p. 114. f.f.

— Bentwich., op. cit. p. 207.

(37) Stein, Leonard, op. cit. p.p. 166-188.

— Lilienthal., op. cit. p. 185.

— Sykes., op. cit. p. 25.

ويقول Sykes أنه إذا كان اليهود لا يمثلون في عام ١٩١٧ إلا أقلية بالنسبة للعرب فإنه يصبح القول بأن الصهيونيين لا يمثلون إلا أقلية بالنسبة لليهود .

(٣٨) محمد عزة دروزة - تاريخ بني إسرائيل من أسفارهم - مكتبة نهضة مصر -

القاهرة . ١٩٦٨ - ص ٤٠ ، ١٩٩٠ . وجاهك دوماً ومارى لوروا - التهديد الصهيوني -

ترجمة نزيه الحكيم - منشورات دار العلم للملايين - بيروت (بدون تاريخ) ص ٢٨ .

وعبد الحميد جودة السحار - وعد الله وإسرائيل - مكتبة مصر - القاهرة - ١٩٦٧ -

ص ٦١ - ٦٥ .

(٣٩) د/ حسن ظاظا وآخرون - المصدر السابق - ص ١٦ - ١٨ . ومصطفى مراد

الدباغ - المصدر السابق - ص ٤١٤ .

الفصل الثاني

نفي حقوق السيادة العربية

تستند حقوق السيادة العربية على فلسطين بصفة أساسية الى حق تقرير المصير ، والى وعد أصدرته بريطانيا عام ١٩١٥ - ١٩١٦ بالعمل على استقلال الدول العربية في اطار دولة واحدة بعد تحريرها من نير الاستعمار التركي (٤٠) . وتدعى الحركة الصهيونية ان الحقوق العربية ليست صحيحة وليس هناك ما يبررها ، على النحو التالي :

أولا - بالنسبة لحق تقرير المصير :

تري الحركة الصهيونية في بريطانيا ، ان مقتضى تطبيق مبدأ تقرير المصير على نحو دقيق ، ان يصبح لزاما على بريطانيا ان تترك فلسطين للأغلبية الساحقة من سكانها الحاليين ، وهو الامر الذي يتعارض مع التزامات بريطانيا لليهود بموجب تصريح بالفور . ولذلك فان حل المسئلة اليهودية يجب ان يكون حلا استثنائيا ، يقع خارج نطاق القواعد والمبادئ المألوفة (٤١) .

وترى الحركة الصهيونية ايضا ، ان مؤدى منح العرب باعتبارهم اغلب السكان في فلسطين ، حق السيادة على هذا الاقليم ، ان يكون للعرب في العلاقات الدولية أصوات متعددة بينما لا يمثل اليهود صوت واحد في المنظمة الدولية (٤٢) . والقول بأن اليهود كانوا يشكلون في فلسطين اقلية ، عند صدور تصريح بالفور ، قول غير مبني على اساس ، اذ يؤكد المفكر الصهيوني (شمارياليقين) ان تصريح بالفور لم يمنح حقوقا لليهود في فلسطين فقط ، بل اعترف بهذه الحقوق « للشعب اليهودي » اينما يكون . ويترتب على ذلك ، ان مطالب الاغلبية العربية في فلسطين لا تعنى في حقيقة الامر انها مطالب ٦٠٠ الف عربي ضد مطالب ١٦٠ الف يهودي ، ولكنها تعنى ، مطالب ٦٠٠ الف عربي ضد مطالب ١٦ مليون يهودي في أنحاء العالم ، باعتبار ان النزاع يقوم اساسا بين الجماعة العربية في فلسطين ، والشعب اليهودي بأسره (٤٣) .

(٤٠) ورد هذا الوعد ضمن ما عرف بمراسلات (حسين / مكماهون) . انظر الوثائق الرئيسية في قضية فلسطين المجموعة الاولى ١٩١٥ - ١٩٤٦ - جامعة الدول العربية - القاهرة - الوثائق من ١ - ١٠ من ص ٦ - ٢٨ .

(41) Cohen, Israel., Lord Balfour, Speeches on Zionism. Arrowesmith London. 1928. p. 24.

(42) The Jewish Plan for Palestine, op. cit. 1947. p. 132.

(٤٣) انظر مقال (شمارياليقين) بعنوان
Majority and Minority, New Palestine, Vol. XVII, no. 7. October 11-18, 1929

كذلك فان المخاطر التي تحيط بأقلية يهودية في فلسطين تعيش وسط أغلبية عربية ، مخاطر يمكن تفاديها بتشجيع هجرة اليهود الى فلسطين وتحويل الاقلية اليهودية فيها الى أغلبية تعيش في وسطها أقلية عربية تتمتع بحماية الدول العربية المجاورة وهو ما لا يتوافر للأقلية اليهودية لو تركت على حالها . اما التذرع بضمان حماية الاقلية اليهودية دوليا ، فهو قول ثبت أنه لا ينهض على أساس سليم بسبب فشل نظام حماية الاقليات في أوروبا ، ولا يوجد هناك ما يشير الى امكان نجاحه في البلاد العربية ، ولا سيما اذا ما أخذنا في الاعتبار موقف العراق من الاقلية الكردية (٤٤) .

وترتبا على ذلك ، فانه لا يمكن تطبيق مبدأ تقرير المصير على وضع الاكثرية العربية في فلسطين ، لان قضية اليهود قضية استثنائية تقع خارج نطاق القواعد والمبادئ الاساسية المألوفة (٤٥) .

ثانيا - بالنسبة للحق المبني على التزامات بريطانيا نحو العرب

يدعى العرب ، انهم قد حصلوا من بريطانيا على وعد باستقلال الدول العربية في دولة واحدة تدخل في اطارها فلسطين . وارتكز الادعاء العربي المذكور على ما ورد في محادثات (مكماهون / حسين) التي جرت خلال عامي ١٩١٥ - ١٩١٦ ، وعلى ما ورد برسالة (هوجارث) الى حسين عام ١٩١٨ .

غير ان هاتين الوثيقتين ، لا يمكن التعويل عليهما كمصدر من مصادر القانون الدولي العام يشكل التزاما قانونيا على بريطانيا (٤٦) ، فهما مجرد رسائل ووعود سرية جرى تبادلها بين الشريف حسين شريف مكة ، ومكماهون ممثل بريطانيا في مصر ، وليس لهما طابع العلنية ، مما يؤكد انهما تفتقران الى المشروعية الدولية (٤٧) .

وقد أكد (حايم وايزمان) عند مناقشة قضية فلسطين في اللجنة السياسية التابعة للأمم المتحدة عام ١٩٤٧ ، لندوب الهند ، أن فلسطين لم تكن ضمن وعود بريطانيا للعرب . بل ان الشريف حسين قد أعلن بالفعل موافقته على استثناء فلسطين من نطاق المنطقة التي وعدته بها بريطانيا . ورغم أن موافقته هذه لم تكن صريحة ، فانه يمكن القول بأن موافقته على هجرة اليهود الى فلسطين تعني أنه لم تكن له أية دعاوى

والقال مشار اليه في مؤلف د/ أسعد رزوق - الصهيونية وحقوق الانسان العربي
المصدر السابق
p.p. 271-272.

(44) The Jewish Plan, op. cit. p. 112.

(45) Cohen., op. cit. p. 24.

(٤٦) من وجهة النظر الاسرائيلية .

(47) The Jewish Plan., op. cit. p. 133.

بالنسبة لفلسطين والا لا تعرض على هذه الهجرة (٤٨) .

كذلك اكدت الحكومة البريطانية وكثير من المسئولين الذين اشتركوا في تبادل هذه الرسائل ان فلسطين كانت مستثناة من وعود بريطانيا للعرب . بل ان مكماهون قد اكد بنفسه خلال عامي ١٩٢٢ ، ١٩٣٧ ، ان لديه اعتقادا راسخا بأن الشريف حسن قد فهم ما تقصده بريطانيا من استثناء فلسطين (٤٩) ، وان عدم استثنائها صراحة يرجع في الاساس الى ان فلسطين لم تكن في وقت تبادل هذه المراسلات ذات كيان سياسي او اداري .

وترتبا على ذلك يكون ادعاء العرب بالتزام بريطانيا بمنح الاستقلال لفلسطين ادعاء لا ينهض على اساس .

(48) Ibid., p. 553.

(49) Palestine, a Study..., op. cit. p. 70.

وانظر مراسلات حسين/مكماهون في :

الوثائق الرئيسية في قضية فلسطين - المصدر السابق - الوثائق من رقم ١ - ١٠

من ص ٦ - ٢٨ .

(م ٣ - السيادة الاسرائيلية)

الفصل الثالث

استقلال الدولة اليهودية

اعتبرت الحركة الصهيونية أن المركز القانوني للدولة اليهودية يرتكز على القرار رقم ١٨١/٢ الصادر من الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧ بشأن تقسيم فلسطين إلى دولة عربية ودولة يهودية (٥٠)، على أساس أن هذا القرار، إذ يمثل واقعة الميلاد للدولة اليهودية، إنما يخلق المشروعية على وجود هذه الدولة (٥١).

وقد ورد ذكر قرار التقسيم في إعلان الدولة اليهودية، باعتباره أساسا للسيادة الإسرائيلية على فلسطين، ضمن مجموعة أخرى من الأسس التي سيرد بيانها فيما بعد، وسنعرض فيما يلي بإيجاز، للموضوعين الآتيين :

- أولا - إعلان استقلال الدولة اليهودية .
- ثانيا - حصر أسانيد السيادة الإسرائيلية .

أولا - إعلان استقلال الدولة اليهودية :

أعلن المجلس القومي لليهود (Vaad Leumi) في يناير ١٩٤٨ عزمه اتخاذ التدابير اللازمة لإقامة دولة يهودية « وفقا لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة » وقام المجلس بتكوين لجنة مكونة من ٣٢ عضوا مهمتها وضع أسس الحكومة المستقبلية . وقامت هذه اللجنة في إبريل ١٩٤٨ باختيار لجنة تنفيذية من ١٣ عضوا برئاسة (دافيد بن جوريون) رئيس الجهاز التنفيذي للوكالة اليهودية (٥٢) . وفي ١٤ مايو ١٩٤٨ أصدر (دافيد بن جوريون) إعلانا بقيام دولة يهودية باسم دولة (إسرائيل) ، استنادا إلى أن الجمعية العامة للأمم المتحدة، قد اتخذت قرارا في ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧ بتأسيس دولة يهودية في فلسطين . وقد أكد إعلان الاستقلال، أن « هذا الاعتراف الصادر من الأمم المتحدة بحق الشعب

(٥٠) Year Book of U.N. (1947). Resol. no. «181 (11) A» november 29, 1947. p.p. 247-256.

(Official Records, op. cit. p. 42 et seq. وانظر :

(٥١) Brugière, Pierre F., Les Pouvoirs de l'Assemblée Générale des N.U. en Matière Politique et de Sécurité. Edition A. Pedone. Paris. 1955. p. 288.

(٥٢) انظر د/ محمد طلعت الغنيمي - قضية فلسطين أمام القانون الدولي - المصدر السابق ص ١٧١ . وانظر أيضا - أندريه شوراكي - المصدر السابق - ص ٢٨ ، ٢٩ .

اليهود في تأسيس دولته ، لن يكون عرضة للعلن أو للتجريح « (٥٢) .
كذلك أكد إعلان الاستقلال ، أن الدولة اليهودية قد تم إعلانها استنادا
الى الحقوق التاريخية والقومية والدينية والانسانية ، التى اعترف بها
تصريح بالفور ومن بعده صك الانتداب ثم قرار التقسيم .

ثانيا - أسانيد السيادة الاسرائيلية :

استندت الحركة الصهيونية في تبريرها لفرض السيادة الاسرائيلية
على فلسطين ، الى التاريخ والقانون الدولى ، والحاجة الملحة (٥٤) ، التى
فرضتها مأساة الملايين من اليهود الذين اغتيلوا وكذلك الحاجة الى انقاذ
اليهود من مختلف انواع القيود والقهر (٥٥) . وقد عبر الصهيونيون أيضا

(٥٢) نظرا لامية إعلان الاستقلال في دراستنا فاننا نورد فيما يلى نصا للفقرات التى

تمرنمت لاسانيد السيادة الاسرائيلية :

«... The Land of Israel was the birthplace of the Jewish People.
Here, their spiritual, religion and national identity was framed. Je-
wish People remained faithful ... never ceasing to pray and hope for
their return and the restoration of their national freedom ... impelled
by this historic association. In the year 1897, the first Zionist Con-
gress... proclaimed the right of the Jewish People to national revival...
This right, was acknowledged by the Balfour Dec. and reaffirmed by
the Mandate, which gave explicit international recognition to the
historic connection of the Jewish People with Palestine and their right
to reconstitute their National Home. The recent holocaust which
engulfed millions of Jews in Europe, proved a new need to solve the
problem of the homelessness and lack of independence of the Jewish
People by means of the re-establishment of the Jewish State. On
November 29th 1949, the General Assembly of the U.N. adopted a
resolution avowing the establishment of a Jewish State in Palestin.
This recognition by the U.N. of the right of the Jewish People to
establish their independent State, is unassailable... Accordingly, we,
by virtue of the natural and historic right of the Jewish People and
of the resolution of the General Assembly of the U.N... proclaim the
establishment of the Jewish State in Palestine...»

— Sacher., op. cit. p. 114 et seq.

انظر فى ذلك :

— Dunner., op. cit. p.p. 93-95.

— Bentwich., op. cit. p. 207.

(54) Goldman, Nahum., Pour une solution confédérale.

Les Temps Modernes. op. cit. p.p. 691-701.

(55) Pearlman, Moshe., Ben Gorion Looks Back, in talks

with Moshe Pearlman. Simon and Schuster, First ed. New York.
1965. p. 9.

عن أن مشاعرهم نحو فلسطين ، إنما هي مشاعر تاريخية ودينية معا (٥٦) ، وفي الوثائق التي قدمتها الوكالة اليهودية الى الأمم المتحدة عام ١٩٤٧ ، استندت الحركة الصهيونية في ادعاءاتها بفرض السيادة الاسرائيلية على فلسطين . الى أن « الحقوق القانونية للشعب اليهودي ، قد تم الاعتراف بها في وثائق رسمية دولية عن طريق التفسيرات الرسمية ، ومساك دولة الانتداب وتصريحات القادة الانجليز والامريكان وعصبة الأمم » . كذلك ذكرت الوكالة اليهودية ، « أن هذه الوثائق تعتبر من مصادر القانون الدولي » (٥٧) . وبالإضافة الى ما تقدم ، فقد بين اعلان استقلال الدولة اليهودية ، الاسانيد التي تستند اليها الحركة الصهيونية في فرض سيادتها على فلسطين .

ولما كان اعلان استقلال اسرائيل هو الوثيقة الرسمية الاولى الصادرة عن هذه الدولة ، فإن ما ورد به من اسانيد للسيادة الاسرائيلية على فلسطين ، يعتبر من وجهة نظرنا مصدرا رئيسيا لعرضنا لهذه الاسانيد ومناقشة مدى مشروعيتها في ضوء القانون الدولي العام . ويستفاد من نص هذا اعلان ، أن السيادة الاسرائيلية ترتكز على الاسانيد الآتية :

(١) الحق التاريخي :

فقد جاء باعلان الاستقلال : « أن أرض اسرائيل ، كانت مسقط رأس الشعب اليهودي . . . وهذه العلاقة التاريخية ، اعترف بها وعد بالفور اعترافا دوليا صريحا ، كما اكدها صك الانتداب . . . » .

(ب) الحق الديني :

وقد ورد ذكره في الاعلان على النحو التالي : « . . . وهنا نشأت ويانتهم . . ولم يكفوا عن الصلاة من أجل العودة . . . » .

(ج) الحق القومي :

وهو يبدو في العبارة الآتية : « . . . وفي عام ١٨٩٧ ، أعلن المؤتمر الصهيوني الاول ، حق الشعب اليهودي في احياء قوميته . . . » .

(٥٦) وتقول (يائيل دايان) ابنة الجنرال (موسى دايان) وزير الدفاع الاسرائيلي . أثناء حرب يونيو ١٩٦٧ في معرض وصفها لمشاعرها أثناء مرافقتها للجنود الاسرائيليين في سيناء : « ولم تمش الا دقائق قليلة حتى سمعنا كلمة هزتنا من أعماقنا . . . لقد أصبحت مدينة اورشليم القديمة ، مدينتنا . . . رباه !! هل اعتراني التعب ؟ ان المناجم والليل والبحراء في سيناء قد اختفت جميعها من أمامي ، ولم أعد أشعر الا بالمعبد ، والهيسكل وحائط المبكى . . . هل كان ذلك الفرح هو الذي جعل الدموع تفرق عيون الجنود ؟ أم كان هو الفخر ؟ أم التاريخ ؟ أم الدين ؟ أم ذلك لم يكن نصرا . . بل تحريرا . . . » انظر — Dayan, Yael, A Soldier's Diary in Sinai 1967. 3rd. ed Camelot Press Ltd. London and Southampton, January. 1968. p. 89.

(57) ' Jewish Plan., op. cit. p.p. 70-71.

(د) الحق الإنساني :

وهو يستفاد مما يلي : « ... ان المجزرة التي راح ضحيتها ملايين من اليهود في أوروبا تؤكد من جديد ، الحاجة الى حل مشكلة الشعب اليهودي الذي لا مأوى له ، والذي يعيش محروما من الاستقلال ، وذلك عن طريق إعادة تأسيس الدولة اليهودية ... » .

(هـ) وعد بالفور :

وقد جاء في الاعلان ما يؤكد ذلك : « ... ان هذا الحق قد تم الاعتراف به بواسطة وعد بالفور ... » .

(و) صك الانتداب :

وقد جاء على النحو التالي : « ... ان هذا الحق قد تم الاعتراف به بواسطة وعد بالفور الذي اكده صك الانتداب ، تلك الوثيقة التي اعترفت اعترافا دوليا صريحا بالصلة التاريخية للشعب اليهودي بفلسطين ، ويحق لليهود في ان يعيدوا تأسيس وطنهم القومي ... » .

(ز) قرار تقسيم فلسطين :

وقد استند اليه الاعلان استنادا صريحا حيث جاء فيه « وبمقتضى قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ... الصادر في ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧ ، والذي اعترف بحق اليهود في اقامة دولة يهودية ... نعلن قيام دولة يهودية في فلسطين ... » .

ويتفصح من اعلان الاستقلال ان تصريح بالفور وصك الانتداب وقرار التقسيم هي اسانيد (تكشف) عن (حقوق اليهود) في فلسطين . وترتبطا على ذلك فاننا نرى ان اسانيد السيادة الاسرائيلية تنقسم الى اسانيد (منشئة) تشمل الحق التاريخي والحق الديني والحق الإنساني والحق القومي ، واسانيد (كاشفة) عن الحقوق السابقة وهي تصريح بالفور وصك الانتداب وقرار التقسيم . وسوف نتعرض بالدراسة لهذين النوعين من الاسانيد في قسمين نخصص اولهما للاسانيد المنشئة وثانيهما للاسانيد الكاشفة على ما سيبين في الصفحات التالية .

القسم الأول

الأسانيد المنشئة للسيادة في المفهوم الاسرائيلي ومدى مشروعيتها

الباب الاول : السند المبني على الحق التاريخي
الفصل الاول : مضمون الحق التاريخي
الفصل الثاني : شروط تطبيق الحق التاريخي
الفصل الثالث : بطلان التمسك بالحق التاريخي

الباب الثاني : السند المبني على الحق الانساني
الفصل الاول : الحق الديني وشروطه في الكتب المقدسة
الفصل الثاني : الحق الديني في التطبيق العملي
الفصل الثالث : الحق الديني في القانون الدولي العام

الباب الثالث : السند المبني على الحق الانساني
الفصل الاول : مضمون الحق الانساني في المفهوم الاسرائيلي
الفصل الثاني : الوضع التاريخي لمشكلة اضطهاد اليهود .
الفصل الثالث : الحماية الدولية لحقوق الانسان

الباب الرابع : السند المبني على الحق القومي
الفصل الاول : مضمون الحق القومي في المفهوم الاسرائيلي
الفصل الثاني : المفاهيم العامة في القومية
الفصل الثالث : تطبيق مفاهيم القومية على الجماعة اليهودية .

الاسانيد المنشئة للسيادة في المفهوم الاسرائيلي ومدى مشروعيتها

سبق القول بأن الاسانيد المنشئة للسيادة في المفهوم الاسرائيلي هي، الحق التاريخي ، والحق الديني والحق الانساني والحق القومي ، تميزا لها عن الاسانيد الكاشفة عن السيادة الاسرائيلية وهي التي تتضمن تصريح بالفور ، وصك الانتداب ، وقرار التقسيم . ويستند وصفنا لهذه الاسانيد بأنها (منشئة) ، الى مفهوم المخالفة ، حيث وصف اعلان الاستقلال الاسرائيلي تصريح بالفور ، وصك الانتداب ، وقرار التقسيم ، بأنها وثائق (اعترفت) بحقوق الشعب اليهودي . ولما كان الاعتراف ، طبقا لرأى فريق من الفقهاء (كاشفا) عن الشخصية الدولية (١) ، فانه يمكن القول بأن هذه الطبيعة تصدق أيضا على الوثائق الدولية التي اعترفت بحقوق الشعب اليهودي ، مما يترتب عليه القول بأن الاسانيد الاولى (منشئة) للسيادة الاسرائيلية ، ثم جاءت الاسانيد الاخرى (لتكشف) عنها .

ومن جهة اخرى فانه اذا كان الاعتراف عملا اراديا (٢) فلا بد من وجود ارادة قانونية تتحرك لاحداث هذا العمل . اما فيما يتعلق بمجموعة الحقوق الاولى ، وهي ما نصفه بالحقوق المنشئة ، فلا يتصور وجود ارادة قانونية تتحرك لانشاء حق تاريخي او ديني او انساني او قومي على النحو الذي سيرد تفصيله فيما بعد . ومن ثم فهي حقوق منشئة

(١) انظر في الاعتراف المصادر الاتية :

- Oppenheim., op. cit. p. 127.
- Fauchille., op. cit. p. 307.
- Kelsen., op. cit., p. 387.
- Chen, Ti-Chiang., The International Law of Recognition. Stevens and Sons Limited. London. 1951.
- Lauperpacht. H., Recognition in International Law. Cambridge University Press. 1947.

(٢) انظر المصادر الاتية :

- Huillier, Jean., Elements de Droit International Public. Editions Raussau. Paris. 1950. p. 41 et seq.
- Bastid., op. cit., p. 202 et seq.
- Schwarzenberger., op.cit., p. 62. et seq.
- Delbez, Luis., Les Principes Generaux du Droit International Public. 3ème ed. Librairie Generale de Droit et de Jurisprudence. R. Pichon et R. Durand-Auzias. Paris. 1964. p. 164 et seq.

لم تسبقها حقوق أخرى ، ولم تتحرك ارادة لانشائها (٢) .
وسوف نتعرض لدراسة الحقوق المنشئة للسيادة الاسرائيلية في

هذا القسم : في اربعة ابواب تشمل ما يلي :

- الباب الاول : وندرس فيه السند المبني على الحق التاريخي .
- الباب الثاني : وندرس فيه السند المبني على الحق الديني .
- الباب الثالث : وندرس فيه السند المبني على الحق الانساني .
- الباب الرابع : وندرس فيه السند المبني على الحق القومي .

(٢) ولا يعنى ذلك ان الارادة القانونية لا يمكنها الا (الكشف) من آثار قانونية فقط ،
فهي تستطيع أيضا أن (تنشئ) مثل هذه الآثار كنتيجة لتصرف معين تقوم به .
انظر في القول بأن مصر فلسطين . لم تقرره الوثائق الرسمية أو قرار الجمعية العامة ،
وانما تقرر هذا المصير نتيجة للصراع بين العرب واليهود :

— Verzijl, I.H.W., International Law in Historical Perspective.
Part II., A.W. Sijthoff-Leyden. Netherland. 1969, p. 107.

الباب الأول

السند المبني على الحق التاريخي

تتطلب دراسة السند المبني على الحق التاريخي ، عرضا لمضمون الحق التاريخي وبيانا لشروط تطبيقه ، واستعراضا لأوجه بطلان السند التاريخي الاسرائيلي .

وسوف نقسم هذا الباب - طبقا لذلك - على النحو الآتي :

الفصل الأول : وسندرس فيه مضمون الحق التاريخي ، حيث نتعرض لدراسته في مبحثين ، أولهما لمفهوم الحق التاريخي في القانون الدولي و ثانيهما ، للوقائع التاريخية في الادعاء الاسرائيلي .

الفصل الثاني : وسندرس فيه شروط تطبيق الحق التاريخي في القانون الدولي ونتعرض فيه لمقارنة موجزة بين الحق التاريخي والتقادم المكسب .

الفصل الثالث : وسنخصصه لدراسة بطلان التمسك بالحق التاريخي، حيث نتعرض فيه لدراسة مسألة تاريخ بدء النزاع العربي الاسرائيلي في مبحث اول ، ثم دراسة مسألة أو نظرية استمرار الدولة ، في مبحث ثان .

الفصل الأول

مفهوم الحق التاريخي

المبحث الأول

مفهوم الحق التاريخي في القانون الدولي

يختلط مفهوم الحق التاريخي في القانون الدولي بمفهوم التقادم المكسب ، من حيث أن كليهما يستهدف فرض سيادة دولة ما على اقليم معين بعد مرور فترة من الزمن كافية لتكوين اقتناع عام بأن هذا الوضع يتفق مع القانون الدولي العام(٤) . ويقول أستاذنا الدكتور محمد طلعت الفنيمي ، ان تعبير الحقوق التاريخية ، يستعمل للدلالة على الحقوق التي تكتسب : مخالفة لاحكام القانون الدولي العام عن طريق ممارسة تاريخية تؤكد بها دولة ما ، اختصاصها هو في الاصل غير مشروع ، حقها في اكتساب السيادة وفقا له ، اذا لم يحدث اعتراض على هذه الممارسة(٥) .

اما الفقيه الاسرائيلي (بلوم) فيقول ، ان الحق التاريخي ، كوسيلة من وسائل اكتساب السيادة ، يختلف عن وسائل الاكتساب الأخرى ، التي تركز كلها على عمل سريع ذي اثر ناجز ، ذلك ان الحق التاريخي ، ليس الا المحصلة النهائية لتفاعل طويل المدى يتم تدريجيا ، خلال مجموعة من الأعمال الإيجابية والسلبية وتشكل جميعها ، ومن خلال أثرها التراكمي : هذا الحق ، الذي يعتبره القانون الدولي حقا مشروعاً(٦) .

وهناك جانب من الفقه ، يرى ان التقادم المكسب في القانون الدولي يختلف عن الحق التاريخي ، ويبدو ذلك من استعراض شروط التقادم ، التي تنحصر فيما يلي :

١ - ان تقوم احدى الدول بوضع يدها ومباشرة حقوق السيادة على اقليم تابع لدولة أخرى . فاذا كان الاقليم محل وضع اليد مباحا ، فان التقادم لا ينطبق في هذه الحالة .

٢ - ان يكون وضع اليد هادئا بمعنى الا يكون متنازعا عليه . اما اذا احتجت دولة الاصل على وضع اليد ومباشرة حقوق السيادة واستثمرت

(٤) انظر تعريف التقادم في مؤلف (أوبنهايم)

— Oppenheim., op. cit., p. 576.

(٥) د/ الفنيمي - الاحكام العامة في قانون الامم - المصدر السابق . ص ٦٦٩

(6) Blum., op. cit., pp. 335-336.

في احتجاجها بأية صورة من الصور فان شرط الهدوء لا يتوافر .

٣ - أن يكون وضع اليد لمدة طويلة . وليس هناك معيار واضح يحدد طول المدة اللازمة لكي يعد وضع اليد مستمرا (٧) .

واختلاف الحق التاريخي عن التقادم المكسب ينحصر فقط في عنصر المحل . فبينما يقع التقادم على اقليم يخضع لسيادة دولة أخرى ، نجد أن الحق التاريخي يمكن أن يقع على أقاليم غير خاضعة لسيادة دولة أخرى . ويرجع هذا الاختلاف الى أن التقادم مبني في الأساس على فكرة الملكية المضادة Adverse possession ، بينما يركز الحق التاريخي على فكرة التدعيم أو التثبيت التاريخي المتواصل Historical consolidation لسلسلة من الأعمال الايجابية والسلبية تحدث في النهاية اثرا تراكميا . ويضاف الى ذلك أيضا ما يقوله الفقيه الاسرائيلي (بلوم) من أن التقادم يقع على الاقاليم الارضية ، بينما يمتد أثر الحق التاريخي ليشمل الاقليم الأرضي والمائي أيضا (٨) .

ومع ذلك فان هناك أوجه شبه بين الحق التاريخي والتقادم المكسب، حيث نجد أساسهما في العرف الدولي وليس في المعاهدات (٩) ، كما نجد التشابه في تعريف التقادم المكسب وفقا لراي (أوبنهايم) ، حيث يرى أن التقادم هو (اكتساب السيادة على اقليم ، عن طريق ممارسة السيادة عليه باستمرار وهدوء خلال فترة كافية لخلق اقتناع عام ، تحت تأثير التطور التاريخي بأن الوضع الراهن للأشياء يطابق القانون الدولي العام) (١٠) . أما التقادم وفقا لراي (جونسون) فهو «وسيلة يعطى القانون الدولي بواسطتها ، اعترافا دوليا لحق دولة ما في مباشرة السيادة على أرض أو بحر اقليمي ما دامت هذه الدولة تبشر سلطاتها باستمرار وبهدوء لمدة كافية من الزمن (١١) .

بينما نجد أن تعريف الحق التاريخي من وجهة نظر الفقيه (بلوم) هو أنه مجرد ممارسة الدولة ، بنية فرض سيادتها ، لسلطاتها ، ممارسة فعالة على اقليم ما ، واعتراف الدول الأخرى التي تتأثر بهذه

(٧) د/حامد سلطان - المصدر السابق - ص ٧٨٥ و د/ أبوهيف - المصدر السابق -

ص ٣٧٥

(8) Blum., op. cit., pp. 335-336.

(9) Blum., op. cit. p.p. 34-38.

(10) Oppenheim op. cit. p.. 576.

(11) Johnson, N., *Acquisitive Prescription in International Law*. B.Y.B. 1950. p. 353.

وانظر راي بلوم المخالف في محل التقادم في المرجع المشار اليه بهامش رقم (٨) .

- الممارسة أو يمكن أن تتأثر بها ، بهذه السيادة (١٢) .
- وترتيباً على ذلك يمكن استخلاص الشروط التى يشترك فيها التقدم المكسب والحق التاريخى على النحو التالى (١٣) .
- ١ — أن تمارس الدولة المدعية بالحق التاريخى سلطة فعالة على إقليم معين بغرض فرض سيادتها .
 - ٢ — قبول ممارسة هذه السلطة من جانب الدول الأخرى ذات المصلحة الحالية أو المحتملة .
 - ٣ — أن تكون هذه الممارسة ظاهرة وعلنية .
 - ٤ — أن تستمر هذه الممارسة مدة طويلة .

المبحث الثانى

الوقائع التاريخية فى الادعاء الاسرائيلى (١٤)

تستمد الوقائع التاريخية للادعاء الاسرائيلى مصادرها من التوراة التى كتبت تاريخ اليهود منذ بدايته حتى أوائل الحكم الرومانى عام ٧٠ ميلادية . كما تعتمد على ما ورد بكتب المؤرخين الذين استقوا معلوماتهم فى واقع الأمر من التوراة أيضاً ،

(12) Eum., op. cit. p. 129.

(13) Johnson., op., cit. p. 344, Blum., Ibid.

— Fitzmaurice, Gerlad., : وانظر أيضاً دراسة الاساذ (فيترمورى) :
The Law and Procedure of the International Court of Justice,
1951-1954. B.Y.B. 1954 London. p.p. 27-47.

وانظر أيضاً Brierly., op. cit. p. 167 ، أبوهيف — المصدر السابق — ص ٢٧٥
راجع Hall, op. cit. p. 118 وايضا Sibert., op. cit. p. 888.

(١٤) انظر فى تاريخ اليهود ، المراجع الآتية :

- Lods., op. cit.
- Margolis., op. cit.
- Boulton., op. cit.
- Parkers., op. cit.
- Gervasi., op. cit.
- Ausubel., op. cit.
- The Jewish Encyclopedia., op. cit.
- Roth., op. cit.

وانظر : تاريخ يوسيفوس اليهودى — المكتبة العمومية — بيروت — (بدون تاريخ) .
وابضا / محمد عزة دروزة — المصدر السابق — و د/ على عبد الواحد وانى — اليهودية
واليهود — مكتبة غريب — القاهرة ص ١٠٣ — ١٠٩

ويمكن اجمال الوقائع التاريخية على النحو التالي :

١ - دخول موسى الى فلسطين :

بدأ دخول الاسرائيليين الى شرق وغرب اردن حوالى عام ١٢١٠ ق.م من برية صين (١٥) أثناء التيه الاربعين ، ثم قادش ثم جبل هور حيث توفي (هارون) ودفن فيه . وتم بعد ذلك النزول الى طريق بحر القلزم والدوران حول آدوم والاستيلاء على مملكة (سيحون) الامورى ملك (حشبون) بعد ان رفض السماح لموسى بالمرور فى أرضه ، وبذلك تم للغزاة الاستيلاء على هذه المملكة من ارنون الى يبوق الى تخم بنى عمون واقاموا فترة من الزمن اتجهوا بعدها الى طريق باشان التى يقوم مكانها اليوم مدينة بيسان وبعد ان تصدى لهم ملكها عوج فى اذرعى ، ولعلها الآن قرية ذرعين ، بين بيسان ومرج بن عامر ، استولوا على أرضه التى تبلغ مدنها ستون مدينة تتبعها قرى كثيرة (١٦) وبعد ذلك نزل الاسرائيليون الى صحراء مؤاب عبر اردن اريحا ثم اقاموا فى شطيم التى يرجح انها شطة الآن فى منطقة بيسان (١٧) ، ثم استولوا على اراضى مدين (١٨) .

وقد طلب سبطا راوبين وجاد ونصف سبط منسى ، ان تكون اراضى مملكة حشبون ، ومملكة باشان من نصيبهم لانهم اصحاب ماشية والأرض صالحة لها . فوافق موسى على ذلك واشترط عليهم مساعدة الاسباط الأخرى فى الزحف نحو غرب الاردن (فلسطين) .

٢ - حملة يشوع :

بدأ يشوع (يوشع) حملته بدعوة اسباط جادو راوبين ومنسى الذين ورثوا الأرض المفتوحة فى شرق الاردن بالاستعداد لمعاونة اخوانهم فى عبور نهر الاردن الى الغرب حسب اتفاقهم مع موسى فلبوا الدعوة . وقد استولت الحملة على اريحا ، ثم مدينة العى (١٩) ثم بعض مدن منطقة نابلس (٢٠) وهكذا ملك يوشع الاراضى من الجبل وكل الجنوب وأرض جوشن والسهل والغور وجبل اسرائيل والسهل من الجبل الأملس الممتد

(١٥) سفر العدد - الاصحاح العشرون .

(١٦) سفر العدد - الاصحاح الواحد والعشرون .

(١٧) سفر العدد - الاصحاح الخامس والعشرون .

(١٨) سفر العدد - الاصحاح الثانى والثلاثون .

(١٩) سفر يشوع - الاصحاحات الاول والثانى والسابع والثامن .

(٢٠) سفر يشوع - الاصحاح التاسع .

جبة سحر الى بعل جاد في بقعة لبنان ولم يسالم الا جبعون (٢١) .

وقد بقي امام يوشع دون فتح ، كل بقاع الفلسطينيين وكل ارض الجشوريين من الشيجور الجارى في مصر الى تخم عقرون شمالا ، وهي للكنعانيين وارض اقطاب الفلسطينيين الخمسة ، الغزى والأشدودي — اسدود اليوم — ولاشقونى — عسقلان اليوم — والحيتى والعقرونى وارض العويين . ومن الجنوب ، كل ارض الكنعانيين ومعاره — التى للعيدونيين الى افيق تخم الاموريين وارض لبنان جهة مشرق الشمس من بعل جاد تحت حرمون الى مدخل حماة (٢٢) .

وقد قسم يشوع ما فتحه من اراضى على الاسباط التسعة والنصف ولم يعط شيئا لاسباط جادوراويين ونصف سبط منسى ، لانهم اختاروا مناطق الفتح في شرق الاردن (٢٣) .

٣ — حملات عهد القضاة :

لا تزيد مدة هذا العهد عن مائة سنة (٢٤) ، وقد بدأت الحملات فيه عن طريق قيام سبط يهودا بالتضامن مع سبط شمعون لاتمام الاستيلاء على ارض الكنعانيين التى ادخلها يشوع ضمن تقسيمه في نصيب هذين السبطين (٢٥) واستولوا على اورشليم ودير وصفات وغزة واشقلون وعقرون ، وكذلك قام سبط يوسف بالاستيلاء على بيت ايل التى كانت

(٢١) ورد في سفر القضاة ، الذى تلا سفر يشوع ، نصوص تبين وقوع معارك بعد موت يشوع بين بنى اسرائيل واكثر من واحد من ملوك المدن التى ذكرت في حملة يشوع مما يفصنا امام احتمالين .

(ا) اما ان سفر يشوع قد بالغ في تصوير الحملة ، وخاصة انه كذب بعد موته بوقت طويل . وبدل على ذلك انه ذكر استيلاء يشوع على (جبل اسرائيل) ولا يعقل ان يون عدا اسمه الا بعد ان استولى عليه الغزاة .

(ب) واما ان يوشع قد استولى على هذه الارض فعلا ولكنها خرجت عن سيطرته بنى اسرائيل بعد موته ، لان حرب بنى اسرائيل لهذه المدن بعد موته تدل على انها لم تكن تحت يد بنى اسرائيل . ونحن نميل الى الاحتمال الاول .

(٢٢) سفر يشوع — الاصحاح الثالث عشر — ويلاحظ ان بهذه المناطق ، مدن سبق فتحها — انظر الهامش السابق .

(٢٣) بلغ عدد المدن والقرى التى وزعها يشوع ، اكثر من مائة وعشرين .

(٢٤) ورغم هذا فان حسابات سفر القضاة تجعل مدة هذا العهد ٤٠٠ سنة ويتناقى ذلك مع ما هو مرجح من أن بنى اسرائيل قد خرجوا من مصر حوالى عام ١٢١٠ م ، وان زعامة موسى ويشوع استمرت ٨٠ سنة وان اول مملكة لبني اسرائيل قامت عام ١٠٢٠ ق م أنظر دروزه — المصدر السابق ص ٨٢ .

(٢٥) ويلاحظ أن يشوع كان قد وزع من الاراضى ما فتحه وما لم يكن قد فتحه بعد .

المصدر السابق ص ٨٤

تسمى (لوز) (٢٦) . ويعدد سفر القضاة حملات عكسية قام بها ملوك شرق الاردن وغربه ضد بني اسرائيل ، فقد غزاهم ملك آرام ثمانى سنوات ثم ملك عجلون ثمانية عشر عاما فملك حاصور ثمانية عشر عاما واهل مدين والشرق سبع سنوات والعمونيون ثلاثة وعشرين سنة ثم الفلسطينيون أربعين سنة (٢٧) .

٤ - حملات شاعول :

استولى شاعول على مملكة بني عمون بعد أن استولى ملكها على مدينة يابيش في جلعاد بشرق الاردن وكان يقيم بها فريق من أبناء اسرائيل . ثم زحف الى بقية الأعداء من المؤابيين والادوميين وصوبة والفلسطينيين ، الا أن الفلسطينيين استطاعوا أن يهزموا شاعول فانتحر . وقد فر الاسرائيليون في نواحي وادي بزرعيل والاردن عندما راوا ما حل بجيش اسرائيل وشاعول وتركوا مدنها فاحتلها الفلسطينيون (٢٨) .

٥ - حملات داود :

استولى داود على اراضي الفلسطينيين (٢٩) ثم اراضي المؤابيين ، وصوبة ثم آرام دمشق (٣٠) وحوالي عام ١٠٠٠ ق . م استطاع داود أن يدخل القدس (٣١) . ورغم هذه الفتوح فلم يستطع الاسرائيليون أن يحتلوا

(٢٦) سفر القضاة - الاصحاح الاول .

(٢٧) دروزه - المصدر السابق - ص ٨٢ . وقد تخللت فترات الاحتلال التي تعرض لها الاسرائيليون فترات أخرى كانوا يتنازعون فيها مع أنفسهم . ويمكن أن يقال أن الفلسطينيين والاموريين والكنعانيين والمؤابيين والعمونيين والاموريين في غرب الاردن وشرقه ظلوا مستقرين في الارض محتفظين بشخصياتهم وكياناتهم القومية .

(٢٨) ويعنى هذا ان الفلسطينيين قد أصبحوا يسيطرون على مساحة واسعة من ارض كنعان تمتد من التخوم الجنوبية الى تخوم الجليل لان منطقة وادي بزرعيل مناخمة للجليل - انظر دروزه - المرجع السابق ص ١٠١ .

(٢٩) سفر صموئيل الثاني - الاصحاح الخامس والعشرون .

(٣٠) سفر صموئيل الثاني - الاصحاح الثامن .

(٣١) ورد ذكر اسم (القدس) لأول مرة في مخطوط مصري يعود الى القرن التاسع عشر ق . م باسم (يوروشاميم) ورغم ما ورد بالمتن فان البعض يذكر أن يشوع هو الذي دخل القدس بعد أن طرد منها البابوسيين عام ١١٧٠ ق . م انظر في ذلك :

— Weatherhead, Leslie D., It happend in Palestine. Hodder and Stoughton Limited. London. Mai 1954. p. 231.

وانظر في تاريخ القدس :

د/ حسن ظاظا - القدس ، مدينة الله أم مدينة داود - مطبعة جامعة الاسكندرية ١٩٧٠

د/ عز الدين فودة - قضية القدس - دار الكاتب العربى - المكتبة الثقافية (١٨٠) .

القاهرة - أغسطس ١٩٦٧ .

(م ٤ - السيادة الاسرائيلية)

فلسطين كلها اذ ظل الفلسطينيون يحتلون الساحل من غزة الى يافا (٣٢)، ويقول (ويلز) : « لا يستطيع احد ان يقول ان ارض الميعاد كانت يوماً في قبضة العبرانيين تماماً (٣٣) » .

٦ - حملات سليمان :

حدد سفر الملوك الاول (البروتستانتى) او الثالث (الكاثوليكي) في الاصحاح الرابع ، حدود مملكة سليمان بأنها كانت تمتد من (عبر النهر من تفاح الى غزة) وكان بين من يليه سلم (٣٤) .

٧ - رحبعام :

تولى رحبعام بن سليمان الحكم بعد موت أبيه نحو عام ٩٣٣ ق . م بيد انه واجه ثورة قادها يربعام بن نباط ، مثيرا القبائل الاخرى ضد سبط يهوذا الحاكم ، وتمكن من فصل شمال الدولة وعلان قيام دولة في الشمال باسم (اسرائيل) بمؤازرة القبائل العشرة (راوبين - شمعون - دالى - نفتالى - يساكر - جاد - اشير - زبلون - افرايم - منسى) ، وانتهى بذلك الحكم السياسى الاسرائيلى الموحد ، حيث انقسمت الدولة الى دولتين ، يهوذا في الجنوب واسرائيل في الشمال (٣٥) .

٨ - مملكة اسرائيل (سماريا) (٣٦) :

بلغ عدد سكان هذه المملكة نحو مليون وخمسمائة الف نسمة وتولى حكمها تسعة عشر ملكا من ثمانى أسر مختلفة . وترجع كثرة هذا العدد الى طبيعة تكوين المملكة من القبائل العشرة الثائرة على قبيلتى يهوذا وبنيامين في الجنوب ، واستمرت هذه المملكة من عام ٩٣٣ ق . م (٣٧) حتى عام ٧٢١ ق . م (٣٨) حيث اغتال سرجون الثانى ملك آشور ، آخر ملوكها (هوشع بن ايله) وجعل المملكة ولاية اشورية منذ عام ٧٢١

(٣٢) حسين جميل - بطلان الاسس التى اقيم عليها وجود اسرائيل - وزارة الارشاد بغداد - ١٩٦٨ ص ١٧ ، ١٨ .

(٣٣) ه . ج . ويلز - معالم تاريخ الانسانية - المجلد الثانى - تعريب عبد العزيز توفيق جاويد - لجنة التأليف والترجمة والنشر - القاهرة - ١٩٤٨ - ص ٢٤٦

(٣٤) أنظر محاولات سليمان لتوحيد الشعب اليهودى : ول ديورانت - قصة الحضارة - ج ٢ - لجنة التأليف والترجمة - القاهرة - ١٩٥٠ ص ٣٣٣ .

(٣٥) د/ مراد كامل - الكتب التاريخية في العهد القديم - معهد البحوث والدراسات العربية - القاهرة - ١٩٦٨ - ص ٩٩ .

(36) Roth., op. cit. p.p. 24-29.

(37) Ibid., p. 23.

(38) Ibid., p. 28.

ق.م (٣٩) ، وبذلك تكون هذه المملكة قد استمرت نحو ٢٠٧ عاما تقريبا .
وفي عام ٧٠١ ق.م قام (أسرحدون) حفيد سرجون الثاني بنقل جماعات
من العراق ليسكنوا مكان معظم سكان اسرائيل (٤٠) الذين أخذوا سبائا
واسرى الى آشور (٤١) .

٩ - مملكة يهودا :

وقد بلغ عدد سكان هذه المملكة نحو ٥٠٠ ألف نسمة (٤٢) ، وتولى
الحكم فيها عشرون ملكا على نحو ما ورد في سفرى الملوك الأول والثاني
واصحاحات سفرى اخبار الأيام الأول والثاني . واستمرت هذه
المملكة نحو ٤٠٠ سنة تقريبا الى أن انتهت في عام ٥٨٦ ق.م على اثر قيام
(نبوخذ نصر) الكلداني بغزوها (٤٣) .

(36) Roth., op. cit. p.p, 24-29.

(37) Ibid., p. 23.

(38) Ibid., p. 28.

(٣٩) دروزة - المصدر السابق - ص ١٣٠ ، ود/ جمال حمدان - المصدر السابق -
ص ١٣ ، ود/ مراد كامل - المصدر السابق - ص ١٠١ ، وانظر أيضا - شفيق الرشيدات
- فلسطين - تاريخا وعبرة ومصيرا - الطبعة الثانية - دار الكاتب العربية للطباعة
والنشر - القاهرة - ١٩٦٨ - ص ١٩

(٤٠) هؤلاء المراقبون المنقولون هم اصول السامريين في فلسطين الآن . وانظر
د/ عبد الواحد وافي - المصدر السابق - ص ٨٩ .

(٤١) دروزة - المصدر السابق - ص ١٣٠ والرشيدات - المصدر السابق - ص ١٩ .

(42) Roth., op. cit., p. 30.

(43) Roth., op. cit. p. 27., Fauchille., op. cit. p. 314. وايضا

وبلاحظ أنه منذ تحرك يشوع حركته الاولى نحو أريحا عام ١١٨٦ ق.م. تقريبا الى
نهاية الدولة اليهودية عام ٥٨٦ ق.م لم تكن كل الاراضي الفلسطينية في قبضة الاسرائيليين
تماما . وعلى أى الاحوال فقد استغرق الحكم الاسرائيلي للاجزاء التي تم اخضاعها بقسوة
عامة نحو ستمائة عام . وكانت هذه الاموام من بدايتها الى نهايتها مجرد حادثة صغيرة من
حوادث تاريخ مصر وآشور وسوريا وأسدل الستار على الحكم الاسرائيلي في فلسطين نهائيا
عام ٥٨٦ ق.م انظر ويلز - المصدر السابق - ص ٢٥٣ وروزة - ص ٧٤ .

الفصل الثاني

شروط تطبيق الحق التاريخي

سبق القول (٤٤) بأن شروط الحق التاريخي أو التقادم كسند من أسانيد السيادة في القانون الدولي العام تنحصر في أربع شروط :
وظاهر من هذه الشروط - أنها تنطوي على أفكار قانونية خمسة هي :

- ١ - فكرة السلطة الفعالة ، ويتضمنها الشرط الاول .
- ٢ - فكرة العلنية ، ويتضمنها الشرط الثالث .
- ٣ - فكرة القبول أو الاعتراف ، ويتضمنها الشرط الثاني .
- ٤ - فكرة الزمن ، ويتطلبها الشرط الرابع .
- ٥ - فكرة الاستمرار ، ويتطلبها الشرط الخامس .

وسوف نحاول في هذا الفصل ، ايضاح شروط تبين الحق التاريخي من خلال استعراضنا للأفكار القانونية المشار اليها وذلك على النحو التالي :

(١) فكرة السلطة الفعالة (٤٥) :

يقول (بلوم) ان الاجابة على السؤال التالي : « هل للدولة سلطة فعالة أم لا »

يمكن استنتاجها من الاجابة على الأسئلة الثلاثة الآتية :
- هل تمارس الدولة سلطتها على الاقليم باستمرار ؟
- هل تمارس السلطة بقصد وادارة العمل كسلطة ذات سيادة ؟
- هل هناك دليل واضح على ظهور سلطة الدولة بطريقة مناسبة للظروف (٤٦) ؟

فاذا كانت الاجابة على هذه الأسئلة بالايجاب ، كنا أمام سلطة فعالة

(٤٤) انظر ما سبق - ص ٤٤ وما بعدها .

(٤٥) انظر في الفرق بين الفعالية والمشروعية :

— De Visscher, Charles., *Les Effectivités du D.I.P.* Edition A. Pedone. Paris 1967. p. 10 et seq.

— Blum. op. cit. p.p. 101-110. (٤٦) انظر في ممارسة السلطة الفعالة
De Visscher., loc. cit. وانظر ايضا :

تمارسها الدولة على الاقليم . ويضيف (بلوم) الى ذلك قوله بأن الفعالية في معناها الواسع حسب رأى (فيشر) تتكون من عناصر مختلفة هي الفعل ، والاستمرار ، وقبول الدول الأخرى وهذه العناصر تختلف أهميتها ودورها من زمن لآخر . غير أن الوضع الدولي الراهن في القانون المعاصر قد ضيق من هذه الفكرة ، فأصبحت الفعالية في ممارسة السلطة تتطلب فقط درجة معينة من ادارة الاقليم أو مباشرة السلطة السياسية أو العسكرية تختلف باختلاف الظروف . أما القضاء الدولي فإنه يرى أن الفعالية هي ممارسة وظائف الدولة بانتظام (٤٧) .

(ب) فكرة العلنية :

إذا كان الشرط الأول من شروط الحق التاريخي هو « ممارسة سلطة فعالة على الاقليم » فإن الشرط الثالث والمتصل بالشرط الأول اتصالاً وثيقاً ، هو أن تكون هذه الممارسة علنية أو معروفة (٤٨) . كما ترتبط فكرة العلنية ، بدورها ، بالشرط الثاني أى بضرورة قبول الدول الأخرى لممارسة السلطة . وهذا القبول ، مقترض ، وفقاً للاتجاه الغالب في القضاء الدولي . وافترض القبول مبنى على أساس افتراض العلم بالادعاء بالحق التاريخي ، وافترض العلم مبنى على أساس علنية الممارسة التي تقوم بها الدولة المدعية بالسيادة ، أى أن المركز القانوني الجديد الذي تمارسه الدولة على اقليم معين ، يجب أن يكون علنياً وعماماً ، وبحيث أن وجود هذه الشهرة والعمومية تعادل العلم بالمركز الجديد (٤٩) .

وترتيباً على ذلك يمكن اعتبار العلنية أو الشهرة شرطاً أساسياً يجب أن يلحق بممارسة الدولة لسلطتها على الاقليم ، وذلك على أساس أن العلنية بدورها شرط لافتراض قبول الدول الأخرى (٥٠) .

(ج) فكرة القبول أو الاعتراف (٥١) : (Acquiescence)

لابد لتكوين الحق التاريخي ، من قبول الدول الأخرى وموافقتها على ممارسة السيادة التي تمارسها الدولة المدعية بالحق التاريخي .

(47) Blum., op. cit. p.p. 101-110.

(48) Ibid., p. 130 et seq.

(49) Ibid., p. 138.

(50) Johnson., Acquestitive Prescription..., op. cit. p. 344.

(٥١) يفرق (براونلي) بين الاعتراف (Recognition) والقبول (Acquiescence)

بالقبول بأن الاعتراف يأخذ شكل تعبير (لثاني) في اعلان أو معاهدة ، أما القبول فله نفس آثار الاعتراف ولكنه يتميز عنه بأنه يستمد من السلوك ومن غياب الاعتراض حينما يكون متوقفاً مقلداً . كما أن القبول يصدر من السولة التي تفقد حقها .

والقبول (Acquiescence) فكرة سلبية في رأي (ماكجيبون) تستخدم الدلالة على عدم قيام دولة ما بأي عمل ، اذا ما ووجهت بموقف يشكل تهديداً أو خرقاً لحقها . ولهذا فهو يأخذ شكل الصمت أو عدم الاعتراض في ظروف تدعو بصفة عامة الى رد فعل ايجابي يشير الى الاعتراض (٥٢) . ووصفها بعض الفقهاء بأنها فكرة ايجابية اذ أن فرنسا في مذكرتها التي قدمتها في ١٩٥١/٤/٧ الى المملكة المتحدة ، تعارض فيها الامتداد الفردي للمياه الاقليمية ، ذكرت أنه لا بد من الموافقة على ذلك بصفة رسمية .

واساس القبول ، هو افتراض أن الدول لا يمكن أن تسكت ازاء خرق حقوقها فاذا ما سككت لمدة طويلة دون سبب مشروع ، اعتبر سكوتها مطابقاً للموافقة ، أي أن الدولة المعنية توافق — بسكوتها — ضمناً ، على ادعاء دولة أخرى بالحق التاريخي (٥٣) . وتتميز فكرة القبول بما يلي :

- ١ — أنها تعادل الاعتراف الصريح أو الضمني .
- ٢ — أنها تأخذ شكل الصمت أو عدم الاعتراض .
- ٣ — أن القبول يمكن أن يكون اعترافاً بمشروعية سلوك معين أو لخلق المشروعية على عمل كان يدعى بأنه غير مشروع .
- ٤ — وينتج عن القبول ، أن الدولة القابلة ليس لها الحق في نفى مشروعية الحق الذي سككت عنه .
- ٥ — يمكن أن يكون القبول علامة على ترك حق سبق التمتع به (٥٤) .

وينتج عما تقدم ، أن اعتراض أي دولة بأية وسيلة من وسائل الاعتراض ، على ممارسة دولة أخرى لحقوق السيادة على إقليم ما ، يجعل عنصر القبول غير متوافر ، فيتخلف بذلك شرط من شروط الحق التاريخي ولكن يشترط أن تكون للدولة المعترضة مصلحة حالة أو متوقعة .

(د) فكرة الزمن :

يذكر الأستاذ (فيتر موريس) أن عامل الزمن ضروري لتكوين الحق التاريخي رغم أن الحق التاريخي حق عرفي ، ورغم أن القاعدة العرفية

انظر : =

— Brownlie. I., Principles of P.I.L. Clarendon Press. Oxford 1966. p. 150.

(52) Mac-Gibbon, G.G., Some Observations on the Part of Protest in I.L., B.Y.B. 1953. p.p. 293-319.

(53) Blum., op. cit. p. 131 et seq.

(54) Mac-Gibbon., B.Y.B. 1954. p. 143 f.f.

قد تنشأ بسرعة أو فجأة ، مما يميز الحق التاريخي عن القواعد العرفية الأخرى (٥٥) . كما تبدو أهمية عنصر الوقت أيضا في أنه لازم لاقامة الافتراض بقبول الدول الأخرى للمركز الجديد (٥٦) .

وذكر جروسيوس أنه لابد من مرور ١٠٠ عام للقول بتوافر زمن كاف لتكوين التقادم (الحق التاريخي) باعتبار أن ما بعد هذه الفترة هو زمن لاتعيه الذاكرة . ونحن نرى الأخذ بوجهة نظر أوبنهايم في تحديد المدة التي يتكون خلالها الحق التاريخي من أنها الفترة الضرورية « لخلق اقتناع عام ، تحت تأثير التطور التاريخي ، بأن الوضع الراهن للأشياء يطابق القانون الدولي العام » (٥٧) . فهذه النظرة تبعدنا عن التحكم الذي قد لا يتلاءم مع الظروف الدولية المتطورة ، فضلا عن صعوبة اثبات تاريخ بدء ممارسة السلطة الفعالة .

(هـ) فكرة الاستمرار :

إذا كان يشترط لتكوين الحق التاريخي ، ممارسة السلطة الفعالة ، بصفة علنية ، بهدف فرض السيادة ، مع علم الدول ذات الشأن علما مفترضا بكل هذا ، فلا بد أن (تستمر) هذه الشروط لمدة طويلة ، فلو انقطعت ممارسة السلطة الفعالة ، أو مورست بصفة سرية أو تغير الهدف من ممارسة السلطة ، فإن الحق التاريخي لا يتكون . ومعيار الاستمرار يكمن في انتظام ممارسة السيادة على الاقليم طبقا لطبيعة هذا الاقليم . فالاقليم المسكونة لابد أن يكون انتظام ممارسة السيادة عليها واضحا ، ويتدرج هذا الشروط الى درجات اقل بالنسبة للاقليم غير المأهولة ، فالاقليم المائي (٥٨) .

وترتبا على ذلك ، فإن انقطاع ممارسة السلطة على اقليم معين ، يؤدي الى عدم امكان التمسك بالحق التاريخي باعتبار أن التمسك بالحق التاريخي يأخذ شكل الدفع ضد ادعاء آخر في الاغلب الاعم ، ويجب أن تكون ممارسة السيادة نتيجة للحق التاريخي مستمرة لحين المنازعة فيها .

(55) Fitzmaurice., op. cit. p.p. 30-31.

(56) Blum., op. cit. p. 188.

(57) Oppenheim, op. cit. p.p. 376-377.

(58) Blum., op. cit. p. 111.

الفصل الثالث

بطلان التمسك بالحق التاريخي

لابد للحكم بصحة الادعاء الاسرائيلي بأن السيادة الاسرائيلية على فلسطين تستند الى الحق التاريخي ، أن يستوفي هذا الادعاء شروط الحق التاريخي على النحو الذي ذكرناه في الفصل السابق . وهذا يعني ضرورة أن تمارس «دولة اسرائيل» سلطة فعالة ، على الاقليم الفلسطيني ، بصفة علنية ، بهدف فرض السيادة عليه ، وأن تقبل الدول ذات المصلحة الحالة أو المستقبلية ، وهم هنا ، الدول العربية ، هذه الممارسة بأهدافها ، وأن تستمر هذه الممارسة فترة من الزمن ، كافية لتكوين اقتناع عام بأن الوضع الراهن يتفق مع القانون الدولي العام .

الا أن تطبيق هذه الشروط يستلزم تعيين الحد الفاصل بين الادعاء الاسرائيلي بوجود هذه الحق ، والادعاء العربي ينفيه لوجود حق عربي مقابل . وبمعنى آخر ، ينبغي تحديد تاريخ بدء المنازعة في الحق التاريخي ، وهو ما يطلق عليه في فقه القانون الدولي اصطلاح «Critical Date» ويستلزم تطبيق هذه الشروط أيضا ، دراسة مدى استمرار ممارسة حقوق السيادة الاسرائيلية على فلسطين ، وهو ما يطلق عليه في فقه القانون الدولي اصطلاح «Continuity of State» وسنقسم الدراسة الى بحثين ، نخصص أولهما لتاريخ بدء النزاع ، وثانيهما لنظرية استمرار الدولة .

المبحث الاول

تاريخ بدء النزاع

تبدو أهمية تحديد تاريخ بدء النزاع ، فيما أوضحه (بلوم) و (فيتزو موريس) و (براونلي) من أن تحديد هذا التاريخ يجعل من الضروري ، استبعاد أي عمل لاحق عليه يصدر من الاطراف لتغيير المركز القانوني الذي كان موجودا وقت بدء النزاع (٥٩) . ولأنه سوف يترتب على تحديد هذا التاريخ آثار قانونية ، فيجب ألا يحدد بطريقة تحكيمية ، وإنما يمكن الاسترشاد بالمعايير الآتية لتحديد هذا التاريخ :

(59) Fitzmourice., B.Y.B. وايضا Brownlie., op. cit. p. 121. وايضا Blum., op. cit. p. 208 et seq. 1955-1956. p. 20

- ١ - يجب تحديد التاريخ الذى بدأت فيه أول منازعة فى الحق .
- ٢ - يجب تحديد التاريخ الذى قامت فيه الدولة التى تدفع بالحق التاريخى ١ وتدعى به ، بأول ادعاء محدد على الاقليم .
- ٣ - يجب تحديد التاريخ الذى تبلور فيه النزاع واتخذ شكلا محددا بين الاطراف للمنازعة على حق السيادة على الاقليم .
- ٤ - التاريخ الذى قام فيه أحد الاطراف باتخاذ اجراءات فعالة لحل النزاع مثل المفاوضات أو المباحثات أو الوساطة أو وسيلة أخرى .
- ٥ - التاريخ الذى بدأت فيه إحدى الاجراءات السابقة .
- ٦ - التاريخ الذى أشير فيه الى النزاع فى التحكيم أو فى القضاء الدولى (٦٠) .

ونحن نرى أن تاريخ بدء المنازعة فى الحق التاريخى ، وفقا للمعايير السابقة هو بالنسبة للوضع فى فلسطين ، تاريخ نشر تصريح بالفور (فى ١٩١٧/١١/٢) . فعند هذا التاريخ ، ادعت بريطانيا أن لليهود صلة تاريخية بفلسطين ، ثم أكد صك الانتداب هذا الادعاء ، وجاء من بعده اعلان استقلال اسرائيل عام ١٩٤٨ مؤكدا حق السيادة الاسرائيلية على فلسطين وفقا للحق التاريخى .

وتطبيقا للقواعد السابقة أيضا ، فإنه لم تكن هناك أية منازعة قبل صدور هذا التاريخ ، بشأن حق السيادة على فلسطين على التفصيل الذى سنبينه فيما بعد فحقوق العرب على فلسطين ثابتة بمقتضى نظرية التوارث الدولى . ويملك العرب وفقا لهذه النظرية حق خلافة الدولة العثمانية بعد انحلالها (٦١) . كما يملكون أيضا حق السيادة على فلسطين وفقا للاعترافات الدولية بهذا الحق وخاصة ما يبدو منها فى اتفاقيتى سايكس بيكو ، وبطرسبورج ، ومراسلات حسين/مكماهون على التفصيل الذى سنورده فيما بعد (٦٢) .

وترتيباً على ذلك ، يصبح ما قبل تصريح يالفور ، هو الزمن المكون للحق التاريخى ، أى أن الوضع القانونى لفلسطين قبل صدور تصريح بالفور هو الذى يكون موضع البحث فى مدى استحقاق الحق التاريخى

(60) Blum., op. cit. p. 208 et seq.

(61) Starke, J.G., The Acquisition of title to territory by newly emerged States., B.Y.B. 1965-66, p.p. 411-415.

ويقول (ستارك) انه اذا كان لابد للتقادم من دولة ، فقبل الدولة من الذى حصل على سند التقادم ؛ ان الدول الجديدة فى آسيا لا يمكن ان تستند اليه ويمكن القول بأن الشعب حصل على الدولة بالتقادم وكون دولة استنادا الى نظرية التوارث الدولى حيث تورث الدولة الام شعبها لانشاء دولة حديثة .

(٦٢) انظر ما سيرد بشأن هذه المراسلات فى القسم الثانى من هذه الدراسة .

لاى من طرفى النزاع . ولان النزاع فى جوهره نزاع حول من من الاطراف هو الذى كان حتى صدور تصريح بالفور يمارس السلطة الفعالة على فلسطين بنية اكتساب السيادة وبصفة مستمرة لا نزاع فيها ولفترة كافية، فان التعرض للجوانب التاريخية يكون ضروريا . ولهذا فاننا نورد بايجاز تاريخ فلسطين (٦٣) على النحو التالى :

كان الكنعانيون (٦٤) هم اول من سكن فلسطين على ارجح الآراء ، والكنعانيون قبائل سامية جاءت أصلا من الجزيرة العربية صوب الشمال فى نحو الالف الثالث قبل الميلاد (٦٥) وكان المؤابيون الذين ينحدرون من اصول عربية يعيشون فى فلسطين حول البحر الميت عندما غزا الاسرائيليون ارضهم لأول مرة (٦٦) . كما كان العموريون الذين هاجروا من الجزيرة العربية يعيشون ايضا فى فلسطين عند الغزو الاسرائيلى الاول (٦٧) ، والعموريون ايضا هم الذين أسسوا الامبراطورية البابلية الاولى بقيادة (حورابى) (٦٨) ، وكانت بلاد الشام فى مجموعها فى الالف الاول قبل الميلاد عربية وكان للعرب دولة مستقلة فى بلاد الشام منذ عهد الملك الاشورى (ثنائفالا سر ٧٤٥ - ٧٤٨ ق.م) حتى الحكم الاسلامى (٦٩) . وكان الميديون والعمالقة ايضا ، عرب يعيشون فى فلسطين وشرق الاردن (٧٠) .

كذلك فان فلسطين كانت منذ منتصف الالف الثالث قبل الميلاد تخضع

(٦٣) انظر فى اصل اسم فلسطين :

— Strachey, Edward., Jewish History and Politics in the times of Sargon and Sennacherib, 2ed. ed. W. Isbister and Co. (n.p.) 1874. p. 184.

وانظر كذلك :

— د/عز الدين فودة — المصدر السابق — ص ٧ .
— اميل الغورى — فلسطين — بغداد — ١٩٦٢ — ص ٧ . واحمد الشقيرى — محاضرات عن قضية فلسطين — معهد الدراسات العربية بالقاهرة — ١٩٥٤ — ص ٤ .
(٦٤) انظر اصل (كلمة كنعان) فى د/جمال حمدان — المصدر السابق ص ١٠ ومباس محمود العقاد — الثقافة العربية اسبق من ثقافة اليونان والعبريين — مكتبة النهضة المصرية — دار القلم بالقاهرة — دون تاريخ — ص ٧٦ .
(٦٥) كارل بروكلمان — تاريخ الشعوب الاسلامية — الطبعة الخامسة — دار العلم للملايين — بيروت — ١٩٦٨ — ص ٢٠ — ٢١ .

(66) Strachey., op. cit. p.p. 196-233.

(67) Roth., op. cit. p. 4.

(٦٨) هـ جـ . ويتز — المصدر السابق — ص ٢٤٣ .

(٦٩) بروكلمان — المصدر السابق — ص ٢٠ وما بعدها .

(70) Strachey., op. cit. p. 233.

للحكم المصري كما تدل على ذلك الواح تل العمارنة (٧١) ، ثم أصبح الحكم متداولاً في فلسطين بين آشور أو بابل من جهة ، ومصر من جهة أخرى ، وفي هذه الاثناء دخلت القبائل العبرية الى فلسطين ومنها الى مصر ثم خرجت من مصر بقيادة موسى نحو عام ١٤٤٥ ق.م (٧٢) وحوالي عام ١٠٠٠ ق.م استطاع داود ان ينشئ اول مملكة يهودية في فلسطين ثم خلفه ابنه سليمان ثم رحبعام حيث انقسمت الدولة الى دولتين الاولى اسرائيل التي استمرت من عام ٩٣٣ ق.م حتى عام ٧٢١ ، والثانية يهوذا التي استمرت من عام ٩٣٣ ق.م حتى عام ٥٨٦ ق.م حيث انتهى الحكم الاسرائيلي (٧٣) .

وظلت فلسطين بعد ذلك نهبا لمطامع بابل واشور ، ومصر ، واليونان وروما وبيزنطة الى ان تم الفتح العربي لها في عام ٦٣٧ م (٧٤) وظل الحكم العربي لفلسطين الى ان تمكن العثمانيون من غزو الشام عام ١٥١٦ م (٧٥) وحكموها كولاية من ولايات الدولة العثمانية التي رفعت الواء الخلافة الاسلامية بالتوارث عن الدولة العربية حتى تمكن الانجليز من احتلال فلسطين عام ١٩١٧ (٧٦) .

(71) Baikle., op. cit. p. 14 Lods., op. cit. p. 43 et seq.

ويقدر عدد المهاجرين العبريين من مصر بقيادة

موسى ، بنحو ستمائة الف نسمة . انظر : د/ جمال حمدان - شخصية مصر - كتاب الهلال يوليو ١٩٦٧ - القاهرة - ص ٢٩ . وانظر الوقائع التاريخية في الادعاء اليهودي في الصفحات السابقة من هذه الدراسة .

(72) Roth., op. cit. p. 6.

— Roth., op. cit. p. 4 et seq.

(٧٣) انظر المدرين الاتيين :

— Badi., Joseph., The Government of the State of Israel. New York. 1963 p. 9 et seq.

(٧٤) القاضي مجير الدين الحنبلي - الانس الجليل بتاريخ القدس والخليل - منشورات

المطبعة الحيدرية بالنجف - الاشرف - الجزء الاول - عام ١٩٦٨ - ص ٢٤٦ - ٢٥٨ وبروكلمان - ص ٩٣ وما بعدها .

(٧٥) د/ محمد انيس - الدولة العثمانية والشرق العربي (١٥١٤ - ١٩١٤) - مكتبة

الانجلو المصرية - بدون تاريخ - ص ١١٠ وما بعدها .

(٧٦) راجع تاريخ فلسطين للمؤرخين السابق الاشارة اليهم بهوامش ص ٤٦ وما بعدها

من هذه الدراسة وانظر تاريخ فلسطين ايضا في :

— Baikle., op. cit. (كل المؤلف)

— Strachey., op. cit. (كل المؤلف)

— Leslie., op. cit. (كل المؤلف)

ومن الشنات الاسرائيلي : انظار حلمي محمد نجم واحمد محمد صقر - الصهيونية ،

ماضيها وحاضرها - الدار القومية للطباعة والنشر - القاهرة - ١٩٦٢ - ص ٤٠ وما بعدها .

ونشوء اول حركة للهجرة اليهودية الحديثة الى فلسطين عقب اغتيال قيصر روسيا عام

١٨٨١ م في احد بهاء الدين - اسرائيليات ، وما بعد العدوان - الطبعة الثالثة - دار الهلاه

=

ويتضح من هذا العرض التاريخي الموجز ، أن الدولة اليهودية قد انتهت عام ٥٨٦ ق.م. وظل انقطاع هذه الدولة قائما حتى عام ١٩٤٨ ، أى نحو (٢٥٣٤ عاما) متصلة . والدولة اليهودية ذاتها لم تستمر في فلسطين أكثر من ٤٠٠ أربعمائة عام . أى أن انقطاع وجود الدولة ، كان أطول من حيث الزمن ، من وجودها ذاته ، مما يجعل هذا الوجود وكأنه أمر عارض في التاريخ .

المبحث الثانى

نظرية استمرار الدولة

من خصائص الدولة ، الاستمرار . بمعنى أن أى تغيير فى شكل الحكومات لا يؤثر على بقاء الدولة لان الدولة هى جماع عناصر ثلاث هى الشعب والاقليم والنظام القانونى . ويقول فريق من الفقهاء ، انه اذا استمر بقاء هذه العناصر الثلاثة ، ظلت الدولة قائمة ، أما اذا فقدت عنصرا من هذه العناصر فانها تنتهى (٧٧) .

والاستمرار كما يؤكد فريق من الفقهاء ، ضرورى للدولة ، بحيث اذا انقطع الاستمرار عن طريق فقد عنصر الشعب أو الاقليم أو السلطة السياسية (النظام القانونى) ، فان حياة الدولة تنتهى (٧٨) . غير انه اذا كانت هذه النظرة التقليدية تستطيع تبرير ما تقوله عن طريق تصور اختفاء الشعب بالهجرة ، أو اختفاء الاقليم بالفرق اذا كانت الدولة جزيرة ، فان الصعوبة تبدو فى الواقع فى تحديد كيفية اختفاء النظام القانونى .

وقد حاول (كلسن) تبرير ظاهرة اختفاء الدولة بالقول بأن هذا يحدث اذا تخلفت فعالية نظامها القانونى . ويبدو لاول وهلة ، صحة ما يقوله (كلسن) . غير أن الاخذ بهذا الرأى يجعل الاحتلال العسبرى وسيلة من وسائل انتهاء الدولة بسبب تخلف فاعلية نظامها القانونى (٧٩) . ومع ذلك فان الاحتلال الشامل لكل اقليم الدولة ، يمكن أن ينهى نظامها القانونى فى ظل النظرية التقليدية اما عن طريق معاهدة سلام ،

— القاهرة — ١٩٦٧ — ص ١٥ ودراسة عن (القدس قصة ٦ آلاف سنة) مجلة الهلال — عدد خاص (القدس) القاهرة — ديسمبر ١٩٦٩ — ص ٦ — ١٣ .

(77) Delbez., op. cit. p. 165.

(78) Brownlie., op. cit. p.p. 71-79.

— Kelsen., op. cit. p.p.p 257-258.

— Chen, Ti-Chiang., op. cit. p.p. 59-60.

(79) Marex, Krystyne., Identity and Continuity of States in P.I.L., Librairie Droz., Geneve — 1968 — p.p. 7-8.

واما عن طريق ضم الاقليم المحتل . وقد تطورت القواعد الخاصة بالاحتلال منذ القرن السابع الميلادي . وفي عام ١٧٥٨ م صاغ (فائيل) نظرية في الاحتلال العسكري مؤداها أن الاحتلال عمل يتميز عن نقل السيادة . كما اعتبرت النظرية أن الاحتلال كأداة مؤقتة ، لا يخول المحتل أى سند مشروع ، وانما يمكن اكتساب السيادة على الاقليم المحتل بمعاهدة سلام ، أو عن طريق الضم (٨٠) .

وفي عام ١٨٤٤ أوضح (هفتر) أن مجرد حيازة اقليم العدو ، لا يعطى المحتل حق ممارسة سلطات الدول كاملة على الاقليم المحتل ما دامت الحرب قائمة والمقاومة مستمرة . وأوضح (هيفتر) أن الانتصار الشامل وحده (Ultima Victoria) هو الذى ينهى سيادة الدولة المنهزمة (٨١) .

وبتطبيق المفاهيم السابقة على وضع الدولة اليهودية التى نشأت فى فلسطين على يد (داود) عام ١٠٠٠ ق.م ، نجد أن هذه الدولة قد فقدت نظامها القانونى واستقلالها السياسى نتيجة الانتصار الشامل لسرجون الثانى ملك آشور عام ٧٢١ ق.م ونبو خدنصر عام ٥٨٦ ق.م على الدولة اليهودية وهزيمتها هزيمة شاملة ، وضمها الى دولتى بابل وآشور .

كذلك فقدت هذه الدولة عنصر الشعب بعد تعرضها للسبى والقتل على يد (تيتوس) عام ٧٠ م و (هادريان) عام ١٣٥ م بعد ثورة المكابيين وثورة باركوبا (٨٢) . وظلت فلسطين بعد ذلك خالية تقريبا من اليهود ، الا من بعض المسنين المتدينين القلائل ، بحيث لم يزد عدد اليهود فى بداية القرن التاسع عشر ، فى فلسطين عن عشرة آلاف (٨٢) .

وترتيبا على ذلك ، فانه يمكن القول بأنه لم يبق من الدولة اليهودية

(٨٠) يرى (فائيل) أن معاهدة السلام تنطبق عليها القواعد الهامة اما بالنسبة للضم فانه باعتباره مملا اراديا ، فان الدولة لا ينبغي ان تلجأ اليه وتتما يحلو لها والا انتفت عنه المشروعية وانعدمت آثاره القانونية . ولهذا فان مشروعية الضم مشروطة بالانتصار النهائى الحاسم فى الحرب . وقد حدث فى مايو وسبتمبر ١٩٠٠ وقبل انتهاء حرب البوير ، أن أعلنت بريطانيا ضم دولتى البوير (اورانج الحرة ، والترنسفال) الى سيادتها ، ولم تكتفى بضم الاجزاء المحتلة منها فقط . وقد اعترض رئيسا الدولتين ، وأعلنا أن دولتيهما لم تهزما وأن جيوشهما لا تزال تحارب ، وذلك يجعل اعلان بريطانيا بالضم باطلا وغير مشروع لانها خرقت بذلك قاعدة منع الضم المتسر (قبل الاوان) وقاعدة اشتراط الفعالية الكاملة للاحتلال . انظر

— Marex., op. cit. p.p. 103-104.

(81) Ibid., p. 76.

(٨٢) انظر يوسفوس اليهودى - المصدر السابق . وانظر
— Roth., op. cit. p. 39 et seq.

(٨٣) د/جمال حمدان - اليهود انثروبولوجيا - المصدر السابق - ص ٢٠ ، ٢١ .

منذ عام ١٣٥ م الا عنصر الاقليم وحده ، وقد ظل مشغولا بسكان غير يهود ، وتوالت عليه نظم قانونية مختلفة رومانية ومصرية وبابلية وآشورية : وكان آخرها النظام القانوني التركي في ظل الحكم العثماني . والمستفاد مما سبق ، أن شروط التمسك بالحق التاريخي أو بحق التقادم لا تتوافر بالنسبة للادعاء الاسرائيلي للاسباب الآتية :

١ - عند ادعاء الحق التاريخي عام ١٩١٧ لم تكن في فلسطين سلطة سياسية يهودية تمارس مظاهر السيادة ممارسة فعالة .
٢ - انتهت ممارسة السلطة اليهودية لمظاهر السيادة منذ عام ٥٨٦ ق.م .

٣ - ليس للحركة الصهيونية شكل الدولة ، ومن ثم فإن تمسكها بالحق التاريخي لا أساس له في القانون الدولي (٨٤) .
ونتيجة لما تقدم ، فإن الشعب العربي ، الذي تلقى السيادة بالتوارث عن الامبراطورية العثمانية تطبيقا لمبادئ التوارث الدولي (٨٥) ، يصحبه المدعى عليه بالحق التاريخي . ولما كانت قواعد الاثبات بالنسبة للحق التاريخي تختلف عنها بالنسبة للقواعد العامة ، فإن عبء الاثبات في هذه الدعوى يقع على التمسك بالحق التاريخي وهو الطرف الذي يمارس السلطة بنية اكتساب السيادة (٨٦) . ولما كان هذا الطرف في تفسيرنا

(٨٤) أدرك (تيودور هرتزل) زعيم الحركة الصهيونية ، هذه الحقيقة القانونية فكانت في مذكراته يقول :

«We are bound to this sacred soil through no valid title of ownership. Many generations have come and gone since this earth was Jewish. If we talk about it, is only as about a dream of very ancient days.»

انظر
The Complete Daries of Theodor Herzl, vol. 11. Edited by Raphael Patai. Herzl Press and Thomas Yasloff. New York. 1960. p. 719.

ورغم ادراك هرتزل لهذه الحقيقة لم تكف الحركة الصهيونية عن السعي لاستصدار اعتراف دولي بحق اليهود التاريخي في فلسطين حتى التقت اهداف الصهيونية مع اعداء بريطانيا . انظر : أنطون سليم كنعان - فلسطين والقانون - محاضرات القايت في مؤتمرات الحامين العرب بدمشق في ١٩٥٧/٩/٢٣ ، والسيد فرج - وجهها لوجه مع اسرائيل - دار الكاتب العربي للطباعة والنشر (دون تاريخ) القاهرة - ص ١٧ وآلان ثياور - مدخل الى اسرائيل - تعريب شكري محمود نديم . وزارة الثقافة والارشاد العراقية - بغداد . ١٩٦٥ - ص ٣٢ .

- وقد سبق ان ذكرنا انه يمكن القول بأن (Starke., op. cit. p. 415) (٨٥) الشعب يمكنه تكوين دولة جديدة استنادا الى نظرية التوارث الدولي .

(٨٦) انظر عبء الاثبات في الحق التاريخي . Blum., op. cit. 229 et seq. ...
Fitzmaurice. B.Y.B. 1952. p. 57. ...

هو الشعب العربى ، فان الحق التاريخى يصبح دفعا يدفع به العرب فى فلسطين ، الدعوى الاسرائيلية . وتطبيقا لقواعد القانون الدولى كما استقر عليها القضاء ، فان الدولة التى تدفع بهذا الحق ، ليست مطالبة ببيان قواعد القانون الدولى التى تؤكد حقها ، وانما تلتزم فقط ببيان لاقائع التاريخية للدفع الذى تتمسك به (٨٧) .

ومن الواضح ان العرب كانوا يمارسون السيادة على فلسطين منذ زمن طويل ، وكانوا يمارسون هذه السيادة خلال سلطة فعلية ولمدة طويلة وبصفة مستمرة ، بحيث تكون اعتقاد عام بان هذا الوضع يتفق مع القانون الدولى ، وهو ما دعا الحلفاء اهان الحرب العالمية الاولى الى ان يؤكدوا للعرب اعترافهم بحقوق السيادة لعربية على ما سيرد فيما بعد . ولم يرفع الاحتلال البريطانى لفلسطين سيادة العرب على الاراضى الفلسطينية ، لان الاحتلال ، لا يؤثر على حقوق السيادة او املاك الافراد (٨٨) ، كما ان الانتداب البريطانى فرض بعد ذلك لصالح سكان فلسطين ولم يترتب عليه وفقا لقواعد القانون الدولى نقل السيادة من الشعب الفلسطينى الى الدولة المنتدبة (٨٩) .

والخلاصة ، ان الشعب الفلسطينى ، بوصفه صاحب السيادة على الاقليم الفلسطينى بالتوارث عن تركيا (٩٠) هو وحده صاحب الحق التاريخى فى فلسطين (٩١) تطبيقا للقواعد السابق شرحها .

(87) Fitzmaurice., B.Y.B. 1952. p. 57 et seq., 1953. p. 8 et seq., 1955/56. p. 20 et seq., Blum., loc. cit.

(88) Oppenheim, op. cit. p. 555. وانظر ايضا :

د/ عز الدين فردة - المركز القانونى للاحتلال العربى - دراسة بالمجة المصرية لقانون الدولى مجلد ٢٥ لعام ١٩٦٩ - القاهرة - ص ٢٨ وما بعدها . وانظر د/ حافظ غانم - الامن الدولى - دار نشر الثقافة - الاسكندرية - ١٩٥٠ - ص ٨٩ .

(٨٩) انظر ما سيأتى فيما بعد فى القسم الثانى (الباب الثانى) .

(٩٠) ومع ذلك فان النقيه اليهودى (شاباتاى روزن) يقول ان اسرائيل هى التى نشأت

نتيجة التوارث من الدولة العثمانية . انظر :

— Rosenne, Shabatai., The Effect of Change of Sovereignty upon municipal Law. B.Y.B. 1950. p. 284.

(٩١) وبدعى أنه لا يمكن القول بأن دولة اسرائيل تتمسك الآن بالحق التاريخى فرغم ممارستها للسلطة الفعلية بنبة اكتساب السيادة ، لم تمض مدة كافية ، ولم يقبل ذوو الشأن (العرب) هذه الممارسة فأعلنوا مغادرتها سياسيا وعسكريا

— Cohen, Abner., Arab Border, Village In Isreal. Manchester University Press. Manchester. 1965. p. 153.

— British Documents. (1963). p.p. 241. 255.

— اميل الفورى - المندوبون فى ارض العرب - مطبعة البيان - بيروت - ١٩٦١ -

الباب الثاني

السند المبني على الحق الديني

ترى الصهيونية أن مطالبتها بالسيادة على فلسطين ليست مستندة الى أسس تاريخية فحسب ، وإنما تستند الى إرادة الهية تضمنها وعد اله إسرائيل (ياهو YAHW) بمنح الأرض من نهر مصر ، الى النهر الكبير نهر الفرات ، لبنى إسرائيل (١) .

وترى الصهيونية أيضا أن للوعد الإلهي جانبين ، فالرب قد اختار الشعب واختار الأرض . وما دام هذا الاختيار الهيا ، فإنه يعطى امتيازاً للأرض كما يعطى امتيازاً للشعب الموعود بها أيضا ، بمعنى أن أرض إسرائيل (مخصصة) لبنى إسرائيل وحدهم . أى أنه بغياب الشعب عن الأرض ، تصبح الأرض في منفى ، كما يصبح الشعب في منفى هو الآخر .

فالمسألة هي إذا ، مسألة تلازم حتمى بين شعب معين ، وأرض معينة كما يقول الفيلسوف اليهودي (ايجودى بن غالب) . ولما كانت الشريعة اليهودية تنص على أن أرض فلسطين لا يمكن أن تصبح ملكاً للغرباء ، فإن احتلالها لا يمكن أن يكسب أحداً حقوقاً عليها ومن ثم فإن وجود العرب فيها منذ الفتح الإسلامى لا يمنحهم حق السيادة عليها ، لأن اليهود هم (المالك الشرعى) بحكم (الوعد الإلهي) . أما العرب ، فليسوا إلا مستأجرين لها في غيبة أصحابها (٢) .

ومن صور الارتباط بالأرض في تاريخ اليهود ، إقامتهم الفعلية في فلسطين وحركاتهم الدينية منذ ثورة (باركوبا) ، وفي مذهب التجمع بعد الموت في الحياة الأخرى ، وفي الصلوات المتكررة التى كانت تقام كل يوم في أنحاء العالم دعوة الى العودة . كذلك فإن الطقوس الشعبية اليهودية تقول : « حيث يدفن يهودى ، توضع حفنة من التراب المنقول

(1) Koufman, Lehezekel., The Religion of Israel from its beginning to the Babylonian Exile. George Allen, and Unwin Ltd. London. 1961. p. 241.

وانظر في آلهة اليهود : د/ فؤاد حنين على - اليهودية واليهودية المسيحية - معهد البحوث والدراسات العربية - القاهرة - ١٩٦٨ - ص ١٣ .

(2) Werblowsky, Zwi., Israel et l'Eretz Israel. Les Temps Modernes. op. cit. p.p. 371-393.

وانظر سفر التكوين - الاصحاح ٢ * ١٧ وسفر الخروج . والفصل ١٢ من سفر التكوين . وانظر محمد مزة دروزه - المصدر السابق - ص ٢٤ .

من الارض المقدسة من مقبرته أو تابوته « (٣) .

وترتبا على ذلك ، فقد أصبح الوعد الالهى سنداً من أسانيد
السيادة الاسرائيلية على فلسطين يرتكز على الاسس الآتية :

(ا) أن استعمار اليهود للارض ، والاستيطان فيها واحياءها ليس
هو مصدر حقهم في امتلاكها والعيش فيها .

(ب) ان الاحتلال وحق العيش ، مصدره الاول ، هو اختيار الله
للشعب اليهودى ومنحه الارض بموجب وعد الهى .

(ح) ان هذا الاستيطان والزراعة والعيش على الارض ، هو
نتيجة لهذا الاختيار . والاستيطان بهذا المعنى « يؤكد حقاً ، ولكنه
لا يخلقه » (٤) .

ولان دراسة الدين ليست واردة أصلاً في القانون الدولى العام ، فقد
كان من الممكن أن نغض الطرف عن دراسة مدى بطلان الادعاء الدينى .
الا أن ارتباط الدين اليهودى بالقومية اليهودية وبالتاريخ اليهودى ،
واستخدامه بمعرفة الحركة الصهيونية كأداة لجذب انتباه اليهود نحو
الحركة ، جعلنا نفرد لدراسته باباً مستقلاً سندرس فيه فى فصول
ثلاثة ، المسائل الآتية :

(ا) الحق الدينى وشروطه فى الكتب المقدسة .

(ب) الحق الدينى فى التطبيق العملى .

(ح) الحق الدينى فى القانون الدولى العام .

(3) Werblowskey., Loc. cit.

(٤) حاتم صادق — نظرة على الخطر — دار المعارف بمصر — القاهرة — ١٩٦٢ —

ص ٦٤ . وانظر أيضاً :

— Toynbee, Arnold., A Study of History. 17th imp. Oxford
University. Part IV London. 1956. p. 262.

— Gervasi., op. cit. p. 16

وتبدو فى هذه العبارة المذكورة بالمتن التفرقة بين السند (الكاشف) والسند

(المنشئ) .

الفصل الأول

الحق الدينى وشروطه فى الكتب المقدسة

ورد الحق الدينى فى التوراة مقيدا بشروط خاصة من حيث الاستفادة منه ومحله وشروط نفاذه :

أولا : الشروط الخاصة بالاستفادة من الوعد الالهى :
لما كان تحديد صفة الاستفادة بالوعد الالهى ، ذا أهمية خاصة ، فقد رأينا أن نرجع فى ذلك الى الكتب المقدسة (التوراة والانجيل والقرآن) .

١ - تحديد صفة الاستفادة من الوعد فى التوراة :
ورد فى سفر التكوين أن ملاك الرب قال لابراهيم : « ياسحق يدعى لك نسل وابن الأمة (هاجر) اجعله أيضا أمه ، فإنه نسلك » . وفى الاصحاح السابع عشر من سفر التكوين تجلى الرب لابراهيم وأسرته بالاختتان كسنة مستمرة له ولنسله وعلامة عهد بينه وبينهم ، ثم قال الرب لابراهيم : « ... بل سارة ، ستلد لك ابنا وتسميه اسحق ، وأقيم عهدي معه عهدا مؤبدا لنسله من بعده . وأما اسماعيل ، فقد سمعت قولك فيه ، وها أنا أباركه وأمنه وأكثره جدا ويلد لك اثني عشر رئيسا واجعله أمة عظيمة ، غير أن عهدي أقيم مع اسحق الذى تلده سارة » .

ويستفاد مما سبق أن لابراهيم ولدين ، اسماعيل ، وهو من (هاجر) ، واسحق ، وهو من (سارة) ، وأن الله قد اختص اسحق ونسله بعهده دون اسماعيل .

وورد فى الاصحاح الخامس والعشرين من سفر التكوين ، أن اسحق أنجب ولدين هما (عيسو) و (يعقوب) ، وأن (عيسو) قد حظى بحب أبيه ، أما (يعقوب) فقد حظى بحب أمه . وفى الاصحاح من رقم ٢٧ - ٣١ من نفس السفر ، قصة خديعة يعقوب لابيه اسحق وتخفيه فى زى أخيه (عيسو) لينال البركة من أبيه اسحق ، وليعطيه بركة ابراهيم له ولنسله ليرث الارض التى وهبها الله لابراهيم . وفى الاصحاح رقم ٣٢ قصة تغيير اسم يعقوب الى اسم (اسرائيل) ، ثم توالى فى الاصحاحات التالية ذكر نسل اسرائيل (يعقوب) حتى بلغوا اثني عشر ولدا هم الاسباط الاثنا عشر .

أما ذرية (عيسو) ، فقد ذكر الاصحاح ٢٨ أنه تزوج من بنت عمه

اسماعيل ، بالاضافة الى زوجات اخريات ، وانجب نسلا كثيرا سكنوا عند جبل سعين في شرق الاردن . وذكر هذا الاصحاح ايضا أن يعقوب (اسرائيل) رأى الرب في حلمه ، ووعده الرب في هذا الحلم بوعد بن الاول أن ينمى نسله والثاني ، أن يعطيه الارض هو ونسله .

ويتبين من النصوص التوراتية السابقة ، ما يلي :

١ - أن تحديد صفة المستفيد من الوعد قد مر بالمراحل الآتية :

(١) ابراهيم وذريته من بعده . وهنا نجد أن الوعد قد عم كل الذرية .

(ب) حرمان اسماعيل من الوعد ، وقصره على اسحق ونسله . وهنا نجد أن الوعد قد خص جزءا من ذرية ابراهيم ولم يشملها كلها .

(ح) حرمان (عيسو) بن (اسحق) من الوعد ، وقصره على يعقوب (اسرائيل) ونسله . وهنا نجد أن الوعد قد خص جزءا من الجزء السابق . أى أن من حرم من الوعد ، هما اسماعيل بن ابراهيم وعيسو ابن اسحق وذريتهما ، وأصبح المستفيد من الوعد في النهاية هو يعقوب (اسرائيل) وذريته .

٢ - أن حرمان اسماعيل ، جاء بكلام من الرب ، بينما جاء حرمان عيسو ، بكلام من أبيه اسحق بناء على طلب (يعقوب) من أبيه ، ثم أكد الرب في منام يعقوب ، اختصاصه للذرية يعقوب بوعد .

٣ - أنه لم يظهر من نصوص التوراة ، سبب لحرمان اسماعيل وعيسو من الوعد الالهي ، رغم ما بالتوراة من آيات تدل على رضا الرب عليهما « أباركه وأتمه وأكثره » .

٤ - أن حرمان اسماعيل لم يكن بسبب بنوته لجارية ، فقد انصب الحرمان أيضا على عيسو رغم أنه شقيق ليعقوب من زوجة وليس من جارية . وترتبطا على ذلك يمكن القول بأن سبب الحرمان لم يكن بنوة الجارية ، ولا غضب الله ، ومع ذلك فلم يرد بالتوراة نص يعلل هذا الحرمان ، الأمر الذي يجعلنا نرجح تلاعب اليهود بنصوص التوراة لخدمة أهدافهم .

٢ - تحديد صفة المستفيد في (الانجيل) :

انتهينا الى أن التوراة قد خصت (اسرائيل) وذريته ، بوعد الله ، فمن هم نسل اسرائيل ؟ جاء في الاصحاح الاول من انجيل متى : « . . . ابراهيم ولد اسحق ، واسحق ولد يعقوب ، ويعقوب ولد يهوذا واخوته ، ويهوذا ولد فارض وزأرج من تamar ، وفارض ولد حصرون ، وحصرون ولد آرام ، وأرام ولد عميناداب ، وعميناداب ولد نحسون ، ونحسون ولد سلمون ، وسلمون ولد بوغز من راحاب ، وبوغز ولد غوبيد من راغوث ، وغوبيد ولد يس ، ويس ولد داوود الملك ، وداوود الملك ولد

سليمان من أوريا ، وسليمان ولد رجبعام ، ورجبعام ولد أبيا ، وأبيا ولد أسا ، وأسا ولد يهوشافاط ، ويهوشافاط ولد بورام ، وبورام ولد عريا ، وعريا ولد يوثام ، ويوثام ولد أحاذ ، وأحاذ ولد حزقيا ، وحزقيا ولد منسى ، ومنسى ولد آمون ، وآمون ولد يوشيا ، ويوشيا ولد يكنيا واخوته عند سبى بابل ، وبعد سبى بابل ، يكنيا ولد شالتيل ، وشالتيل ولد زربابل ، وزربابل ولد أبيهور ، وأبيهور ولد الياقيم ، والياقيم ولد عازور ، وعازور ولد صادق ، وسادوق ولد أجيم ، وأجيم ولد اليود ، واليود ولد اليعازر ، واليعازر ولد منان ، ومنان ولد يعقوب ، ويعقوب ولد يوسف رجل مريم التى ولد منها يسوع .

وقال المسيح ردا على احتجاج اليهود بوعد الله لهم : « ان أبناء ابراهيم بالروح ، هم الموعودون بالخلاص ، فكل من يدين بدينه ، فهو من أبنائه » . وفى الاصحاح الثالث عشر من أعمال الرسل : « أيها الرجال الاسرائيليون . اله شعب اسرائيل هذا ، اختار آباءنا ، وأقام لهم داود ملكا ونحن نبشركم بالوعد الذى صار لأبائنا ، ان الله قد اكمل لنا هذا ، نحن اولادكم » . ويستفاد مما سبق :

١ - أن (عيسى) المسيح ، هو من نسل يعقوب (اسرائيل) ومن ذرية ابراهيم .

٢ - أن عيسى وذريته ممن يشملهم الوعد لبني اسرائيل أو للذرية ابراهيم .

٣ - أن (الذرية) و (النسل) فى المفهوم المسيحى تتضمن معنى روحيا ، بمعنى أن ذرية ابراهيم ونسله ، هم كل من يدينون بدينه ولو لم ينسلوا منه انسابا طبيعيا .

٣ - تحديد المستفيد فى (القرآن) :

ورد فى الآية السادسة من سورة (يوسف) قول الله مخاطبا محمدا رسول المسلمين : « وكذلك يجتبيك ربك ويعلمك من تأويل الاحاديث ، ويتم نعمته عليك وعلى آل يعقوب ، كما اتمها على ابويك من قبل ، ابراهيم واسحق .. »

ويؤكد التاريخ العربى ، ان عرب الشمال ، الذين يطلق عليهم ، اسم العرب الاسماعيليين ينتسبون الى اسماعيل بن ابراهيم او الى عدنان احد أحفاد اسماعيل ، وكانوا ينقسمون الى مجموعتين من القبائل ، من بينهما قبيلة قريش التى ظهر منها النبى محمد (ه) .

(ه) د/ محمد كامل ليلة - محاضرات فى المجتمع العربى - مطبعة نهضة مصر - القاهرة - ١٩٦٠ - ص ٨٤ ، ٨٧ .

ويستفاد مما تقدم ، أن اسماعيل بن ابراهيم هو جد للنبي محمد ، وأن كثيرا من المسلمين هم من نسل ابراهيم . وترتبا على ذلك يمكن استخلاص النتائج الآتية :

- ١ - أن اليهود ليسوا وحدهم نسل اسرائيل أو ذرية ابراهيم .
- ٢ - أن من المسيحيين من ينحدر من نسل اسرائيل وعلى رأسهم عيسى .
- ٣ - أن من المسلمين من ينحدر من نسل ابراهيم وعلى رأسهم محمد .

٤ - تحديد صفة المستفيد من وقائع التاريخ :

هاجر كثير من الاسرائيليين من فلسطين بعد السبي البابلي والاشوري، وانتشرت الديانة اليهودية بانتشار المهاجرين في أنحاء العالم ، حتى اعتنقتها شعوب بأكملها ، كشعب اليمن والخزر كما تزوج كثير من اليهود بالمسيحيين . وأدى انتشار الديانة اليهودية الى وجود أجيال لا تمت بصلة بالنسب الى اسرائيل ، ولا يربط بينها الا الديانة اليهودية التي لم تظهر بوضوح الا بعد موسى (٦) . وأدت الهجرة والتحول الديني والزواج المختلط ، الى اختلاط الانساب والى وجود مسلمين من نسل اسرائيل، ويهود من غير نسل اسرائيل ، ومسيحيين من نسل اسرائيل (٧) . على النحو التالي :

(١) الاختلاط بالهجرة :

فقد واجه اليهود هجرة جبرية اول الامر عن طريق الطرد والسبي البابلي والاشوري ثم بدأوا في الامتزاج بشعوب العالم عن طريق العراق وروسيا ومناطق القوقاز ثم أوروبا . والجزيرة العربية فشمال أفريقيا واسبانيا . وهاجر الكثيرون أيضا ، اختيارا منهم بحثا عن مصادر الرزق أو هربا من الاضطهاد (٨) .

(ب) الاختلاط بالتحول الديني :

فقد صاحب الهجرة بنوعها الجبرى والاختيارى ، تحولات دينية ايجابية وسلبية ، فقد اعتنق كثير من الناس ، الديانة اليهودية (٩) ، بل

(٦) محمد رفعت (بك) - قضية فلسطين - دار المعارف - القاهرة - أغسطس ١٩٤٧

- ص ١٨ .

(٣) دروزة - المصدر السابق - ص ٢٢١ - ٢٢٢ ، ٣٢٦ وأيضا هـ . ج . ويلتر -

المصدر السابق - ص ٥٤٤ .

(٨) د/ جمال حمدان - المصدر السابق - ص ١٤ وما بعدها .

(٩) دروزة - المصدر السابق - ص ٢٢١ - ٢٢٢ ، ٣٢٦ . و هـ . ج . ويلز -

المصدر السابق ٥٤٤ .

ان هناك شعوبا بأكملها ، تحولت الى الديانة اليهودية كما حدث بالنسبة لليمن في القرن الخامس الميلادي (١٠) ، وفي مملكة الخزر في جنوب روسيا في القرن السابع الميلادي (١١) ، وبالعكس ترك كثير من اليهود ديانتهم (١٢) واعتنقوا الديانة المسيحية أو الاسلامية (١٣) .

(ج) الاختلاط بالزواج :

فقد صاحب الهجرات اليهودية والتحويلات الدينية عمليات زواج مختلطة بين اليهود وغيرهم . ويستدل على ذلك من صدور عدة قوانين في السنوات الاولى للمسيحية تحرم الزواج بين اليهود والمسيحيين مثل قانون (تيودوسيوس) الثاني ، في القرن السادس ، وقرار مجلس اورليانز عام ٥٨٣ م والقوانين الصادرة عن السلطات الكنسية في توليدو عام ٥٨٩ م وروما عام ٧٤٣ م وقوانين لاويلاس الثاني ملك المجر عام ١٠٩٢ م ويعنى وجود هذه القوانين ، أن هناك تزواجا كان يتم بين المسيحيين واليهود ، وأريد منعه بهذه القوانين .

كذلك تبين انه بين كل ١٠٠ حالة زواج يهودية في المانيا ، في الفترة من عام ١٩٢١ - ١٩٢٥ كانت هناك ٥٨ حالة زواج يهودية خالصة ، و٤٢ حالة زواج مختلطة ، وتم في برلين عام ١٩٢٦ (٨٦١) حالة زواج يهودية خالصة ، و ٥٥٤ حالة زواج مختلطة (١٤) .

(١٠) ندوة القانونيين العرب بالجزائر في الفترة من ٢٢ - ٢٧ يوليو ١٩٦٧ - القضية الفلسطينية - ترجمة د/صلاح الدباغ - مؤسسة الدراسات الفلسطينية - بيروت - ١٩٦٨ - ص ٢٠ .

— Rothe, Cecil., op. cit. p. 149. وانظر ايضا :

— Rodinson, Maxim., op. cit., p. 9. وايضا :

(١١) نخر العبيدي والطائي - المصدر السابق - ص ٢٨ ، ود . حمدان - المصدر السابق - ص ١٨ .

وانظر في وضع المقاطعة اليهودية (بيرو بيدجان) في الاتحاد السوفيتي ، المصدرين الاتيين :

— Rennap. I., Anti — Semitism and the Jewish Question. Lawrence and Wishort Ltd. 3rd ed. London. 1943. p. 49.

— Teller, Judd L., Scopegoat of Revolution. Charles Scribner's Sons. New York. 1954. p. 2 et seq.

(١٢) دروزة - المصدر السابق - ص ٤٠ ، ١٩٩ .

(١٣) جاك دومال وماري لوروا - المصدر السابق - ص ٢٨ .

(١٤) د/ حمدان - المصدر السابق - ص ٧٦ وما بعدها . وانظر على امام عطينة - الصهيونية العالمية وأرض الميعاد - القاهرة - ١٩٦٣ - ص ١٠٠ وما بعدها . ود/ محمد كمال الدسوقي ، عبد التواب سليمان - اسرائيل ، قيامها ، واقعها ، مصيرها - دار المعارف -

وترتيباً على ما تقدم يصبح الادعاء الاسرائيلي بأحقية أبناء اسرائيل بأرض الميعاد (فلسطين) ادعاء عسير الاثبات (١٥) .

ثانياً - الشروط الخاصة بمحل الوعد :

إذا اعتبرنا الوعد الالهى التزاماً ، فلا بد أن يكون له محل . وقد حدد الوعد الأول لابراهيم محل الوعد بأنه (أرض شكيم « نابلس » وما حولها في غرب الاردن) (١٦) ، ثم حدد المحل في الاصحاح الثالث عشر من سفر التكوين بأنه « الأرض التى تراها ... شمالاً وجنوباً وشرقاً » ثم حدد في الاصحاح الخامس عشر من نفس السفر بأنه : « ... من نهر مصر الى النهر الكبير ، نهر الفرات » . أما الوعد الموجه الى يعقوب (اسرائيل) فقد حدد المحل فيه في الاصحاح ٢٨ من نفس السفر بأنه : « الأرض التى أنت مضطجع عليها ... » ثم حدد في سفر يشوع بأنه : « من البرية ولبنان الى هذا النهر الكبير نهر الفرات ، والى البحر الكبير ، نحو مغرب الشمس » . وواضح مما تقدم أن (محل الوعد) غير محدد تحديداً قاطعاً ، الأمر الذى دعا الحركة الصهيونية الى التقدم بحدود مختلفة لمحل الوعد الالهى . فقد أورد الحاخام (صمويل هيل ايزاكسى) حدوداً معينة في كتابه : « الحدود الحقيقية للأرض المقدسة » الصادر في شيكاغو عام ١٩١٧ تختلف عن الحدود التى حددها هرتزل عام ١٩٠٤ ، ويختلف المشروعان

القاهرة - ١٩٦٨ - ص ١٧ . و ابراهيم العابد - دليل القضية الفلسطينية - منظمة التحرير الفلسطينية - مركز الأبحاث - كتب فلسطينية رقم ١٧ - بيروت - فبراير ١٩٦٨ - ص ٣٥ - ٣٧ .

ومن الطريف أن (الدكتور هنرى كيسنجر) وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية والذى يقوم في أعقاب حرب أكتوبر ١٩٧٣ بمحاولات دبلوماسية لحل النزاع العربى الاسرائيلى قد تزوج - أثناء هذه المحاولات - بأنسة أمريكية مسيحية بروتستانتية ، وهو يهودى من والدين يهوديين . انظر مجلة آخر ساعة المصرية . عدد ٨ مايو ١٩٧٤ - القاهرة (١٥) فالذى يطالب بالحق الدينى هو الحركة الصهيونية . وهذه الحركة لا تضم يهود العالم ، واليهود ليسوا وحدهم أبناء اسرائيل ، وأبناء اسرائيل ليسوا هم فقط أبناء ابراهيم ، الأمر الذى ينتهى بنا الى القول بعدم وجود تطابق بين (أبناء ابراهيم) ، (اليهود) و (الصهيوونيون) فهذه المسميات تختلف في معانيها ، ومن العسير أن لم يكن من المستحيل اثبات أن الحركة الصهيونية الحاكمة لدولة اسرائيل تنتمى فعلاً ، بالتوارث العرقى ، الى ابراهيم وحده أو اسرائيل وحده ويتطلب تنفيذ الوعد ازاء اختلاط الانساب ، اعطاء الأرض الموعودة ، لأبناء ابراهيم واسرائيل من اليهود والمسيحيين والمسلمين . وقد قال (خالد بن الوليد) عند غزو فلسطين لملك الروم : « ان الله قد انعم بهذه الأرض على ابينا ابراهيم ، وبنيه ، ونحن من ولد ابراهيم » . ولم يكن هناك وقتئذ ثمة نزاع بين العرب واليهود . انظر د/ الفنى - ص ٧٠ .

(١٦) بشرى زخارى ميخائيل - المسيحية واسرائيل - مكتبة الطلبة - شبرا - مصر

(بدون تاريخ) ص ٤٠ .

عن الحدود التي تقدمت بها المنظمة الصهيونية العالمية الى مؤتمر الصالح بفرساي عام ١٩١٩ (١٧) .

ويبين مما تقدم ، أن الواعد لم يحدد محل الوعد تحديدا قاطعا ، وكذلك فعل المستفيد من الوعد أيضا ، الأمر الذي يجعل الالتزام مستحيل التنفيذ .

ثالثا - شروط نفاذ الوعد :

يتمثل الوعد الالهى ، فى وجهين ، الأول ، هو اختيار الأرض ، والثانى ، اختيار الشعب . وقد اقترن الوعد ، بوجهيه ، بشرط الولاء

(١٧) يختلف نطاق الحدود التى تحددها الحركة الصهيونية لأرض الميعاد ، تطبيقا لفكرة « المرحلية » فى الاستراتيجية الاسرائيلية ، التى تهدف الى التوسع التدريجى وتأمين الحدود . وتتوسل الحركة الصهيونية فى تنفيذ هذه الاستراتيجية بمكونات الاستراتيجية ووسائلها من سياسة خارجية ودبلوماسية ، ودعاية ، ومخابرات خارجية . انظر فى ذلك ، المصادر الآتية :

- موسوعة القضية الفلسطينية — المصدر السابق — ص ١٢٩ ، ٣١٨ .
- د/ محمد فاروق الهيثمى — القوميات السياسية للاستراتيجية الاسرائيلية — مجلة السياسة الدولية — القاهرة — عدد يناير ١٩٦٩ — ص ١١٠ . ولنفس المؤلف ، انظر ، فى الاستراتيجية الاسرائيلية — مركز الابحاث — منظمة التحرير الفلسطينية — دراسات فلسطينية رقم ٤٢ — بيروت — نوفمبر ١٩٦٨ ص ٢٥ ، ٢٦ ، ٣٤ .
- كمال رفعت — الاستراتيجية الصهيونية — مجلة الكاتب — القاهرة — يونيو ١٩٦٩ — ص ٨ وما بعدها .
- د/ ايلى سالم — النظام السياسى فى اسرائيل — فلسطينيات — « المجموعة الثانية » — مركز الابحاث — منظمة التحرير الفلسطينية — كتب فلسطينية رقم ١٨ — بيروت — مارس ١٩٦٩ ص ١٣ .
- محمود شيت خطاب — أهداف اسرائيل التوسعية فى البلاد العربية — مجمع البحوث الاسلامية بالازهر — القاهرة ١٣٩٠ هـ — ص ١٥ .
- اكرم دبرى وهيثم الايوبى — نحو استراتيجية عربية جديدة — دار الطليعة للطباعة والنشر — الطبعة الاولى — بيروت — مايو ١٩٦٩ — ص ٦٧ وما بعدها .
- د/ مندر عنتباوى — أضواء على الاعلام الاسرائيلى — مركز الابحاث — منظمة التحرير — دراسات فلسطينية رقم ٣١ — بيروت — يونيو ١٩٦٨ — ص ١٦ وما بعدها .
- د/ محمد حافظ غانم — العلاقات الدبلوماسية والقنصلية — مطبعة نهضة مصر — القاهرة — ١٩٦٠ ص ٤ .
- د/ فايز صايغ — الدبلوماسية الصهيونية — دراسات فلسطينية رقم (١٣) — بيروت مايو ١٩٦٧ — ص ٢٠ .
- د/ حامد ربيع — المخطط الدعائى فى الاستراتيجية الصهيونية — مجلة السياسة الدولية — يناير ١٩٦٨ — القاهرة ص ٣٨ .
- حامد محمود — الدعاية الصهيونية — الانجلو المصرية — القاهرة — ١٩٦٥ — ص ٨١ وما بعدها .
- وانظر ايضا — Stein , Op. Cit., P. 466.

لله . فقد جاء في سفر الخروج أن الرب كلم موسى قائلا : « فالآن إن سمعتم لصوتي ، وحفظتم عهدي ، تكونوا لى خاصة من جميع الشعوب . . فكلّم موسى هكذا اسرائيل ، ولكن لم يسمعوا . . » وورد في الاصحاح السابع من سفر أخبار الايام الثانى : « ولكن ان انقلبتم وتركتم فرائضى ووصاياى ، فاني اقلعكم من ارضى » . وهذا يعنى أن الوعد كان يتطلب في حقيقة الأمر شرطين أساسيين :

الشرط الاول : أن ينصت بنو اسرائيل الى الله وأن يسمعوه .

الشرط الثانى : أن يحفظوا عهد الله .

غير أن بنى اسرائيل قد اخلوا بالشرطين معا ، اذ لم يسمعوا ، ولم يحفظوا عهد الله . فقد ورد في الاصحاح السابع عشر من سفر الملوك الاول : « . . فرذل الرب جميع ذرية اسرائيل وأذلهم وأسلمهم الى أيدي الناهبين » . وورد في سفر التثنية من الاصحاح التاسع : « قال الرب لموسى . . قم وانزل عاجلا من هنا ، لأنه فسد شعبك الذى اخرجته من مصر . زاغوا سريعا عن الطريق التى اوصيتهم » . . « الى متى يستخف بى هؤلاء ولا يؤمنون بى مع جميع ما صنعتهم لهم من آيات ؟ وها انذا أضربهم بالوباء وأقرضهم . الى كم احتمل الجماعة الشريرة المتدمرة على ؟ لأوقعن بهذه الجماعة الشريرة المتجمعة على ، وفي البرية يموتون وينقرضون » . وورد في الاصحاح الثانى والثلاثين من سفر التثنية : وانظر ماذا تكون آخرتهم . انهم جيل متقلب ولا أمانة منهم . . . » كما ورد في سفر ارميا : « ها انذا انساكم نسيانا ، وأرفضكم من أمام وجهى أنتم والمدينة التى اعطيتم وأباءكم اياها . وأجعل عليكم عارا أبديا وخزيا أبديا لا ينسى » . ويقول الرب على لسان زكريا ناسخا عهده صراحة : « فأخذت عصاى نعمة وقصفتها لانقض عهدي الذى قطعته مع الأسباط » (زكريا ١١ - ١٠) . ويتضح مما تقدم أن الرب قد فسخ عهده ووعدده باختيار الأرض ، ولم يبق الا الوجه الثانى وهو الشعب الذى اختصه الله بالأرض وقد نسخ الله وعده مع الشعب أيضا ، فقال في الاصحاح الاول من سفر « هوشع » : « لا أعود أرحم آل اسرائيل بل أذهب بهم ذهابا ، فاتكم لستم بشعبى ولا أنا لكم » .

وينضب الرب على الشعب ، يسقط الوعد بشقيه المادى (اختيار الأرض) والبشرى (تخصيص الأرض لبنى اسرائيل) ، ويسقط الحق الدينى لأبناء اسرائيل بالسيادة على فلسطين (١٨) حتى من وجهة النظر الدينية البحت .

(١٨) راجع ما ذكر بشأن الوعد الالهى فى : فتحي فوزى عبد المعطى - الزاعم الصهيونية

فى فلسطين - دار المعارف - مصر - أكتوبر ١٩٦٥ - من ص ٢٤ - ٥٤ .

الفصل الثاني

الحق الدينى فى التطبيق العملى

ان مقتضى الحق الدينى ، ان يكون لابناء اسرائيل ، كشعب مختار ، الحق فى التمسك بالأراضى التى اختيروا لها . غير أن وقائع التاريخ تثبت أن اليهود من أبناء اسرائيل لم يكونوا يتطلعون الى فلسطين بعد طردهم منها ، بل كانوا يتطلعون - وقبل ان يطردوا منها على يد نبوخذ نصر وسرجون وهادريان - الى أرض « فيها خيرات » . وفى سفر الخروج نص صريح عن تردد اليهود فى دخول فلسطين مع موسى : « ليتنا متنا فى مصر ، حيث كنا نشبع من الطعام ... لماذا أتى الرب بنا الى هذه الأرض .. أو ليس خيرا لنا أن نرجع الى مصر » .

واذا القينا نظرة على حركة الهجرة اليهودية الى فلسطين ومنها ، لاتضح ما يلى :

١ - الاتجاه الغالب ، هو أن دولة اسرائيل ليست مرغوبة الا بالنسبة لأولئك الذين تعرضوا للاضطهاد فى بلادهم (١٩) .

٢ - أن فتح باب الهجرة لفلسطين (٢٠) ، دفع مئات الألوف من اليهود الأوربيين الى فلسطين ، ومع ذلك ، ورغم كل التسهيلات المعطاة للهجرة ، فإن ما وصل الى اسرائيل لم تتعد نسبته ، ١٢ أو ١٣ ٪ من مجموع اليهود فى العالم ، بينما يعيش أكثر من ١٣ مليون يهودى يمثلون

(19) Jewish Encyclopedia., op. cit., p. 23.

(٢٠) عندما بدأت بريطانيا احتلالها لفلسطين كانت نسبة السكان اليهود فيها لا تزيد عن ٦ ٪ من مجموع السكان - ولما كان صك الانتداب يلزم بريطانيا بتسهيل هجرة اليهود الى فلسطين فقد قامت بسن عدة قوانين لتسهيل تنفيذ هذا الالتزام ، وهى قانون المهاجرة والسفر ، وقانون جوازات السفر ، وقانون الجنسية الفلسطينية ، وبموجب هذه القوانين تم تقسيم المهاجرين الى فئات ثلاث هى :

١ - المهاجرون ذوو الوسائل المستقلة (أى المهاجرين الذين يستحوذ الواحد منهم على مبلغ لا يقل عن ٥٠٠ جنيه ثم زيد المبلغ الى ١٠٠٠ جنيه) .

ب - المهاجرون الذين يعتمدون بعد هجرتهم على مقيم فى فلسطين .

ج - المهاجرون الذين يأتون الى فلسطين للعمل .

انظر فى ذلك - الدسوتى - المصدر السابق - ص ١٣٤ - وعلى امام عطية - المصدر السابق - ص ١٤٧ وبعد النعم الغزالى - اسرائيل قاعدة استعمارية وليست امة - دار الفكر - القاهرة - ١٩٥٨ ص ٤٤ وممر أبو النصر وآخرون - جهاد فلسطين العربية - بانا - فلسطين - ١٩٣٦ - ص ٦٣ ، ٦٤ .

نحو ٨٨ ٪ من يهود العالم خارج اسرائيل (٢١) . والواقع ، ان ما دفع اليهود للهجرة الى فلسطين ، لم يكن عوامل دينية بل كان ذلك نتيجة عوامل تاريخية واجتماعية (٢٢) ، كما توضحه الاحصائية الآتية :

عدد المهاجرين	الدولة التي هاجروا منها	سنة الهجرة
(١) ٢٠٠.٠٠٠	روسيا وبولندا والبلقان	من ١٨٨٠—١٩٣٠
(ب) ٣٥٠.٠٠٠	البلدان الخاضعة للنازية	من ١٩٣٢—١٩٤٨
(ج) ١٥٠.٠٠٠	أوروبا الوسطى والبلقان	من ١٩٤٨—١٩٦٠
	وشمال أفريقيا واليمن	

وتدل الاحصائية السابقة على حقائق تاريخية واجتماعية تتمثل فيما يلي :

- ١ - ان الهجرة الاولى أتت في أعقاب اغتيال اليهود لقيصر روسيا.
- ٢ - ان الهجرة الثانية أتت في أعقاب اضطهاد الحكم النازي لليهود.
- ٣ - ان الهجرة الثالثة أتت في أعقاب اشتداد النزاع بين العرب واليهود الصهاينة أي ان أكثر المناطق احتشادا باليهود في العالم ، هي تلك المناطق التي لم تنطلق منها الهجرة الا بقدر يقارب العدم ، وهي الولايات المتحدة وأوروبا الغربية والشمالية وهي المناطق التي لم يتعرض فيها اليهود لأي ضغط ، وذلك كما يتضح من الاحصائية الآتية :

اليهود المقيمون في اسرائيل		اليهود المقيمون في		اليهود المقيمون في
أوروبا الشرقية	أوروبا الغربية والشمالية	الشرق وأفريقيا	أمريكا الشمالية	أوروبا الغربية والشمالية
٢١ ٪	٨ ٪	٥٠ ٪	٨ ٪	١٣ ٪
هذه الفئة أعطت اسرائيل ٩٧٥ ٪ من المهاجرين اليهود		هذه الفئة أعطت اسرائيل ٢٥ ٪ من المهاجرين اليها		٥٨ ٪

(21) Mehdi, M.T., Peace in the Middle East, New World Press, New York, 1967. P. 102.

(٢٢) جاك دومال وماري لورو - ص ٨١ - ٨٣ .

ومن الملاحظ أن أمريكا الشمالية ، قطب الرحى للحركة الصهيونية .
وبرغم ما تقدمه من دعم عسكري واقتصادي وسياسي لدولة إسرائيل لم
تعط إسرائيل (بشرى) إلا نسبة ضئيلة جدا من المهاجرين تقل عن ١٠ ٪
(٢٥.٠ ٪) حيث هاجر منها نحو ١٥٠.٠٠٠ مهاجر من مجموع اليهود بها
وهو نحو ٦٠.٠٠٠.٠٠٠ (ستة ملايين) . فإذا القينا نظرة أخرى ، على
الهجرة من جانبها العكس ، أى من إسرائيل الى الخارج لاتضح ما يلي :

(١) أنه كان يغادر إسرائيل منذ عام ١٩٤٨ حتى عام ١٩٥٤ في المتوسط
حوالى ٣٠ ألف يهودى كل عام . وفى السنوات من ١٩٥٥ - ١٩٥٩ كان
المتوسط السنوى حوالى ٥٠ ألف يهودى . وفى السنوات من ١٩٦٠ الى
١٩٦٢ زاد المتوسط الى ٧٥ ألف يهودى ومنذ عام ١٩٦٣ حتى عام ١٩٦٧
كان يغادر البلاد فى كل سنة حوالى ١٠٠ ألف يهودى . وحسب التقديرات
المستمدة من مكتب الاحصاء المركزى بالقدس فقد نزح من إسرائيل منذ
عام ١٩٤٨ حتى نهاية عام ١٩٦٨ حوالى ١٨٠ ألف يهودى . أى أنه طوال
وجود الدولة اليهودية منذ عام ١٩٤٨ حتى عام ١٩٦٨ كان ينزح منها كل
عام ٩ آلاف مواطن فى المتوسط . ويلاحظ أن النسب الاولى تشمل من
يفادر إسرائيل ويعود اليها . أما النسبة الاخيرة (٩ آلاف فى السنة) فهى
نسبة من ينزحون من إسرائيل نهائيا ودون عودة (٢٣) .

(ب) وصل الامر فى عام ١٩٥٣ الى أن يكون عدد من نزح من إسرائيل
بلا عودة ١٣ ألفا بينما لم يزد عدد المهاجرين اليها عن عشرة آلاف .

(ج) ان إسرائيل تضيق من خروج الطلاب للدراسة بالخارج لأن
الذى يحدث - على حد قول جريدة جيروساليم بوست الاسرائيلية فى
عددتها الصادر فى ٢٢/٣/١٩٦٤ - أن هؤلاء الطلاب ، تحت افراء الوظائف
ذات المرتبات العالية لا يعودون الى إسرائيل (٢٤) .

وقد قامت الجامعة العربية ببحث أسباب الهجرة ودوافعها فى
١٩٥٩/١٢/٢٣ فخرجت بالنتائج التالية :

— ارا ٦١٪ ساخطون على الحالة الاقتصادية ومستوى المعيشة .

(٢٣) وشاد عبد الله الشامى - تيارات الهجرة من إسرائيل - مجلة السياسة الدولية
عدد يناير ١٩٦٩ - القاهرة - ص ١٧١ ومابعدا . والحمد حجاج - المصدر السابق -
ص ٢٩ .

(٢٤) محبوب نعناع - الصهيونية فى الستينات - الفايكان واليهود - الدار القومية
للطباعة والنشر - القاهرة ١٩٦٤ ص ١٧٥ - ١٧٦ وانظر جداول المقارنة بين اعداد المهاجرين
الى إسرائيل ومنها :
— Nikitina, Op. Cit., P. 190.

- ١٤٩٪ يعترضون على النظام السياسى فى اسرائيل .
- ٣٥٪ يشتكون من ارتفاع الضرائب .
- ٤١٪ يشتكون من الجو (الطقس) .
- ١٧٪ يعلنون أن قوانين اسرائيل تخالف تعاليم التوراة .
- ١٤٪ لم يجدوا التعليم المناسب لأبنائهم .
- ١٪ يشتكون من تأخر الحياة الاجتماعية (٢٥) .

وتوضح الاحصائية السابقة ما يلى :

- ١ — أن عامل الامن والسلام بين العرب واسرائيل ليست له أهمية فى نزوح اليهود من اسرائيل .
 - ٢ — أن الرابطة الدينية لم تربط اليهود باسرائيل .
 - ٣ — أن من بين المهاجرين من هم ساخطون لمخالفة النظام الاسرائيلى للتوراة .
- واذا كان ذلك هو المستنتج من تيارات الهجرة من اسرائيل واليهها ؛ فان زعماء الصهيونية أنفسهم ينغون أن يكون للعوامل الدينية أى اثر فى تكوين دولة اسرائيل (٢٦) .

(٢٥) على محمد على وابراهيم الحمصانى — فلسطين فى ماضيها العربى وحاضرها الصهيونى — الدار القومية للطباعة والنشر — القاهرة ١٩٦٣ — ص ١٢٧ — ١٢٩ — و د/نبيل شعب — نظرة على العدو الاسرائيلى من خلال احصائياته — مجلة المصور — القاهرة — ٥ يونيو ١٩٦٩ .

(٢٦) فتقد ذكر (ناحوم جولدمان) فى خطاب القاه فى مونتريال بكندا عام ١٩٤٧ : « كان ممكنا لليهود أن يحصلوا على اوغندا أو مدغشقر أو غيرها ليقيموا فى أى منها وطنا قوميا لليهود ، ولكن اليهود لا يريدون سوى فلسطين ، لا لاعتبارات دينية ولا لسبب اشارة التوراة الى فلسطين ، بل لأن فلسطين هى ملتقى الطرق بين أوروبا وآسيا وافريقيا ، لانها المركز الحقيقى للقوة السياسية العالمية ، والمركز العسكرى الاستراتيجى للسيطرة على العالم » .

كما ذكر (كلاركين) وهو أحد المفكرين الصهيونيين : « ان الصهيونية لا تسعى لاقامة مركز روحى للقيم الروحية للدين اليهودى . ان احتلال فلسطين واقامة دولة بها ، هوفاية فى حد ذاتها » .

وذكر المفكر اليهودى الفرنسى (ماكسيم رودنسون) : « ان يهود فلسطين ليسوا مجموعة دينية ولكنهم جماعة التفوا حول ايولوجية قومية وهم يؤدون الشعائر الدينية لاسباب وطنية بحتة » .

— انظر فى ذلك خيرى حماد — التطورات الاخيرة فى قضية فلسطين — الدار القومية للطباعة والنشر — القاهرة ١٩٦٤ — ص ٣٣ واكرم دبرى وهيثم الايوبى — المصدر السابق —

ويستفاد مما تقدم أن الحق الدينى لم يجد مجالا للتطبيق العملى وفقا
لوقائع التاريخ وتصريحات زعماء الحركة الصهيونية ، سواء كان ذلك
بالنسبة لهجرة اليهود الى فلسطين أم لنزوحهم منها .

ص ٧٤ وإبراهيم العابد - السابى - الحزب الحاكم فى اسرائيل - مركز الأبحاث -
دراسات فلسطينية رقم (٧١) نوفمبر ١٩٦٦ - بيروت - ص ٩ ، ولنفس المؤلف والناشر انظر ،
العنف والسلام - ص ١٨ . وانظر أيضا د/ فايز صايغ - الاستعمار الصهيونى - ترجمة
عبد الوهاب كىالى - الناشر السابق - دراسات فلسطينية (١) نوفمبر ١٩٦٥ - ص ٧ ، ٨
وانظر عبد الوهاب كىالى - المطامع الصهيونية - المصدر السابق - ص ١٢ - وجريدة
الاهرام بالقاهرة عدد ١٢/٣١/١٩٦٩ .

الفصل الثالث

الحق الدينى فى القانون الدولى العام

أتت الثورة الفرنسية بحلول حاسمة لمشكلات الاضطهاد والقهر الذى كان يعانيه اليهود برفعها شعار « الحرية والاخاء والمساواة » . وفصلت الثورة فى الوقت ذاته بين الكنيسة والدولة ، فأصبحت الدولة مفهوما سياسيا وكيانا قانونيا بحتا ، وانتهى عصر الدولة الدينية ليحل محله عصر الدولة العلمانية (٢٧) . واذا كان الحق الدينى يرتكز فى أحد وجهيه على فكرة « اختيار الشعب الاسرائيلى » فان المجتمع الدولى فى الوقت الراهن يرفض فكرة التمييز والعنصرية ، التى تتضمنها فكرة الشعب المختار ، لأنها فكرة تقسوم على اهدار انسانية وحقوق الاجناس الاخرى (٢٨) . وكان هتلر زعيم المانيا النازية ، يستخدم فكرة الشعب المختار ليميز الشعب الالماني عن غيره من الشعوب ، واستخدم هذه الفكرة ضد اليهود انفسهم (٢٩) . ولما كانت الدولة تتكون من عناصر ثلاث هى الشعب ، والاقليم ، والسلطة أو النظام القانونى . فان الدين لا يعتبر عنصرا من عناصر الدولة أو مميزا لعنصر الشعب ، فالشعب قد يعتنق ديانات متعددة ، ولم يحدث خلال التاريخ ، أن اعتبر الدين أساسا كافيا لوجود شعب ما (٣٠) . فالعلاقة التى تربط الفرد بالدولة هى علاقة سياسية ،

(27) Rodinson., op. cit., pp. 9-10.

وايضا : هارولد لاسكى - نشأة التحررية الاوربية - مكتبة مصر - بدون تاريخ -

ص ٥٥ .

(٢٨) انظر انداباننجى سيتهول - القومية الافريقية - دار النشر للجامعات - ترجمة

عبد الواحد الامبابى - القاهرة - يوليو ١٩٦٠ - ص ٢٥ .

(٢٩) وقد ذكر أدولف هتلر فى كتابه (كفاحى) : « سأتصرف حسب مشيئة الخالق ،

لانى بدفاعى عن نفسى ضد اليهودى انما اناضل عن مشيئة الخالق وممليه » انظر أدولف

هتلر - كفاحى - منشورات المكتبة الاهلية - بيروت - بدون تاريخ - ص ١٧ - وغنى عن

البيان انه اذا كان اليهود يؤمنون بفكرة اختيار الله لهم ، فحرى بهم وقد اختصوا برسالة

الهية أن ينشروها فى العالم ، لا أن ينهزلوا بها فى فلسطين خلال دولة يحيط بها الاعداء

من كل جانب . » انظر هذا الراى فى المصدر الاتى :

— Rihani, Amin., The Fate of Palestine., The Rihani Printing and Publishing House. 1st. ed. Beirut, Lebanon. 1967. pp. 32-33.

(٣٠) جان آرتو - اسراييل ستزول عاجلا أو آجلا . المصدر السابق - ص ٩٦ .

وانظر عناصر الدولة فى المصادر الاتية :

تحكمها رابطة الجنسية ، المبنية على حق الدم ، أو حق الاقليم (٣١) .
ولا تبني الجنسية على الدين مطلقا (٣٢) .

ولما كان الادعاء الاسرائيلي بالسيادة على فلسطين وفقا للوعد الالهى ،
ادعاء ذا صيغة دينية ، فانه يغدو ادعاء باطلا في اطار القانون الدولي العام .
فالدين ليس مصدرا من مصادر الالتزامات في القانون الدولي (٣٣) ويتم

— د/محمد كامل ليلة — النظم السياسية ، والدولة والحكومة . دار الفكر العربى .
القاهرة — بدون تاريخ ص ٢٢ . وانظر د/ ثروت بدوى — النظم السياسية ، الجزء
الاول — النظرية العامة للنظم السياسية . دار النهضة العربية — القاهرة — ١٩٦٤ —
ص ٢٥ وما بعدها . وانظر ، د/ محمد حافظ غانم — مبادئ القانون الدولي العام —
دار النهضة العربية — القاهرة — ١٩٦٨ ص ١٤٦ . و د/ فؤاد العطار — النظم السياسية
والقانون الدستوري — الجزء الاول في تطور الفكر السياسى — دار النهضة العربية —
القاهرة — ١٩٦٥/٦٤ ص ٢١ .

(٣١) انظر تعريف (نيبوييه) للجنسية من انها « رابطة قانونية وسياسية تربط الفرد
بالدولة » .

— Niboyet, J.P., Manuel de Droit International Privé, 2ème ed.
Librairie du Recueil Sirey. Paris, 1928. P. 2.

— Batiffol, Henry., Droit International Privé, 4ème. ed. Librairie
Generale de Droit et de Jurisprudence. Paris, 1967. pp. 60,71,73.

وانظر ايضا : د/ فؤاد عبد المنعم رياض و د/ سامية راشد — الوجيز في القانون
الدولى الخاص — الجزء الاول — دار النهضة العربية — القاهرة ١٩٦٩ ص ١١٨ — و د/
عز الدين عبد الله القانون الدولى الخاص المصرى — الجزء الاول — فى الجنسية والوطن
وتمتع الاجانب بالحقوق (مركز الاجانب) الطبعة الثالثة — مطبعة جامعة القاهرة — القاهرة —
١٩٥٤ و د/ حامد سلطان و د/ عبد الله المريان — اصول القانون الدولى العام — القاهرة
١٩٥٣ ص ٤٤ وانظر ايضا :

— Van Panhuys, H.F., The Rôle of Nationality in International Law.
Leyden, A.W. Sijthoff. Netherlands, 1959. P. 149 et seq.

(٣٢) يخرج قانون الجنسية الاسرائيلى الصادر عام ١٩٥٢ من هذه القواعد ، اذ ينص
في مادته الاولى على ان الجنسية تكتسب بما يلى : « العودة » ، الاقامة فى اسرائيل ، الولادة ،
والتجنس » . وواضح ان لفظ « العودة » موجه الى اليهود فى انحاء العالم ، وهو نص
لا مثيل له فى قوانين الجنسية فى العالم . انظر انجلينا الحلو — المصدر السابق — ص ١٧١
وما بعدها . وانظر ، اسامة الغزى — فلسطينيات — المصدر السابق — ص ٣٠ — ٣٨ .

(٣٣) انظر فى مصادر القانون الدولى العام ، المراجع الاتية :

— Anzilotti, Dinisio., Cours de Droit International. Tradition
Francaise après la troisième ed. italienne par Gilbert Gidel.
Librairie du Recueil Sirey. Paris, 1929. P. 66.

— Kelsen., Op. Cit., P. 437.

— Starke, J.G., An Introduction to International Law. Butterworth
Co. (Publishers), Ltd. London, 1947. P. 17. ff.

الفصل في المنازعات الدولية وفقا لاحكام القانون الدولي ، بالتطبيق لما يلي :

(ا) الاتفاقات الدولية العامة والخاصة ، التي تضع قواعد تقر بها الدول المتنازعة صراحة .

(ب) العرف الدولي المقبول بمثابة قانون كما دل عليه التواتر .

(ج) مبادئ القانون العامة التي اقرتها الامم المتحدة .

(د) احكام المحاكم ومذاهب كبار المؤلفين في القانون العام في مختلف الامم ، ويعتبر هذا او ذاك ، مصدرا احتياطيا لقواعد القانون . وهذا ما نصت عليه المادة (٣٨) من النظام الاساسي لمحكمة العدل الدولية . والمستفاد من نص المادة المذكورة ، أن الدين ، ليس مصدرا من مصادر الحقوق والالتزامات في القانون الدولي العام . والفصل في النزاع بين العرب واليهود بشأن السيادة على فلسطين ، يتطلب الرجوع الى المصادر السابقة باعتبارها المصادر المعول عليها في حل النزاعات الدولية . ولما

-
- Scelle, Georges., Manuel de Droit International Public. Edition Domat.Montcrestien. Paris, 1948. P. 571.
 - Rausseau, Charles., Droit International Public. Tome 1. Sirey. Paris, 1970. PP. 57-60.
 - L'Huillier, Jean., Op. Cit., P. 218 et seq.
 - Bastid, Swzanne., Op. Cit., PP. 160-170.
 - Rausseau, Charles., Droit International Public. Précis Dalloz. 5ème ed. Dalloz. Paris, 1970. PP. 17-91.
 - Schwarzenberger George., Op. Cit., P. 8. ff.
 - Vellas, Pierre., Op. Cit., P. 95 ff.
 - Cavaré, Louis., Le Droit I.P. Positif. Tom 1. Editions A. Pedone. Paris, 1962. P. 196 ff.
 - Fauchille, Paul., Op. Cit., PP. 40-59.
 - Oppenheim, L., Op. Cit., PP. 24-35.
 - Bry, Georges., Précis Elementaire de Droit International Public. 6ème ed. Librairie de la société du Recueil Sirey. Paris, 1910. P. 5 et seq.
 - Lawrence, T. J., The Principles of Inter. Law. 7th ed., Macmillan and Co., Ltd. London, 1930. P. 95 et seq.
 - Koplan, Morton A. and Katzenbach, Nicholas., The Political Foundation of Inter. Law. Wiley and Sons, inc., New York. 1961 P. 231.

(م ٦ - السيادة الاسرائيلية)

كانت المصادر المذكورة ، لا تتضمن الكتب المقدسة ، فان استناد الادعاء الاسرائيلي الى ما ورد بالكتب المقدسة في تأكيد حقوق السيادة الاسرائيلية على فلسطين ، يفتقد استنادا الى قواعد لا سند لها في القانون الدولي العام . كما أن « التورث الالهى » ليس سببا من اسباب السيادة في القانون الدولي .

ونخلص مما سبق الى القول بان الحق الدينى كأساس للسيادة الاسرائيلية ، لا يمكن التسليم به للأسباب الآتية :

(أ) عدم تحديد المستفيد من الوعد ، وتعيين محل الوعد تعيينا نافيا للجهالة .

(ب) استحالة تطبيق الوعد كما تؤكد وقائع التاريخ .

(ج) عدم اعتراف القانون الدولي بنظرية ملكية الرب للأرض (٢٤) . وبالحقوق الدينية كسند من اسانيد السيادة وترتيبها على ذلك يصبح التمسك بالحق الدينى باطلا ، دينيا ، وتاريخيا ، وقانونيا .

(٢٤) انظر في هذه النظرية

--- Schoenborn, Walther., Op. Cit., P. 92 et seq.

وانظر في الحق التاريخي :

— Sayegh, Fayez., Do jews have a Divin Right to Palestine ? Research Center. Palestine Libration Organization. Beirut, Lebanon. September 1967. (كل المؤلف)

وراجع :

— Khoury, Jacques., La Palestine devant le Monde. Ed. Al maaref. Cairo, 1953. P. 45.

الباب الثالث

السند المبني على الحق الانساني

ترى الحركة الصهيونية أن حقها في السيادة على فلسطين ، يستند الى حاجة انسانية ، مفادها أن مشكلة اضطهاد اليهود في جميع انحاء العالم ، لا يمكن أن تحل عن طريق ادماج اليهود في الشعوب التي يعيشون فيها ، لأن اليهود بتجاربهم عبر التاريخ ، لا يثقون في هذا الحل . وترى الحركة أن الحل الامثل لهذه المشكلة ، انما يتركز في انشاء دولة تأوي اليهود المضطهدين والمشردين . وحتى نتبين مدى صحة هذا الادعاء ، سوف نقسم الدراسة في هذا الباب الى ثلاثة فصول ، يشتمل كل منها على الموضوعات الآتية :

- ١ - مضمون الحق الانساني في المفهوم الاسرائيلي .
- ٢ - الوضع التاريخي لمشكلة اضطهاد اليهود .
- ٣ - الحماية الدولية لحقوق الانسان .

الفصل الأول

مضمون الحق الانساني في المفهوم الاسرائيلي

نعرض اليهود في مختلف العصور ، الى الوان من الاضطهاد والتعذيب والطرْد ، وكان ذلك في رأى الصهيونية بسبب ما تميز به الشعب اليهودي من وحدة وصلابة وتفوق وامتياز . وأكدت الحركة أن الاديان والمذاهب قد وقفت هذا الموقف من اليهود . فالمسيحية أولا ، والاسلام ثانيا ، والشيعية ثالثا ، اتخذوا جميعا تجاه اليهود موقفا يتسم (بالوحشية)^(١) ، بحيث عاش اليهودي متهما ومضطهدا في ظروف من التفرقة والتمييز والاضطهاد والتعذيب^(٢) .

وذكرت الحركة الصهيونية في دعواها بحق السيادة ، أثناء مناقشة قضية فلسطين في الامم المتحدة عام ١٩٤٧ أن مركز اليهود كشعب وجنس وجماعة لا مأوى لها ، لم يبدأ في الواقع منذ ايام الاضطهاد النازي على يد هتلر بل بدأ قبل ذلك بعشرات السنين . ففي عام ١٨٨٠م كان نحو ٧٥٪

(1) Peres, Shimon., Jour proche et jour lointain., Les Temps Modernes op. cit., PP. 502-522.

(2) Shulman, Charles E., What means to be a Jew? Crown Publishers. Inc. 3rd ed. New York, 1961. P. 11.

من اليهود يسكنون روسيا التي كانت تشمل مملكة الخزر البولندية . وكان اليهود الآخرون يعيشون على حواف هذه المنطقة في المقاطعات البلطيقية ورومانيا ، الى جانب قلة ضئيلة في شمال هنغاريا . وكان نحو ٣٪ فقط من الشعب اليهودي يعيشون في الولايات المتحدة في ذلك الوقت . أما في بريطانيا فكان فيها عدد يسير جدا . ورغم أن الاعداد الهائلة كانت تعيش في روسيا وبولندا ، فإن الثقافة والهوية اليهودية كانتا أكثر ظهورا في البلاد الألمانية ، اذ كان معظم المثقفين والعلماء اليهود في برلين وفرانكفورت وهامبورج وفيينا ، والى حد ما في براج وبودابست . وكان معظم اليهود يتكلمون (اليديش) وعدد قليل يتكلم الألمانية ويكتبها . وفي عام ١٨٨٠ وحتى عام ١٩١٤ حدث تغير كبير ، اذ هاجرت أعداد كبيرة من اليهود تحت ضغط قيصر روسيا الى هامبشير ، وهاجر نحو مليونين الى الولايات المتحدة ، وثلاثمائة ألف الى بريطانيا وجنوب افريقيا وكندا . وفي عام ١٩٣٠ كان نصف اليهود فقط في أوروبا الشرقية أما النصف الآخر فقد كان هناك عبر الراين والاطلنطي والفستولا ، ونزل ستار حديدي على يهود روسيا بعد عزلهم عن العالم بعد الحرب ، وكان في بولندا نحو ٣ ملايين بدأ الضعف ينتابهم تدريجيا بسبب سوء الاحوال الاقتصادية . وفي الحرب العالمية الثانية قتل نحو ٦ ملايين يهودي وانخفض عدد اليهود من ١٧ مليونا الى ١١ مليونا منهم نحو ستة ملايين يعيشون في البلاد الأمريكية والانجليزية ، حيث يعيش في الولايات المتحدة ٥٥ مليون وفي بريطانيا ٧٥ ألف وفي فلسطين ٦٠ ألف ، أي أن نحو ٦ ملايين ونصف يشكلون ٦٠٪ يعيشون في بلاد تحت الحكم الانجلوسكسوني . وترى الصهيونية أن سبب العداء للسامية ، هو أن اليهود (موجودون) . وقد حافظ اليهود على هذا الوجود رغم الاضطهادات التي واجهوها ، ولكن الذي يجعل هؤلاء الملايين صابرين على هذا الاضطهاد هو اعتقادهم بأن الله اسرائيل سيحررهم ويعيدهم الى الارض . كما ترى الصهيونية أن قول المستر (اينر) بأن الحرب العالمية الثانية ستنتهي وينتهي معها الاضطهاد فيعيش اليهود في أوروبا بسلام قول لا تسنده وقائع التاريخ ، لأن عدم وجود أرض خاصة باليهود أو حكومة أو دولة تستطيع حمايتهم والتدخل لصالحهم هو الذي جعل هتلر يضطهدهم ، فمن الذي يضمن أن ما حدث لليهود لا يمكن أن يحدث مرة أخرى . ومن أجل ذلك فإنه لا ضمان لليهود إلا « دولة لنا نكون فيها أسياد مستقبلنا (٢) » .

(3) The Jewish Case. op cit., pp. 3-9 et p. 323.

ويقول الكاتب الصهيوني (هاوارد ساكر) أن اسرائيل أنشئت لليهود التمساء في البلاد العربية وخلف الستار الحديدي - أنظر

— Sacher, Howard Morley, The Course of Modern Jewish History, New York, 1958, p. 565.

وقبل ذلك وجد هرتزل في العداء للسامية منطلقا للدعوة لاقامة دولة يهودية باعتبار أن هذا العداء أبدي وحتمي ، وفي كل كتابات هرتزل نجد أنه يصر على الايمان بحتمية واستمرار العداء لليهود ، فهو يقول :

١ — « ان العداء للسامية يؤلف قوة لا واعية وشديدة بين الجماهير ، ويعتبر حركة نافعة للخلق اليهودي ، ومن هنا فان الدولة اليهودية ضرورة جوهرية للعالم » (٤) .

٢ — « ان جميع الامميين (الاجانب) والشعوب الأخرى غير اليهودية، أعداء للسامية (٥) » .

٣ — ليس من الممكن استئصال شأفة العداء للسامية لان بذورها وجدورها كامنة في قلب الأمم وعقلها (٦) » .

٤ — « ان العداء للسامية ، وما يترتب عليه من اضطهاد ، انما ينطوي على ارادة الخير الالهية (٧) لأنه يرغمنا على رص صفوفنا ويوحدنا بواسطة الضغط ، وسوف يحررنا بطريق وحدتنا » .

وقد نجحت الحركة الصهيونية في حمل فكرة الاضطهاد والدعوة لاثارة العطف على اليهود لانشاء دولة تأويهم ، استنادا الى أن مبادئ حماية الأقليات وحقوق الانسان في القانون الدولي غير كافية لضمان استمرار حياتهم (٨) وتحول هذا العطف الى طوفان من المشاعر نتيجة للاضطهاد الذي تعرض له اليهود خلال الثلاثينات (٩) وأدى هذا الى اقناع الكثيرين بأن مأساة اليهود لن تتكرر اذا ما استطاع العالم أن يوفر لهم اقليما يعيشون فيه ، ويضمنون فيه حقوقهم في الحياة . وقد أيدت الولايات

(4) The Complete Diaries of Theodor Herzl., op. cit., vol. 1. p. 10.

(5) Herzl., The Jewish State., op. cit., p. 23.

(6) Ibid., PP. 14-15.

(7) The Complete Diaries., op. cit., p. 231.

— وانظر في جذور العداء للسامية واضطهاد اليهود :

— Steinberg, Milton., a Partisan Guide to the Jewish Problem., B'Nai B'Rith Hillel Foundation in American University. The Bobbs Merrill Company. U.S.A. 1945. P. 44 et seq.

— Toynbee., op. cit., p. 277 et seq.

(8) Gottschalk, Max., and Durker, Abraham., Jews in the Post-World. The Dryden Press. New York, 1945. pp. 89-90.

— Margolis., op. cit., p. 732 et seq.

وانظر ايضا

(٩) تشارلز دوجلاس هوم — العرب واسرائيل — ترجمة ونشر هيئة الاستعلامات

بالقاهرة — فبراير ١٩٦٩ ص ١٢ وما بعدها .

المتحدة الأمريكية حق اليهود في إقامة دولة يتجمع فيها اليهود المضطهدون
وورد هذا التأييد في خطاب للرئيس الأمريكي (ترومان) في ١٠/١٠/١٩٤٦
قال فيه : « ان هذه الحكومة سعيدة ، اذ تخفف من سوء مركز اليهود
الأوربيين الذين لا يجدون مأوى (١٠) .

(10) File on Palestine Question. Part 2. Ministry of National
Guidance U.A.R. 1969. pp. 272-273.

— Official Records., op. cit., p. 30. — وانظر ايضا :

وقد ذكرت الحركة الصهيونية ان دولة اسرائيل انما قامت استجابة لضرورتين ،
اولاهما الحاجة الى المحافظة على الروح اليهودية وثانيتهما الحالة المؤلة التي يعاني منها
ملايين اليهود في اراضي الغير ويقول (موريس لازارون) الصهيوني الأمريكي : « لقد عشنا
بين الامم ولكننا لم تكن منها » . وقال (اندريه جروميكو) مندوب روسيا في الامم المتحدة
عند مناقشة تقسيم فلسطين عام ١٩٤٧ : « ان قرار التقسيم يتفق مع الحاجات المشروعة
للشعب اليهودي الذي لا تزال المئات منه تعيش دون وطن في معسكرات خاصة . . » .
كما تقول الوثائق الصهيونية : « ان حقنا في العودة انما يستند الى التاريخ والى القانون
الدولى والى الحاجة الملحة » .

اما (بن جوريون) فيستعرض اضطهاد اليهود قائلا : « لقد امنقنا . وقهرنا وقتلنا
وفقدنا ستة ملايين من شعبنا بسبب اضطهاد النازى لليهود . » ومن اجل ذلك فقد امنت
الحركة الصهيونية ان حل مشكلة اضطهاد اليهود يكمن في انشاء دولة يهودية لان حماية
حقوق اليهود لا يمكن ان يتوفر لها ضمان قومى الا اذا كانت هناك سلطة ملزمة من المجتمع
الدولى ولهذا فان اليهود لا يطمئنون الى الحماية الدولية . انظر فيما سبق المراجع
الانبة :

- Israel and the U.N. The Hebrew University of Jerusalem. Man-
hattan Publishing Co. New York 1956, p. 38.
- Lazaron, Morris S., Oliver Trees Storm. Kohinur Series no. 2
American Friends of the Middle East Inc. New York 1955. p. 59.
- Draper, Teodore., Israel and World Politics. Roats of the 3rd
Arab-Israeli War. Secher and Warbury. London. (n. d) p. 6.
- Jewish Plan., op. cit., p. 132., وايضا Gottschalk and Durker.,
op. cit., p. 89.

الفصل الثاني

الوضع التاريخي لمشكلة اضطهاد اليهود

ترتبط مشكلة اضطهاد اليهود بمجموعة من الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية كما ترتبط كذلك بالمسلك اليهودي النابع من مكونات الشخصية اليهودية وما تتصف به من انعزال وشعور بالتفوق على الشعوب الاخرى (١١) .

وقد كان للعوامل الدينية اثر واضح في رسم صورة كريمة لليهود في اعين المسيحيين . ذلك ان المسيح وقد نشأ بين اليهود رافعا لواء الدعوة الى التسامح ، ووجه بتأمر من اليهود ، بعد ان خاطبهم بوصفهم الشعب الضال الذي نكث عهده مع الله . وقد انتهى هذا التأمر بتدبير قتل المسيح عام ٣٧ م . وفي أعقاب ذلك انتشر الرسل يحملون دعوة المسيح ، ويكونون في كل مكان جماعة من الناس تسمى (الكنيسة) . ورأى اليهود في ذلك خطرا عليهم فقاموا بتدبير عملية قتل اخرى للرسل (يوحنا المعمدان) . كما قاموا بحركة أخرى مناوئة للرسل ، اتسمت باستعداد الناس واستعداد السلطات الحاكمة عليهم وتدبير الدسائس ضدهم وتسليم الرسل الى السلطات الرومانية . وقد أدى ذلك كله الى بذور البغضاء في نفوس المسيحيين ضد اليهود ، فنشب تقاتل طويل بينهم على مر التاريخ (١٢) . وقد نتج عن موقف اليهود المتعصب ضد المسيحيين ، ان اعتبرت المسيحية عملية قتل المسيح ويوحنا المعمدان، جريمة بشعة . وقد حملت الكنيسة الكاثوليكية لواء الاتجاه الملام من اليهود . واستعر أوار العداء بين اليهود والمسيحيين ، يؤججه ما تميز به العصر الاول من المسيحية ، وحتى العصور الوسطى من اتجاه تعصبى متزمت ، وما كان يصدر عن اليهود من تصرفات توغر الصدور ، كالاقراض بالربا الفاحش وممالة ذوى السلطان (١٣) . فضلا عن المذابح التى راح ضحيتها الكثير من الطرفين نتيجة لهذا العداء ، قام المسيحيون بموجب قانون مجلس اللاتيران الثالث عام ١١٧٩ م بتحريم زواج المسيحيين من اليهود (١٤) .

(١١) د/محمد حافظ غانم - المشكلة الفلسطينية - المصدر السابق ص ١٧ ، ٤٢ .

(١٢) محمد عزة دروزة - المصدر السابق - الصفحات ٢٩٧ ، ٢٩٨ ، ٢٠٢ ، ٢٠٣ .

(١٣) د/ صبرى جرجس - المصدر السابق - ص ١٨٩ وما بعدها .

وانظر أيضا: بشير كعدان - التبرئة قضية سياسية - دار الجمهور للتأليف والترجمة

والنشر - دمشق - ١٩٦٥ - ص ٧٣ وما بعدها .

(14) Roth., op. cit., P. 279.

وبالإضافة الى العوامل الدينية السابقة (١٥) ، فقد كان لمسلك اليهود وسط المجتمعات التي يعيشون فيها أثر واضح في اثاره النفوس ضدهم حيث كانوا يلجأون بشتى الوسائل الى جمع الثروة والذهب (١٦) وفي التوراة نفسها كثير من الآيات التي تحرض اليهود على عدم ممارسة الربا الا مع غير اليهودي (التثنية - ٢٣ - ١٩ - ٢٠) ويعزى الدكتور (جوستاف لويون) هذا المسلك ، الى الدور الذي لعبه اليهود في فلسطين نتيجة وجودهم في طريق التجارة بين (نينوى) المرووبة ، و (مصر) القوية ، حيث كانت القوافل المثقلة بالاحمال تجوب فلسطين دون انقطاع فلا يدع الاسرائيلي هذه الفرصة تمر دون أن ينال شيئاً وبذلك تعام الوساطة والتجارة والربا حيث مكن له موقعه على طريق التجارة ، ذلك الاسلوب (١٧) .

وقد ازداد اضطهاد اليهود بعد مقتل قيصر روسيا (اسكندر الثاني)

(١٥) مارس اليهود كذلك عمليات القتل الطقسي ، أى قتل المسمى باعتبار ذلك من الطقوس الدينية كما قاموا بالدس بين القوازيق الارثوذكس والامراء البولنديين الكاثوليك في القرن السابع عشر ولما عرف بعد ذلك ان اليهود هم الذين اثاروا الفتنة ، اطيح برعوس نحو ٣٠٠ ألف منهم . انظر في ذلك د/صبرى جرجس - المصدر السابق ص ١٩٣ وما بعدها .

(١٦) ويذكر (يوسفوس) المؤرخ اليهودي ، أن جماعة من اليهود اخبروا (سلفانوس) خليفة الاسكندر بوجود كميات من الذهب في هيكل اورشليم وقالوا له « لا يصح ان توجد هذه الا عند اليهود »

انظر : تاريخ يوسفوس اليهودي - المصدر السابق ص ٤٧ . ويقول (كارل ماركس) « ان التنظيم الاجتماعى الذى يلقى الشروط الضرورية للمتاجرة وبالتالي يلقى امكانية المتاجرة ، سوف يجعل وجود اليهودى مستحيلا . . فاليهودى مثلاً ، الذى لا يحسب له حساب في فينا هو الذى يقرر بقوته المالية مصر الملكة كلها . . وان اليهودى الذى قد يكون في اصغر الدول الالمانية محروما من الحقوق ، هو الذى يقرر مسير اوربا . . ان المال هو اله اسرائيل الطماع . . وأمامه لا يتبقى لاي اله أن يعيش . » انظر كارل ماركس - المسألة اليهودية - ترجمة محمد عيتانى - الطبعة الثانية - منشورات المعارف - بيروت - ١٩٥٦ - ص ٥٥ - ٥٩ .

(١٧) جوستاف لويون - اليهود في تاريخ الحضارات الاولى - تعريب عادل زعير - مكتبة عيسى البابى الحلبي وشركاه - القاهرة ١٩٧٠ - ص ٢٧ - ٢٩ .

ويذكر د/طلعت الغنيمي ، أن (سامور) ربانى مدينة (آرل) من مقاطعة (البروفينس) كتب في يناير عام ١٨٤٠ م الى المجتمع اليهودى العالمى المزمع في (الاسكندرية) يستشير بشأن تهديد فرنسا لمعابد اليهود فتلقى الجواب التالى : « . . فاجعلوا اولادكم تجاراً لتمكنوا رويداً من تجريد المسيحيين من املاكهم . . . واجعلوا اولادكم كهنة ليهدموا كنائسهم ، واجعلوا اولادكم وكلاء دماوى وكتبة عدل ليتدخلوا في مسائل الحكومة وذلك لتخضعوا الحكومة لسلطتكم وتستولوا على زمام السلطة العليا وبذلك يتسنى لكم الانتقام . » امضاء (امير اليهود) .

انظر د/الغنىمى - قضية فلسطين - المصدر السابق ص ١٧ ، ١٨ .

عام ١٨٨١ ، كما ساء موقف اليهود في روسيا أيضا عقب نشر (بروتوكولات حكماء صهيون) التي تحوى تعليمات سرية تتصل بوسائل سيطرة اليهود على العالم وتقويض الدول المسيحية عن طريق اتباع العنف والارهاب واثارة الحروب الاقتصادية وتعميم الانحلال بين الدول (١٨) .

واذا ما تعرضنا للاسباب السياسية لاضطهاد اليهود ، نجد ان ملوك مصر قد قاموا بطرد اليهود من مصر بعد أن ثبت تعاونهم مع الهكسوس

(١٨) د/غانم - المصدر السابق - ص ١٢ ، ١٨ . وانظر الترجمة العربية لهذه البروتوكولات التي نشر الاصل الاول منها باللغة الروسية عام ١٩٠٢ في مؤلف على امام مطية - المصدر السابق - ص ١٢٩ وما بعدها . وقد استشعر (فرانكلين) رئيس الولايات المتحدة الامريكية عام ١٧٨٩ مدى خطر المسلك اليهودى فقال : « ... هناك خطر كبير على الولايات المتحدة الامريكية ، ذلك الخطر هو اليهودية . ايها السادة حيثما استقر اليهود يوهنون من عزيمة الشعب ، ويزعزعون الخلق التجارى الشريف . انهم كونوا حكومة داخل الحكومة ، واذا لم يمنع اليهود من الهجرة الى الولايات المتحدة بموجب الدستور ففى اقل من مائة عام ، سوف يتدفقون على هذه البلاد باعداد ضخمة يجعلهم يحكمونا ويدمروننا ويغيرون شكل الحكومة التي ضحينا وبلدنا لاقامتها دماونا وحياتنا واموالنا ، وحربتنا الفردية ... » .

انظر في ذلك جاك دومال ومارى لوروا - المصدر السابق - ص ٢٩ ، ود/ كمال الدسوقي - المصدر السابق - ص ٤٢ والنظر في نظرة سكان جنوب الولايات المتحدة الامريكية بصفة عامة والزنج فيهما بصفة خاصة الى اليهود ، مؤلف بن ارييه واخرون - شتات اسرائيل - ترجمة ونشر الهيئة العامة للاستعلامات بالقاهرة - القاهرة - يناير ١٩٦٩ - ص ٦٦ .

اما اودلف هتلر ، فبرر اضطهاده لليهود في ثلاثينات القرن العشرين بقوله : « ... اثبتت لى الايام ، انه ما من عمل مخالف للاخلاق ، وما من جريمة بحق المجتمع ، الا لليهود فيها يد وقد استطعت ان المس مدى تأثير هذا « الشعب المختار » في تسميم افكار الشعب ولخديره وشل حيويته ، فقد امتدت اصابع الاخطبوط اليهودى الى جميع الميادين ، وفرضت سيطرته عليها . واصبح هذا التغفل كاطاعون الاسود ، بل اشد منه فتكا ، اذ ان تسعة اعشار المؤلفات والنشرات والمسرحيات واللوحات الفنية الى تدعو للاباحية المطلقه وللممارزة ... » . ولم اوفق ولو لمرة واحدة في اقناع يهودى واحد بانه على خطأ ... » انظر اودلف هتلر - المصدر السابق - ص ١٤ - ١٦ .

ويؤكد (هرتزل) أن « العداء للسامية جمل منا يهودا » ، وان « العداء للسامية يؤلف قوة لاواعية ولا يضر اليهود بل انى اعتبره حركة مفيدة للاخلاق اليهودية . » وان « العداء يرغمنا على رص صفوفنا . » و « اعداء السامية سيصبحون اصدقاءنا » . وواضح من اقوال هرتزل ، حرص الحركة الصهيونية على الابقاء على ظاهرة « العداء للسامية » كمبرر قوى لانشاء دولة يهودية

انظر في ذلك :

Complete Diaries., Vol. 1. op. cit., pp. 196, 10, 231, 56.

الفزاة ، حوالى عام ١٦٠٠ ق.م (١٩) . ونجد فى الاصحاح السابع عشر من سفر الملوك الثانى أن (هوشع) ملك (يهودا) كان يدفع الجزية لملك آشور إلا أنه كان فى نفس الوقت متحالفا مع (شباقا) ملك مصر الذى كان فى نزاع مع الدولة الاشورية فقام (شلمناصر) الاشورى بمهاجمة دولتى (يهودا واسرائيل) وارسل خليفته (سنحاريب) الى (حزقيا) ملك يهودا بعد (هوشع) رسالة يقول فيها : « ما هذا الاتكال الذى اتكلته حتى تمردت على ؟ انك انما اتكلت على مصر وهى قصبة مرضوضة فهلم الى الحرب .. » .

وهكذا يستمر سفر الملوك الثانى ، فى سرد أحداث تردد اليهود بين الولاء للملك دولتى آشور وبابل من جهة وملوك مصر من جهة أخرى ، ثم يتعرضون لنقمة الطرف المنتصر ، وسادت نفس الاحوال طوال تاريخ اليهود القديم ، حتى بدأوا يتقاتلون مع انفسهم (٢٠) .

وقد تعرض اليهود فى العصور الحديثة ، وبصفة خاصة فى المانيا الهتلرية لاضطهاد كان سببه سياسيا وان كانت تحركه فى الواقع دوافع

(19) Lodds, Adolph., Israel from its beginings to the eighth century. Kegan Paul, Trench, Trubener and Co. Ltd. London, 1932. P. 43 et seq.

وانظر كذلك : د/ثروت انيس الاسيوطى - نظام الاسرة بين اللاهثاد والدين - الجماعات البدائية - بنو اسرائيل - القاهرة - ١٩٦٧ - ص ١٢٨ وما بعدها .
(٢٠) انظر دروزة - المصدر السابق ص ١٥٠ وما بعدها . وص ٢٢٤ - ٢٢٦ .
ويقول (يوسيفوس) : « عظمت الحروب والفتن فى بداية ملك « سباسيانوس » بين اليهود ، واشتد ضيق بعضهم على بعض ولم تبطل الحروب بين « يوحانان » وبين « شمعون » ، وكانت الحروب والوقائع متصلة لا تكاد تنقطع وكذا القتل فى الشوارع والازقة فى القدس نفسه . ولائد ولا تعرف كمية القتلى ، وكثرت دماء المقتولين فى ارض القدس حتى تغطى الرخام بالدم وكانت جيف القتلى تسقط بعضها على بعض ولا تدفن فاستغر الاحياء من رائحة الموتى والجيف حتى كثرت فيهم الملل والامراض والموت ، وكان الناس لا يمشون الا على قتل او على دم او اعماء او معد ممزقة . وكان سائر الناس يكون وينتحبون ويضجون ولا يجدون فرجا ولا مهربا الى ان كرهوا الحياة وتمنوا الموت ، فاراد « تيطس » ان يفرغ من امر اليهود بسرعة .. وصعد قوم من اليهود الى حصن المدينة وقالوا لتيطس نفتح لك الباب لتدخل المدينة على انك تعاهدنا ان تكفينا امر هؤلاء الخوارج ، فلم يثق فيهم « تيطس » لما كان قد عرف من تمردهم وغدرهم .. » . ويقول يوسيفوس ايضا ، ان « انتيوخوس » خليفة بطليموس ، امر اليهود بعبادة الاوثان ، فامتنع اليهود ، وقام عدد من الكهنة « مبالس » سيحون ، والقيموس « بالقدس لليهود لدى « انتيوخوس » فاجتاح اورشليم وقتل كثيرا وفر كثير .
انظر تاريخ « يوسيفوس » - المصدر السابق - ص ٢٥١ - ٢٥٦ وص ٥٢ وما بعدها .

عنصرية . فمن البدهى ان ظهور حركة عنصرية لا بد ان ينتهى بها الى الاصطدام بالحركات العنصرية الاخرى . فاذا ما ادعى شعب تفوقه وسعوه باعتبار انه ارقى الشعوب وانقاها سلاله ، فمن البدهى ان يصطدم مع شعب آخر يدعى نفس الادعاء لان ما يدعيه كل منهما لا يمكن ان يكون لاثنين ، ولذلك فان اصطدام الصهيونية بالعنصرية الالمانية النازية كان امرا حتميا لا غرابة فيه . فاليهودية تنادى بتفوق الشعب اليهودى والنازية تدعى تفوق الجنس الارى الذى ينحدر منه الالمان . وكان للطريقة التى يعيش بها اليهود فى المجتمعات المختلفة اثر هام فى تأليب المشاعر ضدهم . فقد عاشوا فى احياء خاصة اطلق عليها اسم (الجيتو) . وكان اعتقادهم بانهم « شعب الله المختار » سببا فى ازدياد الكبرياء الطبيعى لديهم لانهم يعتقدون ان لهم مواهب متفوقة . وقد ادى هذا الاعتقاد لديهم الى اعتزال الحياة بعيدا عن غيرهم من الناس ، وكانت عزلتهم فى بعض الاحيان ناشئة عن ورعهم وتقواهم (٢١) . ويقول (ويلز) ان نزعتهم الانعزالية كانت فى بادىء الامر مجرد رغبة فى حفظ التعاليم والعبادة مصونة سليمة خشية تكرار المخالفات المحزنة التى حدثت فى عهد الملك سليمان (٢٢) .

وقد حاولت الصهيونية ان توهم العالم بان اليهود اجبروا على العيش فى احياء خاصة بهم (جيتو) مستهدفة بذلك اقناع المجتمع الدولى بان حل مشكلة اليهود يكمن فى «اعادة» اليهود الى فلسطين . غير ان مناقشة هذه الحجة تثبت فسادها ، لان الثابت تاريخيا ان اليهود فى معظم الاحيان هم الذين ارادوا بمحض اختيارهم الانعزال عن الناس ترفعا منهم عن العيش فى الحياة المسيحية التى كانوا يأنفون منها ويحاربونها . ويذكر (ليلينثال) ان الزعماء اليهود ذوى النزعات القومية ، ظلوا يناضلون من اجل الانعزال الجماعى . وقد حدث ان اتصل أحد الممثلين اليهود بحاكم مدينة (سبير) عام ١٠٨٤ م ملتصقا انشاء (جيتو) وبالفعل تم اصدار قوانين الجيتو فى البرتغال فى القرن الخامس عشر بناء على طلب حملة واسعة شملت جميع اليهود . ويذكر الاستاذ (سالوبارون) فى كتابه « تاريخ اليهود » ان الحاخامين قد اصرروا على الانعزال على أسس من الحياة العملية واخرى ضمن الطقوس . وظل الحاخامون والمشرفون الاداريون على الشئون اليهودية طوال العصور الوسطى وما تلاها يرفضون المساواة لطوائفهم اليهودية ، وكانوا يخشون من ان الامة اليهودية ستعرض الى الاذى من جراء أى نوع من انواع الحرية يتمتع بها اليهود . ومن جراء المهمات الجديدة التى قد تلقى على عاتقهم اذا ما اصبحوا

(٢١) ديورانت - ج ٢ - المصدر السابق - ص ٢٧٧ .

(٢٢) هـ . ج . ويلز - المصدر السابق - ص ٢٥٦ .

مواطنين (٢٣) .

ويبدو مما سبق ، أن الجيتو كان من صنع اليهود في بعض الاحوال أو بناء على رغبتهم في احوال أخرى وكان ذلك في الواقع امتدادا لفكرة « شعب الله المختار » . وعندما بدأت الحركة الصهيونية دعوتها في القرن التاسع عشر لإنشاء دولة يهودية ، تبنت اتجاه عدم الاندماج ، مستهدفة استخدام هذه الفكرة في الدعوة الى الهجرة . وقد أعلن « هرتزل » أنه يرفض أى حل للمشكلة اليهودية يقوم على اندماج اليهود في الشعوب التي يعيشون فيها (٢٤) . ومن قبله ، دعا اليهودي الألماني « موسى هيس » عام ١٨٤٠ م الى بقاء العزلة : « سنظل دائما اجانب بين مختلف الشعوب التي نأوى اليها ولو منحونا حقوقا وفق مبادئ حقوق الانسان » (٢٥) . وقد رفض اليهود كل الحقوق التي اعطيت لهم في سبيل ان يعيشوا مندمجين في وسط الشعوب شأنهم شأن الطوائف الدينية المختلفة . وكان رفضهم في الواقع جريا وراء هدف إنشاء دولة يهودية . وكانوا يرفضون حق الجنسية الذي كانت تعرضه عليهم نظم الحكم الجديدة ويرفضون التعويضات التي كان من الممكن ان يحصلوا عليها ، واتخذوا قرارهم بان يذهبوا الى فلسطين مهما كلفهم الامر (٢٦) .

وترتبا على ذلك ، فان رفض الاندماج في الشعوب كان نتيجة للشعور بالتفوق أولا ، ثم لايهام المجتمع الدولي بأن الحل الوحيد لمشكلة اليهود هو في إنشاء دولة يهودية ثانيا . ويبدو من ذلك ان حجة الانسلاخ المتمثلة في اقامة احياء لليهود في مناطق منعزلة حجة لا تنهض على حقائق تبررها .

وفي الوقت الذي كان اليهود يعيشون فيه في البلاد المسيحية باعتبارهم « قتلة الرب » و « جلادو المسيح » ، كانوا يعيشون في العالم الاسلامي .

(٢٣) الفريد بلينثال - اسرائيل ذلك الدولار - ترجمة عمر الديراوى ابراهيمية ...
دار العلم للملايين - بيروت - مارس ١٩٦٥ - ص ١٠١ ، ١٠٢ .

(24) "I referred previously to our (assimilation). I do not for a moment wish to imply that I desire such an end".

انظر Herzl, 'The Jewish State', op. cit., P. 91.

وانظر ايضا : Complete Diaries., op.cit., PP. 10,56,196.

(٢٥) د/الفنيمى - المصدر السابق - ص ٢٢ . وذكر ميرتارى انه يهودى ومسيحيون.

« ليس لاني لا استطيع أن اندمج ولكن لاني أرفض الاندماج » . انظر

... 'Taari, Meir., Vers le coexistence pacifique et progressite de l'Etat d'Israel et des Pays Arabs. Les Temps Modernes. op. cit., PP. 661-690.

(26) Clottman., Loc. cit.

... Lazaron., op. cit., p. 59.

يعتبرهم « أهل الكتاب » (٢٧) وكان لليهود في البلاد العربية مركز فكري وعلمي ضخم وخاصة في شمال العراق ، بل ان «يوسف الميمون» الطبيب اليهودي المشهور ومؤلف أضخم كتاب في الفلسفة اليهودية وهو « الشهيد الرائع » كان طبيباً خاصاً لصالح الدين الايوبى . وظل اليهود في هذه الحرية داخل البلاد الاسلامية الى أن وصل الصليبيون الى القدس فطردوا اليهود منها (٢٨) . كذلك تمتع اليهود بالحريات المختلفة في عهد الحكم الاسلامي للاندلس . فقد عين عبد الرحمن الثالث طبيباً يهودياً (حسداى بن شبروط) قيماً على شئون المال ، وتولى اليهودى اسماعيل ابن تغزالة ، الوزارة عام ١٠٢٤ م . وفي الدولة العثمانية وجد اليهود ملجأ للحرية الدينية بعد طردهم من اسبانيا والبرتغال عقب انهيار الحكم الاسلامي في بداية القرن السادس عشر ، وكان عدد سكان الحى اليهودى في استنبول عام ١٥٩٠ م عشرون ألفاً (٢٩) ولم يكن الالتحام بين الثقافتين اليهودية والعربية ، يهدد بالاندماج أو بالاحتواء كما يعبر عن ذلك اليوم ، فقد اتخذ يهود اسبانيا اللغة العربية وهى لغة الفاتحين ، لغة لهم ، كما انتهجوا أساليب العرب في التفكير وكثيراً من أفكارهم وآرائهم ، ومع ذلك فان اليهود احتفظوا كما يقول (روزنتال) بخصائصهم اليهودية . وفي هذا العهد تخلى اليهودى كما يقول (دينوف) من عزلته وعن أفكاره المنطوية على الترفع ، واخذ اليهود يمتهنون كل المهن (٣٠) .

وذكر (جرفاس) ان اليهود كانوا يعيشون في البلاد العربية من الغرب الى استنبول الى عدن الى كراتشى في سلام (٣١) ، وأكد دوجلاس هوم ان اليهود نمتعوا بازدهار ثقافى واقتصادى وبأمن في البلاد العربية خلال القرون العشرين الماضية اكثر مما تمتعوا به في أوروبا (٣٢) .

(٢٧) جاك دومال ومارى لوروا - المصدر السابق ص ٢٧ . وقد دعا الدين الاسلامى الى التسامح مع غير المسلمين والى وجوب احترام عاداتهم وعقائدهم وحقوقهم .

انظر فى ذلك د/حامد سلطان - المصدر السابق - ص ٢٨٦ .

(٢٨) د/ محمد بحر عبد المجيد - اليهود فى الاندلس - دار الكاتب العربى - القاهرة

- ١٩٧٠ من ص ٦ وما بعدها .

وانظر ندوة فلسطين المنعقدة بجريدة الاهرام - محاضر الجلسة الثانية فى ٢٣/١٢/٦٧

راى الدكتور اسماعيل صبرى عبد الله . وانظر كذلك د/فؤاد حسنين على - المصدر السابق

ص ٨٦٧ .

(٢٩) كارل بروكلمان - المصدر السابق ص ٣١٤ ، ٣١٥ ، وص ٤٨٨ - ٤٩٠ .

(30) Rejwan, Nissim., La grande époque de la coexistence Judéo-arabe. Les Temps Modernes. op. cit., pp. 823-842.

وانظر ليليشثال ، المصدر السابق - ص ٦١ وما بعدها .

(31) Gervasi, Frank., op. cit., p. 38.

(32) Jewish Plan., op. cit., p. 136.

والمستفاد مما سبق ، أن العرب لم يعرفوا ظاهرة اللسامية (أى معاداة اليهود) وهى تلك الظاهرة التى اثارها الصهيونية لتحريك الشعور العالمى لتأييدها فى مطالبها بالسيادة على فلسطين . فالثابت ان اللسامية ، ظاهرة غربية ، بدأت بمعارضة اليهود للمسيحية ، ولا يمكن قبول الزعم بان العرب لا ساميون ، لانهم على حد قول وايزمان ، وناحوم جولدمان « ... لسوء الحظ مثل اليهود ، ينتمون الى الجنس السامى .. » (٢٢) .

وانظر ايضا :

— Horn, Charles Doglas., The Arab and Israel. The Bodley Head Ltd. London, 1968. p. 10.

— Grosset, Resé., Histoire des Croissdes et du Royaume France De Jéurslem. Liberairie Plan. Paris, 1936. p. 18 ff.

(33) Goldman., Loc. cit.

ويقول حاييم وايزمان : « اننى لا اتهم العرب ، بالعداء للسامية وليس من العدااة ان أحاول ذلك لان التاريخ يثبت براءتهم من هذا . لقد عامل العالم المسلم ، اليهودى معاملة كلها تسامح واستقبلت الامبراطورية العثمانية اليهود بأذرع مفتوحة عندما طردوا من اسبانيا وهم لا ينسون ذلك » انظر فى ذلك : Jewish Case., op. cit., pp. 9-10. لكن يبدو ان اليهود نسوا ذلك بالفعل ، فرغم التأكيد فى اعلان استقلال الدولة على ان سياسة اسرائيل سوف تقوم على اساس من الحرية والعدالة والسلام وانها تؤكد التزامها التام باللساواة الكاملة فى الحقوق الاجتماعية والسياسية لسكانها بصرف النظر عن الدين او الجنس او الاصل ، فانها تمارس ضد السكان العرب فى اسرائيل الرأى من التمييز والتفرقة والاعتداء على حقوق الانسان العربى . انظر فى ذلك

— Heth, Meir., The Legal Framework of Economic Activities in Israel. Fredrick A. Proeger, Publishers, New York, 1967. P. 13.

— Williams, L.F. Rushbroak., The State of Israel. Faber and Faher Ltd. 1est ed. Great Britain, 1956. pp. 182-202.

— Hadawi, Sami., Bitter Harvest. Palesine between 1914-1967. The New York Press. New York, 1967. p. 221.

— د/ على الدين هلال - تكوين اسرائيل - دراسة فى اصول المجتمع الصهيونى - دار الهلال - القاهرة - ١٩٧٠ ص ٩٢ .

— الضطهاد العرب فى اسرائيل - الجزءان الاول والثانى - جامعة الدول العربية - القاهرة - ١٩٥٥ .

— اعتداءات اسرائيل قبل هجوم ٢٩ اكتوبر ١٩٥٦ على مصر العنيفة الثانية - نفس الناشر - ١٩٦٥ وعن ملحة (دير ياسن) راجع المصادر الآتية :

— Kimshe, Jon., The Seven Fallen Pillars. F.A. Proegar. New York, 1953. P. 228.

— Joseph, Dov., The Faithful City : Siege of Jerusalem 1948. Simon and Schuster. New York, 1960. P. 71.

-- Toynbee, Arnold., op. cit., Vol. III. P. 290. ==

— السيد عليوة — التفرقة العنصرية في إسرائيل — الاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب بالقاهرة — ١٩٦٩ .

وانظر أيضا : محمد فيصل عبد المنعم — أسرار ١٩٤٨ — مكتبة القاهرة الحديثة — القاهرة ١٩٦٨ حيث يذكر المؤلف أن وزارة الدفاع المصرية اذاعت في ٢٩ مايو ١٩٤٨ أن القوات المصرية ألقت القبض على جاسوسين صهيونيين أثناء محاولتهما تسميم آبار المياه في غزة واعترفا بذلك وضبطت معهما زجاجات تحتوي على سائل به ميكروبات الدوسنتاريا والتيفود . وفي اعتراف الجاسوس (عزرا جودين) جاء ما يلي : « أنا عزرا جودين من بلد تل أبيب أمروني القواد موثي أمطاني الزمزية مليانة بميكروب التيفوس والدوسنتاريا واحطها في بير الى مشان يموت الجيش المصري » . انظر ص ٢٨٧ ، ٢٨٨ .

وقد بدأ الكونت فولك برنادوت أول اداة رسمية لانتهاه اسرائيل لحقوق الانسان في التقرير الذي رفعه الى الامم المتحدة قبل مصرعه بيوم واحد في ١٧/٩/١٩٤٨ ، حيث ذكر فيه انه ما من تسوية عادلة وكامة الا اذا تم الاعتراف بحق اللاجئين العرب في العودة الى دياره التي اخرج منها بسبب المخاطر واستراتيجية الصراع المسلح بين العرب واليهود . وقال انه من الجرم بحق مبدأ العدالة الاساسية ، الانكار على ضحايا الصراع الابرياء بحق . العودة الى ديارهم بينما يندفق المهاجرون اليهود الى فلسطين . واكد ان مسئولية حكومة اسرائيل المؤقتة عن ضرورة اعادة الممتلكات الخاصة الى اصحابها العرب ، وفي تعويض الملاك من املاكهم التي دمرت ، واضحة لا تحتاج الى بيان » . انظر نص التقرير في :

— Year Book of the United Nation 1948-1949 (A-648). September 16th 1948. P. 167.

— Official Records, 3rd Session of the G.A. Supplement 11. (A-648) Paris, 1948. P. 27.

وراجع في اضطهاد العرب في اسرائيل : صبرى جريس — العرب في اسرائيل — مركز الابحاث — بيروت — ١٩٦٧ .

ود/ فايز صايغ — محنة العرب في الارض المحتلة (مطبوعات جامعة الدول العربية) وبهذين المرجعين تفصيلات وافية عن هذا الموضوع . وراجع د/ سيد نوفل — الصهيونية وفلسطين — المؤتمر العربي لحقوق الانسان — جامعة الدول العربية — القاهرة — ١٩٦٨ — ص ٥٠ — ٥٢ وشفيق الرشيدات — العدوان الصهيوني والقانون الدولي — مطبوعات الامانة العامة للاتحاد المحامين العرب — القاهرة — يونيو ١٩٦٨ ص ١٩٢ — ١٩٥ وفي مشكلة احترام حقوق الانسان في الاقاليم التي احتلتها اسرائيل ، انظر

— Rideau, Joel., Annuaire Francais de D. International (XVI). 1970. Paris, 204-232.

وفي وضع اليهود في ابلاد الممسة انظر :

— Nanet, Jacques., Les Juifs et les Nations. Les Editions de Minuit Paris, 1956. pp. 192-193.

وفي وضع اليهود في الحكم العثماني :

— Heyd, Uriel., Ottoman Documents on Palestine 1552-1615. Oxford. The Clarendan Press. 1960. P. 174.

— Goitein, S.D. Jews and Arabs. Schocken Books Inc. وايضا : New York. (n. d.) pp. 125-211.

الفصل الثالث

الحماية الدولية لحقوق الانسان

كان اضطهاد اليهود في حقيقة الامر ظاهرة وقتية من ظواهر العصر الذي ظهر فيه . ذلك نأ انهيار النظم الاقطاعية في القرون الوسطى ، وتطور الحريات السياسية سارا جنبا الى جنب في اوربا كلها مع تحرر اليهود السياسي (٢٤) حتى تم تحريرهم على نطاق واسع نتيجة للثورة الفرنسية بعد ان قررت الجمعية الوطنية الفرنسية في ١٧٩١/٩/١٧ م اعتبار جميع اليهود المقيمين في فرنسا مواطنين لهم كل حقوق المواطن وعليهم واجباته (٢٥) . ويبدو مما عرضناه في الفصلين السابقين ، ومن الاستقراء التاريخي للحركة الصهيونية ، انها تركز في قضية اضطهاد اليهود على مسألتين : الاولى أن اليهود مضطهدون في جميع بلدان العالم ، والثانية ، أن اضطهادهم هذا راجع الى كونهم اقلية في البلد الذي يعيشون فيه . وسوف نعرض في هذا الفصل لدراسة هاتين المسألتين في النقاط الثلاث الآتية :

- (ا) مدى اضطهاد اليهود في العالم .
- (ب) مدى انطباق وصف « الاقلية » على اليهود .
- (ح) الحماية الدولية لحقوق الانسان .

اولا - مدى اضطهاد اليهود في العالم

ذكرنا في الفصل السابق اسباب اضطهاد اليهود وظروف نشوء هذا الاضطهاد . ولا نجد في الواقع أنه من قبيل المصادفة أن تتفق الدول جميعها على اضطهاد اليهود منذ الفتح البابلي لفلسطين حتى العصور الحديثة دون أن تكون هناك بواعث وراء هذا الاضطهاد . وقد مر بنا في الفصل السابق ذكر هذه البواعث وما وراءها من عوامل يدعى اليهود انها « نتائج » للاضطهاد وليست « بواعث » له . ومع ذلك فان جذور الاضطهاد تنفي هذا الادعاء بمجرد التذكير بأن حادثة الاعتداء على السيد المسيح لم تكن نتيجة لشيء الا لرغبة اليهود في القضاء عليه وعلى دعونه ، ومن هنا تفجرت معظم اسباب وعوامل الاضطهاد ، بحيث يمكن القول ،

(٢٤) يورى اينانوف - احلروا الصهيونية - مطابع شركة الاعلانات الشرقية - القاهرة أغسطس ١٩٧٠ - ص ٢٨ .

(٢٥) د/ اسماعيل راجى الفاروقى - الملل المعاصرة في الدين اليهودى - معهد البحوث والدراسات العربية - جامعة الدول العربية - القاهرة - ١٩٦٨ - ص ٣٩ - ٤٠ .

بأن اضطهاد الشعوب لليهود لم يكن الا ردا على تصرفاتهم ودفاعا شرعيا موجهها ضد اعتداء يهودى حال أو متخوف من وقوعه على الانفس والاموال مما يسقط أى حق لليهود مبنى عليه ، وينفى عنه وصف الاضطهاد .

ثانيا - مدى انطباق وصف « الاقلية » على اليهود

حددت اللجنة الفرعية لحقوق الانسان التابعة للأمم المتحدة معنى الاقلية بأنها « . . . تلك الجماعات التى لها أصل عرقى ثابت وتقاليد دينية ولغوية وصفات تختلف بصفة واضحة عن بقية الشعب الذى تعيش فيه ، ويجب أن يكون عدد هذه الاقلية كافيا للحفاظ على تقاليدها وصفاتها كما يجب أن تدين بالولاء للدولة التى تتمتع بجنسيتها . . . » (٢٦) . ويعنى ذلك انه لا بد أن يكون للاقلية كيان عددي على درجة من الاهمية ، فان كان تعدادها تافها فانها لا تدخل فى معنى الاقليات ولا تنطبق عليها ضمانات القانون الدولى . فاذا ما نظرنا الى عدد اليهود فى العالم ، نجد أنهم يبلغون نحو ١٥ مليونا ، من بين سكان العالم الذين يبلغون نحو (٢ بليون ونصف) أى أنهم يمثلون ١/٢ ٪ من هؤلاء ، ولا جدال فى تفاهة هذه النسبة ، الامر الذى يخرجها من معنى الاقلية فى القانون الدولى (٢٧) .

ثالثا - الحماية الدولية لحقوق الانسان

رغم أن اليهود لا يصدق عليهم وصف الاقلية بالنسبة لسكان العالم ،

(٢٦) انظر توصيات اللجنة فى دورتها الرابعة بنيويورك من ١ - ١٦ اكتوبر ١٩٥١
وليقة (E/C.N. 4/461)

Year Book of U.N. 1951. P. 496.

وانظر د/ محمد طلعت الفنى - المصدر السابق - ص ٣٦ وما بعدها .
(٢٧) أورد الدكتور / جمال حمدان حصرا بأعداد ونسب اليهود فى العالم حتى عام ١٩٦٦ . وتتوزع نسب اليهود فى دول العالم (نسبة السكان اليهود الى نسبة سكان الدولة فى المائة) كالآتى :

كندا ١٤ر ، الولايات المتحدة ٣ر ، الأرجنتين ١٨ر ، البرازيل ٢ر ، أوروغواي ٢ر ، النمسا ٢ر ، بلجيكا ٤ر ، هولاندة ٢ر ، تشيكوسلوفاكيا ٢ر ، بريطانيا ٩ر ، فرنسا ٨ر ، بولندا ٢ر ، ايطاليا ٣ر ، المجر ١ر ، رومانيا ٣ر ، الاتحاد السوفيتى ٨ر ، تركيا ٢ر ، المغرب ٢ر ، الجزائر ٤ر ، تونس ٢ر ، مصر ٢ر ، أنيوليا ١ر ، جنوب أفريقيا ٧ر ، اليمن ١ر ، إيران ٤ر ، اسرائيل ٨٩٢ر ، سوريا ١ر ، لبنان ٤ر ، عدن ١ر ، استراليا ٦ر ؛ ويقول الدكتور / حمدان ، ان توزيع اليهود العالمى توزيع رشاش متطاير فى معظمه يتحول أحيانا الى « تراب » رمزى بحث ، حتى أن ٦٩ أو ٧١ ٪ من يهود العالم موجودون فى ٣ دول . وبينما تتراوح نسب اليهود الى عدد السكان الكلى فى دول الجاليات الكبرى بين ٣ فى المائة كما فى الولايات المتحدة وبين ١ فى المائة ، فان النسبة تتأرجح فى بقية دول العالم بين ١ر ، ٢ر ، ٣ر ، ٤ر فى الاعم الاغلب وكثيرا ما تكون أقرب الى الصفر كما فى ألمانيا والهند .

انظر د/ حمدان - المصدر السابق - ص ٣٥ - ٤٥ .

(م ٧ - السيادة الاسرائيلية)

ورغم أن ما تعرضوا له لم يكن في رأينا الا دفاعا شرعيا موجهها ضدهم من الشعوب الاخرى ، فاننا سنفترض انهم يشكلون بالفعل اقلية (٣٨) ، وأن هذ الاقلية مضطهدة ، حتى يبين لنا في النهاية ، ما اذا كان حل مشكلة اضطهاد اليهود يستوجب انشاء دولة لهم أم أن في أحكام القانون الدولي بشأن حماية حقوق الانسان بصفة عامة ، وحقوق الاقليات بصفة خاصة (٣٩) ، ما يكفي لحماية اليهود ضد أى اضطهاد محتمل ، قد يوجه اليهم . وقد وضع القانون الدولي منذ زمن طويل ، قواعد لحماية حقوق الانسان ، عن طريق القواعد الوضعية التى تستمد مصدرها من العرف ، كما وضع قواعد أخرى مصدرها الاتفاق الدولي (٤٠) كذلك استقر القانون الدولي منذ توقيع معاهدة (اوسنابروك) عام ١٩٤٨ م (٤١) على توفير حماية خاصة للاقليات بوسائل ثلاث ، تتركز فيما يلى :

(٣٨) بالنسبة لكل دولة يعيشون فيها .

(39) De Visser., op. cit., p. 235 et seq. (Also) — Modeen., op. cit., p. 31 et seq., Korowicz., op. cit., p. 314., Oppenheim., op. cit., pp. 712,744,749,752.

— Lauterpacht, Hersch., The Development of International Law by the Internaional Court., Stevens and Sons Ltd; London., 1958. P. 257 ff.

— Stone, Julius., The Legal Nature of the Minorities Petition. British Year Book, 1931. pp. 76-94.

— Schwelb, Egon., Crime against Humanity. B.Y.B. 1946. p. 173.

— د/محمد طلعت الفنى — دعوى الصهيونية في حكم القانون الدولي — مطبعة جامعة اسكندرية — ١٩٧٠ — ص ١١ وما بعدها .

(40) Oppenheim, op. cit., p. 736 et seq.

— L'Huillier, op. cit., p. 99 et seq.

— Korwicz., op. cit., p. 325 et seq.

— Modeen, Tore., The International Protection of national minorities in Europe. ABO. Akademi ABO. 1969. P. 95.

— Coursier, Henri., Definition du Droit Humanitaire. Annuaire Francais de Droit International 1955. P. 223.

— De Visscher, Théories et Réalités en Droit International Public. 2ém ed. Editions A. Pedone. Paris, 1955. p. 158.

— د/ على صادق أبو حيف — المصدر السابق — ص ٢٨٥ وما بعدها .

— د/ عبد العزيز سرحان — الاتفاقية الاوربية لحقوق الانسان والحريات الاساسية —

دار النهضة العربية — القاهرة — ١٩٦٧/٦٦ — ص ٦ وما بعدها .

(٤١) ومع معاهدة أبرمت في ١٥ مايو ١٩٤٨ م لانهاء حرب الثلاثين بين اسبانيا الكاثوليكية

والامارات المتحدة البروتستانتية في اوروبا الغربية وذلك لحماية حقوق الاقليات البروتستانتية في أوربا .

- (أ) اتفاقيات وتصريحات لحماية الاقليات .
(ب) الاعتراف للاقلية بذاتية خاصة .
(ح) نقل أو تبادل الاقليات (٤٢) .

١ — الاتفاقيات والتصريحات الدولية لحماية الاقليات :

- ١ — معاهدة « فينا » في ٣١/٥/١٨١٥ م بين البلاد الواطئة وبريطانيا وروسيا وبروسيا بشأن اتحاد بلجيكا وهولندا . فقد اكدت المادة (٨) :
« ضمان الاعتراف لكل السكان بصرف النظر عن عقائدهم واديانهم ،
بالحماية المتساوية » .
- ٢ — بروتوكول مؤتمر لندن في عام ١٨٣٠ م بشأن استقلال اليونان ،
تضمن حماية الاقليات .
- ٣ — معاهدة باريس في ٣٠/٣/١٨٥٦ بين فرنسا وتركيا (م ٩)
نصت على عدم التفرقة بسبب الجنس .
- ٤ — المعاهدة بين فرنسا والصين في ٢٧ يونيو ١٨٥٨ م ، وبين فرنسا
واليابان في ٩/١٠/١٨٥٨ ، تضمنت نصوصا لحماية الاقليات .
- ٥ — معاهدة برلين ، المبرمة في ١٣/٧/١٨٧٨ م بين المانيا وتركيا
فرضت التسامح الدينى على الدول الجديدة بلجيكا والضرب ورومانيا
كشرط للاعتراف بهذه الدول (مواد ٦ — ٧ — ٣٤ — ٣٥ — ٣٦ — ٤٣ — ٤٤) .
- ٦ — مؤتمر برلين عام ١٨٨٥ م بشأن نظام اقاليم افريقيا الوسطى ،
نص على مبدأ حرية العقيدة والتسامح الدينى . وقد اشترك في المؤتمر
كل دول اوربا والولايات المتحدة الامريكية .
- ٧ — معاهدة حماية الاقليات مع بولونيا في ٢٨/٦/١٩١٩ بعد الحرب
العالمية الاولى .
- ٨ — معاهدة حماية الاقليات المبرمة في ١٠/٩/١٩١٩ مع الضرب
وكرواتيا وسلوفانيا وتشيكوسلوفاكيا .
- ٩ — معاهدة حماية الاقليات المبرمة في ٩/١٢/١٩١٩ مع رومانيا .
- ١٠ — معاهدة حماية الاقليات المبرمة في ١٠/٨/١٩٢٠ منع اليونان
وارمينيا .

انظر :

- Oppenheim., op. cit., P. 712.
— Fauchille., op. cit., P. 802.
— Coliard, Claud, Albert Institution Internationales. 5ème ed.
Précis Dalloz. Paris 1970, P. 29.

— د/ محمود سام ، خليفة — دروس في القانون الدولي العام — مطبعة الاعتماد بالقاهرة
شارع حسن الاكبر — القاهرة — ١٩٢٧ — ص ٤٩ — ٥٠ .
(٤٢) د/ طاعت الفخيمى — ص ٣٦ وما بعدها .

- ١١ - معاهدة وبروتوكول (برن) و (كارلسباد) في ٧ يونيو و ٢٣ اغسطس ١٩٢٠ بين النمسا وتشيكوسلوفاكيا .
 - ١٢ - معاهدة براج بين بولونيا وتشيكوسلوفاكيا في ٢٩ نوفمبر ١٩٢٠ .
 - ١٣ - اتفاق ٩ نوفمبر ١٩٢٠ (م ٣٣) ، ٢٤ اكتوبر ١٩٢١ (٢٢٥٢) بين ولونيا ومدينة داتزج الحرة .
 - ١٤ - معاهدة (ريجا) للسلام بين بولونيا وروسيا واوكرانيا في ١٨/٣/١٩٢١ (م ٧) .
 - ١٥ - معاهدة (انجورا) بين فرنسا وتركيا في ٢٠/١٠/١٩٢١ (م ٦ ، ٧) .
 - ١٦ - اتفاق جنيف في ١٥/٥/١٩٢٢ بين المانيا وبولندا بشأن الحقوق القومية والمواطنة والحماية لاقليات سيليزيا العليا .
 - ١٧ - معاهدة فاراصوفيا في ١٧/٣/١٩٢٢ بين بولندا واستونيا وفنلندا ولتوانى (م ٥) .
 - ١٨ - معاهدة (لاني) بين تشيكوسلوفاكيا والنمسا في ديسمبر ١٩٢١ (م ٦) .
 - ١٩ - جميع معاهدات السلام التي أبرمت بين الحلفاء والمانيا والنمسا وهنغاريا وبلغاريا وتركيا في الفترة من ١٩١٩ - ١٩٢٠ مثل :
 - معاهدة فرساي (مادة ٨٦ ، ٩٣) .
 - معاهدة سان جرمان (مواد ٥١ - ٥٧ - ٦٠ - ٦٢) .
 - معاهدة تريانون (مادة ٥٤) .
 - معاهدة نويلى (مع بلغاريا) بالمادة (٤٩) .
 - معاهدة سيفر (م ١٤٠) .
- وقد نصت جميع المعاهدات والاتفاقات والبروتوكولات السابقة على المبادئ الآتية :

- ١ - أن الاقليات المقصودة بها هي الاقليات الدينية والجنسية والقومية واللغوية .
- ٢ - أنها تضمن بصفة عامة حق الحياة وحق الحرية لجميع القاطنين على أرض الدولة .

وهذا المبدأ يتضمن ما يلى :

- (١) المساواة في الحقوق المدنية والسياسية وحرية امتهان المهن وتقلد الوظائف وممارسة الصناعات والتكلم باللغات الخاصة في التجارة والصحافة ووسائل النشر بصفة عامة وفي العلاقات العامة وأمام المحاكم ، وحق الاطفال في تلقى التعليم بلغاتهم الخاصة ، والحق في التجنس .
- ب - حق الاقليات في انشاء جمعيات ومعاهد خيرية ودينية

واجتماعية وأن يتكلموا فيها بلغاتهم ويمارسوا شعائر دينهم .

(ح) المساواة في الانتفاع بالخدمات العامة بأجر مماثل للاجر الذي يدفعه الوطني .

٣ - تمنح هذه الحقوق للأقليات لا بوصفهم أفرادا ولكن بوصفهم جماعات .

٤ - اعتبرت حماية الأقليات ذات ذاتية خاصة فلم تكتف الدول بالنص في قوانينها على ما ورد بها من حماية للإنسان بصفة عامة ، بل خصت الأقليات بحماية خاصة باعتبارها التزاما في مواجهة مجتمع الدول الذي تمثله عصبة الأمم . ولذلك نص في هذه الاتفاقيات على عدم تعديلها الا بموافقة مجلس العصبة . ومن أجل ذلك تعتبر هذه الحماية ذات طابع دولي يمكن اثارها في محكمة العدل الدولية عند النزاع فيها . ومثال لذلك فان المادة (٥) من معاهدة (سيفر) تنص على أن « الأطراف المتحالفة الرئيسية يجب ، بعد التشاور بصفة عامة مع مجلس عصبة الأمم ، أن تقرر أي الاجراءات يكون ضروريا لضمان تنفيذ الشروط الخاصة بالأقليات » . (وهي الاجراءات التي قبلتها الحكومة العثمانية) .

٥ - ان معاهدة ١٩٢٠/١٩ لم تفرض الالتزام بضمان حقوق الأقليات على كل الدول ولكن على بعض البلاد التي توجد فيها أقليات ذات عناصر اجنبية ، وهي توجد في تشيكوسلوفاكيا وبولندا والنمسا والصرب ، وكرواتيا ، وسلوفينيا ورومانيا وهنغاريا واليونان وبلغاريا وتركيا وأرمينيا و لا تفرض التزاما بشأنها مع دول أخرى كآلبانيا وإيطاليا مع أن بها أقليات اجنبية هي الأخرى . ومع ذلك فان منح الأقليات هذه الحماية ، كجماعات وليس كأفراد ، يجعل هذه الحماية ذات طبيعة قانونية دولية ، ويسري مفعولها في كل الدول ، مما يمكن القول معه بوجود مبدأ دولي في القانون المعاصر يفرض على كل دولة حماية الأقليات بها (٤٣) .

وترتيباً على ما تقدم ، فقد قامت كثير من الدول بادخال هذه الاتفاقيات في دساتيرها :

١ - فقد ادخلتها بولندا بالمواد من ١٠٩ ، ١١٠ ، ١١١ ، ١١٥ من دستور ١٩٢١/٣/١٧ .

٢ - وادخلتها تشيكوسلوفاكيا بالمادة (١٢٨) من قانونها الاساسي في ١٩٢٠/٢/٢٩ .

٣ - وادخلتها لتوني في دستورها وأستونيا في دستورها في ١٩٢٠/٦/١٥ .

(٤٣) انظر في الطبيعة القانونية لنظام حماية الأقليات :

— Oppenheim., op. cit., p. 715.

— Fauchille., op. cit., p. 802 et seq.

وفضلا عما تقوم فقد بادرت بعض الدول باصدار تصريحات دولية تؤكد فيها التزامها بما ورد بهذه المعاهدات من حماية للاقليات :

١ - فقد اصدر ممثل البانيا في الجمعية العامة لعصبة الامم تصريحاً بأن بلاده ستلتزم بما ورد في اتفاقيات الاقليات في ١٠/٢/١٩٢١ وفي ١٧/٢/١٩٢٢ صدقت حكومة البانيا على هذا التصريح وأودعته العصبة .
٢ - واعلنت استونيا وليتوانيا وليتوني في ٢٢/٩/١٩٢١ في تصريح مشترك التزامها بماورد في معاهدات حماية الاقليات .

٣ - اصدر ممثل ليتوانيا في عصبة الامم تصريحاً في ١٢ مايو ١٩٢٢ تضمن نصوصاً مطابقة لمعاهدة حماية الاقليات مع بولونيا .

٤ - وفي ٤ اكتوبر ١٩٢٢ قبلت تركيا في تصريح لها ، الالتزام بحماية الاقليات ، بناء على خطاب وجهته الى الولايات المتحدة الامريكية .

وتأكيدا للطبيعة الدولية لاتفاقيات الحماية الخاصة بالاقليات ، اصدرت الجمعية العامة لعصبة الامم قراراً في ١٥/١٢/١٩٢٠ تطلب فيه من الدول ، العمل على تطبيق وتنفيذ اتفاقيات الحماية ، وان تتصل بمجلس العصبة بشأن تفاصيل تطبيق هذه الاتفاقيات . وفي ٢١/٩/١٩٢٢ اتخذت الجمعية العامة للعصبة في دورتها الثالثة ، قراراً بناء على اقتراح مندوب جنوب افريقيا (مستر موري) يتضمن مسؤولية الدول عن الحفاظ على حقوق الاقليات المنصوص عليها في الاتفاقيات ، امام العصبة (٤٤) . وفي مناسبات مختلفة ، أكدت عصبة الامم ، في قراراتها ، ما ورد بمعاهدات حماية الاقليات على النحو المبين بالجدول التالي : (٤٥)

تاريخ قرار العصبة المؤكد لمواد المعاهدات	المواد	معاهدة مع
١٩٢٠/٢/١٢	١ - ٢ - ٦ - ٧ - ٨ - ٩ - ١٢	بولندا
١٩٢٠/١١/٢٩	١ - ٢ - ٦ - ٧ - ٨ - ٩ - ١٤	تشيكوسلوفاكيا
١٩٢٠/١١/٢٩	١١	يوجوسلافيا
١٩٢٠/٨/٣٠	١٢	رومانيا
١٩٢٠/١٠/٢٢	٦٢ - ٦٣ - ٦٥ - ٦٦ - ٦٧ - ٦٨ - ٦٩	النمسا
١٩٢٠/٨/٣٠	٥٤ - ٥٥ - ٥٧ - ٥٨ - ٥٩ - ٦٠	هنغاريا
١٩٢٠/١٠/٢٢	٤٩ - ٥٠ - ٥٢ - ٥٣ - ٥٤ - ٥٥ - ٥٧	بلغاريا

(44) Ibid.

(45) Evans, Ifor L., The Protection of Minorities. B.Y.B. 1923-24. pp. 95-138.

ولم يقتصر الامر على ذلك ، بل تصدى القضاء الدولي لتأكيد هذه الحماية لحقوق الاقليات عندما عرض على محكمة العدل الدولية الدائمة، النزاع بشأن حقوق الاقليات في سليزيا العليا (مدارس الاقليات) بين بولندا والمانيا ، وذلك في ٢٦ ابريل ١٩٢٨ (٥٦) وكذلك في الراي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية الدائمة ، الذي أصدرته في ٦/٤/١٩٣٥ بشأن مدارس الاقليات في البانيا (٥٧) وفي ١٩ ديسمبر ١٩٤٨ وافقت الجمعية العامة للأمم المتحدة على اتفاقية تحريم اباداة الجنس البشرى . وقد شملت الاتفاقية ، النص على انها تشمل بحمايتها الجماعات الدينية او الوطنية او الجماعات التي تقوم على اساس الاصل (٤٨) وكانت محكمة نورمبرج قد تعرضت لمعاملة النازي لليهود خلال حكمهم لمانيا وانتهت المحكمة الى ان الالمان النازيين بمعاملتهم القاسية لليهود ، قد ارتكبوا جرائم ضد الانسانية ، لان هذه الجرائم متصلة بحرب العدوان التي نص ميثاق لندن في ٨ أغسطس ١٩٤٥ على انشاء محكمة عسكرية دولية عليا لمحاكمة مقترفي جريمة هذه الحرب (٤٩) وفي عام ١٩٥٠ ، تم الصديق على الاتفاقية الاوربية لحماية حقوق الانسان والحريات الاساسية . وقد اصبحت المانيا الفيدرالية (التي اضطلع فيها اليهود اثناء حكم هتلر في الثلاثينات من القرن العشرين) ملزمة دوليا بالمحافظة على حقوق الانسان الواردة بالاتفاقية وذلك بموجب تصديقها على الاتفاقية وعلى البروتوكول الاضافي في ١٣ فبراير ١٩٥٧ (٥٠) . كذلك اعطت المحاكم في المانيا الفيدرالية (الغربية) لاحكام الاتفاقية قوة القانون الفيدرالي الذي يعدل مباشرة جميع احكام القوانين الفيدرالية السابقة عليه ، ويتضح ذلك من الحكم الذي أصدرته محكمة الاستئناف (برن) في ١٧ فبراير ١٩٦٠ (٥١) .

اما ميثاق الامم المتحدة . فلم يفرد احكاما خاصة للاقليات (٥٢) ،

(46) B.Y.B., 1929. pp. 233-235.

(47) B.Y.B., 1936. pp. 190-200.

(٤٨) صدقت مصر على هذه الاتفاقية بالقانون ١٢١ لسنة ١٩٥١ واصدرتها بمرسوم بتاريخ ٩ يونيو ١٩٦٢ .

راجع د/ محمد حافظ غانم - المسئولية الدولية - دراسة لاحكام القانون الدولي وتطبيقاتها التي تهم الدول العربية . معهد الدراسات العربية العالية - القاهرة - ١٩٦٢ - ص ٣٥ - ٣٨ ود/ عبد العزيز سرحان - المصدر السابق - ص ٢٩٥ ومابعدها .

(٤٩) د/ محمد حافظ غانم - المصدر السابق - ص ٣٠ - ٣٥ . وانظر Schwelb., op. cit., pp. 199-204.

(٥٠) د/ عبد العزيز سرحان - المصدر السابق - ٦٨ .

(٥١) المصدر السابق صفحات ٢٣٥ ، ٢٧٤ ، ٢٧٥ .

(٥٢) انظر في الحماية الدولية لحقوق الانسان : د/ عز الدين فودة - الضمانات الدولية لحقوق الانسان - المجلة المصرية للقانون الدولي - المجلد (٢٠) - السنة (٢٠) ١٩٦٤ من

الميثاق « حقوق الانسان وحرياته الاساسية » (٥٣) وفي ديسمبر عام ١٩٤٨ ، صدر الاعلان العالمى لحقوق الانسان ، شاملا كل ما من شأنه تأكيد احترام حقوق الانسان وحرياته الاساسية (٥٤) . وتطبيقا لنصوص ميثاق الامم المتحدة واستلهاما من احكام الاعلان العالمى لحقوق الانسان ، قامت الجمعية العامة للامم المتحدة بالموافقة على مشروعات معاهدات دولية تدخل فى نطاق حماية حقوق الانسان ، وحرياته الاساسية ، دخلت جميعها دور التنفيذ بعد التصديق عليها ، ومن أبرز هذه الاتفاقيات الاتفاقية الخاصة بتحريم ابادة الجنس البشرى (١٩٤٨) والاتفاقية الخاصة بالوضع القانونى للاجئين (١٩٥١) والاتفاقية الخاصة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية ، والاتفاقية الخاصة بالحقوق السياسية والمدنية (١٨ ديسمبر ١٩٦٦) وقد صدقت عليهما مصر فى ٤ أغسطس ١٩٦٧ (٥٥).

ويرى الاستاذ (رينيه كاسان) فى دراسته لطبيعة الحماية التى يفرضها الميثاق لحقوق الانسان ، ان الميثاق يدور حول الافكار الرئيسية اكتفاء بالاحكام العامة التى وردت بالميثاق ، والتى تضع التزاما عاما على الدول الاعضاء ، بتقرير ضمانات لسائر الافراد ، وباحترام ما أسماه الآتية :

(١) الربط بين مسألة المحافظة على السلم والامن الدوليين ، واحترام حقوق الانسان . وهذا هو المستفاد من مقدمة الميثاق ومن المادة الاولى منه والمادة (٥٥ فقرة ١ ، ب ،) والمادة (٧٦) .

(ب) جعل حماية حقوق الانسان وحرياته الاساسية من الواجبات الاساسية التى تقع على عاتق الاجهزة المختلفة للمنظمة ، مثل الجمعية العامة (م ١/١٣) والمجلس الاقتصادى والاجتماعى (م ٢/٦١) ومجلس الوصاية (م ٨٧) ومجلس الامن فى الحالة التى يكون الاعتداء فيها على حقوق الانسان مبعثا للاخلال بالسلم والامن الدوليين طبقا للمواد ٢٤ ، ٣٤ ، ٣٩ . وقد أنشئ جهاز فرعى للمجلس الاقتصادى والاجتماعى للاهتمام بمسألة حقوق الانسان وحرياته وهى لجنة الامم المتحدة لحقوق

٧٩ - ١٢٥ وجدير بالذكر أن اليهود رغم ادعائهم بالعاناة من الاضطهاد ، ينتهكون حقوق الانسان فى الاقاليم العربية ويرفضون تدخل الامم المتحدة فى هذا الموضوع . انظر : — Israel Government Year Book (1969-1970) pp. 224-225.

(٥٣) د/محمّد حافظ غانم - مبادئ القانون التولى العام - المصدر السابق - من

(٥٤) انظر مقال (لوتر باخت) عن الاعلان العالمى لحقوق الانسان فى المصدر الآتى :

٥١٤ وما بعدها . وانظر د/ سلطان والعريان - المصدر السابق - ص ٤٠٥ - ٢١ .
— B.Y.B., 1948. p. 354 ff.

(٥٥) د/ عبد العزيز سرحان - المصدر السابق - ص ٦ وما بعدها . وانظر مجلة

السياسة الدولية - عدد اكتوبر ١٩٦٧ ص ٢١٠ .

الانسان (٥٦) . وقد جرى العمل في فروع الامم المتحدة على اعتبار ان مسألة حقوق الانسان وحرياته الاساسية مسألة تخرج عن نطاق الاختصاص الداخلى للدولة ، وأن لها صيغة دولية تدخلها في اختصاص الامم المتحدة (٥٧) .

ب - الاعتراف للاقلية بذاتية خاصة :

يقصد بذلك حماية الاقليات كمجموعة لا كأفراد ، وذلك عن طريق تمتع الاقلية باللامركزية الادارية ، وهو أمر يسمح للاقلية بأقصى انواع الحماية الممكن تقريرها داخل نطاق الدولة (٥٨) . وقد تكتسب تلك الذاتية عن طريق اتفاق دولي ، وعندئذ يندرج تحت اجراء الحماية الاتفاقية ، وقد تتقرر باجراء داخلي . وقد تكون اللامركزية شخصية كاللامركزية الثقافية التي منحها قانون (استونيا) في ٢٥ فبراير ١٩٢٥ للاقليات الالمانية والروسية والسويدية واليهودية . كذلك قد تكون الذاتية اقليمية عن طريق منح الاقلية اختصاصا اداريا واسعا بالنسبة لمنطقة من اقليم الدولة (٥٩) .

ج - نقل الاقليات او تبادلها :

نقل الاقليات او تبادلها اجراء اتفاقى تم في المجتمع الدولي في الصور الآتية :

- ١ - نقل اقلية من الدولة التي تقيم فيها الى الدولة التي ترتبط بها هذه الاقلية برابط عنصرى ، مثل الاتفاق الرومانى التركى في ١٩٣٦/٩/٣ والذي تم بمقتضاه نقل ٥٢ ألف تركى من دبروجة الى تركيا .
- ٢ - تبادل الاقليات بين الدولتين المتعاقدين وذلك بهجرة الاقلية من كل دولة الى الدولة الاخرى . وقد يكون هذا التبادل الزاميا للرعايا مثل اتفاق لوزان المبرم في ١٩٣٢/١/٣٠ بين تركيا واليونان ، وهاجر بمقتضاه (٤٥.٠٠٠) يونانى من آسيا الصغرى الى اليونان ، (١٤٥.٠٠٠) تركى من مقدونيا الى آسيا الصغرى . وقد يكون التبادل اختياريا مثل مانص عليه الاتفاق المبرم بين اليونان وبلغاريا في ١٩١٩/١١/٢٧ ومعنى ذلك أن اجراء النقل يقوم أولا وأخيرا على رضا الدولتين ، ولذلك

(٥٦) د/ عبد العزيز سرحان - المصدر السابق .

(٥٧) د/ حامد سلطان - المصدر السابق - ص ٨٤٦ ود/ محمد حافظ غانم - الامم

المتحدة - مطبعة نهضة مصر - ١٩٦٣ - القاهرة - ص ٢٨ - ٢٩ .

(٥٨) انظر في وضع المناطق اليهودية (بيرو بيدجان) في روسيا

— Rennap., op. cit., p. 44.

(٥٩) د/ النيمى - قضية فلسطين - ص ٣٦ وما بعدها .

فهو بطبيعته اتفاق دولى ملزم (٦٠) . وواضح انه لم يحدث فى التاريخ قديمه وحديثه ، اجراء يتضمن حماية الاقلية ، عن طريق ازاحة شعب بأكمله ، ونقل شعب آخر مكانه ، كما تريد الحركة الصهيونية .

والمعنى المستفاد مما سبق أن الاجراء الذى تطالب به الصهيونية اجراء لا سابقة له ولم يحدث له مثيل . فهناك كما قلنا العديد من الاجراءات الدولية التى تستهدف جميعها حماية الاقليات وليس منها على الاطلاق اجراء يتضمن منح وطن بأكمله للأقلية عن طريق تفرغ وطن بأكمله من كل سكانه ونقل شعب جديد اليه . ومع ذلك فان الصهيونية تريد أن تطبق اجراء لم يحدث من قبل وترفض أى اجراء سبق أن حدث قبل ذلك واستقر فى القانون الدولى لحماية حقوق الاقليات . وحقيقة الامر أن اليهود - رغم اضطهادهم - قد تمتعوا بحماية دولية بناء على نصوص صريحة وردت فى المعاهدات التى أبرمت بعد الحرب العالمية الاولى . فعندما قامت الحركة الصهيونية بحركتها للمطالبة بوطن قومى لليهود فى فلسطين كانت بولندا مهذا للاضطهادات ضد اليهود ولذلك سعى هؤلاء لدى الحلفاء ليفرضوا على بولونيا منح الاقلية اليهودية حماية دولية ونجحوا بالفعل فى مسعاهم . فقد تضمنت معاهدة استقلال بولونيا وحماية الاقليات الموقعة فى فرساي فى ١٩١٩/٦/٢٨ نصوصا لحماية الاقليات عموما واليهود خصوصا وذلك فى اثنى عشرة مادة من الفصل الاول . كذلك ادرجت نصوص مماثلة ضمن معاهدة سان جرمان الموقعة فى ١٩١٩/٩/١٠ مع تشيكوسلوفاكيا والنمسا وبلغاريا وهنغاريا . وكذلك معاهدة لوزان الموقعة فى ١٩٢٣/٧/٢٤ مع تركيا . كما أبرمت عدة معاهدات أخرى بشأن حماية الاقليات وصدرت تصريحات من بعض الدول بالتزامها بتلك الحماية ، حتى أن البلاد التى التزمت بحماية الاقليات بلغت ١٦ دولة هى (البانيا - النمسا - بلغاريا - تشيكوسلوفاكيا - دانزج الحرة - استونيا - فنلندا - اليونان - المجر - العراق - لاتفيا - لتوانيا - بولونيا - رومانيا - تركيا ويوغوسلافيا) . وبالرجوع الى توزيع اليهود فى العالم والذين هاجروا الى فلسطين نجد أن الغالبية العظمى منهم جاءت من هذه البلاد التى منحهم فيها القانون الدولى حمايته (٦١) . فاذا ما أضفنا الى ذلك ، الاعلان الذى أصدرته الامم المتحدة عام ١٩٦٣ بالقضاء على كل صور التمييز العنصرى (٦٢) لاتضح لنا أن اليهود قد منحوا - كأقلية - حماية كافية من القانون الدولى مما يجعل

(٦٠) المصدر السابق .

- انظر : (61) Fauchille., op. cit., pp. 439-440, 802 et seq.

وانظر أيضا د/ طلعت الفنىمى - المصدر السابق - ص ٣٦ وما بعدها .

(٦٢) د/ محمد حافظ. غانم - مبادئ القانون الدولى - المصدر السابق - ص ٦٨ ،

٥٤٢ وما بعدها .

دعواهم بالمطالبة بوطن يحميهم من الاضطهاد دعوى لا مبرر لها ويتعين رفضها (٦٢) .

(٦٢) بل ان الدكتور (ناحوم جولدمان) قد عبر عن اعترافه بأن اليهود سيحترمون اتفاقيات الحماية بقوله : « ان اتفاقيات حماية الاقليات قد تمت لتقدم نظاما دائما لحماية الاقليات في كل البلاد التي قبلت الشروط الواردة بها .. وان يهود العالم سوف يحترمون ويحافظون على هذا النظام الدولي لحماية حقوق الاقليات .. »
انظر :

— Vichniak, Marc., *La Protection des Minoritiés., Le Chair Juif.*
Tome II. 2^o année. Bureau de la Revue à Alexandrie. 1931-1932..
p. 164 et seq.

الباب الرابع

السند المبني على الحق القومي

نمت حركة القوميات في أوروبا في القرن التاسع عشر ، وكان لهذه الحركة انعكاس واضح على أفكار (هرتزل) في دعوته لإنشاء دولة يهودية ، فاستند عليها في الادعاء بأن اليهود يكونون أمة وشعبا ، ورتب على ذلك ضرورة أن يكون لهذه الأمة ، كالمانيا وإيطاليا ، الحق في إنشاء دولة ، وذلك باعتبار أن اليهود بما يجمعهم من خصائص التفكير المشترك والوعي العام ، يكونون أمة وشعبا (١) . فقد حافظوا طوال تاريخهم الطويل ، دون المصريين والبابليين والاشوريين والكنعانيين على لغاتهم التي تكلم بها الاجداد منذ ٤ آلاف سنة (٢) .

وسوف نتبين مدى مشروعية هذا الادعاء خلال دراستنا في هذا الباب لمسائل ثلاث سنتعرض لها في فصول ثلاثة على النحو التالي :

- الفصل الاول : مضمون الحق القومي في المفهوم الاسرائيلي .
- الفصل الثاني : المفاهيم العامة في القومية .
- الفصل الثالث : تطبيق مفاهيم القومية على الجماعة اليهودية .

(١) انظر دراسة

Chomsky, Noam., Nationalism and Conflict in Palestine.

في المؤلف الآتي :

Mason, Herbert., Reflexions on Middle East Crisis. Mouton. Paris 1970. pp. 65-92.

(2) Heller, Joseph.; The Zionist Idea., Schocken Books. New York, 1949. p. 25., وانظر ايضا Ausubel., op. cit., p. 1.

الفصل الأول

مضمون الحق القومي في المفهوم الاسرائيلي

رفعت الحركة الصهيونية منذ انعقاد المؤتمر الصهيوني الاول في بال عام ١٨٩٧ م شعارات « الشعب اليهودي » و « الوطن القومي » و « الامة اليهودية » باعتبار ان هذه المصطلحات تنطوي على مدلول سياسي وتجمع في اطارها كل يهود العالم . وقد ذكر « هرتزل » ان الصفة القومية لليهود لا يمكن انكارها او هدمها (٢) . وترى الحركة الصهيونية ان اليهود يجمعهم تفكير مشترك ووعي عام بتاريخهم ، كما انهم حافظوا طوال اربعة آلاف سنة على لغاتهم القومية .

وهم كذلك عاشوا بين الشعوب الاخرى لكنهم لم يكونوا ابدا مندمجين فيها ، لذلك فقد صدق عليهم وصف الامة كغيرهم من الامم (٤) . وقد اعترفت بريطانيا وكثير من دول العالم بوجود الشعب اليهودي . فقد اصدرت بريطانيا وعدا في ٢ نوفمبر ١٩١٧ موجها (للشعب اليهودي) . وفي فبراير ١٩١٨ اعترف مسيو (بيكون) وزير خارجية فرنسا بهذا الوعد . واعترف به وزير خارجية ايطاليا (سافينو) في ٩/٣/١٩١٨ ثم ودور ويلسون رئيس الولايات المتحدة في ديسمبر ١٩١٨ ثم اعترفت به اليونان واليابان . وهذه التصريحات ائتالية ، تكون اعترافا دوليا باليهود كامة . وقد اخذت هذه التصريحات الصبغة الرسمية في ابريل ١٩٢٠ عندما اقر الحلفاء نظام الانتداب الذي استهدف تشجيع هجرة الشعب اليهودي (٦) . كذلك فان الموقف المستمر لحكومة بريطانيا وقادتها يؤكد ان التزامها في وعد بالفور كان موجها للشعب اليهودي وليس ليهود فلسطين . فقد اشار وزير المستعمرات في كتاب ١٩٢٢ الى أن وعد بالفور هو التزام من بريطانيا تجاه الشعب اليهودي . واكد مستر رامزي ماكدونالد في خطاب رسمي في ١٣ فبراير ١٩٣١ الى د/ وايزمان رئيس الوكالة اليهودية وقتها أن حكومة جلالة الملك تعترف بأن الالتزامات الواردة بالانتداب والمتضمنة التزام بالفور ، هي التزامات للشعب اليهودي وليس ليهود فلسطين . كذلك أعلن مستر تشرشل في مجلس

(٣) طبقا لوجهة النظر الصهيونية . انظر :

— Shulman., op. cit., pp. 11-12.

— Das, Aubrey G., A young State in Asia., Jerusalem. 1958. p. 5 et seq.

(٤) د/ محمد حافظ غانم - المصدر السابق - ص ٢١ ، ٣٢ .

(5) Lazaron, Morris S., op. cit., p. 59.

(6) Fauchille., op. cit., pp. 314-315.

العموم في ٢٣/٥/١٩٣٩ أن الالتزام في وعد بالفور ليس ليهود فلسطين وحدهم ولكن لليهودية العالمية (٧) . والواقع ، أن الحركة الصهيونية ترى ، أن الحاجة الى الدولة اليهودية ، قد نشأت من صعوبة المحافظة على الروح اليهودية والملاح التي يتميز بها الشعب اليهودي اذا ما ترك يعيش في ظروف من التفرقة والضغط ، بعيدا عن وطنه التاريخي (٨) .

ويبدو من العرض السابق ، أن الحركة الصهيونية ، قد استندت في مطالبها بإنشاء الوطن القومي لليهود على مفهوم سياسي مفاده ، أن اليهود كأمة لهم الحق في أن تكون لهم دولة أسوة بالحق الذي تمتعت به كل من الأمة الألمانية والأمة الإيطالية ، وغيرها من الأمم ، وجريا مع التيار السائد في القرن التاسع عشر ، وما تميز به من ظهور مبدا القوميات .

وقد استطاعت الحركة الصهيونية أن تقنع بريطانيا بإصدار اعتراف دولي بحق اليهود من إنشاء وطن قومي في فلسطين ، فصدر تصريح بالفور وزير الخارجية بريطانيا ، يعلن فيه هذا الاعتراف في ٢ نوفمبر ١٩١٧ وبالصلة التاريخية للشعب اليهودي بفلسطين . ثم صدر صك الانتداب مؤكدا الصلة التاريخية للشعب اليهودي بفلسطين . ومعنى ذلك أن تصريح بالفور وصك الانتداب قد تضمنتا اعترافا دوليا بوجود « شعب يهودي » .

وواضح من صياغة التصريح وصياغة الصك على هذا النحو ، انهما يخلطان بين تعبير « الشعب » وتعبير « الأمة » (٩) فالشعب اصطلاح

(٧) The Jewish Case., op. cit., p. 11 et seq.

Official Records., op. cit., p. 30.

وانظر ايضا :

وراجع فكرة الأمة لدى اليهود في :

Chairs Juifs., 3ème anné. Tom 1. Sectariat Général des
Chairs Juifs. Paris. Revue à Alexandrie 1931-1933. p. 6 ff.

(٨) Israel and the United Nations., op. cit., p. 38.

(٩) ويبدو هذا الخلط ايضا في تعريف (فريد مان) للمقومية حيث يقول :

« انها تعنى جماعات كبيرة من الناس منظمة تنظيميا يقرب افرادها من بعضهم الآخر من اى مجموعات سابقة معروفة . جماعات يربطها معا ولاه يسيطر عليه حكومة مركزية ذات سلطة قوية ، ويعزز هذه السلطة ، ادارة دائمة ونظام ضريبي وطني وجيش دائم . . . »

انظر و. فريدمان - الثورة العالمية ومستقبل الغرب - وزارة الثقافة والارشاد القومي ، . . .

مسألة (من الفكر الاشتراكي) ترجمة رافائيل جرجس ومراجعة على ادم - دار الفكر . .

القاهرة - بدون تاريخ - ص ١١ ، ١٢ . ويبدو أن هذا الخط سببه لبوع استعمال كلمة Nationality المشتقة من كلمة أمة (Nation) بمعنى الجنسية او الانتماء الى دولة معينة . ولهذا يمكن تبرير استعمال كلمة أمم Nations في اسم عصبة الأمم ، وعصبة الأمم المتحدة ، مع أن هاتين الهيئتين لم تسمحوا بدخول الأمم في عضويتها وانما كانتا العضوية مقصورة على الدول .

وانظر وصف الدكتور حسن الجلبى الحق القيمي بأنه عامل فلسفي - فلسفية فلسطين

سياسي ، والأمة تعبير اجتماعي . وتأسيسا على ذلك ، نجد أن الشعب عنصر من عناصر الدولة ، لأنه مكون من مجموعة من الناس يخضعون لنظام سياسي معين دون اشتراط التجانس بين افرادها . أما الأمة فهي ظاهرة اجتماعية وطبيعية معا . وتبدو سميتها الاجتماعية في أنها تعبير عن مجموعة من الناس يرتبطون معا بمصالح مشتركة تستند على مقومات من الاصل أو اللغة أو الدين أو التاريخ وما الى ذلك ، ويستهدفون غايات واهدافا محدودة ومشتركة . كما تبدو سميتها الطبيعية في اشتراط أن تستقر هذه الجماعة في رقعة معينة من الأرض . وبخلاف الشعب فإنه لا يشترط أن تخضع الأمة لنظام سياسي معين (١٠) ، ومن هنا جاء قولنا بأن تصريح بالفور وصك الانتداب قد خلطا بين مفهوم الشعب ومفهوم الأمة ، لانهما يستهدفان بالقطع (الأمة اليهودية) لا (الشعب اليهودي) الذي يعتبر عنصرا من عناصر دولة يهودية لم تكن قائمة وقت التصريح أو الصك . وكانت الصهيونية تقصد بالفعل تعبير « الأمة اليهودية » أو « القومية اليهودية » . ومع ذلك فقد كانت الحركة تضيف على هذا التعبير الصفة السياسية انسياقا وراء التيار السائد في القرن التاسع عشر من أن لكل أمة أن تكون دولة (١١) .

والمعنى المستفاد من مقاصد الصهيونية وواضعي تصريح بالفور وصك الانتداب من اقطاب الصهيونية اليهودية والصهيونية اللايهودية ، أنهم يريدون أن يبينوا أنه لا فرق بين لفظة « اليهود » باعتبار أن هذه اللفظة تعبر عن أولئك الذين يدينون بالدين اليهودي ، وبين تعبير « الأمة أو القومية اليهودية » باعتبار أن لهذا التعبير مدلول اجتماعيا ، وبين تعبير « الشعب اليهودي » باعتباره تعبيرا سياسيا . وبمعنى آخر فإنهم يريدون القول بأن الدين اليهودي يعبر عن قومية اجتماعية ينتظمها شعب سياسي ، فلا فرق هنا بين المدلول الديني والاجتماعي والسياسي ، لأنها كلها تعبيرات تدل على مضمون واحد هو « اليهود » . ولا شك أن هذا الادعاء قابل للمناقشة في ضوء أحكام القانون الدولي العام . على نحو يظهر ما يمكن أن ينطوي عليه هذا الادعاء من مشروعية أو بطلان (١٢) . وهذا ما سنعرضه في الصفحات التالية .

==

في ضوء القانون الدولي العام - معهد البحوث والدراسات العربية - القاهرة ١٩٦٩
ص ٢٤ وما بعدها .

(١٠) د/ أنوار العطار - المصدر السابق - ص ٢٤ د/ أحمد سويلم العمري -
المصدر السابق ص ٢٤ .

(١١) د/ كامل ليلة - محاضرات في المجتمع العربي - المصدر السابق - ص ١٩٩ .

(١٢) وشيبه بهذا (الخاطئ اللفظي) المقصود ، خلط الحركة الصهيونية بين الفاظ

(العبري) و (الاسرائيلي) و (اليهودي) و (الصهيوني) على ما سبق بيانه في الباب
التمهيدي من هذه الدراسة .

الفصل الثاني

المفاهيم العامة في القومية

« القومية » تعبير غامض ، وينطوى على كثير من التعقيدات بسبب اختلاف الآراء في تحديد معناها ، اختلافا ينبع على الدوام من العقائد والظروف السائدة في كل عصر . فالبعض يعرفها بأنها « جماعة من الناس ، ثابتة ، تكونت تاريخيا ، ولها لغة مشتركة ، وأرض مشتركة ، وتكوين نفسى مشترك يجد له تعبيرا في الثقافة المشتركة » .

ويعرفها (مانشيني) بأنها مجتمع طبيعى من البشر يرتبط ببعضه ببعض ، بوحدة الأرض والأصل والعادات واللغة ، من جراء الاشتراك في الحياة ، وفي الشعور الاجتماعى « (١٢) . والواقع أن أفضل ما يقال في هذا الصدد ، رأى استاذنا الدكتور فؤاد العطار ، الذى وضع شرطين أساسيين للوصول الى التعريف المقبول لآى قومية .

فالشرط الاول : أن تكون بصدد عنصر أو مقوم معين يشترك فيه جميع افراد هذه الأمة أو أغليبتها .

والشرط الثانى : أن تنفرد هذه الأمة أو أغليبتها بهذا المقوم أو العنصر عن سائر الأمم الأخرى (١٤) . ومن مجموع عدة عناصر ينطبق عليها هذان الشرطان تتكون الأمة . ورغم أن تطبيق هذين الشرطين من شأنه أن يجعل تعريف الأمة تعبيرا غير قياسى لا يخضع لقواعد ثابتة ، ويتطلب النظر الى كل حالة على حدة ، فإن هناك عوامل مشتركة بين سائر الأمم ، لا خلاف على أنها تكون العناصر الأساسية لآى أمة ، وذلك وفقا للتطور التاريخى للأمم ولما انتهى اليه أغلب الشراح على النحو التالى :

(١) نظرية وحدة الأصل :

قال الشراح الألمان بهذه النظرية في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر ، استنادا الى أن الأصل اللغوى لكلمة أمة في اللغات الأوروبية (Nation) مشتق من الأصل اللاتينى (Natus) ومعناه الولادة من أصل مشترك ، وأيضا استنادا الى أن وحدة الأصل من العناصر الثابتة التى لا تتغير ، كما أن كل جنس بشرى يتميز بخصائص جسمانية تؤثر في تفكيره . ويعاب على هذه النظرية :

(١٢) د/ابراهيم جمعة - العملاق الجديد ، القومية العربية - الطبعة الثالثة - دار الفكر العربى العربى - القاهرة ١٩٦٠/٥٩ و د/ كامل ليلة - المصدر السابق - ص ١٩٢
(١٤) د/ فؤاد العطار - المصدر السابق - ص ٢٩ .

١ - أن هجرات الشعوب ، وكذلك الحروب أدت الى امتزاج الأنساب .

٢ - أن الأمة الإيطالية تجرى فيها دماء جرمانية ولاتينية وعربية واغريقية وينطبق الحال على الأمة الاسبانية والامريكية اذ تجرى في كل منهما دماء مختلفة .

٣ - بعض الشعوب ينتمى الى اصل واحد ، ومع ذلك تكون أمما عديدة . فشعوب شرق أوروبا تنتمى الى الجنس الصقلى الذى تنتمى اليه الأمة البولندية والروسية واليوغوسلافية .

٤ - أن القوميات التى تقوم عليها هذه النظرية أدت الى انتشار فكرة الاستعلاء العنصرى والتفوق ، وهى فكرة يرفضها المجتمع لأنها تؤدي الى سيادة الشعور بالاستعلاء ، واستفحال الاستعمار .

(ب) نظرية وحدة اللغة :

قال بهذه النظرية ، الشراح الألمان أيضا ، وهى نظرية تقوم على أساس أن اللغة هى الرباط الوثيق الذى يربط أبناء الجماعة الواحدة ، فضلا عن أن اللغة تنم عن خصائص الجماعة التى تتكلم بها . ويعاب على هذه النظرية :

١ - أن هناك أمة تجمع أفرادا يتكلمون لغات متباينة كبلجيكا وسويسرا .

٢ - أن وحدة اللغة لا تحول دون ظهور لهجات معطية تتطور الى لغات مختلفة . وقد قال الفقهاء الفرنسيون بأن القومية تبنى على أساس الرغبة فى المعيشة المشتركة . أما الفقهاء الانجليز فيقولون أن أساس الأمة هو وحدة الأرض أو الاقليم . وتقول النظرية الشيوعية بأن وحدة المصالح الاقتصادية هى أساس الأمة . وهناك رأى آخر يقول بأن الدين أساس رئيسى للأمة (١٥) .

ونحن نميل الى الأخذ برأى الدكتور / صوفى أبوطالب الذى يذكر « أن وحدة الاقليم والبيئة ، ووحدة اللغة ووحدة التاريخ من العناصر الأساسية فى تكوين غالبية القوميات . فوحدة الاقليم هى العلامة المميزة للأمة عن القبيلة فضلا عن اثر البيئة فى تكوين عادات وسلوك وأخلاق السكان بل والصفات الجسمانية . ووحدة اللغة تمثل روح الأمة وكيانها وتكشف عن طباعها وعاداتها وطرق تفكيرها . ووحدة التاريخ تؤدي الى وحدة المشاعر ووحدة الآمال والآلام فضلا عن وحدة الثقافة . ولا تكاد توجد أمة دون أن توجد فيها هذه العناصر مجتمعة . أما العناصر الأخرى، مثل الدين ووحدة المصالح الاقتصادية ووحدة الجنس ، فهى من العوامل

(١٥) د/ صوفى أبوطالب - المصدر السابق - ص ٩٠ وما بعدها .

(م ٨ - السيادة الاسرائيلية)

الخاصة التي قد تتوافر في بعض القوميات دون البعض الآخر . ومما لا شك فيه ان هذه العناصر الخاصة تدعم الكيان القومى وتؤجج الشعور القومى (١٦) . وعلى ذلك يمكن القول بأن من عناصر القومية ما هو أصلى لا غنى عنه ، ومنها ما هو تكميلى لا ضرورة له ، أما العناصر الاصلية فهى :

١ - وحدة الاقليم والبيئة .

٢ - وحدة اللغة .

٣ - وحدة التاريخ .

وأما العناصر التكميلية أو الثانوية فهى :

١ - وحدة الدين .

٢ - وحدة المصالح الاقتصادية .

٣ - وحدة الجنس (١٧) .

وبدئى أن العناصر الاصلية هى عناصر ضرورية لا بد من اجتماعها لتكوين الامة كما انه لا يمكن تصور الاستغناء عن هذه العناصر بالعناصر التكميلية ، اذ لا يتصور وجود أمة لا يتحد أفرادها فى اللغة أو التاريخ ولا تقيم على اقليم واحد .

(١٦) المصدر السابق - ص ١٤٣ - ١٤٤ .

(١٧) أحمد خاكي - فلسفة القومية - دار المعارف بمصر - القاهرة (بدون تاريخ) سلسلة - اخترنا لك - رقم ٥٥ - ص ٨ - ١١ ، وكذلك ساطع الحمري - دفاع عن العروبة - دار العلم للملايين فبراير ١٩٥٦ - بيروت - ص ١٤٥ . و د/ ابراهيم جيمه - المصدر السابق - ص ٣٧ ، ٣٨ - و د/ أبو الفتوح رضوان - القومية العربية - ط ٢ - الهيئة العامة للكتب والاجهزة العلمية - القاهرة ١٩٦٨ ص ١٧٨ ، وعلى ماهر - القانون الدولى العام - مصر - مطبعة الاعتماد ١٩٢٤/٢٣ - ص ١٦٢ . و د/ صوفى أبوطالب - المصدر السابق ص ١٧٥ وما بعدها و د/ كامل ليلة - المصدر السابق ص ٣٤ ، و د/ فؤاد المطار ص ٣١ ، وتوفيق الشمالى - انتصار القومية العربية - وكالة الصحافة العربية - القاهرة - بدون تاريخ - ص ٧ وما بعدها - وفيصل عبد المنعم - فلسطين قلب العرب - دار المعارف - مصر ١٩٦٧ ص ٢٦ .

الفصل الثالث

تطبيق مفاهيم القومية على الجماعة اليهودية

لا شك في وجود أفراد من الناس يعتنقون الديانة اليهودية ، ولكن هل يكون هؤلاء الافراد « أمة » أو « قومية » وفقا للمفاهيم التي شرحناها؟ وبمعنى آخر هل تتوافر لهذه الجماعة من الناس العناصر الاصلية للأمة ؟ هل يتكلمون لغة واحدة ويعيشون على أرض واحدة بتاريخ مشترك يجمع بينهم :

(أ) فاما عن الاقليم :

فان توزيع اليهود في قارات العالم حسب الجدول التالي يبين أن ما يقرب من نصف اليهود يقيمون في أمريكا الشمالية ، وأن البقية الباقية منهم موزعة في قارات العالم ، وذلك على النحو التالي (١٨) :

القارة	عدد اليهود	النسبة الى المجموع الكلى
اوربا (بما فيها روسيا)	٣٤٠٠.٠٠٠	٢٨.٨٪
امريكا الشمالية	٥٤٣٣.٠٠٠	٤٥.١٪
امريكا الجنوبية	٦٣٣.٠٠٠	٥.٣٪
آسيا	١٨٥٥.٠٠٠	١٥.٤٪
افريقيا	٥٨٥.٠٠٠	٤.٩٪
استراليا ونيوزيلاند	٦١.٠٠٠	٠.٥٪

وهذا الجدول واضح الدلالة على (تشتت) اليهود في مختلف بقاع العالم مما يقطع بعدم وجود اقليم واحد تقيم عليه الجماعة اليهودية .

(ب) واما عن اللغة :

فيكاد يكون من البديهي التسليم باختلاف اللغة التي يتكلم بها أفراد اليهود باختلاف الأماكن التي يعيشون فيها . فهم يتكلمون معظم لغات العالم تقريبا ، كنتيجة طبيعية وحتمية لتشتتهم في انحاء العالم . ويقطع الصهيونيون أنفسهم بهذه الحقيقة ، فهم يقرون أن استعمال اللغة

(١٨) د/ جمال حمدان - اليهود انثروبولوجيا - المصدر السابق - ص ٢٧ .

العبرية قد انقضى منذ آلاف السنين . وأن أفراد اليهود لا يتكلمون العبرية الآن إلا في المعابد باعتبارها لغة دينية مقدسة ، أما في حياتهم اليومية العادية ، فهم يتكلمون لغة الشعب الذي يعيشون فيه (١٩) .

ولذلك فانه لا يمكن القول بأن اللغة العبرية هي اللغة التي يتفاهم بها يهود العالم في الوقت الراهن ، أو حتى يهود الكيان الاسرائيلي في فلسطين ، نظرا لتبستهم في أنحاء العالم كما قلنا منذ آلاف السنين . ولأن الكيان الاسرائيلي في فلسطين جماع أجزاء من الشتات ينطوى على كل صفات الشتات من اختلافات (٢٠) .

(ج) وأما عن وحدة التاريخ :

فان هذا العنصر نتاج حتمى لتوافر العنصرين السابقين معا . فالأفراد الذين يعيشون فوق أرض واحدة ويتكلمون لغة واحدة لابد أن يكون لهم تاريخ مشترك ، لأن التاريخ يرتبط أشد الارتباط بالبيئة الاجتماعية والجغرافية . ولما كان اليهود قد تشتتوا منذ السبي البابلي والاشوري في أنحاء العالم . فمن الطبيعي أن يهود كل بلد ، وقد عاشوا فيه مئات من السنين ، قد عاشوا أيضا تاريخ هذا البلد وارتبطوا به . فتاريخ اليهودي الانجليزى هو تاريخ المسيحي الانجليزى والمسلم الانجليزى والملاحد الانجليزى ، أو بمعنى آخر ، هو تاريخ انجلترا وليس تاريخ اليمن التى عاش فيها يهود آخرون . والتاريخ المشترك بالفعل لليهود هو تاريخهم في فلسطين منذ دخولها على يد (يوشع) نحو عام ١٠٢٠ ق.م حتى عام ٥٨٦ ق.م وهى فترة لا تزيد تقريبا على ٤٣٤ عاما لم يلبث أفراد اليهود بعدها أن تشتتوا في أنحاء العالم فحمل كل يهودى ذكريات البلد الذى عاش فيه (٢١) .

ولما كانت العناصر الثلاث السابقة تشكل أساس تكوين الأمة ، فان افتقاد اليهود اياها ، يجردهم من وصف الأمة أو القومية (٢٢) .

(19) Ausubel., op. cit., p. 2.

وانظر جداول الهجرة الى اسرائيل ومنها في مؤلف :

— Nikitina., op. cit., pp. 184-197.

(٢٠) انظر — Ausubel. Loc. cit. وأيضا د/ على الخربوطلى — العلاقات السياسية والحضارية بين العرب واليهود في العصور القديمة والاسلامية — معهد البحوث والدراسات العربية — جامعة الدول العربية — ١٩٦٩ — القاهرة — ص ١١٦ ، ١١٧ .

— Magil., op cit., p. 50.

وانظر :

(٢١) محمد فيصل عبد المنعم — المصدر السابق .

(٢٢) د/ على الخربوطلى — المصدر السابق وأيضا

— Magil., op. cit., pp. 48-50.

— Ausubel., op. cit., p. 3.

وأيضا

ولذلك يمكن القول بزوال الامة اليهودية بمفهومها السياسى والاجتماعى فعلا . فغنى عن البيان أن الامة لاتصبح مرادفة للشعب . كمفهوم سياسى الا اذا خضعت لنظام سياسى واحد . أما اذا خضع افراد هذه الامة لنظم سياسية مختلفة ، كما حدث لليهود بعد السبى الاشورى . والبابلى ، فان المفهوم السياسى لها يتشتت هو الآخر وينفصل على المفهوم الاجتماعى الذى يظل هو الآخر رهينا ببقاء عناصره الاساسية (وحدة الاقليم والتاريخ واللغة) . وهنا تنقسم الامة الى شعوب ، أو افراد فى شعوب ، وفى هذه الحالة تتعدد الشعوب بتعدد الدول التى تجمع افراد هذه الامة المشتقة . ولان الامم - بهذه المثابة - تدوب فى الشعوب ، فانه يمكن القول بأن الشعب يمكن أن يتكون من افراد ينتمون الى أمم متعددة . وفى هذه الحالة، ينصهر افراد الشعب بحكم التطور التاريخى وبفعل عوامل أخرى ، فيتحدون فى خصائص متجانسة ومتشابهة كاللغة والتاريخ ، ويكونون فى النهاية أمة جديدة على الرغم من أنهم كانوا ينتسبون فى الاصل الى أمم متعددة . وخير مثال لذلك الولايات المتحدة الامريكية ، التى تألفت فى بادىء الامر من جماعات تنتمى الى أمم متعددة فى أوربا وآسيا وأفريقيا ، ومن بينهم اليهود ، ولكنها ما لبثت أن تطورت لقيام عناصر متجانسة بينها ، وتكونت الامة الامريكية (٢٣) .

وقد أدرك كثير من اليهود حقيقة أنهم لا يشكلون أمة فى الوقت الراهن . ففى اعلان من حاخامات اليهود فى مؤتمر عقد عام ١٨٨٥ فى مدينة (بيتسبورج) فى بنسلفانيا ، جاء فى البند الخامس « . . . اننا لا نعتبر أنفسنا أمة ، بل مجموعة دينية (٢٤) . . » وكان (ليوبنسكى) قد كتب فى كتاب (التحرر الذاتى) عام ١٨٨٢ م يقول « ان العالم يحتقر اليهود لأنهم ليسوا أمة . . » (٢٥) وذكر (يورى افيرى) « أن يهود العالم لا يكونون أمة » (٢٦) وفى رسالة مؤرخة فى ١٩١٧/٩/١٤ ارسل (مونتاجو) وزير شئون الهند البريطانى اليهودى رسالة الى (لورد سيسل) يفند فيها مزاعم الصهيونية بأن اليهود يكونون أمة ، واعترض على أن اليهود يكونون شعبا بالمعنى السياسى (٢٧) . وفى مناسبة أخرى يقول أيضا « اننى أحب هنا أن أؤكد أربعة مبادئ : « ١ - لا توجد أمة يهودية . . . » (٢٨) .

(٢٣) د/ العطار - المصدر السابق ص ٢٥ ، ٢٦ .

(٢٤) العابد - دليل القضية - المصدر السابق - ص ١١ . وانظر أيضا د/رزوق .

- الدولة والدين - المصدر السابق - ص ٢٣ ، ٢٩ .

(٢٥) د/ النيمى - قضية فلسطين - المصدر السابق ص ٢٣ .

(26) Avnery., Loc. cit.

(٢٧) انظر نص الرسالة فى موسوعة القضية الفلسطينية ج ١ - ص ٢٤٢ .

(٢٨) المصدر السابق ص ٦٨ وما بعدها . وانظر نص مذكرة وزير الدولة للهند .

وقد قرر عدد من المفكرين العالميين حقيقة أن اليهود ليسوا أمة . فقد ذكر (جان بول سارتر) أن اليهود قد فقدوا مقومات الأمم منذ تعرضوا للسحق البابلي والفارسي والروماني (٢٩). كما ذكر (المر بيرجر) أن المجلس اليهودي الأمريكي يؤكد أن اليهودية ليست إلا مجرد دين ، وأن يهود الولايات المتحدة ليسوا إلا مواطنين عاديين للولايات المتحدة ، ولا ينتمون إلى مجتمع يهودي آخر (٣٠) . وذكر (جان آرتو) أنه « في السنوات الأخيرة من القرن التاسع عشر لم نجد أحدا يتحدث عن الشعب اليهودي ولا عن الأمة اليهودية ... فالتمسكون بالدين اليهودي من الألمان مثلا يعرفون أنفسهم بأنهم المان منتمون إلى دين موسى (٣١) ... » . بل أن المؤرخ العالمي (ول ديورانت) قد نفى هو الآخر عن اليهود وصف الأمة أو الشعب ، حتى إبان الحكم اليهودي الإسرائيلي لفلسطين ، فذكر أن سليمان « ... قسم بلاده إلى اثني عشر قسما إداريا ، وتعهد أن تكون حدود الأقسام متفقة مع منازل الأسباط الاثني عشر ، وكان يرجو من وراء ذلك أن يضعف النزعة الانفصالية بينهم وأن يؤلف شعبا واحدا لكنه أفلس في هذا (٣٢) ... » وذكر (ديورانت) كذلك أنه « ... لم تتألف من الغزاة في يوم من الأيام أمة موحدة متماسكة بل ظلوا زمنا طويلا يؤلفون اثني عشر سبطا مستقلين استقلالا واسعا أو ضيقا ، نظامهم وحكمهم لا يقوم على أساس الدولة بل على أساس الحكم الأبوي في الأسرة ... » (٣٣) .

وقد قطعت الولايات المتحدة الأمريكية ، وهي على رأس الصهيونية اللايهودية وموطن الصهيونية اليهودية في الوقت الحالي ، بأنها لا تعترف لفكرة الشعب اليهودي بمفهوم من مفاهيم القانون الدولي ، وذلك على لسان مساعد وزير الخارجية الأمريكية (فيلبس تالبوت) .
“Department of Stat does not regard (the Jewish People) concept, as a concept of international law.” (٣٤)

== (مونتاجو) ضمن وثائق الحرب البريطانية لعام ١٩١٧ تحت عنوان (مجلس الوزراء - ٢٤/٢٤ - موزعة وزير الدولة للهند - سري « معاداة الحكومة الحاضرة للسامية ») - موسوعة القضية الفلسطينية - المصدر السابق - ص ٢٠٥ وما بعدها .
(29) Sartre, Jean Paul, Reflexion sur la question Juive. Gallimard France. 1954. P. 78.
(30) Berger, Elmer., op. cit., p. 28.

(٣١) جان آرتو - إسرائيل مستزول - المصدر السابق ص ٩٣ .

(٣٢) ديورانت - ص ٣٣٢ - ٣٣٤ .

(٣٣) المصدر السابق - ص ٢٢٩ .

(34) Malison, W.T., The legal problems concerning the juridical status and political activities of The Zionist Organization, Jewish

وإذا كان انتفاء العناصر الأصلية للأمة واضحا بهذه الصورة ، لدى أفراد اليهود في العالم ، فإن البحث في مدى توافر العناصر التكميلية أو الثانوية يقدو عقيما ، إذ لا يمكن الاستغناء بالفرع عن الأصل . ومع ذلك فإننا نجد أنفسنا ملزمين بالبحث في مدى توافر هذه العناصر التكميلية، تنفيذاً لجميع العناصر ، الأصلية منها والتكميلية . وأول ما يقال في هذا الصدد أن الدين - باتفاق معظم الآراء - لا يشكل مقوما أساسيا من مقومات الأمة ، إذ لا خلاف في أن المسيحيين الناطقين بالعربية والذين يعيشون في العالم العربي جزء لا يتجزأ من الأمة العربية ، وعلى العكس من ذلك لا يمكن الزعم بأن مسلمي الصين أو روسيا من بين الأمة العربية، لسبب واضح هو أنهم لا يتكلمون العربية ولا يعيشون على أرض العالم العربي وتاريخهم يختلف عن تاريخه . وعلى ذلك فإن هناك فارقا واضحا بين « العروبة » كقومية أو العرب كأمة وبين الإسلام كدين أو المسلمين كأفراد يدينون بالإسلام . وترتيباً على هذا يصبح من المقبول عقلا القول بأن اليهود الذين عاشوا في البلاد العربية ، عرب ينتمون إلى « العروبة » قوميا ، وإلى « اليهودية » دينا ، كما ينتمى المسلمون أو المسيحيون في العالم العربي إلى العروبة قوميا ، وإلى الإسلام والمسيحية ديناً (٣٥) . وهذا طبيعي ، لأن هؤلاء اليهود يحملون نفس العناصر الأساسية التي يحملها المسلم أو المسيحي المنتمى للأمة العربية ، من لغة واحدة ، وأرض واحدة وتاريخ واحد .

أما وحدة المصالح الاقتصادية فلا يمكن تحقيقها في اليهود ، لأن المصالح الاقتصادية شأنها شأن التاريخ تنبع أساسا من العيش في أرض واحدة ومن هنا لا يمكن القول بأن المصالح الاقتصادية لليهودي الأمريكي هي نفس المصالح الاقتصادية لليهودي اليمني ، وكذلك لا يمكن القول بأن هناك مصالح اقتصادية مشتركة بين يهود الولايات المتحدة ، قطب العالم الرأسمالي ويهود الاتحاد السوفيتي قطب العالم الاشتراكي مع ما بين النظامين الاقتصاديين ، الرأسمالية والاشتراكية من اختلافات جذرية .

Agency. The institute for Palestine Studies. Beirut. 1968. p. 8.

وانظر كذلك نص الرسالة التي بعث بها (فيلبس نالبوت) مساعد وزير الخارجية الأمريكية إلى المستر المر بيرجر نائب الرئيس التنفيذي للمجلس الأمريكي اليهودي في ٢٠ أبريل عام ١٩٦٤ . وقد تضمنت الرسالة نص الفقرة المذكورة بالمتن وذلك في مؤلف و . ت . مائيسون - الولاء المزدوج الذي تفرضه الصهيونية وإسرائيل على اليهود في ضوء القانون الدولي العام - ترجمة فتّاد البستاني - مركز دراسات الشرق الأوسط - الهيئة العامة للاستعلامات بالقاهرة - سلسلة نافذة على فلسطين - رقم ٢ - بدون تاريخ - القاهرة - ص ١٤٦ ، ١٤٧ .

(35) Rihani., op. cit., p. 25.

أما عن وحدة الجنس فان الحركة الصهيونية تؤمن بوجود وحدة جنسية (عرقية) بين يهود العالم انطلاقا من فكرة النقاء العنصرى التى يتمتع بها « شعب الله المختار » . كما تستغل الحركة الصهيونية هذه الفكرة « وحدة الجنس » لتدعيم الحق الدينى باعتبار أن هذا الجنس ينحدر من أصول ترجع الى ابراهيم واسحق ويعقوب . وبالتالي فان الوعد الالهى الذى وجه لابراهيم واسحق ونسلهما وكذلك يعقوب ونسله انما يمتد من خلال الوحدة الجنسية ليشمل يهود العصر الحديث .

والواقع أنه لا يوجد فى العصر الحديث جنس لم يتعرض للاختلاط نتيجة للحرب والهجرة والزواج . فاذا كان هذا صحيحا بالنسبة للأجناس بصفة عامة فانه صحيح أيضا بالنسبة لبنى اسرائيل . ذلك أن الاختلاط بالأصل الاسرائيلى قد بدأ فى حقيقة الامر منذ عهد داود . فهو لم يكن من نسل ابراهيم بل من ذرية (يوعز) من زوجته المؤابية (راعوث) . كما أن سليمان أيضا ينحدر من أصل (حيثى) و (ابراهيمى) معا ، عن طريق امه (يقشبع) الحيثية (٢٦) . وقد أخذ اختلاط اليهود بالأجناس الاخرى يتخذ شكلا جماعيا عند السبى الاشورى والبابلى . فقد عاش الآلاف من اليهود فى العراق ، ثم عاد بعضهم الى فلسطين بعد الحكم الفارسى لها وبقي عدد كبير منهم تزوج من العراقيين واختلطت دماؤهم بهم (٢٧) . وتؤكد الحقائق الانثروبولوجية عدم وجود جنس يهودى . فقد ذكر عالم الاجناس اليهودى (هارى شبيرو) أنه لا يوجد جنس يهودى مستقل . كما ذكر (جيمس فانتون) العالم الانثروبولوجى البريطانى أن ٩٥٪ من اليهود ليسوا من بنى اسرائيل (٢٨) وأكد هذه الحقائق أيضا كل من الاساتذة (كوماس) و (ر. ف. سولومون) و (ه. فيشبرج) (٢٩) . كما يقول (جان بول سارتر) أنه لا يوجد شيء اسمه جنس يهودى واحد (٤٠) . وكان اليهود الالمان قد حاولوا بأنفسهم اثبات أنهم من جنس آرى هربا من اضطهاد النازى لليهود ، واستطاع كثير منهم فى ظل الحكم النازى أن يثبتوا بالوثائق أنهم ينتمون فعلا الى الجنس.

(٢٦) د/ محمد على الزقى - دقائق النفسية اليهودية - بيروت - ١٩٦٨ . ص ١٠٤ وما بعدها .

(٢٧) ويلز - المصدر السابق - ص ٢٥٤ ، ٢٥٦ . وانظر دروزه - تاريخ بنى اسرائيل - ص ٢٣١ .

(٢٨) د/ كمال رمزى استهنو - الاهرام - عدد ١٩٧٠/١/٧ .

(٢٩) ساسى هداوى - مجلة الأزمنة المعاصرة - « الترجمة العربية » - هيئة الاستعلامات بالقاهرة - ١٩٦٧ - القسم الرابع وجهة النظر العربية ج ٣ ص ١٥ - ١٨ . (٤٠) انظر: د/ أحمد سويلم العمري - التفرقة العنصرية - المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر - الكتبة الثقافية - كتاب رقم ١١٥ فى ١٥ أغسطس سنة ١٩٦٤ - القاهرة ص ٣١ .

الآرى ، وأنهم من أصل جرمانى صميم (٤١) .

وإذا كان علماء (الانثروبولوجيا) قد قطعوا بعد دراسات أجروها ، بعدم وجود جنس أو سلالة يهودية فإن الوقائع التاريخية ذاتها تؤكد الاتجاه العلمى المذكور . فقد اختلطت عبر التاريخ بوسائل ثلاث هى الهجرة والتحول الدينى والزواج على النحو السابق عرضه عند الكلام عن الحق الدينى . وإذا كان الامر كذلك فانه يبدو واضحا أن العناصر الثانوية أيضا وهى وحدة المصالح الاقتصادية ووحدة الجنس لا تتوافران لليهود . فأى رباط يجمع بينهم إذا ؟ لا شك أن ما يجمع بين يهود العالم فى رأينا هو مجرد العقيدة الدينية . ذلك انه لا يمكن نفى وجود (علاقة ما) بين يهود العالم ، وهذه العلاقة فى رأينا هى وحدة الدين . غير أن أثرها لا يزيد على أثر العلاقة التى تربط مسلمى العالم وتجعلهم يتطلعون بلهفة الى مهبط الديانة الاسلامية فى « مكة » و « المدينة » ، والعلاقة التى تربط مسيحيى العالم وتجعلهم يتطلعون الى مهبط الديانة المسيحية فى « القدس » و « بيت لحم » . فالوحدة التى تربط اذا بينهم هى وحدة الدين ، وهى وحدها لا تكفى لتكوين أمة أو قومية تحت أى معيار من المعايير التى قال بها الشراح .

ونخلص من هذا الى أن اليهود لا يكونون أمة بالمعنى الطبيعى ولا شعبا بالمعنى السياسى (٤٢) . وليس ادل على ذلك أخيرا من أن الحركة الصهيونية رغم أنها بدأت منذ أكثر من سبعين عاما ، ورغم ما تبذله من مجهودات ضخمة لأفراء اليهود للهجرة الى فلسطين ، لم تستطع أن تجلب عددا كبيرا من يهود العالم . فحين انفتحت أبواب الدولة الجديدة أمام اليهود ، تمت عملية اختيار طبيعى ، فلم يدخل هذه الدولة الا الطوائف المضطهدة أو الفقيرة ، أما غيرهم فلم يفعلوا . ذلك انه لا يوجد فى اسرائيل الا مليونان ونصف من يهود العالم . ولا يزال فى الدول الغربية أكثر من ٦ مليون يهودى لديهم امكانيات الذهاب الى اسرائيل ومع ذلك فهم لا يفعلون ذلك ، وانما يكتفون بالتبرع . وينطبق نفس القول على الملايين التى تعيش فى الاتحاد السوفيتى ، ولذلك يمكن القول بأن الصهيونية كحركة عالمية للهجرة نحو اسرائيل قد بلغت حد نهايتها (٤٣) ، وأفرغت من مضمونها القومى بافتقار هذا المضمون الى مقوماته على النحو الذى أسلفناه .

(٤١) محمد مصباح حمدان - الاستعمار والصهيونية العالمية - دار المكتبة العصرية.

- ١٩٦٧ - لبنان ص ٩٥ .

(٤٢) د/جمال حمدان - المصدر السابق - ص ٩٣

(43) Avnery, loc. cit.

وجريدة الاهرام العدد الصادر يوم ١٧/٥/١٩٦٩ - ص ٨ .

ورغم سقوط الادعاء بالحق القومي (٤٤) ، فان تصور وجوده ، لا يعطى لليهود الحق في المطالبة بوطن قومي . ذلك ان تعبير الوطن القومي تعبير غير محدد في القانون الدولي . ومع ذلك فان الرجوع الى التفسير الصهيوني له قد يساعدنا على توضيح فكرتنا . فالصهيونية تعنى بالوطن القومي ، انشاء وطن « دولة » يهودية مستقلة . وما دام هذا هو هدف الصهيونية فانه يجب لتحديد مدى قانونيته ان نضع في الاعتبار علاقة كل من الوطن الذي تطالب به الصهيونية ، والقومية التي تدعيها لليهود ، بمفهوم الدولة التي تستهدفها . فالوطن قطعة من الارض والامة جماعة من البشر ، والدولة جماعة من البشر يعيشون على ارض مشتركة ويخضعون لسلطان سياسي ذي سيادة . ومعنى ذلك ان مفهوم الدولة يرتبط اساسا بكل من مفهومى الوطن والامة ، ومؤدى ذلك ان الامة لا تصلح وحدها اساسا لقيام دولة ، اذ يلزم لذلك ان تتوافر لها ايضا العناصر المادية للدولة واهمها الاقليم ، وبإضافة السلطان السياسى والاستقلال ، تصبح الامة دولة . ومعنى ذلك ان يكون افراد الامة كلهم او اغلبهم مقيمين فوق الاقليم الذي سيصبح مكانا للدولة الجديدة ، فاذا لم يتوافر هذا الشرط لا يكون هؤلاء الافراد امة بالمعنى القانونى الدولى وانما يكونون اقلية ، لان هذا هو الفرق بين مفهوم الامة والاقلية في القانون الدولى . ومن الثابت ان اليهود لم يكن لهم اقليم واحد يجمعهم جميعا او يجمع اغلبهم حتى يطالبوا بان تصبح جماعتهم دولة ، استنادا الى انها امة (٤٥) . وبدهى ان هذا الشرط لم يكن متوافرا لليهود في فلسطين في

(٤٤) ولا ادل على ذلك من ان اليهود المغاربة المهاجرين لاسرائيل يعرفون في اسرائيل

باسم المغاربة اما في المغرب فيعرفون باسم اليهود - انظر في ذلك -

— Weingord, Alex., *Change and Continuity in a Moroccan Immigrant Village in Israel*. The Middle East Journal Washington-Summer 1960. p. 281.

(٤٥) انظر في الفرق بين الامة والشعب : Korowicz., op. cit., p. 287.

— Modeen., op. cit., p. 16.

— د/ على صادق ابو هيف - المصدر السابق - ص ١١٦ - ١١٧ .

— و د/ محمد طلعت الفنى - الاحكام العامة في قانون الامم - المصدر السابق - ص ٦٤٦ وما بعدها . وراجع في ان اليهودية ليست قومية .

— عبد الله برى - القومية العربية والقومية اليهودية - منشورات دار مكتبة الحياة - بيروت (بدون تاريخ) ص ٣٤ .

— وكارل ماركس - المصدر السابق - ص ٦٠ .

— و د/ ابو هيف - المصدر السابق - من ص ١٨٢ - ١٨٣ .

— و د/ عائشة راتب - العلاقات الدولية العربية - دار النهضة العربية - القاهرة . ١٩٦٨ - ص ١٦١ - ١٦٤ .

— و د/ الفنى - نظرات في العلاقات العربية - المصدر السابق - ص ٢١٣ .

بداية القرن العشرين لأن تعدادهم في فلسطين لم يزد وقتئذ على ستين ألفا تقريبا ، وإذا فلا يبقى لليهود الآن يطالبوا بالحماية المقررة للأقليات ، وقد تكفل القانون الدولي على النحو السابق بيانه ، بتقديم هذه الحماية (٤٦) .

ونخلص من كل ما سبق الى القول بأن الاسانيد المنشئة للسيادة في المفهوم الاسرائيلي ، كما وردت في اعلان الاستقلال ، لا تشكل اساسا صحيحا لمباشرة حقوق السيادة الاسرائيلية في فلسطين ، في ضوء قواعد القانون الدولي العام . فقد تبين لنا أن الحق التاريخي بمضمونه في اطار القانون الدولي ، لا يشكل اساسا مقبولا في الادعاء الاسرائيلي ، اذ لم تتوافر للاسرائيليين شروطه التي عرضناها . ويصدق نفس القول على مسألة التقادم ، اذ لا يمكن القول بأن الاسرائيليين قد أصبح لهم أي حق في السيادة على فلسطين بدعوى توافر شروط التقادم . فالشروط المذكورة ، تطابق كما سبق أن ذكرنا - وإلى حد بعيد - شروط الحق التاريخي . وكذلك تبين لنا ، أن الحق الديني ، والذي تضمنه الوعد الالهي ، لا يعتبر مسوغا لمباشرة حقوق السيادة على فلسطين في ضوء قواعد القانون الدولي ، فضلا عن الشك الذي أحاط وما زال يحيط بحقيقة هذا الحق وامكان انتقاء ما يدعى بأنه (جنس) يهودي من بين الاجناس المنتشرة في العالم . واتضح لنا أيضا أن ادعاء الاسرائيليين بحقوقهم في تكوين دولة تحميهم من الاضطهاد الذي لاقوه خلال عصور التاريخ المختلفة ، ليس له مسوغ مقبول من حيث أن العرب ليسوا هم المسئولين عن هذا الاضطهاد من جهة ، ومن جهة أخرى ، فإن في قواعد القانون الدولي الخاصة بحماية حقوق الانسان بصفة عامة ، وحقوق اليهود كأقليات في الدول التي يعيشون فيها بصفة خاصة ما يكفي لحمايتهم من مثل هذا الاضطهاد .

كما لا يصح القول في ضوء قواعد القانون الدولي العام ، بأن مباشرة

== ونفس المؤلف - دعوى الصهيونية - المصدر السابق - ص ٢٢ - ٢٦ .

وقد أكد وايزمان أن اليهود ليسوا أمة أو شعبا لانهم « فقدوا كل الصفات الحقيقية للشعب » ولكنهم يحاولون أن يكونوا شعبا . . . » .

— Jewish Case., op. cit., pp. 8.

وراجع في ان اليهود ليس جنسا :

— Lilienthal, Alfred., What Price Israel; Henry Regnery Co. Chicago . 1953. pp. 213-214.

— Steinberg, Milton., op. cit., p. 145 et seq.

— Ausubel, Nathan., op. cit., p. 2.

(٤٦) وقد ذكر نائب فرنسي يهودي : « أن اليهود - كأفراد - لهم كل الحقوق -

وليس لهم - كشعب - أي حق » . انظر في ذلك — Taari, Meir., Loc. cit.

حقوق السيادة الاسرائيلية في فلسطين انما تستند الى حق الاسرائيليين كأمة وقومية ، في تكوين دولة ، اذ أثبتنا أن (جماعة اليهود) لا تشكل أمة أو قومية ، وانما هي جماعة دينية ، لا يجمع بينها تاريخ مشترك أو لغة مشتركة أو أرض واحدة .

وكان يمكن لنا ان نكتفى في دحض الادعاء الاسرائيلي بالسيادة في فلسطين بمجرد اهدار قيمة الحجج المنشئة لهذه السيادة تطبيقا لقواعد القانون الدولي ، وعلى أساس أن هذه الحجج كانت الذريعة التي تدرع بها أولئك الذين أصدروا تصريح بالفور ومن بعده صك الانتداب ، فقرار التقسيم ، غير أننا ارتأينا استكمالا للعرض ، أن نحيط بمثل هذه الاسانيد، التي تعتبرها الحركة الصهيونية (كاشفة) عن تلك الحقوق التي انتهينا من اهدار قيمتها القانونية في هذا القسم . وترتبطا على ذلك ، فإن سياق البحث سوف ينتقل لزوما وحتما من دراسة الاسانيد المنشئة في هذا القسم ، الى دراسة الاسانيد الكاشفة في القسم التالي ، لارتباط هذه وتلك بأساس اعلان الاستقلال الاسرائيلي ارتباطا العلة بالمعلول .

القسم الثاني

الاسانيد الكاشفة عن السيادة في المفهوم الاسرائيلي
ومدى مشروعيتها

الباب الاول : تصريح بالفور

الفصل الاول : تصريح بالفور كسند من اسانيد السيادة في المفهوم
الاسرائيلي .

الفصل الثاني : البطلان الشكلي لتصريح بالفور

الفصل الثالث : البطلان الموضوعي لتصريح بالفور

الباب الثاني : صك الانتداب

الفصل الاول : صك الانتداب كسند من اسانيد السيادة في المفهوم
الاسرائيلي

الفصل الثاني : طبيعة الانتداب واهدافه

الفصل الثالث : عوامل بطلان صك الانتداب

الباب الثالث : قرار التقسيم

الفصل الاول : قرار التقسيم كسند من اسانيد السيادة في المفهوم
الاسرائيلي

الفصل الثاني : عوامل بطلان قرار التقسيم .

الاسانيد الكاشفة عن السيادة في المفهوم الاسرائيلي ومدى مشروعيتها

انتهينا في القسم الاول من هذه الدراسة الى دحض الادعاء الاسرائيلي بالحق في مباشرة السيادة في الاقليم الفلسطيني تأسيسا على ما تدعيه الحركة الصهيونية من حقوق تاريخية ودينية وانسانية وقومية . وقد ذكرنا ان هذه الحقوق تندرج تحت مفهوم « الاسانيد المنشئة للسيادة » من حيث انها « انشأت » حقا لم يكن قائما من جهة ، واخذا بمفهوم المخالفة من جهة اخرى ، حيث جاء النص في اعلان الاستقلال الاسرائيلي على ان تصريح بالفور وصك الانتداب وقرار التقسيم ، انما هي اسانيد « تعترف » بما يمكن ان نسميه بالحقوق التاريخية والدينية والانسانية والقومية للاسرائيليين في فلسطين ، ومن هنا جاء تبنينا لاصطلاح « الاسانيد الكاشفة » ومن قبله « الاسانيد المنشئة » والتي انتهينا في القسم السابق من دراستها .

اما الاسانيد الكاشفة عن السيادة في المفهوم الاسرائيلي فهي موضوع الدراسة في هذا القسم . ويستند وصفنا لهذه الاسانيد بانها « كاشفة » عن السيادة الاسرائيلية ، الى ما يبدو من طبيعة هذه الاسانيد ، من حيث انها « لا تنشئ » حقا للسيادة لم يكن موجودا من قبل ، وانما هي تؤكد او تعترف بحق سابق عليها في الوجود . فتصريح بالفور مثلا ، ذو طبيعة كاشفة عن الحق التاريخي اذ يعترف بالصلة التاريخية بين الشعب اليهودي وفلسطين ، وهو في ذات الوقت « يكشف » عن وجود شعب يهودي أو أمة يهودية (١) . وكذلك فان صك الانتداب يتضمن « اعترافا » أو « كشفا » عن هذه الصلة التاريخية ، وعن وجود ، شعب يهودي ، أو أمة يهودية . وينطبق نفس القول على قرار التقسيم ، الذي وصفه اعلان الاستقلال الاسرائيلي بانه « . . اعترف بحق اليهود في اقامة دولة يهودية . . » . وترتبطا على ذلك فان دراستنا في هذا القسم تتضمن الابواب الثلاثة الآتية :

الباب الاول : وسنتعرض فيه لدراسة تصريح بالفور .

الباب الثاني : وسنفرد له لدراسة صك الانتداب .

الباب الثالث : وسندرس فيه قرار التقسيم .

وذلك على اعتبار ان تصريح بالفور وصك الانتداب وقرار التقسيم ، هي الاسانيد الكاشفة عن السيادة في المفهوم الاسرائيلي .

(١) كان الخلط بين تعبيرى (الشعب) و (الأمة) واضحا في ذلك الوقت ، ومن هذا الخلط جاء اصطلاح (الامم) في اسم (عصبة الامم) و (هيئة الامم المتحدة) اذ من الواضح ان هاتين المنظمتين ليستا منظمتين (للامم) بالمعنى الدقيق لهذه الكلمة .

السياب الأول

تصريح بالفور

أصدر وزير الخارجية البريطانية في ٢ نوفمبر ١٩١٧ تصريحاً يعلن اعتراف بريطانيا بوجود صلة تاريخية بين الشعب اليهودي وفلسطين ، ويعلن عطف بريطانيا على آماني اليهود في إقامة وطن قومي في فلسطين . واستعداد بريطانيا لتشجيع هجرة اليهود لتسهيل إقامة هذا الوطن . وقد تلقفت الحركة هذا التصريح - الذي صدر بعد مساع صهيونية مكثفة - واعتبرته سنداً دولياً وقانونياً من أسانيد سيادتها على فلسطين .

وفي هذا الباب ، سنعرض لوجهة النظر الاسرائيلية بشأن اعتبار تصريح بالفور سنداً من اسانيد السيادة على فلسطين ، ثم نبين بعد ذلك أوجه بطلان هذا التصريح من حيث الشكل ، وبطلانه من حيث الموضوع . وسنعرض هذه المسائل في فصول ثلاثة تتضمن ما يلي :

الفصل الاول : تصريح بالفور كسند من اسانيد السيادة في المفهوم الاسرائيلي .

الفصل الثاني : البطلان الشكلي لتصريح بالفور .

الفصل الثالث : البطلان الموضوعي لتصريح بالفور .

الفصل الأول

تصريح بالفور كسند من أسانيد السيادة في المفهوم الاسرائيلي

ظل الجناح السياسي في الحركة الصهيونية مؤمنا بضرورة الحصول على اعتراف دولي بحق اليهود في اقامة دولة يهودية في فلسطين (١) . ولم يتوقف منذ بدء محاولات هرتزل عن السعي لاقتناع الدول الكبرى للاعتراف بحق اليهود في هذه الدولة (٢) . واستطاعت الحركة الصهيونية ان تحصل على تصريح من بريطانيا في ٢ نوفمبر ١٩١٧ تعترف فيه بحق اليهود في اقامة وطن قومي في فلسطين (٣) . وما لبثت فرنسا وامريكا وايطاليا ان أعلنت قبولها لما تضمنه التصريح ، وقامت بالتصديق عليه مندمجا في صك الانتداب (٤) . ولما كان تصريح بالفور في واقع الامر ، أساسا ، وسببا للحقين الآخرين (صك الانتداب ، وقرار التقسيم) ، باعتبار ان الصك قد استهدف وضع التصريح موضع التنفيذ العملي فحدد اجراءات تنفيذه وبين الاجهزة التي يناط بها هذا الامر ، كما ان قرار التقسيم جاء نتيجة للاوضاع التي آلت اليها فلسطين خلال فترة الانتداب ، فاننا نجد لزاما علينا ، أن نعرض لهذا التصريح بشيء من التفصيل في المباحث الثلاث الآتية :

- (أ) كيفية صدور التصريح .
- (ب) التفسير الاسرائيلي للتصريح .
- (ج) طبيعة التصريح في المفهوم الاسرائيلي .

المبحث الاول - كيفية صدور التصريح

استطاعت الحركة الصهيونية أن تستغل أهداف بريطانيا في منطقة قناة السويس والشرق لصالحها ، فبدلت مجهودات كبيرة في اقناع بريطانيا بان الدولة اليهودية في فلسطين سوف تحمي مصالح انجلترا في الشرق (٥) . وفي ذات الوقت نشطت فروع المنظمة الصهيونية العالمية

(١) انظر ص ٢٤ وما بعدها .

(2) Complete Diaries., op. cit., p. 720.

(3) Fauchille., op. cit., pp. 314-315.

(4) Palestine, a Study..., op. cit., p. 55.

(٥) انظر في دوافع واحدا انجلترا في فلسطين وفي الاستجابة لمطالب الصهيونيين ، للمراجع الآتية :

في استمالة المؤيدين لها في الدول المختلفة بصفة عامة وفي إنجلترا بصفة خاصة . وكانت مساعي الدكتور حاييم وايزمان ، أحد زعماء الحركة الصهيونية وأول رئيس للدولة اليهودية فيما بعد ، حاسمة في استمالة جانب من أعضاء الوزارة البريطانية . فقد كان متجنسا بالجنسية البريطانية واستأذا للكيما في جامعة مانشستر ، واستطاع أن يستميل من القادة البريطانيين (سمطس وميلنر ، ولويد جورج ، وبالفور ، وروبرت سيسيل والبارون روتشيلد) (٦) . ونتيجة لافتتاح بريطانيا بفوائد اصدار تصريح يعبر عن العطف على امانى اليهود في اقامة وطن قومي في فلسطين ، اتفق بالفور مع وايزمان على ضرورة قيام المنظمة الصهيونية بوضع مشروع للتصريح المطلوب (٧) . وبدأ زعماء الصهيونية بالتعاون مع بعض الوزراء الانجليز في وضع مشروعات للتصريح ، عرضت جميعها على الحكومة البريطانية وانتهت الى اصدار التصريح في شكله النهائي (٨) على ما سيرد فيما بعد . وسنورد فيما يلي عرضا موجزا

-
- Hurwitz, J.C. The Struggle for Palestine. W.W. Norton Co. Inc. New York, 1950. p. 21.
- Orni, Efraim, and Efrat, Elisha., Geography of Israel., Israel Program for Scientific Translations. Jerusalem., 1964. p. 2.
- Bentwich., op. cit., p. 29
- Palestine, a Study., op. cit., pp. 56-58.
- Kobler, Frank., op. cit. p. 7 et seq.
- Sykes, Christopher., Tow Studies in Virtue., London, 1953. p. 115.
- د/عودة بطرس عودة — القضية الفلسطينية في الواقع العربي — المطبعة الفنية الحديثة بالزيتون — القاهرة — ١٩٧٠ ص ٢٦ .
- موسوعة القضية الفلسطينية — المصدر السابق — صفحات ٣١ ، ٣٢ ، ٣٤ ، ١٢٩ ، ١٣٨ .
- بير ديمرون — ديمرون ضد اسرائيل — ترجمة شفيق محمد شفيق — الهيئة العامة للاستعلامات — القاهرة ١٩٧٠ ص ١٠٣ .
- (6) Stien, Leonard., op. cit., p. 311.
- Palestine..., op. cit., p. 104.
- (7) Jewish Plan., op. cit., p. 551.
- Weizman, Chaim., op. cit., pp. 252-262.
- (٨) وقد عبر الصهيونيون عن اعجابهم بالتصريح ووصفوه بأنه كان عملا عظيما من اعمال العدالة والانسانية .
انظر في ذلك :
- Ben Jacob, Geremiah., The Jewish Stuggle. George Allen and Unwin Ltd. London, 1942. p. 164.
- (م ٩ — السيادة الاسرائيلية)

للمشروعات التي قدمتها المنظمة الصهيونية ، وبعض الوزراء الانجليز :

١ - مشروع ساكر Sacher (٩) :

اراد ساكر ان تكون عبارات التصريح واضحة وحاسمة ، وذلك بان تصدر بريطانيا اعلانا يبين ان من اهدافها الاساسية في الحرب « اعادة تأسيس فلسطين كلها ، كدولة يهودية » . غير ان (سوكولوف) (١٠) اعترض على هذا المشروع لوضوحه الشديد ، واحتمال اثارة المتاعب بسبب هذا الوضوح ، ورأى ان المطلوب هو مجرد موافقة عامة على الاهداف الصهيونية ، تكون مختصرة (١١) . ولما لم يحرز مشروع (ساكر) (١٢) اغلبيه آراء الاعضاء في المنظمة الصهيونية العالمية ، تقدم سوكولوف بمشروع آخر الى المنظمة لتقدمه الى الحكومة البريطانية .

٢ - مشروع سوكولوف Sokolow

بعد مشاورات اجراها سوكولوف مع مستشاريه ، تقدم الى المنظمة في ١٢ يوليو ١٩١٧ بمشروع مطول تضمن ما يلي :

- ١ - ان حكومة جلالة الملك ، واضعة في اعتبارها ، اهداف المنظمة الصهيونية تقبل مبدأ الاعتراف بفلسطين كوطن قومي للشعب اليهودي ، كما تعترف بحق الشعب اليهودي في تنمية شخصيته القومية في فلسطين ، بناء على حماية تفرضها بريطانيا بعد انتهاء الحرب ونجاح بريطانيا في تحقيق اهدافها .
- ٢ - ان حكومة جلالة الملك تجد انه من الضروري لتحقيق هذا المبدأ ضمان ايجاد سيادة كاملة للامة اليهودية في فلسطين ، وضمان حرية هجرة اليهود الى فلسطين ، وانشاء المؤسسة القومية اليهودية للاستعمار ، وذلك بهدف تنمية التقدم والاقتصاد بالبلاد . على ان يتم التفاوض بشأن شروط هذه السيادة ، وشروط وثيقة انشاء المؤسسة الاستعمارية بالتفصيل مع ممثلى المنظمة الصهيونية .

(٩) ساكر (Sacher) هو Hurry Sacher عضو المجلس التنفيذي للمنظمة الصهيونية العالمية وقت محاولات اصدار التصريح . انظر :

— The Jewish Year Book, 1948, p 421.

(١٠) سوكولوف (Sokolow) ، هو الممثل الرسمي للمنظمة الصهيونية العالمية في انجلترا وقت محاولات اصدار التصريح ، انظر :

— Stein., op. cit., p. 548.

(11) "... a general approval of zionist aims, very short, and as pregnant as Possible..."

— Stein., op. cit. p. 466.

انظر :

(12) Ibid.

غير أن اللورد روتشيلد ومستشاريه ، أشاروا بوجوب إعادة صياغة هذا المشروع باختصار ، واقتنع سوكولوف نفسه بذلك واعاد كتابة مشروعه وقدمه الى روتشيلد الذي ارسله بدوره في ١٨ يوليو الى المستر بالفور مركزا على ضرورة احتواء التصريح على نقطتين أساسيتين :

١ - ان حكومة جلالة الملك تقبل المبدأ القائل بان فلسطين سوف يعاد تأسيسها كوطن قومي للشعب اليهودي .

٢ - ان حكومة جلالة الملك سوف تبذل اقصى مجهوداتها لضمان بلوغ هذه الغاية ، وسوف تناقش الوسائل الكفيلة بتحقيق ذلك ، مع المنظمة الصهيونية (١٣) .

ويختلف هذا المشروع الذي تبنته المنظمة الصهيونية ، عن مشروع (ساكر) في أنه استبدل عبارة (الوطن القومي اليهودي) بعبارة (الدولة اليهودية) .

٣ - مشروع بالفور Balfour

استطاع المعارضون للحركة الصهيونية في الوزارة البريطانية ، احباط المساعي الهادفة الى اقرار مشروع المنظمة الصهيونية ، لان هذا المشروع قد تجاهل حقوق الفئات الاخرى في فلسطين ، كما تعرض لمراكز اليهود غير المقيمين في فلسطين . وفي اغسطس ١٩١٧ تقدم بالفور بمشروع للتصريح ، الى الوزارة البريطانية ، لم يخرج في مجموعه عن مشروع المنظمة وان كان قد استبدل بالعبارة الاخيرة من مشروع المنظمة العبارة الآتية :

« وسوف تكون حكومة جلالة الملك مستعدة للنظر بعين الاعتبار في اى مقترحات تريد ان تضعها المنظمة الصهيونية بشأن هذا الموضوع » الا ان الاعضاء المعارضين للصهيونية في الوزارة البريطانية اعترضوا على هذا باعتبار انه يلحق اضرارا باليهود ، اذ يرغمهم على قبول الجنسية اليهودية والتخلي عن جنسياتهم . وقد قاد حركة المعارضة داخل الوزارة الوزير اليهودي (ادوين مونتاجيو) (١٤) .

(13) Ibid., pp. 468-471. et p. 664.

(١٤) انظر مذكرة (مونتاجيو) اعترضوا على اهداف الصهيونية - من وثائق الحرب البريطانية لعام ١٩١٧ برقم ٢٤/٢٤ مجلس الوزراء - وزير الدولة للهند - سري - في موسوعة القضية الفلسطينية المصدر السابق - ص ٢٠٥ وانظر ايضا :

— Palestine, a Study..., op. cit., pp. 104-105.

٤ - مشروع ميلنر Milner

بعد نجاح (ادوين مونتاجيو) الوزير البريطاني المعارض للصهيونية ، في اسقاط مشروع بالفور ، تقدم (ميلنر) الوزير البريطاني المؤيد للحركة الصهيونية ، بمشروع آخر في اغسطس ١٩١٧ تضمن الاسس الآتية :

- (ا) ان حكومة جلالة الملك تقبل مبدأ ضرورة ائاحة الفرصة لتأسيس وطن للشعب اليهودى فى فلسطين .
- (ب) ان الحكومة ستبذل غاية جهدها لتسهيل بلوغ هذا الغرض .
- (ج) ان الحكومة على استعداد للنظر بعين الاعتبار فى أية مقترحات تريد المنظمة الصهيونية ان تقدم بها .

ويلاحظ على هذا المشروع ما يلى :

- (ا) انه استبدل عبارة (وطن) بعبارة (وطن قومى) وذلك تمشيا مع معارضة مونتاجيو لتمثيل الصهيونية لليهودية العالمية ، ورضوخا لرايه بان اليهود لا يشكلون امة .
- (ب) انه استبدل عبارة (تأسيس) بعبارة (اعادة تأسيس) ، ويمثل ذلك فى الواقع تكوصا عن اظهار الصلة التاريخية لليهود بفلسطين .
- (ج) انه عدل عن المطالبة بفلسطين كلها الى مجرد المطالبة بانشاء وطن (فى فلسطين) وهو عدول عن الكل الى الجزء . ورغم ذلك فان هذا المشروع لم يحرز نجاحا فى الوزارة البريطانية اذ اصر المعارضون للصهيونية على ضرورة الاعلان صراحة عن ان هذا التصريح لن يلحق ضررا بالفئات غير الصهيونية .

٥ - مشروع ميلنر/امرى Milner/Amry :

نتيجة لهذه المعارضة ، تقدم الوزيران الصهيونيان فى الحكومة البريطانية ، ميلنر وامرى بمشروع آخر فى ٤ اكتوبر ١٩١٧ احتوى المبادئ الآتية :

- (ا) ان حكومة جلالة الملك تنظر بعين العطف الى تأسيس وطن قومى فى فلسطين للجنس اليهودى .
- (ب) انها ستبذل كل جهدها لتسهيل تحقيق هذه الغاية
- (ج) ان يكون مفهوما بوضوح ، ان شيئا ما لن يلحق الضرر بالحقوق المدنية والدينية للفئات غير اليهودية الموجودة فى فلسطين .
- (د) ان يكون مفهوما بوضوح ، ان شيئا ما لن يلحق الضرر بالحقوق والمراكز السياسية فى أى بلد آخر يتمتع بها اولئك اليهود الذين يرضون رضاء كاملا بجنسياتهم الحالية .

ويلاحظ على هذا المشروع ما يلي :

- ١ - أنه استبدل عبارة (الجنس اليهودي) بعبارة (الشعب اليهودي) .
- ٢ - أنه حاول ارضاء المعارضين للصهيونية ، وتبديد مخاوف المسيحيين والمسلمين في فلسطين .

٦ - المشروع الاخير :

قامت الوزارة البريطانية بدراسة المشروع الاخير ، وتوصلت في ٢١ أكتوبر ١٩١٧ الى الصياغة الاخيرة للتصريح بعد أن وافقت عليه الحركة الصهيونية ، متضمنة المبادئ الآتية :

(ا) ان حكومة جلالة الملك تنظر بعين العطف الى تأسيس وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين .

(ب) وانها ستبذل غاية جهدها لتسهيل تحقيق هذه الغاية .

(ج) وان يكون مفهوما بوضوح انه لن يؤتى بعمل ما ، من شأنه الانتقاص من الحقوق المدنية والدينية التي تتمتع بها الطوائف غير اليهودية المقيمة الان في فلسطين ، أو الوضع السياسي الذي يتمتع به اليهود في البلدان الاخرى .

ويلاحظ على التصريح في صياغته النهائية ما يلي :

١ - انه اعاد عبارة (الشعب اليهودي) وعُدل عن عبارة (الجنس اليهودي) .

٢ - انه اعاد تأكيد ضمان الحقوق الدينية والمدنية للفئات غير اليهودية بفلسطين والحقوق والمراكز السياسية لليهود في بلاد العالم الاخرى .

ورغم صدور التصريح في ٢ نوفمبر ١٩١٧ (١٥) ، فانه لم ينشر الا في ٩ نوفمبر ١٩١٧ . وقد علل هربرت صموئيل هذا التأخير في اجابته لوزارة الحرب البريطانية ، بان اعلان التصريح علانية ينبغي أن يؤجل ، ريثما

(١٥) انظر نص التصريح ومشروعاته في

— Stein., op. cit., p. 468 et seqq., p. 664 et seqq.

وقد صور وايزمان مشاعره وهو ينتظر في ردهات مجلس الوزراء البريطاني نتيجة دراسة المشروع الاخير فقال : « ... بينما كانت الوزارة مجتمعة لتصادق فعلا على النص النهائي ، كنت انتظر خارج مكاتبها وكنت في هذه المرة مدعوا . فاحضر لي (سايكس) الوثيقة (نص التصريح) بعد التصديق عليه هاتفا : « ... انه غلام يا دكتور وايزمان ... »
— Weizman., op. cit., p. 262.

انظر :

تتمكن القوات البريطانية من الحصول على مركز عسكري ممتاز في فلسطين (١٦) . وقد وجه التصريح الى اللورد (روتشيلد) رغم انه لم يكن عضوا في المنظمة الصهيونية العالمية ولا في الاتحاد الصهيوني الانجليزى ، وكان ذلك للاسباب الآتية :

(ا) لم يوجه الى سولوكوف ممثل المنظمة الصهيونية العالمية في إنجلترا ، لانه كان شخصا اجنبيا وعضوا بالمكتب التنفيذى لحركة دولية صهيونية لها رئاستها في برلين .

(ب) لم يوجه الى وايزمان ، لان اختياره سيكون حرجا باعتبار انه مواطن انجليزى ورغم انه كان رئيسا للاتحاد الصهيوني الانجليزى ، فانه يخضع لرئاسة سوكولوف في التسلسل القيادى الصهيونى .

(ج) ان اختيار (روتشيلد) كان نتيجة لعدم توافر الشروط الملائمة في الممثلين الرسميين للحركة الصهيونية (سوكولوف ، ووايزمان) فضلا عن انه هو الذى عرض مشروعات المنظمة الصهيونية للتصريح على الوزارة البريطانية ، وطلب عند تسليم مشروع ٤ يوليو ١٧ الى بالفور ، أن يوجه التصريح اليه شخصيا (١٧) .

(د) ان توجيه التصريح الى روتشيلد ينطوى على فائدة محققة ، هي ربط التصريح بأقوى الاسماء نفوذا لدى اليهود (١٨) .

ومع ان عبارات التصريح تفصح عن ان دوافع بريطانيا الى اصداره كانت مجرد « العطف على أمانى اليهود » فان حقيقة الامر ان هناك دوافع اصلية دفعت بريطانيا الى اصدار تصريح لليهود في العام التالى لوعود اخرى منحتها للعرب من خلال مراسلات (حسين/مكماهون) عامى ١٥ ، ١٩١٦ . فقد صدر تصريح بالفور اثناء الحرب العالمية الاولى ، ولم يكن الانجليز قد تمكنوا من احراز نصر حاسم ضد تركيا والمانيا . وكانت بريطانيا قد اصدرت وعودا للعرب في مراسلات حسين/مكماهون ، كما سبق القول ، خلال عامى ١٥ ، ١٩١٦ تعدهم بالعمل على تحريرهم من

(16) Stein., op. cit., p. 559.

(17) «...If His Majesty's Government will send me a message on the lines of the formula,... I will hand it on to the Zionist Federation...», Stein., op. cit., p. 470. انظر

(٨) انظر في اسباب توجيه تصريح بالفور في شكل خطاب الى روتشيلد دون ارساله الى ممثلى المنظمة الصهيونية العالمية :

— Ibid., p. 548.

(19) Kleinberger, F. Aharon., Society, Schools, and Progress in Israel., Pub. Robert Maxwell, London, 1969. p. 14.

الاحتلال التركي ومنحهم الاستقلال في اطار دولة عربية تعيد أمجاد الخلافة الاسلامية . وللتاريخ في وعود بريطانيا لليهود في تصريح بالفور عام ١٩١٧ ، وعودها للعرب في مراسلات (حسين/مكماهون) عامى ١٥ : ١٩١٦ دلالة يوضحها سير الاحداث الحربية في الشرق اثناء الحرب العالمية الاولى . فقد صدر تصريح بالفور خدمة للاغراض العسكرية البريطانية (١٩) ، بالإضافة الى ان بريطانيا استهدفت من اصدار التصريح ما يلي :

- ١ - اعتبار الدولة اليهودية في فلسطين ، بمثابة مركز دفاع لاوربا ضد آسيا وطيعتها ضد البربر (٢٠) .
- ٢ - استخدام الدولة اليهودية كحارسه لمصالح بريطانيا في قناة السويس (٢١) .
- ٣ - منع مصر من التوسع شرقا وسيمنع ذلك بالتالى قيام وحدة عربية (٢٢) .
- ٤ - استفادة الانجليز من اليهود كجواسيس لانهم تدربوا على هذا الدور منذ ايام يوشع (٢٤) .
- ٥ - ضمان بقاء الروس الى جانب بريطانيا عن طريق تأثير اليهود الروس في الحكومة الروسية (٢٥) .
- ٦ - كسب ود اليهود في الولايات المتحدة وروسيا والعالم بأسره .
- ٧ - الحصول على مساعدات مالية من اليهود (٢٦) .
- ٨ - التكفير عما فعله المسيحيون ضد اليهود (٢٧) .
- ٩ - تنمية وتقوية التجارة الانجليزية على محور ثلاث قارات (٢٨) .
- ١٠ - التعويض عن فشل الحملات الضليبية السبع السابقة (٢٩) .

(20) Avnery., Loc. cit.

(٢١) هنرى بيريرا - اسرائيل ستزول عاجلا - المصدر السابق - ص ٩ .

(٢٢) محمد فيصل عبد المنعم - فلسطين والفز الصهيونى - مكتبة القاهرة الحديثة - القاهرة - ١٩٧٠ - ص ٥٩ .

(23) Stein., op. cit., p. 383.

(٢٤) د/ عبد الرحمن برج - تحالف الصهيونية والاستعمار - الكتاب الاول - المؤسسة المصرية الغربية العامة للتأليف والترجمة والنشر - القاهرة ١٩٦٤ ص ٢٧ ، ٢٨ وانظر Stein., op. cit., pp. 546-551.

(٢٥) د/ جمال الدين الرمادى - حصاد الايام الستة - دار الشعب - القاهرة (بدون تاريخ) ص ٣١ وايضا Stein., Ibid.

(26) Palestine, A Study..., op. cit., p. 76.

(27) Ibid., P. 116.

(٢٨) د/ اسعد رزوق - الصهيونية وحقوق الانسان العربى - الجزء الاول - المصدر السابق - ص ١٨١ - ١٨٨ .

(٢٩) المصدر السابق - الجزء الثانى - ص ٩٣ ، ٩٤ .

١١ - ايجاد نوع جديد من الاستعمار الاستيطاني بدلا من الاستعمار العسكري السافر (٢٠) .

ويدل تتابع الوعدين ، وعد الانجليز للعرب عام ١٩١٦ ووعد الانجليز لليهود عام ١٩١٧ على سير الحرب العالمية الاولى . فدخل بريطانيا الحرب ضد دولة مسلمة هي تركيا ، والرغبة في انتزاع املاكها العربية تطلب من بريطانيا القيام بعمل سياسى تمهيدى ، هو اقناع العالم العربى ذى الغالبية المسلمة بضرورة التحرر من النير التركى . ولما كانت الرغبة فى الاستقلال تجيش بصدور العرب وقتئذ ، فقد استغلتها انجلترا لاقناع العرب بالانضمام الى بريطانيا « المسيحية » لمحاربة تركيا « المسلمة » لان هذه الدولة المسيحية ، هي التى ستضمن للعرب الاستقلال المنشود . ومن ثم ، فان كسب ود العرب ، لكسب الحرب ضد تركيا ، تطلب اصدار وعود بريطانية ايدها فرنسا وامريكا ، بمنح الاستقلال للعرب اذا هم ساعدوا الحلفاء . وقد اقنع العرب بوعود انجلترا ، وبهذا ضمن الحلفاء وجود اعوان لهم فى بلاد الاعداء يعملون على تيسير اسباب النصر بما يشعلونه من ثورة ضد تركيا تعرقل جهودها الحربية . وكذلك فان كسب الحرب ضد تركيا فى اوربا ، كان يتطلب ايجاد تأييد واسع النطاق لاهداف الحلفاء فى اوربا ، وكانت بريطانيا تدرك ان تأييدها لمطالب الحركة الصهيونية سيؤدى الى تأييد يهود اوربا لها .

ومن اجل هذا ، اتجهت انجلترا الى كسب ود يهود الاتحاد السوفيتى والنمسا والمجر والولايات المتحدة الامريكية ، كما اتجهت الحركة الصهيونية الى الحلفاء والى اعداء الحلفاء (تركيا والمانيا) للحصول على اكبر قدر من التأييد (٢١) . وترتبطا على ذلك اصدرت

(٢٠) د/ اسماعيل صبرى عبد الله - فى مواجهة اسرائيل - دار المعارف - القاهرة يوليو ١٩٦٩ . من ص ٦٠ - ٧٠ وخيرى حماد - فلسطين وعدوان ٥ يونيو - اصدار ندوة الصحافة العمالية فى الفترة من ٥ - ١٥/٨/١٩٦٨ - الاتحاد الدولى لثقافات العمال العرب القاهرة - ص ٩٩ - ١٠١ ود/ فاضل زكى محمد - اهمية السلاح السياسى الاعلامى فى معركة فلسطين العربية - دراسة بالاجلة المصرية للعلوم السياسية - عدد خاص عن تحرير فلسطين من يوليو ٦٧ - ابريل ١٩٦٨ - القاهرة - ص ١٣ وما بعدها .
— Alkholy, Hassan Sabry., Palestine-Torn between Zionist Plots and Imperialism. International Confederation of Arab Trade Unions. U.A.R. (n. d.) pp. 10-23.

(٢١) انظر فى اتصالات هرتزل بالدول الكبرى للحصول على تأييدها لاهداف الصهيونية

ما يلى :

— مقابلته مع دوق باذن فى ١٣/٤/١٨٩٦

— Diaries of Herzl., op. cit., pp. 23-26.

— Ibid., pp. 44-45..

— رسالة هرتزل للسلطان فى ٢٥/٨/١٨٩٦

بريطانيا تصريح بالفور فكسبت بذلك ود اليهود الذين اعلنوا انهم سيقدمون كل مساعدة لانجاح قضية الحلفاء . ومع ان بريطانيا قد التزمت بوعدين ، للعرب أولا ولليهود ثانيا ، فان الغلبة في النهاية كتبت لوعده بالفور لليهود وذلك للاسباب الآتية :

١ - كان لليهود - بعكس العرب - ميزة الاعتماد على مواطني الدول الاستعمارية .

٢ - كان لليهود قاعدة جماهيرية عريضة في أوربا الشرقية والولايات المتحدة الأمريكية ، تصل الى ثلاثة ارباع يهود العالم ، وتمثل قوة ضغط هائلة ضد روسيا لهزيمتها ، وضد الولايات المتحدة لكسبها الى صف الحلفاء .

٣ - اتاح انتماء الحركة الصهيونية للقارة الاوربية الفرصة لها لافهار ان هدفها يرتبط بحركة التوسع الاوربي التي كانت كل دولة اوربية تمارسها لحسابها الخاص ، مما اتاح الظروف للتلاقى بين الاهداف الصهيونية والاهداف الاستعمارية رغم ان الذريعة العلنية لهذا التلاقى - في شكل تصريح بالفور - كانت محاولة انقاذ اليهود من الاضطهاد الذي يعانونه .

المبحث الثاني

التفسير الاسرائيلي للتصريح

اثارت بعض عبارات التصريح كثيرا من الجدل والنقاش حول ما ينطوي عليه معناها . واكثر ما اثير من الجدل ، كان حول معنى عبارتي « الوطن القومي » و « في فلسطين » . وسوف نعرض فيما يلي للتفسير الصهيوني لهاتين العبارتين :

-
- رسالة هرتسل للورد سالزبرى في ديسمبر ١٨٩٦. Ibid., pp. 49-50.
- رسالة هرتسل للقيصر في ١٨٩٨/٥/٢٥ وخطابه في ١٨٩٨/١١/٢. Ibid., pp. 116-118.
- رسالة هرتسل لدوق بادن الكبير في ١٨٩٨/١٢/١٥. Ibid., pp. 127-130.
- رسالة هرتسل لقيصر المانيا في ١٨٩١/٣/١٠. Ibid., pp. 136-138.
- رسالة هرتسل للسلطان عبد الحميد الثاني في ١٩٠١/٥/١٨. Ibid., pp. 173-177.
- رسالة هرتسل الى تشمبرلين في ١٩٠٢/٧/١٢. Ibid., pp. 22-222.
- رسالة هرتسل الى لاندسون ، ١٩٠٢/١٠/٢٤. Ibid., pp. 247-250.
- رسالة تشمبرلين الى هرتزل في ١٩٠٢/٤/٢٣. Ibid., pp. 279-282.

١ - الوطن القومي : (National Home)

أكد (دافيد بن جوريون) ان كلمة (Nation) تعنى فى القارة الاوربية (دولة) او (State) لان السؤال عن جنسية الشخص بالانجليزية يصاغ على النحو التالى :

«What is your nationality ?» اما لماذا لم تستعمل بريطانيا كلمة (State - دولة) صراحة فان ذلك راجع الى ان امر انشاء هذه الدولة لم يكن موكولا اليها ، لان بريطانيا لم يكن فى استطاعتها ان تأخذ اليهود من روسيا وبولندا والولايات المتحدة الامريكية وتجبرهم على الذهاب الى فلسطين (٣٢) . وقد صرح بالفور بأنه « بالنسبة لمعنى كلمة (الوطن القومى) فانى افهمها على انها تعنى شكلا من اشكال الحماية الانجليزية او الامريكية ، او اى حماية اخرى يجرى فى كنفها وضع تسهيلات كاملة لليهود ، يستطيعون من خلالها انقاذ انفسهم وبناء مركز حقيقى للثقافة ومقر للحياة القومية عن طريق التعليم والزراعة والصناعة ولا يتضمن هذا بالضرورة ، انشاء دولة مستقلة فى وقت مبكر لان ذلك امر سيتم تدريجيا وفقا للتطور السياسى الطبيعى » (٣٣) . وهذا يعنى ان الوطن القومى مرحلة تودى الى انشاء دولة يهودية اذا تمكن اليهود من احراز الاكثريّة العددية فى البلاد . وقد ايد هذا المعنى كل من لويد جورج وكارازون وسمطس وهربرت صموئيل ، ووايزمان ، وكلهم من البريطانيين الذين ساهموا فى اصدار التصريح او تنفيذه . وينطوى هذا المعنى ايضا على قيام بريطانيا بتسهيل اعمال الصهيونية فى هذه المرحلة الاولى ، ولكنها لا تضمن نجاحها النهائى ، اى لا تضمن تحويل الوطن القومى الى دولة ، لان هذا الامر متعلق بمقدرة اليهود ، وبالظروف الخارجية ، والا فسيبقى الوطن القومى وطنا قوميا فقط (٣٤) . وقد تأكد هذا المعنى ايضا فى تقرير اللجنة الملكية البريطانية عام ١٩٣٧ (٣٥) .

(32) The Jewish Plan., op. cit., p. 336.

(33) Ibid., p. 81, Brenheim., op. cit., p. 365., Stein., op cit, p. 547,

— Palestine. a Study..., op. cit., p. 107.

(٣٤) د/نجيب صدقة - قضية فلسطين - دار الكتاب - بيروت - ١٩٤٦ - ص ٣٤ ،

٣٥ وانظر بسام ابو غزالة - الجذور الارهابية لحزب حىروت الاسرائيلى - دراسات

فلسطينية رقم ٥ - منظمة التحرير الفلسطينية - بيروت - تشرين ١٩٦٦ ص ١٧ .

(٣٥) فقد ذكرت اللجنة ما يلى فى تقريرها :

His Majesty's Government realized that a Jewish State might in a course of time be established...». Jewish Plan., op. ci., p. 82.

— Stein., p. 555.

انظر

هذا ويلاحظ ان التفسير الرسمى البريطانى لمعنى الوطن القومى ، الصادر فى

٢ - في فلسطين : in Palestine :

تدعى الحركة الصهيونية أن عبارة (في فلسطين) لا تعنى ان الوطن القومى لا يشمل كل فلسطين . فرغم ان الانجليز لم يستعملوا عبارة (فلسطين كوطن قومى لليهود) وقالوا (وطن قومى في فلسطين) فان ذلك لا يعنى ان الوطن القومى سينشأ في جزء من فلسطين لان انجلترا لو كانت تريد ذلك ، لعبرت عنه صراحة . ذلك ان كلمة (فلسطين كوطن قومى) لم تستخدم وقتذاك حتى لا يكون معنى ذلك ، ازاحة العرب عن فلسطين . واذا كان القول بان تطبيق الاشتراكية قد تم (في انجلترا) لا يعنى انها طبقت في جزء منها فان القول بان انشاء الوطن القومى (في فلسطين) لا يعنى كذلك ، انه سينشأ في جزء من فلسطين ، بل في كل فلسطين (٣٦) .

المبحث الثانى

طبيعة التصريح في المفهوم الاسرائيلى

تؤكد الحركة الصهيونية ، ان وعد بالفور كان الالتزام الدولى الاول للشعب اليهودى ، أصدرته بريطانيا بموافقة الحلفاء الرئيسيين ، روسيا وفرنسا وايطاليا وامريكا . وايدت فرنسا وايطاليا هذا الالتزام في ١٤/٢/١٩١٨ و ٩/٥/١٩١٨ كما ايدته الكونجرس الأمريكى في ٣٠/٦/١٩٢٢ والرئيس الأمريكى في ٢٠/٩/١٩٢٢ . وتأكدت قانونية هذا الالتزام بعمل جماعى من الحلفاء في سان ريمو في ابريل ١٩٢٠ ، وفي معاهدة (سيفر) في اغسطس ١٩٢٠ التى نص فيها على وعيد بالفور الذى اعلنته بريطانيا في ٢/١١/١٩١٧ واعترف به الحلفاء (م ٩٥ من معاهدة سيفر) . ولا يمنع عدم تصديق تركيا

الكتاب الابيض في يونيو ١٩٢٢ عن وزير المستعمرات البريطانى « تشرشل » قد ذكر مايلى: « ... ومتى سأل سائل ما هو معنى ترقية الوطن القومى اليهودى في فلسطين ، يمكن ان يجاب عليه بانه لا يعنى فرض الجنسية اليهودية على اهالى فلسطين اجمالا ، بل زيادة رقى الطائفة اليهودية بمساعدة اليهود الموجودين في جميع انحاء العالم حتى تصبح مركزا يكون فيه للشعب اليهودى برمته اهتمام وفخر من الوجهتين الدينية والقومية .. ويرى وزير المستعمرات ان هذا التصريح ، ان فهم على هذه الوجهة ، فانه لا يتضمن صراحة او ضمنا ، شيئا من شأنه ان يثير مخاوف عرب فلسطين او يسبب استياء لليهود ... » انظر موسوعة القضية الفلسطينية - المصدر السابق - ص ٤٢٦ وثيقة رقم ١١٠ . وانظر ملف وثائق فلسطين - الهيئة العامة للاستعلامات - الجزء الاول - اغسطس ١٩٦٩ - القاهرة - ص ٣٢٩ - وثيقة رقم ١٠٩ - والوثائق الرئيسية للقضية الفلسطينية - المصدر السابق من ص ١٥٦ - ١٥٩ وثيقة رقم ٢٠٩ . وانظر خلاصة تقرير اللجنة الملكية البريطانية (١٩٣٧/٧/٧) في المصدر السابق ص ٢٠٣ ت ٢٢٨ وثيقة رقم ٢٣ .

(36) Jhe Jewish Plan., op. cit., p. 337 ff.

على معاهدة سيفر من وصف الوعد بالقانونية ، أو بانه يشكل مبدا من مبادئ القانون الدولي ، لان التصديق التالى لتركيا على معاهدة (لوزان) في ١٩٢٣/٧/٢٤ يؤكد هذه الحقيقة لانها تنازلت في المادة (١٦) من هذه المعاهدة عن الاقاليم التابعة لها ومنها فلسطين (٣٧) . وقد اعترف الامر فيصل بهذه الوثيقة في الاتفاقية الموقعة في ١٩١٩/١/٣ بينه وبين د/وايزمان . ومن اجل هذا فقد اكدت وزارة الخارجية الاسرائيلية ، أن تصريح بالفور قد منح « مشروعية دولية » للصلة التاريخية بين الشعب اليهودي وارض اسرائيل ، ولحقهم في اعادة تأسيس وطنهم القومى ، مما يجعل من هذه الوثيقة ، وثيقة دولية . واكدت وزارة الخارجية ايضا ، أن طبيعة هذا التصريح تختلف عن طبيعة تصريحات بريطانيا على لسان مكماهون الى الشريف حسين ، لان تصريح بالفور لم يكن وثيقة سرية لا يعلم بها الا المتفاوضون ، وانما تم التفاوض بشأنه بصورة مباشرة وعلنية : مع الوزارة البريطانية (٣٨) . وقد تأكدت الطبيعة القانونية لتصريح بالفور في الخطاب الرسمى لمستر رامزى مكدونالد الى د/وايزمان في ١٩٣١/٢/١٣ ، وفي خطاب مستر تشرشل في مجلس العموم في ١٩٣٩/٥/٢٣ . كما ذكر الكتاب الابيض لعام ١٩٢٢ ان وجود الوطن القومى اليهودي يجب ان يتمتع بضمانة دولية International guarantee وعلى هذا فان التصريح ليس مجرد واقعة تاريخية ، بل هو قاعدة عامة من قواعد القانون الدولي ، نصت مقدمة صك الانتداب على مسئولية الدولة المنتدبة عن وضعه موضع التنفيذ (٣٩) . وايضا ، فان ما يجب مناقشته ليس هو موضوع مشروعية التصريح ، بل يجب دراسة اهدافه العامة ومقاصده كما فهمها الطرف الاخر الذى وجهت اليه . اما عن وجود اغلبية عربية في فلسطين ، فان ذلك الامر كان ماثلا في الاذهان عند منح هذا التصريح لليهود ، ولم يطرأ قط بعد اصدار التصريح . وقد نص صك الانتداب في ديباجته على مسئولية دولة الانتداب عن وضع وعد بالفور موضع التنفيذ ، والزم هذه الدولة في نصوصه المختلفة بالعمل على تسهيل الهجرة وتشجيع حشد اليهود في

(37) Jewish Plan., op. cit., p. 71 ff.

— Palestine, a Study..., op. cit., pp. 105-107.

وايضا ثوراكي المصدر السابق - ص ١٥

(38) Stein., op. cit., p. 553.

وانظر ايضا :

— Facts About Israel, Ministry for foreign affairs. Information Division. Printed in Israel. (n. d.) pp. 9-14.

— Palestine, a Study..., op. cit., p. 74. وانظر ايضا :

(39) Jewish Plan., op. cit. pp. 70-82.

الأراضي لتنمية الوطن القومي اليهودي (٤٠) .

وترتيباً على ذلك ، فإن الحركة الصهيونية ترى أن الالتزامات الواردة في تصريح بالفور ، هي التزامات قانونية دولية ، تضمنت قواعد للقانون الدولي العام على النحو التالي :

١ — أن هناك شعباً يهودياً .

٢ — أن صلة هذا الشعب التاريخية ، بفلسطين قد تم الاعتراف بها اعترافاً قانونياً .

٣ — أن أسباب إعادة تأسيس الوطن القومي اليهودي في فلسطين قد تم الاعتراف بها اعترافاً دولياً مشروعاً (٤١) .

(40) Ibid.

(41) Ibid.

وانظر مرضا لما ورد بشأن الوطن القومي في تقرير (بيل) وكتاب ١٩٢٢ الذي أصدرته بريطانيا ، في المراجع الآتية :

— Official Records., Vol. 1. op. cit., pp. 20-21.

— Bentwich, Norman., The Mandate For Palestine., British Year Book of International Law, 1929. London. p. 129.

الفصل الثاني

بطلان التمسك بالتصريح من حيث الشكل (٤٢)

تتمسك الحركة الصهيونية بتصريح بالفور ، كسند من اسانيد السيادة الاسرائيلية على فلسطين باعتباره التزاما دوليا ، التزمت بريطانيا بمقتضاه بتسهيل انشاء وطن قومي لليهود .

ولما كانت الحركة الصهيونية ، التي تمثلها اعتبارا من ١٥ مايو ١٩٤٨ دولة اسرائيل - ترى انها صاحبة المصلحة في التمسك بتصريح بالفور باعتباره التزاما دوليا مستكملا لعناصر الالتزام الدولي الصحيح ، فسوف نتعرض في هذه الدراسة لبيان ما اذا كان تصريح بالفور يشكل من حيث اطرافه ، التزاما دوليا واجب النفاذ ، ثم بيان المستفيد من الالتزامات الواردة بالتصريح . وسنعرض هذين الموضوعين في مبحثين :

المبحث الاول : لدراسة اطراف التصريح .
المبحث الثاني : لدراسة الاشتراط لمصلحة الغير .

المبحث الاول

اطراف تصريح بالفور

صدر تصريح بالفور في شكل رسالة وجهها اللورد بالفور وزير خارجية بريطانيا الى اللورد « روتشيلد » احد اثرياء اليهود في بريطانيا . ومن هذا يتبين ان طرفي تصريح بالفور هما بريطانيا التي يمثلها وزير خارجيتها واللورد « روتشيلد » . وقبل ان نتعرض لدراسة مدى صحة تكوين التزام دولي عن طريق هذين الطرفين نرى ان نعرض القواعد العامة في القانون الدولي ، والتي تحدد اطراف الالتزام الدولي ثم نطبق هذه القواعد على الوضع بالنسبة لتصريح بالفور .

اولا : القواعد العامة في القانون الدولي :

عرفت المادة الثانية من اتفاقية (فينا) بقانون المعاهدات لعام ١٩٦٩

(٤٢) لا نقصد بالشكل هنا ، ذات الشروط الشكلية المطلوب توافرها لصحة الاتفاق الدولي بصفة عامة وانما نقصد بالشكل هنا معنى خاصا يتحصل في « وسائل وطرق معالجة الموضوع » فحيثما كانت هناك وسيلة ما لحل نزاع معين فان الانحراف عن هذه الوسيلة يعتبر في راينا انحرافا عن « شكل » الحل المطلوب وينطبق نفس الرأى على ماسيرد فيما بعد من عرض لبطلان صك الانتداب وقرار التقسيم من حيث الشكل .

المعاهدة بانها « اتفاق دولى يعقد كتابة بين دولتين أو اكثر ، ويخضع للقانون الدولى سواء فى وثيقة واحدة أو اكثر ، وإيا كانت التسمية التى تطلق عليه » . ويستنتج من هذا التعريف ، أن إبرام المعاهدات ، يتطلب ما يلى :

- ١ - أن يكون اطراف المعاهدة دولا .
- ٢ - أن يكون الاتفاق محكوما بقواعد القانون الدولى .
- ٣ - أن يثبت الاتفاق كتابة فى وثيقة أو اكثر .
- ٤ - تطبق احكام المعاهدات على الاتفاق ايا كانت التسمية التى تطلق عليه (٤٣) .

وترتبا على ذلك ، فانه اذا توافرت اركان الاتفاق الدولى فى التصريح فان ذلك يستتبع تطبيق احكام المعاهدات عليه بوصفها اتفاقا دوليا ، سواء كان ذلك من حيث الشكل أو من حيث الموضوع (٤٤) .

والتصريح قد يكون عملا صادرا من جانب واحد ، وقد يكون عملا صادرا من جانبين أو اكثر . والاعمال القانونية التى تصدر عن جانب واحد ، هى تلك التى تصدر تعبيرا عن ارادة شخص قانونى دولى واحد وهى عادة لا ترتب اثارا قانونية معينة الا اذا لابستها ظروف خاصة تبرزها فى صورة معينة وتجعل منها الارادة الرئيسية التى تتدخل لاحداث الاثر القانونى . وهذه الظروف الخاصة تتمثل فى تدخل ارادة أو ارادات مقابلة تصدر من اشخاص دولية اخرى ، سواء كانت هذه الارادات المقابلة ايجابية ام سلبية (أى بمجرد السكوت) . وبمعنى آخر ، فان الارادة المنفردة فى مجال القانون الدولى لا تحدث اثارا قانونية على وجه العموم الا اذا سبقتها ، أو لحقتها ارادات اشخاص دولية اخرى بصفة رئيسية

(٤٣) راجع اتفاقية (فينا) بقانون المعاهدات لعام ١٩٦٩ فى المجلة المصرية للقانون الدولى - مجلد ٢٥ - عام ١٩٦٩ - ص ٢٩٣ وما بعدها . وراجع ايضا دراسة الدكتورة عائشة راتب بعنوان : « على هامش الاتفاقية الخاصة بقانون المعاهدات » بالمصدر السابق - ص ١٥٥ وما بعدها .

وانظر فى اطراف المعاهدات وشروط تكوينها المصادر الآتية :

- Oppenheim, op. cit., p. 882.
- Brierly, op. cit., p. 317 et seq.
- Rausseau, D.I.P., op. cit., p. 63.
- Redslob, op. cit., p. 90 et seq.
- Starke, op. cit., p. 787 et seq.

(٤٤) انظر التصريح كالترام دولى فى مؤلف د/محمد حافظ غانم - المعاهدات - دراسة لاحكام القانون الدولى ولتطبيقاتها فى العالم العربى - معهد الدراسات العربية - جامعة الدول العربية - القاهرة ١٩٦١ - ص ٢٩ ، ٣٠ .

— Oppenheim, op. cit., p. 787 et seq. وانظر كذلك .

أو تبعية . صريحة أو ضمنية (٤٥) . والاعمال القانونية المنبثقة عن الإرادة المنفردة ، لا تعتبر في المجال الدولي تعبيرا عن ارادة آمرة ، ولكنها مجرد افصاح عن رأى أو ارادة للدولة ، أو تقرير لحالة معينة لاحظت الدولة وجودها (٤٦) . أما الاعمال القانونية الدولية التي تصدر عن جانبين أو أكثر . فهي الاعمال التي تصدر باتفاق ارادتي شخصين قانونيين دوليين أو أكثر (٤٧) .

ولما كان التصريح في صورته المختلفة ، يعتبر عملا دوليا قانونيا ، فلا بد أن يصدر عن شخص دولي يملك أهلية الالتزام والوجوب ، في دائرة الاعمال القانونية الدولية . ذلك أن الاشخاص القانونية الدولية هي وحدها التي يعول عليها في احداث الآثار القانونية في دائرة الاعمال القانونية الدولية . والثابت أن الشخص الدولي الذي يملك أهلية الالتزام ، هو الدول والمنظمات الدولية والبابا (٤٨) . أما الامم والافراد والقبائل ومن في حكمها فليس لها القدرة على انشاء القواعد القانونية الدولية ، ومن ثم لا تثبت لها بهذا الوصف ، الشخصية الدولية (٤٩) . وترتيباً على ذلك فلا يعتبر من قبيل الالتزام الدولي ذلك الاتفاق الذي يكون أحد أطرافه من غير الدول ، أو أشخاص القانون الدولي العام ، أو يكون بين طرفين فقط ، أحدهما من غير أشخاص القانون الدولي (٥٠) .

(٤٥) د/محمد طلعت الغنيمي — الاحكام العامة في قانون الامم — ص ٤٠٠ وما بعدها
ود/على صادق ابو هيف — القانون الدولي العام — ص ٥٦٤ وما بعدها . ود/حامد سلطان
ص ٢١٠ — ٢١١

وانظر ايضا : — Rausseau.. op. cit. p. 416 et seq.

حيث ذكر ان الوعد بين الدول تنطبق عليه أحكام المعاهدات كالتصريح . وقد أثبت التطبيق العملي الدولي ان الوعد يعتبر مصدرا خاصا للالتزامات في القانون الدولي . ومثال ذلك الاعلان الالمانى في ١٣/١٠/١٩٣٧ ، والاعلان الفرنسى البريطانى في ٣١/٣/١٩٣٩ والاعلان البريطانى في ١٣/٤/١٩٣٩ . والاعلان البريطانى الأمريكى في ٣٠/٧/١٩٤١ ، والاعلان الأمريكى في ٢١/٧/١٩٤٥ ، والقانون الدستورى النمساوى الصادر في ٢٥/١٠/١٩٥٥ واعلان موسكو في ١٥/٤/١٩٥٥ ، والاعلان المصرى في ٢٤/٤/١٩٥٧ .

(٤٦) د/حافظ غانم — مبادئ القانون الدولي — ص ٦٢٩ .

(٤٧) د/حامد سلطان — المصدر السابق — ص ٢١٣ .

(٤٨) د/حافظ غانم — المعاهدات — ص ٢١ . ود/عبد العزيز سرحان — القسانون الدولي العام — دار النهضة العربية — القاهرة — ١٩٦٩ — ص ١٠٧ ، ص ٢٤٧ . ود/حامد سلطان ص ٨٥ وما بعدها . وانظر كذلك د/محمود سامى جنية — القانون الدولي العام — لجنة التأليف والترجمة والنشر — الطبعة الثانية — القاهرة ١٩٣٨ — ص ٨٤ .

(٤٩) د/حامد سلطان — ص ٩٦ ، ٩٧ . ومؤلف د/حامد سلطان وعبد الله العريان —

ص ٧٦ .

(٥٠) د/حافظ غانم — المصدر السابق — ص ٢١ . وانظر جفرى بطرس غالى —

فلسطين — دار الفصول للنشر — القاهرة — ١٩٤٧ — ص ١٠ .

والمستفاد مما تقدم ، انه لكي يعتبر التصريح عملا قانونيا دوليا ملزما فلا بد من حيث الشكل ان يصدر عن شخص قانونى دولى يملك اهلية التصرف فى دائرة الاعمال القانونية الدولية . والارادة القانونية لهذا الشخص الدولى لا ترتب عادة آثارا قانونية معينة الا اذا لابستها ظروف خاصة تبرزها فى صورة معينة ، وهذه الظروف تتمثل فى تدخل ارادة أو ارادات مقابلة ايجابيا أم سلبا ، وسواء لحقتها هذه الارادات أم سبقتها . وبمعنى آخر فلا بد لكي يرتفع التصريح من دائرة الاعمال المادية الى دائرة الاعمال القانونية ، ان يصدر عن شخص قانونى دولى فى مواجهة شخص قانونى دولى أو أكثر ، مما ينتهى بنا الى القول بان التصريح الملزم فى دائرة القانون الدولى هو الذى يتم بين اشخاص قانونية دولية .

ثانيا : تطبيق القواعد العامة بالنسبة لاطراف التصريح على تصريح بالفور :

صدر تصريح بالفور فى شكل رسالة وجهها وزير خارجية بريطانيا الى اللورد « روتشيلد » . والتصريح بهذه الصورة قد صدر بالنسبة لطرف من اطرافه ، عن شخص قانونى دولى يملك اهلية الالتزام فى دائرة الاعمال القانونية الدولية وهذا الطرف هو بريطانيا ممثلة فى وزير خارجيتها ، الذى يملك طبقا لقواعد القانون الدولى ، التعبير عن ارادة الدولة . أما الطرف الثانى الذى وجه له التصريح ، فهو فرد من اثرياء اليهود فى بريطانيا وهو بهذا الوصف لا يصدق عليه وصف الشخصية الدولية . ولما كان التصريح بهذه المثابة قد صدر عن ارادة دولية منفردة فى مواجهة فرد من الافراد ، فانه لا يرقى الى مرتبة الاعمال القانونية الدولية الملزمة . وقد سبق ان ذكرنا ان الارادة المنفردة فى مجال القانون الدولى ، لا تحدث آثارا قانونية على وجه العموم الا اذا سبقتها أو لحقتها ارادات اشخاص دولية اخرى مقابلة . ولما كانت الارادة المقابلة التى وجه اليها التصريح ليست ارادة منسوبة الى شخص دولى ، فان التصريح لا يكون التزاما دوليا (٥١) . ويرى استاذنا الدكتور محمد حافظ غانم ان الوعود الصادرة فى تصريحات تصدر عن الارادة المنفردة ، تعتبر ملزمة فى الحالتين الآتيتين :

١ - اذا كان التصريح الفردى جزءا من مجموعة تصريحات أو وثائق

(٥١) وتصريح بالفور بهذا المعنى ، عبارة عن اعلان صادر من دولة يفيد اتباعها لسياسة معينة ، هى تسهيل انشاء وطن قومى لليهود ، وهذا النوع من التصريحات لا يدخل فى نطاق المعاهدات الملزمة . انظر فى ذلك د/حافظ غانم - المعاهدات . ص ٢٩ ، ٣٠ .

(م ١٠ - السيادة الاسرائيلية)

دولية ، اذا نظر اليها كمجموع يرتبط بعضه ببعض الآخر ، كونت اتفاقا دوليا .

٢ - اذا كان التصريح يتضمن عرضا موجهها لدولة او اكثر ، ثم قبل هذا العرض صراحة او ضمنا (٥٢) . ولا ينطبق على تصريح بالفور شرط من شرطى انعقاد الالتزام السابقين ، فهو ليس جزءا من مجموعة تصريحات او وثائق دولية تعتبر اتفاقا دوليا ولم يوجهه لدولة معترف بها وتمثل يهود العالم (٥٣) .

المبحث الثانى

الاشتراط لمصلحة الغير (٥٤)

يدخل هذا الموضوع فى نطاق بحث آثار المعاهدات ، ومع ذلك فنحن نرى - فى مجال دراستنا هذه - ان هذا الموضوع وثيق الصلة بموضوع اطراف التصريح الذى درسناه فى المبحث السابق . ذلك ان التمسك بتصريح بالفور من حيث الشكل كسند قانونى يرتب حقوقا للسيادة الاسرائيلية على فلسطين ، يستوجب التعرض - كما سبق أن ذكرنا - لمسالتين متصلتين ببعضهما ، هما أولا مصدر التصريح ، وهل هو شخص

(٥٢) المصدر السابق - ص ١٧ ، ١٨ .

(٥٣) لا يمكن اعتبار تصريح بالفور جزءا من مجموعة تصريحات الولايات المتحدة ، واطاليا وفرنسا وغيرها من الدول التى أصدرت تصريحات تؤيد مضمون تصريح بالفور على ما اشرنا اليه من قبل لان هذه الدول ليست اطرافا فى الموضوع الذى ينظمه التصريح وهو تسهيل انشاء وطن قومى لليهود ، كما ان التصريح لم يوجه اليها . والصحيح ان الدولة المعنية بهذا الموضوع والتى يمس التصريح مصالحها اساسا جوهريا ، كانت وقت اصدار التصريح « تركيا » التى لم تصدر تعريحا بتأييد الوعد .

وقد افصحت محاضر مجلس العموم البريطانى عن ذلك عندما تقدم « كينج » احد اعضاء المجلس بسؤال عما اذا كانت بريطانيا قد اخبرت الحلفاء بمضمون التصريح فاجاب « بالفور » بأنه لم يتم تبليغ رسمى للحلفاء عن هذا الموضوع انظر :

— The Parliamentary Debates : Official Report, 5th series, Vol. XCIX. 7th Sess. of the 30th Parliament of the U.K. of Great Britain and Ireland. House of Commons. 10th Vol. London, 1917. P. 838.

(54) Guiggenheim, Paul., Traité de Droit International Public. Tome 1. Librairie de l'Université, George Cie. S.A., Geneve. 1953. P. 97 et seq.

وانظر د/ الشافعى محمد بشر - القانون الدولى العام فى السلم والحرب - منشأة المعارف - اسكندرية - ١٩٧١ ص ٣٦٣ وانظر د/ حامد سلطان - المصدر السابق ص ٢٤٨ وما بعدها .

ذولى يملك الالتزام فى دائرة الاعمال القانونية الدولية ، وثانيا المستفيد من التصريح ، ومن له حق التمسك به ، وذلك باعتبار ان القاعدة العامة بالنسبة لآثار المعاهدات هى ان المعاهدة لا تلزم الا عاقيديها . وتتطلب دراسة الموضوع على هذا النحو التعرض اولا للقواعد العامة فى القانون الدولى ، التى تتعلق باثار الالتزام بالنسبة للغير ، ثم تطبيق هذه القواعد العامة على الوضع بالنسبة لتصريح بالفور .

اولا : آثار الالتزام بالنسبة للغير فى القانون الدولى :

سوف نتعرض لجانب واحد من آثار الالتزام بالنسبة للغير ، وهو امكان ترتيب حقوق لغير عاقدى الالتزام . واول ما يمكن ان يقال فى هذا الصدد ، انه ، اذ لا تلزم المعاهدة الا عاقيديها طبقا للقواعد العامة ، فلا يمكن ان تكون بهذه المثابة مصدرا لحق يطالب به الغير ، وهذا مبدا مسلم به لدى غالبية الفقه الدولى . وقد عبرت عن ذلك ، المحكمة الدائمة للعدل الدولى فى حكمها رقم (٧) فى ٢٥ مايو ١٩٢٦ بشأن الخلاف بين المانيا وهولندا فيما يتعلق بمصالح بعض الرعايا الالمان فى سيليزيا العليا البولندية ، حيث ذكرت المحكمة ان المعاهدة « لا تعد قانونا الا بين عاقيديها » (٥٥) . وتستند غالبية الفقه فى تسويغ رايها ، الى ان التطبيق الدولى قد اظهر انه ليس للغير الذى يمتد اليه اثر نافع من آثار المعاهدة ، الحق فى ان يطالب بتنفيذها . ذلك ان الدول الاطراف فى المعاهدة ، تحتفظ بحقها فى تعديل احكامها او الفائها دون ان يكون للغير الحق فى الاعتراض على هذا التصرف باعتبار ان المعاهدة لا تعد قانونا الا بين عاقيديها (٥٦) . وترتيبها على ذلك فانه يمكن القول بانه لا يوجد فى قواعد القانون الدولى ، قاعدة من شأنها ان تكسب الغير حقا بمقتضى معاهدة لم يكن طرفا فيها ولم يعبر عن رضاه بها الا اذا كانت هناك قاعدة خاصة تنص على خلاف ذلك (٥٧) .

(٥٥) انظر الحكم رقم (٧) فى ١٩٢٦/٥/٢٥ فى المصدر الآتى :

— British Year Book. 1927. P. 147.

(٥٦) وقد اورد استاذنا الدكتور حامد سلطان مثالا من التطبيق الدولى على عدم اكتساب الغير حقا من معاهدة لم يكن طرفا فيها وهو حالة النص فى المعاهدة المنعقدة بين الجمهورية المصرية والمملكة المتحدة فى اكتوبر ١٩٥٤ على ان يعود البريطانيون الى قناة السويس اذا وقع اعتداء على احدى الدول العربية او على تركيا . فقد الفت الجمهورية المصرية هذه المعاهدة فى يناير ١٩٥٧ بعد العدوان الثلاثى ولم تستطع تركيا ان تحتج على هذا الالفاء . ولو انها كانت قد اكتسبت حقا قانونيا من جراء المعاهدة التى لم تكن طرفا فيها لاحتجت بهذا الحق على بقاء المعاهدة وعلى الاخص لانها لم تكن طرفا فى العدوان الثلاثى . انظر د/ حامد سلطان - المصدر السابق - ص ٢٥١ وما بعدها .

(٥٧) المصدر السابق - ص ٢٥٣ ود/ حافظ غانم - المعاهدات - ص ١٢٧ وما بعدها .

ثانيا : تطبيق القواعد العامة بالنسبة لآثار المعاهدة على تصريح بالفور:

انتهينا في المبحث السابق الى القول بأن تصريح بالفور لا يكون بالنسبة لمصدره التزاما دوليا ، حيث ان اطراف الالتزام الدولي لابد أن يكونوا متمتعين بوصف الشخص الدولي (٥٨) . فاذا كان تصريح بالفور لا يلزم بصفة أساسية الدولة التي اصدرته فانه لا يلزم من باب أولى أى طرف آخر ، كما لا يكسب بالتالى حقا لهذا الطرف . وترتبا على ذلك يمكن استخلاص النتائج الآتية :

١ - ان فلسطين التي لم تكن تحت السيادة البريطانية ولا الاحتلال البريطاني عند اصدار تصريح بالفور ، كانت تحت سيادة تركيا ، ومن ثم فان تركيا صاحبة السيادة على فلسطين تعتبر من «الغير» بالنسبة لتصريح بالفور ، ولا يمكن ترتيب التزام دولي عليها دون رضاها (٥٩) .

٢ - انه لا يمكن اعتبار « جماعة اليهود » في تصريح بالفور من «الغير» في مفهوم القانون الدولي ، اذ ان الغير في هذا المفهوم ، اصطلاح ينصرف معناه الى الاشخاص القانونية الدولية ، وهى فقط التي يمكن أن تكون من « الغير » في التعهدات الدولية .

ولما كان وصف الشخصية الدولية غير ثابت لروتشيلد الذي وجه اليه التصريح أو لليهود كمستفيدين منه ، فان التزام بريطانيا لمصلحة اليهود في تصريح بالفور لا يرتب أثرا قانونيا دوليا .

(٥٨) انظر في اطراف المعاهدة ، المصادر الآتية :

- Smets; Paul F., Conclusions des Accords en forme simplifié. Etablissement Emile Bruxelles 1969. pp. 31-32.
- Remec, Peter Pavel., The Position of the Individual in International Law according to Grotius and Vattel. The Hague. 1960. PP. 60-120.
- Spiropoulos, J., L'individu et l'Droit International. Academie de D.I. Tome 30. pp. 210-222.

(٥٩) صرحت الحكومة التركية في ٢٢ يناير ١٩١٨ بأن تصريح بالفور «أكذوبة كبرى» . انظر الموسوعة — ص ٢٧٦ . اما القول بأن تركيا قد وافقت على التنازل عن فلسطين في معاهدة (سيفر) عام ١٩٢٠ فهو مردود بأن الحكومة التركية لم تصدق على هذه المعاهدة وبالتالي لم تعد نافذة وفقا للاوضاع الدستورية في تركيا . اما الموافقة بعد ذلك على هذا التنازل في معاهدة (لوزان) ١٩٢٣ فهو في رأينا تنازل معيب يعيب الاكراه المادي للارادة ، حيث كانت تركيا لا تملك ارادة الرفض نظرا لاحتلال فلسطين احتلالا عسكريا : انظر

- Hashem, Zaki., The Arab Case in Palestine towards the rules of law or the rule of force. L'Egypte Contemporaine. Société Egyptienne d'Economie Politique, de Statistique et de legislations. L. VIII ème année No. 330. Le Caire, October, 1967. P. 41 et seq.

٣ - أنه اذا اعتبرنا أن دولة « اسرائيل » التي انشئت عام ١٩٤٨ قد اكتسبت وصف « الغير » في مفهوم القانون الدولي بالنسبة لتصريح بالفور، فانه لا يجوز لها رغم ذلك أن تطالب بما وعد به التصريح جماعة اليهود ، لان يهود العالم من جهة ليسوا متمتعين بجنسية دولة اسرائيل ، كما ان يهود فلسطين وقت اصدار التصريح لم يكونوا عنصرا من عناصر دولة يهودية قائمة بالفعل . والتصريح كان موجها لصالح اليهود ولم يكن موجها لصالح « دولة اسرائيل » ولذلك فان حق المطالبة بتنفيذ الوعد الذي تضمنه التصريح لا يثبت الا باتفاق جديد ينص على حق الغير في اكتساب الحقوق الواردة بهذا التصريح ، على أن يستوفى التصريح سائر شرائط الالتزام الدولي (٦٠) .

ونخلص من كل ما سبق الى أنه لا يجوز - من حيث الشكل - التمسك بتصريح بالفور كأداة قانونية دولية ملزمة ، لمباشرة حقوق السيادة الاسرائيلية على فلسطين :

١ - لان عناصر الالتزام الدولي لم تتوافر لتصريح بالفور من حيث المصدر .

٢ - ولانه لا اليهود قبل انشاء دولة اسرائيل ، ولا دولة اسرائيل بعد انشائها ، يعتبرون من الغير الذي يمكن - اذا اتفق على ذلك - أن يكتسب حقا من التزام لم يكن طرفا فيه طبقا لقواعد القانون الدولي .

(٦٠) ادعت « اسرائيل » تمثيل اليهودية العالمية ، ففي خلال الفترة من مارس الى مايو عام ١٩٦٠ دبرت المخابرات الاسرائيلية حادنا لخطف (أدولف ايخمان) مساعد (أدولف هتler) والذي كان يقيم في ذلك الوقت في (بيونس ايرس) بالارجنتين . وقد تم خطف (ايخمان) لمحاكمته على جرائم نسبتها له الصهيونية العالمية أيام كان شريكا في الحكم النازي بألمانيا . وقد قدم ايخمان الى المحاكمة امام محكمة اسرائيلية وحكم عليه بالعدام . انظر : — Arendt, Hannah, Eschmann in Jerusalem. The Viking Press. 4th ed. New York 1960. (كل المرجع)

وانظر أيضا :

— Fawcett, J.E.S. The Eschmann Case. B.Y.B. 1962. pp. 181-215.

وقد ذكر (هربرت صوبل) أول مندوب سام بريطاني في فلسطين بعد احتلالها في مذكراته ما يدل على أن المفاوضين الصهيونيين لاستصدار تصريح بالفور لم يكونوا يمثلون كل اليهود فقال : « ان معظم العائلات اليهودية التي استقرت في إنجلترا منذ عهد طويل كانت على العموم ، اما معادية للصهيونية السياسية ، أو غير مهتمة بها » . انظر في ذلك الوثائق الرئيسية للقضية الفلسطينية نقلا عن مذكرات (صوبل) في كتابه (ذكريات) - ص ٩٥ . وانظر في عدم اكتساب الغير حقا في معاهدة لم يكن طرفا فيها : — د/حامد سلطان - المصدر السابق - من ٢٤٨ وما بعدها .

الفصل الثالث

البطلان الموضوعى لتصريح بالفور

انتهينا فى الفصل السابق ، الى ان تصريح بالفور باطل من حيث الشكل ، اما بطلان التصريح من حيث الموضوع فيمكن دراسته فى مسألتين :

- (١) مخالفة التصريح للالتزامات الدولية .
- (ب) استحالة تنفيذ التصريح .

وسوف نعرض لكل من هاتين المسألتين فى مبحث مستقل على النحو التالى :

المبحث الاول

مخالفة التصريح للالتزامات الدولية

يعتبر تصريح بالفور مخالفا لالتزام دولى سابق على صدوره ، وهو التزام بريطانيا نحو العرب الذين يمثلهم الشريف حسين ، باقامة دولة عربية مستقلة ، ومخالفا لالتزام دولى لاحق على صدوره هو عهد عصبة الامم وذلك على النحو التالى :

١ - مخالفة التصريح للالتزامات بريطانيا نحو العرب (٦١) :

التزمت بريطانيا خلال عامى ١٩١٥ - ١٩١٦ عن طريق ما يسمى بمراسلات (حسين/مكماهون) بأن تحرر العرب من النير التركى وأن تساعداهم فى الحصول على الاستقلال فى اطار الحدود التى اقترحها الشريف حسين فى رسالته الرابعة المؤرخة (٢٦/١٠/١٩١٥) اذا قام العرب بالثورة ضد تركيا ومساعدة الحلفاء فى حربهم ضد السلطان العثمانى . وقد نفذ العرب ما التزموا به فساعدوا الحلفاء واشعلوا الثورة الا ان بريطانيا لم تنفذ وعدها ، بل على العكس اصدرت تصريح بالفور فى ٢ نوفمبر ١٩١٧ ، كما خالفت تعهداتها المستفادة من اتفاقية سايكس بيكو وبطرسبورج على النحو التالى :

(٦١) لانقصد العرب كافراد ، وانما نقصد التزام بريطانيا مع الشريف حسين شريف مكة الذى كانت بريطانيا تتعامل معه بوصفه رئيسا للدولة العربية الوحيدة الموجودة فى المشرق العربى وقتئذ واعتبرته بهذه المثابة ممثلا للعرب جميعا ، وتعاملت معه على اساس انه رئيس لدولة لها الشخصية الدولية .

أولا - مراسلات حسين/مكماهون (٦٢) :

من بين التصريحات والاعلانات والرسائل التي وجهها الحلفاء (بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة) الى العرب متضمنة الوعد بمنح العرب الاستقلال (٦٣) ، المراسلات التي تبودلت بين الشريف حسين شريف مكة ، والسير هنري مكماهون المندوب السامي البريطاني في مصر في الفترة من يوليو ١٩١٥ حتى مارس ١٩١٦ . وتقطع الظروف والملابسات التي أحاطت بهذه الرسائل ، انها تشكل في مجموعها اتفاقا دوليا ملزما لطرفيه (٦٤) . والدليل على هذا ، ان مكماهون قد ذكر في رسالته الى الحسين في ١٤/١٢/١٩١٥ انه « على قدر نجاح هذه المجهودات (٦٥) وعلى التدابير التي يمكن للعرب ان يتخذوها لخدمة غرضنا ، عندما يجيء وقت العمل ، تتوقف قوة الاتفاق بيننا وثباته » (٦٦) .

موضوع الاتفاق العربي البريطاني :

احتوت الرسائل المتبادلة بين حسين ومكماهون على موضوع الاتفاق بينهما (٦٧) . ففي الرسالة التي أرسلها حسين الى مكماهون في ١٤/٧/١٩١٥ أورد حسين ، الشروط الآتية لاقرار الاتفاق اقرارا نهائيا وهي :

١ - أن تعترف انجلترا باستقلال البلاد العربية من مرسين وأضنه حتى

(٦٢) انظر نصوص الرسائل في الوثائق الرئيسية للقضية الفلسطينية - الجامعة العربية الوثائق من ١ - ١٠ ص ٦ - ٢٨ .
(63) Lutsky, V., Modern history of the Arab Countries. Progress Publishers, Moscow. U.S.S.R. 1969. pp. 385, 399.

(٦٤) ويقول (وينشتاين) ان قواعد القانون الدولي التي تحكم المشروعية والاثار والتفسير والانهاء بالنسبة للمعاهدات تنطبق ايضا على تبادل المذكرات :
— Weinstein, J.L., Exchanges of Notes. B.Y.B. 1952. p. 226.

كما يذكر (فاوست) ان التصريحات وتبادل المذكرات تكون معاهدات :
— Fawcett, J.E.S. The Legal character of international agreements B.Y.B. 1953. pp. 381-400.

(٦٥) المقصود بهذه المجهودات ، مساعدات العرب للانجليز في الحرب ضد تركيا .
(٦٦) انظر رسالة ١٩١٥/١٠/٢٦ - وليقة رقم ٤ ص ١٤ - ١٦ - الوثائق الرئيسية وتتضمن أيضا اعتراف بريطانيا باستقلال عرب الدولة العثمانية عدا العراق وجنوب الجزيرة والجهات التي يمكن أن يضر اعتراف بريطانيا بمصالح فرنسا ، وذلك اذا قامت الشعوب العربية بالثورة على تركيا .

(67) Abcarius M.F., Palestine Through the Fog of Propaganda. Hutchinson and Co. Publishers Ltd, Great Britain (n.d.) pp. 26-36.

الخليج الفارسي شمالا ومن بلاد فارس حتى خليج البصرة شرقا ، ومن المحيط الهندي للجزيرة جنوبا ، ويستثنى من ذلك (عدن) التي تبقى كما هي ، ومن البحر الاحمر والبحر المتوسط حتى سبهاء غربا على أن توافق انجلترا على الاعتراف بخليفة عربي للمسلمين .

٢ - تعترف حكومة الشريف العربية ، بأفضلية انجلترا في كل مشروع اقتصادي في البلاد العربية اذا كانت شروط تلك المشاريع متساوية .

٣ - تتعاون الحكومتان الانجليزية والعربية في مجابهة كل قوة تهاجم احد الطرفين وذلك حفظا لاستقلال البلاد العربية وتأمينا لأفضلية انجلترا الاقتصادية فيها ، على أن يكون التعاون في كل شيء ، في القوى العسكرية والبحرية والجوية .

٤ - اذا تعدى احد الطرفين على بلد ، ونشب بينه وبينها عراك وقتال فعلى الطرف الآخر أن يلتزم بالحيداد . على أن هذا الطرف المعتدى (٦٨) اذا رغب في اشتراك الطرف الآخر معه ففى وسع الطرفين أن يتفقا على ذلك .

٥ - مدة الاتفاق في المادتين الثالثة والرابعة من هذه الاتفاقية خمس عشرة عاما واذا شاء احد الطرفين تجديدها فعليه أن يطلع الطرف الآخر على رغبته قبل انتهاء مدة الاتفاق بعام (٦٩) .

وفي ١٩١٥/٨/٣٠ اجاب مكماهون على هذا العرض . فلم يعترض على اى بند فيه الا ماورد بالمادة الاولى بشأن الحدود حيث اعتبرها «مسألة سابقة لاوانها» كما اكد رغبة انجلترا في استقلال بلاد العرب واستصوابها للخلافة العربية ، واكد ان ملك انجلترا يرحب « باسترداد » الخلافة الى يد عربي صميم (٧٠) .

واحتج حسين على تأجيل مسألة الحدود في رسالة ١٩١٥/٩/٩ واتهم مكماهون بالتردد والبرود وأصر على بحث مسألة الحدود « قبل كل شيء » باعتبار أن مطالبه بشأن الحدود « ليست لرجل واحد تتمكن من أرضائه

(٦٨) يقر هذا البند ، مشروعية حرب الاعتداء وينظم التعاون في شنها . انظر الجهود الدولية لمنع حرب الاعتداء في د /عائشة راتب - بعض الجوانب القانونية للنزاع العربي الاسرائيلي - دار النهضة العربية - القاهرة ١٩٦٩ ص ٤٧ وما بعدها .

(٦٩) الوثائق الرئيسية - وثيقة (١) ص ٦ - ٨ .

(٧٠) ينصرف معنى « الاسترداد » الى رد الشيء الى حاله ، بمعنى ان تعود الخلافة في نطاق الاقاليم التي كانت تشكل الدولة العربية قبل الغزو العثماني لفلسطين والشام . وهذا هو المستفاد من معنى « الاسترداد » . انظر الوثائق - وثيقة ٢ ص ٩ ، ١٠ .

ومفاوضته بعد الحرب ، بل هي مطالب شعب يعتقد ان حياته في هذه الحدود ، وهو متفق بأجمعه على هذا الاعتقاد « (٧١) . وفي ١٠/١٠/١٩١٥ تلقى حسين من مكماهون رسالة يبلغه فيها بأنه « أسرع الى ابلاغ حكومة بريطانيا العظمى مضمون كتابكم ، واني بكل سرور ابلغكم بالنيابة عنها ، التصريحات الآتية :

« ان ولايتي مرسين واسكندرونة واجزاء من بلاد الشام الواقعة في الجهة الغربية لولايات دمشق الشام وحمص وحماء وحلب لا يمكن ان يقال عنها انها عربية محض ، وعليه يجب ان تستثنى من الحدود المأثورة ... ونحن نقبل تلك الحدود « (٧٢) . ثم اضاف بأنه مع مراعاة التمايزات السابقة ، وبالنسبة للاقاليم « التي تضمها تلك الحدود حيث يربطانها مطلقا التصرف دون ان تمس مصالح حليفتها فرنسا ، فاني مفوض من قبل بريطانيا العظمى ان اقدم الموائيق الآتية : انه مع مراعاة التعديلات المذكورة اعلاه فان بريطانيا العظمى مستعدة بأن تعترف باستقلال العرب وتؤيد ذلك الاستقلال في جميع الاقاليم الداخلة في الحدود التي يطلبها شريف مكة ... واني متيقن ان هذا التصريح يؤكد لدولتكم بدون اقل ارتياب ميل بريطانيا العظمى نحو رغائب اصدقائها العرب ... وتنتهي بعقد محالفة دائمة وثابتة » . وفي ٥/١١/١٩١٥ ، قبل الشريف حسين استثناء ولايتي مرسين واضنه وتمسك بولايتي حلب وبيروت وسواحلهما « فهي ولايات عربية محض ولا فرق بين العربي المسيحي والمسلم فانهما ابنا اب واحد ، ولتقوم فيهما منا نحن المسلمين ما سلكه امير المؤمنين عمر بن الخطاب من احكام الدين الاسلامي ومن تبعه من الخلفاء ، ان يعاملوا المسيحيين كمعاملاتهم لانفسهم « (٧٣) . وقد رد مكماهون في ١٤/١٢/١٩١٥ بأنه « تلقى بمزيد من السرور والرضا ، تأكيداتكم بأن العرب عازمون على السير بموجب تعاليم الخليفة عمر ... وهي التعاليم التي تضمن حقوق كل الاديان » اما بخصوص ولايتي حلب وبيروت « فحكومة بريطانيا العظمى قد فهمت كل ما ذكرتم بشأنها . ودونت ذلك عندها بعناية تامة . ولكن لما كانت مصالح حليفتها فرنسا داخلة فيهما فالمسألة تحتاج الى نظر دقيق وسنخبركم بهذا الشأن مرة اخرى « (٧٤)

ويبين من هذه النصوص ، ان بريطانيا توافق على ان ولايتي حلب

(٧١) الوثائق الرئيسية - وثيقة (٣) ص ١١ - ١٣ .

(٧٢) الوثائق الرئيسية - وثيقة (٤) ص ١٤ - ١٦ .

(٧٣) ويلاحظ ان التأكيدات المذكورة تتعاقب بمعاملة المسيحيين ولم يرد لليهود اي

ذكر ، والاستفاد من ذلك انه لم تكن هناك أية حقوق لليهود يمكن ان تثار في هذا الاتفاق .

٤

انظر المصدر السابق وثيقة (٥) ص ١٧ - ١٨ .

٥

(٧٤) المصدر السابق - وثيقة (٦) ص ١٩ - ٢٠ .

وبيروت « عربية محض » وتعلن سرورها من أن الشريف سوف يطبق فيهما ما سبق أن طبقه عمر بن الخطاب . ولما كان وعد الشريف حسين بالالتزام بالسير « بموجب تعاليم الخليفة عمر بن الخطاب » قد جاء في معرض بيان سياسته في ولايتي حلب وبيروت ، وبعد أن أكد انهما ولايتين عربيتين ، وأنه لا فرق بين العربي المسلم والمسيحي ، فإن قول السير هنري مكماهون في رسالته إلى الشريف حسين في ١٤/١٢/١٩١٥ بأنه تلقى هذا الوعد من الشريف حسين « بمزيد من السرور والرضا » يقطع بأنه قبل ادخالهما في نطاق الحدود التي طلبها الشريف حسين ، وأنه سحب استثناءه الأول الذي بناه على أنه لا يمكن أن يقال عن هاتين الولايتين انهما عربية محض ، واستبدل بالاستثناء شرطا آخر هو أن دخول هاتين الولايتين في نطاق الحدود العربية رهين بالا يؤدي إلى المساس بمصالح فرنسا الحليفة . ولو كان الأمر خلافا لذلك لما كان هناك مزيد من السرور والرضا أو لا نصب هذا السرور والرضا على قبول الشريف حسين استثناء الولايتين ، لأنه من غير المتصور أن تعلن بريطانيا بمزيد من السرور والرضا اغتباطها بأن الشريف حسين سيطبق في هاتين الولايتين نفس تعاليم عمر ، ما لم يكن يملك السيادة عليهما .

وبناء على هذا فقد وافق الشريف حسين في رسالة الخامس والعشرين من شهر صفر عام ١٣٣٤ على « اجتناب ما ربما أنه يمس حلف بريطانيا العظمى لفرنسا » ولكن بصفة مؤقتة ، وإلى أن « تضع الحرب أوزارها » فإن العرب سيطالبون الانجليز بما نفخ الطرف عنه اليوم لفرنسا في بيروت وسواحلها . « لان بقاء الفرنسيين » وجوارهم لنا سيكون جرثومة للمشاكل والمناقشات التي لا يمكن معها استقرار الحالة . « ولأن البيروتيين بصفة قطعية لا يقبلون هذا الانفصال » ، فإن الشريف أعلن اصراره القاطع على التمسك بولايتي بيروت وحلب وسواحلهما « وعليه يستحيل إمكان أي تساهل يكسب فرنسا أو سواها ، شبرا من أراضي تلك الجهات ... »

ولم يعترض مكماهون في جوابه على تلك الرسالة في ٣٠ يناير ١٩١٦ ، على ما ذكر حسين بشأن ولايتي حلب وبيروت وسواحلهما بل أعلن سروره « جدا » من رغبة الشريف حسين في تجنب كل ما من شأنه الاساءة إلى تحالف انجلترا وفرنسا . وقد اعتبر مكماهون أن الاتفاق قد تم نهائيا بين العرب والانجليز . ولذلك فإن هذه الرسالة تعتبر خاتمة للمذكرات والرسائل السابقة ، مما يجعل المعاهدة العربية الانجليزية - عند هذا الحد - تستكمل سائر عناصرها الشكلية والموضوعية لتدخل في حيز التنفيذ . وقد ختم مكماهون رسالته في ٣٠ يناير ١٩١٦ بقوله : « والآن ، وقد قررت البلاد العربية أن تشترك معنا في الدفاع عن الحقوق وتعمل

معنا في سبيل هذه القضية الهامة ، فاننا لنرجو الله ؛ أن تكون نتيجة هذه الجهود المشتركة وهذا التعاون الوطيد ، صداقة دائمة تعود على الجميع بالسرور والفبطة ... »

وترتيباً على ذلك ، فانه يمكن استخلاص موضوع المعاهدة العربية الانجليزية في شكلها النهائي ، على النحو التالي :

أولاً : تعترف انجلترا باستقلال البلاد العربية ، ضمن الحدود التي رسمها الشريف حسين في رسالته المؤرخة ١٤/٧/١٩١٥ باستثناء ولايتي مرسين وأضنه ، بالحدود الادارية المعمول بها وقت تبادل المذكرات ، في التقسيم الاداري للدولة العثمانية .

ثانياً : توافق انجلترا على اعلان خليفة عربي على المسلمين .

ثالثاً : تعترف حكومة الشريف حسين العربية بأفضلية انجلترا في كل مشروع اقتصادي في البلاد العربية ، اذا تساوت شروط تلك المشروعات .

رابعاً : يتعاون الطرفان ، بكافة الوسائل العسكرية ، على مجابهة كل اعتداء يقع على أي منهما .

خامساً : اذا قام أحد الاطراف بحرب هجومية على بلد ثالث ، فعلى الطرف الثاني التزام الحياد ما لم يتم الاتفاق بين الطرفين المتعاقدين على غير ذلك .

سادساً : أ - تعترف بريطانيا بالسيادة العربية على ولايتي حلب وبيروت وسواحلهما وتلتزم بتمكين الدولة العربية من ممارسة سيادتها على هذه الاراضي عقب انتهاء الحرب .

ب - تلتزم الدولة العربية في مقابل ذلك بالمحافظة على مصالح فرنسا في ولايتي بيروت وحلب وسواحلهما وباقرار وتطبيق مبدأ المساواة بين السكان دون تفرقة ترجع الى العقيدة أو الدين .

سابعاً : يسرى التحالف العسكري المشترك ، المنصوص عليه في المادتين الرابعة والخامسة لمدة خمس عشرة سنة ، ما لم يتفق الطرفان على تجديد هذه الفترة قبل وقت انتهائها بعام .

وواضح من قراءة مراسلات حسين / مكماهون ، انها تضمنت بالفعل كل هذه الشروط ، ولم يتم من خلال هذه المراسلات ، الاتفاق على خلافها ، ودليل ذلك ما يلي :

أ - اعترفت بريطانيا بما ورد في المادتين الاولى والثانية في كتاب مكماهون المؤرخ في ٣٠ اغسطس ١٩١٥ « ... نؤكد لكم ... ونثبتنا في

استقلال بلاد العرب ... وان جلالة ملك بريطانيا العظمى يرحب باسترداد الخلافة على يد خليفة عربي ... »

٢ - اقرت بريطانيا موضوع المادة الثالثة بعدم اعتراضها عليه في رسالة مكماهون السابقة ، ردا على عرض حسين لمشروع الاتفاق في رسالته المؤرخة في ١٤/٧/١٩١٥ .

٣ - اقرت بريطانيا المادتين الرابعة والخامسة بعدم اعتراضها ايضا على النحو السابق ولان المادة الخامسة دخلت فعلا الى حيز التنفيذ باعلان الشريف حسين الحرب على تركيا .

٤ - اقرت بريطانيا المادة السادسة . ففيما يتعلق بفقرتها الاولى ، ابدى مكماهون في رسالته المؤرخة في ١٤/١٢/١٩١٥ « مزيدا من السرور والرضا » لتأكيدات الشريف حسين بأنه سيسلك نفس سلوك الخليفة عمر بن الخطاب في ولاية بيروت بعدم التمييز بين المسلم والمسيحي ، كما لم تعترض بريطانيا او تحفظ على رسالة الشريف حسين المؤرخة في ٢٥ صفر ١٣٣٤ والتي وافق فيها على عدم المساس بحلف بريطانيا وفرنسا فيما يتعلق بولاية بيروت ، وعلى ان ذلك موقوت بانتهاء الحرب ، وبأن بريطانيا هي الملتزمة بتمكين العرب من ممارسة سيادتهم على بيروت ، لان العرب لا يمكن ان يتنازلوا عنها ، اذ : « ... من الفرائض التي ينبغي لشهامة الوزير صاحب الرياسة ان يفهمها عند اول فرصة تضع فيها هذه الحرب اوزارها ، سنطالبكم بما نغض الطرف عنه اليوم لفرنسا في بيروت وسواحلها ... ان البيروتيين لا يقبلون مطلقا ، هذا الانفصال ، ولذلك فانه من المستحيل التساهل في أي حق يكسب فرنسا أو سواها شبرا من اراضي تلك الجهات . »

وفيما يتعلق بالفقرة (ب) من المادة السادسة ، فقد التزمت الدولة العربية في البند أولا من رسالة الشريف حسين المؤرخة ٥/١١/١٩١٥ والرسالة المؤرخة اول يناير ١٩١٦ بموضوع تلك الفقرة . كما وافقت بريطانيا في رسالة مكماهون في ١٤/١٢/١٩١٥ على هذا الالتزام « بمزيد من السرور والرضا ... » وايضا في رسالة ٣ يناير ١٩١٦ حيث أعلنت ان تجنب ما من شأنه ان يسئ الى تحالف انجلترا وفرنسا يجعل بريطانيا « منسورة جدا » .

٥ - لم تعترض بريطانيا خلال تبادل المذكرات على ما ورد بالمادة السابعة خاصة بمدة الاتفاق على التحالف العسكري المشترك .

والمستفاد مما تقدم ان مراسلات حسين مكماهون قد كونت في مجموعها معاهدة صحيحة بين العرب والانجليز تضمنت التزام العرب بمساعدة

إنجلترا في حربها ضد تركيا في مقابل اعلان استقلال البلاد العربية تحت حكم خليفة عربي في نطاق الحدود التي حددها الشريف حسين ، باستثناء ولايتي مرسين وإضنه .

انكار بريطانيا للاتفاقية :

ادعت بريطانيا - تبريرا لنقضها التزامها باصدار تصريح بالفور - بأن فلسطين قد استثنيت من المناطق التي وعد الشريف حسين بها (٧٥) . والواقع ان التزام بريطانيا يشمل أيضا فلسطين . ففي محادثة بين (بالفور) والقاضي الصهيوني الامريكي (برانديز) يوم ١٩١٩/٦/٢٤ وافق بالفور على مقترحات برانديز بشأن الوطن القومي اليهودي لكنه ذكر ان بريطانيا « ستواجه المصاعب في سبيل تسهيل اقامة الوطن القومي بسبب وعود بريطانيا باستقلال العرب نتيجة للمساعدات العسكرية التي بذلها فيصل لنا » (٧٦) . واذا كانت هناك مصاعب بالفعل فمعنى ذلك ان انشاء الوطن القومي يشكل اخلالا بالتزام بريطانيا مما يجعلها تخشى نتائج هذا الاخلال . وفي رسالة من (الكولونيل فرنش) الى (الايرل كيرزون) في ١٩١٩/٧/١٠ يقول ان فيصل (خليفة حسين) مصر على ضرورة تحقيق الوحدة العربية للبلاد بما فيها سوريا وفلسطين والعراق والعسير واليمن (٧٧) . وتعكس المراسلات المتبادلة بين حكومة بريطانيا ومبعوثيها في مصر والعراق مدى محاولات بريطانيا لاجراج فلسطين من التزاماتها . فقد طلب المارشال « النبي » في رسالته في ١٩٢٠/٣/١٨ من حكومته الاسراع بالاعتراف بفيصل ملكا على سوريا وفلسطين والعراق (٧٨) . وفي رسالة أخرى في ١٩٢٠/٣/٢٠ طلب « النبي » من « كيرزون » الاجابة مما اذا كان مستعدا لان يؤكد لفیصل ان مؤتمر السلام سوف :

١ - يعترف بفيصل كممثل للشعب العربي في سوريا وفلسطين ويتعامل معه على هذا الاساس .

(٧٥) انظر ما جاء على لسان (ونستون تشرشل) في الكتاب الابيض لعام ١٩٢٢ من ان وعود بريطانيا في مراسلات حسين/مكماهون كانت مقرونة بتحفظ باستثناء فلسطين - الوثائق الرئيسية - وثيقة (٢٩٠) ص ١٥٦ .

(76) British Documents. (1963), op. cit., p. 258.

— Ibid (1952) P. 1277.

وايضا

(77) Ibid., pp. 311-313.

(78) "... I strongly advise that Powers acknowledge sovereignty of Faisal over an Arab Nation, or Confederation, embracing Syri, Palestine, and Mesopotomia..."

— Ibid. (1963). P. 231.

ب - يعترف بحقوق الشعب العربي في هذه البلاد ، في الوحدة تحت سلطة واحدة في مقابل اعتراف فيصل بمطالب انجلترا في فلسطين والعراق ومطالب فرنسا في سوريا ولبنان (٧٩) ، ومطالب الصهيونية بإنشاء وطن قومي في فلسطين (٨٠) .

وقد رد (كيرزون) في ٢٢ مارس ١٩٢٠ قائلا : « لقد عبرت عن أملك بأن يعترف مؤتمر السلام بفيصل كممثل للشعب العربي في سوريا وفلسطين ... وأرى أنه لا صعوبة في ذلك ، بشرط أن يأتي فيصل الى مؤتمر السلام باعتراف مقابل بالمصالح الخاصة بفرنسا في سوريا ولبنان ، ولبريطانيا في فلسطين ، وأن يلتزم بإنشاء وطن قومي للصهيونية في فلسطين » (٨١) . ورد « النبي » في ٢٣/٣/١٩٢٠ بأنه يشك كثيرا في « أن يقبل فيصل هذه الشروط ما لم يتأكد أولا من أن مؤتمر السلام سوف يعترف في معاهدة السلام مع تركيا بمبدأ وحدة سوريا وفلسطين تحت سلطة واحدة كما أوصيت في برقيتي ، ويهمني أن أؤكد مرة أخرى ، الخطورة الناجمة عن رفض الاعتراف بما أسفر عنه المؤتمر السوري الذي عبر عن ارادة الاغلبية في سوريا » (٨٢) .

ويتضح من الوثائق البريطانية السالفة :

١ - أن بريطانيا تعترف بالتزامها نحو العرب بتأييد إنشاء دولة عربية تشمل فلسطين بشرط أن يعترف العرب بمصالح فرنسا في سوريا ولبنان ومصالح انجلترا في فلسطين ، وإنشاء وطن قومي للصهيونية في البلد الآخر .

٢ - أنه لا يمكن اعتبار الوطن القومي مرادفا للدولة إذ لا يستقيم ذلك مع التسليم ابتداء بأن فلسطين ستكون جزءا من الدولة العربية ،

(٧٩) راجع المادة السادسة التي استخلصناها من الاتفاقية العربية الانجليزية في ص ١٥٥ من هذه الدراسة - ويلاحظ ان التأكيد على ان يعترف العرب بمصالح فرنسا في سوريا ولبنان ، يعني ان ولاية حلب وبيروت وسواحلها ، اللتين تحفظت عليهما بريطانيا بسبب مساس ذلك بمصالح حليفها هما فقط سوريا ولبنان وليس فلسطين .

(80) British Documents, op. cit., pp. 233-234.

(81) Ibid. p. 235.

(82) Ibid. p. 253.

والمؤتمر المشار اليه هو المؤتمر السوري العام المنعقد في ٨/٧/١٩١٩ وقد جاء من بين قراراته « الاعتراف باستقلال سوريا بما في ذلك فلسطين ، دولة ذات سيادة على رأسها الامبراطور فيصل ملكا ، والاعتراف باستقلال العراق . والغاء اتفاقية سايكس بيكو ووعد بالفور وأي مشروع لتقسيم سوريا أو إنشاء دولة يهودية في فلسطين » .
انظر : موسوعة القضية الفلسطينية - وثيقة (٨٣) ص (٣٢٦) .

وانما الذى يستقيم مع المنطق ويتفق مع الكتاب الابيض (١٩٢٢) أن هذا الوطن يعنى مجرد مركز دينى وروحى وثقافى .

٣ - أن اشتراط كيرزون أن يكون اعتراف بريطانيا بفصل ملكا لسوريا وفلسطين مقابل اعتراف فيصل بالمراكز الخاصة في سوريا ولبنان لفرنسا ، يؤكد تأكيدا قاطعا أن ما قصده مكماهون في رسائله من وجوب استثناء ولايتى حلب وبيروت وسواحلها « لان مصالح حليفتها فرنسا داخلية فيهما . . » (٨٣) كان يعنى استثناء سوريا ولبنان ولم يكن يعنى استثناء فلسطين لان الاستثناء كانت ملته « المحافظة على مصالح الحليفة فرنسا » فاذا لم يكن لفرنسا مصالح في فلسطين فان الاستثناء يفقد علته .

٤ - لم يحدد مكماهون منطقة الاستقلال العربى بالفاظه هو بل قبل المنطقة التى اقترحها الشريف حسين جملة فيما عدا بعض التحفظات التى لم يرد فيها ذكر لفلسطين . ومعنى ذلك أن عبء الاستثناء كان واقعا على مكماهون . واذا ، فما لم يثبت أن فلسطين قد استثنيت صراحة أو ضمنا فانه يجب اعتبارها داخلية في مناطق الاستقلال .

٥ - لم تستثن فلسطين صراحة أو ضمنا ، ذلك أن عبارة (ولايات انشام وحمص وحلب وحماة) ، لا يمكن أن يكون لها غير معنى واحد ، هو الاقاليم المجاورة لهذه المدن . ومن البدهى أن الشريف حسين فهم أن « الاجزاء من بلاد الشام » التى ستستثنى ، واقعة غرب هذه المدن الاربع مباشرة . ففى كتابه فى ١٩١٥/١١/٥ يذكر « ولايتى حلب وبيروت وسواحلها » وفى كتابه فى اول يناير ١٩١٦ يصف مناطق الاستثناء بأنها « الجهات الشمالية وسواحلها » .

٦ - أشار مكماهون فى كتابه الثالث فى ١٩١٥/١٢/١٤ الى المناطق التى أراد استثناءها فذكر ولايتى حلب وبيروت ولو أنه كان يعكس فى استثناء فلسطين ل زاد على ذلك عبارة « وسنجق القدس » لان فلسطين كانت هى هذا السنجق فى التقسيم الادارى العثمانى ، وكونه لم يفعل ذلك ، يؤيد القول بأن الاستثناء لم يكن يشمل فلسطين (٨٤) .

(٨٣) راجع رسالة مكماهون المؤرخة ١٩١٥/١٢/١٤ - الوثائق الرئيسية وثيقة (٦)

ص ١٩ - ٢٠ .

(٨٤) الوثائق الرئيسية - الوثائق (١١ - ١٢) ص ٢٩ ومابعدا وانظر أيضا محمد

عزة دروزه حول الحركة العربية - ج ٣ - المكتبة المصرية - صيدا - لبنان - ١٩٥١ -

ص ١٦٥ ، ١٦٦ .

وانظر أيضا :

— The Partition of Palestine, The Institute for Palestine Studies, Beirut. 1967. p. 2.

٧ - ان الاستثناء الوارد على بيروت وسواحلها لم ينصب - رغم كل ما سبق - على استثنائها من الدولة العربية بل على « عدم المساس بمصالح الحليفة فرنسا في هذه المناطق » . فحسين لم يتنازل عن هذه المنطقة المستثناة بل ذكر في رسالة اول يناير ١٩١٦ ما يلي : « سنطالبكم بما نفص الطرف عنه اليوم لفرنسا في بيروت وسواحلها ... وان البيروتيين لا يقبلون اطلاقا ، هذا الانفصال ولذلك فانه من غير الممكن اعطاء أى تساهل يكسب فرنسا أو غيرها شيئا من اراضي تلك الجهات » و ترتيبا على ذلك فانه يمكن القول بأن مضمون الاستثناء لا يتحصل في التنازل عن حقوق السيادة (٨٥) ، وانما يتحصل في كونه مجرد اشتراط لمصلحة الغير (فرنسا) موقوت بانتهاء الحرب ، لان بريطانيا لم ترد على هذه الرسالة ولم ترفض ما قاله حسين مما يقطع بموافقتها على تحفظه هو .

٨ - أن مندوبى المملكة المتحدة (بريطانيا) ابلغوا المندوبين العرب في مؤتمر لندن عام ١٩٣٩ أن حجة العرب فيما يتعلق بتفسير المكاتبات ولاسيما فيما يتعلق بمعنى عبارة « أجزاء من بلاد الشام الواقعة غرب ولايات دمشق وحماة وحمص وحلب ، لها من القوة ، أكثر مما كان يبدو من قبل » (٨٦) .

٩ - كذلك ابلغ المندوبون الانجليز في المؤتمر السابق ، المندوبين العرب ، انهم يوافقون على أن فلسطين كانت داخلية في المنطقة التى طالب بها الشريف حسين فى كتابه المؤرخ ١٤ يوليو ١٩١٥ ، وأنه ما لم تكن فلسطين قد استثنيت فيما بعد (٨٧) من هذه المنطقة فانه يجب عدها داخلية فى المنطقة التى تعهدت بريطانيا العظمى بتأييد الاستقلال العربى فيها (٨٨) .

ثانيا : معاهدة بطرسبورج (٨٩) (١٩١٦) :

تضمنت هذه المعاهدة ، التزاما لصالح العرب (٩٠) . فقد نصت المادة الاولى منها على أن تتعهد الدول المتعاقدة فيما بينها ، على أن تعمل يدا

(٨٥) والا ما كانت بريطانيا قد أعلنت من رضاها وسرورها لتأكيد حسين بأنه سيطبق فى بيروت ودمشق وسواحلها ، ما كان يطبقه عمر بن الخطاب من المساواة فى الادب .

(٨٦) الوثائق الرئيسية - وثيقة (١١) بند (١٧) ص ٣٧ .

(٨٧) ان استثناءها فيما بعد بشكل تعديلا جوهريا فى الاتفاق لا تملكه بريطانيا وحدها .

(٨٨) الوثائق الرئيسية - وثيقة ١١ - ص ٣٧ .

(٨٩) تم توقيع هذه المعاهدة فى بطرسبورج بين روسيا وانجلترا وفرنسا فى ٤ مارس

١٩١٦ لتقسيم الامبراطورية العثمانية . انظر الوثائق الرئيسية - ص ٨٦ .

(٩٠) رغم ما قد تستهدفه فى النهاية من مصالح استعمارية لا مجال للخوض فيها فى

هذه الدراسة .

واحدة في سبيل انقاذ البلاد العربية وحمايتها وتأليف حكومة اسلامية مستقلة فيها تتولى بريطانيا مراقبتها وادارتها . ونصت المعاهدة كذلك على تقسيم البلاد العثمانية الى مناطق نفوذ بين الدول المتعاقدة على الوجه الآتي :

أ - اختصت بريطانيا بالمناطق الآتية : المناطق العربية التي تشمل الساحل الشرقي للبحر الابيض المتوسط من حدود مصر على هذا الساحل جنوبا الى حيفا وعكا وحتى الناقورة شمالا ، اي فلسطين بحدودها الطبيعية وشرق الاردن والقسم الداخلي لفلسطين .

ب - اختصت فرنسا بالمناطق الآتية : بقية الساحل السوري على البحر الابيض المتوسط من الناقورة جنوبا الى صيدا في بيروت فاللاذقية فاسكندرونة حتى الحدود التركية شمالا والعراقية شرقا .

ونصت الاتفاقية على انه تؤلف من منطقتي نفوذ كل من بريطانيا وفرنسا دولة ، او حلف دول عربية مستقلة وفقا لاتفاق خاص بين فرنسا وبريطانيا (٩١) . ويتضح من الاتفاقية المذكورة ان الاستثناء الوارد في مراسلات مكماهون/حسين كان منصبا فقط على سوريا ولبنان بحدودهما الراهنة ، لانهما حسب معاهدة بطرسبورج تشكلان المنطقة التي توجد للحليفة فرنسا مصالح بها . وواضح ان مراسلات حسين/مكماهون كانت في اذهان الموقعين على المعاهدة ، التي تؤكد في رأينا ، ان فلسطين لم تكن مستثناة وان المراسلات التزمت بمنح العرب الاستقلال .

وواضح ايضا من هذه الاتفاقية ان الاشارة الى اية حقوق صهيونية منعدمة تماما ، وان حقوق العرب هي التي نظمتها هذه الاتفاقية .

ثالثا : معاهدة سايكس/بيكو (٩٢) (١٩١٦) :

تعتبر معاهدة سايكس بيكو المبرمة بين فرنسا وبريطانيا في رأينا مكملة لمعاهدة بطرسبورج ومؤكدة كذلك لما ورد بمراسلات حسين/مكماهون . فقد جاء في هذه الاتفاقية ما يلي :

أ - ان بريطانيا وفرنسا مستعدتان لان تعترفا بقيام دولة عربية مستقلة ، او اتحاد عربي في مناطق (أ) ، (ب) من الخريطة الملحقة ، وان تقوموا بحماية هذه الدولة ، التي ستكون تحت رئاسة رئيس عربي (٩٢) .

(٩١) الوثائق الرئيسية - ص ٨٦ .

(٩٢) نسبة الى المسيو جورج بيكو قنصل فرنسا في بيروت عام ١٩١٦ والسير مارك

سايكس الخبير البريطاني للشرق الاوسط .

(٩٣) "... That France and Great Britain are prepared to recognize

(م ١١ - السيادة الاسرائيلية)

٢ - يباح لفرنسا في المنطقة الزرقاء (شقة سوريا الساحلية وتشمل مرسين واذنة الخ . .) ولانجلترا في المنطقة الحمراء . . انشاء ماترغبان فيه من شكل الحكم مباشرة او بالواسطة بعد الاتفاق مع الحكومة او اتحاد الدول العربية (٩٤) .

٣ - تنشأ ادارة دولية في المنطقة الحمراء (فلسطين) بعد استشارة روسيا والاتفاق مع الحلفاء وممثلى شريف مكة (٩٥) .

ورغم ان الهدف من هذه الاتفاقية ، كان تقسيم المشرق العربى بين انجلترا وفرنسا والتمهيد للصهيونية (٩٦) الا انه يستنتج من الاطلاع على الاتفاقية (٩٧) ان الدول المتعاقدة تعترف بحقوق العرب في المنطقة الزرقاء والحمراء والسوداء ، وهى منطقة تمتد داخل الحدود التى طلبها الشريف حسين فى رسالته الى مكماهون فى ١٤/٧/١٩١٥ (٩٨) وتعترف بصفة خاصة بحقوق العرب فى فلسطين والا ما اشترطت الاتفاقية ان أى شكل من اشكال الحكم فى المنطقة الزرقاء يجب الا يتم الا بعد الاتفاق اولا مع الدول العربية او اتحاد الدول العربية ، وان انشاء الادارة الدولية فى المنطقة الحمراء (فلسطين) لا يتم الا بعد الاتفاق مع ممثلى الشريف حسين . ولو كانت المنطقة الزرقاء التى تشمل مرسين واذنة واسكندرونة وبعض الاقسام السورية الواقعة غربى دمشق وحمص وحماة وحلب لا يمكن ان يقال عنها انها عربية محض كما قال مكماهون فى رسالته للشريف فى ٢٦/١٠/١٩١٥ ، لما كان هناك موجب للنص على وجوب الاتفاق مع الحكومات العربية بالنسبة لشقة سوريا الساحلية وفلسطين ، وكان

and protect an independent Arab State or a Confederation of Arab States in the areas (A) and (B) Marked on the annexed map, under the suzerainty of an Arab Chief...".

— File on Palestine..., Part 1. op. cit., p. 55.

(94) «... to arrange with the Arab State or Confederation of Arab States...".Ibid.

(95) "... in consultation with other Allies, and the representatives of the Shereef of Mecca". Ibid.

(٩٦) انظر موسوعة القضية الفلسطينية ج ١ - وثيقة رقم ٦٢ - ص ١٨٨ .

(٩٧) انظر النص الانجليزى للاتفاقية فى

— File..., op. cit., pp. 54-64.

والنص العربى فى موسوعة القضية الفلسطينية - المصدر السابق - وثيقة ٦٣ ص

١٨٩ وما بعدها .

(٩٨) راجع نص هذه الرسالة فى الوثائق الرئيسية - المصدر السابق - ص ٦ - ٨

وراجع النص الانجليزى للمراسلات :

— File..., op. cit., pp. 39-50.

ضروريا ، اشتراط موافقة اليهود على الادارة الدولية في فلسطين ، اذ من الواضح ان اطراف الاتفاق هم اصحاب الحق او المصلحة فيما ينظمه من علاقات ، وهم بحسب نص الاتفاقية بريطانيا وفرنسا والعرب بالنسبة لفلسطين وسوريا ولبنان والعراق وشرق الاردن .

والواقع ان الاتفاقيات الثلاث المذكورة (اتفاقية حسين/مكماهون) واتفاقية (بطرسبورج) واتفاقية (سايكس/بيكو) كانت نهاية لسلسلة من الوعود البريطانية التي قصدت بها بريطانيا استمالة العرب التي جانيها في الحرب ضد تركيا لاقتناعها باستحالة انتصارها اذا وقف العرب ضد جيوش الغزو البريطاني .

وقد ساعدت الظروف بريطانيا على محاولة تحقيق رغبتها في استمالة العرب . ففي مقابلة تمت في القاهرة في ٥ فبراير ١٩١٤ بين اللورد كتشنر والامير عبد الله افاض الامير في شرح اسباب الجفاء بين والده الشريف حسين والأتراك . فسارع الانجليز الى اخبار الشريف حسين بان بريطانيا « لا تعارض في ارجاع الخلافة الى العرب » (٩٩) . وفي رسالة في نوفمبر ١٩١٤ ذكرت بريطانيا للشريف حسين انها « على استعداد لمساعدة الشريف مكة في قضيته وتقديم كل ما يريده من مساعدة » (١٠٠) .

وعندما بدأت كفة الحرب تميل لصالح الحلفاء ، بدأت الحركة الصهيونية في النشاط لاقتناع بريطانيا بخطورة الوحدة العربية التي وعدت بها العرب ، وبفوائد الاعتماد على الحركة الصهيونية كحليف قوى لبريطانيا (١٠١) ، اذا ما قامت بريطانيا بتسهيل انشاء وطن قومي لليهود في فلسطين . وقد اسفرت هذه المحاولات عن اقتناع بريطانيا فاصدرت

(٩٩) مشار اليه في مؤلف صالح بويصير - جهاد شعب فلسطين خلال نصف قرن - دار الفتح للطباعة والنشر - بيروت - ١٩٦٨ - ص ٣٦ - ٣٧ .
(١٠٠) المصدر السابق - ص ٤٥ .

(١٠١) وقد بعث وايزمان برسالة في عام ١٩١٣ الى القاضي الصهيوني الامريكي المستشار للرئيس ويلسون يقول فيها : « انا نريد ان نقيم دولة يهودية في فلسطين تخدم المصالح الانجلو سكسونية » انظر :

— Sofran, Navada., The U.S. and Israel. Harvard Press. Massachusetts. 1963, p. 271.

— Marlaw, John., Arab Nationalism and British Imperialism. a Study in Power Politics. The Cresset Press. London, 1961. p. 23

— محمود شيت خطاب - حقيقة اسرائيل - معهد البحوث والدراسات العربية - القاهرة ١٩٦٧ - ص ١٣٥ .

— British Documents. (1963). Doc. no. 235. p. 241.

في ٢ نوفمبر ١٩١٧ تصريحاً بالمعطف على أمانى اليهود وتعهدت فيه بتسجيل انشاء وطن قومي لليهود (١٠٢) .

ب - مخالفة العهد عصبة الأمم :

نصت المادة (٢٢) من عهد عصبة الأمم على أن بعض الشعوب التي كانت خاضعة للإمبراطورية التركية ، قد وصلت الى درجة من التقدم يمكن معها الاعتراف مؤقتاً بكيانها كأمة مستقلة ، كما يجب أن يكون لرغبات هذه الشعوب ، المقام الاول في اختيار الدولة المنتدبة (١٠٣) . وواضح ان هذه المادة تنسحب على فلسطين ، ولا سيما وانها اعتبرت من الفئة الاولى عند تقسيم البلاد الخاضعة للانتداب الى فئات ثلاث (١٠٤) ، وهذا يعنى أن الشعب الفلسطيني قد اعترف به أمة مستقلة بموجب المادة (٢٢) من عهد العصبة .

ولما كانت المادة (٢٠) من العهد تنص على انه : « يوافق أعضاء العصبة ، كل فيما يخصه ، على أن هذا العهد يلغى جميع الاتفاقات الخاصة السابقة عليه والتي تتعارض أحكامها مع أحكامه ، كما يتعهدون رسمياً ، بالا يعقدوا في المستقبل اتفاقات تتعارض مع أحكام العهد .. » وانه « .. في الحالة التي يكون فيها أحد أعضاء العصبة قد ألزم قبل دخوله عضواً في العصبة بالتزامات تتعارض مع أحكام هذا العهد ، فانه يكون من واجب مثل هذا العضو أن يتخذ على الفور الخطوات التي تحرره من هذه الالتزامات (١٠٥) .

~ د/على صافي حسين ~ قضية فلسطين في الماضي والحاضر والمصير - الدور القومية للطباعة والنشر - القاهرة - ١٩٥٦ - ص ٣ وما بعدها . وانيس صايغ - فلسطين والقومية العربية - مركز الابحاث - اكتوبر ١٩٦٦ بيروت - (كل المؤلف) .

~ د/جمال حمدان - استراتيجيات الاستعمار والتحرير - دارالنهال - القاهرة - ١٩٦٨ ص ١٦٧ وما بعدها وعباس محمود العقاد - ١١ يوليو وضرب الاسكندرية - دار اخبار اليوم - القاهرة - يوليو ١٩٥٢ - ص ٨٠ وما بعدها .

(١٠٢) انظر اثر تصريح بالفور على مجريات الحرب العالمية الاولى في المصادر الاتية : — Malcolm, James., Origins of the Balfour Declaration. Zionist Archives, New York. (n. d.) pp. 2-3.

— Wise, Stephen., and De Haas, Jacob., The Great Betrayal. Brentanas, New York. 1930. p. 288.

— Lloyd George, David., Memoirs of the Peace Conferance. Yale University Press. New Haven. Vol. II. 1939. p. 738.

(103) League of Nations, Responsibilities of the League Arising out of Article 22 (Mandate), No. 20/48/161, Annex I. p. 5.

(104) Delbez, Luis, Les Principes Generaux., op. cit., p. 115.

(١٠٥) د/حامد سلطان - المصدر السابق - ص ٧٠ .

ولما كان تصريح بالفور - بعدم اعترافه بحقوق الشعب الفلسطيني - مخالفا لاحكام هذا العهد (م ٢٢ منه) والتي تعتبر فلسطين دولة مستقلة فانه يكون من واجب بريطانيا كعضو بالعصبة ، أن تتخذ على الفور ، الخطوات التي تحررها من هذا التصريح . ولا يمكن القول بان العصبة قد اقرت موقف بريطانيا باقرارها صك الانتداب الذي تضمن تصريح بالفور ، ذلك ان قرار قبول صك الانتداب وتصريح بالفور من جانب العصبة ، فضلا عن مخالفته لنصوص العهد ، قد جاء في حدود النسب المقررة للتصويت بمقتضى العهد للموافقة على مثل هذا القرار من جهة ، ومن جهة اخرى فان مخالفة العصبة للمادتين (٢٠) ، (٢٢) من العهد ، وابطال مفعولهما بالنسبة لموقف بريطانيا ، انما ينطوى على تعديل للعهد لم تراعى فيه قواعد التعديل ونسب التصويت المقررة في العهد ، حيث نصت الفقرة الاولى من المادة (٢٦) من العهد على أن التعديلات التي تدخل على احكام العهد ، تعد نافذة متى صادقت عليها الدول الممثلة في مجلس العصبة وغالبية الدول بالجمعية العامة (١٠٦) . أما قرار صك الانتداب بما تضمنه من مخالفة للمادتين (٢٠) ، (٢٢) من العهد فقد تم بموافقة مجلس العصبة وفقا لمشروع صهيوني (١٠٧) .

المبحث الثاني

استحالة تنفيذ التصريح

يتضح من صياغة تصريح بالفور ، انه صيغ في عبارات غامضة ومتناقضة تجعل تنفيذه مستحيلا الا اذا تضمن التنفيذ الافئدات على حقوق وردت في التصريح دون الاخرى . ويبدو ان عبارات التصريح وصياغته قد عكست موقف بريطانيا في الحرب العالمية الاولى ، فهو تريد ارضاء العرب واليهود لمساعدتهما في الجبهات العسكرية المختلفة ، ومن اجل ذلك جاءت عبارات التصريح وهي تحتل تأويلات مختلفة (١٠٨) .

(١٠٦) د/حامد سلطان ، ص ٩٣٦ ، ٩٣٧ . هذا وقد عدلت الجمعية بالاجماع في عام ١٩٢١ نص المادة ٦ على النحو التالي : « تسرى التعديلات التي تدخل على العهد اذا وافق عليها ٢/٣ أعضاء الجمعية العمومية وصديق عليها أعضاء مجلس العصبة وغالبية أعضاء الجمعية العامة » . انظر ص ٩٣٧ من المصدر السابق .

(١٠٧) د/محمد حافظ غانم - المشكلة الفلسطينية - ص ٦٥ ، ٦٦ ، ١٤١ وانظر

الموسوعة ص ٣٦٥ .

(108) Nikitian., op. cit., p. 25.

وقد قيل ان كل كلمة في تصريح بالفور « مؤونة بميزان الذهب » . انظر في ذلك :

ويبدو تناقض التصريح وغموض عباراته ، اذا نظرنا الى مضمونه من زاوية الالتزامات التي اخذتها بريطانيا على عاتقها . فالتصريح ينطوى على ثلاثة التزامات واضحة هي :

- ١ - الالتزام نحو يهود فلسطين .
- ٢ - الالتزام نحو اليهود خارج فلسطين .
- ٣ - الالتزام نحو عرب فلسطين .

فالالتزام نحو يهود فلسطين ، يتطلب قيام بريطانيا ببذل غاية جهدها لتسهيل انشاء وطن قومي لهم في فلسطين .

والالتزام نحو اليهود خارج فلسطين ، يتطلب عدم الانتقاص من الحقوق او الوضع السياسي الذي يتمتعون به في البلاد الاخرى .

والالتزام نحو عرب فلسطين ، يتطلب عدم الاضرار بالحقوق المدنية والدينية من جراء تنفيذ وعد بريطانيا لليهود بتسهيل انشاء وطن قومي لهم في فلسطين .

وطبقا لقواعد التفسير في القانون الدولي ، فان مؤدى قيام القواعد القانونية الدولية على رضا الدول بأحكامها ، يعنى ان للدول التي انشأت هذه القواعد ، حق تفسيرها (١٠٩) . فاذا لم تقم الدول بتفسيرها ، فان القواعد التي استقر عليها القانون الدولي وطبقته المحكمة الدائمة للعدل الدولي في تفسير المعاهدات ، تتمثل فيما يلي (١١٠) :

— Manuel, F., *The realities of American Palestine relations.*, Washington, 1949. p. 267.

كذلك ذكر اللورد « جراي » في خطاب له بمجلس العموم في ٢٧ مارس ١٩٢٣ :
« يخيل الى أن وعد بالفور ينطوى - دون أية مبالغة - على صعوبة عظيمة في تحقيقه » .

انظر في ذلك : Sykes., *Cross Roads.*, op. cit., p. 95.

(١٠٩) د/حامد سلطان - المصدر السابق - ص ٧٥ .

(١١٠) المصدر السابق - ص ٧٨ وانظر في قواعد التفسير في القانون الدولي المراجع

الآتية :

— Lauterpacht, H., *Restrictive interpretation and the principle of effectiveness in the interpretation of treaties.* B.Y.B. 1949. pp. 48-85.

— Castel, J., G., op cit., p. 851 et seq.

— Sorensen, Max., *Manuel of Public International Law.* Macmillan.London. 1948. p. 210 et seq.

=

١ — يجب أن تعد الالفاظ المستعملة ، وسيلة للتعبير عن فكرة معينة وهذه الفكرة هي التي يجب ان يتجه بحث المفسر الى تعيينها .

وتطبيق هذه القاعدة على الالتزامات التي تضمنها التصريح ، يؤدي الى النتائج الآتية :

١ — أن التصريح ينطوي على فكرة معينة يتضمنها التزام رئيسي لبريطانيا ، وهذه الفكرة ، هي تسهيل انشاء وطن قومي لليهود في فلسطين .

ب — أن تنفيذ هذه الفكرة المعينة ، أو تنفيذ هذا الالتزام بتسهيل انشاء وطن قومي لليهود ، معلق على شرطين :

الشرط الاول :

الا يؤدي انشاء هذا الوطن القومي الى الانتقاص من الحقوق الدينية والمدنية للطوائف غير اليهودية ، المقيمة في فلسطين .

الشرط الثاني :

الا يؤدي انشاء هذا الوطن الى الانتقاص من الحقوق او الوضع السياسي لليهود المقيمين في البلاد الاخرى غير فلسطين .

ج — أن الفكرة المعينة الواردة في التصريح والتي تضمنها التزام بريطانيا والشرطان المعلق على تحققهما تنفيذه ، هي أن الالتزام موجه الى « الشعب اليهودي في فلسطين » وليس الى الشعب اليهودي في كل مكان . ذلك أن الشرط الثاني قد حسم هذه المسألة بالفعل ، فأخرج اليهود المقيمين في بلاد أخرى غير فلسطين ، من نطاق الوطن المزمع انشاؤه .

د — أن المفهوم الواضح من الشرط الثاني أيضا ، أن الوطن القومي لليهود في فلسطين لن يكون ممثلا ليهود البلاد الاخرى .

-
- Schwarzenberger., op. cit., p. 208 et seq.
— Rausseau., D.I.P. Tome 1. op. cit., p. 241.
— Redslob., op. cit, p. 95.
— Modsen, Atle Grahsl., The Status of Refugees in I.L. Vol 1. Sijthoff — Leyden. Netherland, 1966. p. 29 et seq.
— Hall, Edward., Treatise of I.L. 5th ed. Oxford. London, 1904, p. 335.
— Starke., op. cit., p. 235.

٢ - يجب تفسير المعاهدات بما يتفق مع حسن النية . وبدهى أن حسن النية في مجال العلاقات الدولية لا بد وأن ينطوى على احترام الالتزامات السابقة ، ولا تؤدي الالتزامات اللاحقة الى الانتقاص من اية حقوق سبق أن التزمت بها الدولة والا ترتب على هذا الالتزام اللاحق نزاع يتعارض مع حسن النية الواجب توافره في الالتزامات الدولية والذي لا بد وأن يتفيا اقرار السلم والامن الدوليين . كذلك لا بد وأن يركز حسن النية على مبدأ تقرير المصير باعتباره مبدأ دوليا واجب الاحترام ، وثمره من ثمرات الحرب العالمية الاولى ، ويتضمن اعطاء الشعوب التي تملك الاغلبية في وطنها حق تقرير مصيرها بنفسها ، وهو أمر في صالح عرب فلسطين .

ويستنتج من هذا ، أن تطبيق مبدأ حسن النية في تفسير تصريح بالفور ، يقضى بتنفيذ ما التزمت به بريطانيا أولا للعرب من تحقيق الاستقلال للأراضي العربية الخاضعة للحكم التركي ، وهي تشمل فلسطين .

٣ - يجب أن يراعى في تفسير النص القانوني ، العلاقة التي تقوم بينه وبين النصوص الأخرى . وهنا لا نحسب أننا بحاجة الى القول بأنه لا يمكن أن ينظر الى التزام بريطانيا نحو يهود فلسطين بغير احترام الشرط المعلق على تحقيقه تنفيذ هذا الالتزام ، وهو : « ألا يؤتى بعمل من شأنه الانتقاص من الحقوق المدنية والدينية التي تتمتع بها الطوائف غير اليهودية » .

ويتضح هذا الأمر من مراجعة الكتاب الأبيض الصادر في عام ١٩٢٢ في صورة مذكرة أصدرها ونستون تشرشل وزير المستعمرات البريطاني في ٣ يونيو ١٩٢٣ وجاء فيه : « لم يحدث أن بحثت الحكومة في أي وقت ، مسألة اختفاء أو تبعية السكان العرب في فلسطين » (١١١) .

٤ - يجب تفضيل التفسير المعقول على غيره ، حتى ولو بدا أن الالفاظ المستعملة تحابي التفسير غير المعقول . وتطبيق ذلك على ما ورد

(١١١) الوثائق الرئيسية للقضية الفلسطينية - الجامعة العربية - وثيقة رقم ٢٨ من ١٥٦ - ١٥٩ . وانظر نص الكتاب باللغة الانجليزية في المصدر الانى :
File On Palestinian..., op. cit., p. 171.

كذلك عبر اللورد « جراي » عام ١٩٢٣ عن هذه الفكرة فقال : « ... وإذا كان ثلاثة وتسعون في المائة من سكان فلسطين هم من العرب فأننى لا أرى كيف يمكن إقامة شيء آخر سوى حكومة عربية دون الاضرار بحقوق اليهود » . انظر في ذلك :

Sykes., op. cit., p. 95.

بتصريح بالفور من نصوص ، يعنى أن « التفسير المعقول » ينحى نحو الحق الثابت للأغلبية ويرجح الحق المدعى به للأقلية . فإذا كان من المنطقي القول بأنه « لا يصح الاعطاء والمنع في آن واحد » (١١٢) ، فليس من المقبول منطقاً ، أن ينشأ وطن قومي لليهود في فلسطين دون الإضرار بحقوق « الطوائف غير اليهودية » لأن الاشتراط المتضمن عدم المساس بحقوق « الطوائف غير اليهودية » يعنى الإقرار بداهة ، بأن وجود هذه الطوائف سابق على إصدار التصريح . فإذا ما تعارض حق أريد منحه مع حق موجود وقائم أصلاً ، كان من المنطقي ترجيح الحق القائم فملاً باعتبار أن ذلك ادعى إلى استقرار الأمور وإلى تجنب الافتتات على الحقوق الثابتة . وهذا يعنى أن التفسير المعقول لابد وأن يكون إلى جانب حقوق الأغلبية العربية الثابتة والموجودة قبل إصدار التصريح ، باعتبار أن نطاق الوطن القومي محدد أساساً ، بعدم المساس بحقوق الطوائف الأخرى غير اليهودية . ومن ثم فإن أساس تأسيس الوطن القومي بحقوق هذه الفئات يجعل الالتزام بتسهيل انشاء الوطن القومي ، التزاماً غير قائم ، لتخلف الشرط المعلق عليه .

٥ - يجب - بقدر الامكان - تجنب التفسير الذي يخلق التعارض بين مختلف الالتزامات الدولية التي تتحملها الدولة . وقد تحملت بريطانيا خلال الأعوام من ١٩١٥ حتى عام ١٩١٧ بالتزامات تجاه العرب بمساعدتهم في انشاء دولة عربية مستقلة في المناطق التي يتم تحريرها من الاحتلال التركي . كذلك فقد التزمت بريطانيا بوصفها عضو في عصبة الأمم بنسب المادة (٢٠) من عهد العصبة والذي يقضى بأن تتحلل كل دولة عضو في العصبة ، من كل ما يتعارض مع عهد العصبة من التزامات . فإذا كان تصريح بالفور ينطوي على التزامات يؤدي تنفيذها إلى الإخلال أو الانتقاص من حقوق العرب المستمدة من الالتزامات البريطانية ، أو من مبدأ تقرير المصير أو من عهد عصبة الأمم بصفة عامة ، فإن هذا التصريح ينبغي أن يتفيا التوفيق بين ما ورد به وما التزمت به بريطانيا تجاه العرب في مراسلات حسين/مكماهون ، وفي عهد عصبة الأمم .

٦ - في حالة الشك ، يجب تفسير النص القانوني في غير صالح الدولة التي قامت بتحريره ، إذ أنه كان في إمكانها أن تحرره تحريراً لا لبس فيه . فإذا طبقنا هذه القاعدة على تصريح بالفور ، نجد أن بريطانيا ، وقد حررت التصريح ، تتحمل أي تفسير له يكون في غير صالحها ونفق.

(١١٢) يوسف شلالة وفريد فهمي - المعجم العلمي للمصطلحات القانونية والتجارية والمالية - منشأة المعارف - الاسكندرية - بدون تاريخ - ص ١٩٠٣ وقد ورد بهذا المعجم النص الفرنسي للقاعدة الفقهية المذكورة بالفرنسية على النحو التالي :
«Donner et retenir est vaut».

مع المبادئ السابقة . فاذا كان تفسير التصريح بانه لا يعنى انشاء دولة يهودية في فلسطين وانه لا يمس التزامات بريطانيا نحو العرب ، في غير صالح بريطانيا ، فان عليها أن تتحمل عبء هذا التفسير ، لانها المسئولة عن الغموض الذى صاحب صياغة التصريح ولان التفسير السابق ، يتفق مع قواعد التفسير التى اوردناها والتى طبقتها المحكمة الدائمة للعدل الدولى في كثير من احكامها (١١٢) .

وعلى ضوء قواعد التفسير السابق الاشارة اليها ، يمكننا ان ننصدي لتفسير العبارات الغامضة في تصريح بالفور ، وسينصب تفسيرنا على الالتزام البريطانى نحو اليهود والذى يتحصل في « تسهيل تأسيس وطن قومى للشعب اليهودى في فلسطين » . فقد تضمن هذا الالتزام عبارات غامضة تحتاج الى تفسير ، وهى بالترتيب :

- أ - « تسهيل تأسيس » .
- ب - « وطن قومى »
- ج - « الشعب اليهودى »
- د - « في فلسطين »

اولا : عبارة « تسهيل تأسيس »

يفهم من هذه العبارة ، ان حكومة بريطانيا لن تقوم بنفسها بتأسيس الوطن القومى . وانما سيقصر دورها على مجرد تسهيل هذا التأسيس . وقد افصح صك الانتداب ، باعتباره الوثيقة التى انيط بها وضع التصريح موضع التنفيذ ، عن ماهية هذا التسهيل (١١٤) . ويفهم من اجراءات

(١١٣) بالاضافة الى المراجع السابق الاشارة اليها ، في قواعد التفسير ، انظر — ايضا :

— د/حسن الجلبى — القانون الدولى العام — الجزء الاول — مطبعة شفيق — بغداد — ١٩٦٤ — ص ١٠٢ — ١١٨ .

— د/محمد عزيز شكرى — المدخل الى القانون الدولى العام وقت السلام — دار الكتاب دمشق ١٩٦٨ — ص ٣٨١ وما بعدها .

(١١٤) وردت اجراءات التسهيل في صك الانتداب على النحو التالى :

أ - « وضع البلاد في احوال سياسية وادارية واقتصادية تضمن انشاء الوطن اليهودى . (م ٢) .

ب - الاعتراف بوكالة يهودية ملائمة ، كهيئة عمومية لاسداء المشورة الى ادارة فلسطين والتعاون معها في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية وغير ذلك من الامور التى قد تؤثر في انشاء الوطن القومى اليهودى ومصالح السكان اليهود في فلسطين (م ٤) .

ج - تسهيل هجرة اليهود في احوال ملائمة ، وان تشجع دولة الانتداب بالتعاون مع الوكالة اليهودية حشد اليهود في الاراضى الاميرية والاراضى الموات غير المطلوبة للاغراض العمومية بشرط عدم الحاق الضرر بحقوق ووضع فئات الاهالى الاخرى (م ٦) . =

تسهيل تأسيس الوطن القومي المنصوص عليها في صك الانتداب انها اجراءات لاحقة على احتلال بريطانيا لفلسطين ، اذ لا يمكن ان تمنح بريطانيا كل هذه الصلاحيات في ارض لا تمارس عليها أية حقوق سيادة . وقد تم التصديق على صك الانتداب بمعرفة عصبة الامم في ٢٤ يوليو ١٩٢٢ ووضع موضع التنفيذ في ٢٩ سبتمبر ١٩٢٣ . ومع ذلك فان مبدأ « التسهيل » ذاته قد تقرر في ٢ نوفمبر ١٩١٧ أى قبل ان تحتل بريطانيا فلسطين . والمفهوم على ضوء مبادئ القانون الدولي ، أن قيام دولة ما ، بتسهيل استيطان افراد اجانب في اقليم دولة أخرى ، يعتبر اعتداء على سيادتها وتدخلًا في شئونها (١١٥) . والثابت ان بريطانيا قد وضعت مبدأ « التسهيل » ازاء اقليم خاضع لسيادة تركيا (١١٦) ، مما يعد اعتداء على سيادة تركيا على اراضيها ومخالفة لقواعد القانون الدولي القائمة على احترام الاستقلال السياسي ووحدة الاراضى لكل الدول . ورغم هذا فقد صادق مجلس العصبة على هذا الصك في ٢٤ يوليو ١٩٢٢ وجعل تنفيذه التزاما دوليا يلتزم به بريطانيا .

ونخلص من ذلك ، الى انه رغم أن مجلس العصبة قد صادق على عبارة « تسهيل تأسيس وطن قومي لليهود » وكلف بريطانيا بتنفيذ هذا التسهيل (١١٧) ، فان هذه العبارة تتسم بعدم المشروعية ، في وقت

= د - تسهيل اكتساب الجنسية الفلسطينية لليهود الذين يتخذون فلسطين مقاما دائما لهم (م ٧) .

انظر نص صك الانتداب في :

— File On Palestinian Question., Part 2. op. cit., p. 180.

وباللغة العربية في الموسوعة - المصدر السابق - ص ٣٦٥ .

ود/حافظ غانم - المصدر السابق - ص ١٤١ .

(١١٥) انظر في الجهود الدولية لمنع التدخل والمدوان ، المراجع الالية :

— Arenean, Eugene., La Difinition de l'Agression. Les Editions International. Paris 1958. (كل المؤلف)

— Tunkin, J.I., Droit Inter. National Pub. Edition A. Pédone, Paris, 1965. p. 35.

— Morrison, Charles Clayton., The outlawry of War. Willet, Clark and Colby. Chicago, 1927, p. 215 et seq.

— Wesley., op. cit., pp. 606-618.

(116) Verdross., op. cit., pp. 397-404.

(١١٧) اصدرت بريطانيا عدة قوانين لتسهيل انشاء الوطن القومي ، ومن بينها قانون

الجنسية الصادر في ١٩٢٥/٧/٢٤ بشأن الجنسية الفلسطينية ، انظر :

— Bentwich, Norman., Nationality in Mandated territories detached from Turkey. B.Y.B. 1926. p. 27.

وانظر في العلاقة بين القانون الداخلى والقانون الدولى أثناء الانتداب

— Lapidoth Roth., Les rapports entre le droit I.P. et le droit interne en Israel. Edition A. Pedone. Paris 1959. pp. 95-108.

اصدارها وفي آثارها لاعلانها قبل تنازل تركيا عن فلسطين ولا نطوائها على اعتداء على سيادة دولة اخرى هي تركيا . ولا يمكن قبول الزعم بان مجلس العصبة قد وافق على هذه العبارة بعد أن احتلت بريطانيا فلسطين ، وان هذا المجلس قد حدد المقصود بالتسهيل في بنود صك الانتداب . فمن جهة ، لا يعطى الاحتلال المحتل حق التصرف في اقليم الدولة التي احتلت اراضيها ، ومن جهة اخرى فان عملية التسهيل في حد ذاتها تتضمن اعتداء على سيادة احدى الدول وعلى حق شعب فلسطين في تقرير مصيره ، طبقا للمبادئ التي اعلنها الرئيس « وودرو ويلسون » (١١٨) .

ثانيا : عبارة « وطن قومي » (١١٩)

اثارت عبارة « الوطن القومي » جدلا طويلا حول حقيقة معناها ، نظرا لكونها عبارة غير مألوفة في القانون الدولي . ولا شك أن لبريطانيا وحدها — ابتداء — أن تفسر ما تعنيه بعبارة « الوطن القومي » تأسيسا على قاعدة « لوضع القانون حق تفسيره » (١٢٠) فاذا نكلت عن ذلك فلا مناص من الرجوع الى القواعد العامة في التفسير . ولما كنا قد عرفنا التفسير الصهيوني لهذه العبارة (١٢١) ، فلا يبقى الا تفسير معناها من وجهة نظر بريطانيا والعرب طبقا للتصريحات والوثائق والمواقف الصادرة عنهما .

١ — فلما عن وجهة النظر العربية :

فقد عبر عنها الشريف حسين في محادثاته مع « الكوماندو هوجارت » حيث رفض قيام دولة يهودية في فلسطين (١٢٢) . كما عبر عنها الفلسطينيون

(118) Hoover, Herbert., Ordeal of Woodrow Wilson., Mac Graw Hill Book, Co. New York. 1958. pp. 23-25.

(١١٩) يذكر « بنتويتش » أن « أول استعمال لتعبير الوطن القومي تم في الاجتماع الأول لجمعية العصبة حيث اصدرت توصية للحلفاء بضرورة انشاء وطن قومي « مستقل تماما » عن الحكم التركي للأرمن . ولم يتم ذلك لعدم وضع أرمينيا تحت الانتداب ، كما يذكر أن معناها ينحصر في أنه « عبارة عن اقليم تكون فيه لشعب ما ، فرصة لتنمية ثقافته ومثله العليا ويكون له وصف قانوني دون أن تكون له أية حقوق سيادة سياسية » . — Bentwich, Norman., The Mandate for Palestine. B.Y.B. 1929. P. 139.

(١٢٠) يوسف شلالة — المصدر السابق — ص ١٠٩٤ .

(١٢١) انظر ما سبق عرضه في ص ١٣٧ وما بعدها حيث تدعى الصهيونية أن المقصود بالوطن القومي « دولة يهودية » .

(١٢٢) الوثائق الرئيسية للقضية الفلسطينية ، الوثيقة رقم ١٨ ، ورقسم ١٩ ص ٧٨ ، ٧٩ . وقد ذكر المؤرخ الألماني « كارل بروكلمان » أن الشريف حسين « كان ينظر دائما الى فلسطين وبيت المقدس كجزء أساسي من الدولة العربية التي كان يرجو انشاءها » . انظر بروكلمان — المصدر السابق — ص ٧٦٧ .

والامير فيصل في مذكرات احتجاج تنكر ان يكون لتعبير « الوطن القومي » معنى الدولة (١٢٣) ، وتمسك بالعروبة والاستقلال التام للاقليم الفلسطيني . كما أكدت تركيا بوصفها صاحبة السيادة القانونية على فلسطين وقت اصدار التصريح اعترضها عليه (١٢٤) .

ب - واما عن وجهة النظر البريطانية :

فقد اوضحتها تصريحات رسمية لبريطانيا ، واضحة الدلالة على ان بريطانيا لا تقصد بعبارة الوطن القومي ، معنى الدولة . ففي الرسالة التي ارسلها « هوجارت » الى الشريف حسين يناير ١٩١٨ (١٢٥) ورد فيها ذكر تصميم الحلفاء على ان تتاح للشعب العربي فرصة كاملة « لاستعادة كيانه كامة في العالم » . ويلاحظ ان لفظ « استعادة » يعنى ان الكيان العربي سيكون على النحو الذي كان عليه قبل الفزو التركي للبلاد العربية في القرن السادس عشر الميلادي ، وكانت فلسطين وقتئذ تقع في نطاق بلاد الشام العربية دون نزاع في عروبتها . ويؤكد معنى « الاستعادة » ان بريطانيا قد حذفت من مشروع تصريح بالفور عبارة « اعادة تأسيس الوطن القومي » (١٢٦) واحلت محلها عبارة « تسهيل تأسيس الوطن القومي » نظرا لما تنطوي عليه كلمة « اعادة » من الاعتراف بحق سابق يراد استعادته . ولما كان اعمال الكلام خير من اهماله ، فان ورود كلمة « استعادة » في رسالة « هوجارت » يعنى ذات الغاية التي تغيهاها واضعوا عبارة « اعادة تأسيس الوطن القومي » . كما يعنى العدول عن عبارة « اعادة » في تصريح

(١٢٣) الموسوعة - ص ٣١١ . وانظر كذلك مذكرة الامير فيصل بنفس المصدر ص ٢١٧ وبرقية احتجاج المؤتمر الفلسطيني العربي الاول ص ٣١٩ ، وعريضة الجمعية الاسلامية المسيحية ص ٣٢٤ ، وقرارات المؤتمر السوري العام ص ٢٢٦ ومذكرة الجمعية الاسلامية المسيحية ايضا ص ٣٣٥ ، وعريضة نفس الجمعية المنشورة بجريدة المقلم في ١٩١٩/١١/٨ والواردة بنفس المصدر ص ٣٣٨ ، واحتجاج المؤتمر العربي الفلسطيني الثالث الى حكومة بريطانيا وبرلمانها ، ص ٣٤٦ . والعرائض المذكورة وارادة بنفس المصدر بالوثائق التالية على التوالي ٧٨ ، ٨٠ ، ٨٢ ، ٨٣ ، ٨٦ ، ٨٨ ، ٩١ .

وانظر ايضا في اعتراض العرب على التفسير الصهيوني للوطن القومي وتمسكهم بعروبة فلسطين ، مؤلف صالح بويصير - المصدر السابق - ص ٨٥ وما بعدها .

(١٢٤) جاء في التصريح التركي ان هذا الوعد الصادر من بالفور هو اكلوبة كبرى .

انظر الموسوعة ص ٢٧٦ ، ٢٧٧ .

(125) Antonius, George., The Arab awakening., Hamish Hamilton. London. 1938. P. 268

(١٢٦) انظر ص ١٣٠ وما بعدها .

بالفور ، وعدم العدول عنها في رسالة « هوجارت » ان المدلول الذي تنصرف اليه هذه الكلمة كان واضحا في اذهان واضعي التصريح والرسالة .

وترتبا على ذلك فانه يمكن القول بان ما ارادته انجلترا بتعبير الوطن القومي لا يمكن أن ينصرف الى معنى الدولة لان هذا المعنى يتعارض مع « استعادة الشعب العربى لكيانه كامة » . وقد تضمنت الرسالة ايضا تأكيدا من بريطانيا بانها مصممة على عودة اليهود الى فلسطين (. . .) بقدر ما يتفق ذلك مع حرية الاهالى الموجودين من الوجهتين الاقتصادية والسياسية . » ويعنى ذلك صراحة ، ان معنى الوطن القومي لا يمكن ان يكون هو ذاته معنى الدولة ، لان الحرية الاقتصادية والسياسية للاهالى الموجودين هي في واقع الامر وتطبيقا لمبدأ تقرير المصير ، حرية العرب كاهالى موجودين في اختيار شكل الحكومة التى يريدونها . وبمعنى آخر فان الحرية الاقتصادية والسياسية التى يتمتع بها الاهالى الموجودون تمثل الشرط الواقف ، وانه في الحدود التى لا تمس فيه هذا الاصل او تتجاوز هذا الشرط ، يمكن انشاء الوطن القومي . وبدهى انه اذا لم يتفق انشاء الوطن القومي مع الحرية الاقتصادية والسياسية للاهالى الموجودين فلا يمكن انشاء الوطن القومي . لان عودة اليهود وانشاء الوطن القومي ، افكار طارئة يراد ادخالها على وضع قائم بالفعل ، فاذا ما افتقرت الفكرة الطارئة الى مقومات تنفيذها واولها عدم الاضرار بالحقوق والمراكز القائمة عدل عنها ، ويبقى الوضع القائم الذى يتفق مع حرية الاهالى الموجودين اقتصاديا وسياسيا . ويعزز رأينا ، ان نص التصريح منح في صلبه لليهود حق انشاء وطن قومي ، ولكنه قيد ذلك بشرطين ، اولهما عدم الانتقاص من الحقوق المدنية والدينية للفئات غير اليهودية المقيمة في فلسطين . فاذا ما اضعفنا رسالة « هوجارت » بما تضمنته من قيود اقتصادية وسياسية على عودة اليهود الى فلسطين ، يكون القيد على انشاء الوطن القومي واضحا في ضرورة « عدم الانتقاص من الحقوق المدنية والدينية والاقتصادية والسياسية للفئات غير اليهودية في فلسطين » وذلك باعتبار ان رسالة « هوجارت » لاحقة لتصريح بالفور ، فهى بهذه المثابة تفسر وتكمل ما سبقها من التزامات تتفق معها في الموضوع . والالتزام الذى يتفق معها في الموضوع هو بالقطع تصريح بالفور ، وهذا يعنى في رأينا ان هذه الرسالة « تكمل » ما سبقها من التزام بريطانيا بشأن انشاء الوطن القومي لليهود في فلسطين فتضيف الى ما ورد بالتصريح من قيود تتضمن عدم الانتقاص من الحقوق المدنية والدينية ، قيدين آخرين هما ، عدم المساس بالحقوق الاقتصادية والسياسية وهذا ما يتفق مع مبادئ التفسير السابق الاشارة اليها .

فاذا ما انتقلنا الى تفسير تلك الحقوق الاقتصادية والسياسية
فسنجد ما يلى :

١ - الحقوق الاقتصادية :

يعنى تعبير الحقوق الاقتصادية بالنسبة للاهالى الموجودين :

أ - حرية العرب - باعتبارهم الاهالى الموجودين وقت صدور رسالة
هوجارت - فى التصرف فى اراضيهم واموالهم .

ب - عدم اجبار العرب على ترك هذه الاراضى وتلك الاموال .

ورغم هذا فقد طالبت لجنة « شو » فى تقريرها عام ١٩٣٠ (١٢٧)
و « جون سمبسون » فى تقريره عام ١٩٣٠ (١٢٨) بوقف اجلاء المزارعين
العرب ، كما اكد الكتاب الابيض البريطانى عام ١٩٣٠ (١٢٩) انه لا توجد
اراضى يمكن اعطاؤها للمهاجرين الجدد . والمستفاد من هذه الوثائق
الثلاث ، أن الوطن القومى لليهود ، قد تم انشاؤه فى الحدود التى لا ينتقص
فيها من الحقوق الاقتصادية للاهالى الموجودين ويعنى ذلك أن الوطن
القومى بالصورة التى كان عليها عام ١٩٣٠ ليس دولة ، وأنه ينبغى بعد
هذا التوقف عن تنمية الوطن القومى ، فقد بلغ أقصى حد ، وهو عدم
وجود ارض اضافية يمكن اسكان المهاجرين الجدد فيها ، لان الاستمرار
فى تنمية الوطن القومى بعد ذلك يعنى الانتقاص من الحقوق الاقتصادية
للفئات الاخرى غير اليهودية .

٢ - الحقوق السياسية :

تعنى الحقوق السياسية فى المقام الاول ، أن يكون من حق السكان ،
أن يختاروا بأنفسهم الحكومة التى يرتضونها . وقد اكدت لجنة (شو)
المشار اليها ، وكذلك لجنة (بيل) (١٣٠) أن تأسيس الوطن القومى قد
تضمن منذ البدء ، انكارا تاما للحقوق التى يتضمنها مبدأ الحكم الذاتى .
وأوضحت تقارير اللجنتين أن الحقوق السياسية للعرب فى فلسطين قد
انتهكت تماما مما جعل تأسيس الوطن القومى يشكل عقبة كبرى فى سبيل
تمتع العرب بالحقوق السياسية رغم أن عدم المساس بالحقوق السياسية

(١٢٧) الوثائق الرئيسية - وثيقة رقم ٢٩ ص ١٦٠ - ١٦١ .

(١٢٨) المصدر السابق - وثيقة رقم ٣٠ ص ١٦٤ - ١٦٦ .

(١٢٩) المصدر السابق - وثيقة رقم ٣١ ص ١٦٧ - ١٨٧ .

(١٣٠) انظر تقرير لجنة (بيل) فى الوثائق الرئيسية - وثيقة رقم ٢٣ ص ٢٠٣ - ٢٣٨ .

شرط أساسى لإنشاء الوطن القومى (١٣١) .

وفي الكتاب الأبيض الذى أصدرته بريطانيا عام ١٩٣٩ (١٣٢) ، أوضحت بريطانيا أن التزامها بإنشاء الوطن القومى اليهودى فى فلسطين قد تم انجازه ، وأن فلسطين قد أصبحت فى حالة تؤهلها للحكم الذاتى (١٣٣) .

وقد كان القيد الوارد فى تصريح بالفور ورسالة هوجارت ، وبيان صمويل المشار إليه والمتمثل فى عدم الانتقاص من الحقوق المدنية والدينية والاقتصادية والسياسية للأهالى الموجودين ، متمثلا فى قيد آخر أورده بريطانيا فى كتاب عام ١٩٣٩ مقتضاه عدم السماح بمزيد من هجرة اليهود الى فلسطين الا بموافقة العرب . وواضح أن هذا القيد الجديد ، يعنى أن بريطانيا قد أوفت بالتزامها بتسهيل إنشاء الوطن القومى اليهودى (١٣٤) ،

(١٣١) وقد أكد (هربرت صمويل) المندوب السامى البريطانى فى فلسطين عام ١٩٢١ للعرب أن الحكومة البريطانية لا توافق على أية سياسة من شأنها قيام حكومة يهودية لأن وعد بالفور لم يهدف الى ذلك ، كما أكد أن بريطانيا لن تفرض أية سياسة تتعارض مع مصالح العرب السياسية والاقتصادية . انظر نص البيان الذى أصدره (صمويل) فى أعقاب اضطرابات ١٩٢١ بفلسطين فى موسوعة القضية الفلسطينية ص ٢٠٤ وايضا فى المصدر الآتى : Sykes.. op. cit., p. 71.

كذلك بين « التعريخ المسبقة » الصادر فى يونيو ١٩١٨ أن حكومة جلالة الملك نرغب أن تكون حكومة هذه الاقاليم (ومنها فلسطين) قائمة على رضا الحكوميين ، وأوضح التعريخ البريطانى الفرنسى الصادر فى ١٩١٨/١١/٧ أن هدف الحليفين هو « اقامة حكومة تستمد سلطتها من الاختيار الحر والارادة المستقلة للأهالى الوطنيين . » انظر هاتين الوثيقتين فى المصدر الآتى :

— Official Records of U.N. Sup. 11. op. cit., p. 25.

وفي يونيو ١٩٢٢ أصدرت بريطانيا كتابا أبيض حاولت فيه إزالة الغموض الذى شاب عبارة الوطن القومى وجاء فى الكتاب أن الوطن القومى لا يعنى فرض الجنسية اليهودية على اهالى فلسطين ، وأن الوطن القومى ليس الا مركزا لزيادة رقى الطائفة اليهودية ليكون للشعب اليهودى فيه اهتمام وفخر من الناحيتين الدينية والقومية . انظر نص الكتاب الأبيض فى الوثائق الرئيسية - ص ١٥٦ - ١٥٩ .

وانظر النص الانجليزى للكتاب فى :

— File on Palestinian Question. op. cit., p. 171.

(١٣٢) انظر نص كتاب ١٩٣٩ فى :

— File ..., Part 2. op. cit., pp. 212-230.

وانظر ايضا :

— Official Records., Supp. 11 Vol. 1. op. cit., pp. 22-23.

(133) Mardor, Munya M., Strictly Illegal. Robert Hale Ltd. 1st ed. London, 1964. p. 33.

(١٣٤) وقد أعلنت بريطانيا ذلك صراحة فى الكتاب المذكور حيث جاء فيه :

— « The Jewish National Home has been facilitated over the last twenty years... ». File..., op. cit., p. 225.

وأنها تعترف للعرب وحدهم بحق السيادة على فلسطين لأنها قد اعترفت لهم وحدهم بحق السماح بهجرة اليهود . وبدهى أن صاحب الحق في المنع والمنح لابد أن يكون هو ذاته صاحب السيادة على الاقليم (١٣٥) .

ويستفاد أيضا من مشروعات تصريح بالفور ، أن بريطانيا قد تجنبت فكرة الدولة اليهودية ، فقد تم حذف عبارة الدولة اليهودية من جميع المشروعات التي قدمت وأحلت محلها عبارة (الوطن القومي) . وبدل الحذف والابدال على أن هناك فارقا بين معنى العبارتين . والمعنى المستفاد من ذلك أن بريطانيا لا تريد معنى العبارة المحذوفة (الدولة) وتقر العبارة التي حلت محلها (الوطن القومي) والا لاعانت عزمها على انشاء دولة يهودية (١٣٦) .

وتخلص من ذلك ، الى أن عبارة « الوطن القومي » تخلو من أى مضمون سياسى ولا تعنى انشاء دولة يهودية ، وذلك وفقا للتصريحات الرسمية البريطانية وتقارير اللجان البريطانية ، وطبقا لكتابى عام ١٩٢٢ و ١٩٣٩ . وأيضا بالتطبيق لقواعد التفسير في القانون الدولي (١٣٧) .

(١٣٥) فقد جاء في كتاب ١٩٣٩ المشار اليه :

— «... to permit further expansion of the Jewish N.H. by immigration only if the Arabs are prepared to acquiesce in it» Ibid.

(١٣٦) ويذكر (شتاين) انه بعد اصدار الكتاب الابيض عام ١٩٢٢ بمقام كان مساك بريطانيا أكثر وضوحا في استبعاد فكرة الدولة اليهودية ، وأن سكرتير وزارة المسعمرات البريطانية قد القى بيانا في مجلس اللوردات في ٢٧ يونيو ١٩٢٧ جاء فيه : « ... لقد وضعنا الشروط الثلاثة كي لا يصبح الوطن القومي اليهودى دولة يهودية ... » . انظر في ذلك : — Stein, Leonard., op. cit., pp. 554-556.

(١٣٧) وقد أكد زعماء الصهيونية انفسهم هذا المعنى . ففي تصريح لحاييم وايزمان في ١٩٣٠/٨/٢٧ في برلين قال : « لم تكن الدولة اليهودية في يوم من الايام غاية في حد ذاتها... ولا يوجد أى ذكر للدولة في برنامج بال أو في وعد بالفور ... » . أشار اليه في مؤلف د/ أسعد رزوق — الصهيونية وحقوق الانسان العربى — ج ٢ — المصدر السابق — ص ١٠٨ كما ذكر (وايزمان) أيضا في خطاب القاء في مدينة (كولوني) بألمانيا عام ١٩٣١ : « يجب على العرب أن يميزوا بين « وطنهم القومي » وبين « حقوقهم » في فلسطين . فالوطن القومي للعرب ، في دمشق وبغداد والمدينة ومكة ، لان هذه المدن الكبيرة تعتبر مراكز للحياة العربية ازدهرت فيها الثقافة العربية . أى أن هذه الثقافة العربية قد ازدهرت في دمشق وبغداد وليس في اورشليم ... » .

ويستفاد من خطاب (وايزمان) أن الوطن القومي يقصد به أن يكون مجرد مركز للثقافة الروحية وليس دولة سياسية . كما يستفاد أيضا أن (وايزمان) يعترف بأن للعرب حقوقا في فلسطين ولكن فلسطين لا تمثل الوطن القومي للعرب . انظر :

— Assaf Michael, Chaim Weizmann., Edited by Moyer W. Weisal, Dial Press, New York, 1944. p. 58.

(م ١٢ — السيادة الاسرائيلية)

ثالثاً : عبارة « الشعب اليهودى » :

سبق أن ذكرنا أنه ليس لمفهوم « الشعب اليهودى » أى مدلول قانونى (١٢٨) ، وأن هذه العبارة تعبر فى المقام الاول عن رابطة دينية تربط بين من يدينون بالديانة اليهودية . ونلاحظ أن الشرط الثانى الوارد على التزام بريطانيا لليهود فى تصريح بالفور والذي يقضى بعدم المساس بالحقوق أو الوضع السياسى الذى يتمتع به اليهود فى البلاد الاخرى ، قد أضيف الى المشروع النهائى للتصريح بناء على الحاح المناهضين للصهيونية ، والذين يريدون حصر نطاق الوعد فى يهود فلسطين وحدهم . فقد وجه (مونتاجو) وغيره من الزعماء الانجليز المناهضين للصهيونية ، جهودهم اثناء المفاوضات التى سبقت اصدار التصريح الى احتواء الصهيونيين داخل دائرة من يمثلونهم تمثيلاً حقيقياً وحدهم ، وانكار حقهم فى التصرف باسم اليهود غير الصهيونيين . وقد نجح هؤلاء المناهضون فى ادراج الشرط الثانى المذكور بحيث أصبح الوعد الوارد فى التصريح بانشاء وطن قومى ، موجه الى « شعب يهودى » محدد فى نطاق الصهيونيين المعاصرين وأولئك الذين سيصبحون صهيونيين فى المستقبل . ومعنى ذلك أن تعبير « الشعب اليهودى » ، يستبعد اليهود فى البلاد الاخرى ويقتصر على الصهيونيين وحدهم (١٢٩) .

رابعاً : عبارة « فى فلسطين » :

تدعى الحركة الصهيونية أن هذه العبارة تعنى « كل فلسطين » أى أن الوطن القومى طبقاً للتفسير الصهيونى يشمل فلسطين كلها (١٤٠) .

(١٣٨) انظر ص ١١٥ وما بعدها .

(١٣٩) والواقع أن بريطانيا لم تستطع أن تذكر ذلك صراحة فى التصريح لدواعى استراتيجية . فقد كانت تريد الحصول على تأييد اليهود فى جميع انحاء العالم ، وكان المفاوضون الصهيونيون مع الجانب البريطانى لاصدار التصريح قد عرضوا على بريطانيا مساعدة يهود العالم لها . وكان من غير الملائم لسياسة بريطانيا أن تعلن أنها ستؤسس الوطن القومى « للصهيونيين » وحدهم . لان ذلك التعبير الصريح كان كفيلاً باضمار التأييد لليهودى فى العالم للسياسة البريطانية ، وتجريد التصريح من مضمونه الدعائى . لذلك، فقد اوردت بريطانيا نص « الشعب اليهودى » حتى يدرك يهود العالم أن بريطانيا تقف معهم ، لم ذيلت التصريح بشرط حاسم يقيد من فكرة « الشعب اليهودى » ويقصر الوطن القومى ، ومساعدة بريطانيا فقط على الصهيونيين ومن يريدون أن يكونوا صهيونيين فى المستقبل . انظر : و. ت. مالىسون — ص ٧٠ وما بعدها .

(١٤٠) ذكرت الحركة الصهيونية أن القول بأن تطبيق الاشتراكية (فى انجلترا) لايعنى تطبيق الاشتراكية فى جزء من انجلترا وانما فى انجلترا كلها ، يصدق كذلك على عبارة « فى فلسطين » انظر :

— Jewish Plan., op. cit., pp. 337-338.

غير أنه لما كانت بريطانيا هي واضعة التصريح ، فإن لها وحدها كما سبق أن ذكرنا ، حق تفسيره . وقد أعلنت بريطانيا صراحة في الكتاب الأبيض لعام ١٩٢٢ ، أنها لا تنوى تحويل فلسطين برمتها الى وطن قومي ، وأوضحت أن هذا الوطن سوف يؤسس في فلسطين (١٤١) . ويتضح أيضا من التعديلات التي أجريت على مشروعات تصريح بالفور ، أن نية واضعيه كانت منصرفة الى انشاء الوطن القومي في جزء من فلسطين وليس في فلسطين كلها (١٤٢) .

ويتضح مما سبق أن تصريح بالفور قد وجه للصهيونيين ، وأعداء إياهم بمركز ثقافي وروحي في جزء من فلسطين بشرط ألا يؤدي انشاء هذا المركز الى الاضرار بحقوق العرب المدنية والدينية والاقتصادية والسياسية أو حقوق اليهود في البلاد الاخرى . أي أن التصريح لم ينشء دولة لليهود في فلسطين ولم يخاطب يهود العالم . فإذا كان التصريح باطلا - كسند قانوني - من حيث الشكل ، فإنه بمدلوله الذي انتهينا اليه يصبح غير صالح موضوعا ، للقيام كسند للسيادة الاسرائيلية على فلسطين (١٤٢) .

(١٤١) جاء في الكتاب المذكور أن بريطانيا « تلقت النظر الى أن عبارات التصريح المنوه عنها لا تشير الى تحويل فلسطين بأكملها وجعلها وطنيا قوميا لليهود بل تعني أن وطنها كها ، يؤسس في فلسطين » . انظر موسوعة القضية الفلسطينية - ص ٤٢٦ .

(١٤٢) ويستفاد من العدول في مشروع (ميلر) عن كلمة « تأسيس فلسطين كوطن قومي » الى كلمة « في فلسطين » أن العبارة قصد منها انشاء الوطن القومي داخل جزء من فلسطين وليس تحويل فلسطين برمتها الى وطن قومي لليهود . انظر :

— Revusky, Abraham., op. cit., pp. 256-257.

(١٤٣) انظر في ذلك تقرير لجنة كنج كراين في المصدر الاتي :

— U.S. Department of State, Papers relating to the Foreign Relation of the U.S., The Paris Peace Conference 1919. pp. 787-802, 841-848.

ومعقب وصول القاضي الامريكي الصهيوني (لويس برانديز) الى القدس في يوليو ١٩١٩ زار الجنرال (بولز) قائد القوات البريطانية في فلسطين وطلب منه أن تعرض التشريعات التي تصدرها السلطة العسكرية البريطانية اولا على الصهيونيين ، فرد عليه بأن الحكومة التي تفعل ذلك تحط من قدرها « وانت كرجل قانون يجب أن تفهم ذلك » فرد (برانديز) بأنه أيا كان الامر فالحكومة البريطانية ملزمة بتأييد القضية الصهيونية . انظر في ذلك :

— Jeffries, Joseph., Palestine : The Reality. Longmans. Green and Co., New York. 1939. p. 314.

وفي مارس ١٩٢٠ رفع الجنرال (بولز) مذكرة الى الحكومة في لندن يشكو فيها من أن اللجنة الصهيونية في فلسطين تريد أن تتجاوز اختصاصاته . وقال : « من الواضح أنه يستحيل ارضاء أناس متعصبين لا يطالبون رسميا بأكثر من وطن قومي ، ولكنهم بالفعل لن يرضوا بما هو أقل من دولة يهودية » .

— Barbour, Nevill., Nisi Dominus. George G. Harrap and Co., London, 1946. p. 97.

وبدل الواقعتان السابقتان على أن الإدارة البريطانية في فلسطين كانت في تلك الفترة خالية الدمن من مفهوم « الدولة اليهودية » وتتصرف في فلسطين كدولة محتلة منحبت حتى الهجرة لليهود الى فلسطين .
وانظر كذلك في بطلان تصريح بالفور كسند للسيادة الاسرائيلية على فلسطين ، المصادر الآتية :

- ١ - د/ محمد حافظ غانم - المشكلة الفلسطينية من ص ٥٨ - ٦١ .
- ب - د/ حسن الجلبى - المصدر السابق - ص ٤٧ - ٥٢ .
- وجاء في تقرير لجنة التحقيق الامريكية الانجليزية لعام ١٩٤٥ :
- « ليست فلسطين أرضاً يهودية صرفة ولا يمكن أن تكون كذلك في المستقبل ، فهي في مفترق طرق العالم العربى وسكانها العرب الذين استوطن أسلافهم هذه المنطقة منذ أقدم الأزمنة ينظرون بحق الى فلسطين كوطن لهم » . انظر في ذلك الوثيقة رقم ٤٦ ص ٣٦٢ - ٣٧٧ من الوثائق الرئيسية للقضية الفلسطينية - الجامعة العربية .

الباب الثاني

صك الانتداب (١)

جاء في اعلان الاستقلال الاسرائيلي أن «... هذا الحق (٢) ، قد تم الاعتراف به بواسطة وعد بالفور الذي اكده صك الانتداب ، تلك الوثيقة التي اعترفت اعترافا دوليا صريحا بالصلة التاريخية للشعب اليهودي بفلسطين وبحق اليهود في أن يعيدوا تأسيس وطنهم القومي ... » (٣)

ومعنى ذلك أن الحركة الصهيونية تعتبر صك الانتداب سنداً من أسانيد السيادة الاسرائيلية على فلسطين . والصك في رأينا يعتبر مفسراً ومكملاً لتصريح بالفور ، وسبباً لقرار التقسيم الذي صدر في نوفمبر ١٩٤٧ . فقد أقر الحلفاء في هذا الصك ، ما ورد بتصريح بالفور من وعود

(١) انظر نظام الانتداب في المصادر الآتية :

- Hyde, Charles., *International Law*. Vol. 1. Little Brown and Co. Boston, 1922. p. 39.
- Oppenheim., *op. cit.*, p. 213.
- Lauterpacht., *The Development of I.L.* *op. cit.*, p. 290.
- Green, L.C., *International Law through the Cases*. Second ed., Steven and Sons Ltd. London, 1939. p. 45.
- Sibert, Marcel., *op. cit.*, p. 898 et seq.
- Lawrence, Y.J., *op. cit.*, p. 80.
- Spiropoulos, Jean., *Traité Théorique et Pratique du D.I.P.* Libraire G. de D. et Juris., Paris, 1933. p. 104.
- Cavaré, Luis., *op. cit.*, p. 505.
- Fauchille., *op. cit.*, p. 812.
- Colliard, Claude., *Institutions Internationales*. 5ème ed. Dalloz, Paris, 1969. p. 157.

وانظر المصادر العربية الآتية :

- د/ هاشمة راتب — العلاقات العربية — المصدر السابق — ص ١٦٥ ، د/ أبو هيف المصدر السابق — ص ١٥٧ ، د/ أحمد عثمان — المصدر السابق — ص ١١٠ ، ومحمد رفعت المصدر السابق — ص ٤٥٧ .

(٢) المقصود ، هو حق إقامة دولة يهودية .

- (3) «... This right, was acknowledged by the Balfour Declaration and reaffirmed by the Mandate, which gave explicit international recognition to the historic connection of the Jewish People, with Palestine».

— انظر ص ٣٥ وما بعدها من هذه الدراسة .

للحركة الصهيونية بإنشاء وطن قومي . ثم بين الصك الوسائل التي تؤدي الى انشاء هذا الوطن ، ونتيجة لتنفيذ هذه الوسائل بدأ الوضع في فلسطين عند نظر قضية فلسطين أمام الأمم المتحدة عام ١٩٤٧ مختلفا تماما لاختلاف عن الوضع الذي كان عليه عند فرض الانتداب سواء من حيث ملكية اليهود للأرض أو عدد السكان اليهود أو قوة المنظمات الصهيونية السياسية والعسكرية (٤) حيث زادت نسبة السكان اليهود زيادة كبيرة كما زادت مساحة الأراضي التي يسيطرون عليها الأمر الذي جعل تقسيم فلسطين الى دولة يهودية ودولة عربية ، هو التسوية التي ارتضاها أغلب أعضاء الأمم المتحدة في ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧ . وسوف نقسم دراسة الانتداب في هذا الباب الى ثلاثة فصول على النحو التالي :

الفصل الاول : صك الانتداب كسند من أسانيد السيادة في المفهوم الاسرائيلي .

الفصل الثاني : طبيعة الانتداب وأهدافه .

الفصل الثالث : عوامل بطلان صك الانتداب .

(4) Davis, John H., The Evasive Peace. John Murray. Great Britain. 1963. pp. 14-30.

— Official Records., op. cit., pp. 10-11.

— File..., op. cit., Part 2., pp. 164-169.

وانظر

وانظر ايضا

الفصل الأول

صك الانتداب كسند من أسانيد السيادة في المفهوم الاسرائيلي

اولا : اهمية صك الانتداب :

يعتبر صك انتداب بريطانيا على فلسطين ، بعد تصريح بالفور ، حجر الاساس لقيام دولة اسرائيل . فقد بادرت الادارة البريطانية بمجرد تسلمها مقاليد الامور في فلسطين الى وضع الصك موضع التنفيذ وتهيئة الاسباب لنمو الوطن القومي كما ورد في تصريح بالفور . وبناء على ذلك تم انشاء (وكالة يهودية) مهمتها اعطاء المشورة الى الادارة البريطانية ، ثم ما لبثت هذه الوكالة ان تحولت الى حكومة علنية في ١٥ مايو ١٩٤٨ (٥) ، وقد اعترف صك الانتداب ، الذي اعلن مشروعه من قبل عصبة الامم في ٦ يوليو ١٩٢١ وصودق عليه في ٢٤ يوليو ١٩٢٢ ووضع موضع التنفيذ في ٢٩ سبتمبر ١٩٢٢ ، بالصلة التاريخية للشعب اليهودي بفلسطين ، ونص على ضرورة العمل على انشاء وطن قومي لليهود في فلسطين تنفيذا لتصريح بالفور (٦) .

ثانيا : التفسير الصهيوني لصك الانتداب :

ذكرت الحركة الصهيونية ، ان أى تفسير لصك الانتداب ، يجب ان يتفق مع الهدف من اصدار هذا الصك وهو « ضمان انشاء وطن قومي يهودي ، ومؤسسات للحكم الذاتي » (٧) . وترتبطا على ذلك فقد جرى التفسير الصهيوني للصك على النحو التالي :

(٥) جريدة الاهرام - دراسة بعنوان : « الانتداب البريطاني بعد وعد بالفور هو حجر الاساس لقيام اسرائيل » . العدد الصادر في ١٧/٥/١٩٦٩ القاهرة - ص ٥ . وانظر ايضا: انجلينا الحلو - المصدر السابق ص ١٦٦ وما بعدها . وفتحى رضوان الحرب مع اسرائيل ، مقدمات ونتائج - الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر - القاهرة - يوليو ١٩٧٠ ص ٤٦ - ٤٧ .

وانظر صك الانتداب في موسوعة القضية الفلسطينية - المصدر السابق - ص ٣٦٥ وثيقة رقم (١٠٠) .

وانظر : اسعد عبد الرحمن - المنظمة الصهيونية العالمية ، تنظيمها وأعمالها (١٨٩٧ - ١٩٤٨) - منظمة التحرير الفلسطينية - مركز الابحاث - بيروت - يوليو ١٩٦٧ ص ٢١٧ وما بعدها .

(٦) موسوعة القضية الفلسطينية المصدر السابق - ص ٣٦٥ .

(٧) Jewish Plan., op. cit., p. 71-72.

١ - ان انجلترا قد كلفت بمهام محددة ، وردت في صك الانتداب ، متضمنة تنفيذ وعد بالفور (٨) .

٢ - ان صك الانتداب قد اعترف بوجود شعب يهودى (٩) .

٣ - انه عند وضع صك الانتداب على فلسطين ، كانت فلسطين خارجة عن نظام الانتداب المقرر بالمادة (٢٢) من عهد عصبة الامم ، لان مصير فلسطين كان قد تقرر من قبل بموجب تصريح بالفور (١٠) .

٤ - ان الاطلاع على صك الانتداب ، يكشف عن انه لا توجد به أية الفاظ تشير ولو من بعيد ، الى استمرار وجود اقلية يهودية ، أو منع احراز اليهود للاغلبية في فلسطين . بل على العكس من ذلك ، فانه اذا كان على الدولة المنتدبة ان تسهل الهجرة ، وان تشجع حشد اليهود في الارض ، فان عدد اليهود سيصل حتما الى حد الاغلبية ، اذا ما نفذت دولة الانتداب هذين الالتزامين . كذلك فليس هناك أية قيود - ولو ضمنية - يمكن ان تحد من هجرة اليهود فليس هناك حد أعلى للهجرة اليهودية مرتكزا على سبب سياسى أو على اعتراض العرب ، وليس هناك تاريخ محدد لانتهااء الهجرة .

٥ - ليس هناك أيضا أى افتراض بوجود قيود على شراء اليهود للأراضي فى أى جزء من فلسطين لان كل فلسطين قد وضعت تحت الإدارة البريطانية لضمان انشاء الوطن القومى اليهودى ، وليس هناك أية منطقة يمكن تمييزها بقيود من هذا القبيل عن غيرها .

٦ - يفترض الوضع القانونى لمركز الدولة المنتدبة ، أنها تملك سلطات كاملة فى التشريع والإدارة الا فيما تقيده مواد الانتداب (م ١ من الصك) . ويعنى هذا أن الدولة المنتدبة مقيدة السلطات تقييدا دستوريا وفقا لوثيقة مكتوبة . واذ يتم الحكم والتشريع وفقا لهذه الاداة الدستورية ، فان الحكومة القائمة بذلك مكلفة بأن تنفذ بحسن نية ، تلك الالتزامات التى تضمنتها هذه الوثيقة ، ذات الطبيعة الملزمة ، وأن تمتنع عن أى عمل من شأنه أن يتنافى وتنفيذ أهداف هذه الوثيقة .

٧ - ان الالتزامات ذات الطبيعة الملزمة فى هذه الوثيقة الدستورية ، يمكن استنتاجها من قراءة نصوص الصك . فاستخدام كلمة (سوف) (Shall) فى المصطلح القانونى الانجليزى مطابق لاستعمال كلمة (يجب)

(8) Worsfold, W. Basil. Palestine of the Mandate. First Pub. T. Fisher Unwin Ltd. London, 1925. p. 7.

(9) Bentwich., op. cit., p. 138.

(10) Official Records., op. cit., p. 35.

(Must) في اللغة الدارجة ، وهذه الالتزامات يمكن استنتاجها من نص الصك :

١ - فالمادة (٢) تنص على أن دولة الانتداب (سوف (Shall)) تكون مسئولة عن وضع البلاد في أحوال سياسية وإدارية واقتصادية تضمن إنشاء الوطن القومي اليهودي ، وترقية مؤسسات الحكم الذاتي .

ب - تنص المادة (٤) من الصك على أنه (سوف Shall) يعترف بوكالة يهودية .

ح - تنص المادة (٦) من الصك على أن إدارة فلسطين (سوف Shall) تسهل هجرة اليهود الى فلسطين في ظروف ملائمة و (سوف Shall) تشجع حشد اليهود في الاراضي .

د - تنص المادة (١١) على أن الإدارة (سوف Shall) تتخذ كل الاجراءات الضرورية ... الخ . وهذه المواد ، وجوبية كما هو متقدم ، اما كلمة (يجوز May) فقد استعملت في الجزء الاخير من المادة (١١) وفي المادة (١٧) ، (١٨) .

٨ - أنه رغم انحلال عصبة الأمم فإن المبادئ القانونية الدولية التي انبثقت عنها تظل قائمة ، اذ لن يكون هناك استقرار دولي منتظم ، ما لم تبقى المبادئ والالتزامات الدولية قائمة رغم انحلال المنظمات الدولية .

٩ - ليس هناك نص في الصك يفيد وجود أغلبية عربية تحكم أقلية يهودية ، بل لا نجد بالتحديد ، أي ذكر في صك الانتداب لكلمة (عربي) أو (عرب فلسطين) ولو كان المقصود هو استمرار وجود الأغلبية العربية لوجد نص يقضي بذلك ويقضي تبعا لذلك بتوفير الحماية لضمان استمرار هذه الأغلبية . لقد كان وجود هذه الأغلبية معلوما ، وكانت امكانية احراز اليهود للأغلبية ، موضع دراسة الوزارة البريطانية ، بل اعترف بهذه الامكانية كهدف مشروع .

١٠ - أيا كان المعنى النظري لاصطلاح « مؤسسات الحكم الذاتي » فإنه لا يمكن أن يكون نوعا من حكومة تطرح جانبا ، امكانية إنشاء دولة يهودية ، لان هذا التفسير سوف يكون متعارضا مع الاهداف المقصودة والتي لا تستبعد امكانية وجود دولة يهودية .

١١ - وبافتراض أن الالتزامات المتعلقة بالوطن القومي ، وبمؤسسات الحكم الذاتي هي التزامات متساوية ، فإن الالتزام بوضع البلاد في (أحوال سياسية) تضمن إنشاء وطن قومي يهودي سوف يكون متعارضا مع أي التزام آخر لا يؤدي الى هذه النتيجة . ومن أجل ذلك فإن عبارة

« مؤسسات الحكم الذاتى » يجب ان تقرا على هدى اتفاقها مع الالتزام بضمان انشاء الوطن القومى اليهودى .

١٢ - ان القول بأحقية الاغلبية العربية بالاستقلال ، تطبيقا لمبدأ تشجيع مؤسسات الحكم الذاتى ، قول لا ينهض على أساس . ذلك أن التباين بين (الاستقلال) و (مؤسسات الحكم الذاتى) كان واضحا تماما : اذ لو كان المقصود بذلك هو حكم الاغلبية العربية لعبر الصك عن ذلك صراحة . وعلى النقيض من ذلك نجد اختلافا في هذا الشأن بين انتدابات سوريا ولبنان والعراق من جهة ، والانتدابات على فلسطين من جهة أخرى . فالانتداب على العراق ، ينص على التقدم المضطرد للعراق كدولة مستقلة وكذلك تنص المادة الاولى من الانتداب على سوريا ولبنان على تسهيل التقدم المضطرد لسوريا ولبنان كدولتين مستقلتين ، بينما لا نجد نصا مماثلا لهذا في الانتداب على فلسطين . وان ادعاء العرب بضرورة الاستقلال الناجز لفلسطين طبقا للمادة ٢٢/٤ من عهد العصبة يمكن مناقشته ودحضه على النحو التالى :

١ - ان الفقرة (٤) تتكلم عن (بعض المجتمعات) التى كانت تابعة للامبراطورية التركية ولا تتكلم عن المجتمعات التركية مما يدل على أن هذه الفقرة لا تنطبق على كل البلاد التى كانت تابعة لتركيا .

ب - ان فلسطين قد استثنيت ، ولم تكن مقصودة طبقا لما ورد بكتاب وزير المستعمرات البريطانى فى عام ١٩٢٢ والذى سلم الى الوفد العربى الفلسطينى فى أول مارس ١٩٢٢ .

ج - ايا كانت الاحوال فان عبارات الفقرة الرابعة هى عبارات جوازية وليست آمرة .

د - كانت المعاملة الخاصة بفلسطين موضع نظر قبل اقرار الفقرة الرابعة ، وهذا يفسر لماذا جاء نص هذه الفقرة خاصا (ببعض المجتمعات) فقط .

هـ - لم تشر مقدمة صك الانتداب الى الفقرة الرابعة ، بينما اشارت مقدمة الانتداب على سوريا ولبنان الى هذه الفقرة .

١٣ - لا يمكن القول منطقا ، بأن صك الانتداب ، الذى وعد بتسهيل انشاء الوطن القومى اليهودى ، يعطى نفس التسهيلات للعرب ليقوضوا هذا الوطن . وان اختيار الكلمات التى تحدد مسئوليات بريطانيا نحو (الوطن القومى) ونحو (مؤسسات الحكم الذاتى) لهو اختيار هام . ذلك أن مسئولية دولة الانتداب بالنسبة للوطن القومى هى (أن تنشئ) ، أما بالنسبة لمؤسسات الحكم الذاتى ، فان مسئوليتها فى (أن ترقى) . والانشاء يعنى ايجاد وضع دائم ومستمر ومضمون أما الترقية فلا تعنى

الا مجرد سلسلة من الاجراءات لا يمكن بلورتها في كيان قائم وهذا يعنى
ان مؤسسات الحكم الذاتى لا يجب ان تنشأ اثناء الانتداب لانها تمثل
عندئذ كيانا قائما ودائما .

١٤ — ان اشارة الفقرة الاولى من المادة (٢٢) من عهد العصبة الى
(بعض الاقاليم) التى كانت تسكنها شعوب لم تتمكن بعد من الوقوف
وحدها ،انما تنطبق أيضا على الشعب اليهودى الذى اعترف بصلته
التاريخية بفلسطين (١١) .

(١١) انظر عرضا لوجهة النظر الصهيونية بشأن الانتداب ، الوثائق التى قدمتها الوكالة
اليهودية الى الامم المتحدة عام ١٩٤٧ وهى منشورة فى المصدر الاتى :

— Jewish Plan., op. cit., pp. 70-85.

وأيضا :

— Official Records. op. cit., pp. 21, 30-31.

الفصل الثاني

طبيعة الانتداب واهدافه

يستند انتداب بريطانيا على فلسطين ، الى نص المادة (٢٢) من عهد عصبة الامم الذي وقع في ٢٨ يونيو ١٩١٩ وأصبح نافذ المفعول في ١٠ يناير عام ١٩٢٠ . وتحدد المادة (٢٢) من عهد العصبة ، المبادئ الاساسية لمهمة الانتداب ، وتعتبر هذه المادة ، دستورا لنظام الانتداب ، يحدد الغاية منه والهدف الذي يجب أن يترسمه الانتداب على أية أقاليم يفرض عليها هذا النظام (١٢) .

وقد قسم عهد العصبة الاقاليم الخاضعة للانتداب الى ثلاث فئات :
فئة أ : وتشمل فلسطين وسوريا ولبنان وشرق الاردن والعراق .
فئة ب : وتشمل توجولاند والكاميرون وتنجانيقا ورواندا أورندي .
فئة ج : وتشمل ساموا الغربية ، وغينيا الجديدة ونورد وأفريقيا الجنوبية الغربية وماريان وكارولينا ومارشال (١٣) .

(١٢) يتضمن نص المادة (٢٢) ما يلي : « ... المستعمرات والبلاد التي زالت عنها صفة التبعية للدول التي كانت تحكمها سابقا نتيجة للحرب الاخيرة ، والتي يقطنها اقوام لا يستطيعون النهوض وحدهم حسب مقتضيات العالم الحديث المتطور ، يجب أن يطبق عليها المبدأ القائل بأن رفاهية هذه الشعوب وتقدمها ، يعد وديعة مقدسة في عنق المدنية . وأن الضمانات للقيام بما تتطلبه هذه الوديعة يجب أن يشتمل عليها هذا العهد . ان احسن وسيلة لتنفيذ هذا المبدأ عمليا هي أن يعهد بالولاية على مثل هذه الشعوب للأمم المتقدمة والتي تستطيع بسبب مواردها وخبرتها او موقعها الجغرافي ، أن تأخذ على عاتقها هذه المسؤولية على احسن وجه وتتقبلها . ويجب عليها أن تمارس هذه الولاية بوصفها دولة منتدبة بالنيابة عن عصبة الامم .

وان نوع الانتداب يجب أن يختلف تبعا لدرجة تقدم الشعب وموقعه الجغرافي وأحواله الاقتصادية وغير ذلك من الظروف المائلة . وان بعض الشعوب التي كانت خاضعة للامبراطورية التركية قد وصلت الى درجة من التقدم يمكن معها الاعتراف مؤقتا بكيانها كامم مستقلة خاضعة لقبول الارشاد الاداري والمساعدة من قبل الدولة المنتدبة حتى ذلك الوقت الذي تصبح فيه هذه الشعوب قادرة على النهوض وحدها . ويجب أن يكون لرغبات هذه الشعوب ، المقام الاول في اختيار الدولة المنتدبة . . »

انظر النص العربي في موسوعة القضية الفلسطينية - ص ٢٤٢ .

والنص الانجليزي في :

-- League of Nations..., op. cit., p. 5.

(١٣) انظر في فئات الانتداب المراجع لامية :

— Oppenheim., op. cit., p. 216.

— Verdross., op. cit., pp. 397-404.

وبالنسبة للانتداب على الاقاليم من الفئة (١) فانه يشمل البلاد التي كانت خاضعة للدولة العثمانية ، والتي وصلت الى حالة من الرقي تسمح بالاعتراف مؤقتا بوجودها كأمم مستقلة ، وهذا النوع من الانتداب يشمل نتيجة لهذا ، فلسطين . وقد ذكر الاستاذ (Luis Delbez) أن فلسطين تدخل ضمن الفئة (١) لأنها من الاقاليم التركية « التي لها بالتأكيد خصائص الدولة » (١٤) .

كذلك أكد (Bentwich) السكرتير القانوني لحكومة فلسطين الانجليزية أن فلسطين وسوريا ولبنان والعراق سيطبق عليها نظام واحد طبقا لشروط معاهدة (سيفر) (١٥) . والواقع أن ذلك أمر طبيعي لان تقسيم الاقاليم الى درجات (١٦) ، قد جاء طبقا لدرجة نموها ورفقيها ، ويدل على ذلك أن الاقاليم التي كانت من الفئة (ب) ، (ج) وضعت بعد انحلال العصبة تحت الوصاية ، ولا يزال بعضها حتى الآن يخضع للوصاية ، مثل نارو ، وجزر المحيط الهادي (١٧) .

وسوف نقسم الدراسة في هذا الفصل الى مبحثين :

الاول : وندرس فيه طبيعة الانتداب .

الثاني : وندرس فيه أهداف الانتداب .

-
- Hyde., op. cit., p. 39.
— Sibert., op. cit., p. 185.
— Lawrence., op. cit., p. 80.
— Baty, T., Protectorates and Mandates., B.Y.B.1921-1922. p.117
(14) Delbez., op. cit., p. 115.
(15) Bentwich, Norman., op. cit., p. 48.
(١٦) وهذا التقسيم واضح في نص المادة (٢٢) من عهد العصبة السابق الاشارة اليها.
انظر نص المادة (٢٢) بالاضافة الى المراجع السابقة ، المراجع الآتية :
— Strupp, Karl., Elements du Droit International Public. 2° ed. Les Editions Internationales. Paris, 1930. pp. 642-643.
— Bentwich., op. cit., p. 48.
— File, O.P.Q., Part 1., op. cit., p. 90.
(١٧) انظر د/وكي هاشم - الامم المتحدة - (الناشر : عباس عبد الحى - القاهرة)
١٩٥١ - ص ٢١٣ - ٢١٤ .
وانظر د/مبد العزيز سرحان - دروس المنظمات الدولية ج ١ دار النهضة العربية
القاهرة - ١٩٦٨ - ص ١٦٣ ولاستاذنا أيضا : التنظيم الدولي - دار النهضة العربية -
القاهرة - ١٩٧٣/٧٢ - ص ٣٠١ .

المبحث الاول

طبيعة الانتداب

بالرجوع الى نص المادة (٢٢) من العهد ، نجد ان وظيفة دولة الانتداب بالنسبة للاقليم من درجة (١) هي مجرد الاشراف على ادارة الاقليم . والانتداب بهذه الصفة ، لا يجعل الاقليم الخاضع للانتداب جزءا من اقليم الدولة المنتدبة (١٨) ، لان هذا يتناقض مع « الاعتراف مؤقتا بكيانها كأمم مستقلة .. » . ومع ذلك فقد ثار الخلاف حول حق السيادة على هذه الاقاليم اثناء فترة الانتداب لان المادة (٢٢) جعلت النصح والارشاد الاداري مستمرا « .. حتى ذلك الوقت الذي تصبح فيه هذه الشعوب قادرة على النهوض وحدها .. » وقد قيلت في هذا الصدد نظريات متعددة يمكن ردها الى ثلاث نظريات اصلية ، فالأولى تشببه الانتداب بالحماية ، والثانية ترد السيادة الى الدول الكبرى أو الى عصبة الأمم ، أما الثالثة فتسند السيادة الى الدولة المنتدبة . غير أن هذه النظريات الثلاث قابلة للمناقشة ، ولا أساس لها من الواقع ولا من تصريحات الدول المنتدبة نفسها (١٩) . فالواقع أن الدولة التي لها السيادة على اقليم معين هي الدولة التي ينتمى اليها هذا الاقليم بمعنى أن صاحب السيادة على اقليم معين هو من له سند ذلك الاقليم ، أى من يملك التصرف فيه تصرفات مشروعة تعتبر نافذة في مواجهة الدول الأخرى (٢٠) .

والراجع في فقه القانون الدولي ، هو أن كل اقليم نميش فيه جماعة من البشر لابد أن يخضع لسيادة ما ، أيا كان الوضع الحضارى لتلك الجماعة . وما دام أن السيادة على الاقليم مرتبطة بوجود جماعة على الاقليم ، وليس بدرجة رقى هذه الجماعة ، فبدهى أن السيادة ، إنما هي أصلا للجماعة المذكورة ، ولا تنتفى عنها الا في الاوضاع التي يحددها القانون الدولي (٢١) .

على انه ينبغى القول ، بان السيادة ، فضلا عن انها وضع طبيعي ، فهي ايضا وضع قانونى (٢٢) . ويختلف الوضع الطبيعى او القانونى عن

(١٨) د/محمد حافظ غانم - التولى العام - ص ١٩٨ - ٢٥٠ .

(١٩) د/طلعت الفنىمى - قضية فلسطين - ص ٩٥ وما بعدها .

(٢٠) د/حامد سلطان وعبد الله العريان - ص ٥٦٢ ، ٥٦٣ .

(٢١) د/طلعت الفنىمى - المصدر السابق .

(٢٢) راجع فكرة السيادة في المصدر التالى :

— Wilfred, Jenks C., The Common Law of Mankind. Institute of World affairs. Frederick A. Praeger. New York. 1958. pp. 123-129.

المركز الفعلي بمعنى ان هناك فرقا بين « حق السيادة » وبين « ممارسة السيادة » . ومن هنا يمكن القول بأن من يمارس السيادة قد يختلف عن صاحب الحق في السيادة مادامت هذه ، وضعا قانونيا لا مركزا فعليا . وترتيباً على ذلك فلا يعنى انتقال ممارسة السيادة الى غير صاحب الحق فيها ، انتقال السيادة ايضا اليه .

وقد حدثت وقائع في التاريخ انفصلت فيها السيادة عن استعمالها فعلا . فقد أجرت الصين منطقة « كيانشو » الى المانيا عام ١٨٩٨ م و (بورت آرثر) لروسيا . كما اتفقت تركيا مع بريطانيا عام ١٨٧٨ م على وضع جزيرة قبرص الخاضعة آنذاك للسيادة التركية ، تحت الادارة البريطانية . وواضح من ممارسة بريطانيا لمظاهر السيادة على قبرص حتى قيام الحرب بينها وبين تركيا عام ١٩١٤ ان جنسية سكان قبرص كانت تركية ولم تكن بريطانية (٢٢) .

وقد قام الاستاذ (Ficheleff) بتحليل العلاقة القانونية بين أطراف الانتداب الثلاثة « عصبة الأمم ، والدولة المنتدبة ، والاقليم الخاضع للانتداب » وذلك على ما يلي (٢٤) :

١ - العلاقة بين عصبة الأمم والاقليم الخاضع للانتداب :

وقد انتهى منها الى انها علاقة وصاية على قاصر ، وان الحقوق التي تتمتع بها العصبة تستمد تبريرها وسندها من السهر على تحقيق الاغراض التي تحدثت عنها المادة (٢٢) من العهد ، وان هذه الحقوق ليست لها خواص السيادة حسبما يوضحه معنى النص المذكور .

ب - العلاقة بين عصبة الأمم والدولة المنتدبة :

وقد انتهى منها الى انها ذات وجهين ، الوجه الاول ، ان العصبة قد فوضت الدولة المنتدبة بمهمتها في الوصاية ، وان الدولة المنتدبة تتصرف باسم عصبة الأمم التي تتحمل في النهاية مسئولية الوصاية على الشعوب المعنية ، والوجه الثاني ان العصبة قد فوضت الدولة المنتدبة بسلطة تتعلق بالمهمة المذكورة ، تقوم بها في حدود هذه المهمة فقط ، وان الدولة المنتدبة ليست الا شخصا أميناً أودعت لديه سلطات تختص العصبة أصلاً بممارستها (٢٥) .

(٢٢) د / - المان - المصدر السابق - ص ٥٦٤ ، ٥٦٥ .

(24) Ficheleff, Samuel., Le Statut International de la Palestine Oriental., Librairie Lipschutz. Paris, 1932. p. 70 et seq.

(25) Ibid. P. 72.

٣ - العلاقة بين الدولة المنتدبة والاقليم الخاضع للانتداب :

انتهى منها الى انها تنبع اصلا من العلاقة بين العصابة والدولة المنتدبة وانه ينتج عن ذلك ان أساس حقوق الدولة المنتدبة تجاه الاقليم الخاضع للانتداب ينحصر في اطار المهمة التي قبلت دولة الانتداب القيام بها . وهذا هو ما انتهت اليه لجنة الانتدابات في قرارها بشأن الحقوق التي تملكها الدولة المنتدبة على الاموال العامة في الاقليم الذي يخضع للانتداب . فقد قالت اللجنة : « ان الدول المنتدبة ، لا تملك بمقتضى المادة (١٢٠) ، (٢٣٧) فقرة (٢) من معاهدة « فرساي » أى جزء من الاقليم الخاضع للانتداب ، ولا أى حق اخر ، الا تلك الحقوق المستمدة من تلك المهمة الملقاة على عاتقها لادارة هذا الاقليم » . ونتيجة لهذا ، فان سلطات الدولة المنتدبة لا تحمل خواص سلطات السيادة . وترتبا على ذلك يمكن استخلاص النتيجةين الآتيتين :

١ - ان الانتداب معلق على شرط فاسخ ، هو تمام النضج السياسى للاقليم الخاضع للانتداب ، وهذا يعنى ان الانتداب مهمة مؤقتة ، وان نجاح الانتداب يفقده سبب وجوده .

ب - ان الفقرة الثانية من المادة (٢٢) توضح الخاصية الشرطية للمهمة التى تقوم بها الدولة المنتدبة ، فان عبارة « . . . » التى تستطيع « بسبب » مواردها وخبرتها او موقعها الجغرافى « . . » توضح ان الوصاية ، وبالتالى السلطة المستمدة منها ، لم تسند الى الدول المنتدبة الا وفقا لخصائص وشروط معينة يجب ان تتوافر فى هذه الدولة . ولهذا يمكن القول ان الافتقار الى هذه الخصائص او الشروط ، من جهة او فقدانها - كفرض نظرى - من جهة أخرى ، يجعل اسناد الانتداب فى الحالة الاولى « الافتقار » واستمراره فى الحالة الثانية « الفقد » بلا أى مبرر (٢٦) .

ويستفاد مما تقدم ، أن السيادة تظل للشعوب التى تخضع للانتداب بصفة عامة ، وانه ترتيبا على ذلك ، فان الشعب الفلسطينى ، وقد خضع للانتداب اعتبارا من عام ١٩١٢ ، قد ظل محتفظا بسيادته طوال فترة الانتداب للأسباب التالية :

١ - ان مفهوم المادة (٢٢) من العهد ، يوضح ان نظام الانتداب ماضع الا لصالح الشعوب الخاضعة له ، وذلك من أجل تحقيق رفاهيتها ورفقيها . أى أن نظام الانتداب قد استهدف فى الاصل ، تعبيد الطريق أمام الشعب الخاضع له ، حتى يستطيع ان يمارس سيادته دون عائق من تخلف حضارى أو تأخر اقتصادى أو سياسى .

٢ - اعترفت المادة (٢٢) صراحة بأن الشعوب التي سلخت عن الدولة العثمانية هي شعوب مستقلة . ولما كان الاستقلال مظهرا من مظاهر السيادة (٢٧) ، فان الاعتراف بالاستقلال ، وهو نتيجة للسيادة ، يستتبع حتما ، الاعتراف بالسيادة ابتداء (٢٨) ، اذ لا يمكن فصل العلة عن المعلول .

وبهمنا ان نوضح ، ان اعتراض الصهيونيين على هذا التفسير بالقول بأن الفقرة (٤) من المادة (٢٢) قد ذكرت ان « . . بعض الشعوب التي كانت خاضعة للامبراطورية التركية . . » هي التي يعترف بكيانها مؤقتا كامم مستقلة وليس « كل الشعوب » الامر الذي يفيد ان فلسطين قد لا تكون حتما من بين بعض هذه الشعوب التي اعترف لها العهد بالاستقلال (٢٩) هذا الاعتراض مردود عليه بان تقسيم الاقاليم الى فئات ، ووضع فلسطين في الفئة « ا » يعنى حتما انها من بين « بعض الشعوب التي كانت خاضعة للامبراطورية التركية » اما البعض الاخر ، الذي لا ينطبق عليه هذا النص فهو الشعوب الاخرى التي كانت خاضعة للامبراطورية التركية ولم تدخل في الفئة (ا) لان اقاليم هذه الفئة ، هي الاقاليم التي بلغت درجة من التقدم يمكن معها الاعتراف مؤقتا بكيانها كامم مستقلة .

٣ - ان ما نقول به يتفق مع ما جاء برسالة الرئيس (ويلسون) في ١٩١٨/١/٨ والتي تضمنت شروط السلام بعد الحرب العالمية الاولى ، ومن بينها : « ان الاجزاء التركية من السلطنة العثمانية الحالية ، يجب ان تضمن لها السيادة التامة . . » (٣٠)

كذلك فان الراجح في القضاء الدولي ، هو ان السيادة على الاقاليم الخاضعة للانتداب لا تنتقل بالانتداب الى الدولة المنتدبة (٣١) ، ففي الحكم الذي اصدرته محكمة العدل الدولية في ١٩٥٢/٨/١٧ في قضية مواطنى الولايات المتحدة الامريكية في مراكش ، ذكرت المحكمة ان وضع مراكش تحت الحماية الفرنسية بمقتضى معاهدة ١٩١٢ لم يحرمها من حقها في السيادة ، بل ظلت السيادة لمراكش ، وكل ما ادت اليه الحماية انها انشأت نظاما ذا طبيعة تعاقدية تتولى فرنسا بمقتضاه ممارسة بعض مظاهر السيادة باسم ولصالح مراكش (٣٢) .

(٢٧) د/سلطان والعريان - ص ٥٦٥ .

(٢٨) د/الغنيى - المصدر السابق .

(29) Jewish Plan., op. cit., p. 84.

(30) Hoover, Herbert., op. cit., pp. 23-25.

(31) Koplan and Katzenbach., op. cit., p. 168. ,

(٣٢) راجع حكم المحكمة في

— Cour Internationale De Justice. Recueil Des Arrêts, Avis Consultatifs et Ordonnances. 1952. pp. 176-214.

(م ١٣ - السيادة الاسرائيلية)

وفي قضية اقليم جنوب غرب افريقيا (١٩٥٠/٧/١١) رأى القاضى (ماكنابر) أن السيادة على الاقليم الخاضع للانتداب تكون موقوفة أو معلقة على شرط ، فاذا حصل سكان الاقليم على اعتراف بأنهم يكونون دولة مستقلة كما حدث بالنسبة لبعض الاقاليم ، فإن السيادة تعود مرة اخرى الى الدولة الجديدة (٣٣) .

اما القاضى (الفارينز) فيرى ان جنوب افريقيا لم تكتسب - كدولة منتدبة - على اقليم جنوب غرب افريقيا ، السيادة على الاقليم ولكن اكتسبت صلاحيات معينة ، وبصفة خاصة في شأن ادارة الاقليم ، وأن الدولة المنتدبة لا تستطيع أن تعدل بارادتها المنفردة ، المركز الدولى للاقليم موضع الانتداب ، ولا تستطيع أن تعدل أى التزام من التزامات الانتداب (٣٤) .

ويرى القاضى (ريد) ان نظام الانتداب يتضمن ثلاثة طوائف من الالتزامات الدولية ، وأول وأهم هذه الطوائف ، تلك التى قصد بها تأمين وحماية مصالح السكان الاصليين ، لان حجر الزاوية في نظام الانتداب « ان خير ورفاهية وتقدم هذه الشعوب يشكل امانة مقدسة » (٣٥) .
وخلاصة ما تقدم ،

١ - انه لا يترتب على فرض نظام الانتداب زوال السيادة عن الاقليم الخاضع للانتداب ، بل تظل السيادة ثابتة لشعب ذلك الاقليم .

ب - تنحصر مهمة الدولة المنتدبة ، بالنسبة لفلسطين ، في تقديم المعونة والمشورة الادارية بهدف تحقيق رفاهية وتقدم الشعب الفلسطينى

ج - أن الاستقلال كمظهر من مظاهر السيادة ، لصيق بشعب فلسطين ، ومقرر قبل النص عليه في عهد العصبة ، وان وظيفة النص قد اقتضت على مجرد « الكشف » عن الاستقلال والاعتراف به ووضع الاجراءات الملزمة للحفاظ عليه .

د - ان الانتداب كنظام دولى ، يستمد اصوله من المادة (٢٢) من عهد العصبة ، باعتبار أن هذه المادة ، تستوره والمرجع الاساسى له ، وان كل مخالفة ، في أى تنظيم للانتداب ، لهذه المادة ، تبطل ما بنى عليها من احكام وما ترتب عليها من آثار (٣٦) .

(33) C.I.J., 1950. op.cit., p. 150.

(34) Ibid., p. 174.

(35) Ibid., pp. 164-173. ورأى المحكمة نفسها pp. 128-145.

(٣٦) د/الغنىمى - المصدر السابق - د/سلمان - المصدر السابق ص ٨٣ - ٨٢

المبحث الثاني

أهداف الانتداب

يتضح مما سبق ، أن أهداف الانتداب حسبما تحددها المادة (٢٢) من العهد ، تتحصل في مساعدة الشعوب الخاضعة للانتداب في الوصول الى درجة من التقدم والرفق والنضج السياسى ، سمح لها بإدارة شئونها بنفسها (٢٧) . وان وسيلة المساعدة ، تتدرج حسب درجة النضج التى كانت عليها الشعوب وقت فرض الانتداب ، وأنه طبقا لنص المادة (٢٢) . فان وسائل المساعدة التى تمارسها الدولة المنتدبة تتدرج على النحو التالى :

الدرجة الاولى : مجرد الارشاد والمساعدة ، وذلك بالنسبة لبعض الشعوب التى كانت خاضعة للإمبراطورية العثمانية . وقد اتضح لنا أن فلسطين من بين هذه الشعوب .

الدرجة الثانية : المسئولية عن الإدارة في ظروف تضمن حرية العقيدة والدين مع مراعاة النظام العام ومبادئ الاخلاق . وينطبق هذا الوضع على شعوب وسط أفريقيا حسب نص المادة (٢٢) (٢٨) .

الدرجة الثالثة : الإدارة على أحسن وجه بمقتضى قوانين الدولة

د/سعدى بسيسو - اسرائيل جناية وخيانة - لجنة كتبسياسية - كتاب رقم (٨٢) - ١٩٥٨
القاهرة - ص ٣٥ - ٢٧ .
وانظر المراجع الاتية :

- Sibert., op. cit., pp. 899-900.
- Cavaré., op. cit., p. 505 et seq.
- Baty, T.. op. cit., pp. 109-117.
- Schoenborn., op cit., pp. 178-185.

(٣٧) ويخلط (مارفر برنشتاين) في أهداف الانتداب بين أنها لصالح العرب أو لصالح اليهود ، انظر :
— Bernstien, Marver., The Politic of Israel. Princeton University Press. New Gersey, 1957, p. 14.

(٣٨) تنص الفقرة (٥) من المادة (٢٢) على ما يلى : « ان الشعوب الاخسرى وأخصوصتها شعوب وسط افريقيا ، فانها في مثل الدرجة التى هى عليها يجب معها على الدولة المنتدبة . ان تكون مسئولة عن ادارتها تحت ظروف تضمن لها حرية العقيدة والدين مراعية فقط حفظ النظام العام ومبادئ الاخلاق ، وأن تمنع التعريفات السيئة مثل تجارة الرقيق ونقل السلاح والخمر وانشاء الحصون العسكرية والقواعد البحرية ، وتدريب الوطنيين عسكريا الا بقصد استخدامهم في البوليس وفي الدفاع عن البلاد . وان تضمن قرصتها متساوية في المتاجرة للأعضاء الآخرين في عصبة الأمم » .

المنتدبة كجزء من بلادها . وهذا ينطبق على اقليم جنوب غرب افريقيا وبعض جزر المحيط الهادى حسب نص المادة (٢٢) (٣٩) .

ويلاحظ فيما سبق ، درجة التصاعد فى مسئولية الدولة المنتدبة ، من مجرد النصح دون أى تدخل ، الى ممارسة الادارة بقوانين الدولة المنتدبة ، كجزء من اراضيها .

واذا فان الانتداب يستهدف ما يلى :

« رفاهية الشعوب وتقدمها ، من أجل الوصول الى درجة من النضج السياسى تستطيع عندها ان تحكم نفسها بنفسها » ووسيلة تحقيق هذا الهدف :

ا - النصح والارشاد دون ان تفرض الدولة المنتدبة أية تشريعات وطنية خاصة بها .

ب - الادارة بما تشمله من فرض قوانين مناسبة للظروف .

ج - تطبيق قوانين الدولة المنتدبة .

(٣٩) وتنص الفقرة (٦) من المادة (٢٢) على ما يلى : « هناك بلاد مثل جنوب غرب افريقيا وبعض جزر المحيط الهادى الجنوبي ، نظرا لتفرق سكانها او قلة عددهم او بعدهم عن مراكز المدنية او الاتصال الجغرافى فى بلاد الدول المنتدبة وغير ذلك من الظروف ، يمكن ادارتها على وجه احسن بمقتضى قوانين الدولة المنتدبة كجزء من بلادها بشرط ان تراعى التحفظات المذكورة اعلاه لصالح السكان الوطنيين » .
انظر فى نص المادة (٢٢) :

— League-of Nations., op. cit., p. 5.

ويقول (شواين بورن) انه لا يمكن تعديل فئات البلاد الا بتعديل العهد نفسه .
انظر : — Schoenborn., op. cit., pp. 178-185.

الفصل الثالث

عوامل بطلان صك الانتداب

سوف نتعرض في هذا الفصل لدراسة اثر الانتداب على استقلال فلسطين ، وبطلان الانتداب من حيث الشكل ثم بطلان الانتداب من حيث الموضوع .

وسنبحث كل موضوع في مبحث مستقل على النحو التالي :

المبحث الاول

اثر الانتداب على استقلال فلسطين

يمكن النظر الى صك الانتداب ، باعتباره تطبيقا لنظام دولى نصت عليه المادة (٢٢) من العهد . وفي اطار هذا المفهوم ، فان أى مخالفة من صك الانتداب لنظام الانتداب تبطل ما بنى عليها ، وذلك استنادا الى ما يلى :

١ - ان مخالفة الصك للمادة (٢٢) تعنى تعديلا في عهد العصبة بغير ما نص عليه العهد من وسائل . فقد نصت المادة (٢٦) من العهد على وسائل هذا التعديل واستوجبت ان يصادق عليه كل من مجلس العصبة واغلبية اعضاء الجمعية العامة بها . فاذا كان صك الانتداب قد صودق عليه من قبل العصبة واغلبية اعضاء الجمعية العامة لها ، فانه يعتبر تعديلا قانونيا للعهد او تطبيقا له حسبما ينطوى عليه الصك ، ثم بوسائل منصوص عليها سلفا .

ومع ذلك ، فانه بالنظر الى صك الانتداب على فلسطين ، نجد انه لم يصدق عليه الا من مجلس العصبة ، وهو بهذه المثابة لا يعد تعديلا للعهد . فاذا كان الصك مخالفا للعهد وجب اعمال المادة (٢٠) من عهد العصبة ، والتي تقضى بالغاء كل التزام يخالف احكام العهد ، سواء كان ذلك سابقا ام لاحقا على ابرام العهد .

٢ - ان مخالفة صك الانتداب للمادة (٢٢) تلغى التنازل التركى عن فلسطين ، والذي تم بمقتضى المادة (١٦) من معاهدة (لوزان) في ١٩٢٣/٧/٢٤ . ذلك ان عهد العصبة الذى وقع في ٢٨ يونيو ١٩١٩ واصبح نافذ المفعول اعتبارا من ١٠ يناير ١٩٢٠ ، كان موضع اعتبار

عندما تنازلت تركيا بعد ذلك بثلاث سنوات في معاهدة لوزان عن أملاكها. ذلك أن تركيا قد تنازلت عن ممتلكاتها الألبانية وهي تدرك أن مصير هذه الأقاليم سوف يتم تنظيمه وفقا للعهد الذي نصت المادة (٢٢) منه على تحديد الغاية والوسيلة التي سيلتزم بها الحلفاء تجاه الأقاليم التي سلخت عن تركيا .

ولما كان الراجح وفقا لرأي كثير من الفقهاء وتطبيقا للعديد من أحكام القضاء الدولي أن السيادة على الأقاليم المذكورة لم تنتقل لا إلى الدولة المنتدبة ، ولا إلى الحلفاء ، فإنه يمكن القول بأن الحلفاء لم يتلقوا بمقتضى التنازل التركي في معاهدة لوزان إلا اختصاص إدارة هذه الأقاليم وتنظيم مصيرها (٤٠) وفقا للمادة (٢٢) من العهد .

وترتبا على ذلك ، يمكن القول بأن الحلفاء قد عرضوا - من خلال المادة ٢٢ من العهد - مصيرا محددا للأقاليم التي سلخت بالحرب عن تركيا ، وأن تركيا قد قبلت من خلال معاهدة لوزان التنازل عن هذه الأقاليم للفرض الذي حددته المادة (٢٢) لهذا المصير . ومن ثم فإن هناك إيجابا وقبولا صحيحين من جانب الحلفاء - في عهد العصبة - والاتراك - في معاهدة لوزان - نتج عنهما اتفاق دولي بمقتضاه تقوم تركيا بالتنازل رسميا عن بعض أملاكها مقابل تطبيق نظام الانتخاب على هذه الممتلكات لرفع مستواها الحضاري والوصول بها إلى مرحلة النضج السياسي (٤١) .

ومعنى ذلك أن مخالفة الحلفاء لهذا الاتفاق ، ينتج عنها سقوط التنازل التركي عن الأراضي المذكورة في الاتفاق ، وتحلل تركيا من الاتفاق لان التنازل التركي معلق على شرط : هو تنفيذ ما ورد بالمادة (٢٢) خاصة بتنظيم مصير هذه الأقاليم التي سلخت عن الامبراطورية التركية .

وينتج عن ذلك أن الاستقلال الذي اعترف به العهد للأقاليم التي سلخت عن تركيا ، يعطيها الحق في أن تطلب إبطال هذا الاتفاق فيما

(40) Verdross., op. cit., p. 402.

وانظر نص المادة ١٦ من معاهدة لوزان في :

— Official Records. Supp. 11 Vol. 11. p. 27.

(٤١) انظر في امكان تكوين اتفاق دولي من مجموع وثائق دولية او تصريحات يرتبط

بعضها ببعض الآخر ، د/محمد حافظ غانم - المعاهدات - ص ١٨ . وانظر ايضا

— Weinstein, J.L., op. cit., p. 226.

وانظر ايضا :

— Fawcett, J.E.S., op. cit., pp. 381-400.

يخالف فيه نية المتفاوضين - باعتبار أن شعب فلسطين يملك بحكم الاستقلال الذي أقره النص ، التعبير عن ارادته في المجال الدولي ، تطبيقاً لأحكام التوارث الدولي ، ومن ثم يملك التمسك بالحقوق التي كانت تتمتع بها الامبراطورية التركية والمستمدة من هذا الاتفاق ومن بينها الحق في التجل من الالتزام اذا لم ينفذه الطرف الآخر تطبيقاً للرأى الراجح في فقه القانون الدولي ، والذي يجيز فسخ المعاهدة بالارادة المنفردة. لاحد الاطراف في حالة اخلال احد اطرافها بالالتزام اساسى من الالتزامات المقررة في المعاهدة (٤٢) .

وقد يقال بأن شعب فلسطين ، رغم تمتعه بالاستقلال ، لم يكن يتمتع بالشخصية الدولية . ولكن يمكن الرد على ذلك بأن نص المادة (٢٢) قد اعترف بالشخصية الدولية لفلسطين باعترافه باستقلالها (٤٣) وأن شعب فلسطين المستقل لم يكن في حقيقة الامر يفتقر الى الشخصية الدولية وانما كان يفتقر الى حكومة وطنية تعبر عن ارادته في المجال الدولي . وهناك فارق واضح بين الاعتراف بالحكومات والاعتراف بالدول . وقد كان التعبير عن ارادة الشعب الفلسطيني مستحيلاً بفعل ظروف قاهرة سببها « الاحتلال البريطاني » ومن ثم لا يمكن القول بأن فلسطين لم تكن تتمتع في ذلك الوقت بالشخصية الدولية .

وفي قضية مواطنى الولايات المتحدة في مراكش المشار اليها آنفاً ، انتهت المحكمة الى ما يلى :

١ - أن كل الدول اشخاص دولية ، بينما كل الاشخاص الدولية ليست دولاً .

٢ - أن كل الدول ليست ذات سيادة مستقلة ، وأن معنى الدولة في القانون الدولي يمكن أن يثبت لكيانات ناقصة السيادة .

ولذلك فان فكرة الدولة في القانون الدولي تشمل الشخصية الدولية

(42) O'Connell., Economic Concessions in the Law of State succession., B.Y.B. 1950, p. 11 et seq.

— Idem., Independence and succession to treaties., B.Y.B. 1962. pp. 84-180.

— Kaackenbeeck. G., The Protection of vested rights in international Law. B.Y.B. 1936. p. 1 et seq.

(٤٣) يقول الاستاذ (ويسلى) ان للاقاليم من فئة (١) درجة من درجات الشخصية الدولية -- Wesley.. op. cit., p. 199.

* - هذا وقد سبق القول بأن الاستقلال مظهر من مظاهر السيادة . انظر ص ١٩٣ ، ١٩٤ من هذه الدراسة .

والسيادة ، ومن غير الضروري أن يتلائم الاثنان بدرجة واحدة ، أي ليس من الضروري وجود سيادة كاملة ، ولكن من الضروري أن تكون لدى هذا الكيان القدرة على الدخول في علاقات دولية (٤٤) .

ويعزز رأينا ، أن هناك قانونا عثمانيا صدر في ١٦ إبريل ١٩١٦ بمنح الولايات العثمانية سلطة إنشاء حكومات محلية مستقلة استقلالاً حقيقياً (٤٥) . ولكن شعب فلسطين لم يستطع ممارسة هذا الحق بسبب الاحتلال البريطاني . وتطبيقاً لقواعد التوارث الدولي فإن لشعب فلسطين بعد انحلال الدولة العثمانية الحق في التمتع بما منحتة الدولة الأم من حقوق (٤٦) .

ويقول الأستاذ (فوشي) ، أنه من المحذور على الدولة المنتدبة في البلاد العربية الموضوعة تحت الانتداب من فئة (أ) أن تقوم بأي عمل مباشر في البلاد ويجب أن يقتصر دورها على مجرد النصح والارشاد وأن تترك للإدارة المحلية كامل الحرية في الإدارة والتشريع (٤٧) .

ويفهم من ذلك أن الانتداب لم يشرع في الأصل من أجل منح الشعوب استقلالها ، لأن هذا الاستقلال قد اعترف به مسبقاً في المادة (٢٢) ، وإنما قصد به مجرد النصح والارشاد . أما فقدان القدرة على التعبير عن إرادة هذا الشعب في شكل سلطة وطنية فامر لم يتخلف عنه شعب فلسطين ، وإنما تم نتيجة احتلال قاهر للإرادة ونتيجة مخالفة صريحة من صك الانتداب لنظام الانتداب . ولا يمكن ترتيب نتيجة أو حكم صحيح (وهو القول بفقدان الإرادة الدولية أو أهلية الوجوب والاداء لشعب فلسطين) على مقدمة أو فرض باطل (هو صك الانتداب) ، وإنما يصح من باب أولى ، القول بأن ما بني على الباطل فهو باطل ، وتصبح النتيجة أو الحكم (فقدان أهلية الوجوب والاداء) باطلة لبطلان مقدمتها ويصبح عكسها بالتالي صحيحاً ، وهو وجود الإرادة الدولية وأهلية الوجوب والاداء لشعب فلسطين ، تأسيساً على قاعدة أن نفى النفي اثبات .

(٤٤) راجع القضية في

— International Court of Justice. 1952. p. 185.

وانظر مقال الأستاذ (فيتز موريس) في الكتاب السنوي البريطاني :

— Fitzmaurice. G., The Law and Procedure of the International Court of Justice..., B.Y.B. 1953, p. 2 et seq.

(٤٥) عمر أبو النصر — المصدر السابق — ص ١٦٤ .

(46) O'Connell., B.Y.B. 1950., Loc. cit.

— Kaeckenbeeck., Loc. cit.

وانظر أيضاً :

(47) Fauchille., op. cit., p 812 et seq

— Cavaré., op. cit., p. 505.

وأيضاً :

وواضح من البيان البريطانى الفرنسى المشترك فى ١٩١٨/١١/٧ ، ان حكومتى انجلترا وفرنسا قد عقدتا العزم على ان تشجعا وتساعدوا على انشاء حكومات وادارات وطنية فى سورية (وهى تشمل فلسطين فى ذلك الوقت) والعراق ، والاراضى التى سيتم تحريرها ، وان تعترفا بهذه الحكومات عند تشكيلها (٤٨) . فالالتزام البريطانى الفرنسى صريح فى انه قد اخذ على عاتقه مهمتين :

أ - تشجيع ومساعدة الاهالى الوطنيين على اقامة حكومات وطنية .

ب - الاعتراف بهذه الحكومات عند تشكيلها .

وهذا الالتزام ، صريح ايضا فى ان هذه الشعوب قادرة على حكم نفسها ولا ينقصها الا تشكيل الحكومة . ويتضمن هذا الالتزام اعترافا بقدرة هذه الشعوب على التمتع بالحكم الذاتى . اما ممارسة الحكم الذاتى فرهينة بعمل تقوم به الدولتان ، هو تشجيع الاهالى ومساعدتها فى اختيار الحكومات التى تملك تمثيل الشعب والتعبير عن ارادته . ولما كان تشكيل هذه الحكومات على هذا النحو ، معلقا على شرط اساسى هو تشجيع ومساعدة الدولة المحتلة ، باعتبارها تملك ناصية الامور فى الاقاليم ، فان عدم قيام حكومة وطنية ، امر تسأل عنه الدولة المحتلة ذاتها ، لان تشكيل الحكومة لن يتم الا (بتشجيعها ومساعدتها) وهو مالم يحدث .

وخلاصة ما تقدم ، ان سك الانتداب جاء مخالفا للمادة (٢٢) من العهد سواء فيما استهدفه الصك ، او فيما انتهجته حكومة الانتداب اثناء ممارستها لمهامها ، وان الشخصية الدولية لفلسطين ثابتة بمقتضى قواعد القانون الدولى وبمقتضى نص المادة (٢٢) من عهد المعصية وتطبيقا لاحكام القضاء الدولى .

المبحث الثانى

بطلان صك الانتداب من حيث الشكل (٤٦)

سوف نتعرض لدراسة مدى بطلان صك الانتداب من حيث الشكل خلال موضوعين هما ، اختيار الدولة المنتدبة ، ومحل الانتداب ، على

(48) Official Records, op. cit., p. 27.

(٤٦) راجع ما سبق ان ذكرناه بشأن المعنى الذى تقصده من (البطلان من حيث الشكل) من ١٤٢ هامش ٤٢ من هذه الدراسة ، وانظر فى عرض حقوق العرب على الجمعية العامة للأمم المتحدة عند مناقشة مسألة مستقبل فلسطين ، عام ١٩٤٧ ، ما جاء بشأن الانتداب وبطلانه على النحو التالى :

النحو التالي : -

أولاً : اختيار الدولة المنتدبة :

نصت المادة (٢٢) من عهد عصبة الأمم ، وهي التي يستمد منها الانتداب أصوله ، على ما يلي :

« .. ويجب أن يكون لرغبات هذه الشعوب ، المقام الأول في اختيار الدولة المنتدبة » .

وواضح من هذا النص :

- ١ - أنه نص وجوبى .
- ٢ - أن اختيار الدولة المنتدبة يخضع لرغبات الشعوب .
- ٣ - أن لرغبات الشعوب ، المقام الأول ، فتقدم هذه الرغبات على ما عداها .

وبتطبيق النتائج السابقة على اختيار بريطانيا كدولة منتدبة على فلسطين ، يتضح أن صك الانتداب قد خالف دستوره (المادة ٢٢) ، فيما نص عليه من كيفية اختيار الدولة المنتدبة . فالمادة (٢٢) اشترطت في اختيار الدولة المنتدبة شرطين لهما صفة العنومية وهما :

- ١ - أن تكون الدولة قادرة على تحمل مسؤولية الانتداب ، وهذه القدرة تتحدد بالموارد والخبرة أو الموقع الجغرافي .

-
- ١ - لم تعترف بريطانيا فوراً بفلسطين كدولة مستقلة كما نصت على ذلك الفقرة الرابعة من المادة (٢٢) من عهد العصبة .
 - ب - منحت بريطانيا في المادة (١) من صك الانتداب ، سلطات كاملة في التشريع والإدارة تخالف السلطات التي يجب منحها للدولة المنتدبة على إقليم من فئة (١) وهي سلطات لا تتعدى مجرد الإنصاح والإرشاد .
 - ج - انتهك الصك مبدأ تقرير المصير .
 - د - لم تكن الدول العربية أعضاء في عصبة الأمم عندما وافق مجلس العصبة على صك الانتداب ، ولذلك فإن العرب لا يلتزمون به .
- انظر عرضاً لوجهة النظر العربية أمام الأمم المتحدة عام ١٩٤٧ .
- Official Records, op. cit., pp. 33-35.

وانظر في بطلان الانتداب :

- ب د/احمد عثمان - المصدر السابق - ص ٢٢٤ - ٢٤٣ .
- د/عائشة واتب - المجلة المصرية للقانون الدولي - المجلد الثاني - ١٩٧٠ .
- ص ١٨٠ .
- ولنفس المؤلف - العلاقات العربية - المصدر السابق - ص ١٦٥ - ١٧٣ .

٢ - أن تقبل الدولة هذه المعاهدة .
ثم خص النص « بعض الشعوب التي كانت خاضعة للإمبراطورية التركية . » بشرط ثالث وخاص هو : « أن يكون لرغبات هذه الشعوب ، المقام الأول في اختيار الدولة المنتدبة . » وتعبير « المقام الأول في اختيار الدولة » يعنى أن يتقدم رغبات هذه الشعوب : على الشرطين الأولين وتحل محلها حلولا كاملا .

ويؤكد الرأى بأن الشرط الثالث ينطبق فقط على « بعض الشعوب » التي كانت خاضعة للإمبراطورية التركية « دون غيره من الشرط ، ما يلي :

١ - أنه لو كان المقصود بإعطاء حرية اختيار الدولة المنتدبة للشعب الخاضع للانتداب أيا كانت درجته من التقدم ، لوضع هذا الشرط ضمن العبارة التي تحدد شروط الدولة المنتدبة والتي تقول : « . . أن أحسن وسيلة لتنفيذ هذا المبدأ عمليا هي أن يعهد بالوصاية على مثل هذه الشعوب للأمم المتقدمة . . » ولكن وضع الشرط الخاص بوجوب أخذ رأى الشعب في فقرة أخرى مستقلة خاضعة بالشعوب التي سلخت عن تركيا بالذات .

٢ - أن حرية الاختيار تتطلب النضج والتقدم ، وهو ما وُصفت به المادة (٢٢) في فقرتها الرابعة « بعض الشعوب التي كانت تابعة للإمبراطورية التركية . . »

٣ - أن اختيار الدولة المنتدبة لابد وأن يتوافر فيه درجة من التناسب مع درجة التقدم . وقد قسم العهد الشعوب الخاضعة للانتداب الى درجات ثلاث . وبدهى أن الشعوب التي اعترف لها بالاستقلال والتي وُضعت في الفئة (١) ومن بينها فلسطين ، هي التي يثبت لها حق الاختيار .

٤ - أن الشرط الثالث جاء في السياق المباشر للكلام عن الشعوب التي سلخت عن تركيا ، حيث قالت المادة في فقرتها الرابعة « أن بعض الشعوب التي كانت خاضعة للإمبراطورية العثمانية . . ويجب أن يكون لرغبات هذه الشعوب . . » واسم الإشارة « هذه » يعود حسب سياق الكلام إلى « الشعوب التي كانت خاضعة للإمبراطورية العثمانية . . »

ومن رايانا أن الشرط الثالث هو المطلوب وحده في حالة الشعوب من فئة (١) . لا يسبق أن أوضحناه ، ولأن الشرط بدأ بكلمة « ويجب » ولم ترد هذه الكلمة في صدر الشرطين العامين ، كما أن عبارة « المقام الأول »

الذي يجب ان يكون « لرغبات هذه الشعوب » يفيد ان هناك اعتبارات أخرى ، ولكن لرغبات هذه الشعوب ، المقام الاول . ولذا فمن رأينا ان لهذه الشعوب ان تختار الدولة المنتدبة دون التقيّد بالشرطين الاولين ، لان التقيّد بهما « جـوازى » وليس « وجوبيا » حيث بدأ الشرطان باعتبارهما « احسن وسيلة » (٥٠) .

ونخلص من كل ما سبق الى ان اختيار الدولة المنتدبة على فلسطين بحسب عهد العصبة ، يجب ان يخضع فى « المقام الاول » لرغبات شعب فلسطين » .

وقد قامت لجنة (كنج/كراين) اعتبارا من ١٠ يونيو ١٩١٩ باستقصاء رغبات الشعب فى سوريا وفلسطين فاسفر استقصاؤها من بيان اذاعته فى ٢٨ اغسطس ١٩١٩ بان اغلب سكان فلسطين وسوريا يطلبون الاستقلال وانه اذا اصر مؤتمر الصلح على تعيين دولة فانهم يفضلون الولايات المتحدة (٥١) .

ورغم نص المادة (٢٢) ورغم التعرف على رغبات شعب فلسطين التى كان يجب ان يكون لها المقام الاول ، فقد اختار مجلس الحلفاء - وحده - بريطانيا كدولة منتدبة على فلسطين . بل وأكثر من هذا ، فقد تضمنت الديباجة احالة الى نص المادة (٢٢) فى شأن اختيار الدولة المنتدبة ، حيث جاء فى ديباجة الصك (٥٢) « . . لما كانت دول الحلفاء الكبرى قد وافقت على ان يعهد بإدارة فلسطين التى كانت تابعة فيما مضى الى المملكة العثمانية بالحدود التى تعيينها تلك الدول ، الى دولة منتدبة تختارها الدول المشار اليها تنفيذا لنصوص المادة (٢٢) من ميثاق عصبة الأمم . . » ويدهى أن هذه الاحالة لا اساس لها ، إذ انها توهم أن نص المادة المحال اليها يمنحها حق اختيار الدولة المنتدبة ، وقد ثبت مما سبق أن نص المادة المذكورة صريح فى أن « . . يكسون لرغبات هذه الشعوب المقام الاول فى اختيار الدولة المنتدبة . »

ويترتب على بطلان اختيار بريطانيا كدولة منتدبة ، على النحو السابق شرحه ، بطلان ما ترتب عليه من اجراءات .

(٥٠) انظر فى الراى المخالف لرأينا د/ الفهمى - المصدر السابق - ص ١٠٥ وما بعدها .

(٥١) راجع تقرير لجنة (كنج/كراين) فى موسوعة القضية الفلسطينية ص ٣٢٩ ولبقة ٨٥ .

(٥٢) انظر النص العربى لديباجة الصك فى د/محمد حافظ . فاهم به مشكلة فلسطين المصدر السابق والنص الانجليزى فى : File 2, loc cit.

ويلاحظ هنا الاشارة الى فلسطين (التى كانت تابعة للمملكة العثمانية) مع أن تركيا لم تنازل من أملاكها الا فى عام ١٩٢٢ فى معاهدة لوزان أى بعد إبرام الصك .

والحقيقة ، أنه رغم انتهاء تقرير لجنة (كنج/كراين) الى وجوب أخذ رأى الشعب العربى فى اختيار الدولة المنتدبة ، ورغم النص على ذلك فى المادة (٢٢) فان اليهود قد شاركوا بريطانيا فى وضع صك الانتداب (٥٢) . ومعلوم ان اليهود كانوا يمثلون نسبة لا تزيد على ٧ ٪ من سكان فلسطين ، فيعتبرون اقلية ، وان بريطانيا بوصفها دولة محتلة ، لا تملك التصرف فى مصير فلسطين .

وترجىبا على ذلك يصبح صك الانتداب باطلا ، حيث او كل تنفيذه الى دولة تاكد بطلان اختيارها على النحو الذى اوضحناه ، الامر الذى يؤكد فى النهاية بطلان كل ما اتخذته الدولة المنتدبة من اجراءات ، لصدور هذه الاجراءات من غير مختص نصت على تحديده المادة (٢٢) من عهد العصبة .

ثانيا - محل الانتداب :

باستقراء صك الانتداب يتبين ان مواده تتحدث تارة عن « الدولة المنتدبة » وتارة اخرى عن « ادارة فلسطين » . ومعنى ذلك ان كلا منهما يختلف عن الآخر . وهذا صحيح من حيث الشكل لان طبيعة الانتداب تتطلب وجود « دولة منتدبة » و « حكومة منتدبة عليها » حتى يمكن للدولة المنتدبة ان تقدم « النصح والارشاد » الى من غير المنطقى ان تقدم النصح والارشاد ، لافراد الشعب او لنفسها ، وانما يوجه النصح والارشاد الى من يحتاجه ، وهو الشعب الفلسطينى ، عن طريق هيئة تمثله وتنشئ منه هو والا انعدمت الفائدة من النصح والارشاد . وترجىبا على ذلك فانه لا يتصور ان تتكون هذه الهيئة ، عن طريق الدولة المنتدبة نفسها لان « الناصح » لا ينصح نفسه ، تأسيسا على قاعدة ان « الشيء لا يمكن ان يكون ضده » .

غير ان نظام الحكم فى فلسطين قد جرد سكانها من حقهم فى تأليف

(٥٣) ذكر الحاج أمين الحسينى لثمة . د . فى شهر يونيو ١٩٢٠ سافرت الى جنيف وقابلته فى مقر العصبة سكرتيرها العام السير اريك دراموند وهو بريطانى ، فبحث معه الامر بحضور الامير شكيب ارسلان والنسيه احسان التجاوى وذكر له ما تقوله الحكومة البريطانية من ان صك الانتداب قد وضعته العصبة فقال : « ان العصبة لم تضع مشروع صك الانتداب » بل ان الحكومة البريطانية هى التى وضعته بالاتفاق مع اليهود . وقد بين اخيرا ان ذلك صحيح الا يقول الدكتور حاييم وايزمان فى مذكراته : ان اليهودى الأمريكى بنيامين كوهين كان يتولى مع سكرتير اللورد كيرزون وزير الخارجية حينئذ وضع صك الانتداب والاتفاق على نصوصه . « انظر أمين الحسينى - المصدر السابق ص ٢٧ وحسن أبو النضر ص ١٠٣ ، ١٠٤ والدسوقي ص ٤٣ » وانظر ايضا :

— The Arab Higher Committee, The Palestine Arab Case. Avril 1947. p. 30.

هيئة وطنية تتلقى النصح والارشاد ، واصبح الحكم في فلسطين ، يدار اساسا بواسطة وزارة المستعمرات البريطانية في لندن عن طريق المندوب السامي وهو بمثابة نائب ملك بريطانيا . ومعنى ذلك ان الحكومة التي كانت تحكم فلسطين ، والتي كانت بحاجة الى النصيح والارشاد ، كانت حكومة انجليزية . وبمعنى آخر فان الحكومة الانجليزية في لندن كانت منتدبة على الحكومة الانجليزية في القدس (٥٤)

ونفهم من نص المادة (٢٢) ان محل الانتداب ليس هو الإقليم أو الشعب وانما هو الهيئة التي تمثل هذا الشعب . ولما كانت هذه الهيئة غير موجودة فقد كان على بريطانيا ايجادها ، غير انها لم تفعل . ولهذا فان الانتداب كمجموعة من التصرفات القانونية كان يفتقر الى محل يقع عليه ، مما يبطله ويبطل ما ترتب عليه من آثار ، لان المحل شرط جوهري من شروط صحة أى تصرف قانوني ، ويتخلفه يصبح التصرف غير ذي اثر .

المبحث الثالث

بطلان الانتداب من حيث الموضوع

انتهينا في المبحث السابق الى بطلان الانتداب على فلسطين من حيث الشكل ، نظرا لمخالفته لقواعد اختيار الدولة المنتدبة ، والمصوص عليها في المادة (٢٢) من العهد ، وكذلك لانعدام المحل الذي يقع عليه الانتداب وهو « حكومة وطنية فلسطينية » . وقد انتهينا الى ان بطلان الشكل يبطل ما ترتب عليه من آثار . وكان يمكننا الاكتفاء بهذا القدر للتدليل على بطلان الانتداب كسند من اسانيد السيادة الاسترائيلية على فلسطين . غير اننا نرى - زيادة في التدليل على اوجه البطلان - تعرض بطلان الانتداب من حيث الموضوع كذلك . وسوف نتعرض لمبحث هذه المسالة في نقطتين رئيسيتين ، الاولى مخالفة الانتداب للالتزامات والمبادئ الدولية ، والثانية مخالفة دولة الانتداب لالتزامات الدولة المنتدبة .

اولاً - مخالفة الانتداب للالتزامات الدولية

يعتبر انتداب بريطانيا على فلسطين ، في موضوعه واهدافه ، متخالفا للالتزامات الدولية التي التزمت بها بريطانيا والحلفاء تجاه العرب ، كما يعتبر مخالفا للمبادئ الدولية التي اعلنها الحلفاء باختيارها ليس

السبيل العالمى التى سيتم ارساؤها بعد أن تضع الحرب العالمية الاولى أوزارها . ويمكن حصر مخالفة الانتداب للالتزامات الدولية فيما يلى :

- ١ - مخالفة الانتداب للالتزامات الحلفاء نحو العرب .
- ٢ - مخالفة الانتداب لعهد عصبة الأمم .
- ٣ - مخالفة الانتداب لمبادئ السلام ، « حق تقرير المصير » .

١ - مخالفة الانتداب للالتزامات الحلفاء

تنحصر التزامات الحلفاء نحو العرب فى نوعين ، النوع الاول يشمل الالتزامات التى صدرت من بريطانيا وحدها ، والنوع الثانى يشمل الالتزامات التى صدرت من بريطانيا وحلفائها معا . وسنعرض لكل من النوعين فيما يلى :

١ - بالنسبة لالتزامات بريطانيا :

فقد بدأت الوجود البريطانية للعرب فى الوقت الذى أحست فيه بريطانيا بنمو الشعور القومى العربى ، وتطلع العرب الى الاستقلال عن الدولة العثمانية . وكانت علاقة إنجلترا قد بدأت بشكل عملى بالعرب إبان الاحتلال البريطانى لمصر عام ١٨٨٢ . وفى هذه الاوقات كان الامير عبد الله (فه) يتردد على القاهرة والاسكندرية ، وكان من بين أغراضه فى هذه الرحلات ترتيب أمور الكسوة الشريفة التى كانت مصر ترسلها الى الحجاز . وقد اتاحت له هذه الزيارات أن يلتقى ببعض أفراد المعتمد البريطانى فى مصر . الذين فهموا منه تطلعات والده الشريف حسين ، نحو الاستقلال وبناء دولة عربية ، فنقلوها الى المعتمد البريطانى اللورد كيتشنر . فوافق اللورد على مقابلة الامير عبد الله فى ٥ فبراير ١٩١٤ بحيث أسهب الامير فى هذه المقابلة فى شرح أهداف العرب ومشاعرهم نحو الاستقلال . فاعتبرت بريطانيا أن الامانى العربية فى الاستقلال عن تركيا سلاح فعال يمكن أن تستخدمه فى حربها المرتقبة معها . ولهذا انتهزت بريطانيا هذه الفرصة ، واعتبرت انها قد تخفف من أحجام العرب بتكميلهم بصفة عامة . عن مشاركتها فى حربها ضد تركيا المسلمة . وقام رونالد ستورز السكرتير الشرقى لبدان المعتمد البريطانى فى مصر بتسليم الامير عبد الله رسالة ، تتضمن شكر بريطانيا للشريف حسين على اهتمامه وخدمته للامكن المقدسة ، ثم شدد انتباهه بعبارة تعتبر

أول تعهد رسمي بريطاني نحو العرب ، أنهت بها الرسالة فقالت : « انها لا ريب لا تعارض في أرجاع الخلافة الى العرب (٥٦) » .

وقد تآزمت العلاقات في هذه الاثناء بين الشريف حسين وبين تركيا بعد أن طالب بالافراج عن الزعماء العرب المعتقلين ومنح سوريا حكما ذاتيا ، وقيام تركيا باعدام المعتقلين ورفض الاستجابة الى مطالب العرب مما اجج الشعور الوطنى ضد تركيا . وهنا بدأت انجلترا تحت الحسين على مقاومة الاتراك وقبول معاونة الانجليز » . . لان الحكومة البريطانية عازمة على تقديم كل مساعدة للعرب ضد الاتراك الذين سوف يدخلون الحرب في زمرة الاعداء . « وكذلك » (لان الفرصة سانحة . . لتحقيق مطالب العرب) . كما أن بريطانيا « على استعداد لمساعدة الشريف مكة في قضيته وتقديم كل ما يريده من مساعدة . . »

ولم يكن امام الشريف حسين في ذلك الوقت الا أن يفتنم هو الآخر فرصة العداء بين بريطانيا وتركيا ، وان تردد في ذلك كثيرا بدوافع دينية في الاصل . وبدأ يستجيب لرسائل الانجليز ووعودهم ، فقام بالرد عليها بأول رسالة له في ١٤ يوليو ١٩١٥ ، وكانت تلك الرسالة بداية سلسلة من الرسائل المتبادلة بين الشريف حسين وبين مكماهون . وقد تضمنت هذه الرسائل - التى عرفت فيما بعد باسم (مراسلات حسين/مكملاهون) اعترافا من بريطانيا بحقوق العرب وبالتزامها بتحرير الاراضى العربية جميعها ، ومنحها الاستقلال دون استثناء (٥٧) . ولم تتضمن مراسلات حسين مع مكماهون اية اشارة الى انشاء وطن قومى لليهود في فلسطين .

كذلك فقد صرح (مارك سايكس) عندما اجتمع في القاهرة في ١١ يناير ١٩١٧ بالوفد العربى ، أن « جميع الدول العربية الحاضرة ، والتى سيتم انشاؤها بعد الحرب ، يجب ان تتمتع بكامل استقلالها وحريتها وسيادتها » وأعلن اللورد اللبى عند دخوله القدس منتصرا في شهر ديسمبر ١٩١٧ « ان غاية الاحتلال البريطانى هي تحرير فلسطين من النير التركى وانشاء حكومة وطنية حرة فيها » . كما صرح (لويد جورج) في ٥ يناير ١٩١٨ في اجتماع لنقابات العمال البريطانية « ان بريطانيا العظمى تعترف بحق فلسطين وسوريا والعراق والجزيرة العربية في الحرية والاستقلال وتكوين حكومات وطنية بها . »

(٥٦) بومير - المصدر السابق - ص ٣٧ - ويلاحظ هنا ان معنى (أرجاع الخلافة) لم يرد عليه أى شرط مما يفيد أرجاع الخلافة بنفس الحالة التى كانت عليها قبل احتلال تركيا للاراضى العربية ومنها فلسطين .

(٥٧) المصدر السابق من ص ٤٥ - ٥٥ . وانظر ما جاء بشأن هذه المراسلات في ص (١٥١) وما بعدها ، من هذه الدراسة .

وبتاريخ ٧ فبراير ١٩١٨ أرسل اللورد بالفور الى الشريف حسين رسالة قال فيها : « ان حكومة صاحب الجلالة البريطانية ، بالاتفاق مع الحلفاء ، تصرح بانها ثابتة على موالاتها لكل حركة ترمى الى تحرير البلاد العربية من حكم الاجنبى فيها . وقد قررت تأييد الامة العربية فى جهادها ونضالها لاهياء الامبراطورية العربية (٥٨) وازالة الفوارق الاصطناعية التى اوجدها الترك بين العرب . . وحكومة صاحب الجلالة البريطانية تؤكد مرة أخرى وعودها السابقة بتأييد استقلال العرب جميعا ، ومساعدة البلاد العربية التى لم تنل بعد استقلالها على الحصول عليه بعد الحرب . »

وفى يوم ٢٢ يونيو ١٩١٨ دعا الكوماندر (هوجارت) عميد جامعة اكسفورد بعض الزعماء العرب ، وأعلن لهم بيانا رسميا صدر عن وزارة الخارجية البريطانية هذا نصه : « ان حكومة جلالة الملك ، ترغب فى ان تكون عامة الشعوب التى تتكلم اللغة العربية منقذة من السلطة التركية وان تعيش فيما بعد ، وعليها الحكومة التى ترغبها . والبلاد العربية ، اما ان تكون قد نالت استقلالها من قبل او حصلت عليه الان واعترفت به انجلترا اعترافا تاما . وهكذا يكون شأن انجلترا ايضا مع البلاد التى سوف تحصل على استقلالها فى الحرب وبعدها . وان حكومة جلالة الملك لتأمل بأن شعوب البلاد العربية الخاضعة للترك او التى تحتلها جيوش الحلفاء ، سوف تحصل ايضا على حريتها واستقلالها وان يتم لها بعد الحرب تحقيق رغائبها . وحكومة جلالته تعتقد بأن العوائق والصعوبات التى تقف فى سبيل تحرير هذه الشعوب واحيائها سوف يمكن التغلب عليها تغلبا ناجحا وهى تعد بكل مساعدة فى سبيل ازالتها (٥٩) »

وواضح من الصك انه تضمن انتهاكا واضحا لهذه الالتزامات على النحو التالى :

١ - ان الدولة المنتدبة تكون مسئولة عن تنفيذ تصريح بالفور . وقد أثبتنا بطلان تصريح بالفور ، كما ان تنفيذه يناقض اتفاق حسين/مكماهون .

٢ - ان كون الدولة المنتدبة حسب نص المادة (٢) من الصك ،

(٥٨) ويلاحظ هنا ايضا ان احياء الامبراطورية العربية يعنى ان تعود البلاد العربية الى الحالة التى كانت عليها قبل الاحتلال التركى لبلاد العرب .

(٥٩) انظر هذه التصريحات فى مؤلف د/سعدى بيسو - المصدر السابق - ص ٢٧ ، ٢٨ . وانظر تصريحات اخرى مماثلة فى الوثائق الرئيسية للقضية الفلسطينية - الوثائق من رقم ١٧ - ٢٢ . ص ٧٧ - ٨٣ .

(م ١٤ - السيادة الاسرائيلية)

مسئولة عن وضع البلاد في احوال سياسية وادارية واقتصادية تضمن انشاء الوطن القومى ، كما جاء في ديباجة الصك ، يعتبر خرقا صريحا لتعهد الانجليز للعرب ، بمنحهم الاستقلال وتحريرهم من نير الاحتلال.

ب - بالنسبة لالتزامات الحلفاء :

١ - فقد تبلورت أولا في تأكيد بريطاني نيابة عن الحلفاء ، صدر في اكتوبر ١٩١٨ وقام السير (ادموند اللنبى) بابلاغه الى الحكومة البريطانية بعد ان قدمه للامير فيصل وتضمن عزم الحلفاء على تحقيق رغبات الشعوب (٦٠) .

٢ - ثم في بيان مشترك صدر في ٧ نوفمبر ١٩١٨ (٦١) عن بريطانيا وفرنسا يؤكد عزمهما على تحرير البلاد العربية واثاحة فرص الحكم الذاتى والاستقلال لها .

وواضح من هذين التصريحين ان الحلفاء قد التزموا باتخاذ الاجراءات الكفيلة بانشاء حكومات وطنية تستمد سلطتها من الاختيار الحر للاهالى

(٦٠) « قدمت للامير فيصل تأكيدا رسميا بانه مهما تكن التدابير التى قد تتخذ في فترة الادارة العسكرية فان هذه التدابير وقتية ليس الا ، ولا يمكن ان يسمح لها بان تؤثر في التسوية النهائية التى يضعها مؤتمر الصلح . وذكرت الامير بان الحلفاء ملتزمون بحكم واجب الشرف ، ان يحاولوا الوصول الى تسوية تطابق رغبات اشعوب التى يعينها الامر » .

انظر موسوعة القضية الفلسطينية - الوثيقة ٧٣ في ص ٢٠٦ والوثائق الرئيسية للقضية الفلسطينية - الجامعة العربية - ج ١ وثيقة ٢١ ص ٨٢ .

(٦١) « ان الغرض الذى من اجله حاربت بريطانيا وفرنسا في الشرق ، تلك الحرب التى اثارها مطامع الالمان : انما هو تحرير الشعوب التى رزحت اجبالا تحت مظالم الحكم التركى ، تحريرها تماما نهائيا واقامة حكومات وادارات وطنية بها تستمد سلطتها من اختيار الاهالى الوطنيين لها اختيلا حرا . ولقد اجمعت كل من فرنسا وانجلترا على تأييد ذلك ، بان تشجعا وتساعدوا على اقامة هذه الحكومات والادارات الوطنية في سوريا والعراق - المنطقتين اللتين تم تحريرهما - وفي الاراضى التى ما زال الحلفاء يجاهدون في سبيل تحريرها ، وأن تعترف بهذه الحكومات عند تشكيلها . وليس من غرض لفرنسا وانجلترا ان تفرضوا على اهالى هذه البلاد اى نظام معين ، ولكن غرضهما الوحيد ان يتحقق بمعاونتهما ومساعدتهما المفيدة ، عمل هذه الحكومات والادارات التى يختارها الاهلون من ذوات انفسهم » . ويلاحظ ان عدم ذكر فلسطين هنا يعنى انها ضمن سوريا ، لان فلسطين كانت من المناطق التى تم « تحريرها » وقت هذا البيان .

انظر د/بسيو - المصدر السابق - ص ٢٩ وموسوعة القضية الفلسطينية - ص ٣٠٧ والوثائق الرئيسية - ص ٨٢ . ويلاحظ هنا ان بريطانيا وفرنسا التزمتا بالا تفرضا على اهالى هذه البلاد اى نظام معين . ومع ذلك فان صك الانتداب بما تضمنه من احكام قد تم فرضه على اهالى هذه البلاد ، ولم يتم الحلفاء بمساعدة هؤلاء الاهالى في اختيار الحكومات اختيلا حرا .

الوطنيين وان يقتصر دورهم بعد تحرير البلاد العربية من النير التركي على ما يلي :

- ١ - تشكيل حكومات وطنية بناء على انتخاب حر .
- ٢ - الاعتراف بهذه الحكومات بعد تشكيلها .
- ٣ - تقديم المعونة والمساعدة لهذه الحكومات .

ومؤدى تطبيق مبدأ الانتخاب الحر على أى نهج ، أن تحكم فلسطين بواسطة حكومة عربية منشقة من الاغلبية العربية السائدة فى فلسطين . فقد اعترفت لجنة الخبراء الامريكية (٦٢) فى تقريرها الى الرئيس (ويلسون) فى ١٢ يناير ١٩١٩ بان اليهود لا يكادون يؤلفون سدس مجموع السكان ، وأن فلسطين أبعد عن أن تكون بلدا يهوديا الآن .

وجاء فى تقرير لجنة (كنج - كراين) فى ٢٨ اغسطس ١٩١٩ ان اليهود يؤلفون نحو ١٠ ٪ من سكان فلسطين ، وانه اذا كان مبدأ الرئيس ويلسون المعلن فى ٤ يوليو ١٩١٨ ، واذا كانت رغبات السكان فى فلسطين سيعمل بها فيجب الاعتراف بان السكان غير اليهود فى فلسطين وهم تسعة اعشار السكان كلهم تقريبا يرفضون البرنامج الصهيونى رفضا باتا . والجداول تثبت « أن سكان فلسطين لم يجمعوا على شىء مثل اجماعهم على هذا الرفض .. » (٦٣)

ومع ذلك فان الانتداب لم يؤد الى تحقيق هذه الغاية الاساسية التى رعى اليها الحلفاء ، بل سار على سياسة مناقضة تماما ، أدت فى النهاية الى تمكين الاقلية اليهودية التى لا تزيد على الاكثر عن ١٠ ٪ من السكان من الاستيلاء على فلسطين .

فاذا كانت نتيجة الانتداب تؤدى الى غاية تختلف اختلافا جوهريا عن الغاية التى ابتغاها الحلفاء على النحو السالف ، يكون الانتداب باعتباره التزاما لاحقا لالتزامات الحلفاء مخالفا لها مخالفة صريحة ، لان حكومات الحلفاء لم تشكل حكومات وطنية ، ولم تضع رغبات الشعوب موضع الاعتبار الرئيسى ، ولم تقدم لهذه الشعوب معونات او ارشادات تساعد على الرقى والتقدم .

(٦٢) موسوعة القضية الفلسطينية - ص ٢١٦ .

(٦٣) المصدر السابق - ص ٣٢٩ وما بعدها . والوثائق الرئيسية - ص ١١٦ - ١٢١ .

٢ - مخالفة الانتداب لعهد عصبة الأمم

تقضى المادة (٢٠) من عهد العصبة بوجوب الغاء جميع الالتزامات المخالفة للعهد والتي يكون عضو العصبة قد التزم بها قبل إبرام العهد أو بعده . ولما كان العهد قد وقع في ٢٨ يونيو ١٩١٩ وأصبح نافذاً المفعول من ١٠ يناير ١٩٢٠ (٦٤) . فإن صك الانتداب يكون التزاماً لاحقاً لهذا العهد ، باعتبار أنه تم التصديق عليه في ٢٤ يونيو ١٩٢٢ (٦٥) ، ويكون مستوجبا للبطلان ، لصدوره على خلاف ما تقضى به المادة (٢٠) من العهد . وتتلخص أوجه مخالفة الصك للعهد فيما يتعلق بالهدف من الانتداب وأحكام الانتداب على النحو التالي :

١ - الهدف من الانتداب :

سبق أن بينا أن المادة (٢٢) من العهد تعتبر دستوراً لنظام الانتداب وقد بينت هذه المادة أن الانتداب يعتبر رسالة حضارية مقدسة ، غايتها تسهيل رقي الشعوب التي لم تصل إلى مرحلة النضوج الكامل . وواضح أن الشعب في فلسطين كان يتكون من أغلبية عربية ساحقة تزيد على نسبة ٩٠ ٪ من السكان . ومعنى هذا أن الانتداب يستهدف غاية أساسية هي تحقيق الرقي والتقدم للشعب الخاضع للانتداب .

وبدهى أن الشعب الخاضع للانتداب في فلسطين لا يمكن أن ينحصر مفهومه في « اليهود » الذين لا يشكلون إلا نسبة لا تزيد عن ١٠ ٪ من مجموع السكان . ومع ذلك فإن صك الانتداب استهدف تحقيق الرقي والتقدم لليهود بصفة أساسية وتحدث عن (الفئات غير اليهودية) بصفة ثانوية وبصورة يفهم منها أنهم يمثلون أقلية . فنص المادة (٢) من الصك يوجب على الدولة المنتدبة أن تكون مسئولة عن وضع البلاد في أحوال سياسية وإدارية واقتصادية تضمن إنشاء الوطن القومي اليهودي وفقاً لما جاء بيانه في ديباجة الصك . ونص المادة (٣) يوجب على الدولة المنتدبة أن تعمل على تشجيع الاستقلال المحلي « على ما تسمح به الظروف » .

وبالنظر إلى هذين النصين ، يتبين أن صك الانتداب قد حصر مهمة الدولة في هدفين أحدهما وجوبى وثانيهما جوازى .

فاما عن **الهدف الوجوبى** فهو « وضع البلاد في أحوال سياسية وإدارية واقتصادية تضمن إنشاء الوطن القومي اليهودي » واعتبرت

(٦٤) الموسوعة . ص ٣٤٢ - وثيقة رقم ٨٩ .

(٦٥) د/محمد حافظ فانم - مشكلة فلسطين - المصنر السابق - ص ١٤١ .

والوثائق الرئيسية - ص ١٢٨ - ١٣٧ .

المادة الثانية ان الدولة المنتدبة « تكون مسئولة » عن تحقيق هذا الهدف .

وأما « الهدف الجوازى » فهو « تشجيع الاستقلال المحلى » . ورغم ان المادة الثالثة قد بدأت بلفظ وجوبى هو (يجب) الا انها ألفت هذا الوجوب وحولته فى عجزها الى نص جوازى حيث انتهت بعبارة « على ما تسمح به الظروف » .

ولا يمكن القول بان الالتزام الوجوبى بانشاء وطن قومى لفئة من السكان لا تزيد نسبتها عن ١٠ ٪ من مجموع السكان ، يؤدى الى رفاهية الشعب الفلسطينى وتقدمه ، باعتبار أن هذه الرفاهية وهذا التقدم أمانة مقدسة فى عنق المدينة ، بينما لا يؤدى تشجيع الاستقلال المحلى باقامة حكومة عربية وطنية تمثل ٩٠ ٪ من السكان الى تحقيق هذه النتيجة . وانما يكون من المنطقى أن تمثل الاغلبية الاقلية وأن يؤدى تشجيع الاستقلال باقامة حكم عربى الى تقدم ورفاهية الشعب الفلسطينى بما فيه من يهود ، وليس العكس ، وذلك تأسيسا على القاعدة الفقهية « الجزء يتضمنه الكل » *In toto et pars continetur* (٦٦) (La partie est comprise dans le tout)

واذا ، فان صك الانتداب قد استهدف غرضا آخر غير ما نصت عليه المادة (٢٢) من العهد ، فيقع باطلا لخروجه على ما يجب أن يتفياه .

ب - احكام الانتداب :

نصت المادة الرابعة من صك الانتداب على انه « يعترف بوكالة يهودية ملائمة ، كهيئة عمومية لاسداء المشورة الى ادارة فلسطين والتعاون معها فى الشئون الاقتصادية والاجتماعية وغير ذلك من الامور التى قد تؤثر فى انشاء الوطن القومى اليهودى ومصالح السكان اليهود فى فلسطين ، ولتساعد وتشترك فى ترقية البلاد ، على أن يكون ذلك خاضعا دوما لمراقبة الادارة . » ويفهم من هذا النص :

- ١ - أن هناك وكالة يهودية .
- ب - أن هناك حكومة لفلسطين .
- ج - أن الوكالة اليهودية (٦٧) مكلفة باسداء المشورة الى هذه الحكومة .

(٦٦) شلالة - المصدر السابق - ص ١٠٩٨ .

(٦٧) تهاى سلامة هلسه - أوراق فى القضية الفلسطينية - معهد البحوث والدراسات

العربية القاهرة - ١٩٦٧ - ص ٥٥ وما بعدها .

د - ان هدف المشورة ، هو انشاء الوطن القومى لليهود ، وترقية البلاد .

هـ - ان عمل الوكالة ينحصر فى أربعة أنواع من التصرفات :

١ - اسداء المشورة .

٢ - التعاون .

وهذان النوعان مرتبطان بالامور التى تؤثر فى انشاء الوطن القومى اليهودى ومصالح السكان اليهود .

٣ - المساعدة .

٤ - المشاركة .

وهذان النوعان من التصرفات مرتبطان بترقية البلاد .
ومن الواضح ان هذا النص ينطوى على عديد من المخالفات والتناقضات :

١ - فعبارة (ادارة فلسطين) لا يمكن ان يكون معناها (الدولة المنتدبة) والا فكيف يستقيم القول بان هذه الادارة تتلقى المشورة والمساعدة من الوكالة اليهودية مع القول بان (الدولة المنتدبة) مكلفة باسداء النصح والارشاد للشعب الخاضع للانتداب . ومؤدى القول بان (ادارة فلسطين) هى ذاتها (الدولة المنتدبة) ان الدولة المنتدبة غير اهل للقيام بوظيفة الانتداب لعجزها الصريح عن « اسداء المشورة والمساعدة » بما تملكه من موارد وخبرة .

٢ - ومن جهة اخرى فانه لا يمكن القول بان (ادارة فلسطين) شىء آخر يختلف عن (الدولة المنتدبة) ، لان اسداء المشورة والتعاون والمشاركة لا يمكن ان يكون خاضعا الا « للدولة المنتدبة » والا فكيف يمكن القول بان الوكالة اليهودية تسدى النصح والمشورة لادارة فلسطين ، وفى نفس الوقت يكون ذلك خاضعا لمراقبة هذه الادارة ، لاستحالة اجتماع الشىء وضده فى نفس الوقت . كذلك فان مسئولية انشاء الوطن القومى اليهودى وتشجيع الاستقلال المحلى ، ملقاة على عاتق الدولة المنتدبة حسب نص المادة ٢ والمادة ٣ من الصك .

٣ - فاذا قلنا مرة اخرى بان « ادارة فلسطين » هى الدولة المنتدبة لكان معنى ذلك ان الصك ينفى صراحة عن الدولة المنتدبة اهليتها للقيام بوظائفها بالنص على حاجتها الى المشورة والمعاونة والمساعدة والمشاركة من الوكالة اليهودية . واذا قلنا بان « الادارة » ليست هى « الدولة المنتدبة » لكان ذلك يعنى ان هناك بالفعل « ادارة لفلسطين » وان هذه الادارة عربية ، لان المادة (٢) من الصك تلقى على الدولة المنتدبة مهمة

« ترقية مؤسسات الحكم الذاتى » كما توجب عليها المادة (٣) من الصك العمل على تشجيع الاستقلال المحلى بما تسمح به الظروف . وكلمتا « ترقية » و « تشجيع » لا يمكن أن تردا الا على مؤسسات موجودة بالفعل بحاجة الى « ترقية » والى « تشجيع » لانه لا يمكن القول بأن المقصود هو « ترقية انشاء مؤسسات الحكم الذاتى » أو « تشجيع انشاء الاستقلال » لان كلمة « انشاء » يراد بها خلق شئ غير موجود أصلا وهو أمر لا ينطبق الا على الوطن القومى ، حيث نص الصك على ضرورة وضع البلاد فى أحوال تضمن « انشاء الوطن القومى اليهودى » .

فاذا كان معنى ذلك هو ترقية مؤسسات الحكم الذاتى ، التى يفترض وجودها ، فان استقراء تاريخ فلسطين وقت تنفيذ الانتداب يظهر انه لم تكن هناك « مؤسسات للحكم الذاتى » حتى تتم « ترقيتها » ومعنى ذلك أن الصك يتحدث عن مؤسسات وهمية لا يمكن القول بوجودها .

واذا فلا يمكن القول بأن « ادارة فلسطين » ليست هى « الدولة المنتدبة » كما لا يمكن القول بأن « ادارة فلسطين » هى « الدولة المنتدبة » مما يدل على تناقض الصك .

٤ - ان الدستور الذى وضعته بريطانيا فى ١٠ اغسطس ١٩٢٢ وانشأت به حكومة مدنية يرأسها المندوب السامى البريطانى ، لا يمكن ان يقال عنه انه انشأ مؤسسات للحكم الذاتى ، لان ما أنشأه هو حكومة انجليزية بحت (٦٨) .

وبالرجوع الى المادة (١٧) من الصك ، نجد انها تبين بما لا يدع مجالا للشك أن هناك « ادارة لفلسطين » تختلف عن « الدولة المنتدبة » لان سلطة انشاء قوات للمحافظة على السلام والدفاع عن البلاد ، ممنوحة

(٦٨) أصدرت بريطانيا فى ١٠ اغسطس ١٩٢٢ دستورا لفلسطين نص فى المادة الرابعة منه على أن ملك لانجلترا هو الذى يعين المندوب السامى لفلسطين كسلطة تنفيذية . ونص فى المادة (١٠) على تأليف مجلس تنفيذى لاسداء المشورة للمندوب السامى من الاشخاص الذين يشير بهم جلالتهم وبالصورة التى يوزع بها جلالتهم ، ويحتفظون بمراكزهم فى المجلس حسب مشيئة جلالتهم . ونص فى المادة (١٧) والمادة (١٨) على انشاء مجلس تشريعى لسن القوانين ونص فى المادة (٢٤) على انه لا يعمل بأى قانون ما لم يوافق عليه المندوب السامى .

ومعنى ذلك أن « ادارة فلسطين » كانت انجليزية ، او كانت هى نفسها الدولة المنتدبة ، على ما يبدو ، لان كل اعضائها معينون من قبل الدولة المنتدبة وليس هناك اعتبار لمشيئة سكان البلاد ، وانما الاعتبار الاول (لمشيئة جلالتهم) .

- انظر نص الدستور وتعديلاته فى مؤلف بويصر - المصدر السابق - ص ٥٧٩ وما بعدها .

بهذه المادة « لادارة فلسطين » وخاضعة لاشراف الدولة المنتدبة .

واذ يتضح من دستور ١٩٢٢ وتعديلاته ، أن الادارة المذكورة كانت مكونة من موظفين انجليز ، يكون القول بأن بريطانيا لم تعمل على ترقية مؤسسات الحكم الذاتى ، ولا شجعت الاستقلال المحلى ، قولاً له ما يبرره ويتعين معه فى النهاية القول بأن صك الانتداب قد خالف عهد العصبة بعدم تمكينه أهالى البلاد من حكم أنفسهم بأنفسهم .

٥ - نص فى المادة (١١) من صك الانتداب ، على انه « يمكن لادارة البلاد ان تتفق مع الوكالة اليهودية .. على أن تقوم الوكالة بانشاء أو تسير الاشغال والمصالح والمنافع العمومية وترقية مرافق البلاد الطبيعية .. »

فاذا كان مقبولا - فرضا - منح هذه الصلاحيات للوكالة اليهودية فيما يتعلق بانشاء الوطن القومى اليهودى ، فانه لا يكون من المستساغ مد نطاق هذه الصلاحيات ليشمل البلاد بصفة عامة . فالوكالة اليهودية عولمت فى هذه المادة ، وكأنها مؤسسة للحكم الذاتى تعمل لصالح السكان جميعا بينما الواضح انها لا تمثل الا ١٠ ٪ من مجموع السكان . فاذا كان الصك قد منح الوكالة اليهودية - على هذا النحو - سلطة انشاء وتسيير الاشغال والمصالح والمنافع العمومية وترقية مرافق البلاد الطبيعية فان هذا يعنى ان الصك قد حرم سكان البلاد من حكم أنفسهم حكما ذاتيا ، وانه جعل حكومة الانتداب الانجليزية ، والوكالة اليهودية مسئولتين عن ادارة البلاد ضد الرغائب الحقيقية لشعب اعترف عهد العصبة بانه بلغ درجة من التقدم تسمح بالاعتراف له بالاستقلال ويكون الصك بهذا قد خالف عهد عصبة الامم ، فيما فرضه من معاملة فلسطين كاقليم من درجة (١) واعتبارها أمة مستقلة خاضعة فقط لمجرد قبول الارشاد والمساعدة .

٣ - مخالفة الانتداب لمبادئ السلام « حق تقرير المصير »

يمكن أن نطلق على مجموعة التصريحات والاعترافات التى أصدرها الحلفاء من جهة ، والولايات المتحدة من جهة أخرى خلال الحرب العالمية الاولى وبعدها ، تعبير « مبادئ السلام » ، وهى تلك المبادئ التى تتضمن « حق تقرير المصير » .

وقد قصد بهذه المبادئ ، نبذ الحرب ووضع الاسس الدائمة لسلام عادل ومنح الشعوب المستضعفة حقها فى تقرير مصيرها . وهى مبادئ

مطلقة لم توضع لشعب معين بالذات ، ولذلك جاء قولنا بأنها تشكل في مجموعها « مبادئ السلام » (٦٩) .

والواقع أن « مبادئ السلام » المشار إليها ، كانت نتيجة لتطور العلاقات الدولية في بداية القرن العشرين ، وهو التطور الذي أدى الى اعطاء الاقاليم الخاضعة للانتداب ، بمقتضى المادة (٢٢) من عهد العصبة

(٦٩) وقد سبق ان اوردنا تصريحات الحلفاء ، التى تحمل معنى هذه المبادئ ونورد فيما يلى تصريحات الولايات المتحدة ، والتى تحمل مضمون مبادئ السلام المشار اليها :
١ - صرح الرئيس ويلسون في ٢٧ سبتمبر ١٩١٥ بان « مصالح الامم هي مصالحنا . اننا اخوان للشعوب الاخرى . وكل ما يمس الانسانية يهمنا كما يهم شعوب اوربا واسيا . اننا على اتفاق جماعى لتحقيق غاية عزيزة علينا هي احترام حقوق الشعوب احتراماً كاملاً . وشروطنا لتحقيق السلام ، هي ان يكون لكل امة الحق المطلق في اختيار الحكومة التى تريد العيش في ظلها ، وان يكون للامم الصغيرة مثل هذا الحق في احترام سلامتها وحريتها واستقلالها كالامم الكبيرة سواء بسواء » .

٢ - وصرح الرئيس ويلسون في يناير ١٩١٧ مخاطباً مجلس الشيوخ : « اننى اصرح بأن من واجب جميع الامم ان تمتنع من التدخل في شؤون دولته من التسلط بقوتها ونفوذها على غيرها من الامم والشعوب ، ويجب ان يكرن لكل شعب الحق الكامل في تقرير مصيره واختيار نظمه دون تدخل او اجبار من احد » ، سياتى في ذلك الصغير والكبير . اننى اقترح ان تشكل الحكومات برضى رعاياها »

٣ - وورد في البندين الخامس والثاني عشر من البنود الاربعة عشر التى ذكرها الرئيس ويلسون في رسالته لايضاح شروط السلام بتاريخ ٨ يناير ١٩١٨ : « ان الاجزاء التركية من السلطنة العثمانية الحالية ، يجب ان تضمن لها سيادتها التامة . اما الشعوب الاخرى الخاضعة للحكم التركى فينبغى ان يضمن لها العيش بامان واطمئنان وان تتاح لها فرصة الرقى والتقدم والحرية ، دون اى تدخل او ازعاج » .

٤ - واعلن الرئيس ويلسون في ٤ يوليو ١٩١٨ : « ان حل كل مسألة سواء كانت تتعلق بالارض او السيادة او المسائل الاقتصادية والسياسية يجب ان يبنى على قبول الناس الذين يتعلق بهم ، قبولاً حراً ، لا على المصالح المادية او الفائدة لاي دولة نو امة اخرى ترغب في حل اخر ، خدمة لنفوذها الخاص او لسيادتها » .

— راجع تصريحات (ويلسون) في المصدر الآتى :

— Herbert, Hoover., op. cit., pp. 23 et seq.

وانظر ما جاء بتقرير (لجنة كنج/كران) - الوثائق الرئيسية - ص ١١٩ .
وراجع مذهب (مونرو) في مؤلف د/ حامد سلطان وعبد الله العريان ص ٥٨٤ .
ويلاحظ ان الولايات المتحدة قد خالفت المبادئ المذكورة في تصريحات (ويلسون) حيث طلب الرئيس الامريكى (ترومان) من بريطانيا مائة ألف مهاجر يهودى الى فلسطين في ٢١ اغسطس ١٩٤٥ .

انظر في ذلك المصادر الآتية :

— Truman, Harry., Years of Trial and Hope., Doubleday and Co., New York, 1965. p. 150.

— Zaar, Isaac., Rescue and Libration : American's part in the birth of Israel., Block Publishing Co., New York, 1954, pp. 146, 147.

الحق في الحكم الذاتي على أن يكون لرغبات شعوب هذه الاقاليم المقام الاول في اختيار الدولة المنتدبة . كذلك تضمنت الاتفاقيات الصديده التي ابرمت بعد الحرب ، تحريم اللجوء الى القوة ونبد استخدام الحرب كوسيلة من وسائل حل النزاع ، حتى جاء ميثاق الامم المتحدة ، فحرم حرب العدوان تحريما قاطعا وتضمن ايضا حق الشعوب في تقرير مصيرها وحق الاقاليم الخاضعة للوصاية في الحصول على ما يلائم ظروفها من الحكم الذاتي وفقا لرغبات شعوب هذه الاقاليم (٧٠) .

وبدل هذا التطور ، على أن هناك تغيرا واضحا في أسباب اكتساب السيادة على الاقليم . **فالفتح أو القضم** ، كسبب يقره القانون الدولي التقليدي لاكتساب السيادة ، أساسه في حقيقة الامر استعمال القوة والعدوان . وقد أصبح استخدام القوة وحرب الاعتداء في حل المنازعات الدولية منبوذا في ميدان العلاقات الدولية ومحرم تحريما قاطعا مما أفقد الفتح أساسه الذي كان يستمد منه مشروعيته .

والتنازل كسبب من أسباب اكتساب السيادة ، كان أساسه انتهاك حقوق الانسان ، لانه كان يقوم على مجرد توافق ارادة الطرفين ، الدولة

(٧٠) ورغم هذا فان الاسرائيليين طوال تاريخهم سواء في عهد القبائل أو في عهد الدولة يواصلون سياسة الحرب والتوسع والتفرقة العنصرية والتعصب : عن التوسع انظر : د/اسعد رزوق - اسرائيل الكبرى - مركز الابحاث - بيروت - يوليو ١٩٦٨ - ص ٥٩٧ و د.ك. كرانجيا - خنجر اسرائيل - ترجمة مروان العجايري - المكتب التجاري للطباعة والتوزيع - بيروت - مايو ١٩٥٨ - ص ٣٣ . ويوسف الامام - فلسطين عربية - الاسكندرية ١٩٦٥ - ص ٦٣ ، اعتداءات اسرائيل قبل هجوم ٢٩ اكتوبر ١٩٥٦ على مصر - جامعة الدول العربية - طبعة ثانية - القاهرة ١٩٦٥ ص ٧ وما بعدها وحسين حسين - اسرائيل تتحدى الامم المتحدة - مكتبة الانجلو المصرية - القاهرة - ١٩٦٩ ص ٤٠ وما بعدها . و د/عائشة راتب - بعض الجوانب القانونية للنزاع العربي الاسرائيلي - ص ٤٧ وما بعدها .

وعن الحرب كوسيلة لفض التنافس بين الرأسمالية والاشتراكية انظر : ج.ه. كول تاريخ الفكر الاشتراكي ترجمة عبد الكريم احمد - المؤسسة المصرية العامة للتأليف والانياء والنشر - القاهرة ١٩٦٥ ص ٤١٣ و د/جورج كينان - تاريخ العلاقات بين امريكا وروسيا - ترجمة ماهر نسيم - دار الكرنتك - القاهرة - ١٩٦١ - ص ١٣ ، ١٤ ، ١٧ ، وانظر عمر رشدي - الصهيونية وريبتها اسرائيل - الطبعة الثانية - مكتبة النهضة المصرية - القاهرة ١٩٦٥ - ص ٢٠٣ وما بعدها . وجوزيف مفيزل المقاطعة العربية في القانون الدولي - مركز الابحاث - بيروت ١٩٦٨ - ص ١٦ ، ١٧ وعبد الله التل - خطر اليهودية على الاسلام والمسيحية - دار القلم - القاهرة - ١٩٦٤ - ص ٧٧ - ١٠٥ . وارنولد توينبي - مقال عن اليهود والعرب - جامعة الدول العربية - القاهرة - فبراير ١٩٥٥ ص ٥ . و دوى فاران - المصدر السابق - ص ٦٤ وعبد المنصف محمود - اليهود والجريمة - المجلس الاعلى للشئون الاسلامية - القاهرة - ١٩٦٧ ص ٣٠٩ ومحمود فهمى درويش كادنة فلسطين - شركة الرابطة للطبع والنشر - بغداد - ١٩٤٩ ص ٢ وما بعدها .

المتنازلة والدولة المتنازل لها دون اعتبار لرأى شعب الاقليم موضوع التنازل . وقد أصبح احترام حقوق الانسان التزاما دوليا يستمد أساسه من الميثاق العالمى لحقوق الانسان ، ومن ميثاق الامم المتحدة ، والاتفاقية الاوروبية لحماية حقوق الانسان وحرياته الاساسية ، وكثير من الاتفاقيات الدولية الاخرى ، مما أفقد التنازل أساسه التقليدى ، وجعله مشروطا باحترام حقوق الانسان ورغباته الاساسية وفقا لمبدأ حق الشعوب فى تقرير مصيرها (٧١) . والتقدم يستمد اصوله من الاغتصاب ، وعدم الاعتراف بحقوق الشعوب فى تقرير مصيرها . وما لم يكن هناك حتى الآن مناطق جغرافية فى الارض لم تكتشف ، فان الاستيلاء كسبب من الاسباب المكسبة للسيادة ، يفقد أساسه الحقيقى اذ لا يقع هذا السبب الا فى مواجهة أرض لم تكتشف بعد .

ويبدو مما سبق ، أن حق الشعوب فى تقرير مصيرها هو قطب الرحى فى أى سبب من أسباب اكتساب السيادة فى القانون الدولى المعاصر . فما لم يستمد سبب اكتساب السيادة أساسه من رضاء الشعوب ، فان هذا السبب يكون مفتقرا الى اساس مشروع استقرت عليه قواعد القانون الدولى فى تطورها خلال السنوات التى أعقبت الحرب العالمية الاولى .

وترتبا على ما تقدم ، يمكن القول بأن أسباب اكتساب الاقليم فى القانون الدولى المعاصر تنقسم بتغيرات أساسية :

- ١ - فهناك أسباب لا يقرها القانون الدولى الحديث كالفتح .
- ٢ - وهناك أسباب اعترافا بالتغير كالتنازل .
- ٣ - وهناك أسباب بقيت على حالها كإضافة الملحقات والاستيلاء .
- ٤ - وهناك أسباب استحدثت تماما ، كحق الشعوب فى تقرير مصيرها ، وحق الشعوب المحمية حماية مفروضة ، والشعوب الخاضعة للوصاية ، فى الاستقلال .

ويذكر استاذنا الدكتور حامد سلطان ، أن أسباب دخول الاقليم فى ولاية الدول قد أصبحت الآن : اضافة الملحقات ، وحق الشعوب فى تقرير مصيرها ، واستعادة الشعب لاقليمه المقتصب بالوسائل السلمية ، أو بالعنف ان فشلت الوسائل السلمية ، والاستقلال فى حالة الشعوب التابعة مهما تكن صور التبعية فى أشكالها القانونية ، ونتيجة لهذا فان

(٧١) انظر حق تقرير المصير فى دراسة استاذنا الدكتور/مبد العزيز سرحان - الولايات المتحدة الامريكية ومشكلة الشرق الاوسط فى ضوء ميثاق وقرارات الامم المتحدة والقانون الدولى - مجلة العلوم القانونية والاقتصادية - كلية الحقوق بجامعة عين شمس يناير ١٩٧٢ - ص ٦٩ .

أسباب اكتساب السيادة على الاقليم في القانون الدولي المعاصر تنحصر فيما يلي :

- ١ - اضافة الملحقات (طبيعية أو صناعية) .
- ٢ - الاستيلاء (٧٢) .
- ٣ - حق الشعوب في تقرير مصيرها .
- ٤ - استقلال الشعوب الخاضعة للرعاية الدولية وفقا لعهد عصبة الأمم وميثاق الأمم المتحدة (٧٣) .

وسوف نتعرض في دراستنا للسبيين الاخيرين باعتبارهما من أسباب اكتساب السيادة العربية على الاراضى الفلسطينية وباعتبارهما من مبادئ السلام . وسنبدا بحق تقرير المصير ، مرجئين السبب الآخر لدراستنا لبطلان التقسيم :

حق تقرير المصير :

يستفاد مما سبق أن مبدأ تقرير المصير هو حجر الزاوية في تنظيم المجتمع الدولي بعد الحرب العالمية الاولى . ويتضمن هذا المبدأ ثلاث معانٍ مستقل كل منها عن الآخر وان كانت هناك رابطة وثيقة بينهم ، وهذه المعانى ، هى :

- ١ - أن أى تغيير اقليمى يجب أن يكون مطابقا لرغبات الشعوب القاطنة في المنطقة المراد فصلها عن دولة ما لضمها الى دولة أخرى .
- ٢ - أن الشعوب حرة في اختيار الحكومات التى ترغب العيش في ظلها .
- ٣ - أن شعوب الاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتى لها الحق في تقرير مصيرها (٧٤) .

وتطبيقا لهذا بادر الرئيس ويلسون الى ارسال لجنة تحقيق أمريكية الى فلسطين وسوريا في عام ١٩١٩ للتحقق من رغبات الشغب العربى ، وعرفت باسم لجنة (كنج كراين) فقدمت اللجنة في ١٩١٩/٨/٢٨ تقريراً انتهت فيه الى أن أغلب السكان يطلبون :

(٧٢) والواقع أن أهمية هذه الوسيلة قد تضاءلت في الوقت الراهن لاكتشاف كل أجزاء الكرة الأرضية تقريبا . ومع ذلك فإن لفتح أبواب الفضاء واكتشاف القمر سوف يجعل لهذه الوسيلة أهمية قصوى في المستقبل . انظر ذلك في مؤلف د/ ابراهيم شحانة - القانون الجوى الدولي وقانون الفضاء - دار النهضة العربية - القاهرة ١٩٦٦ - ص ٤٧٩ - ٤٨٥ .

(٧٣) د/سلطان - ص ٧٩٤ .

(٧٤) د/ بطرس بطرس غالى - التنظيم الدولي - مكتبة الانجلو المصرية - القاهرة -

١٩٥٦ - ص ٣٢٢ - ٣٢٣ .

١ - الوحدة السياسية لسوريا ومن ضمنها كيليكييا شمالا والصحراء السورية شرقا وفلسطين حتى رفح جنوبا .

٢ - الاستقلال الناجز لسوريا .

٣ - مقاومة الوطن القومي الصهيوني والهجرة اليهودية (٧٥) .

ويبدو مما سبق أن اللجنة تطالب بمنح الشعب العربي في سوريا بما فيها فلسطين استقلاله تطبيقا لمبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها (٧٦) . ومع هذا فإن مؤتمر السلام لم يمر هذا التقرير أى اهتمام بعد أن قدم اليه من الرئيس ويلسون ، وانتهى الأمر بوضع فلسطين تحت الانتداب البريطانى خلافا لرغبة الشعب الفلسطينى .

وقد جاء رفض تطبيق مبدأ تقرير المصير على الشعب الفلسطينى، بايعاز من بريطانيا وتنفيذا لوعودها للصهيونية والتي تضمنها تصريح بالفور في ١٩١٧/١١/٢ . فقد تقدمت وزارة الخارجية البريطانية بمذكرة الى رئيس الوزراء البريطانى في نهاية عام ١٩١٨ تطلب فيها عدم تطبيق مبدأ حق تقرير المصير على فلسطين ، على أساس أن بريطانيا لن تنظر بعين

(٧٥) وقد جاء في تقرير لجنة (كنج كراين) ما يلى : « ... اجتمعت كلمة المسلمين في فلسطين ، وهم حسب الاحصاء الانجليزى الاخير يبلغون ٤/١ السكان على المطالبة باستقلال سوريا المتحدة ... وقررت الاحزاب التي اجتمعت في يافا ، أن سوريا اهل لحكومة مستقلة بلا دولة وصية .. وقد أيد الناس في القدس وغيرها من مدن فلسطين هذا القرار ... انه لا يمكن اقامة حكومة يهودية بدون انتهاك الحقوق المدنية والدينية للجماعات غير اليهودية في فلسطين ... واذا كان المبدأ الذى اعلنه الرئيس ويلسون في ٤ يوليو ١٩١٨ كواحد من الاهداف الاربعة للحلفاء ، سوف يطبق ، واذا كانت رغبات سكان فلسطين سيعمل بها فيما يتعلق بفلسطين ، فيجب الاعتراف بأن السكان غير اليهود في فلسطين ، وهم تسعة اعشار السكان كلهم تقريبا ، يرفضون البرنامج الصهيونى رفضا باتا ، والجداول تثبت أن اهل فلسطين لم يجمعوا على شيء مثل اجماعهم على هذا الرفض . فتعريض شعب هذه حالته النفسية لهجرة يهودية لا حد لها ولضغط اقتصادى اجتماعى متواصل ليسلم بلاده ، هو نقض شائن للمبدأ العادل الذى اشرنا اليه واعتداء على حقوق الشعب وان كان في شكل قانونى . ولا ينبغي لمؤتمر الصلح أن يتجاهل ، أن الشعور ضد الصهيونية في سوريا وفلسطين بالغ اشده وليس من السهل الاستخفاف به ، فان الموظفين الانجليز الذين حادثتهم اللجنة يعتقدون ان البرنامج الصهيونى لا يمكن تنفيذه الا بالقوة المسلحة ويجب الا تقل هذه القوة عن خمسين ألف جندي ، وهذا في حد ذاته برهان واضح على ما في البرنامج الصهيونى من اجحاف بحقوق غير اليهود . والواقع انه لا بد من استخدام الجيوش لتنفيذ بعض القرارات ، ولكن ليس من المعقول أن تستخدم الجيوش لتنفيذ قرارا تـجائرة . هذا فضلا عن أن مطالب الصهيونية الاساسية في حقهم على فلسطين مبنية على كونهم احتلوا منذ ألفى سنة ، وهذه دعوى لا تستوجب الاكتراث أو الاهتمام .»

انظر التقرير في الوثائق الرئيسية للقضية الفلسطينية - ص ١١٦ - ١٢١ .

(٧٦) انظر مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها في المصدر الاتى :

— Lenin, V.I. Selected Works. Vol. 1. Foreign Languages Publishing House — Moscow 1960, pp. 631-687.

الاعتبار الى الاغلبية الموجودة فعلا ، بل الى أغلبية سوف تخلقها في المستقبل من الشعب اليهودي طبقا لالتزاماتها نحو الصهيونية (٧٧) .

وينتج عما سبق ، أن مبادئ السلام تنطوي على ما يلي :

- ١ - منح الشعوب بصفة عامة حقها في تقرير مصيرها .
- ٢ - منح الشعوب التي كانت خاضعة للامبراطورية العثمانية ، السيادة التامة .
- ٣ - منح الشعوب الحق في تكوين الحكومة التي ترضيها .

غير أن صك الانتداب لم يمنح الشعب الفلسطيني حقه في تقرير مصيره ، ولم ييسر له سبل السيادة التامة ، ولم يعطه الحق في تكوين الحكومة التي يرضيها بل على النقيض من ذلك جعل من الوكالة اليهودية التي تمثل نسبة لا تزيد عن ١٠ ٪ من مجموع سكان فلسطين ، مستشارا لحكومة الانتداب ، كما جعل هدف الانتداب منصبا على تسهيل انشاء الوطن القومي اليهودي وعامل السكان العرب الذين يمثلون ٩٠ ٪ على الأقل من سكان فلسطين باعتبار أنهم « الفئات غير اليهودية » ووضعهم في مرتبة ثانوية .

ولما كانت مبادئ السلام بما تتضمنه من حق تقرير المصير تشكل التزاما دوليا فإن صدور صك الانتداب على نحو يخالفها ، يعتبر اخلايا بالتزامات دولية صحيحة . ولما كان صك الانتداب لاحقا على صدور مبادئ السلام ، فانه يكون باطلا فيما خالف فيه هذه المبادئ باعتبارها تشكل ميثاقا دوليا واجب الاحترام .

ونستخلص مما سبق ، أن الانتداب من حيث موضوعه ، قد خالف الالتزامات الدولية التي التزمت بها بريطانيا والحلفاء نحو العرب كما خالف عهد عصبة الأمم ومبادئ السلام وحق تقرير المصير على النحو السابق بيانه .

(77) "... We are dealing not with the wishes of an existing community but are consciously seeking to re-constitute a new community and definitely building for a numerical majority in the future..."

انظر ذلك في

— British Documents (1952) p. 1277.

الوثائق البريطانية :

وانظر أيضا : صلاح الدين حسن - فلسطين وحق تقرير المصير - دار مكتبة الفكر -

طرابلس ليبيا - ١٩٦٨ م ١٢٨ .

ثانياً - مخالفة دولة الانتداب لالتزامات الدولة المنتدبة (٧٨)

بيننا فيما سبق ، أن اختيار بريطانيا للقيام بمهمة الانتداب على فلسطين اختيار باطل لمخالفته لعهد عصبة الأمم . ورغم أن اختيار بريطانيا باطل ، فإن مسلكها أيضاً كدولة منتدبة ، جاء مخالفاً للصك نفسه . وتنحصر مظاهر مخالفة بريطانيا للصك في اثنين :

١ - الأول : في ممارستها للانتداب .

٢ - الثاني : في إنهاءها للانتداب .

١ - فأما عن ممارستها للانتداب :

فإن بريطانيا قد تنكبت وجه الصواب في انحرافها عن الأغراض التي ابتغاها نظام الانتداب بصفة عامة ، وصك الانتداب بصفة خاصة . ويبدو هذا الانحراف واضحاً في الأمور التالية :

أ - التراخي في إقامة حكومة وطنية عربية .

ب - التصرف في أراضي فلسطين .

ج - تمكين شعوب أجنبية من غزو البلاد .

وسنفصل ما أجملناه على النحو التالي :

أ - التراخي في إقامة حكومة وطنية عربية :

يفهم من المادة (٢٢) من العهد أنها تنطوي على ثلاثة أحكام رئيسية هي :

أ - أن الجماعات الخاضعة للانتداب من نوع (أ) تكون أمماً مستقلة (٧٩) .

ب - أن مهمة دولة الانتداب ، تنحصر في مجرد النصح والمعاونة .

ج - أن النصح والمعاونة ، موقوتان ببلوغ الأمة درجة الرقي التي تمكنها من الانفراد بشؤونها .

ولما كانت فلسطين من بين الأمم التي تدخل في الفئة (أ) فإن عهد العصبة يكون قد اعترف للشعب الفلسطيني بأنه يكون (أمة) مستقلة .

(٧٨) جورج أنطونيوس - يقطعة العرب - تعريب وحيد الكيالي - دمشق - ١٩٤٦ -

ص ٣٨٥ ود/ من الدين فودة - قضية القدس - ص ٤٧ - ٥٠ .

وانظر أيضاً : Jewish Plan., op. cit., p. 525. --

(٧٩) يلاحظ أن العهد قد استخدم تعبير Nations بمعنى أمم ، ولكن يفهم من

قراءة نصوص العهد ، ومن اسم العصبة نفسها أن التعبير المقصود : هو الدول ، لأن هذه

العصبة لم تكن تمثل الأمم وإنما كانت تمثل (الدول) ، وإذا فالامة في العهد هي الدولة .

ويتضح ذلك من أن النصح والمعاونة لا يمكن أن يوجها الى أفراد الشعب الفلسطيني بل الى الحكومة الوطنية التي تمثل هذا الاستقلال وتمارسه. كذلك - وكما سبق القول - يتضح من المادتين (٢) و (٣) من الصك واللتين فرضتا على دولة الانتداب واجب ترقية أنظمة الحكم الذاتي وتنشيط الاستقلال المحلي ، أن هناك حكومة تمثل فلسطين ، ذلك أن الترقية والتنشيط لا يردان الا على امر قائم بالفعل وليس في مفهوم لفغتي (الترقية والتنشيط) معنى الخلق والانشاء . ومعنى ذلك أن الصك قد افترض وجود حكومة في حاجة الى ترقية ، ولم يطلب انشاءها . والاعتراف لفلسطين بالاستقلال يستتبع حتما الاعتراف لها بمقومات ذلك الاستقلال . وقد حصر (شارل روسو) هذه المقومات في ثلاث : (٨٠)

الاولى : اطلاقية الاختصاص : بمعنى انفراد سلطة واحدة بالاختصاص على الاقليم .

الثانية : ذاتية الاختصاص : بمعنى أن تصدر تصرفات هذه السلطة بوحى منها ودون تدخل .

الثالثة : كمال الاختصاص : بمعنى عدم وجود قيد يقيد اختصاص السلطة .

والاعتراف بهذا ، يستتبع بدوره وجود سلطة وطنية تمارس مقومات الاستقلال السالفة . ويعنى ذلك أن قيام هذه السلطة ضرورة منطقية وواقعية وقانونية تشكل التزاما على دولة الانتداب ، ولما كان عهد العصبة قد أخضع الامم المستقلة للنصح والارشاد بصفة مؤقتة وريثما يتم لها بلوغ النضج الذي يؤهلها للانفراد بشئونها ، فإن ذلك يعنى أن الانتداب مقصود به تأجيل ممارسة المظهر الثانى او المقوم الثانى من مقومات الاستقلال وهو ذاتية الاختصاص ، أى ألا تنفرد الدولة الخاضعة للانتداب بالتصرف ، بل تخضع - مؤقتا - لنصح الدولة المنتدبة ومشورتها .

غير أن دولة الانتداب لم تهىء الاسباب لقيام سلطة عربية مطلقة الاختصاص وكاملة الاختصاص في نفس الوقت ، وانما انتهجت سبيلا آخر مؤداه تشكيل نظام للحكم شبيه بنظام الحكم في مستعمراتها ، يتكون من مندوب سامى بريطانى ومعه مجلس تنفيذى من رؤساء الدوائر البريطانية . وقد منح دستور ١٩٢٢ للمندوب السامى سلطات مطلقة

(٨٠) مشار اليه في مؤلف د/الفنيمى - المصدر السابق - ص ١٢٦ وما بعدها .

باعتباره ممثلا للملك بريطانيا . ومعنى ذلك أن بريطانيا كدولة منتدبة ،
قد تخلفت عن تنفيذ التزام دولي ينحصر في :

- ١ - تشكيل حكومة وطنية منتخبة انتخابا حرا .
- ٢ - ترقية وتشجيع ومساعدة هذه الحكومة .

وقد ذكرت لجنة الانتدابات في عام ١٩٢٥ « أن المادة الثانية من صك
الانتداب نفسه لا تفرض على الحكومة انشاء الوطن القومي فحسب ، بل
توجب عليها أيضا ايجاد مؤسسات للحكم الذاتي ، لان هذه المؤسسات
هى فى الواقع ، الركن الاساسى لنظام الانتداب » ، وأنه « من الواجب
علينا أن نعلن باصرار زائد ، أن تأسيس الوطن القومى يجب أن يكون
مصحوبا بمؤسسات الحكم الذاتى التى هى الغاية الاصلية من الانتداب(٨١)

وقد ذكرت اللجنة البريطانية الملكية فى تقريرها المعلن فى ٧ يوليو
١٩٣٧ ، أنه : « ومن المسلم به أن عرب فلسطين يصلحون لحكم انفسهم
بأنفسهم كعرب العراق أو سوريا . » (٨٢)

وقد أدت مخالفة بريطانيا للصك فى هذا الخصوص ، الى مضافات
أخرى . ذلك أن صك الانتداب قد تضمن نصوصا لحماية الاقلية
اليهودية ، وجعل هذه الحماية واجبا على حكومة فلسطين . ولو كانت
بريطانيا قد ألتأت فعلا ، هذه الحكومة العربية لكان على هذه الحكومة
مسئولية القيام بالالتزامات التى تضمنها الصك لحماية اليهود تحت
إشراف الدولة المنتدبة ، وكان ذلك سيؤدى الى تحقيق الضمانات التى
فرضها عهد العصبة للسكان ، اذ سينال العرب حقوقهم ، وستضمن
حقوق اليهود . غير أن بريطانيا لم تقم بهذا ، لأنها كانت تنوى ابتداء
تعطيل تنفيذ التزاماتها نحو العرب ، وهذا ما عبر عنه المستر تشرشل
فى البيان الذى أعلنه فى عام ١٩٢٢ حيث جاء فيه : « ان المسألة ليست
هى أن الشعب العربى فى فلسطين أقل تقدما من جيرانه فى العراق
وسوريا ، ولكن تشكيل حكومة وطنية سيحول دون تنفيذ العهد الذى
قطعته الحكومة البريطانية للشعب اليهودى بإنشاء الوطن القومى » .

ومعنى ذلك أن بريطانيا قد تعمدت بالفعل انتهاك واجباتها تجاه
العرب بشأن مؤسسات الحكم الذاتى (٨٣) .

(٨١) المصدر السابق - ود/ بيسينو ص ٥٨ ، ٥٩ .

(٨٢) الوثائق الرئيسية - وثيقة رقم ٣٣ - من ص ٢٠٣ - ٢٢٨ .

(٨٣) د/ محمد حافظ فانم - المصدر السابق - ص ٨١ - ٨٣ . ود/ سعدى بيسينو -

ص ٥٦ .

ب - التصرف في أراضي فلسطين :

كان العرب حتى عام ١٩١٨ يملكون من أراضي فلسطين نحو ١٣٥٠٠٠٠٠ دونم ، أما الارض التي كانت تملكها الحكومة ، فقد كانت تبلغ نحو ١٢٠٠٠٠٠٠ دونم وتسمى الاراضي الاميرية . أما اليهود فكانوا يملكون نحو ٦٥٠ ألف دونم (٨٤) . وأول ما فعله السير (هيربرت صمويل) أول مندوب سام بريطاني في فلسطين ، هو إلغاء القوانين العثمانية التي كانت تمنع اليهود من امتلاك الاموال غير المنقولة في فلسطين واستبدالها بقوانين جديدة تساعد الحركة الصهيونية على تحقيق أهدافها (٨٥) .

ومن المعلوم أن المادة السادسة من الصك قد فرضت على الدولة المنتدبة تشجيع حشد اليهود في الاراضي ، بشرط عدم المساس بحقوق الفئات غير اليهودية . ومع ذلك فقد خالفت بريطانيا هذا الالتزام ، كما يتضح من تقرير لجنة « شو » حيث ورد فيه : « ينبغي وضع حد لوقف اجلاء المزارعين العرب عن الاراضي التي يزرعونها » (٨٦) . وورد بتقرير « جون سمبسون » عام ١٩٣٠ : « تحتاج الزراعة في فلسطين اليوم الى قانون يضمن للمستأجر العربي بقاءه في الارض التي يزرعها ويعيش من محصولها » (٨٧) . كذلك ذكر تقرير لجنة (بيل) عام ١٩٣٧ انه من الضروري اصدار تشريع يخول للمندوب السامي البريطاني سلطة منع انتقال الاراضي لليهود في منطقة معينة لكي يمكن تنفيذ التعهد الخاص بحفظ حقوق العرب واوضاعهم (٨٨) .

ويستفاد من تقرير (سمبسون) المشار اليه ، ان لجوء العرب الى بيع أملاكهم كان نتيجة حتمية للوضع البائس الذي انتهى اليه الفلاح العربي : « ان حكومة الانتداب قد أرهقت كاهل الفلاح العربي بضرائب عديدة لا طاقة له على حملها » (٨٩) .

(٨٤) بيسو - المصدر السابق - ص ٤٧ وانظر

— File..., Part 1. op. cit., p. 164.

وانظر تطور السكان والارض في :

— Gureovich D., Statistical Abstract of Palestine 1929, Jerusalem 1930. p. 88.

— Statistical Handbook of Jewish Palestine 1947. Jerusalem 1947, pp. 121-129.

(٨٥) د/ بيسو - المصدر السابق - ص ٤٨ .

(٨٦) الوثائق الرئيسية - وثيقة رقم ٢٩ ص ١٦٠ - ١٦١ .

(٨٧) المصدر السابق - وثيقة رقم ٣٠ ص ١٦٤ - ١٦٦ .

(٨٨) المصدر السابق - وثيقة رقم ٣٣ - ص ٢٠٣ - ٢٢٨ .

(٨٩) المصدر السابق - وثيقة ٣٠ .

ورغم التقارير السابقة فان حكومة الانتداب استمرت في تشجيع تملك اليهود للأراضي الى الحد الذي الحق الضرر بالحقوق الاقتصادية للفئات غير اليهودية ، بالمخالفة للمادة (٦) من الصك وللمادة (٢٢) من العهد .

ح - تمكين شعوب أجنبية من غزو فلسطين :

ان التزام بريطانيا في صك الانتداب بتسهيل هجرة اليهود الى فلسطين ، مشروط بشرط « عدم الحاق الضرر بحقوق ووضع الفئات غير اليهودية » . ويتطلب تحقيق هذا الشرط ، وجود اراضي كافية لاستيعاب المهاجرين اليهود دون الاضرار بالفئات الاخرى . غير أن تقرير السير جون سمبسون كان قاطعاً في بيان استحالة تحقق هذا الشرط ، فذكر انه لو قسمت كل الاراضي الممكن زراعتها على الفلاحين العرب لما وجدوا ما يكفي لان تعيش كل أسرة عيشة طيبة ، وانه لا مكان لمهاجر جديد (٩٠) ، اذا بقيت حال الفلاح على مستواها . ورغم ذلك فقد عمدت الادارة البريطانية الى فتح أبواب الهجرة لليهود (٩١) دون النظر الى استحالة المحافظة على حقوق العرب ، ودون النظر الى ما ورد بتقرير

(٩٠) المصدر السابق - .

(٩١) انظر سياسة الهجرة التي اتبعتها اسرائيل بعد ان ارست بريطانيا دعائمها في

المصادر الآتية :

- Lawrence. N., Israel-Jewish Population and Immigration. Washington, 1952, p. 23.
- Jahil, C., Israel's Immigration's Policy. International Labour Review, Geneva, November—December 1952. p. 445.
- Sicron, Moshe., Immigration to Israel (1948-1953). Jerusalem, 1957, pp. 28-31.
- Frankenstein, Carl., Between Past and Future.. Essays and Studies on Aspect of Immigrant Absorption in Israel., Jerusalem 1953, pp. 5-6, 13-14, 21.
- Eisenstadt, S.N., Absorption of Immigrants in Israel (With reference to oriental Jews). Jerusalem, 1951, pp. 5, 29, 30.
- Idem., The Absorption of Immigrants. Illinois. 1955. p. 205.
- The New York Times Magazine, November 16, 1958, p. 74.

وقد أدت سياسة بريطانيا الى الاقتتال المستمر بين العرب واليهود ابان الانتداب .

انظر :

- American and Palestine. The Attitude of Official and of the American People towards the rebuilding of Palestine as a Free and Democratic Jewish Commonwealth, 2nd revised ed. Prepared and edited by Robin Fink. New York. 1945. p. 69.

(شو) المشار اليه من انه : « لا توجد أرض ميسورة يمكن اسكان المهاجرين الجدد فيها الا باحلالهم محل الاهالى الحاليين » . وهذا يعنى بصفة قاطعة ان استمرار الهجرة بعد عام (١٩٢٩) تاريخ لجنة (شو) سوف يؤدي الى الحاق الضرر بحقوق ووضع فئات الاهالى الاخرى . وقد تكرر التحذير من فتح ابواب الهجرة في تقارير اللجان الرسمية المختلفة ، حتى ادركت بريطانيا في كتابها الرسمي لعام ١٩٣٩ انها قد اوفت بالتزامها بتسهيل الهجرة وانشاء الوطن القومى وان أى هجرة اخرى تتوقف على موافقة العرب . ورغم ذلك فقد استمر تدفق المهاجرين اليهود (٩٢) مما أدى في النهاية الى الحاق الضرر بحقوق العرب ، فزادت نسبة السكان اليهود من ٧ ٪ عام ١٩١٨ الى نحو ٣٥ ٪ عام ١٩٤٨ (٩٣) . ولم يقتصر الامر على تشجيع بريطانيا لهجرة السكان المدنيين بل تعداه الى تشجيع انشاء قوة عسكرية صهيونية استطاعت ان تبث الرعب في قلوب السكان العرب ، وكانت نواة لجيش الدفاع الاسرائيلى الذى استطاع بعد ذلك ان يشن حروبا ثلاثة في ١٩٤٨ ، ١٩٥٦ ، ١٩٦٧ هزم فيها الدول العربية . ففي حرب ١٩٤٨ (٩٤) استطاعت العسكرية

(٩٢) رغم أن سيل المهاجرين اليهود كان يتدفق أثناء الانتداب البريطانى ، فقد بدا فى الانحسار بعد انشاء دولة اسرائيل ، مما كان مثار نقاش وجدل في جلسات المؤتمر الصهيونى السابع والعشرين .

— انظر محاضر جلسات المؤتمر الصهيونى السابع والعشرين (١٩٦٨) — مترجم عن العبرية والانجليزية — الطبعة الاولى (مؤسسة الدراسات الفلسطينية — بيروت ومركز الدراسات الفلسطينية والصهيونية بالاهرام — القاهرة) ١٩٧١ — الصفحات ٥٥ — ١٦٠ ، ٤٤٨ — ٤٦١ .

(93) File..., op. cit., p. 166.

(٩٤) عن حرب ١٩٤٨ : انظر ، مذكرة الامانة العامة للاجامة العربية بشأن تدخل الدول العربية في فلسطين عام ١٩٤٧

— وانظر : Marlow, Jone., op. cit., p. 255.

— انيس صايغ — ميزان القوى العسكرية بين الدول العربية واسرائيل — مركز الابحاث — دراسات فلسطينية رقم ١٢ — بيروت — مايو ١٩٦٧ — ص ١٠ ، ١١ . ونتيجة لزيادة القوة العسكرية الاسرائيلية اعتقدت اسرائيل ان سمعتها تعتمد على انجازاتها العسكرية مما زاد في عدوانها بعد ذلك انظر

— The Jerusalem Post. April, 3., 1959.

— Pearlman, Moshe., The Army of Israel. Philosophical Library, New York. 1950. p. 2 et seq.

— Baikle, James., Ancient Jerusalem. A. and C. Blake, Ltd. London. 1930. pp. 81-82.

— Bermant, Chaim., Israel., Thames and Hudson. London. 1967. p. 59.

— Kimshe., op. cit., p. 76.

وايضا :

=

الصهيونية أن تهزم الدول العربية التي حاولت صيانة حقوق العرب في فلسطين . وفي حرب ١٩٥٦ (٩٥) استطاعت العسكرية الاسرائيلية بالتعاون مع بريطانيا (دولة الانتداب السابقة) وفرنسا ، أن تهزم مصر وتحتل سيناء في أكتوبر ونوفمبر ١٩٥٦ ثم جلت عنها في ٨ و ٩ يناير ١٩٥٧ . وفي عام ١٩٦٧ (٩٦) تمكنت العسكرية الاسرائيلية من إلحاق الهزيمة

=

— Cohen, Israel., Britain's nameless Ally., London. 1942. pp. 8. 41, 44.

حيث عرض المؤلف الاسرائيلي باسهاب لجهود بريطانيا في انتشاء الفيلق العسكرى اليهودى .

(٩٥) من حرب ١٩٥٦ : انظر :

— Dayan, Moshe., Diary of the Sinai Campaign., 2nd ed. Weidenfeld and Nicolson. London, 1966. . والمؤلف كله عن هذه الحرب .

— محمود شيت خطاب — الوجيز في العسكرية الاسرائيلية — معهد البحوث والدراسات العربية — القاهرة — ١٩٦٨ — ص ٤٨ .

— والترلاكور — جلور النزاع العربى الاسرائيلى — ترجمة هيئة الاستعلامات بالقاهرة ١٩٧٠ — ص ٣٠ .

وقد قال سفير اسرائيل في انجلترا « ان على اسرائيل ان تبقى المعتدى في موقف الدفاع من النفس » وذلك في معرض تبريره لعدوان ١٩٥٦ انظر :

— Elath, Eliahu., Israel and the Neighbours., London, 1956, p. 48.

وانظر في هلا الخصوص أيضا نفس المؤلف

— Idem., Objectives of Israel's Foreign Policy., London, 1957, p. 9.

وانظر في علم الولايات المتحدة مسبقا بنية انجلترا في الاشتراك مع اسرائيل في عمل

عسكرى ضد مصر ، مؤلف رئيس الوزراء البريطانى !بان العدوان :

— Eden, Anthony., The Memoirs of Anthony Eden, Full Circle., Boston, 1960, pp. 586-587.

— Boxer, B., Israel Shipping and Foreign Trade. Chicago. 1957. p. 56.

وقد ذكر المؤلف أن من بين ترتيبات اسرائيل لعدوان ١٩٥٦ (فرض رسوم دفاع في فبراير ١٩٥٦ وضريبة حرب في مايو ١٩٥٦ وتجديد السلاح البحرى بنسبة ٦٠ ٪ في ابريل. ١٩٥٦) .

(٩٦) ومن حرب ١٩٦٧ : انظر ،

— Bassençon, Julien., La Guerre d'Israel., Edition du Seuil. Paris, 1967, p. 207.

— د/فؤاد مرسى — حرب « يوتيو » دلائلها وتطوراتها — مجلة الطليعة — القاهرة —

يونيو ١٩٧٠ — ص ١١ — ٢٨ .

— عبد الستار الطويلة — المرجع السابق، (كل المصدر) .

— Hussein of Jordan., My "War" with Israel., William Morrow and Co. Inc. New York, 1969.

(كل المرجع)

=

بالجيوش المصرية والاردنية والسورية . وقد كسبت اسرائيل هذه الحرب نتيجة لما قامت به بريطانيا منذ توليها مهمة الانتداب ، من انشاء ودعم وتدريب قوات عسكرية صهيونية واشراكها في الحربين العالميتين الاولى والثانية ، بالاضافة الى عوامل أخرى ليس هنا موضع دراستها .

وهكذا أصبحت سياسة الهجرة تمثل انحرافا عن شروط الصك ، بحيث يمكن القول ، بأن حكومة الانتداب بسماحها لافراد اجانب ، هاجروا من بين شعوب مختلفة الى فلسطين ، بمزاحمة السكان الوطنيين ، وانشاء قوة عسكرية اجنبية (٩٧) لاجبار الوطنيين على ترك الاراضي ، قد مكنت هذه الشعوب من غزو البلاد ، فأخلت بالتزاماتها المستمدة من المواثيق والالتزامات الدولية في عهد عصبة الأمم وصك الانتداب .

— Ben Dan., *Mirage Contre Mig.*, Robert Laffont, Paris, 1967.

(كل المرجع)

— وزارة الخارجية الاسرائيلية — الاتحاد السوفيتي وحالة الحرب عند العرب — ترجمة الهيئة العامة للاستعلامات بالقاهرة — الكتاب رقم ٦٧٥ (بدون تاريخ) (كل المرجع) .
— حسين ذو الفقار صبرى — أضواء على ٥ يونيو — مؤسسة أخبار اليوم — القاهرة — مايو ١٩٦٩ (كل المرجع) .
— نفس المؤلف — يا نفسي لا تراعى — دار الكاتب العربى — القاهرة — ١٩٦٨ (كل المرجع) .

— محمد صبيح — وان عدتم عدنا — دار العالم العربى — القاهرة ١٩٦٩ — ص ٢٥٩ .
وانظر فى استخدام القوة العسكرية فى اجبار العرب على الفرار :

— Ben Halpern., *The Idea of the Jewish State.*, Cambridge. Harvard, 1961, p. 47.

— Begin, Menachem., *The Revolt.*, Story of the Irgun., Henry Schuman., New York, 1951, pp. 348-350.

وراجع بيان حكومة اسرائيل فى الكنيست من حرب ٥ يونيو ١٩٦٧ فى : محاضر الكنيست ١٩٦٧/٦٦ — الطبعة الاولى — مترجمة من العبرية — مركز الدراسات الفلسطينية والصهيونية بالاهرام — القاهرة — ومؤسسة الدراسات الفلسطينية — بيروت — ١٩٧١ .
ص ٦٩٩ وما بعدها .

(97) Kimshe, Jon and David., *Bothe Sids of the Hill, Britain and the Palestine War.*, Secker and Warbury. London. 1960. p. 117.

— Documents On British Foreign Policy, 1919-1939. London 1952-- op.cit. Doc. no. 234. p. 376.

— وانظر اجتماع وزارة الحرب البريطانية يوم الاثنين ١٩١٧/٩/٢ بشأن اللواء اليهودى — الموسوعة — ص ٢١٣ .

— محمد توفيق حسن — فلسطين ، كيف اخذت — وكيف نحل مشكلاتها — لجنة البيان العربى — القاهرة — ١٩٥٦ ص ١٥ ، ١٦ .

٢ — وأما عن انتهاء الانتداب :

فقد تمثلت مخالفة بريطانيا لشروط الانتداب في شقين :

- أ- في طريقة الانسحاب من فلسطين .
- ب - في خرق قواعد انتهاء الانتداب .

وسنفصل ذلك على النحو التالي :

١ — طريقة الانسحاب من فلسطين :

أعفت بريطانيا نفسها من مسئولية الانتداب دون أن تحصل على موافقة الأمم المتحدة كما تقضى بذلك مبادئ عهد العصبة وميثاق الأمم المتحدة . فقد أعلنت بريطانيا من جانب واحد في ١٩٤٧/٩/٢٦ أنها آخذة في تهيئة أسباب خروجها من فلسطين بأسرع ما يمكن . وقد بدأت بريطانيا أولا بسحب قواتها من المناطق اليهودية فانسحبت من تل أبيب ثم من المدن والقرى الأخرى التي يسكنها اليهود ، وكانت تسلم الإدارة في المناطق التي تجلو عنها إلى الوكالة اليهودية وتسلمها كذلك ، المطارات ومستودعات الذخيرة . وأدت هذه الطريقة إلى تمكين اليهود من تنمية البناء الإداري والعسكري اللازمين لقيام دولة يهودية قبل الانسحاب بستة أشهر (٩٨) .

أما أسلوبها في المناطق العربية ، فكان مخالفا لذلك ، فقد ظلت القوات البريطانية رابضة في معسكراتها حتى آخر موعد لانسحابها ، وقد عمدت ، وهي تنسحب ، إلى عدم تسليم الأهالي أية وسيلة للدفاع عن أنفسهم بعكس ما فعلت مع اليهود .

أما المناطق المختلطة ، التي كان يسكنها العرب واليهود ، فقد مكن الإنجليز اليهود أيضا من احتلالها فور الجلاء عنها ، وبرز مثال على ذلك ما حدث في حيفا ، فبعد أن أعلنت بريطانيا أنها لن تنسحب قبل أواخر أغسطس ١٩٤٨ ، فوجيء السكان العرب بالإنجليز ينسحبون بعد أيام قليلة من هذا التصريح وقبل حلول الموعد الذي حددته بريطانيا ، كما فوجئوا باليهود وقد وقفوا في المواقع الهامة من المدينة يحصدون الأهالي العرب برصاص مدافعهم ، وكانت بريطانيا قد أمرت بتسليم خط استحکامات أيدين إلى اليهود ، مما أدى إلى وقوع اصطدامات دامية راح ضحيتها المئات من العرب وهرب أكثر من ٢٠٠ ألف مواطن عربي

(٩٨) وقال مارفر برنشتاين : انه ما كاد يمر ربع قرن حتى كونت المنظمات اليهودية دولة داخل الدولة . انظر :

— Brnstein. Marver., op. cit., p. 21.

من مساكنهم خوفا من الارهاب الصهيوني (٩٩) .
ولم يحل يوم ١٥ مايو ١٩٤٨ وهو آخر ايام الانتداب البريطانى ،
الا وكان اليهود قد استولوا من الانجليز على معظم مدن الساحل ، وعلى
ارض تزيد مساحتها على ما خصص لهم فى مشروع التقسيم وبذلك تكون
بريطانيا قد انتهكت حقوق العرب ولم تحافظ على التزاماتها نحوهم (١٠٠) .

(٩٩) شفيق الرشيدات — فلسطين ، تاريخا وعبرة ومصيرا — المصدر السابق —
ص ٢٦٧ — ٢٧٢ . ويقول مناحيم بيجين زعيم منظمة الارجون زفاى لشوى العسكرية
الصهيونية اثناء الانتداب : « كانت جميع القوات اليهودية تتقدم عبر حيفا كالسكين فى
الزبد وراح العرب يفرون ملعورين وهم يصيحون : « دير ياسين !! » .
— Begin., op. cit., p. 348.
انظر فى ذلك :

وقد ساعد بريطانيا على اتخاذ هذا الموقف السلبي ، ضعف الدول العربية ومطامع
بعضها فى فلسطين :

انظر فى ذلك :

— Glubb, John Bagot., A Soldier with the Arabs., Hadder and
Staughton. London, 1957. p. 112 et seq.

— محمد عزة دروزة — الوحدة العربية — منشورات المكتب التجارى — بيروت — ١٩٥٧
ص ٣٧٠ ، ٣٧١ .

— صبحي محمد ياسين — نظرية العمل لاسترداد فلسطين — دار المعرفة — القاهرة —
١٩٦٤ — ص ٨٨ — ٩١ .

— د/ادوارد سيدهم — مشكلة اللاجئين العرب — الدار القومية للطباعة والنشر — القاهرة
١٩٦٣ . ص ١١٢ .

— عارف العارف — النكبة (٤٧ — ١٩٥٢) — المكتبة المصرية للطباعة والنشر — بيروت —
(دون تاريخ) ص ٦٥ ، ٦٦ .

— د /جلال يحيى — مشكلة فلسطين والاتجاهات الدولية — منشأة المعارف — الاسكندرية
١٩٦٥ — ص ٢١ — ٢٢ .

وانظر قرارات مؤتمر اريحا — ملف وثائق فلسطين — ج ١ — المصدر السابق —
وثيقة رقم ٢٢٧ ص ١٦٥ ورقسم ٢٢١ ص ١٧٣ ورقم ٢٢٨ ص ١٦٧ ورقسم
٢٣٢ ص ١٧٥ .

وساعد الحركة الصهيونية على التماهى فى العنف مع العرب ، المساعدات التى قدمتها
بريطانيا وأمريكا لدعم الصهيونية .

انظر : سامي حكيم — امريكا والصهيونية — مكتبة الانجلو المصرية — القاهرة —
١٩٦٧ — ص ١٤٦ .

— Zadorozbny, Georgi., Peaceful-Co-existence., Program Publishers,
Moscow, 1948. pp. 76-78.

١ . بيليايف وآخرون — اطلاق الحمامة (٥ يونيو) — ترجمة ماهر عسل — دار الكاتب
العربى للطباعة والنشر — القاهرة — ١٩٦٨ ب ص ٢٠ — ٢٦ — ٣٠ — ١٢٠ .

— الكوماندر هتشسون — الهدنة الدامية — الطيعة الثانية — مطابع البلاغ — ترجمة
احمد نافع ومحمد محجوب — القاهرة ١٩٦٧ — ص ١٨٣ .

(١٠٠) بالإضافة الى الاسباب التى شرحناها والتى ادت الى مساعدة بريطانيا
للفكرة الصهيونية ، فانا نحيل الى المراجع التالية بشأن ما قدم للصهيونية من مساعدات
واسبابه :

ب - خرق قواعد انتهاء الانتداب :

سبق أن اوضحنا ان الانتداب قد شرع لغاية معينة ، هي الوصول بالشعب الخاضع له الى درجة من النضج السياسي تسمح له بالانفراد بشئونه ، ومعنى ذلك ان التزام الدولة المنتدبة هو التزام بتحقيق غاية أو نتيجة ، ومن ثم لا يسقط عنها هذا الالتزام الا بتحقيق هذه الغاية ومظهر تحقق هذه الغاية هو وجود حكومة وطنية تتسلم مقاليد الحكم في البلاد .

ولما كانت دولة الانتداب قد تراخت في تشكيل حكومة وطنية تتسلم مقاليد الحكم في البلاد ، فانها تكون قد اخلت بالتزامها ، وكان عليها حينئذ ان تحيل المسألة برمتها الى عصبة الأمم تطبيقا لنصوص الصك .

ولما كانت عصبة الأمم قد عقدت آخر جلسة لها لتصفية أعمالها في ١٩٤٧/٤/٨ ، وذلك قبل انتهاء بريطانيا لانتدابها ، فانه يصح التساؤل عن الهيئة التي يجب أن تتقدم اليها بريطانيا لانتهاء انتدابها (١٠١) .

وقد تعرضت محكمة العدل الدولية ، في نظرها لقضية اقليم جنوب غرب افريقيا لهذه المسألة كما تعرضت لمسألة بقاء التزامات الدولة المنتدبة ، رغم انحلال العصبة .

وقد رأى القاضي (ريد) انه لما كان هناك عدد من الدول لم توقع على عهد العصبة ولم يقبلوا أيضا في الأمم المتحدة ، فانه من المسلم به في القانون الدولي العام ، أن أطراف المعاهدة الجماعية لا يستطيعون أن

-
- Wolf, Lucien., Notes on the Diplomatic History of the Jewish Question., Jewish Historical Society of England. London, 1919. p. 100 et seq.
 - Cohen, Norman., The Pursuit of the Millennium Revolutionary missionism in medieval and Reformation Europe and its bearing on modern totalitarian movements. 2^{ed.} ed. Harper Trachbooks. T.B. 1037. New York, 1961. (كما ادم)
 - Lee, Ernest., Millennium and Utopia., Harper T., T.B. 1134, New York, 1964. (كل المرجع)
 - Haller, William., The Rise of Puritanism..., Harper T., T.B. 22. New York, 1957. (كل المرجع)
 - Halperin, Samuel., The Political World of American Zionism. Wayne State University Press. Detroit, 1961. p. 29.

(١٠١) د/محمد حانظ غانم - الأمم المتحدة - ص ٤١ ولاستانا أيضا القانون الدولي

ينتهكوا حقوق الدول الاخرى غير الاعضاء . ولا يستطيع أعضاء العصبة أو هيئة الامم ، أن ينقلوا الوظائف المتعلقة بالانتداب من العصبة الى الهيئة دون موافقة العصبة أو أعضاء العصبة الذين قد تصاب حقوقهم بالضرر نتيجة لذلك . ونتيجة لهذا فان الحقوق التي تتمتع بها كثير من الدول التي لم تكن أعضاء في المنظمة أو العصبة كما بالنسبة لاقليم جنوب غرب افريقيا تبقى سارية المفعول .

وترتبا على ذلك ، فان التزامات اتحاد جنوب افريقيا كدولة منتدبة على اقليم جنوب غرب افريقيا لا تنتهى بحل العصبة ، وكذلك فان الحقوق القانونية والمصالح المشروعة للاقاليم الموضوعة تحت الانتداب تظل سارية . والعصبة وحدها هي التي تستطيع انهاء الانتداب ، فان لم يتم ذلك فان انهاء الانتداب يتم بابرام اتفاق وصاية ، وذلك تطبيقا لقرار الجمعية العامة للهيئة في ١٩٤٦/٤/٨ والذي يقضى باستمرار الاعضاء الذين يديرون اقاليم خاضعة للانتداب ، في ادارة هذه الاقاليم لخير وتقديم الشعوب المعنية الى ان تعقد اتفاقات اخرى بين الامم المتحدة والدول المنتدبة . وانتهى (ريد) الى القول بان الامم المتحدة تخلف عصبة الامم فيما يتعلق بالتزامات الانتداب (١٠٢) .

ورأى (الفاريز) ان النظام الذي يخضع له اقليم جنوب غرب افريقيا في ظل هيئة الامم المتحدة هو ذاته النظام الذي كان ساريا في عهد العصبة ، الى ان يتم ابرام اتفاق وصاية مع حكومة جنوب افريقيا والامم المتحدة . وان التزامات جنوب افريقيا يجب أن تستمر في ظل هيئة الامم ، لان مواد الفصل السابع من الميثاق هي التي تنطبق على الوضع في اقليم جنوب غرب افريقيا انسجاما مع روح ميثاق الامم المتحدة . وليس لجنوب افريقيا ان تعدل النظام الدولي لجنوب غرب افريقيا الا بالاتفاق مع الامم المتحدة (١٠٣) .

ولاحظ (الفاريز) ان بقاء التزامات جنوب افريقيا يستند الى أن التزاماتها ذات طبيعة دولية ، كما أن الدولة يمكن أن تلتزم في مواجهة مستفيد غير محدد ، هو المجتمع الدولي (١٠٤) .

ويتضح من استقراء ميثاق الامم المتحدة والآراء الاستشارية لمحكمة العدل الدولية وأحكامها في قضية اقليم جنوب غرب افريقيا أن التزامات الدولة المنتدبة لا تسقط بانحلال عصبة الامم لما يلي :

(102) I.C.J. 1950. pp. 164-173.

(103) Ibid., pp. 174-184.

(104) Ibid., p. 177.

١ - ان التزامات الدولة المنتدبة بنشر المدنية ، وتحقيق رفاهية الشعوب الخاضعة للانتداب ، وظيفة دولية .

٢ - ان المادة (٨٠) من ميثاق الامم المتحدة تنص على ان الاتفاقات القائمة والتي يكون اعضاء الامم المتحدة اطرافا فيها تظل سارية لحين عقد اتفاقات الوصاية ، مما يعنى ان التزام بريطانيا لا يسقط بانحلال العصبة (١٠٥) .

٣ - اصدرت الجمعية العامة للامم المتحدة قرارا في ١٩٤٦/٢/٩ ، دعت فيه الدول التي تتولى ادارة اقاليم خاضعة للانتداب كي تقدم مشروعات لاتفاقيات الوصاية التي ستحل محل الانتداب ، ووضح ان هذا القرار قد سبق قرار بريطانيا بالانسحاب من فلسطين .

٤ - اصدرت الجمعية العامة للامم المتحدة قرارا في ١٩٤٧/٤/٨ ذكرت فيه انه نتيجة لانتهاء عصبة الامم ، فان مهمتها فيما يتعلق بالانتداب تنتهى ايضا ، وأن الفصول المتعلقة بالوصاية في ميثاق الامم المتحدة تقابل نصوص عصبة الامم الخاصة بالانتداب .

٥ - في نفس القرار السابق ، ناشدت الجمعية العامة ، الدول التي تبشر ادارة اقاليم بمقتضى نظام الانتداب ، أن تستمر في القيام بمهمتها لحين عقد اتفاقات الوصاية وموافقة الامم المتحدة عليها (١٠٦) .

ورغم هذا ، فقد اعلنت بريطانيا من جانب واحد ، قرارها بانتهاء الانتداب وانسحابها من فلسطين في ١٩٤٧/٩/٢٦ قبل ان تتخذ الجمعية العامة قرارا بشأن قضية فلسطين .

وقد اكد قرار مجلس الامن الصادر في ١٩٤٨/٤/١٧ ضرورة قيام بريطانيا بالاتفاق على ترتيب لاعفائها من مسئولية الانتداب ، وحمل القرار بريطانيا مسئولية اقناع العرب واليهود بقبول التدابير المقترحة

(١٠٥) د/الغنيمي - ص ١٦٥ وايضا :

— Parry, Clive., The Legal Nature of the Trusteeship agreements. B.Y.B. 1950, pp. 164-167.

(١٠٦) وقد ذكر (لوترباخت) ان انحلال عصبة الامم ، لا يؤدي الى انتهاء التزامات

الانتداب لانها تنطوي على التزامات بالحفاظ على حقوق الشعوب . انظر :

— Lauterpacht., The Development of Inter. L. op. cit., p. 278.

— Schoenborn., op. cit., pp. 178-185.

— Hall, Duncan., The Trusteeship System. B.Y.B. 1947, pp. 34-71.

ويقول (Sibert) ان الدولة لا تستطيع ان تتخلى بارادتها المنفردة عن لانتداب

لأنها تنوب عن العصبة من اجل مهمة مقدسة وهى ملتزمة بان تظل قائمة بوظائفها الى أن

يكون الشعب قادرا على حكم نفسه بنفسه . انظر : Sibert., op. cit., p. 902.

ود/احمد عثمان - المصدر السابق - ص ٢٢٤ وما بعدها .

(توصية التقسيم) والاستفادة من قواتها للإشراف على تنفيذ هذه التدابير (١٠٧) .

غير أن المندوب السامي البريطاني ، غادر ميناء حيفا في ١٥/٥/١٩٤٨ معلنا باسم بريطانيا وبارادتها المنفردة ، انتهاء التزاماتها بالانتداب على فلسطين (١٠٨) .

والاستفاد مما سبق أن بريطانيا قد أنهت انتدابها على فلسطين بطريقة تخالف القواعد التي استقرت في القضاء الدولي في عهد العصبة وميثاق الأمم المتحدة مما يجعل تصرفها باطلا لمخالفته لقواعد القانون الدولي . وبذلك يصبح صك الانتداب سندا غير مشروع لممارسة حقوق السيادة الإسرائيلية على فلسطين سواء في جانبه الشكلي أو في جانبه الموضوعي .

(107) Year Book of U.N. 1948. p. 160 et seq.

(١٠٨) وكان وزير المستعمرات البريطاني قد أعلن في مجلس العموم في فبراير ١٩٤٧ « أننا لم نذهب إلى الأمم المتحدة لتتدخل في الانتداب وإنما ذهبنا لنضع أمامها المشكلة برمتها » انظر

— Robinson, Jacob., Palestine and the U.N., Prelude to solution., Washington, 1947. p. 44.

وانظر د/ محمد حافظ غانم - التولي العام - ص ٢٠٦ والأمم المتحدة ص ١٩١ .
وانظر د/سلطان والعريان ص ١١٤ ، ١٧٤ ود/سلطان - ص ١٤٦ - ١٤٧ ود/زكي هاشم - ص ٢١٦ - ٢١٧ .

وانظر أيضا د/الفنيمي - ص ١٩٦ - ١٦٨ . وعدلى حشاد - شعب فلسطين في طريق العودة - الدار القومية للطباعة والنشر - القاهرة - ١٩٦٤ - ص ٤٩ - ٥٠ .

الباب الثالث

قرار التقسيم

يعتبر قرار تقسيم فلسطين الصادر في ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧ ، السبب المباشر لاعلان دولة اسرائيل . فقد ورد في اعلان الاستقلال الاسرائيلي انه « . . . بهتفى قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة . . . الصادر في ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧ والذي اعترف بحق اليهود في اقامة دولة يهودية . . . نعلن قيام دولة يهودية في فلسطين (١) . »

وسوف نعرض في هذا الباب لدراسة بطلان السند المبني على قرار التقسيم من خلال دراستنا للموضوعين الآتيين :

- ١ - قرار التقسيم كسند من اسانيد السيادة في المفهوم الاسرائيلي .
- ٢ - عوامل بطلان قرار التقسيم .

وسوف نعرض لهذين الموضوعين في فصلين مستقلين على النحو التالي :

الفصل الأول

قرار التقسيم كسند من اسانيد السيادة في المفهوم الاسرائيلي

نشأت فكرة تقسيم فلسطين لأول مرة عقب الاضطرابات التي وقعت في فلسطين عام ١٩٣٦ نتيجة للثورة العربية الفلسطينية التي اندلعت نتيجة لشعور العرب بممالة بريطانيا للاهداف الصهيونية في فلسطين . وقامت بريطانيا بايفاد لجنة برئاسة الايرل (بيل) الى فلسطين (٢) لدراسة الموقف فيها وتقديم توصياتها لحل المشكلة . وقد اقترحت اللجنة تقسيم فلسطين بين العرب واليهود على اساس تخصيص شرق الاردن وغزة وبيير السبع والنقب والجليل ونابلس والقسم الشرقي من مناطق جنين وطولكرم ويافا وبيسان ، للعرب ، بينما تشمل الدولة

(1) "... We, by virtue of ... the Resolutin of the G.A. of U.N..., proclaim the establishment of a Jewish State in Palestine....".

انظر نص اعلان الاستقلال في ص ٢٥ .

(٢) انظر دوافع بريطانيا نحو الصهيونية د/صبري جرجس - المصدر السابق ص ١٨٩ وما بعدها ودراسة د/محمد حسن صالح - أوراق بيل الامريكية - مجلة شئون فلسطينية عدد رقم (٤) سبتمبر ١٩٧١ - بيروت - ص ١١٨ .

اليهودية ، الجليل ، وصفد وعكا ، وجميع السهل الساحلى من اسدود الى الشمال وتخصيص منطقة ثالثة يستمر خضوعها لبريطانيا ولايسرى عليها وعد بلفور وتكون لغتها الرسمية ، الانجليزية ، وتشمل الناصرة وشواطىء طبرية والقدس الى جنوب بيت لحم وممر من القدس الى يافا يشمل مدينتى اللد والرملة (٣) .

ثم ارسلت انجلترا لجنة اخرى برئاسة وودهييد (٤) قدمت تعديلات لمشروع (بيل) . وقد اعترض العرب على فكرة التقسيم من اساسها بينما قبلها اليهود حلا للمشكلة واضطرت بريطانيا ، نتيجة لمعارضة العرب الى العدول عن فكرة التقسيم ، فأصدرت بلاغا رسميا فى ١٩٣٨/١١/٩ يتضمن عدولها عن التقسيم باعتباره (حلا غير عملى) (٥) .

وفى عام ١٩٤٦ قدمت بريطانيا مشروعا جديدا لتقسيم فلسطين عرف باسم مشروع « موريسون » تضمن تقسيم فلسطين الى منطقة عربية واخرى يهودية يكون لكل منهما حكم ذاتى فى اطار دولة اتحادية . غير ان العرب رفضوا هذا المشروع أيضا لاجحافه بحقوقهم ، فاضطرت بريطانيا الى العدول عنه (٦) .

وفى ٢ ابريل عام ١٩٤٧ طلبت بريطانيا الى السكرتير العام للأمم المتحدة ، ادراج طلبها لعرض القضية على الجمعية ، فى جدول الاعمال لاصدار التوصيات اللازمة فى ضوء المادة (١٠) من ميثاق الأمم المتحدة بشأن الحكومة المستقبلية لفلسطين . وتقدمت كذلك كل من مصر والعراق والسعودية وسوريا ولبنان ، بطلبات لبحث انتهاء الانتداب البريطانى واعلان استقلال فلسطين (٧) .

وقد شكلت الجمعية العامة لجنة من ممثلى احدى عشر دولة (استراليا - كندا - تشيكوسلوفاكيا - جواتيمالا - الهند - ايران - هولندا - بيرو - السويد - اورجواى ويوغوسلافيا) . وقامت اللجنة بزيارة فلسطين ، فى اول سبتمبر ١٩٤٧ . وقد اوصت اللجنة بالاجماع

(3) Official Records., op. cit., p. 39.

(4) Ibid.

(٥) انظر البلاغ الرسمى البريطانى فى الوثائق الرئيسية - المصدر السابق من ص ٢٦٤ - ٢٦٦ . وانظر ايضا د /سعدى بيسو - المصدر السابق - ص ٨١ وما بعدها وانظر : صالح يوبصير - المصدر السابق ص ٢٤٦ - ٢٧٤ .

(6) Official Records., Loc. cit.

(7) Ibid., Doc. A/286., Doc. A/287., Doc. A/288., Doc. A/291., Doc. A/289., Doc. A/290.

وهذه الوثائق قدمت على التوالى فى التواريخ الآتية :

2 April., 21 April, 21 April, 22 April 1947.

بإنشاء دولة مستقلة متحدة اقتصاديا في فلسطين وانتهاء الانتداب البريطاني بعد فترة انتقال تكون فيها فلسطين تحت اشراف الامم المتحدة (٨) .

غير أن أعضاء اللجنة انقسموا في النهاية الى فريقين ، فذهبت الاكثية (كندا ، تشيكوسلوفاكيا ، جواتيمالا ، هولاندا ، بيرو ، السويد ، اورجواي) الى تقسيم فلسطين الى دولة يهودية ودولة عربية والى انشاء منطقة دولية في القدس . وذهبت الاقلية (الهند ، ايران ويوغوسلافيا) الى انشاء دولة فيدرالية مكونة من دولتين ، احدهما عربية والاخرى يهودية وتتمتع كل منهما بالاستقلال الذاتي في الشؤون الاقتصادية .

وعند عرض الموضوع على الاقتراع في ٢٦ نوفمبر ١٩٤٧ وافقت عليه ٢٥ دولة ضد ١٣ وامتناع ١٧ عن التصويت ، فلم يحرز ثلثي الاصوات اللازمة لقراره . فتأجل التصويت الى مساء ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧ ، حيث وافق على مشروع التقسيم ٣٣ دولة هي استراليا ، وبلجيكا ، بوليفيا ، البرازيل ، روسيا البيضاء ، كوستاريكا ، تشيكوسلوفاكيا ، دومينيكا ، الدانمرك ، اكوادور ، فرنسا ، جواتيمالا ، هايتي ، اسلندا ، ليبيريا ، لوكسمبورج ، هولندا ، وزيلندا الجديدة ، نيكاراغوا ، النرويج ، بناما ، باراجواي ، بيرو ، الفلبين ، بولندا ، السويد ، اوكرانيا ، اتحاد جنوب افريقيا ، روسيا ، الولايات المتحدة الامريكية ، اورجواي ، وفنزويلا . ورفضت مشروع التقسيم ١٣ دولة هي أفغانستان وكوبا ، ومصر واليونان والهند ، والعراق ولبنان والباكستان والسعودية وسوريا وتركيا واليمن ، وامتنعت عن التصويت عشر دول هي الارجنتين وشيلي والصين وكولومبيا والحبشة وسلفادور وهندوراس والمكسيك وبريطانيا ويوغوسلافيا . وتغيب عن التصويت عضو واحد هو سيام (٩) .

ويتضمن مشروع التقسيم الذي وافقت عليه الامم المتحدة ثلاث نقاط رئيسية (١٠) :

١ - اقامة دولة عربية تتكون من الجليل الغربي ونابلس الجبلية والسهل الممتد من اسدود في الجنوب الى الحدود المصرية وتشمل منطقة الجليل وجبل القدس وخور الاردن .

(8) Official Records., op. cit., pp. 42-58

— Idem., Supplement no. 11., Second Session of General Assembly, Palestine Plan of Partition with Economic Union (Majority Proposal).

وإنظر ايضا د/محمد حافظ غانم - المصدر السابق - ص ٨٢ وما بعدها .

(9) Official Records., op. cit., p. 54.

(10) Ibid.

ب - اقامة دولة يهودية تتكون من الجليل الشرقي ومرج ابن عامر والقسم الاكبر من السهل الساحلي ومنطقة بئر السبع التي تضم للنقب .

ج - اقامة منطقة دولية تضم القدس وبيت لحم ، تخضع للإدارة الدولية تحت سلطة مجلس الوصاية التابع للأمم المتحدة (١١) .

وقد قبلت الحركة الصهيونية توصية التقسيم ، وبادر المجلس القومي اليهودي في يناير ١٩٤٨ الى اعلان عزمه على اتخاذ التدابير اللازمة لاقامة دولة يهودية وفقا لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ، وقام بتشكيل لجنة من ٣٢ عضوا لوضع أسس اعلان استقلال الدولة . وفي ١٤ مايو ١٩٤٨ أصدر دافيد بن جوريون رئيس الجهاز التنفيذي للوكالة اليهودية ، وبوصفه رئيسا للحكومة المؤقتة ، اعلانا بقيام دولة يهودية باسم (دولة اسرائيل) «طبقا لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الصادر في ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧ . . .» ذلك القرار الذي « . . لا يمكن الطعن فيه » (١٢) . ورغم ان قرار التقسيم يعتبر من وجهة نظر الحركة الصهيونية ، الوثيقة الدولية المباشرة ، التي تستند اليها دولة اسرائيل في وجودها القانوني ، إلا انها تعتبر ايضا أن هذا القرار ، لم ينشئ دولة اسرائيل ، وانما كشف عن امر واقع (١٣) ، بحيث يعتبر هذا القرار في النهاية كاشفا ، لا منشئا على النحو الذي سبق بيانه .

ويتضح مما تقدم ، أن نشوء السيادة الاسرائيلية على جزء من فلسطين ، قد تم من الناحية القانونية بمجرد اعلان استقلال الدولة اليهودية في ١٤ مايو ١٩٤٨ ، استنادا الى قرار التقسيم . وقد صدر هذا القرار بدوره نتيجة الاوضاع التي تترتب على الانتداب البريطاني الذي اعترف بالصلة التاريخية وبالحقوق القومية لليهود في فلسطين ، على النحو الذي أشرنا اليه في الصفحات السابقة .

(11) Year Book of U.N. 1947. [181 (11) A] November 29, 1947. pp. 247-256.

انظر الموضع الدولي، المدينة القدس، في قرار القسم :

— Wilson, Evan., The Internationalisation of Jerusalem., The Middle East Journal. Washington. Winter 1969. Vol. 23, No. 1. p. 11.

(١٢) انظر اعلان الاستقلال الاسرائيلي - ص ٣٥ .

وانظر د/ طلعت الفخيمى - قضية فلسطين - المصدر السابق - ص ١٧١ -

(١٣) انظر : هنري بيريرا - اسرائيل مستزول عاجلا او اجلا - المصدر السابق -

الفصل الثاني

عوامل بطلان « قرار » التقسيم

سبق القول بأن اعلان الاستقلال الاسرائيلي الصادر في ليلة ١٤/٥ مايو ١٩٤٨ -١- قد بين أن قيام دولة اسرائيل هو « استنادا الى أن الامم المتحدة قد اتخذت قرارا في ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧ بتأسيس دولة يهودية في فلسطين . . » . كما أكد الاعلان أن هذا الاعتراف الصادر بحق الشعب اليهودي في تأسيس دولته ، « لا يمكن الطعن فيه » .

وقد اعتبرت اسرائيل أن أي مسعى للتوفيق تريده لجنة التوفيق الفلسطينية التي شكلتها الامم المتحدة في ١١/١٢/١٩٤٨ (١٤) ، ينبغي ألا يمس الحدود التي تضمنها قرار التقسيم . وذكر المندوب الاسرائيلي خلال مناقشة تقرير وسيط الامم المتحدة في نوفمبر ١٩٤٨ أنه « من المنطقي أن أي مسعى للتوفيق ، يجب أن يتخذ قرار ٢٩ نوفمبر اساسا له . » وقال المندوب في اجتماع آخر : « أن قرار الجمعية في ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧ هو في نظر الوفد الاسرائيلي وثيقة دولية سارية المفعول ، من وثائق القانون الدولي » (١٥) .

ورغم أن ما اتخذته الجمعية العامة للامم المتحدة في ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧ يعتبر في حقيقة الامر - وعلى النحو الذي سيبين فيما بعد - توضيحية بتقسيم فلسطين ، فإننا سوف نستخدم تعبير « قرار التقسيم » لاعتبارين :

أ - أن الحركة الصهيونية تؤكد أن دولة اسرائيل قد قامت بناء على « قرار الامم المتحدة » .

ب - أننا ندرس مدى مشروعية هذا الادعاء من حيث هو ، أي من حيث أن أحد اسانيد السيادة الاسرائيلية على فلسطين هو « قرار من الامم المتحدة بتقسيم فلسطين ، وانشاء دولة يهودية » .

ويبدو من هذا أن « قرار التقسيم » يعتبر الاساس « المباشر » أو السبب القانوني الظاهر للدولة الاسرائيلية . وهو من هذا المثابة ، يأخذ

(14) U.N. Resolution 194 (111) of 11 December 1948.

(15) Official Records. 1st Committee, Third Session, 23, 29 November 1948.

(م ١٦ - السيادة الاسرائيلية)

وضعا يميزه عن غيره من الاسانيد السابقة والتي قامت في حقيقة الامر بدور التمهيد لاصدار هذا القرار .

ويبقى بعد ذلك أن نقسم دراستنا لبطلان هذا الاساس الى ثلاث موضوعات هي عوامل بطلان قرار التقسيم من حيث الشكل وبطلان قرار التقسيم من حيث الموضوع وبطلان التمسك بقرار التقسيم كل منها في مبحث مستقل .

المبحث الاول

عوامل بطلان قرار التقسيم من حيث الشكل

يعتبر قرار التقسيم باطلا من حيث الشكل ، لصدوره من غير مختص باصداره ولمخالفته للالتزامات الدولية على النحو التالى :

١ - صدور القرار من غير مختص :

تجاوزت الجمعية العامة للأمم المتحدة اختصاصها في اصدارها للقرار رقم (٢/١٨١) لعام ١٩٤٧ بتقسيم فلسطين ، للأسباب الآتية :

١ - نصت المادة (٨٠/١) من ميثاق الأمم المتحدة على ما يلى :
« فيما عدا ما قد يتفق عليه في اتفاقيات الوصاية الفردية التى تبرم وفق احكام المواد (٧٧ - ٧٩ - ٨١) وبمقتضاها توضع الاقاليم تحت الوصاية والى أن تعقد مثل هذه الاتفاقيات ، لا يجوز تأويل نص أى حكم من احكام هذا الفصل (١٦) ، ولا تخريجه ، تأويلا أو تخريجا من شأنه أن يغير بطريقة ما ، أبة حقوق لاية دول أو شعوب ، أو يغير شروط الاتفاقات الدولية القائمة التى يكون أعضاء الأمم المتحدة أطرافا فيها . »

ويفهم من هذه المادة أن الجمعية العامة ، ملتزمة بصك الانتداب ، باعتباره اتفاقا دوليا قائما ، الى أن يلغيه أو يحل محله اتفاق للوصاية ، لان انتهاء العصبة لا يعنى نهاية الانتداب (١٧) . ومن المعلوم ، أنه حتى صدور قرار تقسيم فلسطين لم يبرم أى اتفاق لوضع فلسطين تحت الوصاية الدولية كما لم تمنح فلسطين استقلالها .

والمستفاد مما تقدم ، أن الجمعية العامة ، ملتزمة في تصرفاتها بصدد مشكلة فلسطين بما ورد في صك الانتداب وحده ، تقييدا معلقا على

(١٦) يقصد بذلك ، الفصل الثانى عشر من الميثاق ، والخاص بنظام الوصاية الدولي -
(17) Green, L.C., op. cit., p. 55.

سرط ، هو ابرام اتفاقية للوصاية . وبالرجوع الى صك الانتداب ، لانجد فيه ما يمنح الجمعية العامة سلطة تقسيم فلسطين .

٢ - يستفاد من المواد ، من العاشرة حتى السابعة عشرة من ميثاق الامم المتحدة وهي التي تبين وظائف الجمعية العامة وسلطاتها ، ان هذه الوظائف والسلطات ، تنحصر في « المناقشة » و « الايصاء » و « استرعاء نظر مجلس الامن » و « انشاء دراسات » و « تلقي تقارير والنظر فيها » ، وليس بين هذه الاختصاصات او السلطات ، اختصاص او سلطة اتخاذ « قرار » في مسائل قانونية او سياسية (١٨) .

واذا حللنا ما تصدره الجمعية العامة ، نجد انه اما ان يكون « قرارا » واما ان يكون « توصية » فاما القرار فهو الامر الملزم الذي يلتزم به أعضاء الجمعية . ومصدر الالتزام هنا ، هو تعهد الدول الاعضاء صراحة او ضمنا بتنفيذ القرارات التي تتخذها المنظمة الدولية . واما التوصية ، فانها لا تهدف الى اقرار امر معين ترتبط به الدول الاعضاء ، فهي ليست اوامر واجبة التنفيذ ، بل تفتقر الى القوة الملزمة في مواجهة الاعضاء . غير انه من خصائص التوصية ، انها قابلة للتحويل من تدبير غير ملزم الى تدبير ملزم ، ويتم ذلك اذا اعلنت الدولة او الهيئة قبولها للتوصية التي وجهت اليها او صدرت منها ، فعندئذ تصبح التوصية أمرا ملزما اذا كان قبولها غير مشروط . والقرارات الملزمة ، التي تصدرها الجمعية العامة ، تنحصر في تلك التي تتعلق بالنواحي المالية والادارية والتنظيمية ، اما ما عدا ذلك من قرارات فليس الا مجرد توصية لا تلزم الاعضاء ، وهذا هو الاتجاه السائد في فقه القانون الدولي (١٩) .

ومما لا ريب فيه ، ان قرار التقسيم قد اتخذ طابعا الزاميا بالنص

(١٨) يقول الدكتور سامي عبد الحميد ، ان اختصاص الجمعية العامة باصدار « قرارات » محدد بالمواد ٤ - ٥ - ٦ - ١٦ - ١٧/١ - ٢٣ - ٦٠ - ٦١ - ٨٣/١ - ٨٥ - ٨٦ - ٩٧ ، وهذه القرارات كلها ذات طابع اداري او مالي . انظر د/ محمد سامي عبد الحميد - قانون المنظمات الدولية - الكتاب الاول - منشأة المعارف - الاسكندرية - ١٩٦٩ - ص ٢٤٤ - ٢٤٩ .

وانظر

- Johnson, D.H., The Effect of Resolutions of the G. Assembly of the U.N., B.Y.B. 1955-56. p. 97.
- Vellas., op cit., p. 371.
- Fitzmaurice., op. cit., (1952), p. 31.

ود/ على صادق أبو هيف - ص ٦٦٢ .

(١٩) انظر حصرا بالقرارات الملزمة في مؤلف : مصطفى عبد العزيز - التصويت والقوى السياسية في الامم المتحدة - مركز الابحاث - منظمة التحرير الفلسطينية - دراسات فلسطينية رقم (٢٥) بيروت - يناير ١٩٥٨ - ص ٢٧ وما بعدها .

في الفقرة (ح) من ديباجته ، على أن مجلس الأمن سوف يعتبر كل محاولة ترمى الى تغيير التسوية التي يهدف اليها هذا القرار بالقوة ، تهديدا للسلم وخرقا له ، أو عملا عدوانيا بموجب نص المادة (٣٩) من الميثاق . ومما لا شك فيه ، أن الجمعية العامة لا تملك صلاحيات اتخاذ قرارات قابلة للتطبيق بالقوة الا في اطار قرار « الاتحاد من أجل السلم » الصادر عام ١٩٥٠ (٢٠) . ولم يكن قرار التقسيم قد صدر بعد .

٣ — خالفت الجمعية العامة للأمم المتحدة ، المادتين (١٠ — ١٤) من الميثاق ، وهما اللتان تخولانها حق التقدم بتوصيات ، دون اتخاذ قرارات ، وقد أصدرت الجمعية العامة قرارها بالتقسيم طبقا للمادة (١٤) من الميثاق (٢١) . ورغم أن الجمعية العامة تستطيع أن تتقدم وفقا للمادة (١٤) بتوصيات الى الدول وأن لم تكن أعضاء في الأمم المتحدة ، الا أن قرار التقسيم قد تجاوز حدود التوصية ، ونص على إنشاء لجنة مؤلفة من خمسة أعضاء ، خولها حق ادارة فلسطين خلال فترة انتقالية، ولا تملك الجمعية العامة صلاحية وضع بلد من البلدان تحت ادارتها عن طريق لجنة (٢٢) .

٤ — وما دمنا قد قلنا فيما سبق ، أن الجمعية العامة مقيدة بنصوص صك الانتداب فانه من الثابت من دراستنا لصك الانتداب ، أن السيادة على الاقليم الخاضع للانتداب ثابتة للشعب الذي يعيش فوق هذا الاقليم ، بنص المادة (٢٢) من عهد العصبة ، وليس للعصبة أو للدولة

وانظر أيضا د/ محمد حافظ غانم — الأمم المتحدة — ص ١٢٩ ود/سلطان ود/العريان — ص ١٦٠ ، ١٦١ ود/ زكي هاشم ص ٦٠ ، ٨٢ ، ٨٥ ود/ عبد العزيز سرحان — المنظمات الدولية — ص ١٢٢ وما بعدها .

(20) U.N. Resolutions (General Assembly), [Res. no. 377 (V)] November, 3 1950.

— وانظر في قرار الاتحاد لاجل السلم المصدر الآتي،
— Vallet, F.A., The General Assembly and Sec. Council of the U.N. (B.Y.B.) 1952, p. 94.

(21) Brownlie, I., op. cit., pp. 161-162.

فقد ذكر (براونلي) : « انه توجد اعتبارات تحملنا على الشك في قدرة الأمم المتحدة على منح حقوق على أرض ما . ومن بين هذه الاعتبارات أنه يتعدى على الأمم المتحدة أن تتولى السيادة الإقليمية . وعليه ، فانه من المحتمل الا يكون قرار تقسيم فلسطين من صلاحيات الأمم المتحدة ، ولئن كان ضمن صلاحياتها فليس له صفة إلزامية » .

(22) Kelsen, Hans., The Law of the U.N., London, 1951, p. 197.

فقد انتهى (كلسن) الى القول بأن حجج المعارضين للتقسيم صحيحة من وجهة النظر القانونية البحتة .

المنتدبة . ومعنى ذلك أن الجمعية العامة لم تكن تملك سلطة التصرف في مصر اقليم لا تملك السيادة عليه ، باعتبار أن حرية التصرف هي من خصائص السيادة (٢٣) .

ب - مخالفة قرار التقسيم للالتزامات الدولية :

رغم صدور قرار التقسيم من سلطة غير مختصة (٢٤) ، فقد صدر كذلك مخالفا لالتزامات دولية التزمت بها الدولة المنتدبة والامم المتحدة على النحو التالي :

١ - مخالفة قرار التقسيم لالتزامات الدولة المنتدبة :

سبق القول بأن التزام الدولة المنتدبة هو التزام بغاية ، وأن هذه الغاية تنحصر في مجرد الوصول بالاقليم موضع الانتداب الى درجة من النضج السياسى تسمح له بالانفراد بشئونه وذلك عن طريق النصح والارشاد . ومعنى ذلك أن نهاية الانتداب معلقة على شرط فاسخ هو تحقيق الغاية التى من أجلها فرض الانتداب وهى تأهيل الاقليم لحكم نفسه بنفسه . وقد بدأت بريطانيا فى انهاء الادارة المدنية بفلسطين اعتبارا من أول مارس ١٩٤٨ بعد أن أعلنت فى ٢٦/٩/١٩٤٧ عزمها على انهاء الانتداب ، وبدهى أن بريطانيا بوصفها الدولة المنتدبة على فلسطين، تتحمل مسئولية تنفيذ الالتزام الدولى بتحقيق الغاية المنوه عنها . غير أن قرار التقسيم ، صدر دون اعتبار لالتزامات الدولة المنتدبة ، ولا يعنى امتناع بريطانيا عن التصويت على قرار التقسيم ، أنها غير مسئولة عن صدور هذا القرار ، فالواقع أن مسئوليتها عن صدور هذا القرار تستند الى ما يلى :

١ - أن بريطانيا هى التى ابتدعت فكرة التقسيم منذ عام ١٩٣٧

(٢٣) فالدولة المنتدبة تدير الاقليم (نيابة) عن عصبة الامم . ولما كانت عصبة الامم قد ألزمت بريطانيا فى صك الانتداب بعدم التصرف أو التنازل عن الاراضى الفلسطينية ، فإن خلافة الامم المتحدة للعصبة ، تعنى بقاء ذات الالتزامات التى ألزم بها الموكل الاول ، وكيله المنتدب .

(٢٤) لم يقطع ميثاق الامم المتحدة صراحة بعدم الالتزام فى قرارات الجمعية العامة ، ولكن استقراء النصوص يقطع بذلك ، كما أن محاضر لجان مؤتمر سان فرانسيسكو تؤكد عدم الالتزام فى هذه القرارات . وفى اجتماع اللجنة ٢/١١ المكلفة ببحث هذه العلاقة بين المجلس والجمعية فى ١٢ مايو ١٩٤٥ أجابت بالنفى على سؤال « هل للجمعية أن تضع قواعد للقانون الدولى لها صفة الالتزام ؟ » ، وبالنفى عن سؤال آخر فى اجتماع ٢٤ مايو ١٩٤٥ : « هل للجمعية سلطات فرض اتفاقات ترى أنها ضرورية لحفظ السلم والامن الدولى ؟ » .

انظر فيما سبق :

(خلال تقرير اللجنة الملكية المشار اليها ص ٢٣٧) . ورغم تراجعها عن هذه الفكرة ، فانها كانت تلح في تنفيذ مشروع (وودهيد لعام ١٩٣٨) ومشروع (موريسون لعام ١٩٤٦) ثم اتجهت أخيرا الى أن يتم التقسيم عن طريق الأمم المتحدة وخاصة بعد انتهاء مؤتمر لندن عام ١٩٤٦ (٢٥) .

ب - لم تعترض بريطانيا على قرار التقسيم رغم أنه ينطوى على تقسيم اقليم ، التزمت بموجب المادة الخامسة من صك الانتداب بالألا تتنازل عن أى جزء منه الى حكومة دولة أجنبية وعدم تأجيرها الى تلك الحكومة أو وضعه تحت تصرفها بأية صورة أخرى . ولاشك أن التنازل السلبى البريطانى ، بالامتناع عن التصويت ، ولصالح اليهود الاجانب ، عن جزء من فلسطين ، لا يختلف عن التنازل عن هذا الجزء لحكومة دولة أجنبية ، لان منع التنازل ، قصد به المحافظة على وحدة الاقليم الخاضع للانتداب والا فلو كان المقصود هو منع التنازل للحكومات وإباحته للأفراد الاجانب لانتفت الحكمة من النص . ولا يمكن القول بأن حصول اليهود على الاراضى قد تم بالطرق العادية الميسرة للاجانب على كل اقليم ، لان حصول اليهود على الاراضى قد تم بصورة جماعية منظمة وليست فردية ، وقصد به بصورة علنية وصريحة ، تيسير انشاء وطن قومى لهم (٢٦) .

ح - كانت بريطانيا على علم تام بكراهية العرب لفكرة اقامة وطن قومى لليهود فى فلسطين ، ولكنها رغم اقتناعها « بعد انعام النظر والتدقيق فى تقرير لجنة التقسيم (بيل وودهيد) فى عام ١٩٣٧ ، ١٩٣٨ ، أن الصعاب السياسية والادارية والمالية التى ينطوى عليها الاقتراح الخاص بانشاء دولة عربية مستقلة وأخرى يهودية مستقلة هى صعوبات كبيرة لدرجة يكون معها هذا الحل للمشكلة ، غير عملى . . . » (٢٧) فانها اتجهت الى احوالة القضية الى الأمم المتحدة ، بغية تحميلها هى ، مسئولية التقسيم بما ينطوى عليه من صعوبات ، أثبتتها وقائع السنوات اللاحقة .

(٢٥) د/ محمد حافظ غانم - المشكلة الفلسطينية - ص ٩٥ .

(٢٦) وواقع الامر أن حصول اليهود على الاراضى قد تم بطرق ثلاث ، هى الشراء والمصادرة والفتح أو الغزو . وعن وسيلة الشراء راجع : د/محمد حافظ غانم - المصدر السابق - ص ٧٩ ، ٨٠ ، عودة بطرس عودة - ص ٣٣٠ وما بعدها . ومحمد امين الحسينى ص ١٢ وعمر أبو النصر - ص ١٢٧ - ١٥٩ ، احمد طربين - محاضرات فى تاريخ قضية فلسطين - معهد الدراسات العربية - القاهرة - ١٩٥٨ - ص ٩٥ ١٠٣٠ وبرهان الدجاني الكفاح الاقتصادي ضد الصهيونية - مقالات وبحوث - الكتاب الاول - الجامعة العربية - لجنة التأليف والترجمة والنشر - القاهرة ١٩٤٩ - ص ٤١ وعن المصادرة راجع صايغ وهداوى ص ٧٦ وعن الفتح راجع مجلة السياسة الدولية - القاهرة - اكتوبر ١٩٦٧ - ص ١٥٢ وما بعدها .

(٢٧) راجع الوثيقة رقم ٢٣ ص ٢٠٣ - ٢٢٨ ورقم ٣٥ ص ٢٤٢ - ٢٦٣ بالوثائق الرئيسية .

٢ - مخالفة القرار لميثاق الأمم المتحدة :

من المنطقي القول بأن منظمة الأمم المتحدة ، ملتزمة بتطبيق ميثاقها باعتباره دستور أنشائها ، ولأن ميثاق الأمم المتحدة يعد من قبيل المعاهدات الدولية الجماعية ، كما يعد بمثابة القواعد الدستورية في القانون الدولي بالنسبة للدول الاعضاء ، فإن الجمعية العامة للأمم المتحدة ، تعتبر مسئولة عن تنفيذ ما ورد بالميثاق سواء ما تعلق منها بأهداف الأمم المتحدة أو بمبادئها (٢٨) . وعندما أحالت بريطانيا إلى الأمم المتحدة ، مشكلة فلسطين ، وتصدت الجمعية العامة لمعالجتها ، كان على الجمعية - في إطار الميثاق - أن تختار بين أمرين إما أن تضع فلسطين تحت الوصاية الدولية تطبيقا للنصوص المتعلقة بالوصاية في الميثاق ، وإما أن تعلن استقلال فلسطين (٢٩) تطبيقا لحق تقرير المصير المنصوص عليه في الميثاق أيضا . وفيما يلي عرض لأوجه مخالفة الجمعية العامة للميثاق في نظرها لقضية فلسطين :

١ - عدم وضع فلسطين تحت الوصاية :

أصدرت الجمعية العامة للعصبة قرارا في ١٨ أبريل ١٩٤٦ ذكرت فيه أن « حل عصبة الأمم ينهى وظائفها بالنسبة إلى الأراضي الواقعة تحت الانتداب . ولكنها تلاحظ أن المبادئ المطابقة لتلك المبادئ المعلنة في المادة (٢٢) من العهد قد أدخلت في الفصول الحادي عشر والثاني عشر والثالث عشر من ميثاق الأمم المتحدة » (٣٠)

ونصوص الميثاق التي تتضمنها هذه الفصول ، تتعلق بنظام الوصاية الذي حددت المادة (٧٧) من الميثاق ، شروط فرضه ، فذكرت أنه : « يطبق . . . على الاقاليم الداخلة في الفئات الآتية ، مما قد يوضع تحت حكمها بمقتضى اتفاقات وصاية : ١ - الاقاليم المشمولة الآن بالانتداب . . . أما تعيين أي الاقاليم من الفئات سالفة الذكر يوضع تحت نظام الوصاية وطبقا لأي شروط ، فذلك من شأن ما يعقد بعد من اتفاقات » . ثم ذكرت المادة (٧٩) أن « شروط الوصاية لكل اقليم يوضع تحت ذلك النظام وكل تغيير أو تعديل يطرأ بعد عليها ، ذلك كله يتفق عليه برضا الدول التي يعنىها هذا الأمر بالدات ومنها الدولة المنتدبة في حالة الاقاليم

(٢٨) د/ عبد العزيز سرحان - المنظمات الدولية - ص ٤٦ ، ٧٧ وما بعدها . ود/ محمد حافظ غانم - الأمم المتحدة ص ٨٩ وما بعدها ، ود/ زكي هاشم - الأمم المتحدة - ص ١٣ .

(٢٩) د/ محمد حافظ غانم - الدولي العام - المصدر السابق - ص ٢٠٩ .
(٣٠) C.I.J., (1950), op. cit., pp. 164-173.

المشمولة بانتداب أحد أعضاء الأمم المتحدة . . . » وذكرت المادة (٨٠) أنه « فيما عدا ما قد يتفق عليه في اتفاقات الوصاية الفردية ، التي تبرم وفق أحكام المواد (٧٧ - ٧٩ - ٨١) وبمقتضاها توضع الاقاليم تحت الوصاية ، والى أن تعقد مثل هذه الاتفاقيات ، لا يجوز تأويل نص أى حكم من أحكام هذا الفصل ولا تخريجه ، تأويلا أو تخريجا من شأنه أن يغير بطريقة ما ، أية حقوق لاية دول أو شعوب ، أو يغير شروط الاتفاقات الدولية القائمة التي قد يكون أعضاء الأمم المتحدة أطرافا فيها . »

ويستنتج من المواد السابقة ، أن وضع فلسطين كانت تحكمه القواعد الآتية :

- ١ - أما أن تعقد دولة الانتداب مع الأمم المتحدة والدول التي يعينها الأمر اتفاقا بوضع فلسطين تحت الوصاية تطبيقا للمادة (٧٧) من الميثاق .
- ٢ - وأما أن تمارس الأمم المتحدة وظيفتها في الحفاظ على حقوق الدول والشعوب المستمدة من المادة (٢٢) من العهد ، ومن صك الانتداب باعتباره من الاتفاقات الدولية القائمة وقت التصديق على الميثاق ، تطبيقا للمادة (٨٠/١) من الميثاق .

ولما كانت بريطانيا والأمم المتحدة قد تراختا في إبرام اتفاقية لوضع فلسطين تحت الوصاية تطبيقا للمادة (٧٧) فإنه ينبغى الالتزام بالمادة (٨٠) التي تقضى باستمرار سريان الاتفاقيات الدولية التي تنشئ حقوقا أو واجبات للدول أو الشعوب ، الى أن يحل محلها اتفاق وصاية .

وقد أكدت هذا الرأي ، محكمة العدل الدولية في رأيها الاستشاري في قضية إقليم جنوب غرب أفريقيا حيث ذكرت المحكمة « أن الالتزامات الناشئة عن الانتدابات وأهدافها الأصلية ، تبقى في جميع أوضاعها ، وبما أن تنفيذ هذه الالتزامات لا يتوقف على وجود عصبة الأمم ، فإن هذه الالتزامات ، لا تسقط أو تزول تبعا لتوقف جهاز المراقبة والإشراف . كذلك لا يمكن أن يتوقف حق السكان في أن تطبق عليهم هذه المبادئ » (٣١) ورأي القاضى (الفاريز) بالنسبة لهذه القضية ، أن اتحاد جنوب أفريقيا ملتزم طبقا للمواد ٧٥ ، ٧٧ ، ٨٠/٢ من الميثاق ، وطبقا لروح الميثاق ، التزاما قانونيا بالتفاوض وإبرام اتفاقية مع الأمم المتحدة لوضع الإقليم تحت الوصاية إذا لم يبرم اتفاق الوصاية ، يجب عرض الموضوع على التحكيم (٣٢) . كذلك أوضح القاضى (ماكنير) ، أن التزامات الدولة

(31) C.I.J., (1950), op. cit., pp. 128-145.

(32) Ibid., p. 184.

المنتدبة تظل سارية المفعول وأن حل العصبة لم ينفه الانتداب (٢٢) .
والمستفاد مما سبق ، أن نظام الانتداب الذي يستمد أصوله من المادة (٢٢)
من عهد العصبة ، ظل ساري المفعول بعد زوال العصبة ، وهذا وضع
طبيعي ، اذا ما أدركنا أن هدف الانتداب كان تحقيق غاية حضارية
مقدسة ، وهو بهذا الطابع يبقى على صلة وثيقة بالنظام الدولي العام ،
ويصبح ذا طبيعة نظامية ، تحددها في كل حالة خاصة ، اتفاقات تنظيمية ،
هي صكوك الانتداب .

وقد سبق القول بأن وظيفة العصبة بالنسبة للانتداب كانت وظيفة
رقابية اشرافية ، فاذا كان الامر كذلك ، فنحن أمام حقيقتين :

الاولى : أن نظام الوصاية يستهدف نفس أهداف نظام الانتدابات .

الثانية : أن الامم المتحدة تباشر بشأن الوصاية ، مهام الرقابة
والاشراف .

وترتباً على ذلك ، يصبح من نافلة القول ، تأكيد خلافة الامم المتحدة
للعصبة في مهمة الاشراف والرقابة على نظام شبيه بنظام الانتداب ،
يستهدف نفس أهدافه ويتسم بطابع المصلحة الدولية العامة لاتصاله
برسالة حضارية مقدسة . واذا كانت محكمة العدل الدولية ، قد أكدت
هذه الخلافة ، بحيث تنتقل سلطات الاشراف على تطبيق نظام الانتداب
على الاقاليم من الفئة (ح) الى الامم المتحدة ، فانه يصح من باب أولى ،
أن تنتقل اليها سلطات الاشراف على هذه الاقاليم من الفئة (أ) . وخاصة
اذا تخلت عنها الدولة المنتدبة ، كما فعلت بريطانيا (٢٤) . وذلك تطبيقاً
للقاعدة القانونية التي تقضي بأن انسحاب الوكيل يعيد كافة الحقوق
والالتزامات الى الاصيل .

ب - عدم اعلان استقلال فلسطين :

ان الامم المتحدة ، مقيدة في سلطاتها بمبدأ تقرير المصير (٢٥) ،
ومؤدى تطبيق هذا المبدأ ، أن تقوم الامم المتحدة باجراء استفتاء للشعب
الفلسطيني حول تقرير مصيره ، ولكنها حرمت الشعب الفلسطيني من
هذا الحق ومنحته لنفسها فغرت من مضمون مبدأ أساسى من مبادئ
الميثاق وحولته من مبدأ « حق الشعوب في تقرير مصيرها » الى مبدأ

(33) Ibid., p. 150.

— Green., op. cit., p. 62.

(٢٤) ندوة القانونيين العرب بالجزائر — ص ٥٩ — ٨٦ .

(35) Hyde., op. cit., pp. 179-184.

« حق الأمم المتحدة في تقرير مصير الشعوب » وهو أمر لم يقل به الميثاق، وبعد تعديلا للميثاق بغير مراعاة الأصول التي نص عليها الميثاق نفسه .

وقد خرقت الجمعية العامة بهذا ، ميثاق الأمم المتحدة ، وبالإضافة إلى ذلك فإنها أخطأت في عدم استشارة محكمة العدل الدولية حينما امتنعت عن اقرار اقتراح يرمى إلى استشارتها بشأن السلطات الممنوحة للأمم المتحدة في هذه القضية .

وقد حل نظام الوصاية في ميثاق الأمم المتحدة محل نظام الانتداب في عهد عصبة الأمم . وحددت المادة (٢٢) من عهد عصبة الأمم أهداف الانتداب ، وكلها لا تخرج عن هدف الوصول بالأقاليم الخاضعة للانتداب، إلى الحالة التي يتمكن فيها من أن يحكم نفسه بنفسه . فالهدف الأساسي من الانتداب ، كان معاونة الشعوب الخاضعة له ، على الوصول إلى حالة من الحكم الذاتي تلائم تقدمها وتطورها وفقا للشروط التي وضعتها المادة (٢٢) المذكورة . والتي قسمت الأقاليم الخاضعة للانتداب إلى ثلاث فئات ١ ، ب ، ح . وكانت فلسطين من بين الفئة (١) باعتبار أنها من الشعوب التي وصلت إلى درجة من التقدم يمكن معها الاعتراف مؤقتا بكيانها كأمم مستقلة تخضع لقبول الإرشاد الإداري ، والمساعدة من قبل الدولة المنتدبة (٢٦) .

وقد أنشأ ميثاق الأمم المتحدة في الفصل الثاني عشر منه ، نظاما دوليا للوصاية يطبق على أنواع معينة من الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي بموجب اتفاقيات دولية تسمى « اتفاقيات الوصاية » . وقد حدد الميثاق في المادة (٧٧) منه ، هذه الأقاليم بأنواع ثلاثة هي :

١ - الأقاليم التي كانت تخضع للانتداب في ظل عصبة الأمم .

ب - الأقاليم التي اقتطعت من الأعداء خلال الحرب العالمية الثانية .

ح - الأقاليم التي تضيعها في الوصاية بمحض اختيارها ، دولة مسئولة عن إدارتها (٢٧) .

وليس للدولة المنتدبة ، الحرية في أن تعقد اتفاقا للوصاية أو لا تعقد بالنسبة للفئة الأولى . فان هناك من الدلائل ما يشير إلى أن واضعي الميثاق قد استهدفوا تطبيق نظام الوصاية على كل تلك المناطق الواقعة

(٢٦) راجع المادة (٢٢) من العهد بالوسوعة - المصدر السابق - وثيقة رقم ٨٩ - ص

٣٤٢ .

(٢٧) د/ محمد حافظ غانم - الأمم المتحدة - ص ١٩١ ، ١٩٢ ود/ زكي هاشم -

ص ٢١٢ ود/ سلطان - ص ١٠٣٩ وما بعدها .

تحت الانتداب والاقاليم التي اقتطعت من دول الاعداء وذلك للاسباب الآتية :

١ - ان القول بغير ذلك يجعل تخصيص عقد هذه الاتفاقات بالنسبة للفتنة الثالثة (بمحض اختيار دولة مسئولة عن ادارتها) ، تزيذا لا معنى له . ومن هنا يمكن التأكيد ، بأن التخصيص (بمحض الاختيار) بالنسبة للفتنة الثالثة ، قصد به تجريد الفتتين الاولى والثانية من حرية الاختيار في عقد اتفاقيات الوصاية ، والزام الدولة المنتدبة بعقد اتفاقية للوصاية دون أن يكون (لمحض اختيارها) أى وزن أو اعتبار .

٢ - ان تحذير المادة (٨٠) من الميثاق ، من انه لا يجوز أن تؤل الفقرة الاولى منها والخاصة بحفظ الحقوق القائمة ، على أنها تهية سببا لتأخير أو تأجيل عقد اتفاقات الوصاية يحمل في طياته الزاما بعقد اتفاقات الوصاية ، والا ما حرص واضعوا الميثاق على التحوط ضد هذا التأخير في وضع الاتفاقات .

٣ - جعل ميثاق الامم المتحدة وجود مجلس الوصاية وهو جهاز رئيسي من اجهزة الهيئة مرتبطا بعقد اتفاقيات الوصاية ، لانه بموجب هذه الاتفاقيات يتشكل مجلس الوصاية ويستمد اختصاصاته ويباشر وظائفه التي حددها له الميثاق . ولا يستقيم هذا الوضع مع القول بحرية الدولة المنتدبة في عقد اتفاق الوصاية أو عدم عقده ، والا كان مؤدى ذلك ، التسليم للدولة المنتدبة بسلطة تعطيل انشاء فرع رئيسي من فروع الامم المتحدة فضلا عن تعطيل احكام هامة من الميثاق ، تستمد جوهرها من الاهداف والمبادئ الرئيسية للامم المتحدة (٢٨) .

وينبنى على هذا ، ان حق الشعب الفلسطيني في السيادة على اراضيهِ ، ثابت بمقتضى المادة (٢٢) من عهد العصبة ، وبمقتضى الفصل الثانى عشر الخاص بنظام الوصاية الدولى من ميثاق الامم المتحدة . ولا يمكن القول ، بان تمتع الشعب الفلسطيني بالاستقلال وفقا للفصل الثانى عشر من الميثاق ، والخاص بالوصاية ، رهين بوضع الاقليم الفلسطيني تحت الوصاية ، وهى لم تتم ، فقد انتهينا الى أن وضع الاقاليم التى كانت خاضعة للانتداب فى ظل عصبة الامم ، تحت الوصاية ينبغى أن يتم بموجب اتفاق تلتزم الدولة المنتدبة بابرامه دون أن تكون مطلقة الحرية فى ذلك .

واذ قد ثبت التزام بريطانيا كدولة منتدبة على فلسطين ، بتقديم

اتفاق وضع الاقليم الفلسطيني تحت الوصاية ، وثبت في الوقت ذاته ان بريطانيا قد هيأت لنفسها سببا لتخلفها عن عقد اتفاق الوصاية ، وهو عرض المشكلة برمتها على هيئة الامم المتحدة ، فانها تكون بذلك قد ائت تصرفا محظورا بنص صريح في الميثاق ، هو نص المادة (٨٠) السالف الاشارة اليه . ولا يمكن بداهة تحميل الشعب الفلسطيني مسؤولية التخلف عن ابرام اتفاق الوصاية . فالنص الوارد بالمادة (٧٩) من الميثاق بشأن اطراف اتفاق الوصاية جعل وضع هذا الاتفاق او اجراء تعديلات عليه مشروطين « برضا الدول ذات الشأن المباشر ومنها الدولة المنتدبة ، في حالة الاقاليم المشمولة بانتداب أحد أعضاء الامم المتحدة » وذلك مع مراعاة تصديق الامم المتحدة على اتفاقات الوصاية .

وقد ثار الجدل حول المعنى المقصود من « الدول ذات الشأن المباشر » التي تعتبر اطرافا في اتفاق الوصاية ، وانتهى التطبيق العملي الى ان اطراف اتفاق الوصاية هي الدول المنتدبة وما في حكمها ، والجمعية العامة او مجلس الامن بالنسبة للمواقع الاستراتيجية (٣٩) .

ونحن نرى انه ينبغي النظر في هذا الشأن الى نظام الوصاية في مجموعه ، وتفسير المادة التاسعة والسبعين في ضوء المادة السابعة والسبعين التي تحدد انواع الاقاليم التي تخضع للوصاية بموجب الاتفاقات فواضح من النص المذكور انه يقسم الاقاليم الى ثلاث انواع منها نوع مشمول اساسا بنظام الانتداب وهو المنصوص عليه في الفئة (١) ، ونوع ثان منصوص عليه في الفئة ب ، ج ، لا يخضع لنظام الانتداب وانما تدرجه المادة (٧٧) تحت احد وصفين ، اما ان يكون اقليما يقطع من دول الاعداء نتيجة للحرب العالمية الثانية ، واما ان يكون اقليما خاضعا لادارة احدي الدول بموجب نظام آخر للادارة غير نظام الانتداب ، مثل الحماية ، او التبعية ، وهنا نكون امام نوعين من الدول المسئولة عن ادارة الاقاليم التي نص الميثاق على وضعها تحت الوصاية :

ا - الدول المنتدبة وذلك بالنسبة للاقاليم الخاضعة للانتداب .

ب - الدول ذات الشأن المباشر وذلك بالنسبة للاقاليم التي قد تقطع من دول الاعداء نتيجة للحرب العالمية الثانية ، والاقاليم المحمية او التابعة وما في حكمها .

وترتبا على ذلك فان الدولة المنتدبة هي احد طرفي اتفاق الوصاية في مواجهة طرف آخر هو الامم المتحدة بالنسبة للاقليم الخاضع للانتداب ، وذلك بالنص على هذا في المواد ٧٩ ، ٨٣ ، ٨٥ من الميثاق ، وتخصيصها

من العبارة العامة (الدول ذات الشأن المباشر) ويبقى مداول هذه العبارة يعد تجريده من « الدولة المنتدبة » خاصا بالدول التي تقوم باقتطاع اقليم من دول الاعداء نتيجة للحرب العالمية الثانية ، أى تقوم بفرض نوع من الادارة عليه ، سواء كانت هذه الادارة عسكرية او سياسية ، وخاصا ايضا بالدول الحامية أو المتبوعة . وينتج عن ذلك ما يلى :

١ - انه لا الشعب الفلسطينى ولا أى من الدول العربية ، كان ملتزما بإبرام اتفاق للوصاية بالنسبة للاقليم الفلسطينى ، وانما كان الالتزام بذلك على عاتق الدولة المنتدبة .

٢ - انه لا يمكن معاملة الشعب الفلسطينى بموجب التصريح المنصوص عليه فى الفصل الحادى عشر من الميثاق وحده ، وهو الخاص بالاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتى . ذلك أن الرعاية الدولية التى كفلها ميثاق الامم المتحدة ، تنقسم الى قسمين رئيسيين :

القسم الاول : رعاية دولية عامة ، وهى تنطبق على الاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتى بصفة عامة . وقد خصها الميثاق بالفصل الحادى عشر فى المادتين ٧٣ ، ٧٤ ، وتنطوى الرعاية العامة بشأن هذه الاقاليم على مبادئ تجعل العلاقة الاستعمارية خاضعة لرقابة الامم المتحدة ، وتلقى على عاتق الدول المسئولة عن هذه الاقاليم التزاما عاما ، بالعمل على تقدم هذه الشعوب وترقيتها وتنمية الحكم الذاتى .

القسم الثانى : رعاية دولية خاصة ، وهى تنطبق على أنواع معينة من الاقاليم ، خصها الميثاق بالفصل الثانى عشر وحددها فى المادة (٧٧) . والنوعان الاولان من هذه الاقاليم (فئة ا ، ب) خصصهما الميثاق تخصيصا قاطعا بالفصل الثانى عشر ، بجعله - حسبما أسلفنا - وضع اتفاقات الوصاية بالنسبة لهما أمرا ملزما . اما النوع الثالث فهو يشمل الاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتى ، ولا تدخل فى النوعين الاولين ، ولم يجعل الميثاق وضع اتفاق الوصاية الخاصة بهذا النوع أمرا ملزما للدول المسئولة عن ادارتها ، بل جعل ذلك خاضعا (لمحض اختيارها) .

ومن هنا يمكن القول بأن الشعب الفلسطينى ، لا ينطبق عليه الفصل الحادى عشر وحده ، بل ينطبق عليه الفصل الثانى عشر بالتخصيص الصريح فى المادة (٧٧) باعتباره شعبا خاضعا للانتداب ، ونخلص من كل ما سبق الى ان الامم المتحدة فى تصديها لقضية فلسطين كانت مقيدة بقيدين رئيسيين :

القيد الاول : تتضمنه نصوص مستمدة من ميثاق الامم المتحدة .

القيد الثانى : يفرضه صك الانتداب نفسه .

وانها وفقا لهذين القيدين ، كان يتعين عليها ان تتصرف على النحو التالي :

- أ - اما ان تستمر في ادارة فلسطين تطبيقا لنظام الوصاية .
 - ب - واما ان تعهد بالادارة الى دولة أخرى عن طريق ابرام اتفاقية وصاية معها .
 - ج - واما ان تعلن استقلال فلسطين .
- ومع ذلك فان الامم المتحدة لم تتصرف على هذا النحو ، وانما انتهجت نهجا مغايرا لما كان ينبغي عليها اتخاذه ، فأصدرت قرارا بتقسيم فلسطين (٤٠) .

المبحث الثاني

عوامل بطلان التقسيم من حيث الموضوع

تنحصر عوامل بطلان التقسيم من الناحية الموضوعية في عاملين رئيسيين :

- الاول : بطلان شروط صحة القرار الخاص بالتقسيم .
- الثاني : مجافاة قرار التقسيم للعدالة .

اولا : بطلان شروط صحة قرار التقسيم :

ان العمل الارادي المادي لا يكون عملا قانونيا الا بحكم نظام قانوني معين . والنظام القانوني الدولي كغيره من النظم القانونية الاخرى يعنى بالاعمال الارادية التي تصدر عن اشخاصه اذا ما توافرت فيها الشروط التي تتطلبها ، فيرقى بها عندئذ الى مرتبة الاعمال القانونية .

والشروط التي تتطلبها قواعد القانون الدولي لرفع العمل الارادي المادي الى مرتبة الاعمال القانونية هي شروط خاصة بالمصدر والمحل والرضا .

وقرار الامم المتحدة بتقسيم فلسطين عمل ارادي صدر عن شخص.

(٤٠) يقول (ليلينثال) ان الامم المتحدة قد سددت ضربة شديدة لهيئة القانون الدولي لانها لم تلجأ الى اجراء اسفتاء في فلسطين وعرض المشكلات القانونية على محكمة العدل الدولية :

انظر : — Lilienthal., What Price of Israel., op. cit., p. 73.

قانونى دولى . ولذلك فانه لكى يرقى هذا العمل الارادى الى مرتبة الاعمال القانونية المشروعة ، فانه ينبغى ان تتوافر الشروط الخاصة بالاهلية والمحل والرضا (٤١) . ولسوف نقصر دراستنا على الشرط الخاص بالمحل لصلته الوثيقة بموضوع دراستنا .

فقد صدر قرار التقسيم متضمنا منح نحو ٥٤ ٪ من الاقليم الفلسطينى الى فئة غالبيتها من الاجانب ، كما أعطاهم هذا القرار حق انشاء دولة يهودية فى فلسطين . ولما كان من الثابت فى القانون الدولى ان العمل القانونى الدولى لا بد ان يرد على محل ممكن ومشروع (٤٢) ، فان النظر الى وضع فلسطين يقطع بأن قرار التقسيم قد ورد على محل غير ممكن وغير مشروع فى ذات الوقت .

والقرار بصفة خاصة ، يكون واردا على محل غير ممكن ، اذا اتفقت دولة على أن تتنازل لدولة اخرى عن اقليم لا يخضع لسيادتها (٤٣) . وبدهى ان هيئة الامم المتحدة عندما اصدرت قرار التقسيم ، فانها بوصفها شخصا قانونيا دوليا ، لم تكن تملك حق السيادة على الاقليم الفلسطينى ولا تملك بالتالى أن تتصرف فى هذا الاقليم تطبيقا لقاعدة « فاقد الشيء لا يعطيه » .

ورغم ان التطبيق العملى لقاعدة وجوب ان يكون المحل مشروعا ، محدود فى مجال القانون الدولى ، الا أن قواعد القانون الدولى يمكن تقسيمها فى هذا الصدد الى مجموعتين :

المجموعة الاولى : هى قواعد لا يمكن الاتفاق على مخالفتها ، وهى التى تضع قواعد آمرة أو تنظيما آمرا يجب أن يسرى فى حق جميع

(٤١) هناك رأى بان قرارات الامم المتحدة يمكن ان يصدق عليها وصف الاتفاق الدولى : انظر :

— Sloan, F. Blaine., The Binding Force of "Recommendation" of General Assembly of U.N., B.Y.B. 1948, p. 23.

ويلاحظ بالنسبة للاهلية ، انه لا يمكن القول بانه يكفى فى حكم النظام القانونى الدولى ان يكون العمل الارادى صادرا عن شخص او عن هيئة لهما حق التعبير عن ارادة احد الاشخاص القانونية اذ يشترط ايضا أن يكون هذا الشخص مختصا باصدار هذا القرار . وبمعنى اخر ، ان تكون لهذا الشخص اهلية اصدار هذا القرار ، والاصح اعتبار القرار الصادر من المجلس الاقتصادى والاجتماعى بالامم المتحدة - بفرض حدوثه فعلا - بوقف اطلاق النار فى الشرق الاوسط مثلا ، قرارا صحيحا ، صادرا عن شخص قانونى دولى ، دون النظر فى مدى اهليته لاصدار هذا القرار .

(٤٢) د/عبد العزيز مريحان - القانون الدولى العام - دار النهضة العربية - ١٩٧٣
القاهرة - ص ١٢٢ - ١٢٩ .

(٤٣) د/محمد حافظ غانم - المجاهدات - المصدر السابق - ص ٨٩ وما بعدها .

الدول ، ومن رأينا ، أن قاعدة « حق تقرير المصير » من القواعد التي تضمنها ميثاق الأمم المتحدة والتي لا يمكن الاتفاق على مخالفتها باعتبارها أحد المبادئ الأساسية التي تقوم عليها هيئة الأمم ، والمنصوص عليها في المادة (٢/١) وفي ديباجة الميثاق (٤٤) . بل أن حق تقرير المصير هو من المبادئ التي استقرت قبل إنشاء هيئة الأمم المتحدة على النحو السابق بيانه عند دراستنا للانتداب . ولا شك في ثبوت هذا الحق للشعب الفلسطيني أيضا قبل وضع الانتداب .

ويقول استاذنا الدكتور/محمد حافظ غانم ، أن كل قواعد القانون الدولي التي تضع ضمانات أو حقوقا للأفراد تعتبر من قبيل القواعد التي لا يمكن مخالفتها لأنها وضعت أصلا لتكون بمثابة قيود على حرية الدول في التصرف (٤٥) . ولا ريب أن حق الشعوب في تقرير مصيرها والقواعد المنصوص عليها في المادة (٢٢) من عهد العصبة ، والقواعد التي نص عليها صك الانتداب للمحافظة على حقوق « الفئات غير اليهودية » هي من القواعد القانونية الدولية التي تضع ضمانات وحقوقا للأفراد ، ومن ثم لا يمكن الاتفاق على مخالفتها .

ولما كان قرار التقسيم قد صدر بالمخالفة لهذه المبادئ فمن الواضح أنه يعتبر قرارا باطلا (٤٦) .

أما المجموعة الثانية : فهي قواعد يمكن الاتفاق على مخالفتها ، وهي القواعد التي تضع أنظمة تتبعها الدول في حالة عدم وجود اتفاق على تنظيم آخر (٤٧) . ولا شك أن حق تقرير المصير ليس من بين هذه القواعد لأنه مبدأ من المبادئ الأساسية التي يقوم عليها ميثاق الأمم المتحدة .

ومع أن التصويت في الأمم المتحدة يتم في الغالب وفقا للاتجاهات

(٤٤) د/عبد العزيز سرحان - دروس المنظمات الدولية - ص ٨٥ ، ود/محمد حافظ غانم - العاهدات - ص ٨٩ ، ٩٠ .

(٤٥) د /محمد حافظ غانم - المصدر السابق - ص ٩٠ - ٩١ .

(٤٦) انظر التفرقة بين العمل الدولي الصحيح والباطل بطلانا نسبيا والباطل بطلانا مطلقا ، والمنع من المصدر الاتي :

— Guggenheim., op. cit., pp. 88-95.

وراجع أيضا إمكانية أن تكون قرارات الجمعية العامة اتفاقات دولية ، المصدر الاتي :

— Asamoah, Obed Y., The Legal Significance of the Declarations of the General Assembly of the U.N., The Hague. 1966, p. 64.

— Sloan., op. cit., p. 23. وانظر أيضا:

(٤٧) د /محمد حافظ غانم - المصدر السابق - ص ٩٠ - ٩٤ .

السياسية والمصالح المختلفة للدول ، مما لا يمكن معه رد عملية التصويت على قرار التقسيم الى اصول قانونية محددة ، وقياسها على بعض قواعد القانون الدولي العام مثل قاعدة وجوب أن يكون الرضا بالمعاهدات سليما لا يشوبه غش أو تدليس أو اكراه ، الا انه مما لا شك فيه أن قرار التقسيم قد صدر بعد عمليات ضغط سياسية واقتصادية من جانب أمريكا على النحو التالي :

١ - أكد (سمير ويلز) وكيل وزارة الخارجية الامريكية : « أن المسؤولين الامريكيين قد استعملوا باوامر مباشرة من البيت الابيض ، كل انواع الضغط المباشر وغير المباشر للتأثير في البلدان الواقعة خارج العالم الاسلامي والتي عرف أنها مترددة أو معارضة للتقسيم ، واستخدم مندوبون وسطاء من البيت الابيض للتأكد من الحصول على الاغلبية الضرورية (٤٨) .

٢ - وذكر (جيمس فورستال) الذي كان حينذاك وزيرا للدفاع في الولايات المتحدة الامريكية : « ان الوسائل التي استخدمت لاكراه الدول الاخرى في الجمعية العامة وارغامها ، كادت تكون فضيحة » (٤٩) .

واذا كان هذا موقف أمريكا من الضغط على ارادة الدول الاعضاء لقبول قرار التقسيم فقد ظهر من وثائق الامم المتحدة التي تضمنت مناقشات اصدار هذا القرار ، أن كثيرا من مندوبي الدول قد صرح علانية بأنه يتعرض للاكراه وانه رغم ذلك سوف يوافق على المشروع تحت الضغط ورغم اقتناعه بعدم عدالته ، ومن هؤلاء المندوبين ، مندوب الفلبين (٥٠) ومندوب السويد (٥١) ومندوب كندا (٥٢) ، ومندوب نيوزيلاندة (٥٣) ، ومندوب بلجيكا (٥٤) .

(48) Welles, Sumner., We need not fail., Houghton. Mifflin. Boston. 1948. p. 63.

(49) Millis, Walter., The Forrestal Diaries. The Viking Press, New York. 1951. p. 363.

(50) Official Records of 2ed Session of G.A. Vol. 11. pp. 1313-1314.

وقال المندوب : « ان وفدي يشترك في المناقشة بشك عميق »

(٥١) وقال المندوب : « ثن في المشروع جانبا ضعيفا

— Ibid., p. 1312.

وفيه ايضا بعض الالتزامات الخطرة » .

(٥٢) وذكر المندوب : « اننا تؤيد المشروع بقلوب كسيرة

— Ibid., p. 1319.

وبكثير من الريب والشكوك »

— Ibid., p. 1357.

(٥٣) وقال المندوب ان المشروع عيوبها خطيرة .

— Ibid., p. 1365.

(٥٤) وقال المندوب لسنا واثقين من عدالة المشروع ونشك .

فيما اذا كان عملنا ونخشى ان يكون منطويا على مخاطر كبيرة .

(م ١٧ - السيادة الاسرائيلية)

وكانت الحركة الصهيونية وراء حملة الضغط والاكراه ، فاستخدمت مختلف الاساليب لاقتناع الامريكيين بان اقامة الدولة اليهودية سيكون عملا انسانيا رقيقا (٥٥) .

وقد نجح الضغط الامريكى والصهيونى فى حصول مشروع القرار على الاغلبية اللازمة حيث وافقت عليه ٣٣ دولة ضد ١٣ وامتناع عشرة دول عن التصويت (٥٦) .

ويستفاد من العرض السابق ، ان شروط صحة القرار (٢/١٨١) بتقسيم فلسطين لم تتوافر له . فالجمعية العامة لا تملك اهلية اصدار مثل هذا القرار ، كما ان القرار قد انصب على محل غير ممكن وغير مشروع ، فضلا عن الضغوط السياسية والاقتصادية التى مارستها الولايات المتحدة على ارادات الدول حتى دفعتها الى الموافقة .

ثانيا : مجافاة قرار التقسيم للعدالة (٥٧) :

لا يفتقر قرار التقسيم الى المشروعية القانونية فحسب ، بل يفتقر كذلك الى العدالة فى توزيعه للأراضي والسكان على النحو التالى :

١ - بالنسبة للأراضي : نجد ان اليهود قد حصلوا على اجود الاراضى واغزرها انتاجا فى فلسطين . فحصلوا على الشريط الساحلى المطل على البحر الابيض المتوسط عدا غزة ، وتقع فيه كل موانئ فلسطين الهامة والنقب المطل على البحر الاحمر ومناطق اخرى مطلة على نهر الاردن وبحيرات الحولة وطبرية والبحر الميت .

أما العرب فقد حصلوا على اقل الاراضى جودة واقلها أهمية ، فضلا

(55) Bethmann, Erich W., Decisive Years in Palestine 1918-1948. American Friends of the Middle East. Washington, 1959, p. 35.

(٥٦) شفيق الرشيدات - ص ١٦٨ - ١٦٩ . وانظر شرحا للضغط الامريكى فى المصادر لامية :

— U.S. Congressional Record, 18 December 1947, p. 1176.

— Chicago Daily Tribune, 9 February 1948, Part 2.

(٥٧) مع ان قواعد العدالة ، يصعب اخضاعها لمعايير قانونية محددة ، الا اننا نعتقد ان هيئة الامم المتحدة ، فى تصديها لوضع الحلول للمشاكل الدولية ، ينبغي ان تتوخى العدالة بأن تضع فى اعتبارها الوقائع التاريخية وان تحيط احاطة كاملة بالملايسات والظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية المحيطة بالموضوع ليصدر قرارها بعيدا عن الجور والحيث . وليست كلمة « العدالة » غريبة عن قرارات الامم المتحدة ، فالقرار الصادر من مجلس الامن فى ٢٢ نوفمبر ١٩٦٧ بشأن حل النزاع العربى الاسرائيلى استهدف اقامة « سلام عادل » . فاذا لم تفلح الامم المتحدة فى تحديد معيار العدالة فبدهى ان يترك ذلك لاتفاق الاطراف المعنية .

عن أن مساحة الاراضى التى منحت لليهود وهم اقلية ، اكبر من المساحة التى خصصت للعرب وهم اكثرية . فقد منح العرب ١٢٢٠٠ كم بينما منح اليهود ١٤٤٠٠ كم (٥٨) .

ب - وبالنسبة للناحية البشرية :

نجد أن سكان الدولة اليهودية يبلغون نحو ٤٩٨ ألفا من اليهود و٤٨٥ ألفا من العرب ، وبدهى أن نسبة السكان اليهود تكاد تطابق نسبة السكان العرب فى الدولة اليهودية ، اذ يشكل اليهود نسبة ٥٠ ٪ من سكان الدولة اليهودية ، ومع ذلك فاليهود يسيطرون على السكان العرب فى هذه الدولة .

ولا يمكن القول بان اليهود يشكلون اقلية بفارق ١٣ ألفا ، لانه فضلا عن تفاهة هذه الزيادة ، فان مؤدى تطبيق مبدأ الحكم للاغلبية ، ان يصبح العرب فى فلسطين وعددهم وقتئذ ١٤١٥٠٠ هم اصحاب الحق فى حكم دولة لا يبلغ عدد اليهود فيها الا ٦٥٠٠٠ أى بفارق ٧٦٥ ألفا ، وهو عدد يفوق عدد اليهود وهنا لا يمكن القول بوجوب خضوع ٥٠ ٪ من السكان العرب لـ ٥٠ ٪ من السكان اليهود ولا يقال بخضوع ٣٠ ٪ من السكان اليهود فى فلسطين كلها لـ ٧٠ ٪ من سكان فلسطين العرب (٥٩) .

المبحث الثالث

بطلان التمسك بقرار التقسيم

رغم أن انتهاءنا الى بطلان قرار التقسيم كاف بذاته للحكم بعدم مشروعية التقسيم كسند من أسانيد السيادة الاسرائيلية ، فاننا نشير الى انه بافتراض أن قرار التقسيم هو قرار مشروع فى ذاته ، فانه ورغم

(58) U.N. Document A/364, Add/1, Vol. 1.

(59) Official Records. 2ed Session of G.A. Supp. 11. Vol. 1. pp. 10-14.

وانظر كذلك احصائيات السكان والاراضى :

File..., Part 1. op. cit., pp. 164-169.

وانظر كذلك د/محمد حافظ غانم - المشكلة الفلسطينية - ص ٧٧ ، ٩٨ وعداوى

وصايغ ص ٤٣ ، ٤٤ .

وقد ذكر (الكوماندر هتشسون) وهو أحد ضباط الرقابة الدولية فى فلسطين :

« ان كل خطوة لتأسيس الدولة الصهيونية كانت تحديا للعدالة » .

انظر هتشسون - المصدر السابق - ص ١٢٨ .

ذلك قد أصبح غير ذي موضوع لوجود قرار أخسر لاحق عليه تضمن الفناء . فمن المعلوم ان قرار التقسيم كان قد صدر اساسا من الجمعية العامة للأمم المتحدة لصالح جماعات بشرية لم تكن تتوافر لها وقتذاك عناصر الدولة كاملة وهم اليهود والعرب (٦٠) . فاذا افترضنا انه يدخل في اختصاص الجمعية العامة للأمم المتحدة ان تنشئ دولا (٦١) ، فانها تكون بذلك قد أنشأت دولة اسرائيل بطريقة مشروعة ، ويصبح بالتالى لهذه الدولة مصلحة مشروعة في التمسك بقرار التقسيم باعتباره السند

(٦٠) ويذكر (فوشى) ، أن الدولة تكون عندما تتوافر عناصر أربعة هي : ١ - مجتمع انساني ، ب - له استقلال عن المجتمعات الاخرى ، ج - ويحكم بواسطة سلطة عامة ، ج - ويكون له اقليم كاف ؛

«L'organisation de l'Etat existe de fait, dès que sont réunies les quatre éléments constitutifs : 1 — association humaine assez nombreuse pour subsister par ses propres ressources, 2 — association indépendante de toute autre, 3 — regie par une autorité publique organisée ad hoc, 4 — une possession territoriale suffisante...».

— Fauchille, Paul, op. cit., p. 306. انظر

كذلك يقول (اوبنهايم) ان عناصر الدولة هي « شعب - اقليم - حكومة - سيادة »
— Oppenheim, op. cit., p. 118. انظر

وانظر ايضا : — L'Huillier, op. cit., p. 34 et seq.

ويقول كافاريه ان عناصر الدولة ثلاث هي : « الشعب - الاقليم - السلطة السياسية »
— Cavaré, op. cit., p. 250.

اما المادة (١) من معاهدة (مونتيفيديو) في ١٢/٢٦/١٩٣٣ فتذكر ان عناصر الدولة أربعة هي : « شعب دائم - اقليم محدد - حكومة - القدرة على الدخول في علاقات مع الدول الاخرى » .

— Brounlie, op. cit., p. 66. انظر في ذلك :

وانظر من الفقهاء العرب : د/محمد حافظ فاتم - مبادئ القانون الدولي - ص ١٤٦ وما بعدها . ود/عبد العزيز سرحان - الدولي العام - طبعة ١٩٦٩ - ص ٢٦٤ ود/حامد سلطان ص ٨٤ ود/السيد صبرى - مبادئ القانون الدستوري - ط ٢ - مكتبة عبد الله وهبة - القاهرة ١٩٤٤ - ص ٣ ود/سلطان والعريان - ص ٥٦٥ ود/كامل ليلة - النظم السياسية - ص ٢٢ ود/قسوود العطار - ص ٢١ ود/ثروت بدوى - ص ٢٥ ، ود/على صادق ابو هيف - ص ١١٥ ود/الشافعي محمد بشير ص ٤٩ .

(٦١) راجع في نشوء الدولة الحديثة

— Dalloz, Institut de D.I.P. 1970, p. 23.

— Hyde, op. cit., p. 55.

— Fauchille, op. cit., p. 300 et seq.

— Alvarez, Alexandre, Le Droit I. Nouveau. 1.a Librairie Pédone. Paris. 1959, p. 291.

— د/على صادق ابو هيف - ص ١٧٠ .

— د/محمود سامي جنيحة - دروس في القانون الدولي - المصدر السابق - ص

القانونى لوجودها ، ويبقى للجمعية العامة اختصاص سحب قرارها باعتبار أنها هي التى أصدرته ، ويصبح بقاء قرار التقسيم ، رهينا بإرادة طرفين اثنين هما : الامم المتحدة واسرائيل (٦٢) ، أما العرب فقد رفضوا القرار فور صدوره .

وترتباً على ذلك يصبح مجال البحث هنا ، هو دراسة مصير قرار التقسيم من وجهة نظر الامم المتحدة ، ومن وجهة نظر اسرائيل ، أو بمعنى آخر يصبح مجال البحث هو موقف الامم المتحدة ، وموقف اسرائيل من قرار التقسيم باعتبارهما طرفاً هذا القرار ، ولهذا فإننا نرى بحث هاتين المسألتين :

أ - موقف الامم المتحدة من قرار التقسيم .

ب - موقف اسرائيل من قرار التقسيم .

أ - موقف الامم المتحدة من قرار التقسيم :

طلبت الولايات المتحدة الأمريكية فى ١٩ مارس ١٩٤٨ عقد جلسة لمجلس الامن ، بسبب ملاحظته من ان قرار التقسيم لا يمكن ان يتم تنفيذه الا عن طريق القوة المسلحة ، وهو امر لا يمكن ان توافق عليه (٦٢) وقد وافق مجلس الامن فى جلسة ١٩ مارس ١٩٤٨ بالاجماع على مشروع قرار قدمته الولايات المتحدة الأمريكية ينص على ما يلى :

١ - فرض وصاية مؤقتة على فلسطين بمعرفة المجلس .

٢ - يطلب المجلس عقد جلسة خاصة للجمعية العامة .

٣ - اصدار تعليمات الى لجنة فلسطين لتوقف جهودها لتنفيذ مشروع التقسيم .

(٦٢) قد يقال ان دولة اسرائيل هي (اثر) من آثار قرار التقسيم ومن هنا لا يمكن تصور ان تكون طرفاً فى قرار دولي . ولكن ، يمكن القول بان قرار التقسيم بفرض مشروعيته يعتبر فى مرحلة ما قبل انشاء دولة اسرائيل مجرد « توصية » من الامم المتحدة ، تحوات بقبول دولة اسرائيل لها ، بعد انشائها ، الى قرار ، وبمعنى آخر ، يمكن تصور موافقة اسرائيل على هذا القرار بانها موافقة لاحقة اكدها بصفة خاصة اعلان الاستقلال الاسرائيلي .

(٦٣) وقد خشى الصهيونيون ان يتراجع مجلس الامن عن قرار التقسيم ، فقامت عصابات الهاجاناه والارجون وشتيرن بشن هجمات على العرب لاجداث حالة من الاضطرابات تؤثر على سير المناقشات : انظر المصادر الآتية :

— O'Balance, Edgar., The Arab Israelie War., F.A. Praeger. New York. 1957, p. 64.

— Kimshe, Jon., op. cit., p. 228.

— Ben. Gurion, David., Rebirth and Destiny of Israel., The Philosophical Library, New York. 1954. p. 296.

— Begin., op. cit., p. 162 et seq.

— Toynbee., op cit., p. 290.

٤ - دعوة العرب واليهود الى الهدنة .

٥ - مناشدة بريطانيا البقاء كدولة منتسبة تحت اشراف الامم المتحدة لحين التوصل الى حل نهائى لقضية فلسطين (٦٤) .

وتنفيذا للفقرة الثانية من القرار ، عقدت الجمعية العامة في ١٦ ابريل ١٩٤٨ جلستها الخاصة الثانية لمناقشة « حكومة المستقبل في فلسطين » واتخذت القرار التالى :

« ان الجمعية العامة وهى تنظر بعين الاعتبار الى المرقف الراهن في فلسطين ، تقرر تكليف وسيط الامم المتحدة بالمهام التالية :

١ - العمل على اجراء تسوية سلمية بالنسبة لمستقبل فلسطين .

ب - توصى الوسيط ان يتصرف وفقا لهذا القرار وحسب تعليمات الجمعية العامة ومجلس الامن .

ج - تعفى لجنة فلسطين من اية مسئوليات نصت عليها المادة الثانية من قرار التقسيم . »

واللجنة المشار اليها ، هى اللجنة الخماسية المنصوص عليها بالفقرة (١) من المادة (٢) من قرار التقسيم وقد اوكل اليها قرار التقسيم مهمة ادارة فلسطين في فترة الانتقال واقامة حدود الدولتين المقترحتين (٦٥) .

وقد تطورت الاحداث بعد ذلك ، حيث ابرق الامين العام للجامعة العربية الى السكرتير العام للامم المتحدة في ١٤ مايو ١٩٤٨ يبلغه ان الدول العربية اضطرت للتدخل في فلسطين لاعادة السلام الى نصابه ولاقرار الامن والنظام (٦٦) . واشتعل القتال بين العرب واليهود حتى اتخذ مجلس الامن في ٢٢ مايو قرارا بايقاف اطلاق النار (٦٧) وتم تعيين الكونت فولك برنادوت وسيطا للامم المتحدة وانيط به هدف اقرار السلام الا ان القتال استؤنف مرة اخرى في ٩ يوليو ١٩٤٩ فأصدر مجلس الامن قرارا ثانيا بوقف اطلاق النار ، ودعا في ١٦ نوفمبر ١٩٤٨ الى عقد

(64) Official Records, 3ed Session of G.A. pp. 5-6, 8-9. U.N. Doc. A/565.

(65) U.N. Res., [181 (11) A], November 29, 1947.

ود / محمد حافظ غانم - المشكلة الفلسطينية - ص ١٥٥ - وسامى حكيم - ص

٤٨ - ٥٣ .

(66) U.N. Doc. A/658.

(67) U.N. Doc. S/773 — Resolution 49 of 22 May 1948.

هدنة بين المتحاربين (٦٨) .

وفي ١٦/٩/١٩٤٨ كان وسيط الأمم المتحدة قد رفع تقريراً إلى الجمعية العامة بشأن ما يراه من توصيات كفيلة بحل المشكلة . وتضمن تقريره الإشارة إلى ضرورة عودة اللاجئين إلى ديارهم وتمسويهم عن

U.N. Resolution no. 62 of 16 November 1948 — U.N. Document S/1080.

وقد تم توقيع اتفاقيات هدنة بين إسرائيل ومصر في ٢٤ فبراير ١٩٤٩ ولبنان في ٢٣ مارس ١٩٤٩ ، والاردن في ٣ أبريل ١٩٤٩ وسورية في ٢٠ يوليو ١٩٤٩ — انظر نصوص الاتفاقيات في وثائق الأمم المتحدة

— U. N. Doc. S/1264/Rev. 1., S/1296/Rev. 1., S/1301/Rev. 1., and S/1353/Rev. 1.

وانظر النص العربي لهذه الاتفاقيات .

في : سلسلة الوثائق الاسماعية (٣) — منشورات مؤسسة الدراسات الفلسطينية -

بيروت - ١٩٦٨ .

وانظر عرضاً لهذه الاتفاقيات في :

— Gervais, André., Les Armistices Palestiniens..., Annuaire Français de D.I. 1956. pp. 97-121.

ومن المفروض أن هذه الاتفاقيات تستهدف ما يلي : ١ - تحديد خطوط الهدنة .

ب (الاتفاق على سحب وتخفيض القوات المسلحة لضمان الهدنة . ولم تنسحب قوات إسرائيل من المناطق التي تمتد حدود قرار التقسيم فأصبحت تسيطر على نحو ٧٧٪ بدلاً من ٥٦٪ من مساحة فلسطين واعتبرت إسرائيل أن هذه الخطوط تمثل حدودها راجع بشأن الحدود الدولية المصادر الآتية :

— Cukwuroh, A.O., The Settlement of Boundary disputes in International Law. Oceana Publications Inc. Manchester University Press. U.S.A. 1967.

— Wesley., op. cit., p. 360

— Oppenheim., op. cit., p. 531.

— Bry., op. cit., p. 35.

— د/ جابر إبراهيم الراوي - الحدود الدولية ومشكلة الحدود العراقية الإيرانية - المطبعة الفنية الحديثة بالزيتون - القاهرة - ١٩٧٠ ص ٩ وما بعدها .

— د/ إبراهيم شحاتة - قضية الحدود الآمنة - دراسة بمجلة السياسة الدولية - القاهرة يوليو ١٩٧١ .

— د/ حامد سلطان - المصدر السابق - ص ٤٨٤ .

— د/ عبد العزيز مرجان - الدولى العام - المصدر السابق - ص ٢٦٤ - ٢٦٦ .

— د/ محمد جافظ غانم - الدولى العام - ص ٢٢٩ .

ويذكر (أوبنهايم) أن اتفاقات الهدنة لها طابع يختلف عن طابع الصلح الذي يحدد الحدود نهائياً :

— Oppenheim., International Law. Vol. 11. Longmans, Green and Co., Lauterpacht Editions. London. 1963. pp 546-547.

خسائرهم (٦٩) ، كما اوصى بضرورة تعديل مشروع التقسيم بحيث تدخل منطقة النقب الى الدولة العربية ويحل محلها في الدولة اليهودية منطقة الجليل وجيب يافا واعادة مدينتي اللد والرملة الى العرب .

وفي ١١/١٢/١٩٤٨ شكلت الجمعية العامة « لجنة التوفيق الفلسطينية » واوصتها باتخاذ الخطوات اللازمة لمساعدة الحكومات والسلطات المعنية على تحقيق تسوية نهائية لجميع القضايا المتعلقة بينها (٧٠) . واجتمعت اللجنة في (لوزان) بسويسرا ، ثم قدمت تقريرها للجمعية العامة في ٢١/٦/١٩٤٩ (٧١) .

وذكرت اللجنة انها عرضت على الفريقين برتوكولا « يمكن ان يشكل اساسا للعمل » وتم توقيعه من الطرفين في ١٢ مايو ١٩٤٩ وقد قبلت الوفود ما ورد به بشأن التقسيم (٧٢) من حيث جعل مشروعه اساسا للمناقشة . الا انه عند مناقشة موضوع الاراضي ، طالبت اسرائيل بان

(٦٩) انظر في مسالة اللاجئين المصادر الآتية :

— L'Organisation des Nations Unies., Les Réfugiés dans l'après Guerre., Geneve. 1951. p. 158.

— De Azcàrate, Pablo., Mission in Palestine : 1948-1952, The Middle East institute. Washington. 1960. p. 188.

— د/مغاف مراد — قضية اللاجئين في المنظمات الدولية — مجلة السياسة الدولية — ابريل ١٩٦٩ .

— الهيئة العربية العليا لفلسطين — القضية الفلسطينية في الدورة السادسة عشرة للأمم المتحدة . مناقشات اللجنة السياسية الخاصة خلال شهر كانون الاول « ديسمبر » عام ١٩٦١ — خطاب مندوب السوفييتي ص ٦١ .

— علي محمد علي — فلسطين بين عصبة الأمم والأمم المتحدة — الدار القومية للطباعة والنشر — القاهرة — (بدون تاريخ) — ص ١٨٩ .
وانظر كذلك

— U.N. Resolution 394 (V), 14 December. 1950.

— Glubb., op. cit., p. 251.

— Toynbee., Vol. VIII. p. 280.

— Barakat, Halim., and Dodd, Peter., Refugees : Uprootedness and Exile. Institute for Palestine Studies. Beirut 1968.

(كل المرجع)

وانظر في وجهة النظر الاسرائيلية بشأن اللاجئين :

— Tari, Ephraim., Signification d'Israel. Temeps M. op. cit., pp. 523-536.

— Misrahi, Robert., La Coexistence ou la guerre. T.M. op. cit., pp. 537-558.

(70) U.N. Resolution 194 (111) of 11 December 1948.

(71) U.N. Document No. A/927, 21, June 1949.

(72) Ibid.

تكون حدودها هي حدود فلسطين الواقعة تحت الانتداب على ان تترك المنطقة الوسطى من فلسطين والواقعة تحت الاحتلال العسكري من شرق الاردن لتسويتها فيما بعد (٧٣) . وهنا احتجت الوفود العربية على موقف اسرائيل وخرقها للبروتوكول الموقع في ١٢/٥/١٩٤٩ باعتباره مشروع التقسيم أساسا للمناقشة ، ولكن المندوب الاسرائيلي رفض الاحتجاج قائلاً ، انه لا يستطيع : « قبول توزيع نسبي معين اتفق عليه عام ١٩٤٧ كمقياس لتسوية اقليمية في الظروف الراهنة » وعند هذا الحد ، توقفت اعمال اللجنة وعادت الى نيويورك .

وكان هذا الموقف من حكومة اسرائيل مناقضا لموقفها اثناء مناقشة تقرير وسيط الامم المتحدة في نوفمبر ١٩٤٨ (٧٤) حيث عارض مندوب اسرائيل في هذه المناقشة اجراء أى تعديل في الحدود التي رسمها مشروع

(٧٣) انظر مطامع الصهيونية في شرق الاردن حيث طلب لورد بالفور في مذكرة مؤرخة ١٩١٩/٨/١١ من رئيس الوزراء البريطاني (لوبد جورج) ضم شرق الاردن الى فلسطين : — Schechtman, Jeoseph B., Jordan : a State that never was. Cultural Publishing Co., Inc. New York. 1968. p. 17.

وذكر (مناحيم بييجين) ان قرار التقسيم (١٩٤٧) « اعطى لليهود قطعة صغيرة من الارض بينما هم لن يتنازلوا عن فلسطين التوراة بما فيها شرق الاردن » .
انظر :

— Garcia, Gorge., Granada : The Birth of Israel. Alfred Aknape. New York. 1949. pp. 146-161.

وانظر في الحدود التي رسمتها الصهيونية لتوسعاتها :

— Miller, David Hunter., My Diary of the Conference of Paris., Vol. V. New York. 1924. pp. 15-29.

— Rabinowicz, Oscar K., a Jewish Cyprus Project, Herzel Press. New York. 1962. p. 17.

— The Diaries of Herzel., op. cit., p. 124.

— The Complete Diaries of Teodor Herzel., op. cit., p. 711.

— Joseph, Dov., op. cit, p. 332.

— Israel Government Year Book 1951-1952. p 64.

— Ibid. (1952). pp. 63,65.

وعن حرب التوسع عام ١٩٦٧

— Rouleau, E., J.F. Held, and S. Lacouture, Israel et les Arabes : Le 3 éme Combat. Edition du Seuil. Paris. 1967. pp. 73 et seq.

(٧٤) عقب تقديم الوسيط الدولي لتقريره المشار اليه سالفا ، في ١٦ سبتمبر ١٩٤٨

والذي طالب فيه بعودة اللاجئين واجراء تعديلات في مشروع التقسيم ، اغتاله رجال يرتدون الملابس العسكرية لجيش الدفاع الاسرائيلي ، في ١٧/٩/١٩٤٨ . وطالبت الامم المتحدة اسرائيل بمحاكمة الجناة الا انها ، افادت انها لم تعثر عليهم : انظر :

— Menuhin, Moshe., The Decadence of Judaism in Our Time. Exposition Press. New York. 1965. pp. 129-130.

التقسيم وقال : « ان اى مسعى للتوفيق يجب ان يتخذ قرار ٢٩ نوفمبر اساسا له » كما قال ايضا : « ان قرار الجمعية العامة فى ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧ هو فى نظر اسرائيل وثيقة دولية من وثائق القانون الدولى لا تزال سارية المفعول (٧٥) » .

ومنذ رجوع لجنة التوفيق الى نيويورك بعد فشل الاتفاق نهائيا على موضوع الاراضى لم يعرض موضوع التقسيم مرة اخرى على الامم المتحدة . وترتبا على ذلك ، يصح القول بأن قرار الجمعية العامة الصادر فى ١٦/٤/١٩٤٨ المشار اليه سابقا هو آخر قرار يتعلق بمسألة مستقبل الوضع فى فلسطين . وبهذا القرار ، تكون الجمعية العامة قد وضعت نهاية لقرارها السابق فى ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧ بتقسيم فلسطين ، حيث تضمن قرارها الاخير فى ١٦/٤/١٩٤٨ اعادة النظر فى المشكلة على ضوء توصيات الوسيط ، وايقاف عمل اللجنة الخماسية ، التى كان من المفروض ان تتسلم ادارة فلسطين من بريطانيا تمهيدا لتسليمها الى الدولتين العربية واليهودية ، ولم تتخذ اية خطوات منذ هذا التاريخ بالنسبة لموضوع تقسيم فلسطين .

(٧٥) تجدر الاشارة الى ان قبول « اسرائيل » لبروتوكول لوزان فى مايو ١٩٤٩ ومانس عليه من اعتبار قرار التقسيم اساسا لحل المشكلة ، كان يتعارض مع هدفها فى التوسع الذى يعنى قبولها ، ان تتنازل عما استولت عليه فى حروب ١٩٤٨ زيادة عما خصص للدولة اليهودية فى مشروع التقسيم . غير ان الحكومة الاسرائيلية ذاتها قد اعفتنا من مهمة تقصى اسباب قبولها ، اذ بينت فى كتابها السنوى ان قبولها لبروتوكول لوزان كان لاثبات حسن نيتها تجاه مشكلة اللاجئين وتجاه الاراضى التى استولت عليها ، ولايات توافر شروط عضوية الامم المتحدة لها ، لانها فى نفس يوم توقيع البروتوكول قدمت طلبا لعضوية الامم المتحدة ، وعلى اساس التزام اسرائيل بقرارات الامم المتحدة ، قبلت اسرائيل فى عضوية الهيئة . انظر :

— The Israel Year Book. 1950-1951. pp. 140-142.

وانظر قرار قبول اسرائيل فى الامم المتحدة : —

— U.N. Resolution 273 (111) 11 May 1949.

ويلاحظ ان الفرق الزمنى بين توقيت لوزان فى ١٢ مايو يجعل يوم ١١ مايو فى نيويورك هو ذاته ١٢ مايو . وغنى عن البيان ان اسرائيل كانت حريصة على اثبات توافر شروط العضوية بها بعد ان رفض اول طلب لها بالانضمام للهيئة فى ديسمبر ١٩٤٨ لعدم استيفائها شروط العضوية . انظر شروط العضوية فى الامم المتحدة فى د/سامى عبد الحميد — المصدر السابق — ص ١٤٢ وما بعدها .

ومن الطبيعى ان يؤثر قبول اسرائيل بالامم المتحدة على اعتراف الدول بها ، وان كانت لا توجد ثمة علاقة — حسب الراى الراجح فى القانون الدولى — بين عضوية الهيئة واعتراف الدول الاعضاء بالعظم الجديد . انظر :

— O'Brien, William V., The New Nations in International Law and Diplomacy. The Year Book of World Polity . Vol. 111. Edited by Frederick A. Praeger. New York. 1965. p. 101 et seq.

ب - وأما عن موقف دولة إسرائيل :

فقد أعلنت عندما قدمت لجنة التوفيق الدولية مشروع اتفاق بروتوكول لوزان في مايو ١٩٤٩ ، أنه « لا يمكن قبول تقسيم نسبي معين ، وفق قرار الجمعية العامة كميّار للتسوية الإقليمية في الظروف انراهنه (٧٦) » .

كما أعلن (دافيد بن جوريون) رئيس الدولة الإسرائيلية في الكنيست الإسرائيلي في ٥ ديسمبر ١٩٤٩ : « أن إسرائيل تعتبر قرار الأمم المتحدة الصادر في ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧ قراراً غير شرعي وغير موجود (٧٧) » .

فاذا كان طرفا القرار الدولي الخاص بتقسيم فلسطين (الأمم المتحدة - ودولة إسرائيل) قد أعلنوا عدم التزامهما به ، فإننا نكون بصدد قرار الفاه طرفاه برضاتهما الصحيح ، الخالي من عيوب الرضا ، ويصبح استناد إعلان الاستقلال الإسرائيلي الى قرار التقسيم ، استنادا الى أساس غير مشروع ، لا يحكم القانون الدولي فحسب ، بل وباعتراف إسرائيل ذاتها ، وهنا يفتدو التمسك بسند التقسيم باطلا ، لسببين :

الاول : بطلان السند نفسه .

الثاني : عدول الأمم المتحدة وإسرائيل عن اعتبار قرار التقسيم أساسا صالحا للتسوية .

ويتضح مما تقدم ، أن الاسانيد الكاشفة عن السيادة في المفهوم الإسرائيلي في فلسطين لا ترقى الى مرتبة الالتزامات الدولية الصحيحة والملزمة شكلا وموضوعا .

فقد تبين لنا أن تصريح بالفور لم يستوف شرائط الالتزام الدولي ، ولا يعدو في حقيقته أن يكون رسالة ود وعطف بعثت بها الحكومة البريطانية الى أحد أفراد اليهود الأغنياء ، استهدفا لغايات سياسية وعسكرية فرضتها ظروف الحرب العالمية الاولى . كما جاء هذا التصريح مخالفا

(76) N.U. Document. A/927. 21 June. 1949.

وانظر ايضا : اكرم زعيتر - القضية الفلسطينية - دار المعارف - مصر - ١٩٥٥ - ص ٢٠٨ - ٢١٣ .

(٧٧) مشار اليه في : ابراهيم العابد - سياسة إسرائيل الخارجية ، اهدافها ووسائلها وادواتها . مركز الابحاث - منظمة التحرير الفلسطينية - دراسات فلسطينية رقم ٢٣ بيروت - يونيو ١٩٦٨ - ص ٦٩ .
وانظر في التقسيم :

— Sayegh, Fayez., The U.N. and Palestine Question, April 47 — April 1956. Research Center. Palestine Libration O. Beirut. September 1966.

(كل المرجع)

لالتزامات بريطانيا للشريف حسين في عامي ١٩١٥ ، ١٩١٦ ، فضلا عن انه لا يمكن أن يرتب حقا لغير أطرافه بفرض صحته كالتزام دولي ، مما لا يجعل منه التزاما صالحا لتسويغ السيادة الاسرائيلية .

وتبين لنا كذلك أن صك الانتداب ، الذي كشف عما تضمنه تصريح بالفور من اقرار واعتراف بالصلة التاريخية لليهود بفلسطين ، جاء هو الآخر مخالفا لاساس دستوري ملزم في ميدان العلاقات الدولية ، وهو نص المادة (٢٢) من عهد عصبة الامم ، فضلا عن المخالفات التي ارتكبتها بريطانيا كدولة منتدبة ، لنص الصك ذاته ، ولالتزاماتها الدولية في مواجهة العرب . وينتج عن ذلك عدم صلاحية وثيقة الانتداب كسند من اسانيد السيادة الاسرائيلية في فلسطين .

أما قرار التقسيم ، فقد اوضحنا عدم صلاحية الجمعية العامة لاصدار قرار ملزم في مثل المسائل التي تضمنها قرار التقسيم ، ومخالفتها لنصوص ميثاق الامم المتحدة فيما نص عليه من اجراءات ينبغي اتخاذها بشأن الوضع في فلسطين ، وبيننا ان هيئة الامم عدلت منذ ١٦ ابريل ١٩٤٨ عن قرار التقسيم حينما قررت اعادة النظر في مشكلة فلسطين على ضوء توصيات الوسيط الدولي ، وايقاف عمل اللجنة الخماسية المكلفة طبقا للقرار بتسليم الادارة في فلسطين من حكومة الانتداب الى حكومتى الدولتين العربية واليهودية المقترحتين في قرار التقسيم . كما بينا أن حكومة اسرائيل ذاتها ، عدلت عن تمسكها بقرار التقسيم وأعلنت أنه قرار (غير مشروع) رغم استنادها في اعلان الاستقلال الى هذا القرار كأساس لاعلان استقلال الدولة اليهودية مما يجعل قرار التقسيم في النهاية أساسا لا يمكن التعويل عليه في تسويغ مباشرة حقوق السيادة الاسرائيلية في فلسطين .

وترتيبا على ما تقدم ، يصبح (الكاشف) من اسانيد السيادة الاسرائيلية ، باطلا بطلان (المكشوف عنه) من هذه الاسانيد ، على النحو السابق عرضه في القسمين السابقين .

الا أن الامر لم يتوقف على ذلك فلم يقنع الاسرائيليون أو العرب ، في ادعاءاتهم بمجرد التمسك بالوثائق القانونية المؤيدة لحقوقهم ، بل هب كل منهما الى امتشاق السلاح في محاولة لاثبات الحقوق موضع النزاع ، فكان أن اجتاحت القوات المسلحة الاسرائيلية في صباح الخامس من يونيو ١٩٦٧ اقاليم سوريا ومصر والاردن في محاولة لفرض اعتراف هذه الدول وغيرها من الدول العربية بمشروعية السيادة الاسرائيلية ، ثم هبت مصر وسوريا في مساء السادس من اكتوبر ١٩٧٣ في محاولة مسلحة تستهدف ازالة آثار ذلك الهجوم الاسرائيلي ، واثبات مشروعية الحقوق العربية ، وكان أن واجه المجتمع الدولي هاتين العمليتين العسكريتين

بمسلسلة من الاجراءات ، استهدفت إيقاف الطوفان العسكرى بادیء ذی بدء ، ووضع الحلول المناسبة لحل النزاع فی النهاية .

وكان أشهر هذه الاجراءات وأكثرها عرضة للجدل والنقاش ، قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ لعام ١٩٦٧ ، الذى اتخذته الامم المتحدة أساسا لحل النزاع بعد حرب يونيو ١٩٦٧ ، ثم عادت واتخذته مرة ثانية ، أساسا لحل النزاع بعد حرب اكتوبر ١٩٧٣ .

فأین قرار مجلس الامن هذا ، من قرار التقسيم ؟ هل جاء القرار رقم ٢٤٢ لعام ١٩٦٧ لتعديل قرار التقسيم ، الصادر قبله بعشرين عاما وما أثر قرار مجلس الامن على عديد من المشكلات القانونية التى تشكل جوهر النزاع ولبابه ؟ . نقول ما أثر هذا القرار على أسانيد السيادة الاسرائيلية ؟ . هل يلزم القرار الدول العربية بالاعتراف باسرائيل . والاتفاق معها لتحديد حدود آمنة معترف بها ؟

كل هذا وذاك من المسائل التى تتصل بموضوع دراستنا اتصالا وثيقا سيكون موضوع القسم الثالث والاخير من هذه الدراسة ، وهى مسائل تشكل جميعها « الوضع الراهن للنزاع العربى الاسرائيلى فى ضوء قرارات المنظمات الدولية » ، وهو موضوع القسم التالى .

القسم الثالث

الوضع الراهن للنزاع العربى الاسرائيلى
(دراسة فى ضوء قرارات المنظمات الدولية)

الباب الاول : الالتجاء الى القوة المسلحة لحل النزاع العربى الاسرائيلى.

- الفصل الاول : حرب العدوان الاسرائيلى فى ٥ يونيو ١٩٦٧ .
- الفصل الثانى : حرب التحرير العربية فى ٦ اكتوبر ١٩٧٣ .

الباب الثانى : المشكلات القانونية التى تثيرها قرارات المنظمات الدولية.

- الفصل الاول : اثر قرارات المنظمات الدولية على اسانيد السيادة الاسرائيلية .
- الفصل الثانى : مدى التزام الدول العربية بالاعتراف باسرائيل كدولة ذات سيادة .
- الفصل الثالث : مفهوم الحدود الآمنة فى قرارات الامم المتحدة .
- الفصل الرابع : مدى التزام الدول العربية بالاتفاق مع اسرائيل .

الوضع الراهن للنزاع العربى الاسرائيلى (دراسة فى ضوء قرارات المنظمات الدولية)

عرضنا فى القسمين السابقين من هذه الدراسة لمدى مشروعية الاسانيد المنشئة والاسانيد الكاشفة عن السيادة الاسرائيلية فى فلسطين، وانتهينا الى بطلان هذه الاسانيد فى ضوء قواعد القانون الدولى العام . غير ان النزاع العربى الاسرائيلى فى فلسطين لم يقتصر على المساجلات القانونية فى اروقة المنظمات الدولية او على صفحات الكتب ، بل كثيرا ما كان النزاع يتحول الى اقتتال بالسلاح على حدود هذه الدولة العربية او تلك ، وقد شهد يوم الخامس من يونيو عام ١٩٦٧ انتقالا فجائيا من ميدان المحاجة بالقانون الى ميدان الاقتتال بالسلاح عندما داهمت القوات الاسرائيلية المسلحة سوريا والاردن ومصر بحرب هجومية استهدفت فى المقام الاول اثبات الوجود الاسرائيلى وارغام الدول العربية على الاعتراف بأسانيد السيادة الاسرائيلية فى فلسطين . واستطاعت القوات الاسرائيلية أن تحتل اجزاء من الدول العربية الثلاث ، حيث احتلت هضبة الجولان فى سوريا والضفة الغربية فى الاردن ، وشبه جزيرة سيناء بمصر .

وقد بادرت هيئة الامم المتحدة ، باتخاذ بعض القرارات التى استهدفت حل النزاع العربى الاسرائيلى . وكان أهم هذه القرارات ، قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ الصادر فى ٢٢ نوفمبر ١٩٦٧ ، والذى اشتمل على وسائل حل النزاع بين العرب واسرائيل .

الا ان اسرائيل ، وقد عجزت عن نيل ما تبتغيه بالقوة المسلحة ، حاولت أن تستخدم قرار مجلس الامن لتأكيد ما تريد ، وقدمت تفسيرات للقرار تتفق مع الاهداف الاسرائيلية ، فادعت ان القرار المذكور لا ينص على الانسحاب الشامل من الاقاليم المحتلة بعد حرب ٥ يونيو ١٩٦٧ ، وان القرار يلزم الدول العربية بالاعتراف باسرائيل كدولة مستقلة ذات سيادة ، داخل حدود آمنة ومعترف بها ، وابرام اتفاق سلام نهائى بين اسرائيل والعرب ، ينظم كافة المسائل التى يشتمل عليها قرار مجلس الامن . وترتبا على ذلك فقد انتقل الصراع العربى الاسرائيلى مرة اخرى الى ميدان المحاجة بالقانون وبقراير المنظمات الدولية ، الى أن نفذ صبر الدول العربية ، فقامت مصر وسوريا فى السادس من اكتوبر ١٩٧٣ بشن حرب تحريرية ، استهدفت فى المقام الاول ارغام القوات الاسرائيلية على الانسحاب من الاقاليم المحتلة نتيجة لحرب يونيو ١٩٦٧ وتأكيد الحقوق المشروعة لشعب فلسطين فى السيادة على الاقليم الفلسطينى . وقد أدت هذ الحرب الى تكبيد اسرائيل خسائر فادحة فى الافراد والمعدات مما ادى الى تدخل الولايات المتحدة الامريكية بتقديم دعم

عسكري سريع للقوات الاسرائيلية المتقهقرة شرق قناة السويس ، ثم تدخل الاتحاد السوفيتي فاتفق مع الولايات المتحدة على تقديم مشروع قرار عاجل لمجلس الامن يستهدف ايقاف اطلاق النار وتنفيذ قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ لسنة ١٩٦٧ . ونتيجة لذلك صدر قرار مجلس الامن رقم ٣٣٨ في ٢٢ اكتوبر ١٩٧٣ ، والذي ينص على ايقاف اطلاق النار والبدء فورا في تنفيذ قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ .

غير ان الدعم العسكري الامريكى ، مكن القوات الاسرائيلية من خرق القرار المذكور فقامت باختراق الخطوط المصرية وعبور قناة السويس واحتلال المنطقة من الدفرسوار الى السويس على الضفة الغربية لقناة السويس . وبعد ان حققت الولايات المتحدة ما اعتبرته توازنا عسكريا في نتيجة حرب اكتوبر ١٩٧٣ قامت عن طريق وزير الخارجية الامريكى (د/ هنرى كيسنجر) بمجهودات تستهدف تنفيذ قرارى مجلس الامن رقم ٢٤٢ لسنة ١٩٦٧ ورقم ٣٣٨ لسنة ١٩٧٣ . وعقدت نتيجة لهذه المجهودات ، بعض الاجتماعات في خيمة الامم المتحدة عند الكيلو ١٠١ بطريق السويس - القاهرة ، وچنيف بسويسرا . أدت في مرحلتها الاولى الى توقيع اتفاقيتين اولاهما في ١١/١١/١٩٧٣ وثانيتها في ١٨ يناير ١٩٧٤ ، وترتب عليهما تبادل الاسرى ، وانسحاب القوات الاسرائيلية من غرب القناة الى شرقها . اما المشكلات الرئيسية التى اشتملت عليها قرارات مجلس الامن ، فهى تشكل جوهر العمل في مؤتمر للسلام اتفق الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة والدول العربية المعنية على عقده في (چنيف) .

ويبدو من هذا العرض الموجز لتطورات النزاع العربى الاسرائيلى منذ ٥ يونيو ١٩٦٧ حتى عام ١٩٧٤ انه قد اتخذ خلال هذه الفترة مظهرين ، احدهما عسكري والآخر قانونى . ويبدو المظهر العسكري في حرب اعتداء شنتها اسرائيل على الدول العربية في ٥ يونيو ١٩٦٧ ، وحرب تحرير شنتها الدول العربية على اسرائيل في ٦ اكتوبر ١٩٧٣ ، وسنعرض هذا المظهر في ايجاز ، في الباب الاول من هذا القسم .

وتجدر الاشارة الى اننا لن نتعرض في هذا الباب للوقائع العسكرية وانما سننتعرض للنتائج المباشرة لحربى ١٩٦٧ ، ١٩٧٣ والتى تمثلت في الاحتلال الاسرائيلى لاجزاء من اقاليم الدول العربية ، والمجهودات الدولية لحل النزاع بالطرق السلمية .

اما المظهر القانونى لهذا النزاع فيبدو في مشكلات ، اثر قرارات المنظمات الدولية على اسانيد السيادة الاسرائيلية في فلسطين والاعتراف (م ١٨ - السيادة الاسرائيلية)

باسرائيل وحدود هذه الدولة ومدى التزام الدول العربية بإبرام اتفاق معها وسنعرض هذا المظهر في الباب الثاني من هذا القسم .

ونلفت النظر الى اننا لم نلجأ في دراستنا ، في هذا القسم ، الى التزام التسلسل التاريخي للأحداث وما صاحبها من مشكلات وآثار قانونية ، وانما لجأنا الى ضم المسائل ذات الطبيعة الواحدة - بقدر الامكان - في اطار واحد ، شكلت المجموعة الاولى منها ، الباب الاول ، بينما شكلت المجموعة الثانية ، الباب الثاني . وترتيباً على ما تقدم ، فسوف تقسم هذا القسم الى ما يلي :

الباب الاول : الالتجاء الى القوة المسلحة لحل النزاع العربى الاسرائيلى .

الفصل الاول : حرب العدوان الاسرائيلى في يونيو ١٩٦٧ .

الفصل الثانى : حرب التحرير العربية في اكتوبر ١٩٧٣ .

الباب الثانى : المشكلات القانونية التى تثيرها قرارات المنظمات الدولية .

الفصل الاول : اثر قرارات المنظمات الدولية على اسانيد السيادة الاسرائيلية .

الفصل الثانى : مدى التزام الدول العربية بالاعتراف باسرائيل كدولة ذات سيادة .

الفصل الثالث : مفهوم الحدود الآمنة في قرارات الامم المتحدة .

الفصل الرابع : مدى التزام الدول العربية بالاتفاق مع اسرائيل .

الباب الأول

الالتجاء الى القوة المسلحة لحل النزاع العربى الاسرائيلى

اشتعلت الحرب بين اسرائيل والعرب فى اعوام ٤٨ ، ٥٦ ، ٦٧ - ١٩٧٣ نتيجة للتنازع بين الطرفين على مدى مشروعية اسانيد السيادة الاسرائيلية فى فلسطين .

واذ تشكل حربا ٦٧ ، ١٩٧٣ أعنف مواجهة مسلحة بين الطرفين محاولة للوصول الى حل للنزاع بينهما ، فقد راينا ان نخصصهما بالدراسة ، حيث تشكل وقائع وآثار هاتين الحربين صورة الوضع الراهن فى النزاع العربى الاسرائيلى . وسوف لا نتعرض فى هذا الباب للوقائع العسكرية لهذه الحرب او تلك ، اذ يخرج ذلك عن طبيعة هذه الدراسة ، وانما سنتعرض لاهم آثارهما المباشرة ، ولما كان الاحتلال الاسرائيلى لاجزاء من اقاليم مصر وسوريا والاردن اثرا من آثار الالتجاء الى القوة المسلحة فى ٥ يونيو ١٩٦٧ ، بينما كانت الجهود الدبلوماسية المكثفة لحل النزاع العربى الاسرائيلى اثرا من آثار الالتجاء الى القوة المسلحة فى ٦ اكتوبر ١٩٧٣ ، فقد راينا ان نتعرض لدراسة كل منهما فى هذا الباب الذى ينقسم الى فصلين :

الفصل الاول : وندرس فيه حرب العدوان الاسرائيلية فى يونيو ١٩٦٧

الفصل الثانى : وندرس فيه حرب التحرير العربية فى اكتوبر ١٩٧٣

الفصل الأول

حرب العدوان الاسرائيلي في يونيو ١٩٦٧ (١)

في صباح الخامس من يونيو عام ١٩٦٧ قامت القوات الاسرائيلية بهجوم مفاجيء على مصر وسوريا والاردن ادى الى احتلال شبه جزيرة سيناء وقطاع غزة ، والضفة الغربية لنهر الاردن ، ومرتفعات الجولان (٢) . وبعد اجتماعات متوالية لمجلس الامن ، وافق في ٢٢ نوفمبر ١٩٦٧ على اصدار القرار رقم ٢٤٢ مستهدفا وضع القواعد التي تكفل حل النزاع العربي الاسرائيلي حلا سلميا (٣) وكان من المتصور ان يؤدي هذا القرار الى حل النزاع بالطرق السلمية كما استهدف القرار ذاته ، الا ان الجدل الذي ثار حول تفسير عبارات هذا القرار ، ومحاولة كل من طرفي النزاع تفسير القرار بما يؤيد وجهة نظره ، ادى الى تعطيل تنفيذ القرار ، حتى قامت الدول العربية (مصر وسوريا) باستخدام القوة المسلحة في ٦ اكتوبر ١٩٧٣ لارغام القوات الاسرائيلية على الانسحاب من الاقاليم العربية المحتلة نتيجة لحرب يونيو ١٩٦٧ والاعتراف بالحقوق المشروعة لشعب فلسطين .

وقد اشتملت مقدمة القرار على ثلاث مبادئ هي :

١ - نبذ اكتساب الاقليم عن طريق الحرب .

٢ - الحاجة الى سلام عادل ومستمر تستطيع ان تعيش فيه كل دول المنطقة في امن .

(١) انظر عن تطورات واهداف حرب يونيو ١٩٦٧

- Le Figaro., Paris, Juin 10-11, 1967.
- L'Humanité., Paris, March 26, 1968.
- Yediot Aharonot., Israel, October 18, 1967.
- The New York Times., June 9, 1967.
- The Israel Economist., February, 1968. p. 38.

(٢) انظر مباداة اسرائيل بالاعتداء في مؤلف :

- Bassançon., op. cit., p. 207.
- (3) UN. Document no. (8274), Res. no. 242, November 22, 1967, The Year Book of U.N. 1967. op. cit., p. 257.

وانظر موضوع العدوان الاسرائيلي والامم المتحدة في مؤلف :

الدكتور عز الدين قودة - الاحتلال الاسرائيلي والمقاومة الفلسطينية في ضوء القانون الدولي العام - منظمة التحرير الفلسطينية - مركز الابحاث - دراسات فلسطينية رقم (٦٢) أغسطس ١٩٦٩ - بيروت - ص ١٣ - ٥٤ .

٣ — أن كل الدول الاعضاء بقبولها للميثاق ، قد اخذت على عاتقها التزاما بالعمل وفقا للمادة الثانية من الميثاق (٤) .

وكذلك تعرض القرار المذكور لعدد من المشكلات التي اعتبر ان حلها يؤدي الى اقرار السلام الدائم والقائم على العدل في المنطقة . وهذه المسائل ، هي :

- ١ — انسحاب القوات الاسرائيلية من الاقاليم المحتلة .
- ٢ — انتهاء حالة الحرب .
- ٣ — تحديد حدود آمنة معترف بها .
- ٤ — الاعتراف بسلامة الاراضي وبلاستقلال السياسي لكل دولة في المنطقة .
- ٥ — ضمان حرية الملاحة في الممرات الدولية .
- ٦ — حل عادل لمشكلة اللاجئين (٥) .

(4) Lapidoth, Ruth., La résolution du Conseil du Sécurité du 22 November 1967 au sujet du Moyen Orient. Revue Gen. de d.I.P. No. 2. 74^e année. Tome 74. Edition A. Pedone. Paris. Avril-June 1970. pp. 289-313.

— Wright, Quincy., The Middle East Problem., American Journal of I.L. Vol. 64. No. 2. The American Society of Intr. L. April 1970. pp. 270-281.

(٥) عبر مجلس الامن في ديباجة القرار عن اهتمامه المستمر بالموقف الخطير في الشرق الاوسط ، وعن عدم قابلية اكتساب الاقليم عن طريق الحرب والحاجة الى العمل للتوصل الى سلم دائم وعادل يحيا في ظله جميع دول المنطقة في امن ، كما يلح المجلس في بيان أن جميع الدول الاعضاء — بقبولها لميثاق الامم المتحدة — قد التزمت بالعمل وفقا للمادة الثانية من الميثاق . وقد نص القرار في البند الاول على : « ويؤكد المجلس ان تنفيذ مبادئ الميثاق يتطلب اقامة سلم دائم وعادل في الشرق الاوسط ينطوي على تطبيق المبادئ التالية كليهما : ١ — انسحاب قوات اسرائيل المسلحة من اقاليم احتلت في الصراع الاخير . ب — انتهاء جميع ادعاءات او حالات الحرب واحترام السيادة والتسليم بها وبسلامة الاراضي والاستقلال السياسي لكل دولة في المنطقة وبحقها في الحياة في بسلام دخل حدود آمنة ومعترف بها خالية من التهديدات او أعمال القوة . ونص في البند الثاني على : « ويؤكد أيضا ضرورة — في ضمان حرية الملاحة في الممرات الدولية في المنطقة . ب — في تحقيق حل عادل لمشكلة اللاجئين . ج — في ضمان عدم المساس بالاراضي او بالاستقلال السياسي لكل دولة في المنطقة من طريق اجراءات تشمل اقامة مناطق منزوعة السلاح » . وفي البند الثالث يطالب بتعيين ممثل للامين العام للامم المتحدة ليذهب الى الشرق الاوسط ويسهم في تحقيق حل سلمي مقبول وفقا لمبادئ القرار . وفي البند الرابع ينص على مطالبة الامين العام بتزويد المجلس بالتقارير التي يقدمها البعث الخاص . انظر النص العربي للقرار في مؤلف د/حامد سلطان — المصدر السابق ص ٦٧١ والنص الانجليزي في

— Year Book of U.N. 1967. p. 259.

وسوف نورد من النص الانجليزي او الفرنسي ما يتطلبه العرض في الصفحات التالية.

وقد اشتد الخلاف بصفة خاصة حول تفسير المدى الذى تنسحب اليه القوات الاسرائيلية طبقا لهذا القرار ، فقد ادعت اسرائيل أن القرار المذكور لا يلزمها بالانسحاب من جميع الاقاليم المحتلة اذ أغفل القرار الحاق اداة التعريف بكلمة (اقاليم محتلة) ، بينما اكدت الدول العربية أن هذا القرار ينص على الانسحاب من جميع الاقاليم المحتلة . ونظرا لان (احتلال) الاقاليم العربية كان (النتيجة) المباشرة لحرب يونيو ١٩٦٧ ، (بينما) كين (تحرير) هذه الاقاليم (السبب) المباشر لحرب أكتوبر ١٩٧٣ ، فقد رأينا أن نخصص هذا الفصل لدراسة الانسحاب من الاقاليم المحتلة والمنصوص عليه في قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ لعام ١٩٦٧ طبقا للمفهوم الاسرائيلى فى المبحث الاول ، وطبقا للمفهوم العربى ، فى المبحث الثانى . بينما نعالج فى الفصل التالى حرب التحرير العربية فى أكتوبر ١٩٧٣ وما نجم عنها من آثار .

المبحث الاول

الانسحاب من الاقاليم المحتلة طبقا للمفهوم الاسرائيلى

يربط التفسير الاسرائيلى للانسحاب بين المبدأ المنصوص عليه فى ديباجة القرار ، وهو عدم قابلية اكتساب الاقليم بالحرب ، وبين الانسحاب المنصوص عليه فى صلب القرار فىؤكد أن مبدأ عدم جواز اكتساب الاقليم بالحرب ليس الا صياغة جديدة لتعبير اسباني يقول (La Victoria no da dereckos)

اى أن النصر لا يخلق الحقوق . وقد ظهرت هذه الفكرة فى عديد من المعاهدات التى أبرمت بين دول أمريكا اللاتينية . ويمكن التماسها بوضوح فى نظرية (ستيمسون ١٩٣٢) وميثاق (بريان كيلوج ١٩٢٨) وفى المادة ٤/٢ من ميثاق الأمم المتحدة . وهذه القاعدة لا تعنى - فى التفسير الاسرائيلى - استحالة انتقال الاقليم الى سيادة الدولة التى تحتله ، بل انها تجيز هذا الانتقال بمقتضى معاهدة يتم ابرامها بعد أن تضع الحرب أوزارها (٦) . ويمضى التفسير الاسرائيلى فىؤكد ضرورة التفرقة بين معنيين : الاحتلال العسكرى ، واكتساب السيادة على اقاليم طرف آخر . فالاحتلال العسكرى لا ينقل السيادة من الاقاليم المحتلة

(6) Rosenne, Shabatai., Directions of a Middle East Settlement, Some Underlying legal problems. The Middle East Crisis. Library of Law and Contemporary Problems. John W. Halderman Oceana Publications., Inc. Dobbs Ferry. New York. 1969. pp. 44-67.

الى الدولة التى تمارس الاحتلال ، بل يكون لهذه الدولة الحق فى الاحتفاظ بالاقاليم المحتلة الى ان يتم التوصل الى ابرام اتفاقية سلام ، اما الاحتلال بذاته فلا ينقل السيادة .

وحق الاحتلال العسكرى حق مشروع من وجهة نظر اسرائيل ، فان للدول ان تلجأ الى استخدام القوة عند استعمالها لحق الدفاع الشرعى وان تقوم باحتلال الاقليم وان تبقى فيه ما دام النزاع مستمرا ، الى ان يبرم اتفاق سلام . ومن اجل هذا فان النص فى مقدمة قرار مجلس الامن على عدم جواز اكتساب الاقليم بالحرب ، لم يأت بجديد ، وانما يؤكد قاعدة مستقرة فى القانون الدولى ، ولكنه فى الوقت ذاته لا يدين الاحتلال العسكرى وانما يدين اكتساب الاقليم بالحرب . وترتبا على ذلك فان اسرائيل وهى تحتل الاقاليم العربية ، انما تمارس حق الدفاع الشرعى ، ولها ان تظل متمسكة ببقاء هذه الاقاليم تحت سيطرتها الى ان يبرم اتفاق سلام (٧) .

وفى ضوء هذا يجب ان يفهم المقصود من النص فى قرار المجلس على «انسحاب قوات اسرائيلية مسلحة من اقاليم احتلت فى النزاع الاخير» (٨) فهذا النص لا يحدد ثلاثة اشياء جوهرية لاتمام الانسحاب ، وهى ما هى القوات التى يجب سحبها ، والى أين تنسحب هذه القوات ، ومتى يجب ان تنسحب . والمفهوم من هذا النص ان مجلس الامن لا يطالب بالانسحاب الكامل لكل القوات الاسرائيلية من جميع الاقاليم المحتلة انسحابا فوريا ، ذلك ان جميع المشروعات التى قدمت للجمعية العامة او لمجلس الامن مطالبة بذلك ، قد تم رفضها ، لوجود اعتراف واسع الانتشار بأن خطوط الهدنة السابقة على حرب ٥ يونيو ١٩٦٧ (٩) ليست كافية كحدود دائمة ، وان اقرار العدالة والسلام الدائم يتطلبان تحديد حدود جديدة . ولم يحدد مجلس الامن هذه الحدود ، بل ترك تحديدها للمساعى الدبلوماسية الحرة ، وذلك بالتطبيق لقرار المجلس رقم ٦٢ لعام ١٩٤٨ والذى طالب فيه الطرفين بالتفاوض لابرام اتفاقيات هدنة دون ان يحدد المجلس

(7) Lapidoth., op. cit., pp. 295-297.

(8) "Withdrawal of Israeli armed forces from territories occupied in the recent conflict".

— Year Book., Loc. cit.

(9) Cattan, Henry., Palestine, The Arabs and Israel. The Search for Justice. Longmans, Green and Co. Ltd. London. 1969. p. 89 et seq.

ما هي خطوط الهدنة التي يجرى التفاوض لاقرارها (١٠) .

وترتيباً على ذلك فان اسرائيل ، ليست ملتزمة بموجب القرار رقم ٢٤٢ لسنة ١٩٦٧ بأن تعيد الحال الى ما كانت عليه قبل ٥ يونيو ١٩٦٧ ، لان اغفال وضع أداة التعريف (ال) لكلمة (اقاليم) يعنى أن الانسحاب يكون من بعض الاقاليم فقط (١١) ، وذلك كما ورد في أصل مشروع القرار الذى وضع باللغة الانجليزية بمعرفة الوفد البريطانى وهو في هذا يختلف عن النص الفرنسى للقرار ، اذ بينما يطالب النص الانجليزى بـ « انسحاب قوات اسرائيلية مسلحة من اقاليم احتلت في النزاع الاخير » نجد أن النص الفرنسى ينص على « انسحاب القوات الاسرائيلية المسلحة من الاقاليم التى احتلت في النزاع الاخير » (١٢) وترى وجهة النظر الاسرائيلية انه يجب الاخذ بالنص الانجليزى للأسباب الآتية :

١ - ان نص القرار هو مشروع بريطانى وضع باللغة الانجليزية ، وتقضى القواعد العامة في التفسير بالرجوع الى اللغة المستعملة في النص الاصلى .

٢ - ان تحديد الحدود الآمنة والمعترف بها ، يعنى أن القرار يفترض حدوداً جديدة يتم اقرارها في اتفاق . وهذا يعنى أن القوات المسلحة تنسحب الى تلك الحدود الجديدة التى يتوفر فيها عنصر الامان وفقاً لاتفاق الاطراف .

٣ - أن النص في القرار على انشاء مناطق منزوعة السلاح ، يعنى وجود حدود جديدة (١٣) .

(10) Rosenne., op. cit., pp. 60-61.

(11) Blume, Yehuda Z., The Beirut Raid and the Inter, Double Standerds. American Journal of Inter. L. Vol. 64. January 1970. pp. 73-105.

— Lapidoth., op. cit., pp. 298-299.

وانظر ايضا :

(12) «1- Retrait des forces armées israélienne des territoires occupées lors du recent conflit.»

وواضح ان أداة التعريف «Les» مندمجة مع أداة الاضافة «des» يكون الاداة «des» في اللغة للفرنسية وهو يطابق في اللغة العربية اداتى التعريف والاضافة .

(13) Lapidoth., op. eit., pp. 298-299.

وانظر ايضا

— Peretz, Dan., Israel's new Arab Dilemma., The Middle East Journal. Middle East Institute. Vol. 22. No. 1. Washington. Winter 1968. p. 49.

وفى هذا المؤلف يبين الكاتب الاسرائيلى (دان بيرتز) أن المناطق التى كانت تسيطر عليها اسرائيل عند ابرام هدنة ١٩٤٩ كانت مساحتها ٨٠٠٠ ميل مربع ، وضوفت نحو

وينبني على ما تقدم ، أن وجهة النظر الاسرائيلية بشأن الانسحاب ترى أن قرار مجلس الامن لا يلزم اسرائيل بالانسحاب من كافة الاقاليم التي احتلتها في حرب ٥ يونيو ١٩٦٧ وانما يكون الانسحاب الى مناطق يتم تحديدها بموجب اتفاق بين العرب واسرائيل وهو ما ترفضه وجهة النظر العربية في ضوء تفسيرها لقرار مجلس الامن (١٤) .

المبحث الثاني

الانسحاب من الاقاليم المحتلة ، طبقا للمفهوم العربى

سبق أن أوضحنا ، أن وجهة النظر الاسرائيلية ترى أن قرار مجلس الامن لا يتطلب انسحاب كل القوات الاسرائيلية من جميع الاراضى العربية التي احتلت في حرب ٥ يونيو ١٩٦٧ وذلك للأسباب التي سبق أن أوردناها في المبحث السابق .

غير أن مناقشة هذا الادعاء في ضوء قواعد القانون الدولي ، وفي ضوء مناقشات مجلس الامن والجمعية العامة ، السابقة على صدور هذا القرار أو اللاحقة له تثبت خطأ التفسير الاسرائيلى وتعده تطويع القرار لصالح اسرائيل .

فإذا استعرضنا في ايجاز بعض مبادئ القانون الدولي العام بشأن الحرب ، وضم اقاليم الدول الأخرى (١٥) ، نجد أن الحرب قد أصبحت وسيلة محظورة أو محرمة لتحقيق الاهداف السياسية لاية دولة أو لتسوية أى نزاع دولى ، وذلك على الأقل منذ ميثاق (بريان كيلوج) عام ١٩٢٨ . وقد أكد ميثاق الامم المتحدة هذا المبدأ في مادته الثانية التي أشير اليها في قرار مجلس الامن ، فنص في الفقرة الرابعة على أن

أربع مرات بعد حرب ٥ يونيو ١٩٦٧ فبلغت نحو ٢٥٠٠٠ ميل مربع . ويؤكد المؤلف أن السياسيين الاسرائيليين لا يفكرون في إعادة أى جزء من هذه الاراضى الى العرب . ويشير الى تصريح (ايجال آلون) المنشور في جريدة (جيروساليم بوست) في ١٦/٨/١٩٦٧ من استخدامه تعبير « المناطق المحررة » بالنسبة للجولان والضفة الغربية وقوله أن الجولان ان تعود مرة أخرى . كذلك أشار المؤلف الى تصريح معادل (لوشى دايان) منشور في جريدة (ها آرتز) في ١٠/٨/١٩٦٨ . والى تصريح لحاخام اليهود السفارديين منشور في مجلة (آفاق اسرائيل مجلد ١٥ رقم ٨ - اكتوبر ١٩٦٧) والذي أشار فيه الى أنه « من المحرم على أى يهودى أن يفكر في اوجاع أى جزء من اراضى ابائنا » .

(١٤) محمد فيصل عبد المنعم وابراهيم كروان - التوسع الاسرائيلى ، عرض وتحليل مشروعات السلام الاسرائيلى - مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بمؤسسة الاهرام القاهرة ١٩٧٤ . (كل المرجع) .

(١٥) انظر الآثار القانونية للاحتلال العسكرى في وقت الحرب - د/ عز الدين فودة -

الرجع السابق - ص ٥٥ - ١٠٦ .

« يمتنع أعضاء الهيئة جميعا في علاقاتهم الدولية عن التهديد باستعمال القوة أو استخدامها ضد سلامة الاراضى أو الاستقلال السياسى لاية دولة أو على أى وجه آخر لا يتفق ومقاصد الأمم المتحدة » .

وترتبا على ذلك أصبحت الحرب عملا غير مشروع باستثناء جالتين أقر ميثاق الأمم المتحدة مشروعية الحرب فيهما وهما : حالة الضمان الجماعى المنصوص عليها فى الفصل السابع من الميثاق ، وحالة الدفاع الشرعى المنصوص عليها فى المادة (٥١) من الميثاق ورغم هذا الاستثناء ، فإن هذه الحرب (المشروعة) تفقد مشروعيتها اذا تعدت النطاق المحدد لها وفقا للشروط المنصوص عليها فى الميثاق والمستفادة من المبادئ العامة للقانون الدولى . فحق الدفاع الشرعى يفقد مشروعيته اذا لم يتوافر شرط الاعتداء المسلح الذى شرع الدفاع الشرعى لردعه (١٦) وحتى لو تفاضينا عن هذا الشرط واعتبرنا الدفاع الشرعى حقا طبيعيا يخول الحق فى (شن حرب وقائية) دون انتظار وقوع اعتداء مسلح فإن مبادئ القانون العامة التى أقرتها الأمم المتحدة ، والتى أشير إليها كمصدر من مصادر القانون الدولى فى المادة (٣٨) من النظام الأساسى لمحكمة العدل الدولية تفترض لمشروعية ممارسة حق الدفاع عن طريق شن (حرب وقائية) ، أن تتعرض الدولة لخطر العدوان عليها وأن يكون هذا الخطر حالا أو وشيك الوقوع ولا يمكن تفاديه باية وسيلة أخرى غير الحرب ، وذلك بالقدر اللازم لدفع الخطر فقط وليس تحقيقا لأهداف توسعية (١٧) .

كذلك فإن مشروعية اكتساب الاقليم فى ظل قواعد القانون الدولى المعاصر لا يمكن اسنادها الى الغزو الاسرائيلى لارضى الدول العربية فهناك اتجاه واضح فى القانون الدولى منذ القرن الماضى يقضى بالامتناع عن الاعتراف بضم الاقاليم نتيجة للغزو المسلح الا اذا اقترن هذا الضم بتنازل صريح من جانب الدولة صاحبة السيادة على الاقليم ، كما أيد ميثاق الأمم المتحدة فى المادة الثانية هذا الاتجاه (١٨) .

(١٦) يكون (الدفاع) مشروعا ، طبقا للمادة (٥١) من الميثاق : « اذا اعتدت قوة مسلحة على أحد أعضاء الأمم المتحدة » .

(١٧) د/سمعان بطرس فرج الله - الأمم المتحدة والعدوان الاسرائيلى - دراسة بمجلة السياسة الدولية - العدد ١٤ - اكتوبر ١٩٦٨ - مؤسسة الاهرام - القاهرة . - من ص ١٨ - ٤٩ .

(١٨) د/عائشة راتب - قرار مجلس الأمن فى ١٩٦٧/١١/٢٢ - نص محاضرة ألقىته فى الجمعية المصرية للقانون الدولى فى ١٩٧١/٤/٢٤ ونشرت فى مؤلف بعنوان « الأمم المتحدة وحفظ السلام فى الشرق الاوسط » الجمعية المصرية للقانون الدولى - دراسات فى القانون الدولى - المجلد الثالث - القاهرة ١٩٧١ ص ١ - ١٨ .

ولا يمكن ان نسلم بوجهة النظر الاسرائيلية القائمة على التفرقة بين (اكتساب السيادة) على الاقليم ، و (احتلال) الاقليم والقول بان قرار مجلس الامن انما نص على عدم مشروعية الاول ولم يتعرض للامر الثانى مما يضى على الاحتلال الاسرائيلى صفة المشروعية . ذلك أن الاحتلال نتيجة لازمة للحرب ، وما دامت الحرب قد اصبحت غير مشروعة فان ما يترتب عليها ايضا يعتبر غير مشروع . وحتى بفرض ان الاحتلال كان نتيجة استخدام حق الدفاع عن النفس فانه يعتبر باطلا لعدم توافر شروطه على النحو السابق . وقد حسمت قرارات الجمعية العامة الصادرة في ٤ نوفمبر ١٩٧٠ ، ١٣ ديسمبر ١٩٧١ ، ٨ ديسمبر ١٩٧٢ هذا الموضوع ، فقررت عدم مشروعية (اكتساب الاقليم) و (احتلال الاقليم) ايضا . فقد جاء في قرار ٤ نوفمبر ١٩٧٠ النص على ان ضم الاقاليم بالقوة امر غير مقبول ، ومن ثم فانه يتعين اعادة الاقاليم التى تم احتلالها بهذه الوسيلة . وجاء في قرار ١٣ ديسمبر ١٩٧١ انه لا يمكن ان يكون اقليم اى دولة موضوعا لاحتلال او اكتساب بواسطة دولة اخرى عن طريق التهديد بالقوة او استخدامها . وأن اكتساب الاقاليم بالقوة غير مقبول ، ومن ثم فان الاقاليم المحتلة يجب ان تعاد . وفي قرار ٨ ديسمبر ١٩٧٢ قررت الجمعية ان اكتساب الاقاليم بالقوة غير مقبول وانه تبعا لذلك فان الاقاليم المحتلة يجب ان تعاد (١٩) .

ويتضح مما تقدم بطلان الراى الذى ذهبت اليه وجهة النظر الاسرائيلية ، اذ يبين من هذه القرارات أن الامم المتحدة ، لاتدين اكتساب الاقليم بواسطة القوة فحسب وانما تدين ايضا احتلال الاقاليم العربية ، واستمرار هذا الاحتلال . ومعنى ذلك أن ما انطوى عليه قرار مجلس الامن من اعدم مشروعية (اكتساب) الاقليم بواسطة القوة ، انما يصح ايضا بالنسبة (لاحتلال) الاقليم بواسطة القوة ، لان اداة الاكتساب

(١٩) وقد ورد النص على عدم مشروعية الاكتساب والاحتلال فى القرارات الثلاثة ، وبصيغة واحدة ، على النحو التالى :

— "the acquisition of territories by force is inadmissible, and consequently, territories thus occupied must be restored".

كما ورد بقرار ١٢ ديسمبر ١٩٧١ ان الجمعية العامة
— "Gravely concerned at the continuation of Israel's occupation of the Arab territories since 5 June 1967".

انظر نصوص القرارات فى :
— Resolutions adopted by the G.A. Official Records of 25th, 26th, 27th session, no. 2628, 2799, 2949.

والاحتلال واحدة ، وهى القوة أو الحرب ، التى حرمت استخدامها قواعد القانون الدولى .

وفى المناقشات التى جرت فى الامم المتحدة لحل أزمة العسديوان الاسرائيلى فى ٥ يونيو ١٩٦٧ طالب عدد كبير من الاعضاء بسحب القوات الاسرائيلية الى ما وراء خطوط الهدنة العربية الاسرائيلية . وقد ظهر ذلك واضحا فى اجتماعات مجلس الامن ، والجمعية العامة للامم المتحدة (٢٠) الا أن استعمال الولايات المتحدة (لالفيتو المستتر Hidden Veto) فى مجلس الامن (٢١) واتباعها سياسة (الثلث المعوق Blocking third) فى الجمعية العامة للامم المتحدة (٢٢) وعجز الدول العربية عن التأثير فى (الاصوات المترددة Floating Votes) فى مناقشات الامم المتحدة (٢٣) ، أدى الى عدم صدور قرار صريح يطالب اسرائيل بالانسحاب الى خطوط ما قبل ٥ يونيو ١٩٦٧ ، رغم أن الاتجاه الذى كان سائدا فى مجلس الامن يوم ١١/٢٢/١٩٦٧ يؤكد أن القرار يعنى

(٢٠) وفى جلسات مجلس الامن التى بدأت فى ٥ يونيو ١٩٦٧ اصرت الدول العربية والاسيوية والافريقية والشيوعية على ضرورة النص فى قرار مجلس الامن بإيقاف القتال على انسحاب جميع القوات المتحاربة الى خطوط الهدنة ولكن الولايات المتحدة هددت بعرقلة اصدار أى قرار فى الموضوع اذا نص على ذلك . وفى ٨ يونيو طالب مندوب الهند فى المجلس بسحب القوات المتحاربة فوراً الى ما وراء الخطوط التى كانت تحتلها قبل بدء العمليات العسكرية . وفى الجلسات التى عقدها المجلس من ١٠ - ١٤/٦/١٩٦٧ وافق ستة أعضاء على مشروع قرار سوفيتى ينص على الانسحاب خلف خطوط الهدنة . وفى جلسات الجمعية العامة للامم المتحدة التى عقدت اعتباراً من ١٧/٦/١٩٦٧ ايد نحو ٥١ دولة انسحاب اسرائيل من جميع الاراضى التى احتلتها وذلك عند التصويت على مشروع الدول غير المنحازة ، وايد الانسحاب ٤٣ عضواً عند الاقتراع على المشروع السوفيتى و٥٣ عضواً عند الاقتراع على المشروع اللاتينى . انظر فى ذلك النصوص الآتية :

— O.N.U. Chronique mensuelle, Juillet 1967. p. 9 et seq.

— U.N. Document S/Res/233 (1967), U.N. Docs. A/L. 521-526.

(٢١) يعنى ذلك عدم الاعتراض على القرار ولكن عرقلة اصداره عن طريق التأثير على غالبية أعضاء مجلس الامن وهى الظاهرة التى يطلق عليها اصطلاحاً (التصويت الكتلى Block Voting)

انظر د/سمعان بطرس - المرجع السابق - ص ٣٤ .

(٢٢) بمعنى أن الولايات المتحدة بسيطرتها وتأثيرها على اصوات اكثر من ثلث أعضاء الجمعية العامة تستطيع أن تمنع صدور أى قرار لا توافق عليه . انظر المرجع السابق - ص ٣٤ .

(٢٣) وهى الاصوات التى يمكن اجتذابها بطريق التأثير فيها . انظر موضوع قطع العلاقات بين بعض دول افريقيا واسرائيل نتيجة تأثير الدول العربية فى :

— Gygielman, Victor., Israël espère sauvegarder de solides positions en Afrique noire. Le Monde Diplomatique no. 226. Paris, Mars 1973. p. 1.

الانسحاب الكامل من الاراضى التى احتلت فى حرب يونيو ١٩٦٧ ، فقد أكد مندوب الهند انه يفهم أن المشروع البريطانى (الذى وافق المجلس عليه) ينص على انسحاب القوات الاسرائيلية من جميع الاراضى العربية بلا استثناء (٢٤) . وأعلن مندوب الاتحاد السوفيتى أنه يتفق فى هذا التفسير مع المندوب الهندى . وأعلن المندوب الفرنسى أنه فيما يتعلق بالنقطة الرئيسية وهى ضرورة انسحاب القوات الاسرائيلية من جميع المناطق المحتلة فليس هناك أى التباس أو غموض (٢٥) .

أما مندوب بريطانيا (جورج براون) ووزير الخارجية البريطانية (وقتئذ) وواضع المشروع ، فقد ذكر فى جلسة ١٩٦٧/٩/٢٦ « ان بريطانيا لا توافق على الحرب كوسيلة لتسوية المنازعات ولا يجب أن يسمح لاي دولة بأن توسع حدودها نتيجة للحرب ، وهذا يعنى أنه يجب على اسرائيل ان تنسحب » (٢٦) .

وفى التقرير السنوى الذى اذاعه (أو ثانت) السكرتير العام للأمم المتحدة عند افتتاح الدورة الثانية والعشرين فى ١٩٦٧/٩/١٩ ، حدد عدة مبادئ منها : « أن العالم لا يستطيع أن يقبل استمرار بقاء اسرائيل فى الاراضى التى احتلتها بطريق الغزو . وأن انسحاب القوات الاسرائيلية من هذه الاراضى ، قضية مباشرة تمثل تحديا عاجلا للأمم المتحدة ، وأن

(24) Blum., op. cit., p. 96.

(25) U.N. Monthly Chronicle, December 1967. p. 8 et seq.

وانظر مجلة السياسة الدولية - العدد رقم (١١) فى يناير ١٩٦٨ - ص ١٨٨ .
(26) O.N.U. Chronique Mensuelle, October 1967. pp. 69-70.

وانظر ايضا مجلة السياسة الدولية - المصدر السابق - ص ١٨٥ .
وقد حدث ان ذكر (برنار ليدويدج) السفير البريطانى فى اسرائيل اثناء اجتماع فى (حيفا) فى مايو ١٩٧٤ ان القرار ٢٤٢ يدعو الى الانسحاب من « ارض احتلت فى حرب يونيو ١٩٦٧ وليس من جميع الاراضى المحتلة » و اضاف « لو كنا نعنى الاراضى المحتلة كلها لقلنا ذلك » فسارعت وزارة الخارجية البريطانية باصدار بيان فى ٨ مايو ١٩٧٤ قالت فيه : « ان ليدويدج كان يتحدث فى اجتماع خاص فى حيفا ولا يقرأ من نص معد من قبل ، كما انه لم يكن يتحدث بناء على تعليمات من حكومته . . ولم يصدر ولم يكن فى النية ان يصدر أى تفسير جديد للقرار ٢٤٢ . . على اننا نعتقد ان الحل المبكر والبدائم سيحقق من طريق التنفيذ الكامل للقرار رقم ٢٤٢ : فان مثل هذه التسوية ستأخذ فى الاعتبار المبادئ الاساسية لذلك القرار وهى الانسحاب الاسرائيلى وحق كل دولة فى المنطقة فى أن تعيش فى سلام وأمن » . وواضح ان بريطانيا لو كانت تقرر تفسير سقيها فى اسرائيل وهو تفسير اسرائيل أيضا لدى الانسحاب لما سارعت باصدار مثل هذا البيان . انظر الاهرام ١٠/٥/١٩٧٤ .

الغزو العسكري يجب الا يحقق مكاسب اقليمية « (٢٧) ،

وخلال ثلاث دورات متتابعة للجمعية العامة للامم المتحدة ، نوقشت قضية الشرق الاوسط ، وعدم تنفيذ قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ لسنة ١٩٦٧ . ففي الدورة الخامسة والعشرين أصدرت الجمعية العامة قرارها رقم (٢٥/٢٦٢٨) في ٤ نوفمبر ١٩٧٠ وهذا القرار يؤكد قرار مجلس الامن ، ويدين اكتساب الاقاليم بالقوة ويطالب بارجاع الاقاليم التي تم احتلالها بهذه الوسيلة (٢٨) . ثم أصدرت الجمعية في ١٣ ديسمبر ١٩٧١ القرار رقم (٢٦/٢٧٩٩) مشتملا على أحكام تعتبر أكثر صراحة ووضوحا في ادانة الاحتلال الاسرائيلي ، اذ أوضح القرار ان الجمعية العامة تؤكد ان اقليم أي دولة لا يمكن ان يحتل أو يكتسب نتيجة التهديد باستخدام القوة أو استخدامها . وفي هذا البند من القرار رد واضح على وجهة النظر الاسرائيلية التي تدعى ان قرار مجلس الامن انما يدين فقط (اكتساب الاقليم) وليس (احتلال الاقليم) اذ ان قرار الجمعية العامة صريح في ادانة (اكتساب الاقليم واحتلاله) كذلك يؤكد القرار قلق الجمعية العامة لاستمرار احتلال اسرائيل (للاقاليم العربية) منذ ٥ يونيو ١٩٦٧ (٢٩) . وقد أزيلت هذه الفقرة كل لبس يمكن ان يعترى موضوع الانسحاب المنصوص عليه في قرار مجلس الامن ٢٤٢ لسنة ١٩٦٧ اذ ادانت احتلال اسرائيل (للاقاليم العربية) وليس (لاقاليم عربية) . وهذا يعني ان مدى الانسحاب انما يمتد ليشمل كل الاراضي المحتلة منذ ٥ يونيو ١٩٦٧ .

وتؤكد الجمعية أيضا ان اكتساب الاقاليم بالقوة ، غير مقبول ، وانه

(٢٧) السياسة الدولية - المصدر السابق - ص ١٨٤ وانظر :

— Report of the Secretary General on the Work of the Organization. 1967-1968. 22th Sess.

(٢٨) وقد اعترف القرار (بشعب فلسطين) لأول مرة منذ انشاء اسرائيل . انظر

نص القرار في :

— Official Records of the 25th session of the G.A. (Res. no. [2628 (XXV)] 4 November 1970.

وايضا في :

— Year Book U.N. 1970. pp. 245, 261.

(٢٩) أعربت الجمعية عن اهتمامها العميق لاستمرار الاحتلال بقولها :

— "Gravely concerned at the continuation of Israel's occupation of the Arab territories since 5 June 1967".

ومن الواضح ان النص هنا يشمل (كل الاراضي المحتلة منذ ٥ يونيو ١٩٦٧) .

— Official R. of 26th session of the G.A. Supplement no. 29. Res. no. (2799 [XXVI]) 13 December 1971.

نتيجة لذلك فان الاقاليم المحتلة يجب ان تعاد . وفى هذه الفقرة تأكيد صريح آخر لشمول الانسحاب جميع الاقاليم المحتلة فضلا عن أن الفقرة تربط بين الاحتلال والاكتماب وهو ما يحاول الفقه الاسرائيلى أن ينكره .

وفى ٨ ديسمبر ١٩٧٢ أصدرت الجمعية القرار الثالث لها فى موضوع الشرق الاوسط وهو القرار رقم (٢٧/٢٩٤٩) . وقد ادانت الجمعية فى هذا القرار عدم تنفيذ قرار مجلس الامن ٢٤٢ لسنة ١٩٦٧ وقرار الجمعية رقم (٢٦/٢٧٩٩) . كما ادانت استمرار الاحتلال الاسرائيلى للاقاليم العربية المحتلة منذ ٥ يونيو ١٩٦٧ ، وكررت كل فقرات القرارات السابقة التى تطالب بالانسحاب الشامل ثم اضافت الى ذلك اعلانها بان التفيرات التى تحدثها اسرائيل فى الاقاليم العربية المحتلة The occupied Arab territories بالمخالفة لاتفاقية جنيف الموقعة فى ١٤/٨/١٩٤٩ باطلة وغير مشروعة (null and void) وتدعو جميع الدول الى عدم الاعتراف باى تفيرات او اجراءات تجريها اسرائيل فى الاقاليم العربية المحتلة the occupied Arab territories وهذه الفقرات تتضمن احكاما اكثر صراحة ووضوحا فى ادانة الاحتلال الاسرائيلى لجميع الاقاليم المحتلة بعد ٥ يونيو ١٩٦٧ ، وادانة كل ما يترتب على هذا الاحتلال من آثار .

وقد اضاف هذا القرار حكما آخر نعتقد انه حكم بالغ الاهمية ، وهو طلب الجمعية العامة من مجلس الامن اتخاذ الاجراءات الفورية بالتشاور مع سكرتير عام الامم المتحدة وممثله الشخصى بهدف تنفيذ القرار رقم ٢٤٢ لسنة ١٩٦٧ تنفيذا فوريا وكاملا مع الاخذ فى الاعتبار كافة القرارات والوثائق المتعلقة بالموضوع ، والصادرة عن الامم المتحدة . اذ ان الحكم الاخير يعنى فى رأينا - وكما سيرد فيما بعد - أن قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ لسنة ١٩٦٧ مرتبط كل الارتباط بقرار التقسيم الصادر فى ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧ وقرار تخير اللاجئين بين العودة أو التعويض العادل (٢٠) . وكل القرارات الاخرى المتعلقة بالموضوع ، ومنها ، قرار قبول اسرائيل فى عضوية الامم المتحدة وربطه بتنفيذ قرارى التقسيم وقرار تخير اللاجئين بين العودة أو التعويض .

(٢٠) انظر نص القرار فى :

— Official R. of the 27th session of the G.A. Supplement no. 30.
(A/8730). Res. no. 2949 (XXVII) 8 December 1972.

ويستفاد من القرارات الثلاث السابقة (٢١) ، أن مدى الانسحاب إنما يمتد ليشمل كل الاراضي أو الاقاليم العربية التي احتلت منذ ٥ يونيو ١٩٦٧ . وقد اشتملت القرارات الثلاثة أيضا على اعتراف واضح وصريح بحقوق الشعب الفلسطيني (٢٢) ، وربطت القرارات بين احترام هذه الحقوق وبين اقرار السلام الدائم والعدال في الشرق الاوسط مما يجعل احترام هذه الحقوق شرطا أساسيا لقرار السلام الذي ينشده قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ لسنة ١٩٦٧ كما يجعل - بمفهوم المخالفة - من انتهاك هذه الحقوق ، خرقا صريحا لميثاق الامم المتحدة ، وتهديدا للسلام . ومن الواضح ان من بين هذه الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني - في نطاق هذه الدراسة - الا تعرض اقاليمه للاحتلال ، أو للتهديد بالقوة أو استعمالها .

وفي التقرير الذي قدمه المبعوث الخاص للسكرتير العام للامم المتحدة من أجل تنفيذ قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ لسنة ١٩٦٧ ، في ١٩٧١/١١/٣٠ بشأن مساعيه بين مصر واسرائيل للرد على مذكرته التي قدمها للطرفين في ٨ فبراير ١٩٧١ ، ذكر (جوناريانج) انه طلب من الدولتين تعهدات متبادلة على النحو الآتي :

١ - أن تتعهد اسرائيل بسحب قواتها من الاقليم المصري المحتل ، الى الحدود الدولية السابقة بين مصر وفلسطين التي كانت تخضع للانتداب البريطاني .

(٢١) لم يقتصر الامر على هذه القرارات الصادرة من الجمعية العامة ، بل انه عند عرض موضوع الشرق الاوسط على مجلس الامن في شهرى يونيو ويوليو ١٩٧٣ ، ايد جميع اعضاء مجلس الامن ، الانسحاب من جميع الاقاليم التي احتلتها اسرائيل منذ ٥ يونيو ١٩٦٧ عدا مندوب الولايات المتحدة الذي اعترض على مشروع قرار برقم (Doc. S/10974. S/P.V. 1735) يطالب اسرائيل بالانسحاب من جميع الاقاليم العربية التي احتلت منذ ٥ يونيو ١٩٦٧ . انظر المناقشات التي جرت بمجلس الامن في هذا الخصوص بالمصدر الآتي :

— S/P.V. (Provisional Verbatim Records) of 1924, 1925, 1926, 1928, 1933, 1935th meeting of the Security Council. June, and July 1973.

(٢٢) فقد نص القرار رقم (٢٧/٢٩٤٩) على سبيل المثال على ما يلي :

— "G.A., Recognizes that respect for the palestinian rights is an indispensable element in the establishment of a just and lasting peace in the M.E."

وفي مناقشات مجلس الامن في يونيو ويوليو ١٩٧٣ ذكر مندوب بريطانيا ان حقوق اللاجئين المشار اليها في قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ لسنة ١٩٦٧ تطابق تعبير (حقوق الشعب الفلسطيني) . انظر : S/P.V., loc. cit.

٢ - أن تتعهد مصر في مقابل ذلك بالدخول في معاهدة سلام مع إسرائيل .

وفي ١٥ فبراير ١٩٧١ ردت مصر بالإيجاب ، على أساس استعدادها لإبرام معاهدة سلام بشرط انسحاب القوات الإسرائيلية المسلحة من سيناء ومن قطاع غزة . وفي ٢٦ فبراير ١٩٧١ ردت إسرائيل ردا غير مباشر على التعهدات المطلوبة منها وذكرت أنها لن تعود إلى الحدود السابقة في ٥ يونيو ١٩٦٧ (٣٣) . ومن الواضح أن تفسير المبعوث الشخصي لسكرتير عام الأمم المتحدة يؤيد التفسير العربي لقرار مجلس الأمن رقم ٢٤٣ لسنة ١٩٦٧ من أن الانسحاب يجب أن يكون من جميع الأقاليم المحتلة . بل أن الفصل في مدى الانسحاب يمكن التعرف عليه أيضا من خلال تطبيق قواعد التفسير في القانون الدولي (٣٤) على قرار مجلس الأمن . وأول القواعد في هذا الصدد ، أن يؤدي قيام القواعد القانونية الدولية على الرضا بأحكامها يعني أن للدول التي أنشأتها وحدها الحق في تفسيرها . وبتطبيق هذه القاعدة على الوضع بالنسبة لقرار مجلس الأمن نجد أن واضعي القرار لم يتفقوا جميعا على تفسير مشترك وصريح لمدى الانسحاب المنصوص عليه في قرار مجلس الأمن ، وفي هذه الحالة يجب تطبيق القواعد الأخرى التي استقر عليها القانون الدولي وطبقها المحكمة الدائمة للعدل الدولي وهي تتمثل فيما يلي (٣٥) :

(33) Report of the Secretary General on the Work of the Organization., (16 June 1971-1972). General A. Official Records of 27th session. Supplement no. 1. (A/8701).

وانظر كذلك عرضا لمساعي المبعوث الدولي (جوناريانج) في ادراسة التي اعدتها أستاذنا د/ عبد العزيز سرحان بعنوان : الولايات المتحدة الأمريكية ومشكلة الشرق الأوسط المصدر السابق . ص ١ - ١٥١ وايضا : التنظيم الدولي - المصدر السابق - ص ٣٦٣ وما بعدها .

(٣٤) انظر قواعد التفسير في القانون الدولي في مؤلف أستاذنا د/ عبد العزيز سرحان - القانون الدولي العام - طبعة ١٩٦٩ - ص ١٦٥ وطبعة ١٩٧٣ ص ١٢٩ .
(٣٥) انظر د/ حامد سلطان - المرجع السابق - ص ٧٥ . وانظر أيضا د/ محمد عزيز شكري - المصدر السابق - ص ٣٨١ .
وانظر د/ حسن الجلي - القانون الدولي العام - المصدر السابق - ص ١٠٢ - ١١٨ وانظر المصادر الآتية :

- Lauterpacht., Restrictive interpretation and the principle of effectiveness of the interpretation of treaties. op. cit., p. 48.
- Castel., op. cit., p. 851 et seq.
- Sorensen., Manual of P. Inter. L. op. cit., p. 210 et seq,
- Schwarzenberger., op. cit., p. 208 et seq.

١ - يجب أن تعد الالفاظ المستعملة ، وسيلة للتعبير عن فكرة معينة ، وهذه الفكرة هي التي يجب أن يتجه اليها بحث القائم بالتفسير . والفكرة المعينة التي يعبر عنها قرار مجلس الامن هي « اقرار سلام عادل ودائم في الشرق الاوسط » ويتعين أن يكون تفسير عبارات القرار مؤديا الى تحقيق هذه الفكرة ، وبدهى أنه لا يمكن القول بأن اضافة صفة المشروعية على احتلال اسرائيل للاقاليم العربية بعد عدوان ٥ يونيو ١٩٦٧ كلها او بعضها يمكن أن يؤدي الى الفكرة أو الغاية التي استهدفها قرار المجلس .

٢ - يجب تفسير القواعد الدولية بما يتفق وحسن النية . ومن الواضح ان اغتصاب الاقاليم وطرده السكان نتيجة حرب عدوانية لا يمكن أن يتفق وحسن النية .

٣ - يجب أن يراعى في تفسير النص القانوني ، العلاقة التي تقوم بينه وبين النصوص الاخرى . وهنا نجدان التطبيق الواضح لهذه القاعدة يعنى عدم التركيز في التفسير على عبارة « انسحاب قوات اسرائيلية مسلحة من اقاليم احتلت في النزاع الاخير » وانما يتعين الربط بين هذا النص والنصوص الاخرى في القرار . ومن الجلى أن القرار نص في ديباجته على « عدم قابلية اكتساب الاقاليم عن طريق الحرب » وأن « جميع الدول الاعضاء - بقبولها لميثاق الامم المتحدة - قد التزمت بالعمل وفقا لاحكام المادة الثانية من الميثاق » فاذا ما تم الربط بين هذه النصوص ، فانه لا يمكن القول بأن القرار يعنى انسحاب القوات الاسرائيلية من بعض الاقاليم التي احتلت منذ ٥ يونيو ١٩٦٧ والا كان معنى ذلك اهدار كل قيمة قانونية لمبدأ « عدم قابلية اكتساب الاقليم بالحرب » وللمادة الثانية من ميثاق الامم المتحدة ، وكان الاجدر اذا اخذنا بهذا التفسير ، عدم النص على هذين المبدأين وهو مالا يمكن القول به في ظل قواعد القانون الدولي المعاصر .

واذا اخذنا بوجهة النظر الاسرائيلية القائلة بأن اشتغال القرار على تحديد حدود آمنة ومعترف بها يعنى الانسحاب الى حدود جديدة غير حدود الهدنة السابقة على الحرب ، فلماذا يكون هذا الانسحاب على حساب الاقاليم المعتدى عليها ؟ ولماذا لا يكون الانسحاب الى حدود جديدة فعلا ولكن الى ما وراء خطوط الهدنة حتى تكون الحدود آمنة

— Rausseau., D. Inter. P. op. cit., p. 241,

— Redslob., op. cit., p. 95.

— Modsen., op. cit., p. 29 et seq.

— Starke., op cit., p. 235.

بالنسبة للدول العربية ، وهى الدول المعتدى عليها ؟ ان قرار مجلس الامن لا يشير الى ذلك ولا الى عكس ذلك صراحة . ولكن مفهوم القرار يعنى من وجهة نظرنا ادانة كل اكتساب للاقليم بطريق الحرب ، وواضح ان اسرائيل قد سيطرت على اقاليم عربية لا فى ٥ يونيو فحسب ولكن منذ حرب ١٩٤٨ حتى الآن . وكذلك لا يمكن الاخذ بوجهة النظر الاسرائيلية من قصر الانسحاب على اجزاء من الاقاليم العربية المحتلة ، اذ لا يمكن التوفيق بين هذه النظرة وبين نصوص القرار نفسه وخاصة ما جاء منها بالبند الاول فقرة (ب) من ضرورة احترام السيادة والتسليم بها وبسلامة الاراضى والاستقلال السياسى لكل دولة فى المنطقة . فهذا النص لم ينص عليه لصالح المعتدى بل ان حسن النية يقضى بتنفيذه لصالح الدول المعتدى على اراضيها وهى الدول العربية . والقول بغير ما تقدم - فضلا عن مخالفته لنصوص القرار نفسه - يتعارض مع قاعدة قانونية مستقرة هى أنه « لا يصح الاعطاء والمنع فى آن واحد » (٣٦) اذ لا يمكن اعطاء الدول العربية فى سائر عبارات القرار ، الحق فى سلامة اراضيها ثم تمنع من ممارسة سيادتها على اجزاء من اقاليمها بدعوى النص على ذلك فى ذات القرار .

٤ - يجب تفضيل التفسير المعقول على غيره حتى ولو بدا ان الالفاظ المستعملة تحاىب التفسير غير المعقول . ويتطلب تطبيق هذا المبدأ تحديد التفسير المعقول أولا . والتفسير المعقول فى رأينا - والذى يتفق مع قواعد القانون الدولى - هو سحب القوات المتحاربة الى النقطة التى بدأت منها الحرب . واى الفاظ اخرى فى القرار تحاىب التفسير غير المعقول - وهو اقرار مجلس الامن لمكاسب اقليمية نتيجة الحرب - يجب عدم الاخذ به .

٥ - يجب ان يتجنب بقدر الامكان التفسير الذى يخلق التعارض بين مختلف الالتزامات التى تتحملها الدولة . وتطبيق هذه القاعدة يدحض التفسير الاسرائيلى من اساسه اذ لا يتصور التوفيق بين الالتزام المفروض على الدول العربية باحترام سلامة الاراضى لكل دولة فى المنطقة وعدم المساس بها وبين ذات الالتزام المفروض ايضا على اسرائيل بموجب قرار مجلس الامن ، اذا ما خولت اسرائيل حق الاحتفاظ بمكاسب اقليمية نتيجة حرب ٥ يونيو ١٩٦٧ . ويتعارض هذا التفسير مع الفقرة الاولى من المادة الثانية من ميثاق الامم المتحدة والتى تنص على مبدأ المساواة فى السيادة بين جميع أعضاء الامم المتحدة ، كما يخلق هذا التفسير تعارضا بين التزامات الدول العربية باحترام السيادة والتسليم بها وبسلامة الاراضى والاستقلال السياسى لكل دول المنطقة وبين التزامها - المقول به -

«Donner et retenir est vaut.» (36).

انظر يوسف شلالة وفريد فهمى - المرجع السابق - ص ١٠٩٣ .

من الجانب الاسرائيلي - بالتنازل عن بعض الاقاليم التي تخضع لسيادتها (٣٧) .

٦ - وبالنسبة لقرار مجلس الامن فان قواعد التفسير المعمول بها في منظمة الامم المتحدة تقضى بأنه عندما يكون هناك غموض في احدي الصيغ الرسمية من قرار أصدره أحد فروع الامم المتحدة ، فان ازالة هذا الغموض تكون بالرجوع الى النصوص الاخرى لذات القرار باللفظ المختلفة . والنص الفرنسي كما سبق أن أوضحنا ، ينص على الانسحاب من (الاقاليم التي احتلت) وليس من (اقاليم احتلت) . ويشاركه في ذلك أيضا كل من النصوص الاسبانية والروسية (٣٨) .

ويبين مما تقدم ، أن قواعد التفسير في القانون الدولي ، تؤيد الانسحاب الكامل من جميع الاراضي العربية التي احتلتها اسرائيل في حرب ٥ يونيو ١٩٦٧ وأن ما تدعيه اسرائيل من أن اغفال أداة التعريف في النص الانجليزي للمادة الاولى فقرة (١) والنص فيها على « انسحاب قوات اسرائيلية مسلحة من اقاليم احتلت في النزاع الاخير » يعنى أن القرار لا يطالب اسرائيل بالانسحاب من (جميع) الاقاليم التي احتلت في يونيو ١٩٦٧ ، ادعاء لا يستقيم مع قواعد القانون الدولي وقرارات الجمعية العامة للامم المتحدة ، وآراء المندوبين أثناء مناقشات أزمة الشرق الاوسط في مجلس الامن في يونيو ويوليو ١٩٧٣ (٣٩) ، ونصوص

(٣٧) في ندوة عقدها صحيفة (دافار) الاسرائيلية بمناسبة مرور ٢٥ عاما على قيام اسرائيل ذكر (اسحق رابين) رئيس اركان الجيش الاسرائيلي في حرب يونيو ١٩٦٧ ، ورئيس الوزراء الاسرائيلي الحالي أن « استمرار بقائنا في الاراضي العربية التي نحتفظ بها منذ ١٩٦٧ ووقوفنا على خطوط النار الحالية يخلق وضعاً يسهل علينا معه التقدم التدريجي طويل الأمد نحو هدفنا النهائي وهو التسليم العربي » . انظر - حاتم صادق - جنرالات اسرائيل وكيف يرون المستقبل - الاهرام - القاهرة ١٢/٥/١٩٧٣ - ص ٥ .

(٣٨) د/عبد العزيز سرحان - دروس في المنظمات الدولية ج ٢ - دراسة بعض المشكلات العملية للتنظيم الدولي - مشكلة الشرق الاوسط المعاصرة - دار النهضة العربية القاهرة - ١٩٧١ ص ٣٦٦ ولاستاذنا أيضا دراسة : الولايات المتحدة الامريكية ومشكلة الشرق الاوسط - المصدر السابق - ص ١٩ - ٢٣ .

(٣٩) في المناقشات التي جرت في مجلس الامن في يونيو ويوليو ١٩٧٣ بشأن أزمة الشرق الاوسط وحسبما أشرنا قبل ذلك ، اتضح أن التفسير الذي تبناه أعضاء المجلس عدا الولايات المتحدة ، هو أن يشمل الانسحاب جميع الاقاليم العربية المحتلة منذ ٥ يونيو ١٩٦٧ . فقد طالب مندوب الاتحاد السوفيتي في جلسة ١٩٧٣/٦/٢٣ بالانسحاب اسرائيل « من جميع الاراضي التي احتلتها عام ١٩٦٧ » وذكر أن تفسير اسرائيل لقرار مجلس الامن بأنه ينص على الانسحاب من (اقاليم) وليس من (الاقاليم) التي احتلت ليس الا « حداثة لغوية » . كما طالب مندوب بريطانيا باحترام الحدود التي كانت قائمة منذ زمن بعيد بين مصر وفلسطين . والمعروف أن بريطانيا واضعة مشروع القرار رقم ٢٤٢ لسنة ٦٧ وهذا يدحض ما تدعيه

قرار مجلس الامن ذاته حسب العرض الذي اوردناه فيما سبق .

اسرائيل من ان لغة القرار الانجليزية والتي وضعتها بريطانيا تقضى بالانسحاب من بعض الاقاليم . وطالب مندوب فرنسا في جلسة ١٩٧٣/٦/١٣ بالانسحاب من جميع الاقاليم . وايده في ذلك كل من مندوبى السعودية وكينيا ولبنان ومندوب الصين في ١٩٧٣/٦/١٤ . وفي ١٩٧٣/٧/٢٧ تم التصويت على مشروع قرار جديد يدين احتلال (الاقاليم) التي احتلتها اسرائيل منذ ٥ يونيو ١٩٦٧ ووافق عليه ١٣ دولة مع امتناع الصين (لضعف القرار) وهامضة الولايات المتحدة . انظر : S/P.V. loc. cit.

وانظر أعداد صحيفة الاهرام المصرية في ١٢ ، ١٣ ، ١٤ ، يونيو ، ١٦ ، ٢٩ ، يوليو ١٩٧٣ . ومن الواضح ان عدم الموافقة على القرار نتيجة لاستخدام حق الفيتو بمعرفة الولايات المتحدة لا يتأثر من قيمته ، اذ لا يتصور ان يكون تفسير معنى الانسحاب منوطا بالولايات المتحدة وحدها .

وانظر ايضا بيان وزارة الخارجية البريطانية في ٨ مايو ١٩٧٤ والذي سارعت باصداره نفيا لما جاء على لسان سفير بريطانيا في اسرائيل من تفسير لقرار مجلس الامن يعنى اقتصر الانسحاب على اجزاء من الاقاليم المحتلة ، والبيان المشار اليه في هامش ٢٦ ص ٢٨٥ من هذه الدراسة .

الفصل الثاني

حرب التحرير العربية في أكتوبر ١٩٧٣ (٤٠)

انتهينا في الفصل السابق الى تحديد المفهوم الصحيح لدى الانسحاب الذي يجب أن تقوم به القوات الاسرائيلية طبقا لقرار مجلس الامن ٢٤٢ لسنة ١٩٦٧ . غير أن اصرار اسرائيل على مفهومها الذي يقصر مدى الانسحاب على جزء من الاقاليم المحتلة (٤١) ، أدى الى اشتعال الحرب بين العرب واسرائيل في الساعة الثانية من ظهر يوم ٦ أكتوبر ١٩٧٣ ، حيث قامت القوات المصرية والسورية بهجوم مسلح على القوات الاسرائيلية المحتلة ، استهدف بالدرجة الاولى ، تحرير الاقاليم العربية المحتلة منذ ٥ يونيو ١٩٦٧ ، وقرار الحقوق المشروعة لشعب فلسطين . واذ يبدو أن حرب أكتوبر ١٩٧٣ كانت نتيجة مباشرة للاحتلال الاسرائيلي ، نجد أن الارتباط وثيق بين حربي ١٩٦٧ ، ١٩٧٣ ، ليس فقط بالنسبة لوقائعهما العسكرية ، حيث احتلت اسرائيل في عام ١٩٦٧ اقاليم عربية ،

(٤٠) لم تتوافر لدينا حتى تاريخ اعداد هذه الدراسة ، مصادر وافية عن هذه الحرب، الا المصادر الآتية :

- لواء / حسن البدرى وآخران - حرب رمضان ، الجولة العربية الاسرائيلية الرابعة - أكتوبر ١٩٧٣ - الشركة المتحدة للنشر والتوزيع - القاهرة - ١٩٧٤ .
— د/ عبد الكريم درويش ود/ ليلي تكللا - حرب الساعات الست - مكتبة الانجلو المصرية - القاهرة ١٩٧٤ .
— عبد الستار الطويلة - حرب الساعات الستة - الهيئة المصرية العامة للكتاب - القاهرة - ١٩٧٤ .
— عقيد طيار / هاني ريكو - أبطال الطيران في معركة رمضان - الهيئة المصرية العامة للكتاب - القاهرة ١٩٧٤ .
— أحمد بهاء الدين - وتحطمت الاسطورة عند الظهر - قصة حرب أكتوبر ١٩٧٣ - دار الشروق - القاهرة - ١٩٧٤ .
— صلاح قبضايا - الساعة ١٤.٥ - الحرب الرابعة على الجبهة المصرية - مؤسسة أخبار اليوم - سلسلة كتاب اليوم - الكتاب رقم ٧٩ - القاهرة - مايو ١٩٧٤ .
— السيد الشوريبي - خمسة فصول عن حرب أكتوبر - القاهرة - ١٩٧٤ .
(٤١) انظر جانبا من الجهود الدولية لحمل اسرائيل والعرب على الاتفاق ، والتي قام بها وزير الخارجية الامريكى (وليام روجرز) في المصدر التالي :
— Belyaev I., Middle East Crisis and Washington's Manoeuvres. International Affairs, Moscow, no. 4. 1970. pp. 30-35.
— The New York Times., July 7, 1970. وايضا :
ورأى المجتمع الدولي في استعداد مصر للسلام
— Newseweek., March 1, 1970.

واستهدفت الدول العربية في عام ١٩٧٣ ازالة هذا الاحتلال ، وانما يبدو الارتباط وثيقا أيضا في نتائج هاتين الحربين ، اذ أسفرت الاولى عن قرار لمجلس الامن برقم ٢٤٢ لسنة ١٩٦٧ ، وأسفرت الثانية عن قرار لمجلس الامن برقم ٣٣٨ لسنة ١٩٧٣ ينص على تنفيذ القرار الاول .

واذ قد سبق أن عرضنا في الفصل السابق ، لحكم القانون الدولي بالنسبة للاحتلال ، الناتج عن حرب العدوان الاسرائيلية في ٥ يونيو ١٩٦٧ ، فقد وجب علينا أن نعرض لحكم القانون الدولي ، بالنسبة للحرب التحريرية العربية ، في ٦ أكتوبر ١٩٧٣ ثم نستكمل العرض - نهاية لهذا الفصل - وختاما للباب الاول في ذات الوقت - باستعراض للجهود الدولية لحل النزاع العربى الاسرائيلى بالطرق السلمية ، باعتبارها من النتائج المباشرة لحرب أكتوبر من جهة ، وتنفيذا للقرار رقم ٣٣٨ من جهة أخرى ، حيث نتهيا في الباب التالى لدراسة المشكلات التى يتعرض لها الحل السلمى . وترتبا على ما تقدم ، سنبحث هذا الفصل في مبحثين ، أولهما في حكم القانون الدولي بالنسبة لحركات التحرير . وثانيهما : في الجهود الدولية لحل النزاع بالطرق السلمية .

المبحث الاول

حكم القانون الدولي بالنسبة لحركات التحرير

يستفاد من ميثاق الامم المتحدة ، ومن قراراتها ، ان حق الشعوب في تحرير اراضيها من الاحتلال العسكرى ، حق مشروع لا نزاع فيه . فقد جاء النص في ميثاق الامم المتحدة على ضرورة حل المنازعات الدولية حلا سلميا وفقا لنصوص الفصل السادس ، كما خول الميثاق طبقا للفصل السابع ، مجلس الامن سلطات واسعة في حالات تهديد السلم والاخلال به ووقوع العدوان . ومع أنه يبدو من الفصل السادس والسابع من الميثاق ، ان حل المنازعات الدولية ، هو أمر منوط بالجمعية العامة وبمجلس الامن ، الا انه من الواضح ان ميثاق الامم المتحدة لم يغفل يد الدول الاعضاء في الامم المتحدة ، عن الدفاع عن نفسها طبقا للشروط التى بينها المادة (٥١) من الميثاق . فقد نصت هذه المادة على حق الدفاع الشرعى وقيدته بقيود ثلاثة هي :

- ١ - أن تعتدى قوة مسلحة على أحد أعضاء الامم المتحدة .
- ٢ - أن يتوقف استعمال حق الدفاع الشرعى عندما يتخذ مجلس الامن التدابير اللازمة لحفظ السلم والامن الدولى .
- ٣ - أن تبلغ الدول مجلس الامن بالتدابير التى اتخذتها استعمالا لحق الدفاع الشرعى .

ومن الواضح أن القوات الاسرائيلية المسلحة قد قامت منذ صباح الخامس من يونيو ١٩٦٧ بالاعتداء على اقاليم الدول العربية مصر وسوريا والاردن ، وظلت اسرائيل مستمرة في احتلالها العسكرى لهذه الاقاليم حتى يوم ٦ اكتوبر ١٩٧٣ . فضلا عن ذلك فقد أصدرت القيادة العسكرية المصرية أول بلاغ عسكرى لها في الساعة الثانية والرابع مساء ٦ اكتوبر أعلنت فيه أن العدو قد قام في الساعة الواحدة والنصف بعد ظهر اليوم بمهاجمة القوات المصرية بمنطقتي الزعفرانة والسخنة في خليج السويس (٤٢) كما أعلنت القيادة العسكرية السورية في أول بيان لها الساعة ٢٢٥ مساء يوم ٦ اكتوبر أن قوات العدو بدأت بالاعتداء على القوات السورية الامامية على طول خط وقف اطلاق النار (٤٣) .

وترتبطا على ذلك فان الشروط الثلاثة لاستعمال حق الدفاع الشرعى قد تحققت بوقوع الاعتداء الاسرائيلى على سوريا ومصر ، وكذلك فان القتال ظل دائرا استعمالا لحق الدفاع الشرعى ، لعدم اتخاذ مجلس الامن التدابير اللازمة لحفظ السلم والامن الدولى حتى يوم ٢٢/١٠/٧٣ (٤٤) . كما قامت سوريا بتقديم شكوى الى مجلس الامن مساء ٦ اكتوبر ١٩٧٣ ، وطلب مندوب مصر عقد جلسة خاصة للجمعية العامة للأمم المتحدة للاستماع الى بيان مصر حول العدوان الاسرائيلى والموقف في الشرق الاوسط .

ونعتقد أن حق الدفاع الشرعى (٤٥) هو تطبيق لمبدأ عام ورد في الفقرة الثانية من المادة الاولى من الميثاق ، يتضمن حق الشعوب في تقرير مصيرها . ويعتبر هذا المبدأ ، أساسا دستوريا لقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة ، الخاصة بتشجيع حركات التحرير على ما سيرد فيما بعد ، كما يعتبر سندا قانونيا لحركات التحرير المذكورة .

وقد جاء الاعتراف بحق الشعوب في تقرير مصيرها نتيجة تطور وثيد وملموس في ميدان العلاقات الدولية ونتيجة للشورات الشعبية

(٤٢) انظر الامرام يوم ٧ اكتوبر ١٩٧٣ .

(٤٣) المصدر السابق .

(٤٤) فقد أصدر مجلس الامن قراره رقم ٢٣٨ في ٢٢ اكتوبر بوقف اطلاق النار ، وقبلته مصر في نفس اليوم كما قبلته سوريا بعد ذلك بيومين .

(٤٥) نحن نفضل أن نسميه (حق الدفاع الذاتى) لأن كلمة (شرعى) تزيد لا لزوم له ، إذ أن أى (حق) لابد أن يكون (شرعيا) لأن (الحق) هو (المشروع) من التصرفات والمواقف ، أما كلمة (الذاتى) فهي المقابل لمعنى الدفاع بواسطة الغير الذى تقوم به أجهزة الأمم المتحدة .

انظر شرعية المقاومة ضد سلطات الاحتلال في مؤلف د/ عز الدين فودة - المصدر السابق - ص ١٠٧ - ١٥٦ .

المطالبة بالاستقلال ، والتي اندلعت في أعقاب الحرب العالمية الاولى . وقد ترتب على هذا التطور أن وضع الحلفاء المجتمعون في سان فرانسيسكو في يونيو ١٩٤٥ لاقرار ميثاق الامم المتحدة ، نصب أعينهم ، تقنين هذا المبدأ والاعتراف به . فجاء النص عليه صراحة في المادة ٢/١ ، ثم تضمن الميثاق فصلا تطبيقيا لهذا المبدأ ، وهو الفصل الحادى عشر ، وايضا الفصل الثانى عشر (٤٦) . فضلا عن اقرار حق تقرير المصير في الميثاق ، فان هذا الحق ، قد أصبح حجر الزاوية في نطاق القانون الدولى المعاصر (٤٧) . ونتيجة لاقرار هذا المبدأ ، فقد سلم المجتمع الدولى بحق الشعوب في تقرير مصيرها بأية وسيلة تتوافر لديها بما في ذلك الكفاح المسلح .

وترتبا على ذلك فقد بدأت هيئة الامم المتحدة في التصدى لوضع هذا المبدأ موضع التطبيق ، فأصدرت الجمعية العامة أول قرار لها في هذا الشأن ، في ١٤ ديسمبر ١٩٦٠ ، قررت فيه ضرورة وضع نهاية عاجلة وغير مشروطة للاستعمار في كافة صوره وأشكاله . وقد اعتبر هذا القرار أول سند لحركات الاستقلال التى تنتشر في اقاليم عديدة من الاقاليم المستعمرة (٤٨) .

وعند تعرض الجمعية العامة لمناقشة مشكلات استقلال اقليم جنوب غرب افريقيا وروديسيا الجنوبية ، وتصرفات كل من البرتغال وجنوب افريقيا ، أشارت في العديد من قراراتها الى حق الشعوب في تحرير نفسها من ربة المستعمر الاجنبى . وفى القرار الصادر في ١٢ يونيو ١٩٦٨ أشارت الى أن استمرار اختلال اقليم جنوب غرب افريقيا يعد تهديدا للسلام ، وأكدت الجمعية مشروعية كفاح شعب ناميبيا (جنوب غرب افريقيا) من أجل نيل حريته واستقلاله ضد المحتل الاجنبى وناشدت دول الامم المتحدة تقديم المساعدات المعنوية والمادية لشعب ناميبيا لضمان استمرار كفاحه المشروع (٤٩) . وفى القرار الصادر في ٢٩ نوفمبر ١٩٦٨

(٤٦) وقد ورد ذكر حق الدفاع الشرعى في محاكمات نورمبرج حيث ذكرت المحكمة أن العمل الوقائى يكون له ما يبرره فقط في حالة الضرورة والحالة الملحة للدفاع عن النفس التى لا تترك أى اختيار لوسيلة ولا الوقت للتشاور .

انظر د/عبد العزيز سرحان - القانون الدولى العام - طبعة ١٩٦٩ - ص ٤٧٣ .
(٤٧) د/ عبد العزيز سرحان - الولايات المتحدة وشركاتها فى الشرق الاوسط - المصدر السابق - ص ٦٩ وما بعدها .

انظر :
(48) Official Records of G.A. Resolutions no. 1514 (XV) of 14 December 1960, 2145 (XXI) of 27 October 1966, 2324, 2325 (XXII) of 16 December 1967.

(49) Ibid., Res. no. 2372 (XXIII) of 12 June 1968.

لاحظت الجمعية بارتياح ، اضطراد حركات التحرير الوطنية ، وأكدت حق الشعوب في الاقاليم الخاضعة للسيطرة البرتغالية في تقرير مصيرها ونيل حريتها واستقلالها ، كما اعترفت بمشروعية كفاح هذه الشعوب لنيل هذه الحقوق ، وطلبت من دول العالم مساعدة هذه الشعوب ماديا ومعنويا لنيل حقوقها (٥٠) ، واصدرت الجمعية في ٢ ديسمبر ١٩٦٨ قرارا تعترف فيه بمشروعية كفاح شعب جنوب افريقيا من اجل كل الحقوق الانسانية وبصفة خاصة ، الحقوق السياسية والحريات الاساسية كما تطلب من الدول مساعدة شعب جنوب افريقيا في كفاحه المشروع (٥١) . وفي ٢١ نوفمبر ١٩٦٩ اصدرت الجمعية قرارا بشأن تشجيع حركات التحرير بصفة عامة وحق شعوب انجولا وموزمبيق وغينيا بيساو في تقرير مصيرها (٥٢) . كما اصدرت قرارات مماثلة خلال الاعوام التالية ، وكلها تدور حول ذات الموضوع ، وهو الاعتراف بمشروعية حركات التحرير (٥٣) . والمستفاد من هذه القرارات ، ان الامم المتحدة ترى :

- ١ - ان للشعوب الحق في تقرير مصيرها بكل الوسائل .
- ٢ - ان للشعوب ان تستخدم السلاح دفاعا عن حريتها واستقلالها .
- ٣ - ان على شعوب العالم ان تمد يد المساعدة لحركات التحرير ، ماديا ومعنويا .

وترتيبا على ما تقدم ، نجد ان الحرب التي اندلعت يوم ٦ اكتوبر ١٩٧٣ بين مصر وسوريا من جانب ، واسرائيل من جانب آخر ، انما تعتبر حربا تحريرية مشروعة ، تجد سنداً لها في ميثاق الامم المتحدة وفي قرارات الجمعية العامة ، التي صدرت باضطراد منذ عام ١٩٦٠ .

(50) Ibid., Res. no. 2395 (XXIII) of 29 November 1968.

(51) Ibid., Res. no. 2396 (XXIII) of 2 December 1968.

(52) Ibid., Res. no. 2537 (XXIV) of 21 November 1969.

(٥٣) انظر عامر سويل المثال القرارات الاتية :

- Resolutions adopted by the G.A. during its 24, 25, 26th sessions. Official Records of the G.A. Resolutions no., 2547 (XXIV) of 11 December 1969, 2548 (XXIV) of 11 December 1969., 2592 (XXIV) of 16 December 1969, 2621 (XXV) of 12 October 1970., 2646 (XXV), 2647 (XXV) of 30 November 1970., 1633 (XXV) of 11 November 1970., 2714 (XXV) of 15 December 1970., 2784 (XXVI) of 6 December 1971., 2878 (XXVI) of 20 December 1971.

وانظر عرضا لمشكلات حركات التحرير والاستعمار وحقوق الانسان اثناء مناقشات

اللجان المختلفة للجمعية العامة في المصادر الاتية :

- Year Book of U.N. 1969., pp. 609-717., 153-192.

- Ibid., 1970., pp. 118-194, 667 et seq.

وقد أعلنت مصر أنها بهذه الحرب ، إنما تدافع عن نفسها وعن حقها في الحرية وفي الحياة وأنها تمارس حقها المشروع وفقا لنص وروح ميثاق الأمم المتحدة ، في الدفاع عن نفسها (٥٤) ومن الواضح أن الاحتلال الاسرائيلي للأقاليم العربية منذ ٥ يونيو ١٩٦٧ ، واستمراره حتى يوم ٦ أكتوبر ١٩٧٣ ، واعتداء اسرائيل في ذلك اليوم على بعض المواقع العسكرية المصرية على ساحل البحر الاحمر وعلى هضبة الجولان السورية ، يشكل اعتداء على استقلال الدول العربية وعلى سلامة أراضيها ، ويخولها الحق في الدفاع عن نفسها بجميع الوسائل المتوفرة لديها (٥٥) .

المبحث الثاني

المجهودات الدولية لحل النزاع بالطرق السلمية

ما أن بدأ أوار الحرب يشتد بين الدول العربية واسرائيل في أكتوبر ١٩٧٣ ، حتى بدأ المجتمع الدولي مرة أخرى يحاول نقل النزاع من ميدان القتال الى ميدان التفاوض والمباحثات . ومن أجل هذا بدأت جهود دولية لمحاولة حل النزاع بالطرق السلمية ، أسفرت عن اتخاذ عدد من الخطوات ، تهدف جميعها الى حل النزاع بالطرق السلمية . وتمثلت هذه الخطوات في :

(٥٤) أعلن رئيس جمهورية مصر في ١٦ أكتوبر ١٩٧٣ « .. أننا حاربنا من أجل السلام .. ردا على استفزازات لا تحتمل ولا تطاق .. ولم تكن البادئين بالعدوان وانما كنا ندافع من أنفسنا وعن حقنا في الحرية وفي الحياة .. ان حربنا لم تكن من أجل العدوان ولكن ضد العدوان .. ولم تكن في حربنا خارجين على القيم ولا القوانين التي ارتضاها مجتمع الدول نفسه وسجلها في ميثاق الأمم المتحدة .. اننا كنا نتصرف وفق نص وروح ميثاق الأمم المتحدة .. اننا لسنا البادئين بالعدوان ، ولكننا المبادرين بواجب الدفاع عن النفس » . انظر نص خطاب الرئيس محمد أنور السادات رئيس جمهورية مصر العربية ، في جريدة الاهرام يوم ١٧/١٠/١٩٧٣ .

(٥٥) وغنى عن البيان أنه اذا لم تتوافر وسائل التحرير لدى الشعوب المكافحة من أجل حريتها ، فإن على دول العالم ، التزامين أحدهما ايجابي والآخر سلبي ، وذلك تطبيقا للقرارات المشار اليها في الصفحات السابقة . ويتحصل الالتزام الايجابي في ضرورة تقديم كافة المساعدات المادية والمعنوية من جانب الدول والمنظمات الدولية الى حركات التحرير . ويتحصل الالتزام السلبي ، في ضرورة امتناع الدول والمنظمات الدولية عن تقديم المعونات للدول التي تنكر على الشعوب حقها المشروع في التحرير . وترتبطا على ذلك فإن المساعدات التي يقدمها الاتحاد السوفيتي في شكل أسلحة ، والدول العربية المنتجة للبترول في شكل أموال ، إنما تتم في إطار ميثاق الأمم المتحدة وقراراتها ، بينما تعتبر المساعدات التي تقدمها الولايات المتحدة الامريكية لاسرائيل مخالفة لميثاق الأمم المتحدة وقراراتها .

١ - القرارات الصادرة من مجلس الامن .

ب - المبعاعى الدبلوماسية .

وسنحاول فيما يلى - وبما يتوفر الآن من وثائق محدودة فى هذا المجال - عرض هذه الخطوات فى ايجاز على النحو التالى :

أولا : قرارات مجلس الامن :

أصدر مجلس الامن فى ٢٢ أكتوبر ١٩٧٣ القرار رقم ٣٣٨ لسنة ١٩٧٣ ، متضمنا الاحكام الآتية :

١ - دعوة الاطراف المشتركة فى القتال الذى نشب يوم ٦ أكتوبر ١٩٧٣ الى ايقاف اطلاق النار وانهاء كافة النشاطات العسكرية فورا ، فى نفس المواقع التى تحتلها القوات المتحاربة الآن .

٢ - دعوة الاطراف المعنية الى البدء فورا - بعد ايقاف اطلاق النار - فى تنفيذ قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ لعام ١٩٦٧ بجميع اجزائه .
٣ - أن تبدأ بين الاطراف المعنية فورا ، ومع وقف اطلاق النار ، مفاوضات تستهدف اقامة سلام عادل ودائم فى الشرق الاوسط ، على أن تجرى هذه المفاوضات تحت الاشراف المناسب (٥٦) .

ويلاحظ على هذا القرار ما يلى :

١ - أنه أعاد تأكيد قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ لسنة ١٩٦٧ وجعله أساسا لحل النزاع فى الشرق الاوسط . وترتبطا على ذلك فإن ما ذكرناه بشأن هذا القرار يمكن أن ينطبق أيضا على القرار رقم ٣٣٨ لسنة ١٩٧٣ ، الذى لم يتضمن فى حقيقة الامر أى مبدأ جديد لحل النزاع بل اكتفى بالاحالة الى القرار رقم ٢٤٢ لسنة ١٩٦٧ . وفى هذا المجال فإننا نرى أن مدى الانسحاب الاسرائيلى من الاقاليم العربية انما يمتد ليشمل كافة الاقاليم العربية التى احتلت منذ ٥ يونيو ١٩٦٧ . وقد أعلن رئيس جمهورية مصر فى خطابه يوم ١٦ أكتوبر ١٩٧٣ تمسك مصر بانسحاب اسرائيل من كل الاقاليم العربية (٥٧) . وتضمن اعلان مصر بقبول وقف اطلاق النار يوم ٢٢ أكتوبر ١٩٧٣ تمسكها بالتفسير العربى لقرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ لسنة ١٩٦٧ وعلى أن الانسحاب يشمل جميع الاقاليم المحتلة ، مع ضمان الحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى (٥٨) . وأعاد رئيس جمهورية مصر تأكيد هذا التفسير فى المؤتمر الصحفى الذى عقده

(56) U.N. Resolution no. (S/338), October 22, 1973.

(٥٧) انظر الامرام فى ١٧ أكتوبر ١٩٧٣ .

(٥٨) انظر الامرام يوم ٢٣ أكتوبر ١٩٧٣ .

يوم ٣١ أكتوبر ١٩٧٣ (٥٩) .

وأعلنت سوريا في رسالة وجهتها الى مجلس الامن يوم ٢٣/١٠/٧٣ قبولها وقف اطلاق النار بشرط الالتزام بالتفسير العربى لقرار مجلس الامن والذي يرى ان تسحب اسرائيل انسحابا كاملا من جميع الاقاليم العربية ، وضمان الحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى (٦٠) .

كما أعلن الرئيس السورى (حافظ الاسد) في بيان وجهه الى الشعب السورى يوم ٢٩/١٠/١٩٧٣ أنه لابد لاستمرار وقف اطلاق النار من انسحاب اسرائيل من جميع الاقاليم المحتلة منذ ٥ يونيو ١٩٦٧ وضمان الحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى (٦١) .

٢ - أن القرار يطلب من (الاطراف المعنية) الدخول في مفاوضات فورية لتنفيذ قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ لسنة ١٩٦٧ من أجل اقامة سلام عادل ودائم . وفي هذا المجال فان القرار ٣٣٨ يؤكد أمرين :

اولهما : الاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى ، واعتباره (طرفا) في النزاع . اذ ان الدخول في مفاوضات بين (الاطراف المعنية) يعنى عدم اقتصار التفاوض على الدول المشتركة في الحرب فقط كمصر وسوريا واسرائيل ، وانما يمتد ليشمل كل طرف ذى مصلحة في النزاع ، وطبيعى ان يمتد ذلك ليشمل الشعب الفلسطينى (٦٢) .

ثانيهما : الدخول في مفاوضات تحت الاشراف المناسب . وهذا يعنى أن قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ لسنة ١٩٦٧ انما يستند الى الفصل السادس من ميثاق الامم المتحدة ، كما يؤكد وجهة النظر العربية التى تتمسك بعدم التفاوض مباشرة مع اسرائيل وانما يتم ذلك ، طبقا لما ذكره الرئيس انور السادات في المؤتمر الصحفى يوم ٣١ أكتوبر ١٩٧٣ تحت اشراف الامم المتحدة باعتباره (الاشراف المناسب) المنصوص عليه في القرار (٦٣) .

٣ - أن القرار لم يحدد صراحة ، ما اذا كان تنفيذ قرار مجلس الامن

(٥٩) الاهرام يوم اول نوفمبر ١٩٧٣ .

(٦٠) الاهرام يوم ٢٤ أكتوبر ١٩٧٣ .

(٦١) الاهرام يوم ٣٠ أكتوبر ١٩٧٣ .

(٦٢) انظر رأى مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام والمنشور بالصفحة الخامسة من اهرام يوم ٢٣/١٠/٧٣ وانظر نفس المصدر الصفحة الاولى تحت عنوان (فالدهايم يضع خطة لمؤتمر السلام) وانظر رأى الاتحاد السوفيتى المؤيد لذلك في الاهرام يوم اول نوفمبر ١٩٧٣ حيث بعث بمذكرة الى منظمة التحرير الفلسطينية يطلب رايها في موضوع انشاء دولة فلسطينية ، وحضور مؤتمر السلام .

(٦٣) انظر تفاصيل ما دار بهذا المؤتمر في الاهرام والاخبار والجمهورية يوم اول نوفمبر ١٩٧٣ .

رقم ٢٤٢ لسنة ١٩٦٧ سيتم أولا أو أن المفاوضات هي التي ستبدأ أولا .
ولكننا نرى أن تنفيذ القرار المذكور يجب انجازه جنبا الى جنب مع
استمرار المفاوضات ، لان المادة الثانية من القرار رقم ٣٣٨ لسنة ١٩٧٣
تدعو الاطراف الى البدء فورا ، وبعد ايقاف اطلاق النار ، الى تنفيذ
قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ لسنة ١٩٦٧ ، كما تقرر المادة الثالثة بدء
المفاوضات مباشرة ، وفي وقت معاصر لاتمام ايقاف اطلاق النار . ومن
هنا فاننا نرى أن المفاوضات يجب أن تسير جنبا الى جنب مع تنفيذ
القرار رقم ٢٤٢ لسنة ١٩٦٧ لان القرار رقم ٣٣٨ لسنة ١٩٧٣ يطلب
انجاز الامرين (فورا) ، وهما تنفيذ قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ لسنة
١٩٦٧ والدخول في مفاوضات لاقامة سلام عادل ودائم في الشرق الاوسط .

٤ - ان تنفيذ القرار رقم ٣٣٨ لسنة ١٩٧٣ بما يتضمنه من احالة
للقرار رقم ٢٤٢ لسنة ١٩٧٣ ، انما يتم بضمان الولايات المتحدة والاتحاد
السوفييتي (٦٤) ، وفي هذا ما يوحى بإمكانية تنفيذ القرار الاخير . وسياتي
القول بأن استحالة تنفيذه راجعة الى استخدام حق الفيتو ، والاختلاف
على تفسيره . فاذا ما تم التغلب على هذين الامرين فان تنفيذ القرار
يغدو امرا ممكنا .

ومن الواضح أن القرار رقم ٣٣٨ لعام ١٩٧٣ لا يقدم أساسا جديدا
لحل النزاع العربي الاسرائيلي ، اذ أن تنفيذ هذا القرار يعنى تنفيذ
القرار رقم ٢٤٢ لعام ١٩٦٧ كما أن هذا التنفيذ يجب أن يتم بالتفاوض
بين الطرفين . وفي هذا المجال فقد أوكل القرار رقم ٢٤٢ لعام ١٩٦٧
للمبعوث الخاص للسكرتير العام للأمم المتحدة مهمة حث طرفي النزاع
ومساعدتهما في الوصول الى اتفاق يترتب عليه اقرار سلام عادل ودائم ،
بينما جعل القرار رقم ٣٣٨ لعام ١٩٧٣ ، الوصول الى مثل هذا الاتفاق ،
تحت الاشراف المناسب .

وقد أصدر مجلس الامن خلال شهر اكتوبر ١٩٧٣ عددا من القرارات
الاخرى التي تستهدف تأكيد وقف اطلاق النار ، وارسال قوات الطوارئ
الدولية الى ميدان القتال . ولذلك صدر القرار رقم (٣٣٩) في ٢٣ اكتوبر
١٩٧٣ والذي ينص على الالتزام بخطوط ٢٢ اكتوبر ١٩٧٣ (تاريخ صدور
قرار وقف اطلاق النار) واييقاف اطلاق النار فورا ، كما يطلب من الامين
العام للأمم المتحدة ، ارسال مراقبين دوليين للاشراف على وقف اطلاق
النار (٦٥) وأصدر المجلس القرار رقم (٣٤٠) في ٢٥ اكتوبر ١٩٧٣ ، والذي

(٦٤) انظر تصريحات الرئيس الامريكي نيكسون في الاهرام يوم ١٠/٢٧/١٩٧٣ وخطاب
الرئيس المصري للامة يوم ١٠/٢٢/١٩٧٣ بالاهرام يوم ١٠/٢٣/١٩٧٣ وخطابه في المؤتمر
الصحفي يوم ١٠/٢١/١٩٧٣ بالاهرام يوم اول نوفمبر ١٩٧٣ .
(65) U.N. Resolution no. (S/339) of October 23, 1973.

ينص على ضرورة مراعاة وقف اطلاق النار فوراً وبالكامل ، وأن تعود الاطراف المعنية الى المواقع التي كانت تحتلها في الساعة السادسة وخمسين دقيقة بتوقيت القاهرة يوم ٢٢ أكتوبر ١٩٧٣ ، كما ينص القرار أيضاً على انشاء قوة طوارئ دولية فوراً لمراقبة وقف اطلاق النار ، على أن يقدم السكرتير العام للأمم المتحدة تقريراً بتشكيلها خلال ٢٤ ساعة ، على ألا تضم أية قوات من إحدى الدول الدائمة (٦٦) .

وفي ٢٧ أكتوبر ١٩٧٣ وافق المجلس بالقرار رقم (٣٤١) على التقرير الذي تقدم به السكرتير العام للأمم المتحدة ، لانشاء قوة الطوارئ الدولية، من سبعة آلاف جندي تتخذ مواقعها لمدة مبدئية مقدارها ستة اشهر وبتكاليف تبلغ ثلاثين مليون دولار (٦٧) .

ثانياً : المساعي الدبلوماسية :

١ - مشروع السلام العربي

أعلن رئيس جمهورية مصر العربية يوم ١٦ أكتوبر ١٩٧٣ ، مشروعاً للسلام من خمس نقاط تضمن ما يلي :

أولاً : اننا حاربنا وقاتلنا وسوف نقاتل لتحرير اراضينا التي امسك بها الاحتلال الاسرائيلي سنة ١٩٦٧ ، ولايجاد السبيل لاستعادة الحقوق المشروعة لشعب فلسطين ونحن في هذا نقبل التزامنا بقرارات الامم المتحدة ، الجمعية العامة ، ومجلس الامن (٦٨) .

ثانياً : اننا على استعداد لقبول وقف اطلاق النار على أساس انسحاب القوات الاسرائيلية من كل الاراضي المحتلة فوراً وتحت اشراف دولي الى خطوط ما قبل يونيو ١٩٦٧ .

ثالثاً : اننا على استعداد فور اتمام الانسحاب من كل هذه الاراضي أن نحضر مؤتمر سلام دولي في الامم المتحدة سوف يحاول جهدي أن اقنع به رفاقي من القادة العرب المسئولين مباشرة عن ادارة صراعنا مع العدو ، كما أنني سأحاول جهدي أن اقنع به ممثلي الشعب الفلسطيني وذلك لكي نشترك مع المجتمع الدولي في وضع قواعد وضوابط لسلام في المنطقة يقوم على احترام الحقوق المشروعة لكل شعوب المنطقة .

(66) U.N. Resolution no. (S/340) of October 25, 1973.

(67) U.N. Resolution no. (S/341) of October 27, 1973.

وانظر مناقشات مجلس الامن لحرب أكتوبر ١٩٧٣ في وثائق الامم المتحدة (مجلس

الامن) .

— S/P.V. 1743, 8 October 1973 — S/P.V. 1752, 27 October 1973.

(٦٨) نعتقد أن في ذلك اشارة واضحة لقرار التقسيم وقرار تخير اللاجئين بين العودة

او التعويض وقرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ لسنة ١٩٦٧ ، باعتبارها القرارات التي وضعت حاولا للمشكلة الفلسطينية .

رابعاً : اننا على استعداد هذه الساعة بل هذه الدقيقة ان نبدأ في تطهير قناة السويس وفتحها أمام الملاحة الدولية ...

خامساً : اننا لسنا على استعداد في هذا كله لقبول دعوى مبهمة أو عبارات مطاطة تقبل كل تفسير وكل تأويل (٦٩) .

ويلاحظ على هذا المشروع ما يلي :

١ - ان المادة الاولى منه ، قد تضمنت عدة احكام نذكر منها ما يلي :

١ - ان حرب ٦ اكتوبر ١٩٧٣ تستهدف ازالة الاحتلال العسكرى الاسرائيلى الواقع على الاراضى العربية منذ عام ١٩٦٧ .

٢ - ان الحرب تستهدف بالاضافة الى ذلك ايجاد السبيل لاستعادة الحقوق المشروعة لشعب فلسطين .

٣ - ان هذه الحرب سوف تستمر الى ان يتم تحقيق الاهداف المذكورين .

٤ - ان مصر - فى هذا - (٧٠) تقبل الالتزام بقرارات الامم المتحدة .

ويستفاد من البند الاول من هذا المشروع ، ان مصر فى قتالها من اجل تحرير الاراضى المحتلة ، وايجاد السبيل لاستعادة الحقوق المشروعة لشعب فلسطين ، تلتزم بقرار الجمعية العامة للامم المتحدة الصادر فى ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧ بتقسيم فلسطين ، وقرارها الصادر فى ديسمبر ١٩٤٨ بشأن تخير اللاجئين العرب بين العودة الى اراضيهم التى طردوا منها وبين تعويضهم عن املاكهم ، وقرار مجلس الامن الصادر فى ٢٢ نوفمبر ١٩٦٧ بشأن ايجاد سلام عادل ودائم فى الشرق الاوسط .

وتستند مصر فى هذا الى ميثاق الامم المتحدة والى قرارات الامم المتحدة والى قواعد القانون الدولى . ومن اجل ذلك فلا نعتقد ان مصر قد تجاوزت حدود الدفاع الشرعى بتحديد هذه الشروط .

ب - ان المادة الثانية من هذا المشروع تؤكد التزام مصر بحدود الدفاع الشرعى . فهى على استعداد لايقاف اطلاق النار ، فى الوقت الذى يتم فيه ازالة العدوان .

(٦٩) من الواضح ان هذا البند يشير الى ما اثر حول تفسير مدى الانسحاب المنصوص عليه فى قرار مجلس الامن ٢٤٢ لسنة ١٩٦٧ .

(٧٠) يفصد بتعبير (فى هذا) استخدام اسم الاشارة الى ما سبقها من احكام وهى ازالة الاحتلال الاسرائيلى ، وايجاد السبيل لاستعادة الحقوق المشروعة لشعب فلسطين واستمرار استعمال حق الدفاع الشرعى الى حين تحقيق هذه الاهداف .

ج - أن المادة الثالثة من هذا المشروع تبين أن حق الدفاع الشرعى قد تمت ممارسته على نطاق جماعى وليس فرديا ، وذلك باشتراك عدد من الدول العربية فى ادارة الحرب الدفاعية . كما تضمنت هذه المادة الاصرار على تمسك مصر بحق الشعب الفلسطينى فى السيادة على اراضيه وبحقه فى تقرير مصيره .

د - أن المادة الرابعة تؤكد ما جاء فى قرار مجلس الامن ٢٤٢ لسنة ١٩٦٧ من ضمان حرية الملاحة فى الممرات المائية الدولية .

هـ - أن المادة الخامسة تؤكد على ضرورة تفادى استعمال اللفاظ الغامضة حتى لا تتمسك الاطراف المعنية بتفسيرات وتأويلات مختلفة قد تعرقل ايجاد حل دائم لمشكلة الشرق الاوسط .

ويتضح من المشروع السابق أن الهدف المعلن لحرب اكتوبر ١٩٧٣ (٧١) يتحصل فيما يلى :

١ - تنفيذ قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ لسنة ١٩٦٧ فيما نص عليه من ضرورة انسحاب القوات الاسرائيلية المسلحة من الاقاليم التى احتلت فى الصراع الذى بدأ فى ٥ يونيو ١٩٦٧ .

ب - تأكيد سيادة الشعب الفلسطينى على الاقاليم الفلسطينية .

وسوف نعرض فيما يلى رأينا فى الهدفين المعلنين لهذه الحرب .

اولا : الهدف الاول : تنفيذ قرار مجلس الامن :

سبق أن اوضحنا أن القرار الذى أصدره مجلس الامن فى ٢٢/١١/١٩٦٧ ، إنما يقضى فى حقيقة الامر بانسحاب القوات المسلحة الاسرائيلية من الاقاليم العربية التى احتلتها اسرائيل نتيجة لحرب ٥ يونيو ١٩٦٧ . وقد ظلت اسرائيل طوال السنوات الماضية ، تحاول اهدار المضمون الحقيقى لهذا القرار بالتمسك بالنقاط الآتية :

١ - أن القرار لا يطلب الانسحاب من جميع الاراضى لعدم ورود أداة التعريف بكلمة (اقاليم) التى يجب الانسحاب منها . وقد سبق أن بينا أن ديباجة القرار وأن فحواه العام ، وقواعد القانون الدولى ، فضلا عن النصوص المحررة باللفات الاخرى تؤكد ضرورة الانسحاب من جميع الاقاليم المحتلة .

٢ - أن القرار يطلب تحديد حدود آمنة ومعترف بها تتضمن اضافة اقاليم جديدة الى الاقليم الذى تسيطر عليه اسرائيل .

(٧١) انظر نص خطاب الرئيس انور السادات فى جريدة الاهرام المصرية الصادر فى ١٧

اكتوبر ١٩٧٣ .

٣ - أن القرار يلزم الدول العربية بإبرام اتفاق سلام يتضمن فيما يتضمن من مسائل أخرى ، الاعتراف بدولة إسرائيل .

ولما كان الموقف الإسرائيلي من شأنه تعطيل تنفيذ قرار مجلس الأمن وتوطيد الاحتلال الإسرائيلي بما يتضمنه ذلك من اعتداء على سيادة واستقلال الدول العربية ، وخرق لميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي ، فقد كان من الضروري إيجاد الوسيلة الملائمة لتنفيذ هذا القرار ، وقد أخفقت جميع المحاولات التي بذلتها الدول الكبرى لوضعه موضع التنفيذ . وكان من الضروري أن يتم تنفيذ هذا القرار بواسطة الدول التي تم الاعتداء عليها واحتلال أراضيها تطبيقاً لحق الدفاع الشرعي المنصوص عليه في المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة (٧٢) .

ثانياً : الهدف الثاني : تأكيد سيادة الشعب الفلسطيني على الإقليم الفلسطيني :

تضمن مشروع السلام العربي ، مبدأ استعادة الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ، وذيل المشروع هذا المبدأ بعبارة (وأن مصر في هذا تقبل الالتزام بقرارات الأمم المتحدة) . ومن الواضح أن اقرار مبدأ الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ، يعنى في المجال الأول اعطاء هذا الشعب حقه في تقرير مصيره . فإذا أُلقي تطبيق هذا المبدأ ، فإنه سيترتب على ذلك إقامة دولة فلسطينية عربية على كل الإقليم الفلسطيني لأنه لا يمكن التوفيق بين (الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني) وبين (أساسيد السيادة الإسرائيلية في فلسطين) إذ تقوم كل منهما على انكار الأخرى .

وإذا ما قيد تطبيق مبدأ تقرير المصير بقيد يتضمن الاعتراف بدولة إسرائيل بحدودها المنصوص عليها في قرار التقسيم ، أو بتوسعاتها منذ صدور هذا القرار ، فإن ذلك يتضمن في ذات الوقت اهدارا للحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني . ومن أجل ذلك فإنه من غير المتصور - وحسبما بين من دراستنا على مدى هذه الدراسة - التسليم بأن قرارات الأمم المتحدة التي تقبل مصر الالتزام بها ، تتفق مع الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ، إذا كان المقصود بهذه القرارات ، قرار

(٧٢) تنص المادة (٥١) على أنه « ليس في هذا الميثاق ما يضعف أو ينتقص الحق الطبيعي للدول ، فرادى أو جماعات في الدفاع عن أنفسهم إذا اعتدت قوة مسلحة على أحد أعضاء الأمم المتحدة ، وذلك إلى أن يتخذ مجلس الأمن التدابير اللازمة لحفظ السلم والأمن الدولي . والتدابير التي اتخذها الأعضاء استعمالاً لحق الدفاع عن النفس تبلغ إلى المجلس فوراً .. » انظر : د/عز الدين فودة - الاحتلال الإسرائيلي - المصدر السابق - ص ١٠٧ - ١٠٦ .

التقسيم وقرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ لعام ١٩٦٧ : اما اذا كان المقصود هو تلك القرارات التي تصدرها الهيئة في المستقبل ، فان ذلك يعتبر استباقا للاحداث ومصادرة على المطلوب . وانما يصح في رأينا ، القول بأن مصر تنشد من هذه الحرب ، استعادة الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ، وانها تقبل في هذا ، قواعد القانون الدولي العام وميثاق الامم المتحدة ، اذ يبين من خلال دراستنا على مدى هذا البحث . وقرار التقسيم بصفة خاصة ، ان قرار الامم المتحدة بشأن النزاع العربي الاسرائيلي ، فيما تضمنه من تقسيم فلسطين ، يخالف قواعد القانون الدولي العام على النحو الذي عرضناه في القسم الثاني من هذه الدراسة .

اما ما تضمنته قرارات الجمعية العامة للامم المتحدة في ٤ نوفمبر ١٩٧٠ ، ١٣ ديسمبر ١٩٧١ ، و ٨ ديسمبر ١٩٧٢ من الاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ، فهو تطور وثيد في اتجاه الحكم بعدم مشروعية اسانيد السيادة الاسرائيلية ، لم يصل بعد الى حد التصريح جهره ومباشرة ببطلان هذه الاسانيد .

وترتبنا على ما تقدم فاننا نرى ان تأكيد سيادة الشعب الفلسطيني على الاقليم الفلسطيني عن طريق ايجاد السبيل لاستعادة حقوق هذا الشعب على اقليمه كما ورد في مشروع السلام العربي ، لا يمكن ان يتأتى عن طريق قرارات الامم المتحدة الخاصة بتقسيم فلسطين عام ١٩٤٧ او قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ لعام ١٩٦٧ لمخالفة هذه القرارات لقواعد القانون الدولي التي تؤكد مشروعية السيادة العربية على فلسطين وتنفي مشروعية السيادة الاسرائيلية عليها (٧٣) .

ب - المساعي الامريكية : (٧٤)

قامت الولايات المتحدة الامريكية ، بعد التشاور مع الاتحاد السوفيتي بالجهد الاكبر عن طريق وزير خارجيتها دكتور هنري كيسنجر ، في سبيل حل النزاع بالطرق السلمية . وكان هذا الجهد واضحا في عدة مسائل ترتبت على قرار وقف اطلاق النار ، اولها محاولة اقناع اسرائيل بايقاف اطلاق النار بعد خرقها لقرار مجلس الامن رقم ٣٣٨ ، واقناعها

(٧٣) تجدر الاشارة الى ان هذه الدراسة ذات طبيعة قانونية بحث . وقد تولى الاعتبار السياسية ، على الدول العربية ، اعتبار قرارات الامم المتحدة المشار اليها (هدفا تكتيكيا) تسعى الى تحقيقه في اطار استراتيجية شاملة تسعى في النهاية الى تحقيق (الهدف الاستراتيجي) الذي يتضمن توكيد (الحقوق الكاملة) للشعب الفلسطيني في السيادة على كل الاقليم الفلسطيني .

(٧٤) صرح وزير الخارجية الامريكية (هنري كيسنجر) في ٦ فبراير ١٩٧٤ بان كل ما تم حتى الان من اتفاق بين اسرائيل وجاراتها العربية ، انما يرجع الى جهود الدبلوماسية الامريكية وحدها . انظر الاهرام يوم ١٩٧٤/٢/٧ .

بسحب قواتها المسلحة الى خطوط ٢٢ اكتوبر ١٩٧٣ ، واقناعها بموضوع فصل القوات على جانبى القناة ، واجراء ترتيبات عقد مؤتمر السلام في جنيف . وكان ابرز ما انتهت اليه المساعى الامريكية في هذا السبيل اتفاقيات وقف اطلاق النار التى وقعت بين مصر واسرائيل فى ١١/١١/٧٣ واتفاقية الفصل بين القوات المسلحة المصرية والاسرائيلية التى وقعت فى ١٨/١/١٩٧٤ واتفاقية الفصل بين القوات المسلحة السورية والاسرائيلية والتى وقعت فى ٣١/٥/١٩٧٤ .

١ - اتفاقية ترتيبات وقف اطلاق النار :

تضمن القرار رقم ٣٣٨ لسنة ٧٣ الصادر من مجلس الامن ، النص على وقف اطلاق النار فوراً ، وحدد لذلك تمام الساعة السادسة وخمسين دقيقة من مساء يوم ٢٢ اكتوبر ١٩٧٣ . ورغم امتثال مصر لهذا القرار، الذى يتفق فى مضمونه الى حد كبير مع مشروع السلام العربى ، فقد خرقت اسرائيل قرار وقف اطلاق النار واستمرت فى الاستيلاء على بعض المواقع المصرية جنوب الدفرسوار غربى قناة السويس وفى شمال مدينة السويس يوم ٢٢ و ٢٣ اكتوبر ١٩٧٣ ، مما دعا مجلس الامن الى الانعقاد يوم ٢٣/١٠/١٩٧٣ واصدار قرار بناء على طلب مصر برقم (٣٣٩) يطلب فيه الالتزام بخطوط ٢٢ اكتوبر ١٩٧٣ واييقاف اطلاق النار فوراً ، كما يطلب من الامين العام للامم المتحدة ارسال مراقبين دوليين للاشراف على وقف اطلاق النار . ورغم ذلك فقد استمرت اسرائيل فى اطلاق النار مما دعا مجلس الامن الى اصدار قرار رقم (٣٤٠) فى ٢٥ اكتوبر ١٩٧٣ ، ونص فيه على المطالبة بمراعاة وقف اطلاق النار فوراً وبالكامل وأن تعود الاطراف المعنية الى المواقع التى كانت تحتلها فى الساعة السادسة وخمسين دقيقة بتوقيت القاهرة من يوم ٢٢ اكتوبر ١٩٧٣ ، وقرر أيضاً انشاء قوة طوارئ دولية فوراً لمراقبة وقف اطلاق النار ، على أن يقدم السكرتير العام للامم المتحدة تقريراً بتشكيلها خلال ٢٤ ساعة على الا تضم اية قوات من احدى الدول الدائمة فى المجلس .

وقد رفضت اسرائيل الانسحاب الى خطوط ٢٢ اكتوبر ٧٣ تنفيذاً لهذه القرارات مما ادى الى قيام وزير الخارجية الامريكى باتصالات دبلوماسية بكل من مصر واسرائيل أسفرت عن توقيع اتفاق ترتيبات وقف اطلاق النار فى الساعة الثالثة من ظهر يوم ١١ نوفمبر ١٩٧٣ كخطوة تنفيذية اولى ، نحو تطبيق قرارى مجلس الامن ٣٣٨ ، ٣٣٩ لعام ١٩٧٣ وقرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ لعام ١٩٦٧ (٧٥) .

(٧٥) وقد نصت الاتفاقية المذكورة ، التى تضمنها خطاب من (هنرى كيسنجر) الى

وفور توقيع الاتفاقية ، بدأت محادثات أخرى عند الكيلو (١٠١) على طريق القاهرة/السويس لاتخاذ الخطوات اللازمة لوضعها موضع التنفيذ ، وتم بالفعل تنفيذ خمس بنود من بنودها الستة ما عدا البند الثانى الذى يلزم الجانبين باجراء مفاوضات فورية لتسوية مسألة العودة الى مواقع ٢٢ اكتوبر ١٩٧٣ فى اطار اتفاقية بشأن الفصل بين القوات تحت اشراف الامم المتحدة .

فقد اختلف الطرفان المصرى والاسرائيلى على مدى وكيفية الانسحاب مما ادى بوزير الخارجية الأمريكى الى القيام باتصالات أخرى اسفرت عن توقيع اتفاق الفصل بين القوات والمشار اليه فى البند الثانى من اتفاق ١٩٧٣/١١/١١ .

٢ - اتفاقية الفصل بين القوات :

تم فى ١٨ يناير الاتفاق على كيفية تنفيذ البند الثانى من الاتفاقية السابقة ، ووقع الطرفان المصرى والاسرائيلى عند الكيلو ١٠١ بطريق القاهرة - السويس ، اتفاقية الفصل بين القوات الاسرائيلية والمصرية ، وقد تضمنت الاتفاقية النص على ضرورة انسحاب القوات الاسرائيلية الى شرق القناة والى ايجاد منطقة عازلة بعرض ١٠ كيلو مترات ترابط فيها قوات الطوارئ الدولية ، مع تحديد قوات وسلاح الطرفين ، بالنسبة لاسرائيل بين المنطقة المحددة بخط (C) وخط (B) وبالنسبة لمصر بين الخط «٨» وقناة السويس . كما تضمنت ايضا ، النص على ان هذه الاتفاقية لا تعتبر من وجهة نظر مصر او اسرائيل اتفاق سلام نهائى وانما تشكل الخطوة الاولى نحو سلام نهائى وعادل ، طبقا لقرار مجلس الامن رقم ٣٣٨ ، وفى اطار مؤتمر جنيف للسلام (٧٦) .

٣ - الاتفاقية السورية/الاسرائيلية للفصل بين القوات :

قام (د/هنرى كيسنجر) وزير الخارجية الامريكية بمجهودات

السكرتير العام للامم المتحدة ، على التزام مصر واسرائيل بكل دقة ، بوقف اطلاق النار ، واجراء مناقشات فورية لتسوية مسألة العودة الى مواقع ٢٢ اكتوبر ٧٣ فى اطار اتفاق لفصل القوات تحت اشراف الامم المتحدة وتمكين مدينة السويس من تلقى اعتمادات غذائية وطبية يومية مع اجلاء الجرحى من المدنيين بها وتيسير حركة الامدادات غير العسكرية للضفة الشرقية بالسويس ، وتبادل الاسرى واشراك قوات الطوارئ الدولية مع القوات الاسرائيلية فى نقاط المراقبة على طريق السويس/القاهرة .

انظر الاتفاقية فى اخبار اليوم ١٠ نوفمبر ١٩٧٣ ، وقد نشرت قبل التوقيع عليها بعد ان اذاعها البيت الابيض الأمريكى . وانظر الاهرام ١٠ ، ١١ ، ١٢ نوفمبر ١٩٧٣ .
(٧٦) انظر نص الاتفاقية فى المصدر الاتى :

— U.N. Doc. S/11198, 18 January 1974.

— Map. no. 2695 X.

وانظر الخريطة الملحقة بهذه الوثيقة .

دبلوماسية استهدفت اقناع سوريا واسرائيل بابرام اتفاقية للفصل بين القوات على غرار الاتفاقية التي نجح في اقناع مصر واسرائيل بتوقيعها .

وقد استغرقت محاولات الوزير الامريكى ٣٣ يوما متصلة من التنقلات والاتصالات المستمرة بين دمشق وتل ابيب والقدس والقاهرة حتى تم توقيع اتفاق الفصل بين القوات السورية والاسرائيلية في المقر الاوروبى للأمم المتحدة بجنيف يوم ٣١ مايو ١٩٧٤ تحت اشراف الامم المتحدة ممثلة في « الجنرال انزويسيلاسفو » قائد قوات الطوارئ الدولية في الشرق الاوسط ، وباشتراك مندوبين عن الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى بصفتهم الدولتان المشتركتان في رئاسة مؤتمر جنيف .

وفي نفس اليوم وافق مجلس الامن على تشكيل « قوة مراقبة الفصل بين القوات على جبهة الجولان » من ١٢٥٠ فردا من قوات النمسا (٥١٢) وبيرو (٣٥٠) وكندا وبولندا (٣٨٨) فردا (٧٧) .

ح - الموقف الاوروبى :

اعلنت دول السوق الاوربية في بروكسل في ٦ نوفمبر ١٩٧٣ ضرورة انسحاب اسرائيل من الاقاليم التي احتلتها منذ عام ١٩٦٧ باعتبار أن ذلك من الشروط الحيوية المسبقة للتوصل الى تسوية في الشرق الاوسط كما اعلنت الدول التسع ، أعضاء السوق عدة مبادئ لاقرار التسوية السلمية وهى ، عدم السماح بالاستيلاء على الاقاليم بالقوة واحترام سيادة واقاليم واستقلال دول المنطقة والاعتراف بضرورة احترام الحقوق المشروعة لشعب فلسطين (٧٨) .

وفي ١٥ ديسمبر ١٩٧٣ أعلن مؤتمر القمة الاوروبى المنعقد في كوبنهاجن ضرورة كفالة أمن الدول العربية المجاورة لاسرائيل ، والحفاظ على الحقوق المشروعة لشعب فلسطين . وأكد المؤتمر رفضه للفكرة الاسرائيلية القائمة على أن مزيدا من احتلال الاقاليم يؤدي الى مزيد من الامن لاسرائيل ، وتبنى المؤتمر فكرة الضمانات الدولية والمناطق المنزوعة السلاح ، كأساس مقبول للامن في الشرق الاوسط وأكد البيان على ضرورة تنفيذ قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ لعام ١٩٦٧ كأساس ملائم لاقرار السلام (٧٩) .

(٧٧) انظر نص الاتفاقية في : الاهرام والახبار - القاهرة يوم ٢١/٥/١٩٧٤ ، ونفس المصدر يوم ١ ، ٢/٦/١٩٧٤ .

(٧٨) الاهرام في ٧/١١/١٩٧٣ وانظر باب الوثائق الدولية - مجلة السياسة الدولية - يناير ١٩٧٤ ص ٢٠٣ .

(٧٩) المصدر السابق - في ١٦ ، ١٧ ديسمبر ١٩٧٣ .

د - الموقف الافريقى :

اصدر المجلس الوزارى لمنظمة الوحدة الافريقية التى تتكون من ٤٢ دولة افريقية ، فى ٢١ نوفمبر ١٩٧٣ فى مدينة اديس ابابا ، بيانا اعلن فرض حظر اقتصادى شامل على اسرائيل حتى تمتثل لقرارات الامم المتحدة التى تلزمها بالانسحاب من جميع الاقاليم العربية المحتلة دون شروط مسبقة . كما اعلن البيان ان الدول الافريقية ستعامل اسرائيل على درجة واحدة مع نظم الحكم الاستعمارية والعنصرية فى القارة الافريقية مع تشديد العزلة عليها فى المجالات الاقتصادية والعسكرية والسياسية والاقتصادية والثقافية . واكد البيان على ضرورة الاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى وحقه فى تقرير المصير (٨٠) .

هذا فضلا عن قيام معظم دول افريقيا بتدعيم علاقاتها الدبلوماسية باسرائيل الى ان تستجيب لقرارات الامم المتحدة (٨١) .

هـ - الموقف العربى :

أكد البيان السياسى لمؤتمر القمة العربى المنعقد فى الجزائر فى ٢٨ نوفمبر ١٩٧٣ ، ان الملوك والرؤساء العرب يؤكدون استعدادهم للمساهمة فى تحقيق سلام عادل على اساس مبدأى الانسحاب الكامل واستعادة حقوق شعب فلسطين ، كما اتخذ الملوك والرؤساء بعض القرارات الاخرى ، التى تهدف الى ارغام اسرائيل على تنفيذ قرارات المنظمة الدولية بشأن النزاع العربى الاسرائيلى (٨٢) .

و - الموقف اليابانى :

اصدرت اليابان فى ٢٢ نوفمبر ١٩٧٣ بيانا يؤكد ان حكومة اليابان تؤمن بالمبادئ الاتية لتحقيق حل سلمى فى الشرق الاوسط :

- عدم جواز الاستيلاء والاحتلال لاي اقليم بالقوة .
- ضرورة انسحاب القوات الاسرائيلية من جميع الاقاليم العربية المحتلة فى حرب ١٩٦٧ .
- احترام السلامة والامن لاقاليم كل الدول فى المنطقة وضرورة ايجاد ضمانات لهذا الغرض .

(٨٠) المصدر السابق فى ٢٢ نوفمبر ١٩٧٣ وانظر السياسة الدولية - المصدر السابق

(٨١) د/عبد الملك عودة - الحرب والتضامن الافريقى - مجلة السياسة الدولية ١. عدد خاص عن الحرب العربية الاسرائيلية الرابعة (فى يناير ١٩٧٤ - ص ١٤٧ ومابعدها .

(٨٢) الامرام فى ٢٩ نوفمبر ١٩٧٣ وانظر د/اسماعيل صبرى مقلد - استراتيجيات السمادات والعمل العربى المشترك - المصدر السابق - ص ٨ .

— الاعتراف والاحترام لحقوق الشعب الفلسطيني المشروعة في تقرير مصيره بموجب ميثاق الأمم المتحدة (٨٢) .

ز - موقف الأمم المتحدة :

سبقَت الإشارة إلى القرارات التي أصدرها مجلس الأمن لحل النزاع العربي الإسرائيلي حلاً سلمياً ، كما اتخذت الأمم المتحدة ترتيبات أخرى لعقد مؤتمر للسلام في جنيف بسويسرا بين العرب وإسرائيل وتحت إشراف الأمم المتحدة للوصول إلى تسوية سلمية للنزاع العربي الإسرائيلي ولم يتوصل المؤتمر حتى الآن إلى نتيجة حاسمة (٨٤) ، حيث أعلنت مصر أنها لن تستأنف اشتراكها في مؤتمر جنيف إلا بعد التوصل إلى اتفاقية لفصل القوات على الجبهة السورية ، واشترطت لحضور هذا المؤتمر ، اشتراك الفلسطينيين في مباحثات السلام (٨٥) .

(٨٣) الأهرام - ٢٣ نوفمبر ١٩٧٣ وانظر موقف دول عدم الانحياز - مجلة السياسة الدولية - المصدر السابق - ص ١٤٠ .

(٨٤) انظر نشاط الأمم المتحدة في حرب أكتوبر ٧٣ - السياسة الدولية - المصدر السابق - ص ٢٥٦ ، ٢٥٧ .

(٨٥) وقد افتتح مؤتمر السلام بجنيف في ٢١ ديسمبر ١٩٧٣ تحت إشراف الأمم المتحدة بكلمة من (كورت فالدهايم) السكرتير العام للأمم المتحدة حذر فيها من موقف خطير يواجهه العالم إذا لم ينجح المؤتمر . كما حدد (اسماعيل فهمي) وزير خارجية مصر موقف بلاده بإصرارها على الانسحاب الإسرائيلي من كل الأقاليم العربية واستعادة حقوق شعب فلسطين . وكان رئيس جمهورية مصر قد حدد مهام المرحلة الأولى لمؤتمر جنيف ، عقب اجتماعه بهنري كيسنجر ، بأنها تتضمن الفصل بين القوات المتحاربة . وفي ٢٢ يناير ١٩٧٤ أقر اتفاق فصل القوات ، أعلن رئيس جمهورية مصر ، أثناء زيارته للجزائر أن المبادئ التي تلتزم بها مصر في المرحلة التالية ، هي فصل القوات على الجبهة السورية واشتراك ممثلين عن فلسطين في مؤتمر جنيف . انظر على التوالي الأهرام ، يوم ٢٢ ديسمبر ١٩٧٣ ويوم ١٥ ديسمبر ١٩٧٣ ، ويوم ٢٣ يناير ١٩٧٤ . وانظر مناقشات مجلس الأمن لحرب أكتوبر في وثائق الأمم المتحدة

— S/P.V. 1743 of October, 1744 of 9 October, 1745 of 11 October, 1746 of 12 Oct., 1747 of 21 Oct., 1748 of 23 Oct., 1749 of 24 Oct., 1750 of 25 Oct., 1751 of 26 Oct., and 1752 of 27 October 1973.

وانظر العدد الخاص من مجلة السياسة الدولية رقم ٣٥ الصادر في يناير ٧٤ عن الحرب العربية الإسرائيلية الرابعة .

وانظر رفض إسرائيل للتفاوض مع الفلسطينيين والاعتراف بمشروعية المقاومة .

— Astakkov, S., Israel, Expansionism and the Palestinian Refugees International Affairs, Moscow., No. 7., 1968. pp. 42-43.

هذا وقد تم بالفعل ، الفصل بين القوات السورية والإسرائيلية عقب توقيع الاتفاقية الخاصة بذلك في ٣١/٥/١٩٧٤ ، ولم يستأنف مؤتمر جنيف انعقاده حتى تاريخ انسداد هذه الدواسة .

وعقب توقيع اتفاقية الفصل بين القوات السورية والاسرائيلية في ١٩٧٤/٥/٣١ اذيع ان مؤتمر جنيف قد ينعقد خلال شهر يوليو اواخريف ١٩٧٤ . كما صرح السكرتير العام للأمم المتحدة « كورت فالدهايم » بان نجاح هذا المؤتمر يتوقف الى حد كبير على مقدرتنا على ايجاد حل مقبول للمشكلة الفلسطينية (٨٦) .

ويتضح مما تقدم ان الجهود والمساعى الدبلوماسية لحل النزاع بالطرق السلمية قد تركزت على مبدئين اساسيين هما :

- ١ - الانسحاب الكامل من الاقاليم المحتلة في حرب ٥ يونيو ١٩٦٧ .
- ٢ - الاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني وحقه في تقرير المصير .

وقد سبق ان عرضنا في الفصل الاول من هذا الباب ، تفسيرنا لمعنى الانسحاب وفقا لقرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ لعام ١٩٦٧ . وهذا التفسير يحقق في رأينا المبدأ الاول من مبادئ حل النزاع بالطرق السلمية .

اما المبدأ الثانى ، وهو الاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ، فاننا نرى ان تحقيقه - طبقا لمبادئ القانون الدولى وميثاق الأمم المتحدة - يمكن ان يتضح من خلال دراستنا لمشكلات ، اثر قرارات المنظمات الدولية على اسانيد السيادة الاسرائيلية ومدى التزام الدول العربية بالاعتراف باسرائيل ، والاتفاق معها ، وتحديد معنى الحدود الآمنة ، وهى المشكلات التى سنتعرض لها بالدراسة فى الباب الثانى (٨٧) .

(٨٦) انظر اخبار اليوم فى ١٩٧٤/٦/١ والاهرام فى ١٩٧٤/٦/٣ .

(٨٧) ابانغ وزير الخارجية الأمريكى دكتور (هنرى كيسينجر) زعماء الكونجرس الأمريكى ان ثلاث عقبات مازالت تعترض اقرار السلام فى الشرق الاوسط . وقال السناتور الجمهورى (فرانك ثرسن) ان « العقبات التى ذكرها كيسينجر (هى بالترتيب : تعديل الحدود ، واللجوء الفلسطينى ، ومسألة القدس) . وواضح ما فى هذا التصريح الأمريكى من تجاهل لقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة التى تعترف (بحقوق الشعب الفلسطينى) وبصفة خاصة القرار رقم (٢٤٢١) الصادر ٨ ديسمبر ١٩٧٢ والذى نص على ان احترام حقوق الشعب الفلسطينى لا غنى عنه لاقرار سلام عادل ودائم فى الشرق الاوسط . وغنى عن البيان ان الاعتراف الدولى بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى على النحو المعروض فى الصفحات السابقة بغنى عن التحدث عن ما يسمى بتعديل الحدود واللجوء الفلسطينى ومسألة القدس كما وردت على لسان كيسينجر ، اذ ان اقرار مثل هذه الحقوق يحل هذه المشكلات تلقائيا ، اما الاكتفاء بمواجهة هذه المشكلات وحدها فانه يفرغ (حقوق الشعب الفلسطينى) من محتواها .

ب انظر هذه التصريحات فى الاهرام - ٢ يونيو ١٩٧٤ .

الباب الثاني

المشكلات القانونية التي يثيرها النزاع العربي الاسرائيلي

سبق القول بأن للنزاع العربي الاسرائيلي جانبين ، احدهما عسكري والاخر قانوني . وقد تعرضنا في الباب السابق لدراسة موجزة ، للجانب العسكري في هذا النزاع وما ترتب عليه من مجهودات دولية لحل النزاع بالطرق السلمية .

ونحن نرى ان اقرار السلام العادل والدائم في الشرق الاوسط ، لا يمكن ان يتم الا بالوصول الى حلول جذرية وحاسمة لعدد من المشكلات القانونية بين العرب والاسرائيليين ، ورد بعضها في قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ لعام ١٩٦٧ الذي يتخذ مؤتمرا للسلام في جنيف اساسا لحل النزاع العربي الاسرائيلي تطبيقا للقرار رقم ٣٣٨ لعام ١٩٧٣ ، وبعضها الاخر يفرض نفسه على طبيعة النزاع ، وهو الفصل في مدى مشروعية اسانيد السيادة الاسرائيلية في فلسطين ، والذي تطابق نتيجته في رأينا « الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني » . ومن اجل ذلك فانه لكي يتم اقرار السلام على وجه يتفق مع مبادئ القانون الدولي العام وميثاق الامم المتحدة ، يتعين ان يتم الفصل في مسائل مدى الانسحاب الاسرائيلي من الاقاليم المحتلة واثار قرارات المنظمات الدولية على اسانيد السيادة الاسرائيلية والاعتراف المتبادل بين اسرائيل والدول العربية ، وتعيين الحدود الآمنة ، واتفاق السلام بين العرب واسرائيل . وقد سبق ان تعرضنا للمفهوم الصحيح للانسحاب الاسرائيلي ، ويبقى بعدئذ التعرض للمشكلات الآتية :

- ١ - اثر قرارات المنظمات الدولية على اسانيد السيادة الاسرائيلية .
- ب - مدى التزام الدول العربية بالاعتراف باسرائيل .
- ج - مفهوم « الحدود الآمنة » في قرارات الامم المتحدة .
- د - مدى التزام الدول العربية بالاتفاق مع اسرائيل ، واثار ذلك على اسانيد السيادة الاسرائيلية .

وسوف نبحث كل مشكلة من هذه المشكلات في فصل مستقل مع الالتزام بقرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ لعام ١٩٦٧ وقواعد القانون الدولي العام وميثاق الامم المتحدة وقرارات المنظمات الدولية وآراء فقهاء القانون الدولي ، كإطار لحل هذه المشكلات التي يتوقف على حلها ، حل النزاع العربي الاسرائيلي .

الفصل الأول

اثر قرارات المنظمات الدولية على أسانيد السيادة الاسرائيلية (١)

يثور التساؤل بمناسبة صدور قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ لسنة ١٩٦٧ حول مدى تأثيره في قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٨١/٢ بشأن تقسيم فلسطين والصادر في نوفمبر ١٩٤٧ . فالقرار الصادر من مجلس الامن يطالب اسرائيل بالانسحاب من الاقاليم التي احتلت في حرب ٥ يونيو ١٩٦٧ ولا يطالبها بالانسحاب الى خطوط قرار التقسيم . فهل يعد ذلك تعديلا لقرار التقسيم ؟ . وما اثر هذا التعديل - لو صح وجوده - في أسانيد السيادة الاسرائيلية على الاقاليم التي احتلتها بالتجاوز لما خصصه لها قرار التقسيم ، وما اثر قرار مجلس الامن على أسانيد السيادة الاسرائيلية بصفة عامة . كل هذا سنتعرض له بالدراسة في هذا الفصل ، وسنحاول هنا التركيز على النقاط الآتية :

- أولا : هل يعتبر قرار مجلس الامن تعديلا لقرار التقسيم ؟
- ثانيا : اثر قرار مجلس الامن على الاقاليم التي تحتلها اسرائيل بالتجاوز لما خصصه لها قرار التقسيم .
- ثالثا : اثر قرار مجلس الامن على أسانيد السيادة الاسرائيلية .

المبحث الاول

هل يعتبر قرار مجلس الامن تعديلا لقرار التقسيم

ان اول ما يلفت النظر في هذا المجال ، ان قرار مجلس الامن لم يشر الى قرار التقسيم ولا الى أى قرار آخر اتخذته الأمم المتحدة بشأن المشكلة الفلسطينية . فاذا كان قرار مجلس الامن قد خلا من حيث الشكل الى اية اشارة لقرار التقسيم ، فان مضمون قرار مجلس الامن

(١) ينسحب التساؤل في هذا الفصل على اثر القرار رقم ٢٤٢ لعام ١٩٦٧ ولا ينسحب على القرار رقم ٣٣٨ لعام ١٩٧٣ اذ يعتبر تطبيقا للاول . كما ينسحب التساؤل ايضا على قرار التقسيم ذاته .

لا يشير أيضا الى أن هذا القرار ينطوي على تعديل لقرار التقسيم وذلك على ما سيبين فيما يلي :

١ - نصت ديباجة قرار التقسيم في الفقرة (١) على أن يتخذ مجلس الأمن التدابير الضرورية لتنفيذ مشروع التقسيم ، وفي الفقرة (ب) نص على أن يقرر مجلس الأمن - اذا أوجبت الظروف ذلك أثناء المرحلة الانتقالية - ما اذا كانت الحالة في فلسطين تشكل تهديدا للسلام ، فان قرر المجلس أن مثل هذا التهديد قائم بالفعل ، فيجب عليه محافظة على السلم والأمن الدوليين أن يتخذ التدابير المنصوص عليها في المادتين ٣٩ ، ٤١ من الميثاق . كما نص في الفقرة (ج) على أن يعتبر مجلس الأمن تهديدا للسلم وقطعا أو خرقا له أو عملا عدوانيا بموجب نص المادة (٣٩) من الميثاق ، كل محاولة ترمى الى تغيير التسوية التي يهدف اليها هذا القرار بالقوة .

وواضح من هذه الفقرات أن الجمعية العامة قد كلفت مجلس الأمن باتخاذ كل التدابير اللازمة لتنفيذ التسوية الخاصة بتقسيم فلسطين . وقد سبق القول أن مجلس الأمن أو الجمعية العامة لم يتعرضا لأصل النزاع منذ ١٦/٤/١٩٤٨ (٢) .

ولما كان مجلس الأمن منذ ذلك التاريخ ، لم يصدر أو يتخذ أي إجراء أو قرار يستهدف تنفيذ قرار التقسيم ، فان قرار مجلس الأمن لسنة ١٩٦٧ ، يعتبر ضمن إطار الالتزامات التي ألتها على عاتقه ديباجة قرار التقسيم في فقراتها المشار اليها ، يستهدف ذات الأهداف التي استهدفها قرار التقسيم .

٢ - أن النص في المادة الأولى من قرار مجلس الأمن لسنة ١٩٦٧ على انسحاب قوات اسرائيلية من أقاليم احتلت في النزاع الأخير لا يعنى أن مجلس الأمن يقتصر في مداه على مواجهة العمليات العسكرية التي قامت بها القوات الاسرائيلية صباح ٥ يونيو ١٩٦٧ ، ذلك أن قرار مجلس الأمن في حقيقة الأمر قد واجه الموقف بين العرب والاسرائيليين برمته ، والدليل على ذلك ما نص عليه في الفقرات الأخرى من القرار من ضرورة احترام السيادة الإقليمية والتسليم بها ، وسلامة الأقاليم والاستقلال السياسي لكل دولة في المنطقة ، واحترام حقها في العيش داخل حدود آمنة ومعترف بها خالية من التهديد أو أعمال القوة . فهذه التوصيات التي تضمنها القرار إنما تستهدف إيجاد سلام عادل ومستمر في الشرق الأوسط ، لا مجرد التوصية بسحب القوات المسلحة من الأقاليم التي

(٢) انظر ص ٢٣٦ من هذه الدراسة .

أحتلت في النزاع الاخير ، وما ورد النص بانسحاب القوات العسكرية من الاقاليم التي احتلت في النزاع الاخير فقط الا في اطار اولويات استهدافها القرار حيث واجه بادية ذى بدء آخر مرحلة من مراحل النزاع العربى الاسرائيلى في صورته العسكرية التي وقعت في ٥ يونيو ١٩٦٧ ، ثم رتب بعد ذلك اولويات حل النزاع الاصلى بين الطرفين سواء فيما نص عليه في الفقرة (ب) من المادة (١) او ما نص عليه في المادة (٢) .

ومن الطبيعى القول بان احترام السيادة الاقليمية واحترام حق كل دولة في العيش داخل حدود آمنة ومعترف بها ، انما ينصب في مواجهة تلك الدول التي تحد نطاق سيادتها حدود دولية قائمة بالفعل او سبق تقريرها بموجب قرار دولى او اتفاق . ولما كانت حدود الدول العربية حدودا قائمة بالفعل ، وكانت حدود اسرائيل قد سبق تقريرها بموجب قرار دولى هو نص قرار الجمعية العامة رقم ٢/١٨١ الصادر في ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧ بتقسيم فلسطين ، فان الخطاب في هذا القرار انما يعتبر موجها الى الدول العربية بصفة عامة والى اسرائيل التي تحدها حدود حددتها الامم المتحدة بصفة خاصة .

والمستفاد من ذلك ان قرار مجلس الامن لسنة ١٩٦٧ قد استهدف معالجة واقعتين من وقائع الاعتداء على السيادة الاقليمية والاستقلال السياسى لدول المنطقة ، اولهما بحسب الترتيب الذى اورده القرار ، واقعة الاعتداء الاسرائيلى المسلح على اقاليم الدول العربية (سوريا ومصر والاردن) في ٥ يونيو ١٩٦٧ باعتبارها الواقعة الاحداث ، وثانيهما ، وقائع الاعتداء الاسرائيلى المتكررة منذ صدور قرار التقسيم ، والتي ترتب عليها تجاوز القوات الاسرائيلية المسلحة لحدودها الآمنة والتي اعترف بها المجتمع الدولى في قرار التقسيم .

٣ - ان الادعاء الاسرائيلى بان قرار مجلس الامن لم يضع حولا للنزاع في الشرق الاوسط وانما طلب من الاطراف الاتفاق على حل هذا النزاع ، لا يغير من الامر شيئا . فمع التسليم بوجهة النظر الاسرائيلية بان القرار بالفعل لم يضع حولا حاسمة للمشكلات بين العرب واسرائيل وانما استهدف اتفاق الاطراف على حل المنازعات القائمة ، فانه ينبغى القول بان قرار مجلس الامن قد اورد مبدأ هاما في ديباجته يجب ان يتم الاتفاق على هديه ، وأن تتم تسوية النزاع على أساسه وهو مبدأ عدم قابلية اكتساب الاقليم عن طريق الحرب . ومن الواضح ان اسرائيل ، بحدودها التي أقرها قرار التقسيم ، والتي قبلت على أساسها عضوا بالامم المتحدة ، قد اكتسبت بعض الاقاليم العربية عن طريق الحرب منذ صدور قرار

التقسيم حتى الآن . بل ان اعلان الاستقلال الاسرائيلي ذاته (٢) قد استند في اعلان قيام دولة اسرائيل على قرار الامم المتحدة بتقسيم فلسطين ، ومن غير المتصور ان يتم التسليم لاسرائيل بأن تأخذ من هذا القرار مجرد الموافقة على قيامها ، وأن تطرح منه تحديد حدودها ، لان معنى ذلك ان تكون اسرائيل دولة مطلقة لا حدود لسيادتها ، وهو أمر لا يمكن تصور قبوله في اطار قواعد القانون الدولي .

وترتباً على ما تقدم ، نجد أن قرار مجلس الامن لسنة ١٩٦٧ لم يعدل قرار التقسيم ، لا بعبارات وردت فيه ولا بما ينطوي عليه مضمون القرار نفسه .

المبحث الثاني

اثر قرار مجلس الامن على الاقاليم التي احتلتها اسرائيل بالتجاوز لما خصصه لها قرار التقسيم

من الطبيعي القول - حسبما وضع بالمبحث السابق - أن قرار مجلس الامن لم يكن له من أثر على الاقاليم التي احتلتها اسرائيل تجاوزاً لما خصص لها في قرار التقسيم . فقرار مجلس الامن لم يسلم بمشروعية احتلال اسرائيل لهذه الاقاليم صراحة أو ضمناً ، بل على العكس من ذلك ، اذ ان في ديباجته اكتساب الاقليم عن طريق الحرب ، مما يعنى اداة مجلس الامن لاحتلال الاسرائيليين لهذه الاقاليم وعدم التسليم بمشروعية ممارسة اسرائيل لسيادتها عليها . ولا يمكن القول بأن اداة اكتساب الاقليم عن طريق الحرب قد وردت بمناسبة الاحتلال الاسرائيلي للاقاليم العربية منذ ٥ يونيو ١٩٦٧ فقط ولا ينسحب على ما تم احتلاله قبل ذلك لان القول بهذا يتعارض مع وجهة النظر الاسرائيلية ، القائلة بأن مجلس الامن في قراره رقم ٢٤٢ لسنة ١٩٦٧ لم يتعرض (للاحتلال) الاسرائيلي وانما تعرض (لاكتساب الاقليم عن طريق الحرب) (٤) لانه اذا صح ذلك فان تفسير القرار وفقاً لهذا الرأي يعنى أن القرار يدين اكتساب الاقليم عن طريق الحرب كمبدأ عام ، وهذا المبدأ يسرى في مواجهة كل أعضاء الامم المتحدة بما فيها اسرائيل التي أعلنت في بيان استقلالها انها تقوم كدولة على أساس قرار التقسيم ، مما يعنى أن كل ما زاد عن حدود اسرائيل المبينة في قرار التقسيم يدخل ضمن الاقاليم التي اكتسبتها بالحرب ، ومن ثم فان اداة مجلس الامن لاكتساب الاقليم تكون سارية في مواجهة اسرائيل أيضاً .

(٢) انظر ص ٢٥ من هذه الدراسة .

(٤) انظر وجهة النظر الاسرائيلية - ص ٢٤٦ .

كذلك فان القول باقتصار اداة مجلس الامن لاكتساب الاقليم عن طريق الحرب على مواجهة الاحتلال الاسرائيلي منذ ٥ يونيو ١٩٦٧ ، لا يتفق مع الغاية التي تفياها القرار بصفة عامة ، فهو لم يستهدف حل النزاع الذي نشب في ٥ يونيو بل استهدف حل النزاع العربي الاسرائيلي بصفة اساسية ، وصولا الى احلال سلام عادل ودائم في منطقة الشرق الاوسط ، وما فقرات القرار بصفة عامة ، وفقرات المادة الثانية منه بصفة خاصة الا دليلا حاسما على أن القرار يتفيا مواجهة النزاع العربي الاسرائيلي بصفة عامة .

وترتيبا على ذلك فان قرار مجلس الامن ، لا يسلم بمشروعية اكتساب اسرائيل للسيادة على الاقاليم التي تزيد على ما خصصه لها قرار التقسيم ، بل انه يدين اكتساب الاقليم بطريق الحرب ، ويطلب من كل دولة احترام السيادة والتسليم بها وسلامة الاقاليم والاستقلال السياسى لكل دولة في المنطقة وحققها في الحياة في سلام داخل حدود آمنة (٥) ومعترف بها خالية من التهديدات او اعمال القوة .

ونحن نرى أن القرارات الثلاث التي أصدرتها الجمعية العامة في ٤ نوفمبر ١٩٧٠ و ١٣ ديسمبر ١٩٧١ ، ٨ ديسمبر ١٩٧٢ ، إنما تعتبر مع قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ لسنة ١٩٦٧ وحدة واحدة ، فضلا عن أن القرارات الثلاثة المذكورة ، تتضمن تفسيرات لموضوع الانسحاب ، وموضوع حقوق الشعب الفلسطيني .

فبالنسبة للانسحاب ، سبق القول بأن القرارات التي أصدرتها الجمعية العامة إنما تؤكد أن الانسحاب يشمل كل الاقاليم التي احتلت منذ ٥ يونيو ١٩٦٧ . أما بالنسبة لموضوع حقوق الشعب الفلسطيني ، فقد جاء الاعتراف بمشروعيتها ضمن نصوص القرارات المذكورة ، تفسيرا لما ورد بقرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ لسنة ١٩٦٧ من ضرورة تحقيق حل عادل لمشكلة اللاجئين . بمعنى أن الجمعية العامة في قراراتها الثلاث المذكورة ، تبين أن تحقيق حل عادل لمشكلة اللاجئين يتأتى عن طريق الاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني . فإذا أخذنا بأضيق التفسيرات بالنسبة لمعنى الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني (٦) فسوف

(٥) ان تعبير (الحدود الآمنة) لا يمكن في رأينا أن يكون مقصودا به أى معنى آخر غير الحدود التي اشتمل عليها قرار التقسيم ، فهي الحدود التي اعترف بها المجتمع الدولي في اطار الموافقة على قرار التقسيم ومن ثم يصدق عليها وصف « الحدود المعترف بها » أما ضمان الامن لها فانه يتم وفقا لقرار مجلس الامن عن طريق اجراءات تشمل اقامة مناطق منزوعة السلاح ؛ والقول بغير ذلك يحمل قرار مجلس الامن مسؤولية لم ترد فيه صراحة أو ضمنا ، وهي مسؤولية الاعتراف بالتوسعات الاسرائيلية الزائدة عن حدود قرار التقسيم .

(٦) ان تفسيرنا لمعنى الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني على مدى هذه الدراسة

نجدها في القرار رقم (٢٧/٢٩٤٩) الذي أصدرته الجمعية العامة في ٨ ديسمبر ١٩٧٢ ، وطلبت فيه من مجلس الامن ، اتخاذ الاجراءات الفورية بالتشاور مع السكرتير العام للأمم المتحدة وممثله الخاص ، لاتخاذ الخطوات اللازمة من أجل التنفيذ الفوري والكامل لقرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ لسنة ١٩٦٧ مع الاخذ في الاعتبار ، كافة القرارات والوثائق المتعلقة بالموضوع والصادرة عن الأمم المتحدة (٧) .

وتشمل هذه القرارات والوثائق بطبيعة الحال قرار الجمعية العامة في ٢٩/١١/١٩٤٧ بتقسيم فلسطين الى دولتين يهودية وعربية ، وقرار الجمعية في ١١ ديسمبر ١٩٤٨ بتخير اللاجئين بين العودة أو التعويض . فاذا أضفنا الى ذلك تفسير مندوب بريطانيا في مجلس الامن في يونيو ويوليو ١٩٧٣ لعبارة (مشكلة اللاجئين) الواردة في قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ لسنة ١٩٦٧ بأنها تعني الاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني (٨) ، فاننا نجد ان قرار مجلس الامن المذكور انما يؤكد قرار التقسيم بحكمين صريحين مباشرين ، وبحكم ثالث ضمني . وأولهما النص على عدم جواز اكتساب الاقليم بالقوة ، وثانيهما ضرورة احترام الاستقلال السياسي والسيادة الاقليمية لكل دول المنطقة ، وثالثهما ، ضرورة تحقيق حل عادل لمشكلة اللاجئين (٩) .

المبحث الثالث

أثر قرار مجلس الامن على أسانيد السيادة الاسرائيلية

هل يمكن القول بأن قرار مجلس الامن قد اعترف بمشروعية أسانيد السيادة الاسرائيلية على الاقليم الفلسطيني بصفة عامة ؟ . واذا كان مجلس الامن كما قلنا قبل ذلك يستهدف بهذا القرار ، اتخاذ التدابير الضرورية لتنفيذ مشروع التقسيم فهل يعنى ذلك أيضا أن قرار مجلس الامن ينطوى على اقرار بمشروعية أسانيد السيادة الاسرائيلية في اطار قرار التقسيم ؟

بأكملها انما يتأتى من بيان بطلان أسانيد السيادة الاسرائيلية على الاقليم الفلسطيني بمعنى ان يمارس الشعب الفلسطيني حقه في تقرير مصيره على النحو المبين في هذه الدراسة .
(7) Official R. of 27th session of the G.A. Res. no. 2949 (XXII).

(8) S/P.V., 1735. P. 68.

انظر

(٩) انظر عدم مشروعية ضم الاراضي المحتلة في مؤلف د/عز الدين فودة - قضية القدس في محيط العلاقات الدولية - دراسات فلسطينية رقم (٥٢) مركز الابحاث - منظمة تحرير فلسطين - بيروت - يناير ١٩٦٩ ص ٢٣٨ وما بعدها .

أن الإجابة على هذين السؤالين تتطلب ايضاح الطبيعة القانونية لقرار مجلس الامن ومدى سلطاته في الاعتراف بالدول . ونحن نرى أن قرار مجلس الامن يستند الى الفصل السادس من الميثاق ، مما يعنى أن القرار يدخل في دائرة التوصيات غير الملزمة كما أن سلطات مجلس الامن في الاعتراف بالدول تدخل في نطاق المادة الرابعة من الميثاق والتي تحدد شروط العضوية في الامم المتحدة ، وقد سبق لمجلس الامن أن اوصى بقبول اسرائيل عضوا بالامم المتحدة عام ١٩٤٩ على أساس التزامها بتنفيذ قرارى الجمعية العامة للامم المتحدة بشأن التقسيم ، وبشأن تخير اللاجئين بين العودة او التعويض .

ومن البدهى أن قبول اسرائيل عضوا بالامم المتحدة ، قد تضمن اعتراف الامم المتحدة باسرائيل كدولة تنطبق عليها شروط المادة الرابعة من ميثاق الامم المتحدة . غير أن هذا الاعتراف كما سيرد فيما بعد ، قد قيد بقيدتين هامين لا ينطبقان على سائر الدول طالبة الانضمام الى الامم المتحدة ، لانهما غير منصوص عليهما في المادة الرابعة ، ولكنهما فرضا استنادا الى الوضع الخاص لفلسطين ، وهما :

١ - أن يوقع المجلس المؤقت لحكومة الدولة اليهودية تعهدا بشأن انشاء اتحاد اقتصادى بينها وبين المجلس المؤقت لحكومة الدولة العربية، طبقا لاحكام الباب الرابع من قرار التقسيم (١٠) .

٢ - تنفيذ قرار الجمعية العامة الصادر فى ٢٩/١١/١٩٤٧ بشأن التقسيم ، والقرار الصادر فى ١١/١٢/١٩٤٨ بشأن اللاجئين الفلسطينيين (١١) .

ومن الواضح أن هذين الشرطين - على ما سيجىء فيما بعد - لم يتحققا ، مما يجعل اعتراف مجلس الامن الصادر فى شكل توصية للجمعية العامة بقبول اسرائيل عضوا بالامم المتحدة ، اعترافا مفتقرا الى شروط تحققه .

وفضلا عن ذلك فإن اعتراف مجلس الامن ومن بعده الجمعية العامة للامم المتحدة باسرائيل ، كان اعترافا باستيفائها شروط العضوية المنصوص عليها فى المادة الرابعة من الميثاق ، ومن بين هذه الشروط أن يكون طالب العضوية (دولة) ولكن هذا الاعتراف باستيفاء شروط العضوية لم يتطرق الى اسانيد السيادة الاسرائيلية فى الاقليم الفلسطينى

(١٠) انظر البند السادس من الجزء الاول من قرار التقسيم .

(١١) جاء هذا الشرط فى قرار الجمعية العامة رقم ٢٧٣/٣ فى ١١ مايو ١٩٤٩ بشأن

قبول اسرائيل بالامم المتحدة .

ومدى مشروعيتها ، وانما استند الى توافر اركان الدولة بحسب النظرية التقليدية في القانون الدولي باعتبارها مجرد كيان مادي يتكون بتوافر عناصر ثلاثة هي الاقليم والشعب والنظام القانوني (١٢) ، ومتى توافرت شروط الاعتراف الصحيح في رأى (لوترباخت) وهى وجود حكومة تباشر سلطة فعالة في منطقة محددة ، فان الاعتراف يتم دون نظر الى درجة تقدم الدولة او مدى مشروعية نشوئها (١٣) .

كذلك فان كثيرا من الدول التى اعترفت باسرائيل لم يتضمن اعترافها اعترافا بمشروعية اسانيد السيادة الاسرائيلية ، وانما كان اعترافها مجرد تسليم منها بالامر الواقع مجردا عن أى تعرض لمدى مشروعية هذا الامر (١٤) .

واذا كان الامر كذلك فان مجلس الامن ، شأنه شأن الجمعية العامة لا يملكان سلطة انشاء الدول وتقرير مشروعية اسانيد سيادتها . المخالفة للمبادئ والمواثيق الدولية . والاعتراف بذلك يعنى اقرار الاعتداء على الشخصية القانونية الدولية لفلسطين ، وهى الشخصية التى تستفاد من صياغة المواد ١٢ ، ١٩ ، ٢٠ ، ٢٨ من وثيقة الانتداب ، كما تستفاد من الفقرة الرابعة من المادة (٢٢) من عهد عصبة الامم . وقد كفلت المادة (٥) من وثيقة الانتداب ، الوحدة الإقليمية لفلسطين . وترتيبها على ذلك فان أى اجراء يتخذ بشأن الاقليم الفلسطيني سواء صدر هذا الاجراء من الدولة المنتدبة او من عصبة الامم او من هيئة الامم المتحدة ، يعتبر باطلا لمخالفته لاحكام الدستورية للادارة الدولية كما حددتها المادة (٢٢) من عهد العصبة . كما أن كل نص في وثيقة الانتداب أعطى اليهود حقوقا لم تكن ثابتة لهم يكون باطلا هو الآخر لذات السبب .

فاذا كان الامر كذلك ، فان قرار مجلس الامن الصادر في ٢٢ نوفمبر ١٩٦٧ لا يمكن أن يضيف صفة المشروعية على اسانيد السيادة الاسرائيلية.

(12) Marex, Krystyne.. op. cit., p. 162.

(13) Lauterpacht., Recognition in Inter. Law. op. cit., p. 26.

(14) Brown, Philip Marshall., The Recognition of Israel. A.J.I.L. 1948. No. 3. Vol. 2. pp. 620-627.

وقد ذكر المؤلف ان اول اعتراف باسرائيل قد صدر من الولايات المتحدة وعلى أساس الامر الواقع . وقد ذكر وزير خارجية ايران أن بلاده لا تعترف بشرعية الوجود الاسرائيلي ، وان اعتراف ايران باسرائيل (كأمر واقع) لا يعنى سوى الاعتراف بأن هناك دولة تحتل مقمدا في الامم المتحدة . ويلاحظ ان هذا يعنى وجود فارق بين (الاعتراف بدولة) و (الاعتراف بشرعية دولة) وهذا يؤكد الاتجاه المعاصر في امكانية الفصل في مدى مشروعية الدول على النحو الذى سيبين فيما بعد . انظر تصريح وزير خارجية (ايران) في الاهرام الصادر في ١٢/٩/١٩٧٣ .

ففضلاً عما سبق قوله ، فإن القرار المذكور لم يرد به نص صريح يقضى بذلك ، كما أن نصوصه لا تتضمن ما يفيد الاعتراف بمشروعية أسانيد السيادة الاسرائيلية ، ذلك أن النص في القرار على وجوب احترام حق كل دولة في المنطقة في العيش في سلام داخل حدود آمنة ومُعترف بها ، واحترام السيادة الاقليمية والتسليم بها ، لا يعنى أكثر من ترديد مبادئ عامة مسلم بها في القانون الدولي ، ولم يوجه القرار الخطاب الى دولة معينة بالذات في مواجهة دولة أخرى .

ونخلص مما سبق الى ما يلي :

١ - أن قرار مجلس الامن يطالب اسرائيل بالانسحاب من كل الاقاليم التى جرى احتلالها خلال حرب يونيو ١٩٦٧ (١٥) .

٢ - أن الحدود الآمنة في مفهوم القرار هي حدود قرار التقسيم لعام ١٩٤٧ اذ لا يمكن فهم النص على عدم جواز اكتساب الاقليم بالحرب والتسليم في ذات الوقت بوجهة نظر اسرائيل بأن الحدود الآمنة تعنى ضم بعض الاقاليم اليها .

٣ - أن الحدود المعترف بها هي في مفهوم القرار ، حدود قرار التقسيم ايضاً ، لأنها الحدود الوحيدة التى تم الاعتراف بها فعلاً في اطار قرار التقسيم من قبل كل الدول التى وافقت على التقسيم .

٤ - أن قرار مجلس الامن المذكور ، وثيق الصلة بقرار التقسيم ، وقد جاء في اطار الفقرات (١) ، (ب) ، (ح) من ديباجة قرار التقسيم (١٦) ، ومن ثم فإنه لم يتضمن أى تعديل لتقسيم فلسطين .

(١٥) أصدر مؤتمر الدول في المنحازة (٧٦ دولة) المنعقد في الجزائر من ٥ - ٩ سبتمبر ١٩٧٣ قرار جاء فيه « ان الموقف في الشرق الاوسط لا يزال متدهوراً . فعناد اسرائيل في استمرار سياستها التوسعية والعنصرية وضم الاراضى وممارسة القمع ضد سكان المناطق التى تحتلها بالقوة يشكل تحدياً للمجتمع الدولي وللامم المتحدة ولحقوق الانسان كما يشكل تهديداً للسلام والامن العالميين . واذ يذكر المؤتمر بعدم شرعية ضم الاراضى بالقوة ، يطالب بانسحاب اسرائيل الفوري وغير المشروط من جميع الاراضى المحتلة ، ويتعهد بمساعدة مصر وسوريا والاردن على تحرير اراضيها بكل الوسائل . وفي هذا الصدد يعتبر استعادة الشعب الفلسطينى لحقوقه الوطنية شرطاً أساسياً لاعادة السلام العادل الدائم في هذا الاقليم » .

انظر قرارات المؤتمر في جريدة الاهرام - ١٠/٩/١٩٧٣ .

(١٦) تنص هذه الفقرات كما سبق انقول على أن يتخذ مجلس الامن التدابير الضرورية المنه عنها في المشروع لتنفيذه ، ويقرر اذا اوجبت الظروف ذلك اثناء المرحلة الانتقالية ، ما اذا كانت الحالة في فلسطين تشكل تهديداً للسلام ، فإن قرر ان مثل هذا التهديد قائم بالفعل فيجب عليه اتخاذ التدابير وفقاً للمادة (٣٩ ، ٤١) من الميثاق ، وعليه أن يعتبر تهديداً للسلام وقطعاً أو خرقاً له أو عملاً عدوانياً بموجب نص المادة (٣٩) من الميثاق ، كل محاولة ترمى الى تغيير التسوية التى يهدف اليها هذا القرار بالقوة .

٥ - انه ترتيبا على ذلك ، فان قرار مجلس الامن لايعترف بمشروعية استيلاء اسرائيل على الاقاليم التي تزيد عما خصص لها في قرار التقسيم .

٦ - ان انتهاءنا الى عدم جواز التمسك بقرار التقسيم لبطلان القرار ذاته ، ولعدول الامم المتحدة واسرائيل عن التمسك به ، يحملنا على القول بأن قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ لسنة ١٩٦٧ ، كتوصية لحل النزاع العربي الاسرائيلي ، لا يلزم الدول العربية بصفة عامة ، والشعب الفلسطيني بصفة خاصة ، بالاعتراف بمشروعية اسانيد السيادة الاسرائيلية في فلسطين . ذلك ان مجلس الامن شأنه شأن الجمعية العامة ، لا يملك سلطة التصرف في الاقليم الفلسطيني ، ومن ثم فلا يملك سلطة الاعتراف بمشروعية اسانيد السيادة الاسرائيلية على فلسطين .

٧ - ان تصرفات مجلس الامن والجمعية العامة في مواجهة اسرائيل ، لا تعني الاعتراف بمشروعية اسانيد السيادة الاسرائيلية ، وانما هي تصرفات موجهة الى دولة تقوم على اساس الامر الواقع دون نظر الى مشروعية هذا الامر .

وسوف نتعرض في الفصل التالي للاتجاه الدولي المعاصر ، والذي بدأ يميل نحو التعرض لمدى مشروعية الدول التي تستند الى اسانيد مخالفة للقانون الدولي العام .

الفصل الثاني

مدى التزام الدول العربية بالاعتراف بإسرائيل كدولة ذات سيادة

انتهينا في الصفحات السابقة الى القول بأن اسانيد السيادة الاسرائيلية في فلسطين ، تفتقر الى المشروعية من وجهة نظر القانون الدولي ، وأن الجمعية العامة للأمم المتحدة بقرارها الذي أصدرته في ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧ بتقسيم فلسطين ، ومجلس الامن بقراره الذي أصدره في ٢٢ نوفمبر ١٩٤٧ ليست لهما صلاحية انشاء الدول ولا يملكان سلطة التصرف في الاقليم الفلسطيني ، ومن ثم لا يملكان سلطة الاعتراف بمشروعية الاسانيد الاسرائيلية في فلسطين . ولسنا هنا في مجال يسمح لنا بتلمس الاسباب التي حدت بالمنظمة الدولية ، أو بالدول ، الى الاعتراف بإسرائيل ومنحها عضوية الأمم المتحدة ، لأن هذه الاسباب تنطوي على دوافع سياسية تصعب مناقشتها في ضوء قواعد القانون الدولي العام ، وهو مجال دراستنا .

وتشير مشكلة الاعتراف بإسرائيل كدولة ذات سيادة ، عددا من المسائل يمكن ردها الى ثلاث موضوعات هي : الاعتراف في القانون الدولي العام والاعتراف المتبادل وقرار مجلس الامن ومدى استيفاء إسرائيل شروط العضوية بالأمم المتحدة . وسوف نتعرض لدراسة كل موضوع في مبحث مستقل على النحو الآتي :

المبحث الأول

الاعتراف في القانون الدولي العام (١٧)

سبق القول بأن الدولة تتكون في اطار القانون الداخلي باجتماع عناصر ثلاثة هي الشعب والاقليم والنظام القانوني . ولما كان كل نظام قانوني هو المختص بتعيين الاشخاص المخاطبين بأحكامه فان النظام القانوني الدولي يستقل بتعيين المخاطبين بأحكامه . والنظام القانوني الدولي هو مجموعة من القواعد القانونية التي تقوم على التراضي بين الجموع الانسانية المستقلة الكاملة السيادة ، وهذه الجموع هي ذاتها

(17) Charpentier, Jean., La Reconnaissance Internationale et l'évolution du D. de Gens. Editions Pcdone. Paris. 1956.

التي يعول رضاها في نشوء القواعد القانونية الدولية . وترتيباً على ذلك فإن هذه المجموع هي الوحدات التي تنشئ أحكام القانون الدولي وهي في ذات الوقت الوحدات التي تخاطبها أحكام هذا القانون .

ونتيجة لما تقدم ، يصبح من المنطقي القول بأن الشخصية الدولية تكون باجتماع وصفين لوحدة معينة هما :

- ١ - أن تكون هذه الوحدات قادرة على انشاء قواعد قانونية دولية بواسطة التراضي مع غيرها من الوحدات المماثلة ، على انشاء هذه القواعد .
- ٢ - أن تكون الوحدة من المخاطبين بأحكام القواعد القانونية الدولية ، بمعنى أن تكون لها اهلية الوجوب واهلية الاداء ، أي اهلية التمتع بالحقوق واهلية الالتزام بالواجبات (١٨) .

ويتفرع عن ذلك ما يلي :

١ - أن وصف الشخصية الدولية لا يصدق على الأمم ، على أساس عدم اجتماع وصفي القدرة على انشاء القواعد القانونية الدولية ، والاهلية القانونية ، أما الاعتراف بالأمم كما ورد بتصريح بالفور خاصاً بالاعتراف بالامة اليهودية فلا سند له من القواعد القانونية وإنما هو استثناء أملت ظروف الحرب العالمية الأولى (١٩) . ولا يثبت وصف الشخصية الدولية للامة إلا اذا اتخذت شكل الدولة ، لأن الدولة هي فكرة قانونية أما الامة فهي فكرة اجتماعية .

ب - أن القبائل وما في حكمها ليس لها هي الأخرى وصف الشخصية الدولية ، فهي جموع تعوزها الحضارة كما تنقصها القدرة على تفهم الأحكام القانونية الدولية أو الرضا بها (٢٠) .

ج - أن الكنيسة الكاثوليكية لا تتمتع بوصف الشخصية الدولية ، لأنه من المبادئ المجمع عليها أن المركز القانوني للجماعة الدينية يخضع من حيث تنظيمه للقانون الداخلي في كل دولة (٢١) .

وترتيباً على ذلك يمكن القول بأن الدولة في القانون الدولي العام ، تكون باجتماع العناصر الأربع التالية : ١ - شعب دائم . ٢ - إقليم

(١٨) د/حامد سلطان - المصدر السابق - ص ٨٩ .

(١٩) د/علي صادق أبو هيف - المصدر السابق - ص ١٨٢ - ١٨٣ .

(٢٠) د/حامد سلطان - المصدر السابق - ص ٩٧ - ٩٩ .

(٢١) المصدر السابق - ص ٩٩ - ١٠٢ . وتختلف الدولة البابوية (الفاتيكان) عن

الكنيسة الكاثوليكية في هذا الصدد ، حيث يصدق على الأولى دون الثانية وصف الشخصية الدولية .

محدد . ٣ - حكومة . ٤ - القدرة على الدخول في علاقات مع دول أخرى (الاستقلال) وذلك طبقا لما حددته المادة الأولى من معاهدة (مونتفيدو) بشأن حقوق وواجبات الدول والمبرمة في عام ١٩٣٣ (٢٢)، ولكن هل يتم نشوء الدولة في مفهوم القانون الدولي العام أو الشخصية الدولية بمجرد توافر هذه العناصر ، أم أن ذلك يتوقف على اجراء آخر تقوم به الدول الأخرى ؟ أن مجال البحث في هذا الموضوع يدخل في نطاق ما اصطلح على تسميته بالنظرية المنشئة والنظرية المقررة للاعتراف (٢٣) ، بمعنى أن الفاصل في القول بنشوء الشخصية الدولية بمجرد توافر عناصر الدولة ، أو بتوقف ذلك على الاعتراف بهذا الامر ، إنما يتوقف على الاختلاف بين النظريتين .

فالنظرية الكاشفة تقول بأن الاعتراف يكشف عن الشخصية الدولية (Acknowledgment) التي تثبت للدولة بمجرد ميلادها . ويقوم هذا الرأي على أساس أن توافر الشخصية الدولية لا يمكن أن يكون رهينا بإرادة الدول الأخرى ، فالدولة متى نشأت تتمتع بوصف الشخصية الدولية بحكم وجودها ، وتقتصر وظيفة الاعتراف على مجرد الشهادة بنشوء عضو جديد في الجماعة الدولية ، وينطوي على الاقرار بأمر واقع هو نشوء دولة جديدة (٢٤) .

١١ النظرية المنشئة فتقول بأن الاعتراف ينشئ الشخصية الدولية (Recognition) أما قبل الاعتراف فليس للوحدة السياسية شخصية دولية . ويتفق هذا الرأي مع الاوضاع السائدة ، كما يستند الى اختلاف معنى الدولة في القانون الداخلي عنه في القانون الدولي ففي المعنى الاول يثبت وصف الدولة بمجرد توافر عناصر ثلاث هي الشعب والاقليم والسلطة السياسية أو (النظام القانوني) أما في المعنى الثاني فلا يثبت وصف الشخصية الدولية الا بالاعتراف (٢٥) .

(22) Ijalaya, David A., Was Biafra at any time a State in International Law. American Journal of International Law. Vol 65 No. 3. July 1971. p. 551.

... ونحن نفضل استخدام اصطلاح (النظام القانوني) بدلا من كلمة (حكومة) .

(23) Charpentier., op. cit., p. 166 et seq.

(24) Hyde., op. cit., pp. 56-65.

— Chin., op. cit., pp. 38-43.

— Delbez, Luis., op. cit., pp. 159-164.

وانظر ايضا د/حامد سلطان - المصدر السابق - ص ١٠٧ ود/محمد حافظ غانم -

مبادئ القانون الدولي - المصدر السابق - ص ٢٦٨ .

(25) Chin., op. cit. p. 30.

=

وقد وجه الى النظرية الكاشفة نقد مؤداه ان القول بحتمية الاعتراف بالكيان القانوني للدولة متى توافر لها الكيان المادي ، يتجاهل الفرق بين الشخصية القانونية للفرد والشخصية القانونية للدولة . فالفرد وحده له كيان مادي منفصل عن كيانه القانوني ، وهذا الكيان القانوني لا يمكن أن يتوافر الا وفقا لشروط معينة ، وطبيعي أن الفرد موجود ككيان مادي سواء اعترفنا له بشخصية قانونية ام لم نعترف ، أما الدولة فهي مجرد فكرة قانونية لان أي مجموعة من الناس لا تستوفي شروط الدولة لا يمكن أن يكونوا دولة . وقد توجد هذه المجموعة في شكل عائلة أو جنس أو قومية أو مدينة أو قرية ولكن لا تتوافر لها خصائص الدولة الا اذا اعترف المجتمع الدولي بتوافر خصائص الدولة لها (٢٦) .

وقد اخذ على هذه النظرية أيضا ، أنها مجرد الاعتراف من قيمته القانونية ، اذ لا تكون له ثمة آثار قانونية الا اقامة علاقات دبلوماسية بين الدولتين (٢٧) .

ومن المآخذ التي تؤخذ على هذه النظرية أيضا ، انها تلغى الطبيعة الارادية للقانون الدولي (٢٨) اذ إنه من الثابت حتى الآن أن قواعد القانون الدولي تقوم في أساسها على التراضي ، فاذا كان نشوء الشخصية الدولية غير مرتين بارادة الدول فان المعنى المستفاد من ذلك أنه يمكن اقحام عضو جديد في المجتمع الدولي دون رضا هذا المجتمع ، ما دام جوهر النظرية قائما على أساس أن الشخصية الدولية تتوافر لجماعة من البشر بمجرد توافر عناصر الدولة .

أما النظرية المنشئة ، فقد واجهت هي الأخرى نقدا مؤداه أنها تنطوي على الشيء وضده في نفس الوقت . فالدولة تعتبر موجودة من وجهة نظر الدول التي اعترفت بها وهي في نفس الوقت غير موجودة من وجهة نظر الدول التي لم تعترف بها . ولا يمكن على أساسها تحديد أي الدول كان تصرفه مشروعا ، هل تلك التي اعترفت أم التي لم تعترف (٢٩) . فبالنسبة لاسرائيل فانها تعتبر دولة من وجهة نظر

==

— Brierley., op. cit., p. 139.

— Guggenheim., op. cit., pp. 190-191.

— Oppenheim., op. cit., p. 125., Charpentier., op. cit., p. 190,

(26) Chin., op. cit., p. 63.

(27) Lauterpacht., Recognition in International Law. op. cit., p. 42.

(28) Marex, Krystyne., op. cit., p. 135.

(29) Ibid., p. 132.

— Lauterpacht., op. cit., p. 22.

الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأخرى التي اعترفت بها ، ولا تعترف دولة من وجهة نظر الدول العربية وغيرها من الدول التي لم تعترف بها.

كذلك قيل أن الاعتراف في النظرية المنشئة أما أن يتم في صورة اتفاق أو في صورة عمل منفرد ، والقول بأن الاعتراف عمل اتفاقي يعني المصادرة على المطلوب (a Petitio Principii) إذ لا يتصور إبرام معاهدة مع كيان لم يصبح بعد من أشخاص القانون الدولي ولم تتوافر له بعد ، الأهلية القانونية (٣٠) ، أما القول بأن الاعتراف عمل انفرادي فإنه يجمل مشروعية قيام الدولة الجديدة رهينا بإرادة الدول الأخرى (٣١) .

كذلك يقال بأنه إذا كانت الشخصية الدولية لا توجد قبل الاعتراف ، فمعنى ذلك أن الدولة قبل الاعتراف بها لا تتحمل بالتزامات ولا تتمتع بحقوق الدول الأخرى القائمة بالفعل مما يؤدي إلى عدم إمكان حماية رعاياها دوليا وعدم معاملتها طبقا لقوانين الحرب (٣٢) .

والواقع أن التطبيق العملي في مسائل الاعتراف يختلف في كثير من جوانبه عن اتجاهات الفقه . فبينما تنحو معظم الدول نحو الإخذ بالنظرية المنشئة (٣٣) ، فإن معظم الفقهاء يدافعون عن النظرية الكاشفة ، لأن الداعين للقول بالنظرية الكاشفة ، يروعون في الوقت الراهن ، تعليق نشوء الدولة على إرادة غيرها من الدول وجعل انضمام الدول إلى المجتمع الدولي رهينا بتقلبات سياسية داخلية أو خارجية قد تكون بعيدة عن العدالة في نطاق القانون الدولي أو المعاملات الدولية (٣٤) ومن أجل ذلك

(30) Lauterpacht., op. cit., pp. 39-40.

(31) Marex., op. cit., p. 136.

وقد حاول لوترباخث تجريد النظرية المنشئة من هذا المأخذ بالقول بأن الاعتراف ليس عملا تحكميا بل هو واجب قانوني يتركز على حقائق موضوعية مرتبطة بدولة موجودة بالفعل ومن ثم يمكن القول بأن الاعتراف (كاشف من حقائق) و (منشئ لحقوق والتزامات) . ومع ذلك فإن هذا التحليل من جانب لوترباخث يعجز الدول عن النظرية المنشئة . انظر — Marex., op. cit., p. 137.

(٣٢) يرى (لوترباخث) أنه يمكن التغلب على هذا المأخذ بالقول بأن الاعتراف في حقيقته منشئ لحقوق والتزامات دولية في العلاقة بين الدولة المعترفة والجماعة طالبة الاعتراف ، أما قبل الاعتراف فإن هذه الحقوق والالتزامات تكون قائمة أيضا ولكن إلى المدى الذي يمكن به عدم انتهاك قواعد العدالة والإنسانية سواء بواسطة أعضاء المجتمع الدولي الموجودين بالفعل أو أولئك الذين يطلبون الاعتراف . انظر

— Lauterpacht., op. cit., p. 6.

(33) Oppenheim., op. cit., p. 124 et seq.

— وانظر أيضا د/حامد سلطان — المصدر السابق — ص ١٠٦ .

(34) Lauterpacht., op. cit., p. 61 .

فهم يربطون نقدهم للنظرية المنشئة وما تنطوي عليه من طابع سياسى للاعتراف بضرورة التسايم بأن الدولة تنشأ بمجرد توافر عناصر الدولة فى القانون الدولى . والدولة توجد فى مفهوم القانون الدولى اذا كان هناك نظام قانونى مستقل يتم تنفيذه بطريقة فعالة (٢٥) ومشروعة خلال اقليم وشعب محددين . ويشترط فى استقلال النظام القانونى ، أن يكون هذا الاستقلال فعالا وقانونيا فى وقت واحد . وقد عرف (انزيلوتى) استقلال الدولة بأنه ينطوى على عنصرين ، الاول انفصالها عن الدول الاخرى ، والثانى ، خضوعها المباشر للقانون الدولى . فاذا كان الاستقلال شرطا ضروريا للدولة ، فان النتيجة المترتبة على ذلك أن الدولة لا يمكن أن (تخلق) من الخارج بل ان وجودها يخضع لارادتها الذاتية ، وعلى ذلك فان المعنى القانونى للاستقلال يمكن فهمه من القول بأن الدولة تكون مستقلة حينما تستمد سبب مشروعيتها مباشرة من القانون الدولى وليس من النظام القانونى لدولة اخرى (٢٦) .

اما (لوترباخت) فيرى أن شروط الدولة فى القانون الدولى هى ذاتها شروط الاعتراف ، وهى وجود حكومة مستقلة تباشر سلطة فعالة فى اقليم محدد . والسلطة الفعالة هنا ، تتمثل فى درجة كافية من الاستقرار الداخلى المعبر عنه بطاعة الشعب لممارسة الحكومة لاختصاصاتها العادية (٢٧) .

وقد ظهر اتجاه فى الفقه الدولى ، مستمد من تصرفات بعض الدول، يستهدف الربط بين النظرية الكاشفة وبين ما يطلق عليه اسم « القواعد الموضوعية للقانون الدولى » . واساس هذا الاتجاه أن القانون الدولى شأنه شأن أى نظام قانونى آخر ، يستقل بتحديد خصائص وأوصاف اشخاصه الذين يخولهم حقوقا ويلزمهم بالتزامات . وعن طريق هذا التحديد يمكن استنتاج القاعدة العامة التى يبين القانون الدولى بها أن دولة ما قد وجدت . ومتى توافرت هذه الخصائص ، فان القانون الدولى بمنح الدولة اعترافه مباشرة . وتمثل بروتوكولات مؤتمر لندن عام ١٨٣١ وبصفة خاصة بروتوكول ١٨٣١/٢/١٦ النموذج التقليدى لميلاد دولة واعتبارها من اشخاص القانون الدولى مباشرة بمجرد وجودها وقبل الاعتراف بها ، أى بقوة القانون . فقد اشير الى بلجيكا فى هذا البروتوكول باعتبارها من اشخاص القانون الدولى العام قبل الاعتراف بها وبمجرد

(٢٥) كان اساس اعتراف بريطانيا بالنظام الجمهورى فى اليونان فى ١٣/٦/١٩٧٣ « وجود احتمال معقول بالاستمرار فى البقاء والسيطرة على اراضى البلاد » انظر الاهرام فى ١٤/٦/١٩٧٣ .

(36) Marex., op. cit., pp. 162-168.

(37) Lauterpacht., op. cit., pp. 26-31.

حصولها على الاستقلال ، وترتيباً على ذلك أصبحت بلجيكا خاضعة للقانون الدولي الاوربي آنذاك ، ولم يترتب ذلك وفقاً لارادة بلجيكا او دولة أخرى ولكن وفقاً للقواعد الموضوعية للقانون الدولي (٣٨) .

وتطبيقاً لهذا الاتجاه يمكن القول بأن الاعتراف ليس شرطاً لوجود الدولة ولا يمكن أن يكون سابقاً على وجودها ، بل على العكس من ذلك ، فان ميلاد الدولة وحده هو الذى يسبق ويشترط للاعتراف بها (٣٩) . كذلك يترتب على الاخذ بهذا الاتجاه ، النتائج الآتية :

١ - بالنسبة للمفاوضات : يمكن التفاوض مع الدول غير المعترف بها . وقد جرت مفاوضات بطريقة تبادل المذكرات بين بلجيكا - غير المعترف بها - وبين الدول الكبرى فى عامى ١٨٣٠ - ١٨٣١ وبين الدول الاوربية وحكومة الاتحاد السوفيتى قبل الاعتراف بها (٤٠) .

ب - وبالنسبة للمعاهدات : أبرمت معاهدات مع دولة لم يكن الاعتراف بها قد تم ، وهى الاتحاد السوفيتى . فقد أبرمت معاهدة بين الاتحاد السوفيتى وبريطانيا فى ١٩٢٠/٢/٢ واعترفت به بريطانيا فى ١٩٢١/٣/١٦ . ومع هنغاريا فى ١٩٢١/٧/٢٨ واعترفت به فى ١٩٢١/١٢/٧ ومع النمسا فى ١٩٢١/٧/٥ واعترفت به فى ١٩٢١/١٢/٧ ومع الدانمرك فى ١٩١٩/١٠/١٨ واعترفت به فى ١٩٢٣/٤/٢٣ ، ومع فرنسا فى ١٩٢٠/٤/٢٠ واعترفت به فى ١٩٢٤/١٠/٢٨ .

ج - وبالنسبة للمسئولية الدولية : فانه يمكن تحميل الدولة غير المعترف بها ، المسئولية الدولية ، وذلك يبدو فى مذكرة (Ganning) فى ١٨٢٥/٣/٢٥ بشأن المستعمرات الاسبانية الشائرة فى وسط امريكا الجنوبية . وفى قضية (Tinco) بين بريطانيا وكوستاريكا وبين الولايات المتحدة والمكسيك . وفى يناير ١٩٤٩ طالبت بريطانيا اسرائيل بتعويضها من ضرب طائرة بريطانية ولم تكن بريطانيا قد اعترفت باسرائيل فى ذلك الوقت (٤١) .

والواقع أن علة هذا الاتجاه ، تبدو فى محاولة تفادى الآثار الناجمة عن اعتبار الاعتراف ذا طبيعة سياسية . فالمجتمع الدولى بأسره لا يزال فى التطبيق العملى يعتبر الاعتراف عملاً من أعمال السياسة الوطنية سواء اخذت الدول بالنظرية المنشئة أو بالنظرية الكاشفة . ويبدو المسلك

(38) Marex., op. cit., p. 40.

(39) Ibid., p. 142.

(40) Ibid.

(41) Ibid., pp. 143-144.

العملى للدول فى اعتبار الاعتراف عملا سياسيا ، فى اعتراف الولايات المتحدة بيناما عام ١٩٠٣ على أساس ارتباط هذا الاعتراف بالمصالح السياسية للولايات المتحدة فى قناة بناما ، واعترافها بألبانيا عام ١٩٢٢ ، وتأخرها فى الاعتراف بالاتحاد السوفيتى ستة عشر عاما ، وبالصين الشيوعية أكثر من خمسة وعشرين سنة واعترافها حتى دون نظر الى الحقائق : بدولة اسرائيل (٤٢) .

وقد حاول (لوترباخت) مواجهة هذا الاتجاه الذى يجرى الاعتراف من قيمته القانونية فاخذ يدلل على قانونية الاعتراف ، بالقول بأن الاعتراف المبسر مخالف للقانون الدولى (٤٣) . ذلك أن الاعتراف اذا تم اثناء الصراع بين الدولة الام والاقليم المنفصل (Durante bello) لا يعتبر خطأ على أساس انتهاك سيادة الدولة الام فحسب ، بل لأن هذا الاعتراف يشكل خرقا لقوة الاعتراف فى القانون الدولى ، بمعنى أنه يتضمن الاقرار بوصف الدولة المستقلة لمجتمع ليس مستقلا من وجهة نظر القانون الدولى ، اذ لم يستوف بعد شرائط الدولة . ولهذا فان المحاكم الدولية لا تحكم بمخالفة هذا الاعتراف للقانون فحسب بل تعتبره باطلا من تلقاء ذاته (Invalid) . ويرى (لوترباخت) أن هذا يعطى انطبعا بوجود شروط للاعتراف الصحيح مما يجعل الاعتراف ذا طبيعة قانونية (٤٤) .

الا أن محاولة (لوترباخت) لم تسلم من النقد ، ذلك أنه لا يمكن التقرير مقدما بأن الاعتراف عمل قانونى الا بالتاكيد على وجود أو عدم وجود قواعد موضوعية فى القانون الدولى خاصة بالموضوع ، وفى غيبة هذه القواعد فان الاعتراف يظل عملا سياسيا خالصا . ورغم أن آثاره قد تكون قانونية الا أن الاعتراف نفسه لا يخضع للقانون الدولى ، وحتى بالنسبة للاعتراف المبسر ، فانه من المسلم به فعلا ، أن هناك قاعدة تمنع الاعتراف المبسر ، الا أنه من المشكوك فيه حقيقة أن تكون هذه القاعدة متعلقة بالاعتراف كعمل قانونى ، فهى فى حقيقة الامر تندرج تحت اطار المنع العام للتدخل . فالتدخل ممنوع فى أية صورة ، ويشمل التدخل الاعتراف المبسر . ولهذا فان القاعدة القانونية الوحيدة بشأن الاعتراف هى قاعدة ذات خاصية مانعة ، فمن غير المشروع لدولة أن

(٤٢) انظر اتجاه الدول والقضاء الدولى فى اعتبار الاعتراف عملا سياسيا
Ibid. pp. 155-158.

(٤٣) الاعتراف المبسر (Primature Recognition) هو الاعتراف بوصف الدولة لاقليم لا يزال فى صراع مع الدولة الام من أجل الاستقلال .

(44) Lauterpacht, op. cit., pp. 7-31.

نعتدى على كيان دولة أخرى وسيادتها واستقلالها عن طريق منح اعتراف مبتسر (قبل الاوان) لاقاليم ثائرة قبل أن ترسى هذه الاقاليم دعائم استقلالها عن الدولة الام (٤٥) .

واذ يبدو الاعتراف هكذا ، مجردا من كل قيمة قانونية فانه يمكن القول بأن الاعتراف لا ينطوى على التزام او على حق . فالقول بوجود التزام بالاعتراف لا ينبغى النظر اليه وحده وتجاهل ما يترتب على التسليم بهذه القاعدة من نتائج حتمية . ذلك أن القول بوجود التزام بالاعتراف يعنى أن عدم الاعتراف يعتبر عملا غير مشروع . فاذا كان الامر كذلك فللدولة المضرورة من عدم الاعتراف أن تحمل الدولة الممتنعة عن الاعتراف مسئولية عدم الاعتراف . ومن الثابت أنه لا يوجد في التطبيق العملى سواء في الماضى أو في الحاضر ما يسند هذا القول أو يؤكده (٤٦) . ويتضح مما تقدم ، أنه لا توجد قاعدة مجمع عليها بشأن الاعتراف ، وأن الفقه في اتجاهاته المختلفة لا يتطابق تماما مع المسلك العملى للدول .

ونقطة البداية في هذا الموضوع - فيما نرى - تكمن في النظر أولا الى المبادئ الدولية السائدة في المجتمع الدولى . فحيثما تسلم الدول بمبادئ دولية معينة ، فان تصرفاتها في دائرة العلاقات الدولية ينبغى أن تكون تعبيرا عن تسليمها بهذه المبادئ . وترتبيا على ذلك فانه ينبغى القول بأن عدم التدخل في أية صورة في شئون الدول ، واحترام سيادتها الاقليمية واستقلالها السياسى ، ومنع العدوان ، وعدم التسليم باكتساب الاقليم عن طريق القوة ، وحق تقرير المصير ، هى من المبادئ الدولية التى استقر عليها القانون الدولى المعاصر ، على الاقل منذ الحرب العالمية الاولى وحتى وقتنا هذا . كذلك ادى الاخذ بمبدأ المشروعية في العلاقات الدولية الى عدم التسليم بمبدأ حرية الدول في تصرفاتها على اطلاقه اذ يحد من هذه الحرية ، ضرورة الالتزام بمبادئ القانون الدولى ، أى ضرورة استناد تصرفات الدولة الى مبدأ المشروعية . وهذا يعنى أن غير المشروع من التصرفات الدولية ، هو في نفس الوقت ، التصرف المخالف لقواعد القانون الدولى ومن بينها القواعد السالفة الذكر ، وهى في رأينا من القواعد الدولية الآمرة التى لا يجوز الاتفاق على مخالفتها لانها من القواعد التى نشأت من أجل مصلحة الجماعة الدولية بأسرها ولم تنشأ

(45) Marex., op. cit., p. 153.

(46) Ibid., p. 154.

من أجل مصلحة دولة أو دول معينة بالذات (٤٧) . وينبنى على هذا ، أن
الآخذ بنظرية معينة بشأن الاعتراف ، ينبغي أن يراعى فيه احترام
هذه القواعد الدولية . فإذا طبقنا هذه المقدمة على النظرية المنشئة
بصورتها التقليدية ، فإننا نجد أن محتواها يتعارض مع حق تقرير
المصير ، كما تنطوي على التدخل في شؤون الدولة طالبة الاعتراف ، لأن
هذه النظرية تنكر على الشعب حقه في تقرير مصيره واختياره العيش
في إطار دولة معينة ، عن طريق تعليق نشوء الشخصية الدولية لهذه
الدولة بإرادة الدول الأخرى ، أن شاءت أن تعترف بها ، خرجت تلك
الشخصية إلى حيز الوجود وأن لم تشأ تظل بمنأى عن المجتمع الدولي .

ومن الواضح أن هذه النظرية في أهدافها ، كانت عوناً للمتزمطين
المسيحيين في أوروبا للحيولة دون تمتع الدول غير المسيحية بحماية
القانون الدولي ، وهي في أصولها ترجع إلى زمن ساد فيه الطابع الأوربي
الطائفي للقانون الدولي ، حيث كانت الجماعة الدولية أسرة أوربية
منغلقة على نفسها ، لا ينفصح السبيل إلى الانخراط في عضويتها
إلا بالنسبة للمجتمع الإنساني الجديد الذي يقبله أعضاء هذه الأسرة
صراحة ، فإذا امتنعوا عن قبوله عضواً لم يتيسر له اكتساب وصف
الشخصية الدولية (٤٨) .

وكذلك أيضاً ، فإننا إذا طبقنا نفس المعيار على النظرية الكاشفة ،
فإننا نجد أن الآخذ بها يؤدي إلى إضفاء صفة المشروعية على أعمال
العدوان ، كما يؤدي إلى إهدار مبدأ عدم جواز اكتساب الأقليم عن
طريق القوة ومبدأ احترام السيادة الإقليمية والاستقلال السياسي .
ومن الواضح أن هذه النظرية ، تعتبر أداة لتسويق الأعمال العسكرية
التي كانت تقوم بها الدول الاستعمارية في ظل التسليم بمبدأ مشروعية
الحرب والذي ظلت صورته باقية حتى الآن تحت اسم ما يعرف بالامر
الواقع .

ومن أجل ذلك فإننا نرى أن الخلاف حول تأصيل الاعتراف لم

(٤٧) انظر في القواعد الأمرة والمفيرة :

— Verdross, Alfred., Jus Dispositivum and Jus cogens in International Law. A.J.I.L. Vol. 60. 1966. pp, 55-63,

واقترع المسادة (٥٣) من اتفاقية فينا بقوانين المعاهدات والمادة (٤/٢)
من ميثاق الأمم المتحدة ، ود/عبد العزيز سرحان - التنظيم الدولي - المصدر السابق
ص ٣٥٦ - ٣٥٩ - ود/محمد سامي عبد الحميد - أصول القانون الدولي العام - المجلد
الاول - القاعدة الدولية - الطبعة الاولى مؤسسة شباب الجامعة للطباعة والنشر
بالاسكندرية - ١٩٧٢ - ص ٣٢٥ .

(٤٨) د/حامد سلطان - المصدر السابق - ص ١٠٩ .

يبدأ بداية صحيحة اذ ينبغى بادىء ذى بدء ، فهم الاعتراف على انه تصرف دولى ، يصدر عن دولة ، بقصد الاقرار بمشروعية دولة اخرى وهذا الاقرار أو التصرف الدولى تحركه دوافع وبواعث سياسية ، ولكنه حينما يتحول من مجرد باعث أو دافع مستكن فى نية الدولة الى تصرف مادى علنى فى شكل تصريح أو اتفاق ، فانه يأخذ شكلا قانونيا ويندرج تحت وصف الاتفاق الدولى بما يتميز به من خصائص وما يتطلبه من شرائط . ويبدو هنا أن الاعتراف ذو طابع سياسى فى دوافعه وذو طابع قانونى فى شكله وآثاره . وهذه الوجهة تتفق مع القائلين بأن الاعتراف ذو طابع سياسى ومع القائلين بأن الاعتراف ذو طابع قانونى ، وهى بذلك تجمع بين ما تواتر عليه التطبيق العملى للاعتراف وبين ما اختلفت فيه النظريتان الكاشفة والمنشئة .

ويقترّب من هذه الوجهة ، الدكتور محمد سامى عبد الحميد ، اذ يرى أن الاعتراف كتصرف قانونى من جانب واحد ، ليس الا تعبيرا عن الارادة المنفردة لدولة ما ، ويشترط لصحة هذا التصرف توافر كافة شروط الصحة الواجب توافرها فى مختلف التصرفات الدولية الصادرة عن الارادة المنفردة كالاهلية وسلامة الرضا . ولما كان جوهر الاعتراف يكمن فى اتجاه ارادة المعتبر الى الزام نفسه بمشروعية الوضع محل الاعتراف ، فان مشروعية محل الاعتراف وسببه تعتبر من شروط صحته الجوهرية . والحل أو السبب غير المشروع هو ذلك المتعارض واحدى قواعد القانون الدولى . ويترتب على ذلك وجوب التسليم ببطلان الاعتراف المنصب على وضع يتعارض واحدى قواعد القانون الدولى الآمرة (٤٩) .

ولما كان محل الاعتراف هو وجود الدولة المطلوب الاعتراف بها ، فانه يتعين أن يكون هذا الوجود مستندا الى أساس لا تتعارض مع قواعد القانون الدولى السالفة الذكر ، أى أن يكون محل الاعتراف مشروعا .

وهذا الراى الذى نميل اليه ، يتعارض مع ما استقر عليه الفقه الدولى التقليدى من القول بأنه لا توجد فى دائرة القانون الدولى ، دولة مشروعة ودولة غير مشروعة استنادا الى أن نشوء الدولة يعتبر مسألة واقع بينما يعتبر الاعتراف مسألة قانون لانه يجعل هذه الدولة شخصا من أشخاص القانون الدولى العام بحيث لا أهمية لكيفية تكوين هذه الدولة قبل الاعتراف بها (٥٠) .

(٤٩) د/سامى عبد الحميد - المصدر السابق - ص ٣١١ وما بعدها .
(50) Oppenheim, op. cit., p. 544.

وانظر ايضا د/حامد سلطان - المصدر السابق - ص ١١٠ .

ومن الواضح أن هذا الاتجاه التقليدي كان انعكاسا للظروف التي كانت تسود العلاقات الدولية قبل القرن العشرين ، من حيث غلبة الطابع المسيحي الاوربي على القانون الدولي والاقرار بمشروعية الحرب وبالتالي اباحة التدخل والتسليم باكتساب الاقليم عن طريق القوة ، وعدم التسليم بحق تقرير المصير (٥١) . غير أن هذه الظروف قد بدأت في التغير منذ بداية الحرب العالمية الاولى حيث وضعت القيود على حرية الدول في الدخول في الحرب بمقتضى المواد من ١١ - ١٧ من عهد عصبة الامم ثم صدر ميثاق (بريان/كيلوج) عام ١٩٢٨ وتلاه العديد من الاتفاقيات الدولية التي تستهدف تقييد حق الدولة في الحرب (٥٢) .

وفي خلال تلك الفترة اشتمل العديد من الثورات التحريرية للمطالبة بحق تقرير المصير والاستقلال أو لتعديل الحدود السياسية، كما حدث في مصر والهند ومراكش وسوريا ولبنان وتشيكوسلوفاكيا . وكان لهذه الثورات اثر حاسم في تغيير الاوضاع الفكرية خلال الحرب العالمية الثانية ، مما جعل واضع ميثاق الامم المتحدة يأخذون في اعتبارهم حق الشعوب في تقرير مصيرها . وقد جاء النص على هذا الحق فعلا في المادة ٢/١ وفي الفصل الحادي عشر فيما يتعلق بالاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي ، والفصل الثاني عشر بشأن اقامة نظام دولي للوصاية ، كما جاء النص في الميثاق على تحريم الحرب تحريما قاطعا الا في حالات الدفاع الشرعى وبشروط حددتها المادة (٥١) من الميثاق .

وبعد الحرب العالمية الثانية ، تطور الاتجاه الى مكافحة الاستعمار وترتب على ذلك أن نالت عشرات من الدول الافريقية والآسيوية استقلالها ، وتؤكد مبدأ تقرير المصير وأصبح يشكل مبدأ قانونيا يلتزم به المجتمع الدولي في تصرفاته (٥٣) .

وقد ترتب على هذا التغير في الظروف الدولية غلبة مبدأ المشروعية على العلاقات الدولية وعلى سائر التصرفات الدولية بما فيها الاعتراف

(٥١) د/حامد سلطان - المصدر السابق - ص ٧٦٣ - ٧٨٩ .

(٥٢) د/عبد العزيز سرحان - تطور وظيفة معاهدات الصاج - نص محاضرة القايت في الجمعية المصرية للقانون الدولي بالقاهرة يوم ٢٦/٤/١٩٧١ ونشرت في (دراسات في القانون الدولي - المجلد ٣) - الجمعية المصرية للقانون الدولي - القاهرة ص ١٠٠ - ١٠٦ ود/محمود سامي جنيينة - قانون الحرب - المصدر السابق ص ١٣ .

(٥٣) انظر التنظيم الدولي لمشكلة الاستعمار : د/عبد العزيز سرحان - التنظيم الدولي - المصدر السابق ص ٢٧٣ - ٤٤٥ . وانظر ايضا د/حامد سلطان - المصدر السابق - ص ٧٨٩ - ٧٩٤ . وانظر مواقف دول اوربا وأفريقيا واليابان والعالم العربى وتأكيدها لحق تقرير المصير ص ٣١٠ - ٣١٢ من هذه الدراسة .

ولما كان الاعتراف بمفهومه التقليدي في القانون الدولي ، وسواء كان ذلك طبقا للنظرية الكاشفة أو النظرية المنشئة ، انما ينصب في واقع الامر على التسليم بوجود الدولة ، فقد كان يصح القول بعدم التعرض لمدى مشروعية الدولة المعترف بوجودها حيث كانت نشأة الدول في القرون السابقة تتضمن امكان نشوء دولة من عناصر جديدة عن طريق امتلاك اقليم غير مسكون او تسكنه جماعات همجية (٥٤) وامكان نشوء دولة في ظروف موهلة في القدم كمصر والصين ودول الحضارات القديمة .

أما في العصر الحديث ، وحيث لا يمكن تصور نشوء الدول بهذين الطريقتين ، فاننا نجد أن وسائل نشوء الدول تركز كلها على حق تقرير المصير ، سواء تم ذلك في صورة ثورة تحريرية (كالجزائر) أو انفصال عن الدولة الام (ك انفصال بنجلاديش عن باكستان) أو اتفاق (كاتفاق الجمهورية العربية المتحدة من مصر وسوريا) . وهذه الوسائل لابد أن تكون غير مخالفة للقانون الدولي العام . فاذا نشأت دولة طبقا لاتفاق ، فلا بد أن يستوفى هذا الاتفاق شروط الصحة الواجب توافرها في أى اتفاق دولي والا أصبح الاتفاق وما يترتب عليه باطلا . واذا نشأت دولة نتيجة لحرب عدوانية فان تطبيق مبدأ عدم جواز اللجوء للحرب ، يؤدي الى عدم مشروعية الدولة التي نشأت نتيجة لهذه الحرب العدوانية ، واذا نشأت دولة نتيجة اهدار مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها فان نشوء هذه الدولة يكون على غير أساس مشروع ، واذا نشأت دولة وقامت على نظام قانوني مخالف للقانون الدولي ، فان هذه الدولة تعتبر غير مشروعة لعدم مشروعية نظامها القانوني .

ومما يؤكد أن القانون الدولي قد أصبح يميل في اتجاه جواز الفصل في مدى مشروعية الدولة ، امتناع الدول عن الاعتراف بكتانجا كدولة

(٥٤) ومثال ذلك نشوء دولة اتحاد جنوب افريقيا نتيجة استيطان البوير احفاد المستعمرين الهولنديين لذلك الاقليم ، ونشوء دولة ليبيريا من الارقاء المحررين الذين نقلاوا من امريكا الى تلك الجهة بمعرفة شركة امريكية كانت تعمل على تحرير الارقاء ، فكونوا في هذا الاقليم جمهورية ليبيريا . انظر د/محمود سامي جنيحة - دروس في القانون الدولي - المصدر السابق - ص ٧٢ - ٧٣ ود/علي صادق أبو هيف - المصدر السابق - ص ١٧٠ .

— Fauchille., op. cit., p. 301 et seq.

وانظر ايضا :

— Hyde., op. cit., p. 55.

مستقلة عام ١٩٦١ (٥٥) . بل ان هيئة الامم المتحدة ذاتها ناشدت المجتمع الدولي قطع كافة العلاقات مع روديسيا الجنوبية ، في عديد من قراراتها المتتالية كما وصفت نظام الحكم في روديسيا بأنه غير مشروع (illegal régime) . كما دعت الجمعية العامة أيضا الى قطع العلاقات مع جنوب افريقيا والبرتغال على أساس عدم مشروعية نظام الحكم في هذه الدول لقيامه على مبدأ التمييز العنصري وعدم الاعتراف بحق الشعوب المستعمرة في تقرير مصيرها (٥٦) . فاذا كان النظام القانوني عنصرا من عناصر الدولة فلا ريب أن عدم مشروعيته يعنى عدم مشروعية الدولة ذاتها ولا سيما اذا اخذنا بالرأى القائل بأن الدولة هي فكرة قانونية .

ولا شك ان هذا الاتجاه ينطوى على تغيير ملحوظ للقاعدة التقليدية من أن مشروعية نشوء الدولة أو عدم مشروعيتهما ، أمر لا يعنى به القانون الدولي .

ونعتقد ان هذا الاتجاه الجديد ينحو نحو تغليب مبدأ المشروعية على مبدأ الفعالية (٥٧) عند تعارضهما لان المشروع في رأينا هو كل ما يتفق مع مبادئ القانون الدولي العام ، بينما يمكن أن يؤدي تغليب مبدأ الفعالية اذا خلت من المشروعية الى تهديد السلم والامن الدوليين وهذا هو المشاهد بالفعل بالنسبة لوضع اسرائيل في الشرق الاوسط .

وترتيبا على ذلك ، فان الاعتراف باسرائيل يعتبر في رأينا تصرفا غير مشروع لعدم مشروعية محله ، اذ ينطوى الاعتراف باسرائيل على

(٥٥) حاول (مويس تشومبي) في عام ١٩٦٠ الانفصال باقليم (كانجا) عن الكونغو . وقد عرض الموضوع على الامم المتحدة التي شكلت قوة عسكرية قامت بالهجوم على الاقليم المنفصل في ١٥/١٢/١٩٦١ لمنع قيام دولة به ، وانتهى الهجوم بابرام اتفاق (كيتونا) الذي اعترف فيه تشومبي بوحدة الكونغو وبسلطة الحكومة المركزية على اقليم كانجا . انظر د/حافظ فاهم - الامم المتحدة - المصدر السابق - ص ١٥٥ ود/مبدالعزير سرحان - التنظيم الدولي - المصدر السابق - ص ٣١٨ .

(56) Official Records of U.N. Resolutions no. 2372 (XXII) of 12 June 1968., 2396 (XXIII) of 2 December 1968., 235 (1968/S/8601) of 29 May 1968., 2548 (XXIV) of 11 December 1969., 2671 (XXV) of 30 November 1970., 2646 (XXV) of 30 November 1970., 2714 (XXV) of 15 December 1970., 2478 (XXVI) of 20 December 1971.

(٥٧) يقول (فيشر) ان الفرق بين المشروعية والفعالية هو الفرق بين (يجب) و (يكون) . انظر :

— De Visscher., Les Effectivité du Droit International Public. op. cit., p. 10 et seq.

الاقرار بمشروعية الاغتصاب وبمشروعية (النظام القانوني) لدولة إسرائيل ، وهو نظام يقوم على التفرقة العنصرية واهدار مبدأ حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني وانتهاك الالتزامات الدولية الملزمة ، وهي الوسائل التي تم اقامة دولة إسرائيل بها . ويعتبر هذا مخالفا لقواعد القانون الدولي الأمرة على النحو الذي عرضناه ، وهنا يبدو الطابع القانوني للاعتراف .

والاعتراف بوصفه عملا قانونيا لا يستدعي شروطا معينة ، اذ لا توجد في القانون الدولي قاعدة خاصة بالشكل الذي يتم الاعتراف وفقا له ، فهو يتم في أية صورة يتفق عليها الطرفان .

وقد جرى التطبيق العملي في بعض الدول على أساس تقسيم الاعتراف الى نوعين :

اعتراف قانوني وهو الاعتراف الصريح . واعتراف فعلي وهو الاعتراف الضمني ، كما قيل بأن الاول هو الاعتراف الحاسم البات بينما الثاني مؤقت يجوز العدول عنه . ورغم هذا فان مثل هذا التقسيم لا اساس له من القانون لانه ينطوي على اعتبارات سياسية بحثة لان الوضع القانوني بالنسبة للاعتراف بوصفه اتفاقا قانونيا يرتب آثارا قانونية لا يخرج عن أمرين اثنين ، فاما أن يتم الاعتراف واما أن لا يتم (٥٨) .

(٥٨) انظر د/حامد سلطان - المرجع السابق - ص ١١٥ وما بعدها . وانظر في الاعتراف المصادر الاتية :

— Kelsen., op. cit., p. 387.

— L'Hullier., op. cit., p. 41 et seq.

وقد ذكر المؤلف ان فرنسا قد اعترفت بإسرائيل في ١٩٤٩/١/٢٤ على أساس الامر الواقع (De Facto) وليس طبقا للقانون (De Jure)

— Sorensen, Macmillan., op. cit., p. 79 et seq.

— Wesley., op. cit., p. 235.

ويذكر المؤلف انه حتى بالنسبة للاعتراف الضمني فلا بد أن يكون قاطبا في الدلالة على اتجاه ارادة الدولة الى الاعتراف .

— Hall, William Edward., op. cit., pp. 82.

— Oppenheim., op. cit., p. 125.

— O'Brien., op. cit., p. 101 et seq.

— Anzilotti., op. cit., p. 162.

— Hyde., op. cit., pp. 56-65.

— Colliard., op. cit., p. 209.

— De Visscher., op. cit., p. 288 et seq.

— Bastid., op. cit., p. 202 ff.

— Chin., op. cit., pp. 13-104.

==

العلاقة بين الاعتراف والشخصية الدولية :

ونحن نرى أن الشخصية الدولية ليست فكرة مطلقة يمكن أن تكون لصيقة بالدولة في مواجهة كافة الدول بمجرد نشوئها وفقا لاي من النظريتين الكاشفة أو المنشئة . فالقول — طبقا للنظرية الكاشفة بان الشخصية الدولية تنشأ بمجرد توافر عناصر الدولة ، يترتب عليه التسليم بان الدولة يمكنها أن تفرض نفسها على النظام القانونى الدولى كشخص من أشخاصه مع ان النظام القانونى الدولى شأنه شأن أى نظام قانونى آخر ، هو الذى يستقل مقدما بتحديد أوصاف المخاطبين بأحكامه بمعنى أنه عند نشوء دولة ما ، يتعين الفصل فيما اذا كانت قد توافرت لها أوصاف الشخصية القانونية التى يخاطبها هذا النظام القانونى .

والقول — طبقا للنظرية المنشئة — بان الشخصية الدولية تنشأ بالاعتراف ، يعنى ان الشخصية الدولية ليست الا تصويرا للعلاقة بين دولتين تعترف احدهما بالآخرى اما خارج نطاق هذه العلاقة فيمكن الا يكون للشخصية الدولية وجود في نظر الدول التى لا تعترف بالدولة . وهذا يتعارض مع المفهوم السائد للشخصية الدولية من أنها عبارة عن أهلية الدولة للدخول فى علاقات دولية ، اذ ان الاهلية اما ان توجد أو لا توجد . أى أن الاهلية وصف يثبت للشخص بمجرد توافر شروطها وفى مواجهة كافة ، بينما لا ينطبق هذا الحكم على الشخصية الدولية مما يعنى ان الشخصية الدولية والاهلية ليسا دائما نفس الشيء .

ومجال البحث كما هو واضح ، هو بيان من يملك الحق فى الحكم على مدى توافر الاهلية القانونية الدولية ، هل هو الدولة ذاتها طبقا للنظرية الكاشفة ، أم يثبت هذا الحق لكل دولة أخرى على حدة ؟ من الواضح انه لا توجد فى النظام الدولى حتى الآن سلطة تملك هذا التقدير ، اذ ليس فى النظام الدولى ارادة تعلو على ارادات الدول . كذلك فانه لا يتصور ان يمنح الشخص حق تقرير منح نفسه الاهلية القانونية . فاذا كان الامر كذلك فلا مناص من التسليم بترك هذا التقدير للدول ذاتها تقدر وقتما تشاء ، ما اذا كانت وحدة سياسية معينة تملك اهلية الوجوب وأهلية الالتزام على الأقل فى مواجهتها . غير انه يجب التنبيه الى أن الدول فى تقديرها هذا تخضع للقيد الذى أوردناه فيما سبق والذى يحيط بكل تصرف دولى وهو أن يكون محل الاعتراف

— Delbez., op. cit., pp. 159-164.

— Scelle., op. cit., p. 178.

— Lauterpacht, H., op. cit., p. 6 et seq.

— Schwarzenberger., op. cit., p. 62 ff.

مشروعاً . فالدول تملك حرية مطلقة في الاعتراف أو عدم الاعتراف وفقاً للدوافع والبواعث السياسية التي تحرك مصالحها ، ولكن أرادتها عندما تتحرك نحو الاعتراف ، يجب أن تلتزم بقيود التصرف الدولي بصفة عامة ، وبمعنى آخر ، أن تتوافر في الاعتراف كتصرف دولي ، شروط الصحة الواجب توافرها في الاتفاق الدولي بصفة عامة .

والاعتراف بهذا الوصف لا يخلق الشخصية الدولية ولا يقر بوجودها السابق وإنما هو اقرار من الدولة المعترفة بأن الوحدة السياسية محل الاعتراف تملك أهلية الوجوب وأهلية الاداء في علاقاتها الدولية بها ، وأن هذه الوحدة تقوم على أساس مشروع . ومؤدى هذا الرأي الذي نذهب اليه ، أن الاعتراف يجعل من فكرة الشخصية الدولية ، فكرة نسبية غير مطلقة لا يتعدى وجودها نطاق العلاقة بين الدولة المعترفة والدولة المعترف بها وينصرف أثره الى الشهادة بأن تلك الدولة تقوم على أساس مشروع (٥٩) ، وأنها قادرة على تحمل الالتزامات الدولية والتمتع بالحقوق في مواجهة الدولة المعترفة (٦٠) .

ويتصل بالاعتراف ، مسألة آثار قبول الدول الناشئة في عضوية المنظمات الدولية في مواجهة الدول التي لم تعترف بها . فالمبدأ المجمع عليه في القانون الدولي يقضى بأن الدولة لا تتفق الا برضاها ، وأنه استثناء من هذه القاعدة نصت المادة (٤) من ميثاق الأمم المتحدة على أن للجمعية العامة بناء على توصية مجلس الأمن ، أن تقبل انضمام عضو

(٥٩) كان الرئيس الأمريكي (ويلسون) متحمساً للمشروعية كأساس للاعتراف . وقد أكد وزير الخارجية الأمريكية (ستيمسون) أيضاً عدم الاعتراف بالدول التي تنشأ نتيجة الاغتصاب أو العنف غير أن (ستيمسون) رفض تميم مبدأ المشروعية ليشمل عدم الاعتراف بالحكومات التي لا يتم اختيارها بوسائل دستورية . الا أن رفض (ستيمسون) لم يكن هو طابع السياسة الأمريكية دائماً . ففي الميثاق الذي انعقد بين ٥ دول من أمريكا الوسطى عام ١٩٠٧ ، نص على أن « حكومات الدول المتعاقدة لن تعترف بأي حكومة أخرى قد تستولى على السلطة في أي دولة من الجمهوريات الخمس نتيجة لانقلاب أو ثورة ضد الحكومة المعترف بها » . وقد تأكد هذا الاتجاه خلال الحرب العالمية الثانية في قرار اتخذته دول أمريكا في ١٩٤٣/١٢/٢٤ . انظر :

— Brown, Philip Marshall., op. cit., p. 622.

— Delbez, Luis., op. cit., p. 162.

وانظر أيضاً :

— Brownlie., op. cit., p. 85.

— Scelle., op. cit., p. 178.

— Anzilotti., op. cit., p. 162.

— O'Brien., op. cit., p. 98 et seq.

— De Visscher., *Théorie et Réalités en D.I.P.* op. cit., p. 288.

(٦٠) نعتقد أن مجال الدراسة لا يسمح بالافاضة في موضوع الشخصية الدولية بما

يريد عما في المتن .

جديد في الهيئة بأغلبية ثلثي أعضائها الحاضرين المصوتين ، فإذا توافرت هذه الأغلبية أصبحت الدولة الجديدة عضوا في الهيئة واكتسبت جميع الحقوق والتزمت بجميع الالتزامات المنبثقة من الميثاق .

ولا ريب انه تطبيقا لمبدأ حرية الدولة في الالتزام بالالتزامات الدولية فان الدول في هذه الحالة تنقسم الى ثلاثة أقسام :

- ١ — دول سبق أن اعترفت بالعضو الجديد ، ويعتبر تصويتها لصالح قبول العضو الجديد أثرا من آثار اعترافها السابق .
- ٢ — دول لم تعترف قبل انضمام العضو الجديد به ، ولكنها صوتت لصالح قبوله في الهيئة ويعتبر تصويتها لصالح قبوله ، اعترافا ضمنيا به ، وبتوافر شروط العضوية له ، اذ لا يمكن تفسير قبولها التصويت لصالحه بغير ذلك .
- ٣ — دول لم تعترف بطالب العضوية ولم تصوت لصالحه عند الاقتراع على قبول عضويته في الهيئة . وهذه الدول لا يمكن إلزامها بالاعتراف بالعضو الجديد كما لا يمكن افتراض اعترافها به لان اثر قبول العضوية يقتصر على مجرد تمتع العضو الجديد بحقوق العضوية والالتزام بواجباتها (٦١) .

المبحث الثاني

الاعتراف المتبادل وقرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ لعام ١٩٦٧

وردت هذه العبارة في كتابات الفقهاء الاسرائيليين (٦٢) ، على أساس

(٦١) انظر د/حامد سلطان — المرجع السابق — ص ١١٥ وما بعدها .
وانظر رايًا مخالفًا بوجوب الاعتراف بإسرائيل بعد قبولها عضوا بالامم المتحدة .
— Brownlie., op. cit., pp. 85-90.

وانظر في القبول في عضوية الامم المتحدة ، المصادر الآتية :
— Humber., op. cit., p. 90 et seq.
— Rosenn., Recognition of State by the U.N. B.Y.B. 1949. p. 447,
— L'Huillier., op. cit., p. 41 et seq.
— Scelle., op. cit., p. 178.
— Sorensen., op. cit., p. 279 et seq.
— Gould, Wesley. , op. cit., pp. 176-236.
— Hall, William., op. cit., p. 82.
— De Visscher., op. cit., p. 289.
— Colliard, Claude., op. cit., p. 209.
— Lapidoth., op. cit., p. 312. (62)

أنها المعنى المستفاد من قرار مجلس الامن بصفة عامة : ومن الفقرة الثانية من المادة الاولى من هذا القرار بصفة خاصة ، وهي التى تنص على « انتهاء جميع حالات الحرب واحترام السيادة والتسليم بها وبسلامة الاراضى والاستقلال السياسى لكل دولة فى المنطقة وبحقها فى الحياة فى سلام داخل حدود آمنة ومعترف بها . . الخ » .

وأول ما يلفت النظر فى هذا الشأن ، أن قرار مجلس الامن لا يطلب صراحة الاعتراف باسرائيل من جانب الدول العربية . وبتفاؤل التفسير الاسرائيلى عن هذه الحقيقة ، رغم وضوح النص على « احترام السيادة والتسليم بها . . لكل دولة فى المنطقة » ولفظ (المنطقة) المشار اليه يعود الى (الشرق الاوسط) الذى ورد ذكره فى ديباجة القرار ، مما يؤكد أن احترام السيادة والتسليم بها ، التزام عام لا تختص به دولة دون أخرى ، وهو تطبيق لمبدأ عام من مبادئ القانون الدولى وللمادة الاولى من ميثاق الأمم المتحدة (فقرة ٢) التى تنص على احترام مبدأ المساواة فى الحقوق بين الشعوب ، وللمادة الثانية من الميثاق (فقرة ١ ، ٤) التى تنص على المساواة فى السيادة بين أعضاء الأمم المتحدة والامتناع عن استخدام القوة أو التهديد بها ، ضد سلامة الاراضى والاستقلال السياسى لاية دولة .

وإذا كان الخطاب موجها الى دول معينة باحترام السيادة والتسليم بها فانه يكون من الاصح توجيهه الى تلك الدول التى لم تحترم السيادة لدول أخرى ولم تسلم بها . والوجه الواضح لعدم احترام السيادة أو التسليم بها ، هو الاعتداء المسلح على اقليم دولة من الدول ، وهو ما وقع من اسرائيل ضد الدول العربية ، ومن ثم يكون طلب مجلس الامن (احترام السيادة والتسليم بها) تطبيقاً للمبدأ الذى ورد فى ديباجة القرار من عدم قابلية اكتساب الاقليم عن طريق الحرب ، ويتعين على الدولة التى لم تحترم سيادة الدول الأخرى ولم تسلم بها ولا بسلامة اراضيها واستقلالها السياسى ، أن تلتزم بمبدأ احترام السيادة وسلامة الاراضى والاستقلال عن طريق سحب قواتها المسلحة من اراضى الدول التى تم الاعتداء على اقاليمها ، وأن تلتزم فى تعاملها مع هذه الدول بمبدأ احترام السيادة .

ونحن نرى أن هذا المبدأ ، يلزم كل دول المنطقة بما فيها الدول العربية فى معاملاتها الدولية مع سائر الدول ، وهذا هو المعنى المستفاد من هذا الجزء من الفقرة الثانية من المادة الاولى من قرار مجلس الامن ، ولا يمكن

وانظر : — Rosenne., op. cit., pp. 44-67.

ووردت ايضا فى مذكرة (ابا ايبان) وزير خارجية اسرائيل الى الجمعية العامة فى ١٩٦٨/١٠/٨ التى اشتملت على النقاط التسعة التى تراها اسرائيل كفيلة بحل النزاع . (Israeli Nine-Point-Plan) انظر : File..., Part 5. op. cit., p. 751 —

أن يفهم منه أن مجلس الأمن « يطالب » الدول العربية بان تعترف بإسرائيل ، ليس استنادا الى الفقرة السابعة من المادة الثانية من الميثاق (٦٣) فحسب ، وانما لانه لا توجد حتى الان في المجتمع الدولي سلطة عليا تعلق ارادتها على ارادات الدول ، ومن ثم فلا توجد في دائرة القانون الدولي اية قاعدة تفرض على الدول الاعتراف بالدول الاخرى .

اما ماجاء بالقرار بشأن حق الدول « في الحياة في سلام داخل حدود آمنة ومعترف بها . . » فرغم ورود كلمة الاعتراف بالحدود صراحة ، فان ذلك لا يعنى بالنسبة للدول العربية الاعتراف بإسرائيل كدولة . ففضلا عن عدم امكان الزام دولة ما بالاعتراف بدولة أخرى فان الاعتراف بالحدود في معاهدة لا يعنى الاعتراف بالدولة الا اذا اتجهت ارادة الدولة الى ذلك لان المعاهدات التي ترسم الحدود محددة بغرض معين ، ولا تستتبع بطبيعتها الدخول في معاهدات مستقبلية ، ولا يمكن أن يفترض الاعتراف بالدولة نتيجة ابرام هذه المعاهدة ، لان الاعتراف لا يفترض (٦٤) وانما يمكن اعتبار هذه المعاهدة دليلا على نية الاعتراف ، فاذا لم يتأيد هذا الدليل بمعاملات متبادلة تفصح بما لا يدع مجالا للشك عن اتجاه ارادة الدولة الى الاعتراف فان معاهدة الحدود لا تتعدى نطاقها مطلقا .

المبحث الثالث

مدى استيفاء إسرائيل شروط العضوية بالامم المتحدة

نصت المادة الرابعة من ميثاق الامم المتحدة على أن العضوية في الامم المتحدة مباحة لجميع الدول المحبة للسلام ، والتي تأخذ نفسها بالالتزامات التي يتضمنها الميثاق ، والتي ترى الهيئة أنها قادرة على تنفيذ هذه الالتزامات راغبة فيها . ويبدو من هذه المادة ان شروط العضوية ، تنحصر في خمسة هي :

- ١ - أن يكون طالب العضوية دولة .
- ٢ - أن تكون الدولة محبة للسلام .
- ٣ - أن تقبل الدولة التزامات الميثاق .
- ٤ - أن تكون الدولة قادرة على تنفيذ هذه الالتزامات .

(٦٣) تنص المادة (٧/٢) من الميثاق على انه (ليس في هذا الميثاق ما يسوغ « للامم المتحدة » أن تتدخل في الشؤون التي تكون من صميم «السلطان الداخلي لدولة ما ، وليس فيه ما يقتضي الاعضاء أن يعرضوا مثل هذه المسائل لان محل بحكم هذا الميثاق ، على أن هذا البندا لا يخل بتطبيق تدابير القمع الواردة في الفصل السابع) .

(٦٤) انظر د/ابراهيم شحاتة - المصدر السابق - ص ١ - ١٨ .

هـ - أن تكون الدولة راغبة في ذلك (٦٥) .

وبالنظر الى هذه الشروط ، نجد ان منها ما ينطوى على طبيعة قانونية كالشرط الاول والثالث والخامس ، اذ ان شروط قيام الدولة ، تخضع للقانون ، كما ان الافصاح عن ارادة الدولة في قبولها التزامات الميثاق ورغبتها في ذلك ، يصدر في الشكل القانوني الذي يتطلبه القانون الدولي والميثاق ، والنظام الدستوري الداخلي . اما الشرطان الاخران ، وهما الثانى والرابع فينطويان على طابع سياسى بحت ، اذ ان محبة السلام ، والقدرة على تنفيذ التزامات الميثاق ، امران يخضعان للسلطة التقديرية المطلقة للدول الاعضاء في الامم المتحدة (٦٦) .

واذا كانت هذه الشروط كافية لقبول عضوية أى دولة في الامم المتحدة فانها لم تكن كافية لقبول اسرائيل في هذه الهيئة . ذلك ان قبول اسرائيل في الامم المتحدة ، اقترن بشروط اخرى تجاوز تلك المنصوص عليها في المادة الرابعة من الميثاق ، فضلا عما تشترطه هذه المادة أيضا . وهذه الشروط الاضافية وردت في قرار التقسيم وفي قرار الجمعية العامة بقبول اسرائيل عضوا في الامم المتحدة على النحو التالي :

١ - الشروط الواردة في قرار التقسيم :

جاء بالبند السادس من الجزء الاول من قرار تقسيم فلسطين ، فيما يختص بعضوية الامم المتحدة ما يلى : « عندما يصبح استقلال الدولة العربية أو الدولة اليهودية حقيقة واقعة ، وبعد أن توقع الدولتان أو احدهما ، التعهد المشار اليه فيما تقدم (٦٧) ، يكون من الخير النظر بعين العطف في الطلب الذى تقدمه للانضمام الى عضوية الامم المتحدة طبقا للمادة الرابعة من الميثاق .

والمستفاد مما سبق ، أنه يشترط لقبول اسرائيل في عضوية الامم المتحدة ما يلى :

١ - ان يصبح استقلال اسرائيل حقيقة واقعة .

(٦٥) د/زكى عاشم - ص ٣٢ - ٣٣ ود/حامد سلطان ص ٩٢٢ . ود/حافظ غانم - الامم المتحدة - ص ١١١ . ود/عبد العزيز سرحان - التنظيم الدولي - ص ٢٣٤ - ٢٤٣ .
(٦٦) يرى استاذنا الدكتور حامد سلطان ان الشرط الاول والثالث والرابع ذو طابع قانونى اما الثانى والخامس سياسى . انظر ص ٩٢٣ .
(٦٧) تعهد خاص بالاتحاد الاقتصادى بين الدولتين وفقا لاحكام الباب الرابع من الجزء الاول من قرار التقسيم .

٢ — ان توقع اسرائيل تعهدا بالتزامها بالاحكام المنشئة للاتحاد الاقتصادي الفلسطيني (٦٨) .

٣ — ان تستوفي اسرائيل شروط العضوية المنصوص عليها في المادة الرابعة من ميثاق الامم المتحدة . وبتطبيق هذه الشروط على الوضع بالنسبة لاسرائيل ، نجد ما يلي :

بالنسبة للشرط الاول :

اصبح الاستقلال الاسرائيلي — من حيث الشكل — قانونيا ، حيث أعلنت السلطة التي تمارس السيادة ممارسة فعلية على جزء من اقليم فلسطين ، قيام دولة اسرائيل اعتبارا من ١٥ مايو ١٩٤٨ ، واعترفت بها دول مختلفة ، وبدأت الحكومة المؤقتة للدولة الجديدة في الدخول في علاقات دولية مختلفة مع الدول التي اعترفت بها ، وبذلك تحقق الشرط الاول ، حيث اصبح استقلال اسرائيل حقيقة واقعة .

وبالنسبة للشرط الثاني :

فانه لم يتحقق ، لان تحققه رهين بنشوء دولتين يقوم بينهما اتحاد اقتصادي وفقا للمنصوص عليه في قرار التقسيم . ومع ذلك فان هذا التعهد في حقيقته التزام انفرادي يمكن أن تقوم به كل دولة على حدة . والجدير بالذكر ان قرار التقسيم نص على انه اذا حل اول ابريل ١٩٤٨ ولم يوقع المجلسان المؤقتان لحكومة كل من الدولتين العربية واليهودية ، هذا التعهد ، كان على اللجنة الخماسية ان تعده وتصدره ، وهو ما لم يتم وقوعه ، حتى تاريخ قبول اسرائيل عضوا بالامم المتحدة ورغم عدم تحقق هذا الشرط ، فقد قبلت اسرائيل عضوا بالامم المتحدة .

وبالنسبة للشرط الثالث :

فقد جرى النقاش في مدى توافره ، عندما قدم وزير خارجية الحكومة المؤقتة لاسرائيل في ١٩٤٨/١١/٢٩ خطابا الى السكرتير العام للامم المتحدة ، يطلب فيه قبول اسرائيل في عضوية الامم المتحدة (٦٩) .

وقد بادر مجلس الامن بعقد الجلسة رقم ٣٨٣ في ١٩٤٨/١٢/٢

(٦٨) انظر احكام الاتحاد الاقتصادي في قرار التقسيم

— File..., Part 2. op. cit., pp. 306 348.

وفي مؤلف د/محمد حافظ غانم — المشكلة الفلسطينية — المرجع السابق — ص ١٦٤ .

(٦٩) انظر مناقشات قبول اسرائيل في الامم المتحدة في المصدر الاتي :

— The Year Book of UN. (1948-1949) p. 395 et seq.

حيث أيد مندوب الولايات المتحدة طلب إسرائيل ، مشيراً إلى أن أمريكا قد اعترفت بالحكومة المؤقتة في إسرائيل كسلطة فعلية ، وأن أمريكا ترى ضرورة الإسراع في قبول طلب إسرائيل لأن إسرائيل قد استوفت شروط العضوية ، فهي دولة مستقلة ذات شعب وإقليم ، وهي على استعداد للتفاوض مع جيرانها ، وهي أيضاً دولة محبة للسلام وقادرة على تنفيذ التزامات الميثاق .

واعترض مندوب بريطانيا على قبول إسرائيل ، على أساس أن مصير فلسطين لا يزال محل مناقشة وأيده في ذلك مندوب فرنسا . أما مندوب كندا فذكر أن قبول إسرائيل يجب أن يرتبط بمدى استعدادها لتنفيذ توصيات الجمعية العامة فيما يتعلق بالموقف في فلسطين . وذكر مندوب سوريا أن إسرائيل خرقت قرارات الأمم المتحدة ، وأن مسلكها يتعارض مع الميثاق ، فهي دولة غير محبة للسلام ، ولم تستوف شروط المادة الرابعة من الميثاق .

ثم أحيل طلب إسرائيل إلى لجنة قبول الأعضاء الجدد بالمجلس بعد أن أكد مندوب روسيا أن إقليم إسرائيل قد تحدد وفقاً لقرار التقسيم . وانتهى المجلس إلى التوصية بقبول إسرائيل بأغلبية ٩ أصوات ضد صوت مصر وامتناع بريطانيا عن التصويت . وأحيلت توصية المجلس في ٧ مارس ١٩٤٩ إلى الجمعية العامة ، التي أحالته في ٢ مايو ١٩٤٩ إلى اللجنة السياسية الخاصة وهي اللجنة التي قامت ببحث الموضوع في الجلسات من رقم ٤٢ - ٥١ وفي الفترة من ٣ - ٩ مايو ١٩٤٩ .

مناقشات اللجنة السياسية (٧٠) :

١ - تعرضت مناقشات اللجنة أولاً لموضوع امتناع بريطانيا عن التصويت ، وهي عضو دائم في مجلس الأمن . فقد نعى مندوب العراق على المجلس مجانبته للمشروعية باتخاذ قراره لم يجمع عليه الأعضاء الخمسة الدائمون . إلا أن مندوب بريطانيا ، أوضح أن امتناعه عن التصويت لا يؤثر في صحة صدور القرار لأن هذا يتفق مع المسلك العملي لمجلس الأمن من أن امتناع العضو عن التصويت لا يعنى اعتراضه .

٢ - وفي الجلسة رقم ٤٥ المنعقدة في ٥ مايو ١٩٤٩ ، حضر مندوب عن إسرائيل وأعلن أن حكومته لا تنتهج أى سياسة من شأنها خرق قرارات الأمم المتحدة أو ميثاقها . وفيما يتعلق بالقدس ، فإن حكومته تبذل قصارى جهدها لتنفيذ قرار التقسيم بشأنها ، ولكنها ليست مسئولة عن إخفاق محاولاتها في هذا الشأن ، لأن هذا الإخفاق يرجع إلى المساعدات

العسكرية للدول العربية وتقاعس الأمم المتحدة عن تنفيذ قراراتها .
وأكد مندوب إسرائيل أن حكومته تتعاون مع هيئة الأمم لاقامة نظام دولي
وحماية دولية للاماكن المقدسة وانها على استعداد لتقديم كافة الضمانات
لحماية الاماكن المقدسة والتفاوض بصفة مباشرة مع المسؤولين عن الاديان
المختلفة . وأما بالنسبة لمسألة اللاجئين العرب فان حكومة إسرائيل
تعلن أن سياستها بشأن هذا الموضوع هي :

- أ - أن مشكلة اللاجئين هي نتيجة مباشرة للعدوان العربي .
- ب - وأن حكومة إسرائيل ترى أن حل هذه المشكلة مرتبط بابرام
اتفاق نهائي يوضح أسس التعاون بين إسرائيل وجيرانها .
- ج - وأكد المندوب الاسرائيلي أن حكومته ترغب في توطين اللاجئين
في البلاد المجاورة لها في إسرائيل ، وأنها مستعدة لتعويض اللاجئين عن
الأراضي المفقودة ضمن مفاوضات تشمل التعويض عن أضرار الحرب .
- د - أما بالنسبة لمسألة استقرار اللاجئين فهي مرتبطة بمسألة
الحدود . وقد ذكر المندوب الاسرائيلي أن الحدود المبينة في قرار التقسيم
لا تفرض بصفة تحكمية ولكن يمكن تحديدها بواسطة الحكومات المعنية .
- ٤ - وفي نفس الجلسة طالب مندوب لبنان بضرورة ربط قبول إسرائيل
بثلاث مسائل هي تدويل القدس ، وتعويض اللاجئين وتحديد الحدود .
وقد أيد هذا الاقتراح كل من مندوبي البرازيل والدانمرك وباكستان
وسوريا وتركيا وبريطانيا الا أن الاقتراح لم يحرز الاغلبية المطلوبة عند
طرحه للاقتراع في الجلسة الحادية والخمسين .
- ٥ - في الجلسة رقم ٤٧ في ٦ مايو ١٩٤٩، عارض مندوب العراق في
قبول عضوية إسرائيل بأن ذكر أن الوقت غير ملائم الى أن تثبت إسرائيل
أنها دولة محبة للسلام وانها تنفذ باضطراد قرارات الأمم المتحدة .
وطالب مندوب روسيا بقبول عضوية إسرائيل وبالا ترتبط هذه العضوية
بأية مسألة من مسائل مشكلة فلسطين .
- ٦ - وفي الجلسة رقم ٥١ في ٩ مايو ١٩٤٩ تم الاقتراع في اللجنة
على قبول إسرائيل بأغلبية ٣٣ صوتا ضد ١١ وغياب ١٣ صوتا . وقدم
تقرير اللجنة الى الجمعية العامة بالوثيقة رقم ١/٨٥٥ متضمنا التوصية
بقبول إسرائيل .
- ٧ - وفي الجلسة رقم ٢٠٧ في ١١ مايو ١٩٤٩ للجمعية العامة صوت
٣٧ لصالح قبول عضوية إسرائيل ضد ١٢ وامتناع ٩ أعضاء (٧١) .

(٧١) صوتت الدول الآتية لصالح قبول إسرائيل : الأرجنتين - بوليفيا - استراليا -
روسيا البيضاء - كندا - شيلي - الصين - كولومبيا - كوستاريكا - تشيكوسلوفاكيا -
الدومينيكان - اكوادور - فرنسا - جواتيمالا - هايتي - هندوراس - أيسلندا - ليبيريا -

وهكذا صدر القرار رقم ٣/٢٧٣ من الجمعية العامة للأمم المتحدة ، متضمنا قبول اسرائيل في عضوية الهيئة وينص على ما يلي :

« بعد تلقى تقرير مجلس الامن عن قبول اسرائيل في عضوية الامم المتحدة ، وبعد الاخذ بعين الاعتبار ، ما رآه مجلس الامن من أن اسرائيل دولة محبة للسلام وقادرة على تنفيذ الالتزامات التي يتضمنها الميثاق ، وراغبة في ذلك ، وبعد ملاحظة توصية مجلس الامن للجمعية العامة بقبول اسرائيل عضوا في الامم المتحدة ، وملاحظة تصريحات اسرائيل بأنها تقبل بلا تحفظات ، التزامات ميثاق الامم المتحدة ، وتأخذ على عاتقها أن تحترمها منذ اليوم الذي تصبح فيه عضوا في الامم المتحدة . وبعد تذكير قرارات ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧ ، و ١١ ديسمبر ١٩٤٨ ، وملاحظة التصريحات والايضاحات التي قدمها مندوب حكومة اسرائيل أمام اللجنة السياسية الخاصة بشأن تنفيذ هذه القرارات ، فان الجمعية العامة ، طبقا لصلاحياتها المبينة بالمادة (٤) من الميثاق ، والمادة (١٢٥) من قواعد الاجراءات في الجمعية العامة (٧٢) ، تقرر ،

١ - أن اسرائيل دولة محبة للسلام ، تقبل الالتزامات التي يتضمنها الميثاق ، وقادرة على تنفيذ هذه الالتزامات وراغبة في ذلك .

٢ - قبول اسرائيل في عضوية الامم المتحدة .» (٧٣)

ويتضح مما تقدم ، أن قبول اسرائيل في عضوية الامم المتحدة قد اقترن بالتزامين :

اولهما : التزام عام ، يلتزم به كل عضو بالامم المتحدة ، وهو : « قبول الالتزامات الواردة بالميثاق » . وقد أعلنت اسرائيل قبولها لهذه الالتزامات .

ثانيهما : التزام خاص ، يلتزم به اسرائيل ، ولا يقترن بشروط العضوية لاي دولة أخرى ترغب في الانضمام الى الامم المتحدة ، وهذا

لوكسمبورج - مكسيكو - هولاندة - نيوزيلاندة - نيكاراغوا - النرويج - باناما - باراجواي - بيرو - الفلبين - بولندا - اوكرانيا - اتحاد جنوب افريقيا - روسيا - الولايات المتحدة - اورجواي - فنزويلا - يوجوسلافيا . وصوتت الدول الآتية ضد قبول اسرائيل: أفغانستان - بورما - مصر - اثيوبيا - الهند - ايران - لبنان - باكستان - السعودية - سوريا - اليمن . وقد امتنعت الدول الآتية عن التصويت : بلجيكا - سلفادور - البرازيل - الدانمرك - اليونان - السويد - تايلاند - تركيا - المملكة المتحدة (بريطانيا) .

(72) The Year Book of U.N. op. cit., Rules of Procedure of the General Assembly. pp. 65-67.

(73) Ibid., pp. 395-405.

الالتزام هو ، تنفيذ قرار ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧ الخاص بتقسيم فلسطين ،
وقرار ١١ ديسمبر ١٩٤٨ الخاص بتخيير اللاجئين العرب بين العودة
الى اراضيهم وبين التعويض عن ممتلكاتهم .

ومؤدى قبول عضوية اسرائيل فى الامم المتحدة ، ان شروط العضوية
الآتية تنطبق عليها :

١ - اسرائيل ، دولة مستقلة ذات شعب وحكومة واقليم محدد.
وفقا لقرار التقسيم .

٢ - اسرائيل محبة للسلام ، وحب السلام ينطوى على نبذ الحرب
كوسيلة لحل المنازعات الدولية . وهذا الشرط ، يستفاد توافره فى
الدولة من مسلكها العملى ولا يمكن تصور توافره بمجرد اعلان الدولة
لحبها للسلام والا أصبح الشرط لفوا لا طائل من ورائه اذ ما أسهل أن
يصدر مثل هذا الاعلان .

٣ - أن اسرائيل تقبل الالتزامات الواردة بالميثاق . وهذا الشرط
يتوافر بمجرد اصدار تصريح بقبول هذه الالتزامات ، وهو ما قامت به
اسرائيل بالفعل .

٤ - أن اسرائيل قادرة على تنفيذ هذه الالتزامات . ولا دخل لارادة
الدولة طالبة العضوية فى توافر هذا الشرط لانه شرط يتعلق بتقدير
اعضاء الامم المتحدة . ولا بد أن يستند هذا التقدير فى واقع الامر الى
كثير من الظروف والملابسات التى تحيط بالدولة طالبة العضوية .

٥ - أن اسرائيل راعية فى تنفيذ الالتزامات المشار اليها فى الميثاق .
وتحقق هذا الشرط ، رهين بالمسلك العملى للدولة طالبة العضوية ،
ولا يمكن استنتاجه بمجرد اعلان الرغبة فى تنفيذ هذه الالتزامات .

فاذا ما استعرضنا الشروط الخمسة السابقة ، وطبقناها على
الوضع القانونى والفعلى لاسرائيل خلال شهر مايو ١٩٤٩ تاريخ قبول
عضويتها فى الامم المتحدة ، نجد ما يلى :

١ - أن اسرائيل دولة تقوم على أساس غير مشروع . وأن قيامها
على مثل هذا الأساس ينطوى على انتهاك لكثير من الاتفاقات الدولية
والمبادئ القانونية الدولية التى تعترف للعرب بحقوق السيادة على
الاقليم الفلسطينى . ولما كان قبول العضوية فى الامم المتحدة يعنى
اعتراف الهيئة بصفة الدولة لطالب العضوية ، فان هذا الاعتراف يعتبر
باطلا لوقوعه على محل غير مشروع على النحو الذى عرفناه بشأن
الاعتراف . فضلا عن عدم البت فى مسألة (مستقبل الوضع فى فلسطين)
ميند ١٦/٤/١٩٤٨ حتى تاريخ قبول عضوية اسرائيل (انظر ص ٢٣٦ من
هذه الدراسة) .

٢ - أنه نتيجة لقيام اسرائيل على أساس اغتصاب حقوق العرب، نشب كثير من المعارك العسكرية بين القوات الاسرائيلية وبين القوات العربية ، منذ بدأ النزاع بين الفريقين يتخذ صورة واضحة ابتداء من تاريخ صدور تصريح بالفور ١٩١٧ . وقد ترتب على ذلك أن كان الاحتكام الى السلاح دائما هو وسيلة اسرائيل بعد قيامها ، والعصابات الصهيونية قبل اعلان الدولة ، في اجبار العرب على قبول انشاء الدولة الاسرائيلية . وهو أيضا وسيلة العرب ، في رفض انشاء هذه الدولة . والمعنى المستفاد من ذلك أن اسرائيل لم تكن محبة للسلام مطلقا ، على الاقل في الفترة من اعلان قيامها حتى قبولها في الامم المتحدة لا لانها استخدمت السلاح لحل منازعاتها فحسب ، بل لان حبها للسلام ينطوى على التسليم للعرب بحقوقهم في فلسطين مما يعنى زوال الشكل القانونى لدولة اسرائيل واندماج اليهود كأفراد في دولة فلسطينية لا تقوم على مبدأ التفرقة بين العرب واليهود من مواطنى فلسطين قبل الانتداب .

كذلك فان حب الدولة للسلام ، ليس - في رأينا - شرطا للدخول في عضوية الامم المتحدة فقط ، بل هو شرط للاستمرار في العضوية أيضا ، شأنه في ذلك شأن الاعلان عن قبول الالتزامات الواردة بالميثاق والرغبة في تنفيذ هذه الالتزامات ، بمعنى أنه اذا لم يفصح المسلك العملى للعضو عن حبه للسلام ، وعن قبوله للالتزامات الواردة في الميثاق ورغبته في تنفيذها ، فانه ينبغى النظر في استمرار عضويته على ضوء المادة السادسة من الميثاق ، والتي تجيز للجمعية العامة بناء على توصية مجلس الامن أن تفصل العضو من الهيئة اذا أمعن في انتهاك مبادئ الميثاق .

ومن الواضح أن المسلك العملى لاسرائيل منذ اعلان قيامها ، وحتى قبول عضويتها - وبفرض قيامها على أساس مشروع - لم يكن في الاغلب الاعم مفصحا عن حب هذه الدولة للسلام أو عن قبولها لتنفيذ التزامات الميثاق ورغبتها في ذلك (٧٤) .

وكذلك فان مسلكها منذ قبول عضويتها في الامم المتحدة ، وحتى هذا التاريخ يفصح أيضا عن أن هذه الدولة تسلك مسلكا من شأنه تهديد السلم والامن الدولى فضلا عن انتهاكها لميثاق الامم المتحدة ومخالفتها لقواعد القانون الدولى الخاصة بعدم جواز اكتساب الاقليم بالحرب ،

(٧٤) انظر المراجع الاتية لبيان الاعتداءات الاسرائيلية وخرقها لميثاق الامم المتحدة :

١ - اعتداءات اسرائيل قبل هجوم ٢٩ أكتوبر ١٩٥٦ على مصر - الطبعة الثانية -

الامانة العامة لجامعة الدول العربية - القاهرة - ١٩٦٥ .

ب - قرارات مجلس الامن الصادرة في ١٨/٩/١٩٤٨ ، ١٩/١٠/١٩٤٨ ، ٤/١١/١٩٤٨

وقرار الجمعية العامة الصادر في ١١/١٢/١٩٤٨ في المصدر الاتى :

— File..., Part 3. op. cit., pp. 397, 399, 402, 407, 415.

واحترام السيادة الاسرائيلية والاستقلال السياسى للدول المجاورة (٧٥).
والخلاصة فى رأينا ، أن اسرائيل لم تستوف من شروط العضوية
ما يلى :

١ - شروط الدخول فى العضوية :

فعند التصويت على قبول اسرائيل فى عضوية الامم المتحدة ، لم تكن
مستوفية للشروط الآتية للدخول فى العضوية :

١ - أن تكون دولة ، مستندة الى أسانيد مشروعة على النحو الذى
عرفناه .

٢ - أن توقع تعهدا بالالتزام بأحكام الاتحاد الاقتصادى بينها وبين
الدولة العربية عند انشائها .

٣ - أن يفصح مسلكها قبل قبول عضويتها ، عن رغبتها فى تنفيذ
التزامات ميثاق الامم المتحدة وقدرتها على ذلك وحجبها للسلام ، عن طريق
تنفيذ قرارات الامم المتحدة وأهمها قرار التقسيم بما اشتمل عليه من
تحديد لحدودها وقرار تخيير اللاجئين بين العودة أو التعويض ، وأيضا
عن طريق عدم استخدام الحرب كوسيلة لحل المنازعات بينها وبين
العرب ، والتزام حدود الدفاع الشرعى عند الاعتداء عليها .

ب - شروط الاستمرار فى العضوية :

فبعد اعلان قبول عضوية اسرائيل فى الامم المتحدة ، افصح مسلكها
بما لا يدع مجالا للشك عن أنها أصبحت لا تلتزم بشروط العضوية الآتية:
١ - أن تكون دولة محبة للسلام .

٢ - أن تكون قادرة على تنفيذ التزامات ميثاق الامم المتحدة وراغبة
فى ذلك .

٣ - أن تقبل الالتزامات الواردة بالميثاق .

وترتيباً على ما تقدم ، فإننا نرى أن قبول عضوية اسرائيل ،
واستمرارها فى التمتع بحقوق العضوية مخالف لميثاق الامم المتحدة
وللقانون الدولى المعاصر على النحو الذى سبق عرضه .

(٧٥) انظر على سبيل المثال وبنفس المصدر السابق قرارات مجلس الامن فى ١٧/١١/٥٠
والجمعية العامة فى ١٣/١٢/٥٠ ، ١٤/١٢/٥٠ ، ومجلس الامن فى ٨/٥/٥١ ، ١٨/٥/١٩٥١ ،
٢٧/١٠/١٩٥٣ ، ٢٤/١١/١٩٥٣ ، ٢٩/٣/١٩٥٥ ، وتقرير الجنرال بيرنز فى ٥/١٠/١٩٥٥
ومجلس الامن فى ٨/١/١٩٥٥ ، ١٩/١/١٩٥٦ ، والجمعية العامة فى ٢ ، ٤/١١/١٩٥٦ ،
٢٨/٢/١٩٥٧ ، ١٢/١٢/١٩٥٧ ، ١٧/١١/١٩٥٦ ، ٢٥/١١/٦٦ ، ومجلس الامن فى ١٢/٦/٦٧ ،
٤/٧/٦٧ والجمعية فى ١٤/٧/٦٧ والمجلس فى ٢٥/١٠/٦٧ ، ٢٢/١١/١٩٦٧ ، ٢٤/٣/١٩٦٨ ،
٢٧/٤/٦٨ ، ٢١/٥/٦٨ ، ١٦/٨/٦٨ وفى هذا القرار نرى مجلس الامن على اسرائيل خرقها
لميثاق الامم المتحدة . وانظر كذلك قرار مجلس الامن الصادر فى ٢٧ سبتمبر ١٩٦٨ وجميع
هذه القرارات تفصح عن أن اسرائيل دولة غير محبة للسلام وغير راغبة فى تنفيذ التزامات
ميثاق الامم المتحدة .

الفصل الثالث

مفهوم الحدود الآمنة في قرارات الأمم المتحدة

اعترف كثير من الدول بإسرائيل (٧٦) . إلا أن الدول العربية وبعض الدول الإسلامية والصديقة ، لا تزال ترفض الاعتراف بها . وقد أسست الدول العربية رفضها الاعتراف بإسرائيل على ما يلي :

- ١ - أن إسرائيل دولة أقيمت عن طريق اغتصاب حقوق العرب المشروعة في السيادة على الاقليم الفلسطيني .
- ٢ - أن أسانيد السيادة الاسرائيلية على فلسطين أسانيد غير مشروعة .
- ٣ - أن الاقليم الذي نشأت عليه إسرائيل غير معروف وغير محدد (٧٧) .

ولما كنا قد بينا في الصفحات السابقة بطلان أسانيد السيادة الاسرائيلية على فلسطين وبالتالي قيامها على أساس اغتصاب حقوق العرب المشروعة في السيادة على الاقليم الفلسطيني ، فإنه يبقى أن ندرس السبب الثالث من أسباب رفض الدول العربية الاعتراف بإسرائيل ، وهو عدم تجديد حدود للدولة اليهودية . وسوف نتناول هذه الدراسة في مبحثين ، الاول ، في الحدود في القانون الدولي العام ، والثاني ، في مفهوم الحدود الآمنة في قرارات الأمم المتحدة .

المبحث الاول

الحدود في القانون الدولي العام

سبق القول بأن الدولة في مفهوم القانون الدولي ، إنما تتكون باجتماع عناصر أربعة هي الشعب والاقليم والنظام القانوني ، وأهلية الوجوب والاداء في نطاق العلاقات الدولية (الاستقلال) (٧٨) .

ويشترط القانون الدولي في اقليم الدولة أن يكون محددًا (٧٩) . وعلة

(٧٦) اعترفت الولايات المتحدة بإسرائيل بعد ٥ دقائق من اعلان استقلالها . انظر : Eban, Abba., Voice of Israel., New York. 1970. P. 86.

(٧٧) د/حافظ فانم - المشكلة الفلسطينية - ص ١٠٩ وما بعدها .
(78) Ijalaya, David., op. cit., p. 551.

(٧٩) د/عبد العزيز سرحان - القانون الدولي العام - المصدر السابق ص ٢٦٤ .
(م ٢٣ - السيادة الاسرائيلية)

اشتراط تحديد الاقليم واضحة ، فنطاق الاقليم يحدد مدى سيادة الدولة ، اذ عند الحدود تنتهى سيادة دولة ، وتبدأ سيادة دولة أخرى (٨٠) ولا يمكن أن يكون العكس صحيحا ، أى لا يمكن أن تحدد السيادة نطاق الاقليم لان معنى ذلك التسليم بالتدخل وقرار ضم الاقليم بالحرب فضلا عن اهدار الكثير من الحقوق (٨١) . ورغم التسليم بضرورة تحديد الاقليم ، فان هناك من التطبيقات العملية في ميدان العلاقات الدولية ما يعطى الانطباع بأن تحديد الحدود ليس شرطا لتكوين الدولة أو للاعتراف بها . فقد تم الاعتراف بمعظم الدول التى نشأت بعد الحرب العالمية الاولى قبل أن يتم الاتفاق على تحديد حدودها ، ومن أمثلة ذلك، الاعتراف من قبل الولايات المتحدة الامريكية بتشيكوسلوفاكيا في ١٩١٩/٦/٢ قبل تحديد حدودها (٨٢) . الا أن هذا الاعتراف في واقع الامر كان معلقا على شرط قبول هذه الدول للحدود التى يحددها مؤتمر السلام . كذلك فقد تم تأجيل الاعتراف ببعض الدول عندما كان الشك يحيط بمسألة تحديد الحدود في المستقبل . فقد أجل الحلفاء اعترافهم بدولة لتوانيا ، لان النزاع على تحديد حدودها كان قائما (٨٣) . والواقع أن هناك خلطا بين معنى الحدود (Boundaries) ، ومعنى التخوم (Frontiers) فكثيرا ما يحدث الخلط في التطبيق العملي بين هذين التعبيرين مع اختلافهما في المعنى من الناحية القانونية .

أ - فالحدود Boundaries ، هى خط يحيط بالدولة ويفصل اقليمها عن اقليم الدول المجاورة ، وبه تبدأ سيادة الدولة داخل نطاقه وتنتهى سيادتها خارجه . وهى ظاهرة اتفاقية بشرية ، لان اختيارها وتعيينها وتخطيطها يتم بواسطة الانسان وقد تتفق مع الظواهر الطبيعية في بعض الاحيان . كذلك فان خط الحدود يتميز بأنه خط متنقل وغير ثابت ، ويرجع عدم ثباته الى الاتفاق أو الى القوة . وهو أيضا لا يوفر حماية سريعة للدولة ضد هجوم مفاجيء ، وذلك لامكان اجتيازه لحظة الهجوم . ومن هنا يمكن القول بأن الحدود بهذا الوصف ، ظاهرة سياسية وقانونية ، فهى تعين مدى سيادة الدولة ونطاق اختصاصاتها .

-
- (٨٠) د/حافظ غانم - الدولي العام - المصدر السابق - ص ٢٢٩ .
 (٨١) انظر نقد النظرية السوفيتية المعروفة باسم نظرية الحدود العالمية ، والنظرية النازية الخاصة بالدولة الحية ذات الحدود المتحركة في مؤلف د/عبد العزيز سرحان - المصدر السابق - ص ٢٦٤ وما بعدها . وانظر أيضا د/سلطان والعريان - ص ٤٨١ .
 — د/سلطان - ص ٤٨٤ وأيضا Bry, George., op. cit., p. 35.
 — انظر Brownlie., op. cit., p. 67.
 (82) Chin., op. cit., p. 55.
 (83) Lauterpacht., op. cit., p. 30.

ب - أما التخوم Frontiers : فهي مناطق من الاقليم ذات عرض وطول وليست خطا ، ومن ثم فهي لا تحدد نطاق بداية سلطان الدولة ، ولكنها تخضع لسلطان الدولة . وهي ظاهرة طبيعية قد تكون على شكل احزمة أو مساحات واسعة من الجبال أو الانهار أو السهول أو المستنقعات أو الغابات ، ولهذا فانها ثابتة لانها من فعل الطبيعة . وهي توفر حماية للدولة ، لاتساع مداها احيانا . ولانها ظاهرة طبيعية وجغرافية ، فان مساحتها غير معينة ولا محددة (٨٤) .

وترتبا على ما سبق ، يمكن القول بان **الحدود Boundaries تحدد التخوم Frontiers وليس العكس** ، وان تحديد اقليم الدولة قد يتم بمجرد تحديد التخوم وان لم يتم تعيين الحدود ، بمعنى ان تحديد الحدود مسألة قد تكون لاحقة على نشوء الدولة وليست شرطا مسبقا لوجود هذه الدولة .

وهناك خلط آخر بين معنى **تحديد الحدود Demarcation** وبين معنى **تخطيط الحدود Delimitation** . فتحديد الحدود يتم عن طريق وصف اقليم الدولة وصفا واضحا ، سواء كان ذلك في معاهدة أم في قرار تحكيم أم على خريطة ، بمعنى أن وصف اقليم الدولة يتم هنا على الورق فقط . أما تخطيط الحدود فيتجاوز دائرة التصور والكتابة الى دائرة التنفيذ العملي ، اذ يتضمن نقل الرصف السابق وضعه الى الطبيعة ، ورسم هذا الخط عن طريق قوائم أو أى علامات أخرى (٨٥) . وتتدخل عوامل كثيرة في تحديد الحدود الدولية وتخطيطها . ويرى (جونز) أن عمليات تحديد الحدود تتم على أربعة مراحل هي :

المرحلة الاولى : تتضمن القرار السياسى بتخصيص منطقة من الاقليم لدولة معينة .

المرحلة الثانية : تتضمن تحديد الحدود في معاهدة .

المرحلة الثالثة : تتضمن تحديد الحدود على الارض .

المرحلة الرابعة : تتضمن ادارة الحدود (٨٦) .

وفي رأينا ، أن أهم ما في هذه المراحل ، المرحلتان الاوليان ، لانهم

(٨٤) انظر د/ جابر الراوى - الحدود الدولية - المصدر السابق - ص ١١ وما بعدها:

وانظر كذلك :

— Cukwuroh., op. cit., p. 11.

(٨٥) د/ جابر الراوى - ص ٩٢ وانظر المراجع المشار اليها بهوامش الصفحات من ١-

فما بعدها من نفس المصدر .

(٨٦) مشار اليه بالمصدر السابق - ص ١٦٧ .

المرحلتان اللتان تتصلان اتصالاً وثيقاً بالقانون الدولي العام ، أما المرحلتان الثالثة والرابعة ، فلا يتوقف الاعتراف بالدولة على اتمامهما اذ قد تنشأ ظروف لاحقة تعرقل عملية التخطيط . فاذا كان الامر كذلك فانه لا يمكن القول بأن الدولة لا حدود لها ، فالحدود قد تم تحديدها ولكن لم يتم تخطيطها (٨٧) . ومن هنا فان عدم تحديد حدود الدولة لا يمكن أن يكون ذريعة لعدم اعتراف الدول بها اذا اخذنا معنى تحديد الحدود بمعنى تخطيطها على الطبيعة .

وبتطبيق هذه المبادئ على الوضع بالنسبة لاسرائيل ، نجد أن قرار التقسيم الصادر في ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧ قد حدد حدود اسرائيل (٨٨) ومعنى ذلك أن الاقليم الذي خصصه قرار التقسيم للدولة اليهودية هو اقليم محدد الحدود ، وان لم يتم تخطيط هذه الحدود على الطبيعة ، على النحو الذي شرحناه . وقد اعترفت الدول باسرائيل على أساس قرار التقسيم بما يتضمنه من تحديد لحدود هذه الدولة (٨٩) .

ومن ثم فان ما تستند عليه الدول العربية من رفض الاعتراف باسرائيل على أساس أنها دولة بلا حدود ، قول غير صحيح ، لان لاسرائيل حدوداً حددها قرار التقسيم ، وانما يكون الأساس الصحيح لرفض الدول العربية ، الاعتراف باسرائيل ، قائماً على حق والتزام مباشرهما للدول العربية . فاما الحق ، فهو حق كل دولة في التصرف وفقاً لمصالحها الذاتية وأنه لا قيد على حريتها في تقدير مدى ملاءمة الظروف لمنح اعترافها أو منعه عن وحدة سياسية معينة . واما الالتزام ، فهو التزام كل دولة بأن تكون تصرفاتها مستندة الى المشروعية ، وأن تستوفي تصرفاتها الدولية ، سواء كانت انفرادية أو اتفاقية ، سائر شروط الصحة اللازمة لصحة الاتفاق الدولي بصفة عامة ، ومن بينها أن يكون محل التصرف مشروعاً .

وترتيباً على ذلك ، فان عدم اعتراف الدول العربية باسرائيل ، لا يتعارض مع القانون الدولي العام (٩٠) ، اذ أن هذه الدول ، تباً

(87) Cukwuroh., op. cit., pp. 30-31.

(٨٨) انظر ص ٣٥٧ وما بعدها .

(٨٩) انظر اعتراف الاتحاد السوفيتي باسرائيل وأن أساسه كان قرار التقسيم — Brown., Recognition of Israel., op. cit., pp. 620-627.

كذلك روعي في قبول اسرائيل بالامم المتحدة التزامها بتنفيذ قرار التقسيم بما يشمل من تحديد لحدود الدولتين العربية واليهودية . انظر

— Year Book of U.N. 1948-49. pp. 395-405.

(90) Scelle., op. cit., p. 178.

حقها في التصرف وفقا لمصالحها الذاتية ، كما تلتزم بأن تكون تصرفاتها مستندة الى المشروعية . ولما كانت أسانيد السيادة الاسرائيلية على فلسطين ، أسانيد غير مشروعة على النحو السابق دراسته في هذه الدراسة ، فان الاعتراف باسرائيل يعتبر باطلا لانطوائه على محل غير مشروع وهو الكيان الاسرائيلي ذاته ، والذي يستند الى أسس غير مشروعة (٩١) .

المبحث الثاني

مفهوم الحدود الآمنة في قرارات الأمم المتحدة

نص قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ لعام ١٩٦٧ على حق كل دولة في المنطقة « في الحياة في سلام داخل حدود آمنة ومعترف بها ، خالية من التهديدات أو أعمال القوة (٩٢) » . وقضية الحدود الآمنة من القضايا المرتبطة بالانسحاب من الاقاليم المحتلة بعد ٥ يونيو ١٩٦٧ . فالتفسير الاسرائيلي للقرار ، يرى أن الحدود الآمنة هي حدود متقدمة في اتجاه الدول العربية (٩٣) باعتبار أن القرار المذكور بمطالبته بالانسحاب القوات الاسرائيلية من (اقاليم احتلت في النزاع الاخير) قد أوضح في ذات الوقت أن الحدود الآمنة تعني ضم جزء من الاقاليم العربية (٩٤) .

وواضح ما في هذه التفسيرات من مغالطات تتجاهل قواعد القانون الدولي كما تتجاهل مفهوم قرار مجلس الامن نفسه . فمن الثابت أن تحديد الحدود بين الدول العربية واسرائيل لم يرد الا مرتين في وثيقتين رسميتين هما قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ٢/١٨١ في ١٩٤٧

(٩١) ومما يعزز ما ذهبنا اليه من وجود اتجاه بالفصل في مدى مشروعية الدول ما حدث عندما أعلن الحزب الافريقي الحر لاستقلال غينيا وجزر الرأس الاخضر في ٢٦/٩/٧٣ استقلال غينيا بيساو وقيام الجمهورية في المناطق المحررة من الحكم البرتغالي الذي بدأ في عام ١٤٤٦ م ، اذ أعلن مندوب البرتغال في الأمم المتحدة أن استقلال غينيا بيساو يفتقر الى الاسس الشرعية . انظر صحف الاهرام والجمهورية يوم ٢٧/٩/١٩٧٣ والاخبار يوم ٢٩ ، ٣٠/٩/١٩٧٣ .

(٩٢) "...right to live in peace within secure and recognized boundaries free from threats or acts of force".

(٩٣) وهو تفسير اعلنته اسرائيل في مذكرتها للدكتور (جونار يارنج) في ٢٦ فبراير ١٩٧١ .

— Report of S.G. on the Work of the O. Loc. cit. : انظر في ذلك

(٩٤) وقد صرح (موسى ديان) وزير الدفاع الاسرائيلي السابق بأن اسرائيل ترى أن حدودها يجب أن تكون في مكان وسط بين الخطوط الحالية وخطوط ١٩٦٧ وأن غزة يجب أن تكون تحت سيطرة اسرائيل . انظر الاهرام عدد ٢٥ أغسطس ١٩٧٣ ص ١ .

بشأن تقسيم فلسطين ، وقرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ لسنة ١٩٦٧ . ويتميز قرار التقسيم عن قرار مجلس الامن بأن الاول حدد الحدود بين الدول العربية واسرائيل وأوضح ذلك في خريطة مرفقة بقرار التقسيم (٩٥) . أما قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ لسنة ١٩٦٧ فقد اكتفى بوصف الحدود وصفا عاما بأنها « الحدود الآمنة المعترف بها » . ومن الواضح أن الحدود التي التي يتطلبها قرار مجلس الامن المذكور قد تكون هي ذات الحدود التي حددها قرار التقسيم ، وقد لا تكون هي هذه الحدود . ذلك أن القرار لم يقطع بهذا وإنما اكتفى بوصف الحدود بالامان والاعتراف . وهذان الوصفان يقابلان وصفين آخرين هما التهديد بالعدوان أو وقوع العدوان بالفعل ، وعدم الاعتراف . بمعنى أن مجلس الامن باشتراطه أن يتوافر في الحدود عنصر الامان ، إنما يواجه حالة عكسية كانت عليها هذه الحدود ، فهي حدود لم تكن آمنة بدليل التهديد بالاعتداء أو بوقوع الاعتداء فعلا ، وهي حدود لم يكن معترفا بها أيضا .

ويتعين لتوفير عنصر الامان في هذه الحدود ، تحديد المعتدى والمعتدى عليه ، اذ يكون من البدهى عندئذ أن حدود المعتدى عليه هي المطلوب توفير عنصر الامان لها حتى لا يتم الاعتداء عليها مرة أخرى . ولا جدال في أن اسرائيل هي التي بدأت بالاعتداء المسلح على الدول العربية واجتازت قواتها حدود الدول العربية منتهكة حالة (الامان) التي تعيش فيها هذه الدول داخل حدودها (٩٦) ، ومعتدية على السيادة وسلامة الاراضي والاستقلال السياسي ، للدول العربية (سوريا والاردن ومصر) ومنكرة عليها حقها في الحياة في سلام داخل حدود آمنة ومعترف بها ، خالية من التهديدات أو أعمال القوة (٩٧) .

وهذا الرأي تعززه فقرات القرار نفسه كما يجد سنداً له في القانون الدولي أيضا . وبيان ذلك أن قرار مجلس الامن لا يمكن أن يكون قد استهدف التسليم لاسرائيل بجنى ثمار عدوانها على الدول العربية (٩٨) ،

(95) Official Records of the Second Session of the G.A. Supplement no. 11. New York. 1947. Palestine Plan of Partition.

(96) Wright, Quincy., The Middle East Crisis., American Jour. of Inter. L. Vol. 64. No. 4. September 1970, p. 72.

(٩٧) يعزى الاستاذ/كوينس رايت فشل الامم المتحدة في عدم مطالبتها اسرائيل بالرجوع الى خطوط ما قبل ١٩٤٩ الى عدم تحديد معنى المعتدى ومعنى العدوان . ويرى (رايت) أن الطرفين بدأ بالعدوان لأن مصر سبقت الحرب باعلان تهديدات واتخذت اجراءات عدوانية تدخل في معنى الحرب كما أن اسرائيل بدأت الاماركة الحربية في ٥ يونيو . انظر — Wright., Legal aspects of the Middle East situation., The Middle East Crisis. op. cit., p. 25 et seq.

(98) Wright., The Middle East Problem. A.J.I.L. op. cit., p. 270,

واقرار سيطرتها على اجزاء من الاقاليم التى احتلتها فى حرب يونيو ١٩٦٧ بحيث يكون لاسرائيل الحق فى تحديد حدودها بطريقة تكسبها السيادة على بعض الاقاليم العربية . فالحجة التى ترددها وجهة النظر الاسرائيلية من أن قرار مجلس الامن لا يدين الاحتلال العسكرى ولكنه يدين اكتساب السيادة على الاقاليم التابعة لدول أخرى عن طريق الحرب - رغم عدم صحتها على اطلاقها - لا تسعف اسرائيل فى تبرير توسيع نطاق حدودها الاقليمية ، اذ كيف يمكن التوفيق بين القول بأن مجلس الامن يدين اكتساب السيادة على الاقليم بطريق الحرب (٩٩) ، والقول بأن الحدود الآمنة تتضمن توسيع النطاق الاقليمى لاسرائيل ؟ ان الحجة الاسرائيلية ذاتها تدين تمسك اسرائيل بمد نطاق سيادتها ليشمل اجزاء من الاقاليم العربية التى احتلتها فى يونيو ١٩٦٧ اذ يتعين على الفقه الاسرائيلى أن يسلم بأن هذه الحجة ذات صفة موضوعية وتنطبق على مصر والاردن وسوريا كما تنطبق على اسرائيل أيضا ، لانه لا يمكن تصور القول بأن فقهاء القانون الدولى الاسرائيليين يقصدون تطبيق هذه الحجة على الدول العربية وحدها . (!!)

فاذا راجعنا قرار مجلس الامن ، نجد أنه نص على ان المجلس « . . يلح فى بيان عدم قابلية اكتساب الاقليم عن طريق الحرب . . وأن جميع الدول الاعضاء بقبولها لميثاق الامم المتحدة قد التزمت بالعمل وفقا لاحكام المادة الثانية من الميثاق . . . ويؤكد . . تطبيق المبدأين التاليين كليهما : ١ - انسحاب القوات الاسرائيلية من اقاليم احتلت فى النزاع الاخير . . . واحترام السيادة والتسليم بها . . . وسلامة الاراضى والاستقلال السياسى لكل دول المنطقة . . ويؤكد أيضا الضرورة . . فى ضمان عدم المساس بالاراضى أو بالاستقلال السياسى لكل دولة فى المنطقة . . . »

وواضح أن هذه الفقرات مرتبطة تمام الارتباط بتحديد الحدود الآمنة ، اذ لا يمكن أن يتم تحديد الحدود الآمنة وفقا لوجهة النظر الاسرائيلية دون اهدار القيمة القانونية لفقرات القرار سالفة الذكر .

وأما مبادئ القانون الدولى بصفة عامة ، فانها لا تبرر هى الاخرى قيام اسرائيل بمد ولايتها على اقاليم أخرى بواسطة الحرب . فاذا رجعنا الى بعض أسانيد التوسع الاقليمى بصفة عامة وقارناها بموقف اسرائيل نجد ما يلى (١٠٠) :

(99) Lapidoth., op. cit., pp. 295-296.

(١٠٠) د/ابراهيم شحانة - قضية الحدود الآمنة والتوسع الاسرائيلى - المصدر

السابق - ص ٢٠ وما بعدها .

١ - الغزو : لا يقر القانون الدولي استخدام الغزو كوسيلة لاكتساب السيادة (١٠١) .

٢ - التقادم : لا تتوافر شروط التقادم مهما توسعنا فيها بالنسبة للأقاليم التي تمارس إسرائيل عليها سلطات الاحتلال بعد ٥ يونيو ١٩٦٧ (١٠٢) .

٣ - القبول العام : أي أن الاعتراف الشامل من جانب أعضاء المجتمع الدولي باكتساب دولة معينة لأقليم معين لم يكن لها في الأصل سند عليه ، يعتبر سندا شرعيا لصحة اكتساب الاقليم . وبالنسبة لوضع الاقاليم التي احتلتها إسرائيل في حرب يونيو ١٩٦٧ فإن المجتمع الدولي يرفض اكتساب إسرائيل للسيادة على هذه الاقاليم (١٠٣) .

٤ - انتفاء الاساس القانوني للحيازة السابقة : لا يعتبر مبررا لفرض السيادة الاسرائيلية على قطاع غزة ، لان هذا القطاع لم يكن اقليما مباحا، والا لصح خضوعه قبل العدوان للسيادة المصرية وانما هو جزء من فلسطين في عهد الانتداب ويدخل في نطاق الدولة العربية المقترحة في قرار التقسيم ١٩٤٧ . وقد احتفظت له مصر بوضع مؤقت وخاص الى أن يتم التوصل الى تسوية نهائية للمشكلة الفلسطينية . أما بالنسبة للضفة الغربية ، فإن اعلان الملك الهاشمي (عبد الله) ملك شرق الاردن ضمها للضفة الشرقية (١٠٤) ، قد تبعه اجراء انتخابات عامة في الضفتين .

(١٠١) د/عبد العزيز سرحان - تطور وظيفة معاهدات الصاج - المصدر السابق - وانظر أيضا د/عائشة راتب - المصدر السابق - ص ١ - ١٨ .

(١٠٢) استقر فقه القانون الدولي وقضاء المحاكم الدولية على أن شروط التقادم المكسب تتلخص فيما يلي :

أ - أن تمارس الدولة المدعية بالتقادم سلطة فعالة على اقليم معين بهدف فرض سيادتها عليه .

ب - قبول ممارسة هذه السلطة من جانب الدول الاخرى ذات المصلحة الحالية او المحتملة .

ج - أن تكون هذه الممارسة ظاهرة وعلنية .

د - أن تستمر هذه الممارسة مدة طويلة . انظر في ذلك ما سبق عرضه بشأن (الحق التاريخي) ص ٤٤ وما بعدها .

(١٠٣) انظر مناقشات مجلس الامن لمشكلة الشرق الاوسط خلال شهرى يونيو ويوليو ١٩٧٣ .

— S/P.V., of 1924th meeting of S.C., et seq. June and July 1973.

(١٠٤) عقب انتهاء المباحثات بين الرئيس المصرى (أنور السادات) والملك الاردنى (حسين) في ١٨ يوليو ١٩٧٤ صدر بيان مصرى اردنى ، اعترفت فيه الاردن بأن (منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعى لشعب فلسطين ما عدا الفلسطينيين من رعايا المملكة الاردنية الهاشمية : وقد صرح السيد/اسماعيل فهمى وزير خارجية مصر في مجال تفسير هذا

==

٥ - الطبيعة المؤقتة لخطوط الهدنة بين الدول العربية واسرائيل
لا تعطى اسرائيل سندا شرعيا على ارض لم تكتسبها بالطرق
القانونية (١٠٥) .

٦ - صياغة قرار مجلس الامن ، لا تبرر التوسع الاسرائيلي .
فالقرار يطلب الانسحاب من اقاليم حددها بوصف معين هو ان تكون
هذه الاقاليم قد « احتلت في النزاع الاخير » . ومؤدى ذلك سريان

الاعتراف ، بأن الطرف الاردني متفق على ان الضفة الغربية كانت (وديمة) لدى الاردن ،
كما ان قطاع غزة كان (وديعة) لدى مصر ، حتى يقرر اصحابها مصيرهم بحرية وينالوا
حقوقهم الوطنية المشروعة . انظر الاهرام يوم ١٩ يوليو ١٩٧٤ .

وانظر قرارات مؤتمر (اريحا) في ١٩٤٨/١٢/١ بمبايعة الملك عبد الله ملكا على
فلسطين كلها وموافقة مجلس الامة الاردني على هذه القرارات في ١٩٤٨/١٢/١٣ وعلان
الاردن رسميا ، ضم الضفة الغربية في ١٢ ابريل ١٩٥٠ وهي منشورة في الوثائق ارقام ٢٢٧ ،
٢٣١ في صفحات ٩٦٥ ، ٩٧٣ من ملف وثائق فلسطين - المصدر السابق . وايضا انظر
مؤلف محمد عزه دروزه - الوحدة العربية - المصدر السابق - ص ٢٧١ .

وجدير بالذكر الاشارة الى ما ورد بملكرة (الياس ساسون) ، مندوب اسرائيل ،
الى مبعوث الملك عبد الله في ١٩٤٨/١٢/١٣ من (١ - انه اذا رغب جدياً مولانا في تنفيذ
مقررات اريحا ، فلا اعتراض لنا على ذلك ، ونظن انه من المستحسن ان ينفذها في اسرع وقت
ممكن حتى يضع خصومه واصدقائه امام الامر الواقع . وللامر الواقع أهمية كبرى عند دول
اوربا وأمريكا وقد جربنا ذلك بانفسنا . ٤ - ننصح لسيدنا باعلان الهدنة الرسمية الطويلة هدنة
دائمة . وهذا يساعد على سحب جيشه من جميع الجبهات واستخدامها في جهات اخرى اذا
ما اقتضت الحال ذلك . واذا كانت الظروف الحاضرة تحول دون اعلان ذلك فبالامكان الاتفاق
على ذلك سرا بيننا . ٦ - ننصح لسيدنا ان يسعى جهده لسحب القوات المصرية من جنوب
القدس والخليل ليتخلص من المتاعب السياسية التي يخلقها وجود هذه القوات في أي وقت .
٨ - اذا احرب سيدنا عن موافقته على النقاط (السبعة) السالفة فان في استطاعتنا ان نؤكد
له باننا سوف نقوم بالدعاية لمقررات اريحا في أرجاء العالم) . وقد تم بالفعل ما ارادته
اسرائيل على لسان مندوبها (الياس ساسون) ولقى ضم الضفة الغربية للضفة الشرقية
قبولا عاما من المجتمع الدولي بفضل الدعاية الاسرائيلية !! انظر الوثيقة رقم ٢٣٢ ص ٩٧٥
ملف وثائق فلسطين ح ١ - المصدر السابق .

وكان هذا الضم نتيجة لاجتماعات سرية تمت بين المسؤولين الاردنيين والاسرائيليين .
انظر في ذلك برقية الملك عبد الله الى الدكتور (والتر ايتان) وكيل خارجية اسرائيل في
١٩٤٩/٣/١٩ يطلب مقابلته مع موسى دايان ، ويتعهد باحتلال الجبهة العراقية في فلسطين
(الدفع التوحش العراقي عن اسرائيل) الوثيقة رقم ٢٤٤ - المصدر السابق - ص ١٠٢٣ .
وانظر ايضا كلمات توفيق أبو الهدى ودكتور ايتان في مؤتمر (الشيوينة) الذي عقد بين وفد
اردني برئاسة الملك عبد الله وفد اسرائيلي برئاسة ايتان . وثيقة رقم ٢٤٥ - المصدر
السابق ص ١٠٢٥ وما بعدها .

(105) Elarabi, Nabil., Some Legal Implications of the 1947 Partition
Resolution and the 1949 Armistice Agreements. The Middle
East Crisis. op. cit., pp. 104-109.

الانسحاب على كل اقليم يتوافر فيه هذا الوصف لان أى استثناء من هذا بحجة عدم ورود أداة التعريف (ال) قبل كلمة (اقليم) المطلوب الانسحاب منها ، يمنعه القرار ذاته بسائر فقراته على النحو السابق عرضه .

٧ - الاتفاق على التنازل عن الاقليم بموجب معاهدة بين الطرفين ، وهو أمر لم يتم بين الدول العربية واسرائيل ، ولكن اسرائيل تسعى اليه (١٠٦) .

مما تقدم ، يتضح أن ما تطالب به اسرائيل من امتداد ولايتها الى أجزاء من الاقاليم العربية التي احتلتها في حرب يونيو ١٩٦٧ بدعوى توفير ضمانات الامن لها ، لا يجد سنداً له ، لا من نص القرار ذاته ، ولا من قواعد القانون الدولي . واذا كان الامر كذلك ، فإى الضمانات يمكن توفيرها للحدود بين الدول العربية واسرائيل حتى تتمكن كل دول المنطقة من العيش في أمان ، داخل حدود آمنة ومعترف بها .

أن قرار مجلس الامن قد اعفانا من مهمة البحث ، في تأكيده في الفقرة الثالثة من المادة الثانية على ضرورة « ضمان عدم المساس بالاراضى أو بالاستقلال السياسى لكل دول المنطقة عن طريق اجراءات تشمل اقامة مناطق منزوعة السلاح » (١٠٧) . والمعنى المستفاد من ذلك أن قرار مجلس الامن قد حدد وسيلة معينة من وسائل ضمان الامن للحدود ، هي « اقامة مناطق منزوعة السلاح » لضمان عدم المساس بالاراضى أو بالاستقلال السياسى لكل دولة في المنطقة . ولا يمكن تصور القول بأن مجلس الامن يقصد ضمان عدم المساس بالاراضى الاسرائيلية ، لانه نص صراحة على عدم المساس بالاراضى أو بالاستقلال السياسى (لكل دولة في المنطقة) . ومؤدى تطبيق هذا النص ، أنه لا يمكن أن يؤدي تحديد الحدود الآمنة الى المساس بأراضى الدول العربية ، وأيضاً بأراضى اسرائيل ، أى أن اقامة المناطق المنزوعة السلاح (١٠٨) يجب أن تتم على جانبي الحدود

(١٠٦) د/ابراهيم شحاتة - المصدر السابق . ص ٢٠ وما بعدها .

(١٠٧) وقد صرح رئيس جمهورية مصر لمجلة « تايم » الامريكية بما يلى : « اما عن المناطق منزوعة السلاح فانا اوافق على انشائها بصرف النظر عن عرضها طالما انها ستقوم على الجانبين » انظر الصحف المصرية (الاهرام » الاخبار والجمهورية) الصادرة يوم ١٩ مارس ١٩٧٤ .

(١٠٨) يشير الاستاذ شاباناي روزن في دفاعه عن وجهة نظري اسرائيل ، الى أن اقامة المناطق منزوعة السلاح ، كان تجربة غير ناجحة في اتفاقيات الهدنة لعام ١٩٤٩ لان هذه المناطق لم تحدد تحديدا قاطعاً ، كما أن اقتناع الطرفين بأن هذه الخطوط مؤقتة يدموهم الى التنازع الذى قد يؤدي الى انتهاء الهدنة . ولكن الاستاذ / روزن لم يذكر أيضاً أن اسرائيل هي التى احتلت المناطق المنزوعة السلاح ، وهى التى اعلنت ان خطوط الهدنة لم تعد موجودة . انظر : Rosenne, op. cit., p. 61 ff. —

الاسرائيلية العربية مع مراعاة عدم المساس بأراضي أى دولة (من دول المنطقة) . فما هى حدود الدول العربية ، وما هى حدود اسرائيل التى يعتبر المساس بأى اقليم يقع خلفها انتهاكا لقرار مجلس الامن ؟

من البديهي أن تحديد حدود اسرائيل ينطوى فى ذات الوقت على تحديد حدود الدول العربية المجاورة لها ما دامت لا تفصل بينها وبين الدول العربية أية اقاليم أخرى . ومن ثم فإن تحديد حدود اسرائيل هو الفاصل فى هذا المقام . وقد سبق القول بأن حدود اسرائيل لم يرد ذكر لها الا فى وثيقتين الاولى قرار التقسيم الصادر عام ١٩٤٧ . والثانية قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ لسنة ١٩٦٧ . وقد قلنا ان قرار التقسيم قد الحق به خريطة تبين حدود الدولة اليهودية وحدود الدولة العربية (١٠٩) . وقد تضمن الجزء الثانى من قرار التقسيم وصف خط الحدود الذى يفصل بين كل من الدولتين العربية واليهودية (١١٠) . فاذا كان قرار التقسيم هو الوثيقة الوحيدة التى حددت تحديدا قاطعا ، فخط الحدود بين اسرائيل والدول العربية ، فانه يصح القول بأن عدم المساس بالأراضي وبلاستقلال السياسى لكل دولة من دول المنطقة انما يأخذ فى الاعتبار حدود الدول فى منطقة الشرق الاوسط ، وبصفة خاصة حدود دولة اسرائيل التى حددتها المنظمة الدولية الصادر عنها قرار مجلس الامن لانه لا يمكن تصور أن تصدر هيئة الامم المتحدة فى عام ١٩٤٧ قرارا بتقسيم فلسطين وتحديد حدود الدولة العربية والدولة اليهودية ثم تقبل عضوية دولة اسرائيل فى الامم المتحدة على أساس الالتزام بتنفيذ قرار التقسيم ، وتنفيذ قرار إعادة اللاجئين العرب أو تعويضهم ، ويطلب وزير خارجيتها (موسى شيرتوك) فى برقية أرسلها فى ١٤ مايو ١٩٤٨ الى حكومة الولايات المتحدة الاعتراف بحكومته لانه « يشرفنى أن دولة اسرائيل قد أعلنت كجمهورية مستقلة داخل حدود وافقت عليها الجمعية العامة للأمم المتحدة فى قرارها بتاريخ ٢٩ نوفمبر ١٩٤٩ » (١١١) وتعترف

(١٠٩) لم يشتمل قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ لسنة ١٩٦٧ على تحديد للحدود وانما وصفها وصفا عاما بانها « الحدود الامنة والمعترف بها » .

(١١٠) انظر تفصيلات خط الحدود بين الدولة اليهودية المقترحة طبقا لقرار التقسيم وبين الدول العربية المحيطة بها فى :

— File..., Part 2. op. cit., p. 337.

وانظر خريطة الدولتين العربية واليهودية فى قرار التقسيم

— Official Records., op. cit.

(١١١) انظر د/محمد طلعت الغنيمى - الحقوق القومية لشعب فلسطين - مجلة

السياسة الدولية - عدد يوليو ١٩٧١ - القاهرة - ص ٤ وما بعدها . وانظر ايضا

— Brown, Philip Marshall., op. cit., pp. 620-627.

الولايات المتحدة ، وعدد كبير من دول العالم بدولة اسرائيل التي أعلن استقلالها استنادا الى قرار التقسيم ، لا يمكن تصور وقوع هذه التصرفات القانونية ، ثم نتصور في ذات الوقت أن قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ لسنة ١٩٦٧ ليس موجها الى ذات الدولة اليهودية بحدودها التي لقيت اعترافا عاما من المجتمع الدولي بعد أن حددتها الامم المتحدة في قرار التقسيم .

ونحن نستند في رأينا الى الاعتبارات الآتية :

١ - أن قرار مجلس الامن بإشارته الى « عدم قابلية اكتساب الاقليم عن طريق الحرب » إنما يؤكد مبدأ عاما مستقرا في القانون الدولي . وهذا المبدأ ينطبق على كل اقليم اكتسبته الدولة اليهودية التي أنشأتها الامم المتحدة وقبلت عضويتها بها واعترف بها عدد كبير من دول العالم على أساس تنفيذ قرار التقسيم بما فيه خريطة تحديد حدود الدولة .

٢ - أن مجلس الامن في الحاحه على بيان أن « جميع الدول الاعضاء بقبولها لميثاق الامم المتحدة قد التزمت بالعمل وفقا لاحكام المادة الثانية من الميثاق » ، إنما يوجه الخطاب الى الدول العربية ، ودولة اسرائيل بضرورة احترام مبدأ المساواة في السيادة (فقرة ١) وتنفيذ الالتزامات الدولية بحسن نية (فقرة ٢) وفض جميع المنازعات الدولية بالوسائل السلمية وعلى وجه لا يجعل السلم والعدل الدولي عرضة للخطر (فقرة ٣) والامتناع عن التهديد باستعمال القوة أو استخدامها ضد سلامة الاراضي أو الاستقلال السياسي لأي دولة (فقرة ٤) .

وقيام مجلس الامن بلفت نظر دول النزاع العربي الاسرائيلي الى هذه المادة من الميثاق إنما يعتبر موجها الى دول سبق تحديد نطاق سيادتها وحدودها الاقليمية وخاصة بالنسبة لاسرائيل التي اعترفت بها على الاقل الامم المتحدة وفقا لقرار التقسيم .

٣ - أن مطالبة مجلس الامن بانسحاب القوات المسلحة الاسرائيلية

ويذكر المؤلف ان الحكومة السوفيتية أردت على خطاب (شيرتوك) المؤرخ في ١٦ مايو ١٩٤٨ بطلب الاعتراف ، في ١٧ مايو ١٩٤٨ « لقد تلقينا برفيتكم المؤرخة في ١٦ مايو ١٩٤٨ والتي فيها تحيطون حكومة الاتحاد السوفيتي علما بعلان استقلال اسرائيل على أساس قرار الامم المتحدة الصادر في ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧ » . . . أحيطكم علما بأن حكومة الاتحاد السوفيتي تعترف بالحكومة المؤقتة على هذا الأساس » . وقد توالى اعترافات الدول المختلفة بحكومة اسرائيل على أساس الالتزام بقرار التقسيم . وكان هذا واضحا أثناء مناقشات قبول اسرائيل في عضوية الامم المتحدة في شهر مايو ١٩٤٩ . انظر هذه المناقشات في المصدر الاتي :

— The Year Book of U.N.(1948-1949) , p. 395 et seq.

من (أقاليم احتلت في النزاع الأخير) لا يعنى أن مدى القرار يقتصر على تسوية الموقف الناجم عن حرب ٥ يونيو ١٩٦٧ ، لأن القرار يستهدف (العمل للتوصل الى سلم عادل ودائم) وهو في سبيل ذلك ، يجرى في صياغته تصويرا للموقف برمته ، اذ يؤكد في الديباجة مبادئ عامة واهدافا يستهدفها القرار ، ثم يبدأ من المادة الاولى في تقديم حل للمشاكل المعاصرة ، فيحل مشكلة الاحتلال الناجم عن حرب ٥ يونيو ١٩٦٧ في الفقرة الاولى ثم يقدم حلا للمشاكل القائمة بين العرب واسرائيل بالنص في الفقرة الثانية على انتهاء حالات الحرب واحترام السيادة وسلامة الاراضي والاستقلال السياسى والحق في أن تعيش كل دولة داخل حدود آمنة ومعترف بها . ثم يقدم القرار في المادة الثانية تصورات له لحل بعض المشكلات الناجمة عن النزاع بين العرب واسرائيل ، فينص على ضرورة ضمان حرية الملاحة ، وحل مشكلة اللاجئين وضمان عدم المساس بالاراضي والاستقلال السياسى لكل دولة في المنطقة ، ثم ينتهى في مادتيه الثالثة والرابعة الى تقديم وسائل حل النزاع . ويبين مما تقدم ان قرار مجلس الامن يمكن تحليله الى العناصر الآتية :

- أولا : مبادئ عامة تضمنتها الديباجة .
- ثانيا : ازالة آثار حرب يونيو ١٩٦٧ في المادة ١/١ .
- ثالثا : حل للمنازعات القائمة بين العرب واسرائيل في المادة ٢/١
- رابعا : حل لبعض المشكلات الناجمة عن النزاع في المادة ٢/٢ فقرة ٢ ، ٣ .
- خامسا : وسائل تنفيذ القرار في المواد ٣ ، ٤ .

والمعنى المستفاد من ذلك أن مجلس الامن اذ يطلب الانسحاب من الأقاليم التي احتلت في النزاع الأخير ، إنما يبدأ في حل الواقعة الاحداث في وقائع الصراع العربى الاسرائيلى . ثم يوالى حل بقية الوقائع ، القديمة والمستقبلية ، على أساس ان تحترم اسرائيل الحدود التي وافقت عليها الامم المتحدة في قرار التقسيم عام ١٩٤٧ ، لانها الحدود الوحيدة التي تم الاعتراف بها لاسرائيل حتى الان ، ولقيت قبولا عاما من الامم المتحدة ومن معظم الدول . واذا لم يكن الامر كذلك فان ما ورد بديباجة القرار يعتبر تزييدا لا لزوم لها ، بما فيه المادة الثانية من الميثاق ، وهو أمر لا يمكن تصوره في ظل قواعد القانون الدولى المعاصر .

ومما يؤيد وجهة نظرنا ، أن الجمعية العامة في قرارها رقم (٢٩٤٩) الصادر في ٨ ديسمبر ١٩٧٢ والمشار اليه فيما سبق ، قد اشتمل على نص جاء فيه أن الجمعية تطلب من مجلس الامن اتخاذ الاجراءات الفورية بالتشاور مع السكرتير العام للأمم المتحدة وممثله الخاص لاتخاذ الخطوات

اللازمة بهدف التنفيذ الفوري والكامل لقرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ لسنة ١٩٦٧ مع الاخذ في الاعتبار كافة القرارات والوثائق المتعلقة بالموضوع والصادرة عن الامم المتحدة .

ونحن نعتقد ان قرار الجمعية العامة الصادر في نوفمبر ١٩٤٧ وقراراتها الصادر في ديسمبر ١٩٤٨ بشأن تقسيم فلسطين وتخفيف اللاجئين بين العودة أو التعويض ، وقراراتها الصادر في ٤ نوفمبر ٧٠ و ١٣ ديسمبر ١٩٧١ و ٨ ديسمبر ١٩٧٢ ، هي قرارات ووثائق صادرة عن الامم المتحدة ومتعلقة بصميم الموضوع ، وهو موضوع أزمة الشرق الاوسط . ومعنى ذلك ان هذه القرارات والوثائق يكمل بعضها البعض ، كما يفسر ما ورد باحداها ، ما قد يغمض في الاخرى .

فاذا ما اخذنا هذه الوثائق جميعها في الاعتبار فاننا نجد ما يلي :

- ١ - ان على اسرائيل ان تنسحب الى حدود ٥ يونيو ١٩٦٧ .
- ٢ - ان على اسرائيل أن ترفع سيطرتها على الاقاليم التي تزيد عما خصص لها في قرار التقسيم .
- ٣ - ان الامم المتحدة تعترف بقيام دولة عربية تضم عرب فلسطين في المناطق المحددة للدولة العربية في قرار التقسيم .

ومن الواضح ان النتائج الثلاث المتقدمة هي النتائج الحتمية لتنفيذ كافة القرارات والوثائق المتعلقة بالموضوع ، والصادرة عن الامم المتحدة . **فالنتيجة الاولى** مترتبة لزوما وحتميا على تنفيذ القرارات السابقة جميعها اذ تدين اكتساب الاقليم بالقوة ، كما تدين الاحتلال الاسرائيلي للاقاليم العربية منذ ٥ يونيو ١٩٦٧ . **والنتيجة الثانية** مترتبة ايضا لزوما وحتميا على تحقيق النتيجة الاولى اولا ، وتطبيق القرارات المذكورة ثانيا ، والالتزام بقرار التقسيم ثالثا . **واما النتيجة الثالثة** فهي الغاية المقصودة من قرار التقسيم الصادر في ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧ .

ولا يمكن ان يكون ما نذهب اليه بعيدا عن المفهوم الصحيح لقرار الجمعية العامة رقم ٢٧/٢٩٤٩ المشار اليه ، لان الفقرة التي وردت بهذا القرار ، طالبة الاخذ في الاعتبار - عند تنفيذ قرار مجلس الامن - كافة القرارات والوثائق الصادرة عن الامم المتحدة والمتعلقة بالموضوع ، انما يعززها الاعتراف المتتالي والمتواتر لحقوق الشعب الفلسطيني المشروعة ، والصادرة في عديد من قرارات الجمعية العامة للامم المتحدة اذ ورد بهذه القرارات النص صراحة على ضرورة احترام حقوق الشعب الفلسطيني المشروعة وعلى ان احترامها امر لا غنى عنه لاقامة سلام عادل

ودائم في المنطقة (١١٢) .

وغنى عن البيان أن احترام الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني انما يتضمن - على الاقل وطبقا لقرارات الامم المتحدة ذاتها - حقه في تنفيذ قرار التقسيم ، أو حقه بصفة عامة في تقرير مصيره .

واذا كانت حدود اسرائيل هي حدود قرار التقسيم ، فأى قيمة للنص في قرار مجلس الامن على حق كل دولة في المنطقة في الحياة « داخل حدود آمنة ومعترف بها ؟ » ان هذا النص ينطوى في رأينا على عنصرين :

أ - عنصر توفير الامن للحدود .

ب - عنصر الاعتراف بهذه الحدود .

فاما عن ضمان الامن للحدود ، فانه يتم عن طريق الاعتراف بها ، لان افتقار الحدود الى عنصر الامان راجع الى عدم اعتراف الاطراف بها . ومعنى ذلك أن قرار مجلس الامن لا ينص على (تهديد) بحدود جديدة ، وانما يطالب بعدم (تهديد) الحدود القائمة بالفعل وذلك عن طريق الاعتراف بها . والاعتراف بهذه الحدود يتم في اطار احترام السيادة والتسليم بها لكل دول المنطقة وذلك بعد الاخذ في الاعتبار مقدمة القرار التى تدين اكتساب (الاقاليم) بالحرب ، ونص المادة الثانية من ميثاق الامم المتحدة على النحو السابق الاشارة اليه . وحتى يتم ضمان عدم

(١١٢) بالاضافة الى القرارات الثلاث السابقة للجمعية العامة فقد صدرت قرارات من الجمعية العامة تعترف فيه بمشروعية كفاح الشعوب وحقوقها في تقرير المصير . انظر على سبيل المثال القرارات الالية :

1514 (XV) of 14 December 1960, 2145 (XXI) of 27 October 1966, 2248 (S-V) of 19 May 1967, 2324 (XXII), 2325 (XXII) .of 16 December 1968, 2621 (XXV) of 12 October 1970, 2649 (XXV) of 30 November 1970, 2708 (XXV) of 14 December 1970, 2784 (XXVI) of 6 December 1971, 2878 (XXVI) of 20 December 1971.

وجدير بالذكر أن الولايات المتحدة ذاتها قد اعترفت بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني . فقد تضمن بيان (مبادئ العلاقات والتعاون بين مصر والولايات المتحدة الامريكية) الذى وقعته الرئيسان المصرى والامريكى يوم ١٤ يونيو ١٩٧٤ « ان سلاما عادلا ودائما قائما على التنفيذ الكامل لقرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ الصادر في ٢٢ نوفمبر ١٩٦٧ يجب أن يأخذ في الاعتبار المصالح المشروعة لكل شعوب الشرق الاوسط بما في ذلك الشعب الفلسطينى ... » وفى بيان الرئيسين الامريكى والسوفييتى الصادر في ٢ يوليو ١٩٧٤ ، أكد الرئيسان « ... أن الاختيار الوحيد هو تحقيق تسوية سلمية وعادلة على أساس قرار مجلس الامن رقم ٢٤٨ تأخذ في الاعتبار ، المصالح المشروعة لجميع الشعوب في الشرق الاوسط ، بما في ذلك الشعب الفلسطينى ... » . انظر صحيفة الاهرام ١٥ يونيو ، ٤ يوليو ١٩٧٤ .

(تهديد) الحدود مستقبلا بعد الاعتراف بها ، فان القرار اقترح اقامة مناطق منزوعة السلاح (١١٢) .

ونخلص مما تقدم ، الى ما يلى :

١ - أن قرار مجلس الامن لم يشتمل على نص يتحدث عن (تحديد) الحدود ، وانما اشتمل على نص يتحدث عن (تهديد) الحدود ، مما يعنى أنه يطلب توفير ضمانات الامن لحدود تعترف بها الامم المتحدة ، حتى لا تتعرض (للتهديد) مرة أخرى .

٢ - أن الحدود المعترف بها من وجهة نظر الامم المتحدة ، وغالبية المجتمع الدولى هى حدود اسرائيل المنصوص عليها في قرار التقسيم (١١٤) .

(١١٢) طالب الدكتور محمد حسن الزيات وزير خارجية مصر ومندوبها في مجلس الامن اثناء مناقشات يونيو ويوليو ١٩٧٣ بالاعتراف بدولة فلسطينية عربية تطبيقا لقرار التقسيم . انظر S/P.V., loc. cit. —

وانظر صحيفة الاهرام يوم ١٩٧٣/٦/٧ . كذلك ادلى الدكتور الزيات لصحيفة اخبار اليوم المصرية بحديث قال فيه : « اننا نعرض القضية ومعنا مجموعة من الوثائق والحقائق . الوثيقة الاولى صادرة عن الحكومة الامريكية ذاتها ، وتبين كيف اعترفت أمريكا بإسرائيل . . . لقد جاء ذلك نتيجة لخطاب من ممثل الحكومة الاسرائيلية المؤقتة الى الرئيس الامريكى (ترومان) يقول فيه : « سيدى الرئيس ، اشرف بان انهى اليكم ان الدولة الاسرائيلية قد اعلنت داخل الحدود الصادر بها قرار التقسيم عام ١٩٤٧ » . وبناء على ذلك تم الاعتراف . اذا فما هو خارج هذه الحدود يجب ان يكون غير قانونى في نظر أمريكا على الاقل » .

انظر اخبار اليوم - القاهرة - عدد ١٩٧٣/٦/٣٠ .
(١١٤) يذكر الاستاذ/كوينسى رايت ، ان حدود اسرائيل المعترف بها ، هى حدود قرار التقسيم فقط ، اما خطوط الهدنة لعام ١٩٤٩ او ١٩٦٧ ، فليست الا خطوطا لوقف اطلاق النار . انظر

— Wright, The Middle East Problem, op. cit., p. 277.

ويشير في مرجع آخر الى أن حدود اسرائيل ما زالت غير محددة ، غير ان وقف القتال واهرام اتفاقية هدنة ، لا يؤديان الى تحديد الحدود الا في حالة عدم ابرام معاهدة حدود وذلك عن طريق اعمال مبدئى التقادم ، والقبول العام . فالمبدأ الاول يمكن أن يؤكد حق المحتل حتى خط وقف اطلاق النار ، بشرط أن يكون الاحتلال غير متنازع فيه ، ومستمرًا لمدة معقولة حددها حكم محكمة التحكيم الخاصة بجيانا البريطانية عام ١٨٩٩ بانها خمسون عاما . غير ان المقاومة المستمرة من جانب العرب منذ الاحتلال الاسرائيلى عام ١٩٤٩ وعدم قبولهم لحدود الهدنة كحدود لاسرائيل يسقط دعوى اسرائيل المؤسسة على التقادم بخصوص الاقاليم التى تحتلها بناء على هدنة ١٩٤٩ ، ١٩٦٧ . الا انه ينبغي القول بان اسرائيل وقد لقيت قبولا عاما عن طريق الاعتراف بها كدولة ، لها الحق في الاقليم الذى حددته لها قرار التقسيم . ومثل هذا الاعتراف العام لا وجود له بالنسبة للاقاليم التى تحتلها اسرائيل منذ الاعمال العدوانية عام ١٩٤٨ ، ١٩٦٧ . ويبقى حق اسرائيل في احتلال اقاليم لا تدخل

٣ - ان ما يطلبه مجلس الامن لضمان عدم تعرض الحدود للتهديد،
ينحصر في الاعتراف بالحدود القائمة (وفقا لقرار التقسيم حسب رايانا)
وفي انشاء مناطق منزوعة السلاح بالاضافة لاية اجراءات اخرى (١١٥) .

في حدود قرار التقسيم ، مفتقرا الى الاعتراف به في اتفاق مع جيرانها او باعتراف عام من
جانب معظم الدول بما في ذلك الدول العربية . انظر في ذلك :
— Wright., Legal aspects..., op. cit., p. 17 et seq.
(١١٥) الاجراءات الاخرى المشار اليها ، يمكن ان يحددها الاطراف في اتفاق السلام
على النحو الذي ستأتي الاشارة اليه .

المصطلح الرابع

مدى التزام الدول العربية بالاتفاق مع إسرائيل

يعتبر موضوع اتفاق السلام بين إسرائيل والدول العربية من أهم الأهداف التي تنشدها إسرائيل ، اذ تجعل من إبرام اتفاق السلام شرطا لتنفيذ قرار مجلس الامن (١١٦) . وسوف نحاول فيما يلي دراسة قواعد إبرام المعاهدات ، وبصفة خاصة ما يتعلق منها بشرط الصحة ، ثم نحاول استجلاء ما اذا كان قرار مجلس الامن يفترض او يفرض إبرام معاهدة بين إسرائيل والدول العربية كلا في مبحث مستقل .

المبحث الأول

قواعد إبرام المعاهدات في القانون الدولي

عرفت المادة الثانية من اتفاقية فينا بقانون المعاهدات لعام ١٩٦٩ ، المعاهدة بأنها : « اتفاق دولي يعقد كتابة ، بين دولتين أو أكثر ، ويخضع للقانون الدولي ، سواء في وثيقة واحدة أو أكثر ، وأيا كانت التسمية التي تطلق عليه » (١١٧) . وترتبطا على ذلك فان المعاهدة بمعناها الواسع يمكن ان تأخذ صورة المعاهدة بمعناها الضيق ، او الاتفاقية او التصريح او الاتفاق ، او البروتوكول ، او الميثاق ، او تبادل المذكرات ، او القرار الخاص ، او القرار العام ، او وثيقة التحكيم ، او الترتيب المؤقت ، او المحضر المتفق عليه (١١٨) . أما شروط صحة المعاهدة فان قواعد القانون

(١١٦) ورد بالبند الثاني من مذكرة (ابا ايان) - الى (جرناردينج) المؤرخة ١٩٦٨/١٠/١٥ ما يلي :

« ٢ - الاتفاق : يجب ان يرتكز السلام نفسه وكل ما يتضمنه من نصوص على اتفاق الاطراف المعنية . . ان البيانات التي تصدرها الاطراف من جانب واحد لا تصلح - لا هي ولا مقترحات او تأكيدات الحكومات والهيئات الخارجية - بديلا عن الاتفاق فيما بينها . . »

انظر د/حامد سلطان - المرجع السابق - ص ٦٧٥ ومذكرة إسرائيل الى الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٩٦٨/١٠/٨ في File..., Part 5. op. cit., p. 751. — Roseme., op. cit., p. 59 et seq. وانظر أيضا :

— Lapidoth., op. cit., pp. 289-313.

— Rostow, Eugene V., Legal aspect of the search for peace in the Middle East. American Journal of Inter. L. 1970. op cit., p. 73.

(١١٧) راجع نصوص الاتفاقية في المجلة المصرية للقانون الدولي - مجلد ٢٥ - عام ١٩٦٩ - ص ٢٩٣ وما بعدها .

(١١٨) د/محمد حافظ بغانم - المعاهدات - المصدر السابق - ص ٢٥ - ٣٦ .

الدولى قد استقرت على انه يشترط لصحة^{١١٩} المعاهدات : شروط شكلية تتعلق بالمفاوضات ، وتحرير المعاهدة والكيفية التى يتم بها قبول المعاهدة من جانب الاطراف المتعاقدة . اما الشروط الموضوعية فهى مجموعة الشروط التى تتعلق بأهلية اطراف المعاهدة ، وبالرضا بأحكام المعاهدة ، وبطبيعة احكام المعاهدة (١١٩) . وسنكتفى بالإشارة إلى شروط صحة المعاهدة من الناحية الموضوعية لاتصالها الوثيق بموضوع دراستنا .

الشروط الموضوعية لصحة المعاهدة :

يشترط لصحة انعقاد المعاهدة من ناحية الموضوع . أن يكون محلها ممكناً مشروعاً ، وأن يكون الرضا بأحكامها صحيحاً غير معيب . ولما كان امكان المحل شرطاً تصورياً ، اذ يندر أن يكون للمعاهدة محل غير ممكن (١٢٠) ، فان مشروعية محل المعاهدة هى التى تعيننا فى هذا المجال . وحتى يكون محل المعاهدة مشروعاً ، يجب الا يخالف قاعدة من قواعد القانون الدولى الآمرة . فقد نصت المادة (٥٣) من اتفاقية فينا بقانون المعاهدات على بطلان المعاهدة بطلاناً مطلقاً اذا كانت وقت ابرامها تتعارض مع قاعدة آمرة (١٢١) من قواعد القانون الدولى العامة . وقدمت المادة المذكورة تعريفاً للقواعد الآمرة فنصت على أنها تلك القواعد المقبولة والمعترف بها من الجماعة الدولية والتى لا يجوز الاخلال بها ولا يمكن تغييرها الا بقاعدة لاحقة من قواعد القانون الدولى العامة لها ذات الصفة .

وبتطبيق هذا الشرط على المعاهدة التى تشترط اسرائيل ابرامها مع الدول العربية نجد أن ابرام هذه المعاهدة يتعارض مع عدة قواعد آمرة من قواعد القانون الدولى ، وأول هذه القواعد ، قاعدة حرية الدولة فى تصرفاتها ، ويدخل فى هذه التصرفات حرية الدولة فى الاتفاق مع غيرها من الدول ، ولا يمكن تسويق طلب اسرائيل ابرام معاهدة أولاً مع الدول العربية تطبيقاً لهذه القاعدة .

(١١٩) انظر فى شروط صحة المعاهدات د/محمد سامى عبد الحميد - أصول القانون

الدولى العام - المصدر السابق ص ٣٢١ .

وانظر د/محمد حافظ غانم - المصدر السابق - ص ٣٩ ود/حامد سلطان - المصدر

السابق ص ٢٣٣ .

(١٢٠) د/محمد حافظ غانم - المصدر السابق - ص ٨٩ ، ود/حامد سلطان - المصدر

السابق .

(١٢١) انظر فى الفرق بين القواعد الآمرة والفقرة :

— Verdross, Alfred., op. cit., p. 55.

وانظر فى نفس الموضوع د/محمد سامى عبد الحميد - المصدر السابق - ص ٢٢٥ .

كذلك فان من قواعد القانون الدولي الامرة طبقا للتعريف الذى اوردته المادة (٥٣) من اتفاقية فينا بقانون المعاهدات ، قاعدة عدم جواز اكتساب الاقليم عن طريق الحرب (١٢٢) ، ومن ثم فان مطالبة اسرائيل بابرام معاهدات صلح مع الدول العربية تتضمن تنازلات اقليمية يجعل هذه المعاهدات متضمنة لنصوص تتعارض مع قاعدة آمرة من قواعد القانون الدولي ، مما يجعل هذه المعاهدات باطلة بطلانا مطلقا (١٢٣) .

ويؤدى ابرام معاهدة الصلح بين اسرائيل والدول العربية فى ظل الاحتلال الاسرائيلى للاقاليم العربية الى مخالفة قاعدة آمرة من قواعد القانون الدولي ، هى قاعدة احترام السيادة والاستقلال والسلامة اقليمية لكل دولة .

ويشترط اشروعية محل المعاهدة ايضا الا تخالف المعاهدة ميثاق الامم المتحدة فقد نصت المادة (١٠٣) من الميثاق على أن تكون العبرة ، بالتزامات الاعضاء المترتبة عليهم بموجب الميثاق اذا تعارضت هذه الالتزامات مع أى التزام دولى آخر . وتجعل هذه المادة ، لميثاق الامم المتحدة أهمية تعلو على كافة المعاهدات الدولية ، بحيث تعتبر كل معاهدة مخالفة لميثاق الامم المتحدة باطلة بطلانا مطلقا لتعارضها مع قاعدة آمرة من قواعد القانون الدولي .

ولما كانت الدول الاعضاء فى الامم المتحدة قد التزمت بموجب الميثاق فى المادة (١/٢ ، ٤/٢) بعدم التهديد بالقوة او استعمالها فى العلاقات الدولية واحترام السلامة اقليمية والاستقلال السياسى لكل دولة ، فان التزام الدول العربية فى مواجهة اسرائيل بالتنازل عن أى جزء من اقليمها وضمه للسيادة الاسرائيلية يكون باطلا بطلانا مطلقا لمخالفته قاعدة آمرة من قواعد القانون الدولي (١٢٤) .

والشرط الثانى لصحة موضوع لمعاهدة ، ان تكون الارادة المعبر عنها فى المعاهدة منسوبة الى الدولة ، وصحيحة (١٢٥) . وسوف نقترص على دراسة صحة الرضا او الارادة لصلته بموضوع البحث ، وبصفة خاصة ما تعلق منها بالاكراه . فالاكراه كعيب من عيوب الرضا ، يبطل المعاهدات والاكراه فى عقد المعاهدة منصوص عليه فى المادة (٥٢) من اتفاقية فينا .

(١٢٢) انظر تطور قاعدة تحريم انضم الناتج عن الحرب . د/عبد العزيز سرحان - المصدر السابق .

(١٢٣) المصدر السابق .

(١٢٤) د/عبد العزيز سرحان - مشكلة الشرق الاوسط - المصدر السابق - ص ٣٦٩ وما بعدها . ود/ابراهيم شحاتة - المصدر السابق - ص ٢٠ وما بعدها .

(١٢٥) د/محمد حافظ غانم - المصدر السابق - ص ٩٤ .

حيث اعتبرت هذه المادة ، أن المعاهدة التي يتم إبرامها نتيجة التهديد باستعمال القوة أو استخدامها بالمخالفة لمبادئ القانون الدولي الواردة في ميثاق الأمم المتحدة ، باطلة بطلانا مطلقا (١٢٦) .

المبحث الثاني

مدى التزام الدول العربية بإبرام اتفاق مع إسرائيل

أن التفسير الإسرائيلي لنصوص قرار مجلس الأمن ، يرى أن القرار برمته ، متضمنا مبدأ الانسحاب ((لا ينقذ نفسه بنفسه)) وإنما يجب إبرام اتفاقية مسبقة لوضع القرار موضع التنفيذ . وتستند وجهة النظر الإسرائيلية في ذلك إلى أن قرار مجلس الأمن لم يبين في ذاته هل جاء استنادا إلى الفصل السادس من الميثاق فيكون مجرد توصية ، أم جاء استنادا إلى الفصل السابع فيكون واجب التنفيذ ولكن يبدو من وجهة نظر إسرائيل - أن القرار مجرد توصية تستهدف إقرار السلام . وقد بدا ذلك من المناقشات السابقة عليه ومن محتويات القرار نفسه . فقد أعلنت الوفود التي اشتركت في المناقشة أن المجلس يعمل في إطار الفصل السادس من الميثاق ومن هؤلاء الوفود وفد بريطانيا والدانمرك وكندا والولايات المتحدة . أما مايدل على ذلك من محتويات القرار نفسه فإن مراجعة جميع نصوص القرار تبين أنها احتوت على مبادئ عامة لا يمكن وضعها موضع التنفيذ إلا بعد إجراء ترتيبات محددة لإقرار السلام . فإقرار مثلا يطلب من الممثل الخاص للأمين العام مساعدة الأطراف على العمل وفقا لروح المبادئ التي يتضمنها القرار ، ولو كان هذا القرار ذا طبيعة ملزمة لما كانت هناك ثمة حاجة إلى اتفاق الأطراف .

ولا يمكن القول بأن فقرات المادة الأولى ، التي تنص على الانسحاب وانتهاء حالات الحرب واحترام السيادة الإقليمية لدول المنطقة الخ . تعتبر

(126) Nahlik. S.E., 'The Grounds of Invalidity and Termination of Treaties. American Journal of Inter. L. Vol. 65. No. 5. October 1971. P. 743.

(١٢٧) أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٤ ديسمبر ١٩٦٦ توصية إجماعية بالموافقة على اقتراح تقدمت به مصر ، وهو أنه لا يجوز أن ترابط قوات عسكرية تابعة لدولة من أعضاء الأمم المتحدة على إقليم دولة أخرى عضو في الهيئة المذكورة إلا إذا كان برضا الدولة الثانية . فإن كان هذا الرضا مشبها في معاهدة ، فيجب أن تكون هذه المعاهدة قد عقدت بحرية واختيار ولا تكون أحكامها مناقضة مع اتفاقات دولية نافذة . انظر د/حامد سلطان - ص ٢٣٨ .

ذات طبيعة الزامية بينما تعتبر فقرات المادة الثانية التي تنص على ضمان حرية الملاحة وايجاد حل عادل لمشكلة اللاجئين الخ . . مجرد توصيات تدخل ضمن اطار الفصل السادس ذلك ان القرار بأكمله كل لا يتجزأ ولا يمكن بداهة القول بان اجزاء القرار ذات طبيعة مختلفة . وواضح من الجزء الاول من القرار انه مجرد توصية ، فقد ورد بهذا الجزء ان المجلس يؤكد « أن تنفيذ مبادئ الميثاق يتطلب اقامة سلم عادل ودائم في الشرق الأوسط يجب (devrait) أن ينطوى على تطبيق المبادئ الآتية . . » (١٢٨) .

واستعمال كلمة (devrait) (١٢٩) يشير بوضوح الى ان الامر يتعلق بتوصية ، وهو ما يمكن استنتاجه أيضا من المادة (٢/١) التي تتكلم عن (حدود آمنة ومعترف بها) فان وضع هذه العبارة موضع التنفيذ يتطلب تحديد هذه الحدود بموجب اتفاق (١٣٠) .

«Le Conseil de Sécurité affirme que l'accomplissement des principes de la Charte exige l'instauration d'une paix juste et durable au Moyen-Orient qui devrait comprendre l'application des deux principes suivants...».

انظر : Lapidoth., op. cit., pp. 293-294.

(١٢٩) يقابل كلمة (deverait) في النص الفرنسي كلمة (should) في النص

الانجليزي .

انظر النص الفرنسي في دراسة (لاپيدوث) Lapidoth., op. cit., p. 291.

وانظر النص الانجليزي في File..., Part 5. P. 724.

انظر : Lapidoth., op. cit., pp. 292-294. (130)

وقد تمسكت اسرائيل بضرورة إبرام اتفاق مسبق لوضع القرار موضع التنفيذ . ففي المذكرة التي بعث بها (ابا ايبان) الى (جون بارونج) في ١٥/١٠/١٩٦٨ ذكر وزير خارجية اسرائيل ان « اقامة سلام عادل ودائم . . . يجب ان يرتكز على اتفاق الاطراف المعنية . فهذا المفهوم وارد بصفة محددة في القرار الذي تستمدون منه مهمتكم وشدد عليه سارا الذين تبذروا ولايدوه في الاصل . . ان القرار لا يعطى الاطراف من واجبها وحقها في السعي من اجل اتفاق حول كل جوانب عملية صنع السلام . ان البيانات التي تصدرها الاطراف من جانب واحد لا تصلح لا هي ولا مقترحات او تأكيدات الحكومات والهيئات الخارجية بديلا عن الاتفاق فيما بينها . . وفي رأينا انه ينبغي ان يتم الانتقال من الحرب الى السلام بطريقة تعاقدية في شكل معاهدة ، كما ينبغي ان تقرر الوثيقة الموقعة التي تتضمن اقامة سلام عادل، ودائم أوجه تفاهم حكوماتنا بالتفصيل وان تشمل على خريطة للحدود الإقليمية والسياسية المتفق عليها بين مصر واسرائيل وان تعلن انتهاء النزاع وحالة الحرب بصفة نهائية . . اننا نرغب في السعي وراء اتفاق مع الجمهورية العربية المتحدة على حدود آمنة ومعترف بها . . وعندئذ يجري تنظيم وضع القوات بما يتفق تماما مع الحدود التي يتفق عليها في ظل السلام النهائي . . ان الاعتراف بالسيادة واحترامها . . ينبغي ان يعلن بالتبادل وبالتحديد أي « تعترف الجمهورية العربية المتحدة وتحترم سيادة اسرائيل . . الخ والعكس صحيح » . . وفي ٨ أكتوبر ١٩٦٨ ذكرت اسرائيل في الجمعية

ونحن نتفق مع وجهة النظر الاسرائيلية في ضرورة الاتفاق بين الدول العربية واسرائيل لتحقيق حل سلمي وفقا لنصوص القرار رقم ٢٤٢ لعام ١٩٦٧ ، فهذا ما نص عليه القرار صراحة في المادة الثالثة (١٢١) .

غير اننا نختلف مع هذه الوجهة . في عدة مسائل . اولها يتعلق بتوقيت هذا الاتفاق . ويتعلق ثانيا بكيفية تنفيذ الاتفاق . بينما يتعلق ثالثا بآثر هذا الاتفاق . وسنبحث كل مسألة من هذه المسائل الثلاث في بند مستقل .

اولا : متى يتم الاتفاق :

من غير المتصور ان يتم الاتفاق بين الدول العربية واسرائيل قبل ان تنسحب القوات المسلحة الاسرائيلية من الاقاليم التي احتلتها في حرب يونيو ١٩٦٧ لا لان مجلس الامن يطالب بذلك في قراره رقم ٢٤٢ لعام ١٩٦٧ ، فحسب ، ولكن ، ايضا لان اتمام الاتفاق بين الدول العربية واسرائيل في حالة وجود الاحتلال العسكري الاسرائيلي ، يشكل كما سبق ان ذكرنا ، تهديدا باستخدام القوة ، بالمخالفة للمبادئ العامة للقانون الدولي التي يتضمنها ميثاق الامم المتحدة ونص المادة (٥٢) من اتفاقية فينا بقانون المعاهدات (١٢٢) ، مما يجعل هذه المعاهدة باطلة بطلانا مطلقا .

وترتيبا على ذلك فاننا نرى انه لا بد لاتمام الاتفاق بين الدول العربية واسرائيل ، ان تتوافر الظروف الملائمة لاتمام هذا الاتفاق . ويكون ذلك عن طريق تطبيق التواعد العامة في القانون الدولي . والتي تقضى بعدم

العامة : « لقد قبلت اسرائيل قرار مجلس الامن من اجل اقامة سلام عادل ودائم واعلنت عن استعدادها للمفاوضة في اتفاقيات بشأن كافة المبادئ التي ذكرت فيه . ونعتقد انه يجب تنفيذ القرار عن طريق المفاوضات والاتفاق والتوقيع والتطبيق المشترك لالتزامات معاهدة مناسبة » .

انظر نص الخطاب المذكور في مؤلف د/حامد سلطان - المرجع السابق ص ٦٧٤ - ٦٨١ وانظر ايضا مجلة السياسة الدولية عدد يناير ١٩٦٩ - القاهرة - ص ٢٦٥ ، ٢٦٦ وانظر النقاط الاسرائيلية التسعة التي اعلنها اما ايوان في الجمعية العامة في ١٩٦٨/١٠/٨ - File..., op. cit., p. 751.

في (١٢١) نص المادة الثالثة على ان المجلس « يطلب من الامين العام للامم المتحدة ان يعين ممثلا خاصا له ليقوم باتصالات بالدول المعنية ، تستهدف التوصل الى اتفاق وليسهم في تحقيق حل سلمي مقبول وفقا لنصوص ومبادئ هذا القرار » .

(132) Rosenne, Shabatai., The Law of Treaties, a guide to the legislative history of the Vienna Convention. A.W. Sijthoff-Layden. Oceana Publications, Inc. Dobbs Ferry. New York, 1970. p. 286.

التهديد بالقوة أو استخدامها لارغام الدول على ابرام المعاهدة ، ومن ثم يتعين انسحاب القوات الاسرائيلية أولا من الاراضي العربية ، لتوفير الظروف الملائمة التي يمكن ان تتحرك فيها ارادات الدول تحركا حرا من كل قيد ، عند التفاوض لتوقيع الاتفاق .

و فضلا عن ذلك فانه لا يمكن تصور قبول الدول العربية انتهاء حالة الحرب بينها وبين اسرائيل بينما تكون القوات المسلحة الاسرائيلية محتلة لاقاليم هذه الدول ذلك لان وجود القوات المسلحة المحتلة ، هو المظهر الفعلي لوجود حالة الحرب (١٢٣) .

كذلك فان ترتيب نصوص وفقرات قرار مجلس الامن ، لم يات عشوائيا وانما روعى فيه ، اولويات التنفيذ طبقا لاهمية الموضوعات التي اشتمل عليها القرار ، كما سبق ان اوضحنا . وهذه الموضوعات يدخل **الجزء الاول** منها ، وهو ما اشتملت عليه الديباجة ، في **دائرة المبادئ والاهداف** التي يجب ان تلتزم بها الدول في تصرفاتها ، **والجزء الثاني** منها ، وهو ما اشتملت عليه مواد القرار ابتداء من المادة الاولى فقرة (١) ، يدخل في **دائرة التصرفات** التي يجب ان تصدر من اطراف النزاع تطبيقا للمبادئ والاهداف المشار اليها . وهذه التصرفات تشتمل على مجموعة من الخطوات ينبغي ان يقوم بها اطراف فرادى او متضامنين كل بحسب ما نص عليه القرار . واول هذه الخطوات او التصرفات ، ان تقوم اسرائيل بسحب قواتها المسلحة من الاقاليم التي احتلتها في حرب يونيو ١٩٦٧ ثم يبدأ بعد ذلك الاتفاق على تنفيذ بقية موضوعات القرار بحسب ترتيبها في القرار ، وطبقا للتحليل الذي اوردناه في الصفحات السابقة لقرار مجلس الامن .

ثانيا : كيف يتم تنفيذ اتفاق السلام :

ان قرار مجلس الامن - في راينا - وبصورته الراهنة ، غير قابل للتنفيذ الا من خلال اتفاق بين الاطراف المعنية ، يضعون فيه مبادئ القرار وعمومياته ، بتفصيل يصلح للتنفيذ . ومن ثم فاننا نرى ان دراسة كيفية تنفيذ اتفاق السلام ، انما هي في ذات الوقت دراسة لكيفية تنفيذ القرار ذاته ، والذي يعتبر مجرد تحديد لمبادئ الاتفاق بين العرب

(١٢٣) اللازم الا اذا كان وجود القوات المسلحة الاجنبية - في راينا - قد تم بناء على الرضا الحر المسبق .

انظر في حالة الحرب بين مصر واسرائيل دراسة الدكتور بطرس بطرس غالى بعنوان « الحرب بين مصر واسرائيل » - مجلة السياسة الدولية - العدد العاشر - اكتوبر ١٩٦٧ ص ٤ - ١٩ .

واسرائيل . ونحن في هذا نتفق مع وجهة النظر الاسرائيلية (١٣٤) .

ويتأخص أسلوب تنفيذ اتفاق السلام، أو تنفيذ القرار نفسه، وطبقا لمفهوم القرار حسب تحليلنا له في الصفحات السابقة ، واستنادا لقواعد القانون الدولي في الكيفية الآتية :

١ - تقوم اسرائيل بسحب قواتها المسلحة الى خطوط الهدنة العربية الاسرائيلية التي وقعت عام ١٩٤٩ .

٢ - عند اتمام الانسحاب ، تقوم كل من دول المنطقة التي قبلت قرار مجلس الامن ، باصدار تصريح ، تعلن فيه بعبارات القرار نفسه « انتهاء جميع ادعاءات أو حالات الحرب ، واحترام السيادة والتسليم بها ، وسلامة الاراضي والاستقلال السياسي لكل دولة في المنطقة ، وبحقها في سلام داخل حدود آمنة ومعترف بها ، خالية من التهديدات أو أعمال القوة وضمان حرية الملاحة في الممرات المائية الدولية في المنطقة (١٣٥) » .

٣ - يقوم الممثل الخاص للامين العام لهيئة الامم المتحدة باجراء اتصالات مع دول المنطقة بقصد التوصل الى ايجاد حل عادل لمشكلة اللاجئين ، وتكون جميع قرارات الامم المتحدة المتعلقة بحل مشكلة اللاجئين منذ اعلان قيام دولة اسرائيل أساسا لحل هذه المشكلة باعتبار ان هذه القرارات تمثل ارادة المجتمع الدولي . ثم يقوم الممثل الخاص باتصالات أخرى تستهدف تحديد مناطق منزوعة السلاح على جانبي خطوط الحدود التي يتم تحديدها وفقا لقرار التقسيم .

(١٣٤) من رأينا ، انه رغم ان قرار مجلس الامن لم يفصح عن المواد التي يستند اليها من ميثاق الامم المتحدة ، فانه يستند في واقع الامر الى الفصل السادس من الميثاق والمناقشات التي سبقت اصداره ، تؤكد ذلك . وايضا ، فان جميع المساعي اللاحقة لاصداره تؤكد استناده الى الفصل السادس لا السابع . فمهمة البعث الخاص للامين العام ومساعدته بين الدول العربية واسرائيل ، تؤكد ان تنفيذ القرار منوط باتفاق ارادة الاطراف المعنية . و ترتيبا على ذلك فان هذا القرار يدخل في دائرة التوصيات .

— انظر في ذلك : Lapidoth., op. cit., p. 292 et seq. —

— وانظر وجهة النظر المخالفة — دكتورة عائشة راتب — المصدر السابق — (١٣٥) من البدهى ان تمسك اسرائيل باجراء مفاوضات مباشرة بينها وبين الدول العربية تنتهي بابرام معاهدة سلام ، أمر لا سند له من القانون . اذ ان التصريح الفردي اذا كان جزءا من مجموعة تصريحات أو وثائق دوائية ، اذا نظر اليها كمجموعة يرتبط بعضها ببعض الآخر ، كون مع هذه التصريحات اتفاقا دوليا ملزما . انظر د/محمد حافظ غانم — المصدر السابق — ص ١٨ .

فاذا أخفقت الدول العربية واسرائيل في حل النزاع بالوسيلة المبينة في المادة الثالثة من القرار وهي وساطة ممثل الامين العام للأمم المتحدة (١٢٦) وجب على هذه الدول ان تعرض النزاع على مجلس الامن تطبيقا للمادة (٣٧) من الميثاق ، ومجلس الامن - طبقا للمادة (١/٣٦) - أن يوصى بما يراه ملائما من الاجراءات وطرق التسوية (١٢٧) .

٤ - يقوم الامين العام للأمم المتحدة بتزويد مجلس الامن بالتقارير الخاصة بتقديم الجهود التي يبذلها الممثل الخاص اولا بأول .

وقد قامت مصر بالفعل بعرض الموضوع على مجلس الامن في ٦ يونيو ١٩٧٣ بعد ان أخفقت مساعي المبعوث الخاص للامين العام نتيجة اختلاف وجهتي النظر العربية والاسرائيلية في تفسير القرار ، وخاصة ما يتعلق بنقطتين جوهريتين هما :

أ - تمسك اسرائيل باجراء مفاوضات مباشرة مع الدول العربية تستهدف ابرام معاهدة السلام التي تنظم جميع المسائل المنصوص عليها في القرار ، بينما ترى الدول العربية انه يتعين على اسرائيل ان تسحب اولا قواتها المسلحة من الاراضي العربية .

ب - تمسك اسرائيل بان القرار لا يلزمها بالانسحاب من جميع الاراضي المحتلة ، بينما ترى الدول العربية ضرورة الانسحاب من جميع هذه الاراضي .

وخلال المناقشات التي جرت في مجلس الامن في شهرى يونيو ويوليو ١٩٧٣ كان الاتجاه حاسما في ضرورة جلاء القوات الاسرائيلية من جميع الاراضي المحتلة ولم تخرج عن هذا الاتجاه الا الولايات المتحدة الامم يكية التي تساند وجهة النظر الاسرائيلية (١٢٨) .

ومن الواضح بعد مرور نحو ٧ سنوات على صدور قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ لسنة ١٩٦٧ ، أن القرار قد أصبح مستحيل التنفيذ ، وبرجع ذلك في رأينا الى ما يلي :

(١٢٦) اشارت المادة (٣٣) من الميثاق الى وسائل حل المنازعات بين الاطراف ومنها الوساطة . ونحن نعتقد أن مهمة الممثل الخاص للامين العام انما تدخل في دائرة الوساطة التي يؤدي الاخفاق في الوصول الى حل النزاع عن طريقها الى تطبيق المادة (٣٧) .

(١٢٧) نعتقد ان قيام مصر بعرض أزمة الشرق الاوسط على مجلس الامن في ٦ يونيو ١٩٧٣ كان يستند ايضا الى الفصل السادس ، اذ أن مصر ذاتها لم تطالب توقيع المعثوبات المنصوص عليها في الفصل السابع من الميثاق ، بل كان المقصود من عرض القضية تفسيرا واضحا وصريحا لقرار مجلس الامن ٢٤٢ لسنة ١٩٦٧ ، وقرارا واضحا على ضوء تعثر تنفيذ قرار ١٩٦٧ .

(١٢٨) انظر ص ٢٩٢ (عامس ٢٩) من هذه الدراسة .

١ - استناد اسرائيل الى عدم وجود أداة التعريف قبل كلمة «اقاليم» في النص الانجليزي وتفسيرها لذلك بأن ذلك يعنى أنها غير مطابقة بالانسحاب من جميع الاقاليم العربية (١٣٩) . بينما تصر الدول العربية على أن القرار يعنى الانسحاب الكلى (١٤٠) .

٢ - اصرار اسرائيل على اجراء مفاوضات مباشرة تسبق اى اجراء لتسوية الموقف مع الدول العربية ، بينما تعتبر الدول العربية أن هذه المطالبة تعنى بالنسبة لها استسلاما ترفضه وتصر على الجلاء قبل البحث في كيفية الاتفاق على شروط السلام (١٤١) .

٣ - فشل المبعوث الخاص للامين العام في التقريب بين وجهتي النظر العربية والاسرائيلية ، لاصرار كل منهما على موقفه (١٤٢) .

(١٣٩) ومن الغريب أن تروج استاذة اسرائيلية للقانون الدولي في الجامعة العبرية بالقدس لفكرة مؤداها أن هناك فارقا بين اكتساب السيادة على الاقليم وهو ما أدانته مجلس الامن في قراره وبين الاحتلال العسكري الاسرائيلي وهو ما لم يدنه القرار المذكور . ويرجع فساد هذا الرأي ، الى أن الاحتلال العسكري ليس في الواقع الا نتيجة لاستعمال القوة التي استقرت قواعد القانون الدولي على تحريمها ، كما أن استعمال اسرائيل للقوة المسلحة كعمل من اعمال الدفاع الشرعى كما تقول الاستاذة لا يبدو مخالفا لما نص عليه في المادة ٥١ من الميثاق من اشتراط وقوع (اعتداء مسلح) حتى يمكن استعمال حق الدفاع الشرعى ، وهو ما لم يصدر من الدول العربية ، كذلك فإن اسرائيل تصر على أن تحديد الحدود الآمنة لابد أن يترتب عليه ضم بعض الاجزاء العربية اليها ، اى أن اسرائيل تريد ايضا اكتساب السيادة على اقليم عربى وهو ما تؤكد الاستاذة الاسرائيلية أن قرار مجلس الامن يدينه .

— Lapidoth., op. cit., p. 295 et seq.

— انظر

(١٤٠) وقد صرح (اسحق رابين) رئيس الوزراء الاسرائيلي في أول بيان يوضح فيه سياسة حكومته الجديدة بما يلى : « ... من الضروري أن يعلم قادة الدول المجاورة أن اسرائيل لها الحق في حدود قابلة للدفاع عنها ، وأن تعود اسرائيل - حتى في اطار معاهدة سلام - الى حدود الرابع من يونيو ١٩٦٧ ... » ثم صرح (اسماعيل فهمى) وزير خارجية مصر أن أسس السلام العادل في المنطقة ، تقوم على ركيزتين ، أولاهما ، الانسحاب الكامل من الاراضى العربية المحتلة ، والحقوقي الوطنية لشعب فلسطين ... » انظر الاحرام في ٤ يونيو ١٩٧٤ .

(١٤١) من الواضح أن قبول الدول العربية المعنية ، واسرائيل ، الاجتماع في مؤتمر يعقد في جنيف تحت اشراف الامم المتحدة من أجل اقامة سلام عادل ودائم في الشرق الاوسط في أعقاب حرب أكتوبر ١٩٧٣ ، قد يمهّد السبيل لإبرام الاتفاق المنشود ومع ذلك فقد أعان الرئيس المعزى أنور السادات أن « مصر لن توقع معاهدة سلام مع اسرائيل ، بل مجرد ترتيبات من شأنها وضع حد لحالة الحرب السائدة منذ ٢٦ عاما . أما معاهدة السلام فسنتركها للأجيال القادمة لتتخذ في أمر توقيعا » . انظر الاحرام يوم ١٧ يوليو ١٩٧٤ .

(١٤٢) استطاع (د/هنرى كيسنجر) وزير الخارجية الأمريكى بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ أن يحرز تقدما في تقريب وجهات النظر بين الدول العربية واسرائيل ، في مجال الفصل بين القوات المتحاربة . الا أن جوهر النزاع العربى الاسرائيلى ذاته لم يتعرض لمحاولات الحل بعد . ومن المقرر أن تتم هذه المحاولات في مؤتمر جنيف .

٤ - اخفاق مشروع القرار الذي تقدمت به الدول غير المنحازة في ٢٦ يوليو ١٩٧٣ نتيجة لاستخدام الولايات المتحدة لحق الفيتو دليل واضح على ان انحياز الولايات المتحدة لوجهة النظر الاسرائيلية قد جعل من مجلس الامن اداة عاجزة عن تسوية الموقف .

٥ - الخشية من استخدام حق الفيتو مرة اخرى في أى محاولة لتسوية الموقف تمثل قيذا على حرية الاعضاء في مجلس الامن يجعل قرارات المجلس بعيدة عن الموضوعية وعن استهداف الصالح العام الدولي ومستهدفة في الاغلب لجميع اكبر قدر ممكن من الاصوات حتى ولو أدى ذلك الى اغفال بعض مبادئ القانون الدولي .

ومن اجل ذلك نرى :

١ - ان قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ لسنة ١٩٦٧ غير قابل للتنفيذ . ولا يمكن القول بأن القرار في ذاته يحمل حولا عادلة ومتفقة مع مبادئ القانون الدولي وان عدم تنفيذه راجع الى اطراف النزاع أنفسهم ، والذين يمكن - في ضوء الفصل السابع - من الميثاق اجبارهم على تنفيذه ، لان استخدام المجلس لسلطاته المبينة في الفصل السابع يتطلب أولا تحويل قرار مجلس الامن الى قرارات واضحة ومحددة ، ويتطلب ثانيا موافقة ٩ من اعضاء المجلس بينهم الاعضاء ذوو الاصوات الدائمة . وهنا فان خطر الاصطدام باستخدام الفيتو لا يزال قائما وخصوصا فيما يتعلق بمدى الانسحاب واولوية التنفيذ ، القرار أولا ام الاتفاق ، وشكل الاتفاق ايضا ، الى غير ذلك من موضوعات القرار التي تحمل خطر استخدام الفيتو ضد تنفيذها .

كذلك فان القرار في حقيقة الامر لا يحمل حولا عادلة ولا يتفق تماما مع مبادئ القانون الدولي . فضلا عن أن صياغته لم تكن واضحة لا تحتمل اللبس ، بل كانت بالفعل صياغة يمكن تأويلها تأويلات متعارضة تجعل القرار منطوبا على استحالة محققة ، نجد أن القرار ، وقد صدر اساسا لتسوية النزاع العربي الاسرائيلي برمته ، لم يتعرض صراحة ، لقرار التقسيم وما حدث بعده من اعلان دولة يهودية دون اعلان دولة عربية ، واحتلال اسرائيل لاراض عربية تجاوز الحدود التي حددها قرار التقسيم .

كذلك اغفل القرار حقوق الشعب الفلسطيني ، فلم يرد به الا اشارة عن ((مشكلة اللاجئين)) ومعنى هذا أن المجلس يتجاهل حق تقرير المصير ويتجاهل قرارات الامم المتحدة التي تنص على اعادة اللاجئين الى اراضيهم أو تعويضهم بحسب ما يختارون . ونجد أيضا أن القرار قد سوى بين المنتصر والمهزوم فاستخدم نداءات عامة موجهة الى الدول

العربية واسرائيل مع انه كان ينبغى الفصل أولا في قضية المعتدى عليه (١٤٢) ، وبعد تحديد صفة المعتدى ، فانه كان يتعين على مجلس الامن أن يواجهه بالسلطات المنصوص عليها في الفصل السابع .

ونجد أيضا - ونحن نتفق مع وجهة النظر الاسرائيلية في ذلك - أن القرار قد ترك لاطراف النزاع تسوية ما بينهم من منازعات كما طالبهم بالاتفاق على أسس حل النزاع ، ولم يتم المجلس بأى اجراء الا مجرد التوسط عن طريق مبعوث دولي مجرد من أى سلطة ، ولذلك فلنا أن نتساءل عن قيمة هذا القرار ، ما دام الامر منوطا بارادة اطراف النزاع !؟

٢ - ان مجلس الامن اداة عاجزة عن حسم النزاع والفصل فيه ويرجع ذلك بصفة اساسية الى تضارب مصالح الدول ذات المقاعد الدائمة في مجلس الامن في علاقاتها بالدول العربية واسرائيل ، فبينما لم تحصل مصر على تأييد فرنسا وبريطانيا عند مناقشة عدوان ١٩٥٦ وحصلت على تأييد الولايات المتحدة ، حصلت مصر بالعكس على تأييد فرنسا وبريطانيا عند مناقشة أزمة الشرق الاوسط في يوليو ١٩٧٣ ، ولم تحصل على تأييد الولايات المتحدة الامريكية ومن الواضح أن مبادئ القانون الدولي لم تتغير فيما يتعلق باستخدام القوة المسلحة في حل المشكلات الدولية كما لم يتغير ميثاق الامم المتحدة في هذا الشأن خلال الفترة من عام ١٩٥٦ حتى عام ١٩٦٧ أو عام ١٩٧٣ ، وانما تغيرت مصالح الدول ذات المقاعد الدائمة ، في علاقاتها بأطراف النزاع . وترتبيا على ذلك فانه يمكن القول بأن مبادئ القانون الدولي يمكن تعطيل تنفيذها اذا كان أمر البت فيها متروكا للدول ذات المقاعد الدائمة ، والا فكيف يمكن تبرير استخدام الولايات المتحدة الامريكية لحق الاعتراض في مواجهة الراى الغالب للمجتمع الدولي بضرورة انسحاب جميع القوات الاسرائيلية والحفاظ على حقوق « شعب فلسطين » في يوليو ١٩٧٣ ؟

٣ - وترتبيا على ما تقدم ، فان « قرار الاتحاد لاجل السلام » (١٤٤)

(١٤٣) أن موضوع تحديد « العدوان » لا يرد هنا ، لاننا لا نقول بتحديد العدوان بمعنى عام ، لانها مشكلة لم تجد حلا حتى الآن ، ولكننا نرى تحديد المعتدى في واقعة معينة بالذات هي حرب ٥ يونيو ١٩٦٧ .

(١٤٤) في ٢٠ سبتمبر ١٩٥٠ طلبت الولايات المتحدة الى الامين العام للامم المتحدة ادراج مسألة « العمل المشترك في سبيل الامن والسلام الدولي » وانتهت المناقشات في اللجنة السياسية والجمعية الى الموافقة على مشروع قرار اصطلح على تسميته باسم « قرار الاتحاد لاجل السلام » في ٤ نوفمبر ١٩٥٠ . وكان سبب تقديم هذا المشروع الى الامم المتحدة ما لوحظ من عجز مجلس الامن عن أداء وظيفته بسبب امتناع مندوب الاتحاد السوفيتي عن حضور جلسات مجلس الامن منذ يناير ١٩٥٠ الى ما بعد وقوع الاعتداء على كوريا

هر في رأينا المدخل الحقيقي والفعال لحل النزاع بين العرب واسرائيل بشأن مشكلة الاحتلال الاسرائيلي عن طريق الامم المتحدة . فقد ورد في هذا القرار الصادر عن الجمعية العامة للامم المتحدة في ١٩٥٠/١١/٣ أنه « اذا أخفق مجلس الامن بسبب عدم توفر الاجماع بين أعضائه الدائمين في القيام بمسئوليته الاساسية الخاصة بحفظ الامن الدولي في الحالات التي يبدو فيها وقوع تهديد للسلم أو اخلال به أو عمل عدواني ، تبحث الجمعية العامة ، الموضوع فورا لاصدار التوصيات اللازمة للاعضاء لاتخاذ التدابير الجماعية المناسبة بما في ذلك - في حالات الاخلال بالسلم أو العدوان - استخدام القوات المسلحة عند اللزوم للمحافظة على السلم أو اعادته الى نصابه » (١٤٥) .

فمن الواضح ان هذا القرار - الذي بنى في الاصل على اساس اقتراح قدمه وزير الخارجية الامريكية في ١٩٥٠/٩/٢٠ الى الامم المتحدة - يستهدف تجنب آثار اشتراط اجماع الخمسة الكبار ، عن طريق تمكين الجمعية العامة من أداء وظيفة مجلس الامن في المحافظة على السلم والامن الدولي في الحالة التي يثبت فيها عجز المجلس المذكور عن أداء وظيفته الرئيسية بسبب تفرق الراى بين الدول العظمى ذات المراكز الدائمة فيه (١٤٦) .

وبمراجعة الظروف التي نشأت منها الحاجة الى استصدار هذا القرار ، والى تنفيذه ، نجد انها تتشابه والظروف السائدة في الشرق الاوسط . فقد صدر هذا القرار بمساع بدلتها الولايات المتحدة بعدما تبين في اعقاب تدخل الامم المتحدة في كوريا في ٢٧ يونيو ١٩٥٠ من عجز

احتجاجا على عدم تمثيل الصين الشعبية في المجلس مما كان له اثره في تعطيل المجلس عن القيام بوظائفه عندما وقع الاعتداء المسلح في ٢٤ يونيو ١٩٥٠ من كوريا الشمالية ضد كوريا الجنوبية . وقد ذكر القرار في ديباجته ان من الضروري ان يقوم مجلس الامن بوظيفته في حفظ السلم والامن الدولي وانه من واجب الاعضاء ذوي المراكز الخمسة الدائمة فيه ان يجمعوا على ذلك وان يقللوا من استعمال حق الاعتراض . ويعتبر كثير من الفقهاء ان في القرار افنشاتا على سلطات مجلس الامن ومخالفة لنصوص الميثاق ، بينما يعتبره الآخرون قرارا له ما يبرره ، وقد وضع في صيغة تحافظ على الاوضاع القائمة بين مجلس الامن والجمعية العامة ، لانه لا يسلب مجلس الامن وظائفه ولا يفتات على سلطانه . انظر استاذنا د/عبد العزيز سرحان - التنظيم الدولي - الجزء الاول - المصدر السابق - ص ٢٦٨ ولاستاذنا ايضا د/دروس في المنظمات الدولية - ح ١ المصدر السابق ص ١٣١ ود/زكى هاشم - المصدر السابق - ص ٨٦ ، ولاستاذنا د/محمد حافظ غانم - الامم المتحدة - المصدر السابق - ص ١٥٠ ود/حامد سلطان - المصدر السابق - ص ٩٦٣ .

(١٤٥) د/زكى هاشم - المصدر السابق - ص ٨٧ .

(١٤٦) د/حامد سلطان - المصدر السابق - ص ٩٦٤ .

مجلس الامن عن اصدار قرارات عاجلة في المسائل التي تهدد السلم والامن الدولى بسبب استعمال حق الاعتراض بواسطة الدول الكبرى وبصفة خاصة الاتحاد السوفيتى . وقد ظل هذا القرار نظريا بحثا الى ان طبق لأول مرة ضد الدول العربية التى تبنت مشروعه ، وهى بريطانيا وفرنسا ، بمناسبة العدوان الثلاثى على مصر فى أكتوبر ١٩٥٦ . فقد عجز مجلس الامن عن اصدار قرار بشأن العدوان الثلاثى على مصر ، وعندئذ طلبت يوجوسلافيا عقد دورة طارئة للجمعية العامة وفقا لقرار الاتحاد لاجل السلم فوافق مجلس الامن على ذلك فى ٣١ أكتوبر ١٩٥٦ وانعقدت الجمعية خلال ٢٤ ساعة ، فى اول نوفمبر ١٩٥٦ حيث مارست اختصاصاتها بموجب قرار الاتحاد لاجل السلم . وطبق القرار فى ظروف مماثلة ، بمناسبة أزمة المجر عام ١٩٥٦ وأزمة لبنان وكذلك الاردن عام ١٩٥٨ ، وأزمة الكونغو عام ١٩٦٠ .

وفى جميع هذه الظروف ثبت عجز مجلس الامن عن تادية وظائفه المتعلقة بحفظ السلم والامن الدولى ، لاستعمال حق الاعتراض وللتضارب بين مصالح الدول ذات المراكز الدائمة فى المجلس ، مما ادى الى دعوة الجمعية العامة لممارسة الاختصاصات المنصوص عليها فى قرار الاتحاد لاجل السلم باعتبار ان هذا القرار يعتبر تطورا واقعيا وقانونيا فى نظام الامم المتحدة من شأنه تقوية الجمعية العامة وزيادة اختصاصاتها لتعويض عجز مجلس الامن فى ميدان حفظ السلم والامن الدولى ، كما يؤدى الى ايجاد حل دائم ينقل الامم المتحدة من الشلل اذا عجز مجلس الامن ، ويحقق مشاركة الدول جميعها فى أعمال السلام وعدم تركيز هذه الاعمال فى الدول الكبرى (١٥٠) .

ثالثا : اثر الاتفاق مع اسرائيل على مشكلة الاعتراف بها ؟

ان استحالة تنفيذ القرار رقم ٢٤٢ لعام ١٩٦٧ رهينة باستمرار الظروف ، التى سبق أن اشرنا اليها ، بمعنى أن اتفاق اسرائيل والدول العربية على مدى الانسحاب وقبول الدول العربية ابرام اتفاق مع اسرائيل لتنفيذ سائر بنود القرار ، وعدم استخدام حق الاعتراض فى مجلس الامن ، اذا استعصى الاتفاق على تنفيذ القرار وعرض الامر على مجلس الامن ، يجعل تنفيذ قرار مجلس الامن امرا يسيرا ، بصرف النظر عن مدى اتفاهه مع قواعد القانون الدولى حسب التفسير الذى اوردناه (١٥١) .

(١٥٠) د/حافظ غانم - المصدر السابق - ص ١٥٠ - ١٥٣ .

(١٥١) وقد ظهرت بوادر الاتفاق على تنفيذ قرار مجلس الامن فى اعقاب حرب التحرير العربية التى اشتعل أوارها فى ٦ أكتوبر ١٩٧٣ . فقد قبالت اسرائيل والدول العربية

وقد أعاد مجلس الأمن تأكيد القرار رقم ٢٤٢ لعام ١٩٦٧ بالقرار رقم ٣٣٨ لعام ١٩٧٣ الصادر في أعقاب حرب التحرير العربية في أكتوبر على النحو السابق بيانه . وقد أوصى القرار الأخير باتخاذ أسلوب التفاوض بين العرب وإسرائيل لحل النزاع بين الطرفين . وقد جاء ذلك بنص صريح في القرار ، حيث نص على البدء فورا في اجراء مفاوضات بين الاطراف المعنية تحت اشراف ملائم ، لقرار سلام عادل ودائم في الشرق الاوسط وجاء أيضا بطريق غير مباشر ، بدعوة القرار المذكور ، الاطراف المعنية الى البدء فورا في تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ لعام ١٩٦٧ بكل أجزائه ، وهو قرار لا يتم تنفيذه الا بالاتفاق ، وبالشروط السابقة عرضها .

وقد تم التفاوض بالفعل بين مصر وإسرائيل ، في خيمة قوات الطوارئ الدولية التابعة للأمم المتحدة عند الكيلو ١٠١ في طريق القاهرة السويس تحت اشراف الأمم المتحدة ، الى أن تم التوصل الى اتفاق ترتيبات وقف اطلاق النار في ١١ نوفمبر ١٩٧٣ . ثم استؤنفت المفاوضات بنفس الأسلوب في مؤتمر جنيف للسلام بسويسرا ، وأيضا في خيمة الأمم المتحدة بطريق القاهرة/السويس الى أن تم التوصل الى اتفاق الفصل بين القوات الاسرائيلية والمصرية في ١٨ يناير ١٩٧٤ ، وكذلك الامر بين سوريا وإسرائيل حيث انتهت المفاوضات باتفاق الفصل بين القوات السورية والاسرائيلية في ٣١ مايو ١٩٧٤ . وقد قام (د/هنري كيسنجر) وزير الخارجية الامريكية بدور الوسيط بين العرب وإسرائيل حيث تمت المفاوضات بطريقة غير مباشرة عن طريق نقل وجهات نظر كل طرف الى الآخر .

(مصر وسوريا والاردن) وغيرها من الاطراف المعنية حضور مؤتمر السلام بجنيف للاتفاق على تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ لعام ١٩٦٧ تنفيذا للقرار رقم (S/338) في ٢٢ أكتوبر ١٩٧٣ والذي يدعو الاطراف المعنية بعد وقف اطلاق النار ، الى البدء فورا في تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ لسنة ١٩٦٧ بكل أجزائه .

- Calls upon the parties concerned to start immediately after the cease fire, the implementation of Security Council Resolution 242 (1967) in all its parts.

ويدعو أيضا الى البدء فورا في اجراء مفاوضات بين الاطراف المعنية تحت اشراف ملائم لقرار سلام عادل ودائم في الشرق الاوسط :

- Decides that immediately and concurrently with the cease fire, negotiations start between the parties concerned under appropriate auspices aimed at establishing a just and durable peace in the Middle East.

وقد قبلت مضر مبدأ التفاوض مع اسرائيل لحل النزاع بينها وبين الدول العربية بشرط أن تجرى المفاوضات تحت اشراف الأمم المتحدة على أساس أن الوضع في هذه المفاوضات لن يختلف عن الوضع أثناء الاجتماعات في هيئة الأمم المتحدة ، إذ تضم هذه الاجتماعات مندوبى الدول العربية واسرائيل . ويمكن أن يتبادل المجتمعون وجهات النظر ، عن طريق لقاء بيانات ، أو تقديم مذكرات الى مندوبى الأمم المتحدة الذين يرأسون الاجتماع دون أن يعد ذلك اعترافا من الدول العربية باسرائيل . الا اننا نرى أنه حتى ولو لم تشترط بمصر مثل هذا الشرط . فإن التفاوض مع اسرائيل ولو بأسلوب مباشر ، لا يعنى الاعتراف بدولة اسرائيل ، فمن جهة ، نجد أن قواعد القانون الدولى مستقرة على عدم افتراض الاعتراف ، وأنه - طبقا للرأى الغالب - يجب أن يكون صريحا ، وأن تصرف الدولة التى تريد الاعتراف ، يجب أن يكون منصرفا فعلا الى الاعتراف بالدولة وبكل ما يترتب على هذا الاعتراف من آثار .

ونجد فى التطبيق العملى فى ميدان العلاقات الدولية ، ما يؤكد امكانية التفاوض مع الدول غير المعترف بها (١٥٢) . فقد تم التفاوض بين بلجيكا - غير المعترف بها - وبين الدول الكبرى عامى ١٨٣٠ - ١٨٣١ . كما تم التفاوض بين الاتحاد السوفيتى - قبل الاعتراف به - وبين الدول الاوربية ، فى مؤتمر جنوه الخاص ببحث النزاع السوفيتى البولندى ، جلست الدول غير المعترفة بالاتحاد السوفيتى مع ممثليه على مائدة المفاوضات . كما تم التفاوض فى التاريخ الحديث بين الولايات المتحدة الامريكية وبين حكومة الصين الشيوعية قبل الاعتراف بها .

كذلك فان انتهاء المفاوضات الى ابرام معاهدات بين دول لم يتم الاعتراف بها ، لا يؤدى بالضرورة الى افتراض الاعتراف ، ما دام مسلك الدولة لا يفصح صراحة عن اتجاه نيتها الى الاعتراف فعلا . فقد أبرمت معاهدات مع دول لم يكن الاعتراف قد تم بها . حيث أبرمت بريطانيا مع الاتحاد السوفيتى معاهدة فى ١٩٢٠/٢/٢ ولم تعترف به الا فى ١٩٢١/٣/١٦ كما أبرمت معاهدات بين الاتحاد السوفيتى وهنغاريا فى ١٩٢١/٧/٢٨ ومع النمسا فى ١٩٢١/٧/٥ ولم تعترف به الدولتان الا فى ١٩٢١/١٢/٧ وايضا أبرم الاتحاد السوفيتى معاهدة مع الدانمرك فى ١٩١٦/١٠/١٨ ولم تعترف به الا فى ١٩٢٣/٤/٢٣ ، وكذلك مع فرنسا فى ١٩٢٠/٤/٢٠ ولم تعترف به الا فى ١٩٢٤/١٠/٢٨ .

وقد سبق القول بأن الاتفاق على تحديد الحدود ايضا ، لا يفيد اعترافا بالدولة حيث يقتصر اثر هذا الاتفاق على ما تضمنه من مسائل .

(152) Marex, Krystyna., op.cit., pp. 142-144.

(م ٢٥ - السيادة الاسرائيلية)

وترتبا على ما تقدم يمكن القول بأنه في ضوء القواعد العامة للقانون الدولي وللمسلك العملي للدول ، يمكن أن يتم التفاوض ، وأن تبرم المعاهدات وأن تحدد الحدود ، مع دول لم يتم الاعتراف بها دون أن يكون ذلك اعترافا ضمنيًا ما دام مسلك الدولة لا يفصح صراحة عن انصراف نيتها الى مثل هذا الاعتراف . ولهذا فان توقيع اتفاق ترتيبات وقف إطلاق النار في ١١/١١/١٩٧٣ ، واتفاقية الفصل بين القوات في ١٨/١/١٩٧٤ بين مصر واسرائيل ، وكذلك اتفاقية الفصل بين القوات السورية والاسرائيلية ، والموقعة في ٣١ مايو ١٩٧٤ ، تحت اشراف الأمم المتحدة لا يمكن أن يؤدي الى اعتراف مصر وسوريا بإسرائيل ، كما لا يمكن أن يفترض اعتراف الدول العربية بإسرائيل بمجرد التفاوض بين هذه الدول في نطاق مؤتمر السلام بجنيف (١٥٣) .

واذ تبين لنا ، من خلال دراستنا لهذا الباب ، أن مجلس الأمن والجمعية العامة ، لا يملكان صلاحية إنشاء الدول ، أو التصرف في الاقليم الفلسطيني ، كما لا توجد في قواعد القانون الدولي ، أية قاعدة تلزم الدول العربية بالاعتراف بإسرائيل ، واذ تبين لنا أيضا من خلال دراستنا في الاقسام الثلاثة السابقة ، عدم مشروعية أسانيد السيادة الاسرائيلية في فلسطين على النحو الذي عرضناه ، فان اعتراف المجتمع الدولي وهيئة الأمم المتحدة (بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني) انما يعنى الاعتراف بعدم مشروعية أسانيد السيادة الاسرائيلية في فلسطين ، اذ ان تعبير « الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني » هو نفسه المفهوم المخالف لتعبير « أسانيد السيادة الاسرائيلية في فلسطين » .

(١٥٣) اللهم الا اذا قبلت دولة عربية أو أكثر ، مبدأ الاعتراف بإسرائيل . ومع ذلك فانه في ضوء قواعد القانون الدولي القائمة على التراضي ، فانه يمكن العدول عن هذا الاعتراف على أساس ان الاعتراف كما سبق القول تحركه دوافع سياسية بحثة وبالتطبيق لقواعد انتهاء الاتفاقات الدولية بصفة عامة . ومع ذلك يبقى القول بان مسألة الاعتراف بإسرائيل كعمل دبلوماسي تكتيكي يستهدف غايات سياسية معينة ، أمر يخرج عن الطبيعة القانونية لدراستنا التي نخلص منها الى القول بأن الاعتراف بإسرائيل لا يستقيم مع الاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني ، اذ يعنى الاعتراف بهذه الحقوق ، انكار مشروعية أسانيد السيادة الاسرائيلية . ومن الطريف أن هذا الاعتراف المزدوج بإسرائيل وبحقوق الشعب الفلسطيني مطابق تماما لما تضمنه تصريح بالفور من التزامات متعارضة نحو العرب واليهود . ويعنى هذا في رأينا عودة الى محاولة تطبيق تصريح بالفور بصياغة اخرى . واذا كنا قد تبينا ، مدى استحالة تطبيق تصريح بالفور في ظل وجود أغلبية عربية ساحقة ، أهدرت كل حقوقها ، فهل يتصور ، أن تتم المحافظة على حقوق العرب في فلسطين وقد أصبحوا أقلية ، تحت أى وصف سياسي ، يمكن أن توصف به هذه الأقلية !! ؟

باب ختامى

إذا كنا قد انتهينا في هذه الدراسة ، الى بطلان اسانيد السيادة الاسرائيلية على فلسطين سواء منها ما كان منشأ لهذه السيادة او كاشفا عنها ، فانه يصح التساؤل في النهاية ، عن المركز القانونى للكيان الاسرائيلى .

لقد سبق أن بينا (١) انه لا توجد في دائرة القانون الدولى التقليدى، قاعدة يمكن على اساسها القول بوجود دولة مشروعة واخرى غير مشروعة استنادا الى أن نشوء الدول هو مسألة واقع وليس مسألة قانون ، بحيث يتم نشوء الدول بمجرد توافر عناصر الدولة الاساسية من شعب واقليم ونظام قانونى ، وهو ما توافر للكيان الاسرائيلى . ونحن نرى ، أن هذا الاتجاه التقليدى ، غير صحيح على اطلاقه ، اذ يتجاهل الفرق بين معنى الدولة في القانون الداخلى ومعناها في القانون الدولى . فالدولة - في القانون الداخلى - توجد اذا ما توافرت لها العناصر الثلاث السابقة . ولكنها - في القانون الدولى - لا توجد ، حسب الراى الغالب ، الا اذا تم الاعتراف بها . ولما كان الاعتراف بهذا الوصف ، هو اقرار من الدولة المعترفة ، بقدرة ذلك الكيان المادى ، المقول بأنه دولة ، على التمتع بالحقوق والالتزام بالواجبات في ميدان العلاقات الدولية ، فان هذا الاقرار ، ينبغى أن تتوافر فيه - كتصرف قانونى دولى - سائر الشروط التى تتطلبها التصرف الدولى الصحيح بصفة عامة ، ومن بينها أن يرد هذا التصرف على محل مشروع ، أى أن ذلك الكيان المادى ، المقول بأنه دولة ، يجب أن يكون - كمحل يقع عليه هذا التصرف - كيانا ، قد تم انشاؤه بوسيلة مشروعة . وهنا يبدو الفارق واضحا ، بين معنى (الدولة) في مجال القانون الداخلى حيث تصدق النظرية التقليدية ، وبين معناها في مجال القانون الدولى حيث تخطىء هذه النظرية .

وبالاضافة الى ما تنطوى عليه النظرية التقليدية من خلط بين معنى الدولة في القانون الداخلى ومعناها في القانون الدولى ، فان ما تقول به هذه النظرية أصبح يتعارض مع مبادئ أساسية استقرت في العلاقات الدولية ، واولها مبدأ المشروعية ومبدأ تقرير المصير . كما أن هذا القول قد أصبح يتعارض أيضا مع اتجاه الامم المتحدة الذى بدا واضحا انه يدين النظام القانونى لدولة اتحاد جنوب افريقيا ودولة روديسيا ويصفه بعدم المشروعية (٢) .

(١) انظر ص ٣ - ٦ من مقدمة هذه الدراسة .

(٢) انظر ص ٣١٦ من هذه الدراسة .

والواقع ان وجهة النظر التقليدية بشأن عدم جواز التعرض لمدى مشروعية الدول ، تستند في الاصل الى اتجاه كان سائدا في القانون الدولي التقليدي يجعل من الحرب والفتح اسبابا مشروعة لضم الاقليم وقرض السيادة عليه دون اعتبار لحق السكان في تقرير مصيرهم . وكان يترتب على الحرب ظهور دول جديدة واختفاء دول قديمة أو تقسيمها طبقا لارادة الدول المنتصرة . ومن الواضح ان هذه النظرية التقليدية كانت تستهدف حماية المكاسب الاستعمارية في المقام الاول واضفاء المشروعية على تصرفات الدول الاستعمارية في مصائر الشعوب والدول الضعيفة .

ولم تكن هذه المشكلة بذات بال بالنسبة للدول القديمة ، اذ لا يتصور التعرض لمدى مشروعية دول موغلة في القدم كمصر والصين والهند مثلا . وهنا ، قد يصح القول بعدم التعرض لمدى مشروعية هذه الدول لان هذا البحث سوف يكون عديم الجدوى ، لعدم توافر الادلة في يد الباحث ، او لعدم العهد بهذه الدولة ، او لاستقرار الامور بما لا يثير اى نزاع يوجب مثل هذه الدراسة . ونحن نرى انه في هذا المجال فقط ، قد يصح القول بعدم التعرض لمدى مشروعية الدولة . غير اننا نرى ، أن الالتزام بعدم التعرض هنا ، يجد اساسه في (استحالة المحل) وليس في (عدم مشروعية هذا المحل) . اما الدول التي يعرف سبب نشوئها او التي تستند الى اسانيد معينة فانه يمكن التعرض لمدى مشروعيته . فالدولة التي تنشأ بالاتفاق ، تكون مشروعة اذا كان الاتفاق مشروعا والدولة التي تنشأ نتيجة الحرب تكون غير مشروعة لعدم مشروعية الحرب .

وترتيبا على ما تقدم فنحن لا نجد سببا يدعو الى عدم التعرض لمشروعية الدولة الا اذا كان هذا التعرض مستحيل الاثبات . ذلك انه اذا كانت الدولة تتكون من الاقليم والشعب والنظام القانوني ، فان امكانية التعرض لمدى المشروعية لن تنسحب الا على عنصرى الشعب والنظام القانوني فقط ، وخاصة في الحالة التي تتمكن فيها جماعة من المهاجرين الغزاة بارادتهم او بارادة دولة او دول اخرى من اقتحام اقليم مسكون ، لتكوين اقلية في هذا الاقليم ، تقوم بفرض نظام قانوني يقوم على حرمان السكان الاصليين من حقوقهم في السيادة ويؤدي الى نشوء دولة تحمي مصالح هؤلاء المهاجرين دون غيرهم .

ومن غير المتصور ان يحجم فقهاء القانون الدولي عن دراسة مدى مشروعية هذا الوضع اذا كان وثيق الصلة بحقوق يحميها القانون الدولي ذاته ، مثل حق تقرير المصير ، وحقوق الانسان . ذلك ان مثل هذا الاحجام سوف يترك المجال مفتوحا امام اهدار المبادئ القانونية واحدا بعد الآخر . ولا ادل على ذلك من أن المثال العملي لهذا التصور ، والذي يتمثل في الوضع في فلسطين ، والوضع في روديسيا والوضع في اتحاد

جنوب أفريقيا ، يدعو فقهاء القانون الدولي الى هجر هذه النظرية التقليدية والتي لا تستجيب لحاجات المجتمع المتطورة .

ولما كان حق تقرير المصير قد أصبح قطب الرحى في ميدان حقوق الانسان واستقلال الشعوب : فان الركون الى القواعد التقليدية بشأن عدم التعرض لمدى مشروعية الدول ، يصبح ضربا من ضروب الانفصال عن واقع الحياة المعاصرة وتمسكا بنظريات وافكار قديمة نبعت اساسا من ظروف قديمة تختلف اختلافا بينا عن تلك التي تسود مجتمعنا الحاضر .

وترتبا على ذلك ، فانه - في اطار القانون الدولي العام وطبقا للمبادئ المجمع عليها - فان اتاحة الفرصة للشعب الفلسطيني الذي كان موجودا بالاقليم الفلسطيني عند فرض الانتداب بكل ما فيه من فئات وبكل ما يشتمل عليه من اديان ، لتقرير مصيره ، سوف يؤدي الى نشوء دولة مستقلة غير عنصرية ، بمعنى اننا اذا اردنا ان نحل مشكلة فلسطين ، حلا قانونيا فانه يجب البدء بتحديد عنصر الشعب الذي يكون الدولة المزمع انشاؤها في فلسطين . وعنصر الشعب يتم تحديده في رايانا عن طريق عزل جميع المهاجرين الذين استجلبتهم الدولة المنتدبة الى فلسطين ففرت من خصائص الشعب ، وان يجرى الاستفتاء بين شعب فلسطين ، المفروض وجوده عند انتهاء الانتداب ، وبدون المهاجرين المستجلبين بمعرفة دولة الانتداب . فاذا ما قرر هذا الشعب نظام حكم معين ، فان الحكومة القائمة وفقا لهذا النظام والمثلة للشعب يمكن ان تسمح أولا تسمح للمهاجرين المستجلبين بمعرفة دولة الانتداب بالبقاء في فلسطين طبقا لقواعد القانون الدولي .

وهنا يبدو واضحا ان ما نقوله من عدم المشروعية بالنسبة للكيان الاسرائيلي انما ينسحب اساسا على عنصر الشعب وعنصر النظام القانوني . فعنصر الشعب عنصر مصطنع اصطنعته دولة الانتداب ، بان استجلبت آلافا من المهاجرين اليهود ، الذين قاموا بدورهم ، بالترهيب والترغيب باجلاء السكان العرب عن اراضيهم ، حتى استطاع المهاجرون ان ينشئوا في ١٥ مايو ١٩٤٨ نظاما قانونيا يحمي دولة تقوم على الدن اليهودي وحده بدليل الاسم الذي سمت به هذه الدولة وهو (اسرائيل) . ومن هنا ، فان النظام القانوني لدولة اسرائيل ، هو نظام يحمي شعبا مستجلبا من الخارج وقائما على حرمان السكان الاصليين من حقوقهم في الاقليم وحقوقهم في النظام القانوني نفسه .

ومن اجل ذلك فانه يتعين تغيير النظام القانوني لدولة اسرائيل يجعله نظاما لا يستند في الاساس الى الديانة اليهودية ، والسماح باعادة خصائص

الشعب الى طبيعتها الاصلية على النحو السابق (٣) . ومن هنا فنحن لانرى أن محاولة البحث في مدى مشروعية الدول تعتبر مسألة تخرج عن دائرة القانون الدولى العام ، لان محاولة تطبيق مبادئ القانون الدولى العام لا يمكن أن تكون مخالفة للقانون الدولى العام !!

ولا يمكن القول بأن اسرائيل أصبحت امرا واقعا لا يمكن تجاهله بصرف النظر عن مدى مشروعيتها ، ذلك ان الامر الواقع ليس وضعا مجردا يحميه القانون الدولى العام ايا كان الاساس الذى يرتكز عليه وايا كانت آثاره ، وانما يحمى القانون الدولى العام اوضاعا ان لم تكن تستند الى اساس مشروع ، فمن الضرورى أن تترتب على هذه الاوضاع آثار مشروعية .

والواقع ، أن علة الحماية ، التى قد يسبغها القانون الدولى على (الامر الواقع) (٤) انما تكمن فى الحفاظ على استقرار الاوضاع الدولية،

(٣) وطبيعى ان يصرف النظر عن اسم « اسرائيل » كاسم للدولة ، اذ لا يخفى مدى ما ينطوى عليه هذا الاسم من معان عنصرية يقوم عليها الكيان الاسرائيلى .
(٤) الامر الواقع ، سياسة سبق أن اعلنها « هرتزل » ، حيث بين أن الصهيونية تأخذ الاتجاهين :

الاتجاه الاول ، هو الحصول على اراض فى فلسطين بطرق خاصة تقوم بها شركة تنشأ لهذا الغرض .

الاتجاه الثانى : الحصول على اعتراف يستند الى القانون الدولى ، بهذه الاراضى .
ومعنى ذلك أن الحركة الصهيونية قد ادركت أن « الحصول على الاراضى » هو المقدمة لانشاء الدولة ، ثم يعقبها « اعتراف دولى » بهذا الحق . ومن هذين الاتجاهين تفرعت الحركة الصهيونية الى تيارين ، أحدهما عملى يستهدف شراء الاراضى أو الحصول عليها بأية وسيلة ، وثانيهما سياسى يستهدف الحصول على اعتراف الدول بحق اليهود فى فلسطين . ومن هنا يمكن القول بأن الحركة الصهيونية تدرك أن الاعتراف الدولى بعطائهم ، ان يتم الا نتيجة لفرض امر واقع فى فلسطين .

— انظر : Herzl., The Jewish State., op. cit., p. 100.

وقد عبر (وايزمان) عن ذلك ايضا بقوله : « ان اجتذاب انظار المسالم الى قضيتنا يستمد مفعوله وتأثيره من الهجرة والاستعمار والثقافة » وان الامر الواقع « دليل على أن فلسطين تخضع لتنفيذ اليهود الاقتصادى والفعلى » انظر :
— Weizmann., Trial and Error., op. cit., p. 142.

وعبر عن ذلك ايضا « فلاديمير جابوتنسكى » زعيم منظمة الارجون السابق فقال : « يجب أن تكون فلسطين ملكا لليهود . ان استعمال «ساليب ووسائل مناسبة بغية خلق الدولة اليهودية القومية سيكون دائما ضروريا ونصرا لسياستنا . والعرب يعرفون الآن ماذا نأمل بهم واى شيء نطلب منهم . ان من الضرورى خلق وضع « الامر الواقع » وأن نوضح للعرب أن عليهم مغادرة اراضينا والرحيل الى الصحراء » (مشار اليه فى يورى ايفانوف المصدر السابق - ص ١١٢)

كذلك أكد السياسى الصهيونى « ف. هاركايبى » هذه السياسة بقوله « لقد رسمت

توطيدا للسلام والامن . وحيث تفقد هذه الحماية علتها التي تقوم عليها ، فانه من غير المتصور ، أن تتواصل حماية القانون الدولي لهذه الاوضاع ، اذ يتعين عندئذ ، ازالة هذه الاوضاع ، باعتبارها سببا في تعكير صفو السلام والامن الدوليين ، حيث تقوم قواعد القانون الدولي العام كلها على توفير اسباب الحماية للسلام والامن في سائر أرجاء العالم .

ودولة اسرائيل ، باعتبارها دولة قائمة بالفعل كواقعة مادية لم تمثل منذ انشائها عاملا من عوامل الاستقرار في الشرق الاوسط (ه) . فقد كان وجودها سببا لاربعة حروب اشتعلت خلال ٢٧ عاما بينها وبين الدول العربية في اعوام ٤٨ ، ٥٦ ، ٦٧ ، ١٩٧٣ ، وخرقت العديد من قرارات الامم المتحدة التي تدين اعتداءاتها (٦) . فضلا عن ذلك ، فقد هب الشعب الفلسطيني ، منتظما في منظمات للمقاومة المسلحة ، تستهدف اثبات حق

حدود البلاد في العالم ، وفقا لقوة الشعوب ، وقد أعطى انتصار اليهود حقوقا من بينها حق فتح البلد والاستيلاء عليه » . انظر
— Harkabi, V., Vautour et colombe. Les Temps Modernes. op. cit. pp. 472-501.

والحركة الصهيونية في نهاية الامر تعلق أهمية كبرى على الامر الواقع . فهي تنظر اليه على أنه حق مطابق للحقوق القانونية الاخرى للسيادة ، ان لم يكن بديلا لها . وهي تؤمن كذلك بأن الامر الواقع هو الذي خالق اسرائيل .
— انظر هنري بيريلا — اسرائيل ستزول عاجلا أو آجلا — ص ٤ . وايضا
— Harkabi, Loc. cit.

وانظر د/اسعد رزوق ، — الصهيونية وحقوق الانسان العربي — ج ٢ — المصدر السابق ص ١٣ - ١٤ .

(ه) وقد اكدت اللجنة الامريكية الانجليزية في تقريرها عام ١٩٤٥ عندما زارت فلسطين انه « في حكم المؤكد أن كل محاولة لتأسيس دولة مستقلة في الوقت الحاضر أو بعد فترة من الزمن ، يؤدي الى نزاع داخلي قد يهدد السلام العالمي . » انظر تقرير اللجنة بالوثائق الرئيسية للقضية الفلسطينية — وثيقة رقم ٤٦ ، ص ٢٦٧ .
— (S/1907), 17 November, 1950, Y.B. of U.N. 1950. p. 320.

(٦) ونورد فيما يلي بعض الامثلة للقرارات الدولية التي ادانت اسرائيل لاعتداءاتها :
— (S/378), 29 March, 1955, Ibid. 1955. p. 36.

وانظر تقرير كبير المراقبين الدوليين في ١٤/٤/١٩٥٥ والذي يؤكد فيه أن زيادة التوتر في منطقة غزة بعد ١٩٥٥/٢/٢٨ بسبب تصرفات اسرائيل
— Y.B. of U.N. 1955. p. 33.

وقرار مجلس الامن في جلسة رقم (٦٤٢) يوم ١٩٥٣/١١/٢٤ الذي يدين فيه اعتداء اسرائيل على قرية ويطالبها بالانسحاب .
— Y.B. of U.N. 1953. p. 223.

وقرار مجلس الامن رقم (٦٣١) في ١٩٥٣/١٠/٢٧ بشأن شكوى سوريا ضد أعمال اسرائيل في الجانب الغربي من نهر الاردن في المنطقة المنزوعة السلاح ، يطلب من اسرائيل وقف أعمالها في المنطقة .

هذا الشغب في تقرير مصيره ، عن طريق مقاومة الوجود الاسرائيلي (٧) فزاد ذلك من حدة التوتر في المنطقة . وكان من نتيجة عدم اعتراف الدول العربية باسرائيل ان اصبح محور التفكير الاسرائيلي الآن ، منصبا على استخدام الوسائل العسكرية لاجبار الدول العربية على الاعتراف بها ، لان احساسها كدولة غير معترف بها (٨) يدفعها الى مزيد من التصرفات البطائشة لترغم الدول العربية على هذا الاعتراف . كذلك ترتب على انتهاك اسرائيل لاتفاقيات (جنيف ١٩٤٩) (٩) ومعاملتها للمدنيين في الاراضي العربية المحتلة مزيد من حوادث العنف والتوتر في المنطقة .

واذا كانت اسرائيل دولة لا تقوم على اسانيد مشروعة في مجال القانون الدولي العام ولا تحترم قرارات المنظمات الدولية على هذا النحو ، فانه يصح التساؤل عن القيمة القانونية لهذه الدولة ، التي اعترف المجتمع الدولي بها ، طبقا لقرار التقسيم (١٠) ، كما يصح التساؤل ايضا عن جدوى استمرار عضوية اسرائيل في منظمة الامم المتحدة ، اذا كان من

— Y.B. of U.N. 1953. p. 225.

وانظر مداوالات الجمعية العامة ومجلس الامن التي انتهت بدمغ تصرفات اسرائيل في ٢٩ اكتوبر ١٩٥٦ بالعدوان .

— Y.B. of U.N. 1956. pp. 25-62.

وانظر قرار مجلس الامن رقم (٤٢) في ٢٢/١١/١٩٦٧ .

— Y.B. of U.N. 1967. p. 257.

(٧) انظر مشروع افعال المقاومة المسلحة في :

— Morgenstern, Felice., Validity of the acts of the Belligerent occupant. B.Y.B. 1951. p. 291.

وانظر د/عز الدين فودة - الاحتلال الاسرائيلي والاقاومة الفلسطينية - المصدر السابق ص ١٠٧ - ١٥٦ .

(٨) انظر وضع الدول غير المعترف بها في :

— Bushe-Fox, P.L., Unrecognized State., B.Y.B. 1932, pp. 39-48.

(9) The Geneva Conventions of 12 August 1949. Commentary. Vol. IV. Geneva Convention relative to the protection of civilian persons in time of war. Geneva. International Committee of the Red Cross 1958. p. 52 et seq.

انظر .

— Gutteridge, Joyce A.C., The Geneva Conventions of 1949. B.Y.B. 1949. pp. 294-326.

(١٠) انظر القيمة القانونية لتوصيات المنظمات الدولية في :

— Virally, Michel., Le Valeur Juridique des Recommandation des Organisations Internationales. Annuaire Francais., 1956. pp. 66-96.

المقرر أن الأمم المتحدة ، لها أن تسحب اعترافها بالدول إذا تغيرت الظروف ؟ (١١) .

ومع ذلك فإن الأمور لا يمكن أن تجري وفقاً للمشروعية وحدها ، فإن قواعد القانون الدولي تصطدم في العالم المعاصر باعتبارات سياسية وعسكرية واقتصادية تفقدها قدراً من الفاعلية . على أن هذه الاعتبارات لا يمكن أن تجرد القواعد القانونية من كل فاعلية لها ، فإن الحق يبقى حقاً كما هو ، سواء واجهته اعتبارات تضعف من امكانيات وضعه وتوسع الممارسة أو لم تقابله .

ونحن في واقع الأمر ، نجد أنفسنا أمام مواقف ثلاثة :

١ - الأمر الواقع الذي يفرض وجود دولة إسرائيل .

٢ - القانون الدولي ، الذي لا يعترف بمشروعية أسانيد السيادة الإسرائيلية .

٣ - القوة ، التي تساند القانون وتساند الأمر الواقع .

ونحن أزاء المواقف الثلاثة ، نجد أنفسنا أمام خيار لا مفر منه في استعمال القوة (١٢) لتطبيق قواعد القانون الدولي التي انتهينا إلى أنها تجرد أسانيد السيادة الإسرائيلية من المشروعية .

واستخدام القوة من أجل فرض السلام أمر تقره قواعد القانون الدولي كما يقره ميثاق الأمم المتحدة (١٣) . وهذا السلام الذي نطالب بفرضه ،

(11) Rosenne, S., Recognition of States by the U.N., B.Y.B. 1947, pp. 446-447.

وانظر
— Humher, P.O., Admission to the United Nations., B.Y.B. 1947, p. 90 et seq.

(١٢) انظر : قوة البترول العربي : الشيخ عبد الله الطريقي - البترول العربي - سلاح في المعركة - مركز الأبحاث - بيروت - سبتمبر ١٩٦٧ ص ١٢ وما بعدها . وانظر د/محمود أمين - البترول العربي في المعركة - دار المعارف بمصر - القاهرة - ١٩٦٧ - ص ٨ ، ٧ ، وما سبق أن ذكرناه بشأن حركات التحجير في القانون الدولي ص ٢٩٥ وما بعدها من هذه الدراسة .

(١٣) يذكر (برايرلي) أن السلام أهم من العدالة لأنه في قيمته النهائية شرط للعدالة .

انظر في ذلك :

— Brierly, J. Leslie., The Basis of obligations in international Law and other papers. Oxford University, 1959. p. 134.

وانظر مؤلف د/عز الدين فودة - المرجع السابق - ص ٥٥ - ١٥٦ .

هو البديل للعداء الذي تعمل الحركة الصهيونية على تنميته واستمراره طوال تاريخها (١٤) .

وهذا التحديد هو في رأينا ، المدخل لحل المشكلة . على أنه ينبغي التنبيه ابتداء الى أن القوة التي نعنيها ، ليست هي قوة السلاح فحسب ، بل هي بالنسبة للعرب تتدلل كذلك في وحدة الدول العربية بصفة عامة ، والدول المحيطة بإسرائيل بصفة خاصة كهدف أولى يتقدم على غيره من الاهداف ، على أن تحمل مصر ، بوضعها التاريخي والجغرافي والحضاري وبكل ما تملك من وسائل ، مسئولية تحقيق هذا الهدف المبدئي . كما تتمثل القوة أيضا في دعم منظمات المقاومة الفلسطينية بكافة الوسائل تطبيقا لقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن تقديم العون المادي والمعنوي لحركات التحرير ، وإبراز الوجود الفلسطيني بصفة مستمرة بما يجعل مباشرة السيادة الاسرائيلية على فلسطين أمرا قلقا وغير هادئ . وتتمثل القوة كذلك في التقدم العلمي لمسايرة أحدث أساليب العصر في مختلف نواحي الحياة ، عسكريا واقتصاديا وصناعيا . وفي سبيل ذلك لابد من الانفتاح على جميع دول العالم ونيل سياسة القطيعة بين العرب وبين أنفسهم أولا (١٥) ، وبينهم وبين الدول الأخرى بسبب ما يصدر منها من تصرفات أو من مواقف تجاه إسرائيل ، وأن نضع في اعتبارنا دائما أن الحركة الصهيونية قد أصابت النجاح في تحقيق أهدافها لأنها قامت على استراتيجية شاملة غير متعجلة مستهدفة تحقيق ما ترجوه خطوة خطوة دون انفعال أو تورط يتسبب عنه ضياع كل منجزات الخطوات السابقة . وسوف تحقق سياسة الانفتاح على العالم بأسره مكاسب سياسية تسهم في دعم الجهود الأخرى (١٦) . وتتضافر العوامل

(١٤) فقد ذكر هرتسل أن « العداء السامية قد جعل منا يهودا » وأن « العداء السامية يؤلف قوة غير منظورة وهو لا يذكر اليهود » بل انى اعتبره حركة مفيدة للخلاق اليهودي » وأن « العداء مغمنا على وجهه صفه فنا » انظر : Complete Diaries, Vol. 1, op. cit., pp. 10, 196, 231. —

(١٥) ذكر النائب الاسرائيلي (يشاحة . مثير ليفين) في الكنيست الاسرائيلي في جلسة ٢٤ يناير ١٩٦٧ ما يلي :

« .. ما زال هناك عامل عاملي لصاحته في الخصام الدائم بين العرب الذي احدث الله يزداد شدة » انظر محاضر الكنيست - المصدر السابق - ص ٢٢٣ .

(١٦) تسبب انتماء الدول العربية الى المعسكر الامريكى الانجليزى الى اقتناع روسيا عام ١٩٤٧ عند مناقشة قضية فلسطين في الامم المتحدة بأن انشاء اسرائيل سوف يكون من صالحها ، اذ سيكون المهاجرون السوفيت البعد ركيزة لنشر الشيعة في هذه المنطقة انظر خالد قسطنطين - الحكم عام ١٠ ، القومية العربية في نظر العالم الغربي - مركز الابحاث - بيروت - اغسطس ١٩٦٦ - ص ٣٧ ، ٣٨ . وايضا د/صلاح الدباغ الاتحصاد السوفيتي وقومية فلسطين - مركز الابحاث - بيروت - يونيو ١٩٦٨ ص ٢٧ . وقد

السابقة جميعها ، وحدة الدول العربية وتدعيم المقاومة الفلسطينية والتقدم العلمى للدول العربية ، وانفتاحها على العالم بأسره يمكن أن تحل المشكلة تدريجيا دون عجلة أو تورط . فالحركة الصهيونية خططت لإقامة الدولة على مدى خمسين عاما ونجحت في تخطيطها (١٧) بفضل ما بذلته من جهود لتوحيد يهود العالم نحو هدف واحد ، فضلا عما يتميز به كثيرون من اليهود من تقدم علمى كبير ، بالإضافة الى انتشارهم فى دول العالم مما أتاح لهم فرصة الحصول على تأييد كثير من الدول (١٨) .

وعندما تتضافر العوامل السابقة أيضا ، فإنه يكون من الممكن إرغام الدول التى ساهمت فى تزويد إسرائيل بالمهاجرين ، على قبول نصيبها

اعترفت روسيا بحق الصهيونية فى إنشاء دولة فى إسرائيل رغم أن التحليل الشيوعى للحركة الصهيونية منذ عام ١٩١٧ هو أنها حركة برجوازية متعاونة مع الاستعمار . انظر مؤلف د/صلاح العقاد - قضية فلسطين - معهد الدراسات العربية العالية - القاهرة - ١٩٦٨ - ص ٤٩ . وانظر وجهة النظر المكسية من اليهود ، اذ يؤمنون بأنهم صنعوا الثورة الشيوعية - مؤلف محمد على علوبة - فلسطين وجاراتها - لجنة البيان العربى - القاهرة - ١٩٦٤ ص ١٠٣ - ١٠٤ .

ومما يدعو الى التفاؤل ، الاتجاه المصرى فى أعقاب حرب أكتوبر ١٩٧٣ الى مباشرة الحوار مع الولايات المتحدة الامريكية . فقد استطاعت الدبلوماسية المصرية ، وما انتهت اليه حرب أكتوبر ١٩٧٣ ، تغيير الموقف الأمريكى تضامنا وان يكن طفيفا ، إلا أنه قد أصبح لا يتخذ موقف الانحياز الكامل لوجهة النظر الإسرائيلية . وقد بدا هذا واضحا فى الجهود التى بذلها وزير الخارجية الأمريكى « د/هنرى كيسنجر » فى تحقيق الفصل بين القوات الاسرائيلية والقوات السورية والمصرية على جبهتى سيناء والجولان . ونحن نأمل فى استمرار وتعميق سياسة عدم الانحياز لاي من القوتين الأعظم « روسيا والولايات المتحدة الامريكية » حتى لا يؤدي الانحياز الى أى منهما الى هزيمة أهدافنا القومية .

كما يلاحظ أن حكومة مصر ، قد أخذت فى الاونة الاخيرة بسياسة نبل القطيعة والخمام بينها وبين الدول العربية ، وادى ذلك الى مبادرة دول البترول العربى بتقديم معونات ملحوظة لمصر فى حرب أكتوبر ١٩٧٣ ، فضلا عما اتخذته هذه الدول من قرارات بتخفيض ووقف فسخ البترول ، مما ادى تعزيز موقف العرب فى هذه الحرب .

(١٧) قال هرتسل : « فى بال أوجدت الدولة اليهودية .. وفى غضون خمسين سنة

سيراها الجميع . »

— Complete Diaries., Vol. 11. p. 581.

(١٨) من أجل ذلك فإننا نرى ضرورة عدم التفريط فيما يتاح للشعب الفلسطينى من فرص فى أعقاب حرب أكتوبر ١٩٧٣ بدعوى التمسك بضرورة احراز انتصار نهائى وشامل لحقوق الشعب الفلسطينى فى آن واحد . اذ استطاعت الحركة الصهيونية ان تحقق أهدافها بأسلوب « المرحلية » فى إطار استراتيجية شاملة . وقد كان تصريح بالفور انجازا « مرحليا » للحركة الصهيونية استطاعت بعده أن توطد أقدامها الى أن تحقق لها ما تريد وترتيبها على ذلك فان أقامت نظام قانونى فلسطينى دائم الأثر أقامه يتم تحريرها أمر ضرورى لتجسيد كيان الشعب الفلسطينى ، كحد أدنى ، وخطوة « مرحلية » فى إطار استراتيجية شاملة تستهدف اقرار الحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى فى نهاية الامر .

النسبى من هؤلاء اليهود (١٩) بعد اعادتهم الى اوطانهم ، كما يمكن عندئذ استخدام القوة المسلحة - اذا فشلت الدبلوماسية - لتطبيق قواعد القانون الدولى على النحو الذى عرضناه فى هذه الدراسة . ولا جدال فى أن استهدافنا للوحدة كمطلب اول ، انما يتشابه واسلوب الاستراتيجية الصهيونية الناجحة الى حد ما ، حيث بدأت المنظمة الصهيونية العالمية عند انشائها فى توحيد اليهود فى العالم نحو هدف اقامة دولة فى فلسطين ، وكأنها (حكومة) راحت تبحث عن (شعب) طسوال خمسين عاما ، تستجلبه من مختلف الدول (٢٠) الى أن تم لها فى ١٥ مايو ١٩٤٨ انشاء (دولة) . اما العرب فانهم لن يستجلبوا شعبا من الشتات ولن يحتاجوا الى اغتصاب اقليم وانما كل ما يحتاجونه حقيقة ، هو (حكومة) تدرك الطريق الصحيح - مهما طال امده - لاستعادة الحق وتأمين بقائه .

(تم بحمد الله وتوفيقه)

(١٩) فرجينيا جيلدر سليف - جنود ازميتنا فى الشرق الاوسط - ترجمة انور حبيب
جامعة الدول العربية - القاهرة - ١٩٥٦ ص ٢٤ .
(٢٠) أدت سياسة النهج المكثف الى وجود بطالة فى اسرائيل : راجع ذلك فى مؤلف
الياس سعد - اسرائيل والبطالة - مركز الابحاث - بيروت - سبتمبر ١٩٦٨ - ص ١٩ .

دليل بمراجع الدراسة

ملاحظات على الدليل :

١ - قسمت المراجع بحسب نوعيتها اولا ، ثم قسم كل تقسيم نوعي الى قسمين آخرين ، أولهما لقائمة مراجع هذا النوع باللغة العربية وثانيهما لمراجع نفس النوع باللغتين الانجليزية والفرنسية على النحو التالي :

اولا - المراجع القانونية :

- ١ - مراجع باللغة العربية من رقم ١ - ٦٧
ب - مراجع باللغتين الانجليزية والفرنسية من رقم ٦٨ - ١٨٨
٦٧ مرجعا
» ١٢١

ثانيا - الوثائق والموسوعات :

- ١ - مراجع باللغة العربية من رقم ١٨٩ - ٢٠٢
ب - مراجع باللغتين الانجليزية والفرنسية من رقم ٢٠٣ - ٢٢٦
» ١٤
» ٢٤

ثالثا - مراجع في الشؤون الفلسطينية والصهيونية :

- ١ - مراجع باللغة العربية من رقم ٢٢٧ - ٤١٤
ب - مراجع باللغتين الانجليزية والفرنسية من رقم ٤١٥ - ٥٧٢
» ١٨٨
» ١٥٨

رابعا - صحف ومجلات قانونية وعامة :

- ١ - باللغة العربية من رقم ٥٧٣ - ٥٧٦
ب - باللغتين الانجليزية والفرنسية من رقم ٥٨٧ - ٦٠٨
» ١٤
» ٢٢

خامسا - الكتب المقدسة :

- من رقم ٦٠٩ - ٦١١
» ٣

- ١ - القرآن الكريم
ب - الانجيل
ج - التوراة

٢ - تم ترقيم دليل المراجع برقمين أولهما مسلسل عام لجميع أنواع المراجع من رقم ١ - ٦١٢ وثانيهما مسلسل خاص لمراجع كل نوع على حدة .

أولا - المراجع القانونية :

١ - المراجع العربية :

- ١ - د/ابراهيم شحاته - القانون الجوى الدولى وقانون الفضاء - دار النهضة العربية - القاهرة - ١٩٦٦ .
- ٢ - _____ - قضية الحدود الآمنة والتوسع الاسرائيلى - دراسة بمجلة السياسة الدولية - القاهرة - يوليو ١٩٧١ .
- ٣ - د/احمد عثمان - مبادئ التنظيم الدولى لادارة المستعمرات وتطبيقاته فى الانتداب ونظام الوصاية الدولى - دار النهضة العربية - القاهرة - ١٩٦٣ .
- ٤ - د/السيد صبرى - مبادئ القانون الدستورى - الطبعة الثانية مكتبة عبد الله وهبه - القاهرة - ١٩٤٤ .
- ٥ - انطون سليم كنعان - فلسطين والقانون - محاضرة القيت فى مؤتمر المحامين العرب المنعقد فى دمشق فى ١٩٥٧/٩/٢٣ .
- ٦ - د/بطرس بطرس غالى - التنظيم الدولى - مكتبة الانجلو المصرية القاهرة - ١٩٥٦ .
- ٧ - د/ثروت بدوى - النظم السياسية ، الجزء الاول ، النظرية العامة للنظم السياسية - دار النهضة العربية - القاهرة - ١٩٦٤ .
- ٨ - د/جابر ابراهيم الراوى - الحدود الدولية ومشكلة الحدود العراقية الايرانية - المطبعة الفنية الحديثة بالزيتون - القاهرة ١٩٧٠ .
- ٩ - د/جلال يحيى - مشكلة فلسطين والاتجاهات الدولية - منشأة المعارف بالاسكندرية - الاسكندرية - ١٩٦٥ .
- ١٠ - جوزيف مغيزل - المقاطعة العربية والقانون الدولى - مركز الابحاث - منظمة التحرير الفلسطينية - دراسات فلسطينية رقم (٢٨) بيروت - فبراير ١٩٦٨ .
- ١١ - د/حامد سلطان - القانون الدولى العام فى وقت السلم - الطبعة الرابعة - دار النهضة العربية - يناير ١٩٦٩ .
- ١٢ - _____ - المشكلات القانونية المتفرعة عن قضية فلسطين - معهد البحوث والدراسات العربية - القاهرة - ١٩٦٧/٦٦ .
- ١٣ - د/حامد سلطان - ود/عبد الله العريان - اصول القانون الدولى العام - القاهرة - ١٩٥٣ .
- ١٤ - د/احمد الراوى - الوضع القانونى لتخليج العقبة ومضايق تيران - منشورات مجلة القضاء تصدرها نقابة المحامين فى العراق بغداد - ١٩٦٧ .
- ١٥ - د/حسن الجلبى - قضية فلسطين فى ضوء القانون الدولى - معهد البحوث والدراسات العربية - القاهرة - ١٩٦٦ .

- ١٦ - - **القانون الدولي العام - الجزء الاول -** طبعة شفيق بغداد - ١٩٦٤ .
- ١٧ - **حسين حسين - اسرائيل تتحدى الامم المتحدة -** مكتبة الانجلو المصرية - القاهرة - ١٩٦٩ .
- ١٨ - **حسين جميل المحامى - بطلان الاسس التي اقيم عليها وجود اسرائيل -** ط ٢ - وزارة الارشاد - بغداد - ١٩٦٨ .
- ١٩ - **د/زكى هاشم - الامم المتحدة (الناشر عباس عبد الحى) -** القاهرة - ١٩٥١ .
- ٢٠ - **د/سهمان بطرس نرج الله - الامم المتحدة والعدوان الاسرائيلى -** دراسة بمجلة السياسة الدولية - القاهرة - اكتوبر ١٩٦٨ .
- ٢١ - **د/الشافعى محمد بشر - القانون الدولي العام فى السلم والحرب -** منشأة المعارف بالاسكندرية - ١٩٧١ .
- ٢٢ - **شفيق الرشيدات - العدوان الصهيونى والقانون الدولي -** الامانة العامة لاتحاد المحامين العرب - القاهرة - يونيو ١٩٦٨
- ٢٣ - **د/عائشة راتب - بعض الجوانب القانونية لتنازع العربى الاسرائيلى** دار النهضة العربية - القاهرة - ١٩٦٩ .
- ٢٤ - - **العلاقات الدولية العربية -** دار النهضة العربية - القاهرة ١٩٦٨ .
- ٢٥ - - **على ندامشى الاتفاقية الخاصة بقانون المعاهدات -** المجلة المصرية للقانون الدولي - المجلد ٢٥ - القاهرة - ١٩٦٩ .
- ٢٦ - - **قرار مجلس الأمن الصادر فى ٢٢ نوفمبر ١٩٦٧ -** دراسات فى القانون الدولي - المجلد الثالث - الامم المتحدة وحفظ السلام فى الشرق الاوسط - الجمعية المصرية للقانون الدولي - القاهرة - ١٩٧١ .
- ٢٧ - **د/عبد العزيز محمد سرحان - الاتفاقية الاوربية لحقوق الانسان والعمرىات الاساسية -** دار النهضة العربية - القاهرة - ١٩٦٧/٦٦ .
- ٢٨ - - **الولايات المتحدة الامريكىة ومشكلة الشرق الاوسط فى ضوء ميثاق وقرارات الامم المتحدة والقانون الدولي -** دراسة بمجلة العلوم القانونية والاقتصادية - كلية الحقوق جامعة عين شمس - القاهرة - يناير ١٩٧٢ .
- ٢٩ - - **تطوير وظيفة معاهدات الصلح -** دراسات فى القانون الدولي - المجلد الثالث - الامم المتحدة وحفظ السلام فى الشرق الاوسط - الجمعية المصرية للقانون الدولي - القاهرة ١٩٧١ .
- ٣٠ - - **دروس فى المنظمات الدولية - ج ١ -** دار النهضة العربية - القاهرة ١٩٦٨ .
- ٣١ - - **دروس فى المنظمات الدولية - ج ٢ -** دار النهضة العربية - القاهرة - ١٩٧١ .
- ٣٢ - - **التنظيم الدولي - النهضة العربية -** القاهرة ٧٣/٧٢

- ٣٣ - القانون الدولي العام - نفس الناشر - ١٩٦٩ .
- ٣٤ - القانون الدولي العام - نفس الناشر - ١٩٧٣ .
- ٣٥ - د/عز الدين فوده - الماركي القانوني للاحتلال الحربي - المجلة المصرية للقانون الدولي - المجلد ٢٥ - القاهرة ١٩٦٩ .
- ٣٦ - الاحتلال الاسرائيلي والمقاومة الفلسطينية في ضوء القانون الدولي العام - منظمة تحرير فلسطين - مركز الابحاث - دراسات فلسطينية رقم (٦٢) - بيروت - اغسطس ١٩٦٩ .
- ٣٧ - الضمانات الدولية لحقوق الانسان - المجلة المصرية للقانون الدولي - المجلد (٢٠) السنة (٢٠) القاهرة ١٩٦٤ .
- ٣٨ - قضية القدس في محيط العلاقات الدولية - مركز الابحاث - دراسات فلسطينية رقم (٥٢) - بيروت - يناير ١٩٦٩ .
- ٣٩ - قضية القدس - دار الكاتب العربي - المكتبة الثقافية كتاب رقم (١٨٠) القاهرة - اغسطس ١٩٦٧ .
- ٤٠ - د/عز الدين عبد الله - القانون الدولي الخاص المصري - الجزء الاول في الجنسية والموطن وتمتع الاجانب بالحقوق - الطبعة ٣ - مطبعة جامعة القاهرة - ١٩٥٤ .
- ٤١ - د/علي صادق ابو هيف - القانون الدولي العام - الطبعة ٩ - منشأة المعارف - الاسكندرية - ١٩٧١ .
- ٤٢ - علي ماهر - القانون الدولي العام - مطبعة الاعتماد - مصر - ١٩٢٤/٢٣ .
- ٤٣ - د/عفاف مراد - قضية اللاجئين في المنظمات الدولية - مجلة السياسة الدولية - القاهرة - ابريل ١٩٦٧ .
- ٤٤ - د/فؤاد عبد المنعم رياض ود/سامية راشد - الوجيز في القانون الدولي الخاص - ج ١ - دار النهضة العربية - القاهرة ١٩٦٩ .
- ٤٥ - د/فؤاد العطار - النظم السياسية والقانون الدستوري - ج ١ تطور الفكر السياسي - دار النهضة العربية - ١٩٦٥/٦٤ .
- ٤٦ - د/محمد حافظ غانم - المعاهدات - معهد البحوث والدراسات العربية - القاهرة ١٩٦١ .
- ٤٧ - المسئولية الدولية - معهد الدراسات العربية العالية القاهرة - ١٩٦٢ .
- ٤٨ - الامم المتحدة - مطبعة نهضة مصر - القاهرة - ١٩٦٣ .
- ٤٩ - المشكلة الفلسطينية على ضوء احكام القانون الدولي العام - الناشر السابق - ١٩٦٥/٦٤ .
- ٥٠ - مبادئ القانون الدولي العام - دار النهضة العربية القاهرة - ١٩٦٨ .
- ٥١ - العلاقات الدبلوماسية والتقنصلية - مطبعة نهضة مصر - القاهرة ١٩٦٠ .

- ٥٢ - _____ - الامن الدولى - دار نشر الثقافة - الاسكندرية - ١٩٥٠ .
- ٥٣ - _____ - وآخرون - قضية خليج العقبة ومضائق تيران - الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والتشريع - القاهرة مايو ١٩٦٧ .
- ٥٤ - د/محمد سامى عبد الحميد - اصول القانون الدولى العام - المجلد الاول - القاعدة الدولية - الطبعة الاولى - مؤسسة شباب الجامعة للطبع والنشر - الاسكندرية - ١٩٧٢ .
- ٥٥ - _____ - قانون المنظمات الدولية - الكتاب الاول - منشأة المعارف - الاسكندرية - ١٩٦٩ .
- ٥٦ - د/محمد طلعت الغنيمى - قضية فلسطين امام القانون الدولى - منشأة المعارف - الاسكندرية - ١٩٥٥ .
- ٥٧ - _____ - الاحكام العامة فى قانون الامم ، قانون السلام - منشأة المعارف - الاسكندرية - ١٩٧٠ .
- ٥٨ - _____ - نظرات فى العلاقات العربية - منشأة المعارف بالاسكندرية (بدون تاريخ) .
- ٥٩ - _____ - الحقوق القومية لشعب فلسطين - مجلة السياسة الدولية - القاهرة - يوليو ١٩٧١ .
- ٦٠ - _____ - دعوى الصهيونية فى حكم القانون الدولى - مطبعة جامعة الاسكندرية - ١٩٧٠ .
- ٦١ - د/محمد عزيز شكرى - المدخل الى القانون الدولى العام وقت السلم - دار الكتاب - دمشق - ١٩٦٨ .
- ٦٢ - د/محمد كامل ليلة - النظم السياسية ، الدولة والحكومة - دار الفكر العربى - القاهرة - (بدون تاريخ) .
- ٦٣ - د/محمود سامى جنينة - دروس فى القانون الدولى العام - مطبعة الاعتماد بالقاهرة - ١٩٢٧ .
- ٦٤ - _____ - القانون الدولى العام - الطبعة ٢ - لجنة التأليف والترجمة والنشر - القاهرة - ١٩٣٨ .
- ٦٥ - _____ - قانون الحرب والحياد - نفس الناشر - ١٩٤٤ .
- ٦٦ - ندوة القانونيين العرب - القضية الفلسطينية - ترجمة د/صلاح الدباغ - مناقشات اللجنة من ٢٢ - ٢٧ يوليو ١٩٦٧ بالجزائر - مؤسسة الدراسات الفلسطينية - بيروت - ١٩٦٨ .
- ٦٧ - و . ت . مالىسون - الولاء المزدوج الذى تفرضه الصهيونية واسرائيل على اليهود فى ضوء القانون الدولى العام - ترجمة فؤاد البستاني - مراجعة على محمد على - مركز دراسات الشرق الاوسط - الهيئة العامة للاستعلامات - مكتبة فلسطين - نافذة على فلسطين - الكتاب رقم (٢) القاهرة (بدون تاريخ) .

ب — باللغتين الانجليزية والفرنسية :

- 1 — Alvarez, A., Le Droit I. Nouveau, La Librairie Pédone Paris. — ٦٨
1969.
- 2 — Anzilotti, D., Cours de D. 1 Tradition Francaise après le — ٦٩
3 ème ed. Italienne par Gilbert Gidel. Librairie du Recueil
Sirey Paris, 1929.
- 3 — The Arab High Commitee, The Palesine Case. 1947. — ٧٠
- 4 — Areneanu, Eugene., La Difinition de l'Agression. Les edi — ٧١
tions Internationals, Paris 1958.
- 5 — Asmoah, Obed., The Legal Significance of the Declarations — ٧٢
of the G. A. of the U.N. The Hague 1966.
- 6 — Bastid, S., Conceptions Sovietiques de Droit I.P. Edition A. — ٧٣
Pédone Paris, 1954.
- 7 — Batiffol, Henry., D.I. Privé, 4 ème ed. Librairie Générale du — ٧٤
Droit et de Jurisprudence. Paris, 1967.
- 8 — Baty, T., Protectorate Mandates. The British Year Book of — ٧٥
I.L. 1921 - 1922.
- 9 — Bentwich, N., Mandated Territories : Palestine and Meso- — ٧٦
potomia. B.Y.B. of B. of I.L. 1921 - 1922.
- 10 — ——— ., The Legal Administration of Palestine under British — ٧٧
Military Occupation. B.Y.B. 1920 - 21.
- 11 — ——— ., Nationality in Mandated Territories. B.Y.B. 1926. — ٧٨
- 12 — ——— ., The Mandate for Palestine. B.Y.B. 1929. — ٧٩
- 13 — Bishop, W.H., Sovereignty. B.Y.B. 1921 - 22. — ٨٠
- 14 — Blum, Z. Yehuda., Historic Titles in International Law. The — ٨١
Hague 1965.
- 15 — ——— ., The Beirut Raid and the Inter-Double Standerds. — ٨٢
American Journal of I. Law . Vol. 64 January 1970.
- 16 — Brierly, J.L., The Law of Nations. 6th ed. Oxford. The Cla- — ٨٣
rendon Press. 1963.
- 17 — ——— ., The Basis of Obligations in I. Law and Other — ٨٤
Papers. Oxford University. 1959.
- 18 — Brown, Philip Marshal., The Recognition of Israel. Ameri- — ٨٥
can Journal of I.L. No. 3. Vol. 2. 1948.
- 19 — Brownlie, I., Principles of P.I. Law. Clarenei Press. Oxford. — ٨٦
1966.
- 20 — Brugièr, Pierre., Les Pouvoirs de l'Assamblé Generale des — ٨٧
N.U. en Matière Politique et de Securité. Edition A Pédone.
Paris 1955.
- 21 — Bry, Georges., Prèce Elementaire de Droit I.P. 6ème ed. — ٨٨
Librairie de la Société du Recueil Sirey. Pars 1910.

- 22 — Burton, J., W., *The Analysis of Conflict by Casework. The Year Book of World Affairs.* Stevens and Sons. London. 1967. — ٨٩
- 23 — Bushe-Fox, P.L., *Unrecognized States.* B.Y.B. 1932. — ٩٠
- 24 — Castel, J.G., *International Law.* University of Toronto Press. Canada. 1965. — ٩١
- 25 — Cattau, Henry., *Palestine, The Arab and Israel, The Search for Justice.* Longmans, Green and Co. Ltd. London. 1959. — ٩٢
- 26 — Cavaré, Louis., *Le Droit I.P. Positif.* Tom I., Editions A Pédone Paris 1962. — ٩٣
- 27 — Charpentière, Jean., *Le Reconnaissance Internationale et l'évolution du Droit de Gens.* Edition Pédone. Paris 1956. — ٩٤
- 28 — Ghiang-Chin, Ti., *The International Law of Recognition.* Stevens and Sons. London. 1951. — ٩٥
- 29 — Coliard, Claude-Albert., *Institutions Internationales.* 5ème ed. Dalloz. Paris. 1969. — ٩٦
- 30 — Coursière, Henry., *Difinition du Droit Humanitaire., Annuaire Francais de D.I.* Paris. 1955. — ٩٧
- 31 — Cukwurok, A.O., *The Settlement of Boundary Disputes in International Law.* Oceana Publications Inc. Manchester University Press. U.S. A. 1967. — ٩٨
- 32 — Cygielman, Victor., *Israël espère sauvegarder de solide Posistions en Afrique Noire.* Le Monde Diplomatique no. 226. Paris. Mars 1973. — ٩٩
- 33 — Dalloz., *Institutions de Droit International Public.* 1970. — ١٠٠
- 34 — Delbez, Luis., *Les Principes Generaux du Droit I.P.* 3ème ed. Librairie Generale de D. et de Jurisprudence R. Pichon et R. Durand, Auzias. Paris 1964. — ١٠١
- 35 — Depuis, C., *Le Droit des Gens et Les Rapports des Grands Puissance avant de l'Organization de N.U.* Librairie Plan. Paris, 1921. — ١٠٢
- 36 — Elarabi, Nabil., *Some Legal Implications of the 1947 Partition Resolution and the 1949 Armistice Agreement. The Middle East Crisis.* A.J. of I. Law. Septembre 1970. — ١٠٣
- 37 — Evans, Ifor., L., *The Protection of Minorities,* B.Y.B. 1923. — ١٠٤
- 38 — Fawcett, J., *The Legal Character of International Agreements.* B.Y.B. 1950. — ١٠٥
- 39 — ———, *The Eachmann Case,* B.Y.B. 1962. — ١٠٦
- 40 — Fauchille, Paul., *Traité de D.I.P.* 8ème ed. Tom 1ère. 10ème Part. Librairie Arthure Rausseau, Paris 1925. — ١٠٧
- 41 — Ficheleff, Samuel., *Le Statut Internatoinal de la Palestine Orientale.* Librairie Lipschutz. Paris 1932. — ١٠٨

- 42 — Fitzmourice, G., *The Law and Procedure of the International Court of Justice*. B.Y.B. 1951 - 1955. — ١٠٩
- 43 — Friedmann, W., *General Course in International Law*. Académie de Droit I. Recueil des Cours. Vol. II 1969. — ١١٠
- 44 — Gervais, André., *Les Armistices Palestinien ...*, Annuaire Français de Droit International, 1956. — ١١١
- 45 — Gibbon, I.C. Mac., *Some Observations on the Part of Protest in International Law*, B.Y.B. 1953. — ١١٢
- 46 — Gould, Wesley., *An Introduction to International Law*. Harper and Brothers Publishers. New York 1957. — ١١٣
- 47 — Green, L.C., *International Law Through the Cases*, 2nd ed. Stevens and Sons Ltd. London, 1959. — ١١٤
- 48 — Guggenheim, Paul., *Traité de Droit I.P.* Tom 1., Librairie de l'Université. George and Cia, S.A. Geneve 1953. — ١١٥
- 49 — Gutteridge, Joyce., *The Geneva Conventions of 1949*, B.Y.B. 1949. — ١١٦
- 50 — Hall, Duncan., *The Trusteeship System*, B.Y.B. 1947. — ١١٧
- 51 — Hall, William Edward., *Treatise of International Law*, 5th ed. Oxford. London, 1904. — ١١٨
- 52 — Hashem Zaki., *The Arab Case in Palestine towards the Rules of Law or the Rules of Force*. L'Egypt Contempinaire. Société Egyptienne d'Economie, Politique de Statistique et de Legislation, Le VIIIème No. 330. Le Caire. Ocobre 1967. — ١١٩
- 53 — L'Huillier, Jean., *Elements de Droit International P. Edition* — ١٢٠
Rausseau. Paris, 1950.
- 54 — Humber, P.O., *Admission to the U.N.*, B.Y.B. 1947. — ١٢١
- 55 — Hyde, Charles Cheney., *International L.* Vol. 1., Little Brown and Co. Boston 1922. — ١٢٢
- 56 — Ijalaya, David A., *Was Biafra at any time a State in International Law*. American Journal of International Law. No. 3. Vol. 65., July 1971. — ١٢٣
- 57 — Johnson, D.H., *The Effect of Resolution of the G.A. of U.N.*, B.Y.B. 1955. — ١٢٤
- 58 — Kelsen Hans., *The Law of the U.N.*, London, 1951. — ١٢٥
- 59 — ———., *Principles of International Law*. 2nd ed. Holt, Rinehart and Winston, Inc. U.S.A. 1967. — ١٢٦
- 60 — Kocchenbeck, G., *The Protection of Vested Rights in International Law*. B.Y.B. 1936. — ١٢٧
- 61 — Koplan, Marton., and Katzenbach, Nicholas., *The Political Foundation of International Law*. Wiley and Sons, Inc. New York 1961. — ١٢٨

- 62 — Korowicz, Mark St., *Introduction to International Law* — ١٢٩
2nd imp. The Hague Martinus Nijhoff, 1964.
- 63 — Lapidoth, Ruth., *La Resolution du Conseil du Securité du* — ١٣٠
22 November 1967 au sujet du Moyen Orien., Revue G. de
Droit I.P. No. 2, 74^e année. Editon A. Pédone. Paris. Avril-
June 1970.
- 64 — ———, *Les Rapports entre le Droit I.P. et le Droit interne* — ١٣١
en Israël. Edition A Pédone. Paris, 1959.
- 65 — Lauterpacht, H., *Recognition in International L.* Cambridge — ١٣٢
University Press. 1947.
- 66 — ———, *The Development of International Law by the* — ١٣٣
International Court. Stevens and Sons Ltd. Lodon, 1958.
- 67 — ———, *Restrictive Interpretation and Principles of effec-* — ١٣٤
tiveness in the Interpretation of treaties. B.Y.B. 1949.
- 68 — Lawrence, T.J., *The Principles of International Law.* 7th — ١٣٥
ed. Macmillan and Co., Ltd. London. 1930.
- 69 — Mallison, W.T., *The Legal Problems Concerning the Juri-* — ١٣٦
dical Status and Political activities of the Zionist O. Jewish
Agency. The Institute for Palestine Studies. Beirut, 1968.
- 70 — Marganstern, Felice., *Validity of the acts of the Bellegront* — ١٣٧
occupant, B.Y.B. 1951.
- 71 — Marex, Krystyne., *Identity and Continuity of Staes in* — ١٣٨
Private I. Law. Librarie Droz. Geneve, 1968.
- 72 — Modeen, Tore., *The International Protection of Internatio-* — ١٣٩
nal Minorities in Europe. ABO. Academie ABO. 1969.
- 73 — Modsen, Atle Grahall., *The Status of Refugees in I.L.* Vol. — ١٤٠
1., Sijthoff. Leyden. Netherland, 1966.
- 74 — Nahlik, S.E., *The Grounds of Invalidity and Termination* — ١٤١
of Treaties. American J. of I. Law. October 1971.
- 75 — Niboyet, J. P., *Manual de Droit International Privé 2ème* — ١٤٢
ed. Librairie du Recueil Sirey. Paris, 1928.
- 76 — O'Brein, William., *The New Nations in International Law* — ١٤٣
and Diplomacy. The Year Book of World Polity. Vol. III.
Edited by Frederick A Praeger. New York, 1965.
- 77 — O'Connell., *Economic Concessions in the Law of State Suc-* — ١٤٤
cession. B.Y.B. 1950.
- 78 — ———, *Independence and Succession to Treaties.* B.Y.B. — ١٤٥
1962.
- 79 — Oppenheim, L., *International Law.* 8th ed. Edited by H — ١٤٦
Lauterpacht, Longmans. Green and Co. Lnodon 1954.
- 80 — Parry, Cline., *The Legal Nature of the Trusteeship agree-* — ١٤٧
ments, B.Y.B. 1950.

- 81 — Peretz, Dan., Israel's new Arab Dilemma. The Middle East Journal. The Middle East Institute. Vol. 22. No. 1., Washington Winter, 1968. — ١٤٨
- 82 — Rausseau, Charles., Droit International Public. Tom 1., Sirey, Paris 1970. — ١٤٩
- 83 — —., Droit I.P., Précis Dallozy. 5ème ed. Dalloz. Paris 1970 — ١٥٠
- 84 — Redslob, Robert., Traité de D. des Gens. Librairie du Recueil Sirey. Paris, 1950. — ١٥١
- 85 — Remec, Peter Pavel., The Position of Individual in International Law according to Grotius and Vattel. The Hague, 1960. — ١٥٢
- 86 — Reuter, Poul., Droit I. P. Pressés Universitaires de France, 1963. — ١٥٣
- 87 — Rosenn, Shabatai., Recognition of States by the U.N. B.Y.B. 1949. — ١٥٤
- 88 — —., The Effect of Change of Sovereignty upon municipal Law. B.Y.B. 1950. — ١٥٥
- 89 — —., Directions of a Middle East Settlement, Some Underlying Legal Problems. The Middle East Crisis. Library of Law and Contemporary Problems. John W. Halderman. Oceana Publications., Inc. Dobbs Ferry, New York, 1969. — ١٥٦
- 90 — —., The Law of Treaties, a Guide to the Legislation history of the Vienna Convention. A.W. Sijthoff. Leyden. Oceana P. Inc. Dobbs Ferry. New York, 1970. — ١٥٧
- 91 — Rostow, Eugene V., Legal Aspects of the Search for peace in the Middle East, American Journal of I. Law, 1970. — ١٥٨
- 92 — Scelle, Georges., Manual de Droit I.P. Edition Domat. Montcrestien, Paris 1948. — ١٥٩
- 93 — Schoenborn, Walther., La Nature Juridique du Territoire. Académie de D.I.P. Tom 30, Paris 1931. — ١٦٠
- 94 — Schwarzenberger, George., International Law. Vol. 1., 2nd ed, Stevens and Sons Ltd. London, 1949. — ١٦١
- 95 — Schwelb, Egon., Crime against Humanity, B.Y.B. 1946. — ١٦٢
- 96 — Sibert, Marcel., Traité de D.I.P. Le Droit de la Paix. Tome 1ère. Librairie Dalloz. Paris 1951. — ١٦٣
- 97 — Sloan, F. Blain., The Binding Force of a «Recommendation» of G. A. of the U.N., B.Y.B. 1948. — ١٦٤
- 98 — Smet, Paul., Conclusions des Accords en form Simplifiée. Etablissement Emile Bruylant. Bruxelles, 1969. — ١٦٥
- 99 — Sorensen, Max., Manual of Public International Law Macmillan, London, 1968. — ١٦٦

- 100 — Speropoulos, J., *L'Individue et le Droit International*. Académie de Droit I. Tome 30, 1968. — ١٧٧
- 101 — ———, *Traité Théorique et Pratique du Droit I. P.* Librairie Generale de Droit et de Jurisprudence, Paris 1933. — ١٧٨
- 102 — Starke, J. G., *An Introduction to International Law*. Butterworth Co. Publishers Ltd. London, 1947. — ١٧٩
- 103 — ———, *The Acquisition of Title to Territory by newly emerged States*. B.Y.B. 1965 - 1966. — ١٧٠
- 104 — Stone, Julius., *The legal nature of the Minorities Petition*. B.Y.B. 1931. — ١٧١
- 105 — Strupp, Karl., *Elements du Droit I.P.* 2ème ed. Les éditions internationales, Paris 1930. — ١٧٢
- 106 — Tunkin, G.I., *Droit I.P.* Edition A Pédone, Paris, 1965. — ١٧٣
- 107 — Vallet, F.A., *The General Assembly and Security Council of U.N.* B.Y.B. 1952. — ١٧٤
- 108 — Van, Panhuys., *The Rôle of Nationality in International Law*. Leyden A.W. Sijthoff. Netherland, 1959. — ١٧٥
- 109 — Varnhagen, Rahel., *Emnicipation., Le Chair Juif*, 3ème année. Tome II. Bureaux de la Revue à Alexandrie, 1931 - 1933. — ١٧٦
- 110 — Verdross, A., *Regles Generales du D.I. de la Paix*. Académie du D.I. Recueil des Cours. Tome 30. Librairie Hachette, Paris 1931. — ١٧٧
- 111 — ———, *Jus Dispositivism and Jus Congens in I.L.* American Journal of I.L. Vol. 60, 1966. — ١٧٨
- 112 — Verzijl, J.H.W., *International Law in Historical Prespective*. Part II., A.W. Sijithoff Leyden., Netherfand, 1969. — ١٧٩
- 113 — Vichniak, Marc., *La Protection de Minorités*. Le Chair Juif. Alexandrie, Tome II., 2ème année. — ١٨٠
- 114 — Virally, Michel., *Le Valeur Juridique des Recommendations des Organizations Internationales*. Annuaire Francais, 1950. — ١٨١
- 115 — De Visscher, Charles., *Les Effectivités du Droit I.P.* Edition A Pédone. Paris, 1967. — ١٨٢
- 116 — ———, *Théories et Realités en Droit I.P.* 2ème ed. Editions A Pédone. Paris, 1955. — ١٨٣
- 117 — Weinstein, J.L., *Exchanges of Notes*. B.Y.B. 1952. — ١٨٤
- 118 — Wheaton, Henry., *Elements of International Law*. Little Brown and Co. 6th ed. Boston, U.S.A., 1955. — ١٨٥
- 119 — Wilfred, Jenks., *The Common Law of Mankind*. London Institute of World Affairs. Frederick A., Praeger., New York., 1958. — ١٨٦

- 120 — Wright, Quincy., The Middle East Problem, American — ١٨٧
Journal of I.L., Vol. 64. No. 2. The American Society of
I.L., New York, Avril 1970.
- 121 — ———, The Middle East Crisis., American J. of I.L. Vol. — ١٨٨
64., No. 4. September 1970.

ثانياً - الوثائق والموسوعات :

١ - باللغة العربية :

- ١٨٩ - الاتحاد السوفيتي وحالة الحرب عند العرب - وزارة الخارجية -
الاسرائيلية - ترجمة الهيئة العامة للاستعلامات بالقاهرة -
الكتاب رقم (٦٧٥) .
- ١٩٠ - اضطهاد العرب في اسرائيل - الجزء الاول - الجامعة العربية -
بالقاهرة - ١٩٥٥ .
- ١٩١ - ——— - الجزء الثاني - الجامعة العربية بالقاهرة - ١٩٥٥ .
- ١٩٢ - اعتداءات اسرائيل قبل هجوم ١٩٥٦/١٠/٢٩ - الطبعة الثانية -
نفس الناشر السابق - ١٩٦٥ .
- ١٩٣ - القضية الفلسطينية في الدورة السادسة عشرة للأمم المتحدة -
الهيئة العربية العليا لفلسطين .
- ١٩٤ - محاضر الكنيست الاسرائيلي (١٩٦٧/٦٦) مترجم عن العبرية
عن الفترة من ١٩٦٦/٥/١٥ حتى ١٩٦٧/١٠/٤ - الطبعة
الاولى - مركز الدراسات الفلسطينية والصهيونية بالاهرام
ومؤسسة الدراسات الفلسطينية بيروت - القاهرة ١٩٧١ .
- ١٩٥ - محاضر جلسات المؤتمر الصهيوني السابع والعشرين (١٩٦٨) -
مترجم عن العبرية والانجليزية - الطبعة الاولى - نفس الناشر
السابق - القاهرة ١٩٧١ .
- ١٩٦ - مذكرة الامانة ائمامة لجامعة الدول العربية الى الامم المتحدة
بشأن تدخل الدول العربية في فلسطين عام ١٩٤٨ - جامعة
الدول العربية - القاهرة .
- ١٩٧ - المعجم العملي للاصطلاحات القانونية والتجارية والمالية - اعداد
يوسف شلالة وفريد فهمي - منشأة المعارف بالاسكندرية .
- ١٩٨ - وثائق وأوراق القضية الفلسطينية - موسوعة القضية
الفلسطينية - (٣ أجزاء) - مركز دراسات الشرق الاوسط -
الهيئة العامة للاستعلامات - القاهرة .
- ١٩٩ - ملف وثائق فلسطين - الجزء الاول والثاني - الهيئة العامة
للاستعلامات - القاهرة - ١٩٦٩ .
- ٢٠٠ - الوثائق الاساسية (٣) منشورات مؤسسة الدراسات
الفلسطينية - بيروت - ١٩٦٨ .
- ٢٠١ - الوثائق الرئيسية في قضية فلسطين - المجموعة الاولى (١٩١٥ -
١٩٤٦) ادارة فلسطين - الشعبة السياسية - جامعة
الدول العربية - القاهرة .
- ٢٠٢ - الهجرة اليهودية الى فلسطين - نفس الناشر السابق - ١٩٦٤ - ١٤

ب - باللغة الانجليزية والفرنسية :

- 1 — The Arab High Commitee., The Palestine Arab Case., April — ٢٠٣
1947.
- 2 — Cour Internationale de Justice. Recueil des Arrêts, Avis — ٢٠٤
Consultatifs et Ordonnances.
- 3 — Documents on British Foreign Policy 1919 - 1939, Edited by — ٢٠٥
E.L. Woodward, M.A., F.B.A., 1st Series., Vol. IV., 1919,
Her Majesty's Stationary Office, London, 1952.
- 4 — ———, Edited by Rohan Butler, M.A. and J.P.T., Bury, — ٢٠٦
1st Series., Vol. XIII., Her Majesty's Stationary Office,
London., 1963.
- 5 — Facts about Israel., Ministry for Foreign Affairs. Informa- — ٢٠٧
tion Division. Printed in Israel. (n.d.).
- 6 — File on Palestinian Question., (5 Parts). Ministry of Natio- — ٢٠٨
nal Guidance. State Information Service., U.A.R. (n.d).
- 7 — The Geneva Conventions of 12 August 1949., International — ٢٠٩
Commitee of the Red Cross. Geneva. 1958.
- 8 — Israel and the U.N. The Hebrew University of Jérusalem. — ٢١٠
Manhattan Publishing, Co., New York, 1956.
- 9 — Israel Year Books. — ٢١١
- 10 — The Jewish Case., Statements and Memoranda., The Jewish — ٢١٢
Agency for Palestine. Jerusalem, 1947.
- 11 — The Jewish Plan for Palestine., Memoranda and Statements — ٢١٣
presented by the Jewish Agency of Palestine to the U.N.S.C.
on Palestine. The Jewish Agency for Palestine. Jerusalem,
1947.
- 12 — The Jewish Encyclopidia., Vol. VII., Funk and Wagnalls Co. — ٢١٤
London, 1904.
- 13 — League of Nations., Responsibilities of the League arising — ٢١٥
out of article 22 (Mandate), No. 20/48/161 Annex 1.
- 14 — Official Records of the General Assembly of U.N. — ٢١٦
- 15 — ———, of the Security Council of U.N. — ٢١٧
- 16 — O.N.U. Chroniques Mensuelles. — ٢١٨
- 17 — The Parliamentary Debates: Official Report. Fifth series, — ٢١٩
Vol. XCIX., 7th Sess. of the 30th Parliament of the U.K.
of Great Britain and Ireland. House of Commons. 10th Vol.
London, 1917.
- 18 — Press Release of U.N. Information Centre Office of Cairo. — ٢٢٠
- 19 — Provisional Verbatims of Security Council — ٢٢١
- 20 — Les Réfugiés dans l'après guerre., Rapport Preliminaire — ٢٢٢
d'un groupe d'etudes sur les problem des réfugiés. Publié
pour l'O. des Nations Unis. Geneve, 1951.

- 21 — Resolutions of the G.A. of U.N. — ٢٢٣
 22 — ———— „ of the Security Council. — ٢٢٤
 23 — United States Department of State. Papers relating to — ٢٢٥
 the foreign relations of U.S. The Paris Peace Conference,
 1919.
 24 — Universal Jewish Encyclopedia. Vol. 10., Copyright 1948 by — ٢٢٦
 Universal Jewish Encyclopedia Co., Inc., U.S.A.

ثالثاً = مراجع في الشئون الفلسطينية والصهيونية وغيرها :

١ - باللغة العربية :

- ٢٢٧ - ابراهيم العابد - الماباي ، الحزب الحاكم في اسرائيل - مركز
 الابحاث - منظمة التحرير الفلسطينية - دراسات فلسطينية
 رقم (٧) بيروت - نوفمبر ١٩٦٦ .
 ٢٢٨ - ———— - العنف والسلام ، دراسة في الاشتراكية الصهيونية
 نفس الناشر الكتاب رقم (١٠) - بيروت - مارس ١٩٦٧ .
 ٢٢٩ - ———— - سياسة اسرائيل الخارجية ، اهدافها ووسائلها
 وادواتها - نفس الناشر كتاب رقم (٣٣) - بيروت - يونيو
 ١٩٦٨ .
 ٢٣٠ - ———— - الموشاف ، القرى التعاونية في اسرائيل - نفس
 الناشر - كتاب رقم (٢٦) - بيروت - فبراير ١٩٦٨ .
 ٢٣١ - ———— - دليل القضية الفلسطينية - نفس الناشر - كتب
 فلسطينية - رقم (١٧) - بيروت - فبراير ١٩٦٩ .
 ٢٣٢ - د/ابراهيم جمعة - القومية العربية - الطبعة الثالثة - دار الفكر
 العربي - القاهرة - ١٩٦٠/٥٩ .
 ٢٣٣ - ١ . بيليائيف وآخرون - اطلاق الحمامة (٥ يونية) الطبعة
 الثانية - ترجمة ماهر عسل - دار الكاتب العربي - القاهرة
 ابريل ١٩٦٨ .
 ٢٣٤ - د/ابو الفتوح رضوان - القومية العربية - الطبعة الثالثة - الهيئة
 العامة للكتب والاجهزة العلمية - مطابع دار الشعب - القاهرة
 ١٩٦٨ .
 ٢٣٥ - أحمد ابو كف واحمد غنيم - اليهود والحركة الصهيونية في مصر
 (١٨٩٧ - ١٩٤٧) - دار الهلال - القاهرة - يونيو ١٩٦٩ .
 ٢٣٦ - احمد حجاج - سكان اسرائيل ، تحليل وتنبؤات - مركز
 الابحاث - دراسات فلسطينية رقم (٢٧) - بيروت -
 فبراير ١٩٦٨ .
 ٢٣٧ - احمد خاكي - فلسفة القومية - دار المعارف - القاهرة (بدون
 تاريخ) .
 ٢٣٨ - احمد بهاء الدين - اسرائيليات وما بعد العدوان - الطبعة الثالثة
 دار الهلال - القاهرة - ١٩٦٧ .
 ٢٣٩ - ———— - وتحطمت الاسطورة عند الظهور . قصة حرب اكتوبر
 ١٩٧٣ - دار الشروق - القاهرة - ١٩٧٤ .

- ٢٤٠ — أحمد الشقيرى — محاضرات عن قضية فلسطين — معهد البحوث والدراسات العربية — القاهرة ١٩٥٤ .
- ٢٤١ — د/أحمد سويلم العمري — التفرقة العنصرية — المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر — القاهرة — أغسطس ١٩٦٤ .
- ٢٤٢ — ————— — المجتمع العربي وتطورات الاجتماعية والسياسية — مكتبة الانجلو المصرية — القاهرة ١٩٦٤
- ٢٤٣ — أحمد طربين — محاضرات في تاريخ قضية فلسطين — معهد الدراسات العربية العالية القاهرة — ١٩٥٨ .
- ٢٤٤ — د/ادوارد سيدهم — مشكلة اللاجئين العرب — الدار القومية للطباعة والنشر — القاهرة ١٩٦٣ .
- ٢٤٥ — ادولف هتار — كفاحي — منشورات المكتبة الاهلية — بيروت — (بدون تاريخ) .
- ٢٤٦ — ارنولد توينبى — مقال عن اليهود والعرب بمجلة جويش فرونتير ترجمة جامعة الدول العربية — القاهرة — ١٩٥٥ .
- ٢٤٧ — د/أسعد رزوق — اسرائيل الكبرى — مركز الابحاث — كتب فلسطينية رقم ١٣ — يوليو ١٩٦٨ .
- ٢٤٨ — ————— — الدين والدولة — نفس الناشر — دراسات فلسطينية رقم ٣٧ — بيروت — سبتمبر ١٩٦٨ .
- ٢٤٩ — ————— — الصهيونية وحقوق الانسان العربى — الجزء الاول — نفس الناشر — رقم ٤٧ — بيروت — ديسمبر ١٩٦٨ .
- ٢٥٠ — ————— — الصهيونية وحقوق الانسان العربى — الجزء الثانى — نفس الناشر — ٤٨ — ديسمبر ١٩٦٨ .
- ٢٥١ — د/أسعد عبد الرحمن — المنظمة الصهيونية العالمية ، تنظيمها واعمالها (١٨٩٧ — ١٩٤٨) نفس الناشر — يوليو ١٩٦٧ .
- ٢٥٢ — د/اسماعيل راجى الفاروقى — الملل المعاصرة في الدين اليهودى — معهد البحوث والدراسات العربية — القاهرة — ١٩٦٨ .
- ٢٥٣ — د/اسماعيل صبرى عبد الله — في مواجهة اسرائيل — دار المعارف القاهرة — يوليو ١٩٦٩ .
- ٢٥٤ — اكرم دبرى وهيثم الايوبى — نحو استراتيجية عربية جديدة — دار الطليعة للطباعة والنشر — بيروت — مايو ١٩٦٩ .
- ٢٥٥ — اكرم زعيتر — القضية الفلسطينية — دار المعارف — القاهرة — ١٩٥٥ .
- ٢٥٦ — آلان تياور — مدخل الى اسرائيل — تعريب شكرى محمود نديم — وزارة الثقافة والارشاد العراقية — بغداد — ١٩٦٥ .
- ٢٥٧ — السيد الشوربجى — خمسة فصول عن حرب أكتوبر — القاهرة — ١٩٧٤ .
- ٢٥٨ — السيد فريج — وجهها لوجه مع اسرائيل — دار الكاتب العربى للطباعة والنشر — بدون تاريخ .
- ٢٥٩ — السيد عليوه — التفرقة العنصرية في اسرائيل — نشر الاتحاد الدولى لنقابات العمال العرب — بالقاهرة — ادارة الاعلام والنشر — مايو ١٩٦٩ .

- ٢٦٠ - الفريد ليلينثال - اسرائيل ذلك الدولار - ترجمة عمر الديراوى
دار العلم للملايين - بيروت - مارس ١٩٦٥ .
- ٢٦١ - الياس سعد - اسرائيل والبطالة - مركز الابحاث - دراسات
فلسطينية رقم ٣٩ - بيروت - سبتمبر - ١٩٦٨ .
- ٢٦٢ - اميل الفورى - المعتدون في ارض العرب - مطبعة البيان - بيروت
١٩٦١ .
- ٢٦٣ - _____ - فلسطين - بغداد - ١٩٦٢ .
- ٢٦٤ - انجلينا الحاو - عوامل تكوين اسرائيل السياسية والعسكرية
والاقتصادية - مركز الابحاث - دراسات فلسطينية رقم
(١٦) - بيروت - ١٩٦٧ .
- ٢٦٥ - اندابانجى سايت هول - القومية الافريقية - ترجمة عبد الواحد
الامبابى - دار النشر للجامعات المصرية - سلسلة الفكر العالمى
رقم (١١) - القاهرة - يوليو ١٩٦٠ .
- ٢٦٦ - اندريه شوراكى - دولة اسرائيل - ترجمة ونشر الهيئة العامة
للاستعلامات بالقاهرة - مارس ١٩٦٩ .
- ٢٦٧ - انيس صايع - بادانية فلسطين المحتلة (٤٨ - ١٩٦٧) - مركز
الابحاث - كتب فلسطينية رقم (٩) - بيروت - يناير ١٩٦٨
- ٢٦٨ - _____ - فلسطينيات - المجموعة الثانية - نفس الناشر رقم
(١٨) - مارس ١٩٦٩ .
- ٢٦٩ - _____ - فلسطين والقومية العربية - نفس الناشر - ابحاث
فلسطينية رقم (٣) - بيروت - اكتوبر ١٩٦٦ .
- ٢٧٠ - _____ - ميزان القوى العسكرية بين الدول العربية واسرائيل
نفس الناشر - دراسات فلسطينية رقم (١٢) - بيروت - مايو
١٩٦٧ .
- ١٧١ - برهان الدجاني - الكفاح الاقتصادي ضد الصهيونية - مقالات
وبحوث - الكتاب الاول - الجامعة العربية - لجنة التأليف
والترجمة والنشر - القاهرة - ١٩٤٩ .
- ٢٧٢ - بسام ابو غزالة - الجذور الارهابية لحزب حىروت الاسرائيلى -
مركز الابحاث - دراسات فلسطينية رقم (٥) - بيروت -
اكتوبر ١٩٦٦ .
- ٢٧٣ - بشرى زخارى ميخائيل - المسيحية واسرائيل - مكتبة الطلبة
ومطبعتها بشارع خلوصى بشبرا - القاهرة - (بدون تاريخ)
- ٢٧٤ - بشير كعدان - التبرئة قضية سياسية - دار الجمهور للتأليف
والترجمة والنشر - دمشق - ١٩٦٥ .
- ٢٧٥ - بشير كعدان وشفيق شالاتى - هؤلاء الصهيونيون - دار اليقظة
العربية للتأليف والترجمة والنشر - دمشق - ١٩٤٦ .
- ٢٧٦ - بن آريه وآخرون - شتات اسرائيل - ترجمة ونشر الهيئة
العامة للاستعلامات بالقاهرة - يناير ١٩٦٩ .
- ٢٧٧ - بدير ديمرون - ديمرون ضد اسرائيل - ترجمة شفيق محمد
شفيق - مركز دراسات الشرق الاوسط - مكتبة فلسطين
نافذة على فلسطين كتاب رقم (١) - الهيئة العامة للاستعلامات
بالقاهرة - يوليو ١٩٧٠ .

- ٢٧٩ - تشارلز دوجلاس هوم - العرب واسرائيل - ترجمة ونشر الهيئة العامة للاستعلامات - القاهرة - فبراير ١٩٦٩ .
- ٢٨٠ - تهانى سلامة هلوسة - اوراق في القضية الفلسطينية - معهد البحوث والدراسات العربية - القاهرة - ١٩٦٧ .
- ٢٨١ - دافيد بن جوريون - مركز الابحاث - دراسات فلسطينية رقم ٤٤ - بيروت - نوفمبر ١٩٦٨ .
- ٢٨٢ - توفيق الشمالى - انتصار القومية العربية - وكالة الصحافة العربية بأرض شريف بمابدين - القاهرة - (بدون تاريخ) .
- ٢٨٣ - د/ ثروت انيس الاسيوطى - نظام الاسرة بين الانتصار والدين ، الجماعات البدائية - بنو اسرائيل - القاهرة - ١٩٦٧ .
- ٢٨٤ - چاك دومال ومارى لوروا - التحدى الصهيونى (أضواء على اسرائيل) ترجمة نزيه الحكيم - منشورات دار العلم للملايين الآداب - بيروت - (بدون تاريخ) .
- ٢٨٥ - جفرى بطرس غالى - فلسطين - دار الفصول للنشر - القاهرة ١٩٤٧ .
- ٢٨٦ - د/ جمال الدين الرمادى - حصاد الايام السنة او حرب ٥ يونيو - دار الشعب - القاهرة (بدون تاريخ) .
- ٢٨٧ - د/ جمال حمدان - استراتيجيه الاستعمار والتحرير - دار الهلال - القاهرة - ابريل ١٩٦٨ .
- ٢٨٨ - اليهود انثروبولوجيا - دار الكاتب العربى - القاهرة - فبراير ١٩٦٧ .
- ٢٨٩ - شخصية مصر ، دراسة في عبقرية المكان - دار الهلال - القاهرة - يوليو ١٩٦٧ .
- ٢٩٠ - ج . هـ . كول - تاريخ الفكر الاشتراكي - الجزء الخامس ، الشيوعية والديمقراطية الاجتماعية - ترجمة عبد الكريم احمد - مراجعة د/ ابراهيم سعد الدين - المؤسسة المصرية العامة للتأليف والانباء والنشر - الدار المصرية للتأليف والترجمة - القاهرة - ١٩٦٥ .
- ٢٩١ - جورج انطونيوس - نقطة العرب - ترجمة على وحيد الكيالى - دمشق - ١٩٤٦ .
- ٢٩٢ - جورج كينان - تاريخ العلاقات بين امريكا وروسيا - ترجمة ماهر نسيم - دار الكرنك - القاهرة ١٩٦١ .
- ٢٩٣ - جوستاف لوبون - اليهود في تاريخ الحضارات الاولى - ترجمة عادل زعيتر - مكتبة عيسى البابى الحلبي وشركاه - القاهرة ١٩٧٠ .
- ٢٩٤ - حاتم صادق - نظرة على الخطر - دار المعارف - القاهرة - ديسمبر ١٩٦٧ .
- ٢٩٥ - حامد محمود - الدعاية الصهيونية ، وسائلها واساليبها وطرق مكافحتها - مكتبة الانجلو المصرية - القاهرة - ١٩٦٥ .
- ٢٩٦ - حسن البدرى وآخرون - حرب رمضان . الجولة العربية الاسرائيلية الرابعة - اكتوبر ١٩٧٣ - الشركة المتحدة للنشر والتوزيع - القاهرة - ١٩٧٤ .

- ٢٩٧ - د/حسن صبرى الخولى - فلسطين بين مؤامرات الصهيونية والاستعمار - الاتحاد الدولى لتقابات العمال العرب - القاهرة - (بدون تاريخ) .
- ٢٩٨ - د/حسن ظاظا - القدس ، مدينة الله ام مدينة داود - مطبعة جامعة الاسكندرية ١٩٧٠ .
- ٢٩٩ - د/حسن ظاظا وآخران - الصهيونية العالمية واسرائيل - الهيئة العامة للكتب والاجهزة العلمية - القاهرة - ١٩٧١ .
- ٣٠٠ - حسين ذو الفقار صبرى - أضواء على ٥ يونيو - مؤسسة اخبار اليوم - القاهرة - ١٥ مايو ١٩٦٩ .
- ٣٠١ - ——— . يا نفس لا تراعى - دار الكاتب العربى - القاهرة ١٩٦٨ .
- ٣٠٢ - حلمى محمد نجم واحمد محمد صقر - الصهيونية ، ماضيها وحاضرها - الدار القومية للطباعة والنشر - القاهرة - ١٩٦٢ .
- ٣٠٣ - حمدى حافظ ومحمد محمد الخطيب - العدالة الدولية - لجنة كتب سياسية - العدد رقم (١٤) - القاهرة - يونيو ١٩٥٧ .
- ٣٠٤ - خالد قشطينى - الحكم غيايبا ، القضية الفلسطينية في نظر العالم القريبى - مركز الابحاث - دراسات فلسطينية رقم (١١) بيروت - اغسطس ١٩٦٩ .
- ٣٠٥ - خيرى حماد - التطورات الاخيرة في قضية فلسطين - الدار القومية للطباعة والنشر - القاهرة - ابريل ١٩٦٤ .
- ٣٠٦ - ر. ك. كرانجيا - خنجر اسرائيل - ترجمة مروان الجابرى - المكتب التجارى للطباعة والنشر - بيروت - مايو ١٩٥٨ .
- ٣٠٧ - روى فاران - الارهاب الصهيونى - تعريب جمال السيد - لجنة كتب سياسية - الكتاب رقم (٨٦) - القاهرة - ١٩٥٨/١١/٢٩ .
- ٣٠٨ - ساطع الحصرى - دفاع عن العروبة - دار العلم للملايين - بيروت - فبراير - ١٩٥٦ .
- ٣٠٩ - سامى حكيم - أمريكا والصهيونية - مكتبة الانجلو المصرية - القاهرة - ١٩٦٧ .
- ٣١٠ - سامى هداوى ود/يوسف صايغ - ملف القضية الفلسطينية - مركز الابحاث - ابحاث فلسطينية رقم (٧) بيروت - يوليو ١٩٦٨ .
- ٣١١ - سعد التائه - جذور المعركة - دار الكاتب العربى للطباعة والنشر - القاهرة - ١٩٦٧ .
- ٣١٢ - د/سعد بسيسو - اسرائيل جنائية وخيانية - لجنة كتب سياسية - كتاب رقم (٨٢) - القاهرة ١٩٥٨ .
- ٣١٣ - د/سيد نوفل - الصهيونية وفلسطين - جامعة الدول العربية - القاهرة - ١٩٦٨ .
- ٣١٤ - شفيق الرشيدات - فلسطين تاريخا وعبرة ومصيرا - الطبعة الثانية - دار الكاتب العربى - فرع مصر - القاهرة - ديسمبر ١٩٦٨ .

- ٣١٥ - صالح مسعود أبو يصير - جهاد شعب فلسطين خلال نصف قرن - دار الفتح للطباعة والنشر - بيروت - ١٩٦٨ .
- ٣١٦ - صبحي محمد ياسين - نظرية العمل لاسترداد فلسطين - دار المعرفة - القاهرة - مارس ١٩٦٤ .
- ٣١٧ - د/صبري جرجس - التراث اليهودي الصهيوني والفكر الفرويدي - عالم الكتب - القاهرة - ١٩٧٠ .
- ٣١٨ - صبري جريس - العرب في إسرائيل - الجزء الاول - مركز الابحاث - دراسات فلسطينية رقم (١٤) - بيروت - يونيو ١٩٦٧ .
- ٣١٩ - صحفيون يساريون فرنسيون - أسرائيل ستزول عاجلا أو آجلا - مجموعة ابحاث - ترجمة الهيئة العامة للاستعلامات - القاهرة - أبريل ١٩٦٩ .
- ٣٢٠ - د/صلاح الدباغ - الاتحاد السوفيتي وقضية فلسطين - مركز الابحاث - دراسات فلسطينية رقم (٣٠) - بيروت - يونيو ١٩٦٨ .
- ٣٢١ - د/صلاح العقاد - قضية فلسطين - معهد الدراسات العربية العالية - القاهرة - ١٩٦٨ .
- ٣٢٢ - صلاح الدين حسن - فلسطين وحق تقرير المصير - دار مكتبة الفكر - طرابلس ليبيا - ١٩٦٨ .
- ٣٢٣ - صلاح قبضايا - الساعة ١٤٠٥ - الحرب الرابعة على الجبهة المصرية - مؤسسة أخبار اليوم - القاهرة - مايو ١٩٧٤ .
- ٣٢٤ - د/صوفي أبو طالب - دروس في المجتمع العربي - دار النهضة العربية - القاهرة - ١٩٦٦ .
- ٣٢٥ - عارف العارف - النكبة (١٩٤٧ - ١٩٥٢) الجزء الاول - المكتبة المصرية للطباعة والنشر - بيروت - (بدون تاريخ) .
- ٣٢٦ - عباس محمود العقاد - ١١ يوليو وضرب الاسكندرية - دار اخبار اليوم - القاهرة - يوليو ١٩٥٢ .
- ٣٢٧ - ———— - الثقافة العربية اسبق من ثقافة اليونان والعربية - دار القلم - مكتبة النهضة المصرية - المكتبة الثقافية رقم (١) (بدون تاريخ) .
- ٣٢٨ - عبد الله التل - خطر اليهودية العالمية على الاسلام والمسيحية - دار القلم - القاهرة - ١٩٦٤ .
- ٣٢٩ - عبد الله الطريقي - البترول العربي سلاح في المعركة - مركز الابحاث - دراسات فلسطينية رقم (٢٠) - بيروت - سبتمبر ١٩٦٧ .
- ٣٣٠ - عبد الله برى - القومية العربية والقومية اليهودية - منشورات دار مكتبة الحياة - بيروت - (بدون تاريخ) .
- ٣٣١ - عبد الحميد جودة السحار - وعد الله واسرائيل - مكتبة مصر - القاهرة - يونيو ١٩٦٧ .
- ٣٣٢ - عبد الستار الطويلة - أوروبا والعدوان الاسرائيلي - نشر بسيونى - القاهرة - يونيو ١٩٦٨ .

- ٣٣٣ - ——— . ، حرب الساعات الستة - الهيئة المصرية العامة
للكتاب - القاهرة - ١٩٧٤ .
- ٣٣٤ - د/عبد الكريم درويش ود/ليلي تولا - حرب الساعات الست - ١٠٧
مكتبة الانجلو المصرية - القاهرة - ١٩٧٤ .
- ٣٣٥ - عبد المنصف محمود - اليهود والجريفة - المجلس الاعلى
للشئون الاسلامية - القاهرة - ١٩٦٧ .
- ٣٣٦ - عبد المنعم شمس - الانسان العربى - الدار القومية للطباعة
والنشر - القاهرة - أغسطس ١٩٦٠ .
- ٣٣٧ - عبد المنعم الغزالي - اسرائيل قاعدة للاستعمار وليست امة - ١١٠
دار الفكر - القاهرة - ١٩٥٨ .
- ٣٣٨ - عبد الوهاب كيايى - المطامع الصهيونية التوسعية - مركز
الابحاث - دراسات فلسطينية رقم (٣) بيروت - يوليو
١٩٦٦ .
- ٣٣٩ - عدلى حشاد - شعب فلسطين فى طريق العودة - الدار القومية
للطباعة والنشر - القاهرة ١٩٦٤ .
- ٣٤٠ - عز الدين فرج - قضية نهر الاردن - الدار القومية للطباعة
والنشر - القاهرة (بدون تاريخ) .
- ٣٤١ - على امام عطية - الصهيونية العالمية وارض الميعاد - القاهرة -
١٩٦٣ .
- ٣٤٢ - د/على حسن الخربوطلى - العلاقات السياسية والخصارية بين
العرب واليهود فى العصور القديمة والاسلامية - معهد
البحوث والدراسات العربية - القاهرة - ١٩٦٩ .
- ٣٤٣ - على زيكو - ابطال الطيران فى معركة رمضان - الهيئة العامة
للكتاب - القاهرة - ١٩٧٤ .
- ٣٤٤ - على الدين هلال - تكوين اسرائيل - دراسة فى اصول المجتمع
الصهيونى - دار الهلال - القاهرة (بدون تاريخ) .
- ٣٤٥ - د/على عبد الواحد وافي - اليهودية واليهود - مكتبة غريب
بالقاهرة - (بدون تاريخ) .
- ٣٤٦ - د/على صافى حسين - قضية فلسطين فى الماضى والحاضر
والصير - الدار القومية للطباعة والنشر - القاهرة - ١٩٦٦ .
- ٣٤٧ - على محمد على - فلسطين بين عصبة الامم والامم المتحدة -
الدار القومية للطباعة والنشر - القاهرة (بدون تاريخ) .
- ٣٤٨ - على محمد على وابراهيم الحمصانى - فلسطين فى ماضيها
العربى وحاضرها الصهيونى - الدار القومية للطباعة والنشر
القاهرة - ١٩٦٢ .
- ٣٤٩ - عمر ابو النصر وآخرون - جهاد فلسطين العربية - لجنة
المحامين العرب فى يافا - بيروت ١٩٣٦ .
- ٣٥٠ - عمر رشدى - الصهيونية وريبتها اسرائيل - الطبعة الثانية -
مكتبة النهضة المصرية - القاهرة - ١٩٦٥ .
- ٣٥١ - عودة بطرس عودة - القضية الفلسطينية فى الواقع العربى -
المطبعة الفنية الحديثة بالزيتون - القاهرة - ١٩٧٠ .
- ١٢٤

- ٣٥٢ — د/فايز صايغ — الاستعمار الصهيوني في فلسطين — ترجمة
عبد الوهاب كيالى — مركز الابحاث — دراسات فلسطينية
رقم (١) بيروت — نوفمبر ١٩٦٥ .
- ٣٥٣ — ——— . ، محنة العرب في الارض المحتلة — مطبوعات جامعة
الدول العربية (بدون تاريخ) .
- ٣٥٤ — ——— . ، الدبلوماسية الصهيونية — مركز الابحاث —
دراسات فلسطينية رقم (١٣) — مايو ١٩٦٧ .
- ٣٥٥ — فتحى رضوان — الحرب مع اسرائيل ، مقدمات ونتائج — الهيئة
العامة للتأليف والنشر — القاهرة — ١٩٧٠ .
- ٣٥٦ — فتحى فوزى — المزايم الصهيونية — دار المعارف — القاهرة —
١٩٦٥ .
- ٣٥٧ — فخر الدين العبيدى ومحمد حامد الطائى — فلسطين ، وضعها
الجغرافى وتطورها التاريخى — مطبعة المعارف — بغداد —
سبتمبر ١٩٤٨ .
- ٣٥٨ — فرجينيا جيلدر سليف — جذور ازمتنا في الشرق الاوسط —
ترجمة أنور حبيب — جامعة الدول العربية — القاهرة —
١٩٥٦ .
- ٣٥٩ — د/فؤاد حسنين على — اليهودية واليهودية المسيحية — معهد
البحوث والدراسات العربية — القاهرة — ١٩٦٨ .
- ٣٦٠ — فؤاد نصحي — فلسطين في الحركة — مطبعة التحرير بعابدين —
القاهرة — ١٩٥٨ .
- ٣٦١ — كارل بروكلمان — تاريخ الشعوب الاسلامية — تعريب نبيه أمين
فارس ومنير البعلبكي — دار العلم للملايين — الطبعة الخامسة
بيروت — ١٩٦٨ .
- ٣٦٢ — كارل ماركس — المسألة اليهودية — ترجمة محمد عينانى —
الطبعة الثانية — منشورات المعارف — بيروت — ١٩٥٦ .
- ٣٦٣ — د/مراد كامل — الكتب التاريخية في العهد القديم — معهد
البحوث والدراسات العربية — القاهرة — ١٩٦٨ .
- ٣٦٤ — محمد أمين الحسينى — حقائق عن قضية فلسطين — الطبعة
الثالثة — دار الكتاب العربى — القاهرة — ١٩٥٧ .
- ٣٦٥ — د/محمد بحر عبد المجيد — اليهود في الاندلس — دار الكاتب
العربى — القاهرة — ١٩٧٠ .
- ٣٦٦ — محمد توفيق حسن — فلسطين ، كيف أخذت وكيف تحل
مشكلتها — لجنة البيان العربى — القاهرة — مارس ١٩٥٦ .
- ٣٦٧ — د/محمد حسن صالح — أوراق بيل الامريكية والصراع حول
فلسطين — مجلة شؤون فلسطينية العدد رقم (٤) — بيروت —
سبتمبر ١٩٧١ .
- ٣٦٨ — محمد رفعت — تاريخ حوض البحر الابيض المتوسط وتياراته
السياسية — دار المعارف — القاهرة — ١٩٥٩ .
- ٣٦٩ — ——— . ، قضية فلسطين — دار المعارف — القاهرة —
أغسطس ١٩٤٧ .

- ٣٧٠ - محمد صبيح - المعتدون اليهود ، وأن عدتم عدنا - مطبعة دار العالم العربى - القاهرة - ١٩٦٩ .
- ٣٧١ - محمد عزة دروزة - تاريخ بنى اسرائيل من أسفارهم - مكتبة نهضة مصر ومطبتها - القاهرة - ١٩٥٨ .
- ٣٧٢ - . ، الوحدة العربية ، مباحث في معالم الوطن الكبير ومقومات وحدته - منشورات المكتب التجارى - بيروت - ١٩٥٧ .
- ٣٧٣ - . ، حول الحركة العربية الحديثة - الجزء الثالث - المكتبة العصرية - صيدا - لبنان ١٩٥١ .
- ٣٧٤ - د/محمد عبد الرحمن برج - تحالف الصهيونية والاستعمار ، مقدماته ونتائجه - الكتاب الاول - المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر - القاهرة - ١٩٦٤ .
- ٣٧٥ - محمد عطية واكد - اسرائيل في الميزان - لجنة كتب سياسية كتاب رقم (١٠٣) - القاهرة - ١٩٥٩ .
- ٣٧٦ - . ، اسرائيل وكر الاستعمار - نفس الناشر (١٠٧) - ١٩٥٩ .
- ٣٧٧ - د/محمد على الزغبى - دقائق النفسية اليهودية - بيروت - ١٩٦٨ .
- ٣٧٨ - محمد على علوبة - فلسطين وجاراتها - لجنة البيان العربى - القاهرة - ١٩٥٤ .
- ٣٧٩ - محمد فؤاد الهاشمى - اليهود من الكتب المقدسة - المجلس الاعلى للشئون الاسلامية - القاهرة - ١٩٦٧ .
- ٣٨٠ - د/محمد فاروق الهيثمى - فى الاستراتيجية الاسرائيلية - مركز الابحاث - دراسات فلسطينية رقم (٤٢) - بيروت - نوفمبر ١٩٦٨ .
- ٣٨١ - محمد فيصل عبد المنعم - فلسطين قلب العروبة - دار المعارف القاهرة - يوليو ١٩٦٧ .
- ٣٨٢ - . ، أسرار ١٩٤٨ - مكتبة القاهرة الحديثة - القاهرة - ١٩٦٨ .
- ٣٨٣ - . ، فلسطين والغزو الصهيونى - نفس الناشر - ١٩٧٠ .
- ٣٨٤ - و/محمد كامل ليلة - محاضرات فى المجتمع العربى - نهضة مصر - القاهرة - ١٩٦٠ .
- ٣٨٥ - د/محمد كمال الدسوقي وعبد التواب سليمان - اسرائيل ، قيامها ، واقعها ، مصيرها - دار المعارف - القاهرة - يناير ١٩٦٨ .
- ٣٨٦ - . ، الصهيونية والنازية - نفس الناشر - ١٩٦٨ .
- ٣٨٧ - محمد مصباح حمدان - الاستعمار والصهيونية العالمية - دار المكتبة العصرية - لبنان - ١٩٦٧ .
- ٣٨٨ - محمد نمر الخطيب - حقيقة اليهود والمطامع اليهودية - نشر دار مجلة الوعي الاسلامى - جمادى الاولى ١٣٨٩ - الكويت

- ٣٨٩ - مجير الدين الحنبلى (القاضى) - الانس الجليل بتاريخ القدس والخليل - منشورات المطبعة الحيدرية بالتجف الاشرف ح ١ - ١٩٦٨ .
- ٣٩٠ - د/محمد أنيس - الدولة العثمانية والشرق العربى - (١٥١٤ - ١٩١٤) - مكتبة الانجلو المصرية - القاهرة - (بدون تاريخ)
- ٣٩١ - د/محمود أمين - البترول العربى فى المعركة - دار المعارف - القاهرة - ١٩٦٧ .
- ٣٩٢ - محمود شيت خطاب - حقيقة اسرائيل - معهد البحوث والدراسات العربية - القاهرة ١٩٦٧ .
- ٣٩٣ - أهداف اسرائيل التوسعية فى البلاد العربية - مجمع البحوث الاسلامية بالازهر - القاهرة - ١٣٩٠ هـ .
- ٣٩٤ - الوجيز فى العسكرية الاسرائيلية - معهد البحوث والدراسات العربية - القاهرة - ١٩٦٨ .
- ٣٩٥ - محمود فهمى درويش - كارثة فلسطين - شركة القاهرة للطبع والنشر - بغداد - ١٩٤٩ .
- ٣٩٦ - محمود نعناعة - الصهيونية فى الستينات ، الفاتيكان واليهود - دار القومية للطباعة والنشر - القاهرة - ١٩٦٤ .
- ٣٩٧ - مصطفى عبد العزيز - التصويت والقوى السياسية فى الامم المتحدة - مركز الابحاث - دراسات فلسطينية رقم (٢٥) بيروت - يناير ١٩٥٨ .
- ٣٩٨ - مصطفى مراد الدباغ - بلادنا فلسطين - القسم الاول - الجزء الاول - منشورات دار الطليعة بيروت - ١٩٦٥ .
- ٣٩٩ - د/مندرعنتباوى - أضواء على الاعلام الاسرائيلى - مركز الابحاث دراسات فلسطينية رقم (٣١) - بيروت - يونيو ١٩٦٨ .
- ٤٠٠ - ناصر الدين النشاشيبي - الوحدة وقضية فلسطين - الدار القومية للطباعة والنشر - القاهرة - ١٩٦١ .
- ٤٠١ - د/نجيب صدقة - قضية فلسطين - دار الكتاب - بيروت - أغسطس ١٩٤٦ .
- ٤٠٢ - ندوة الصحافة العمالية المنعقدة فى القاهرة من ٥ - ١٥/٨/٦٨ : فلسطين وعدوان ٥ يونيو - الاتحاد الدولى لنقابات العمال العرب - القاهرة (بدون تاريخ) .
- ٤٠٣ - ندوة فلسطين - محاضر بمؤسسة الاهرام - القاهرة - ديسمبر ١٩٦٧ .
- ٤٠٤ - نقولا الدر - هكذا ضاعت وهكذا تعود - بيروت - ١٩٦٤ .
- ٤٠٥ - هارولد لاسكى - نشأة التحررية الاوربية - ترجمة عبد الرحمن صدقى - مكتبة مصر - القاهرة - ١٩٣٦ .
- ٤٠٦ - هتشسون (الكوماندر) - الهدنة الدائمة - ط (٢) - ترجمة محمد محبوب - مطابع البلاغ - القاهرة - يوليو ١٩٦٧ .
- ٤٠٧ - هـ . ج . ويلز - معالم تاريخ الانسانية - المجلد الثانى - تعريب عبد العزيز جاويد - لجنة التأليف والترجمة والنشر - القاهرة - ١٩٤٨ .
- ٤٠٨ - والترلاكور - حدود النزاع العربى الاسرائيلى - ترجمة الهيئة العامة للاستعلامات بالقاهرة - ١٩٦٧ .
- ١٦٢ -
- ١٦٣ -
- ١٦٤ -
- ١٦٥ -
- ١٦٦ -
- ١٦٧ -
- ١٦٨ -
- ١٧٠ -
- ١٧١ -
- ١٧٢ -
- ١٧٣ -
- ١٧٤ -
- ١٧٥ -
- ١٧٦ -
- ١٧٧ -
- ١٧٨ -
- ١٨٠ -
- ١٨١ -

- ٤٠٩ — و. فريدمان — الثورة العالمية ومستقبل الغرب — ترجمة رفائيل جرجس — دار النصر للطباعة والنشر والاعلان — القاهرة — (بدون تاريخ) .
- ٤١٠ — وفيق القصار — الصهيونية العالمية و١٠ أساة فلسطين العربية — مجمع البحوث الإسلامية — المؤتمر الرابع — القاهرة — ١٩٦٨ .
- ٤١١ — ول ديورانت — قصة الحضارة — الجزء الثاني — لجنة التأليف والترجمة والنشر — القاهرة — ١٩٥٠ .
- ٤١٢ — يوسف الامام — فلسطين العربية — محافظة الاسكندرية — الاسكندرية — ١٩٦٥ .
- ٤١٣ — يوسفوس اليهودي — تاريخ يوسفوس اليهودي — المكتبة العمومية — بيروت — (بدون تاريخ) .
- ٤١٤ — يوري ايفانوف — احنروا الصهيونية — مطابع شركة الاعلانات الشرقية — القاهرة ١٩٧٠ .
- ٤١٥ — يوميات هرتزل — ترجمة هدا شعبان صايغ — اعداد انيس صايغ — مركز الابحاث — كتب فلسطينية رقم (١٠) بيروت يناير ١٩٦٨ .

ب — باللغتين الانجليزية والفرنسية :

- ١ — Abcarius, M.F., Palestine through the Fog of propaganda. — ٤١٦. Hutchinson and Co. Publishers Ltd., Great Britain. (n.d.).
- 2 — American and Palestine., The Attitude of Official America — ٤١٧ and of the American People Toward the Rebuilding of Palestine as a free and democratic Jewish Commonwealth, 2nd revised ed. Prepared and edited by Reuben Fink., New York, 1945.
- 3 — Antonius, George., The Arab Awakening., Hamish Hamilton — ٤١٨. London, 1938.
- 4 — Arendt, Hannah., Eichmann in Jerusalem. 4th ed. The — ٤١٩. Viking Press. New York, 1960.
- 5 — Assaf, Michael., Chaim Weizemann., Edited by Mayer W. — ٤٢٠. Weisal. Dial Press., New York, 1944.
- 6 — Astakhov, S., Israeli Expansionism and the Palestinian — ٤٢١ refugees. International Affairs., Moscow. No. 7. 1968.
- 7 — Avnery, Uri., Une Guerre Fratricide entre Semites. Les — ٤٢٢ Temps Modernes. Le Conflit Iraelo-Arab. Paris, June, 1967.
- 8 — Ausubel, Nathan., Pictorial Histry of the Jewish People. 3rd — ٤٢٣ ed. U.S.A., 1954.
- 9 — Azcarate, Pablo., Mission in Palestine, (1948 - 1952). The — ٤٢٤ Middle East Institute. Washington, 1966.

- 10 — Badi, Joseph., *The Government of the State of Israel*, New York, 1963. — ٤٢٥
- 11 — Barakat, Halim., and Dodd, Peter., *Refugees : Uprootendess and exile.*, Institute for Palestine Studies. Beirut, 1948. — ٤٢٦
- 12 — Baikle, James., *Ancient Jerusalem.*, A. and C. Bloke Ltd. — ٤٢٧
London, 1930.
- 13 — Barbour, Nevil., *Nisi Dominus.*, George G. Harrap. and Co. — ٤٢٨
London, 1946.
- 14 — Basencon, Julien., *La Guerre d'Israel.*, Edition de Seuil. — ٤٢٩
Paris, 1967.
- 15 — Begin, Menechem., *The Revolt : Story of the Irgun.* Henry — ٤٣.
Schuman. New York, 1951.
- 16 — Belyaev, I., *Middle East Crisis and Washington's Manoeav-* — ٤٣١
res. International Affairs., Moscow. No. 1970.
- 17 — Ben Dan, *Mirage Contre Mig.*, Robert Laffont. Paris, 1967. — ٤٣٢
- 18 — Ben Gorion Looks Back., In talks with Moshe Pearlman, — ٤٣٣
Simon and Schuster., New York, 1965.
- 19 — Ben Gorion, David., *Rebirth and Destiny of Israel.* Philoso- — ٤٣٤
phical Library. New York, 1954.
- 20 — Ben Halpern., *The Idea of the Jewish State.* Cambridge, — ٤٣٥
Harvard, 1961.
- 21 — Ben Jacob, Jermiah., *The Jewish Struggle.*, George Allen and — ٤٣٦
and Urwin Ltd., London, 1942.
- 22 — Bentwich, Norman., *Israel.*, Ernest Benn. Ltd. London, 1952. — ٤٣٧
- 23 — Berger, Elmer., *Judaism or Jewish Nationalism.* The alter- — ٤٣٨
native to Zionisme. Bookman Association., New York, 1957.
- 24 — Bermant, Chaim., *Israel.*, Thames and Hudson. London. — ٤٣٩
1967.
- 25 — Bernstein, Marver H. *The Politics of Israel.* New Gersey — ٤٤.
Princeton University Press, 1957.
- 26 — Bernheim, R.N., *La Déclaration Balfour.*, Gouliard, Paris, — ٤٤١
Mai, 1969.
- 27 — Bethmann, Erich W., *Decisive Years in Palestine (1918 -* — ٤٤٢
1948)., American Friends of the Middle East. Washington,
1959.
- 28 — Boxer, B., *Israel Shipping and Foreign Trade.*, Chicago, — ٤٤٣
1957.
- 29 — Boulton, W.H., *Palestine.*, Sampson Law, Marsten and Ltd. — ٤٤٤
London, (n.d.)
- 30 — Chouraqui, André., *Theodore Herzl.*, Edition du Seuil. — ٤٤٥
Paris, 1960.

- 31 — Cohen, Abner., Arab Border, Village in Israel, Manchester — ٤٤٦
University Press, Great Britain, 1965.
- 32 — Cohen, Israel., Lord Balfour Speeches on Zionism. Ar- — ٤٤٧
rowsmith, London, 1928.
- 33 — ——— ., Le Movement Sioniste., Les Edition de la Terr — ٤٤٨
Retrouve. Paris, 1945.
- 34 — ——— ., Israel, Britain's nameless Ally., London, 1942. — ٤٤٩
- 35 — Cohen, Norman., The Pursuit of Millenium Revolutionary — ٤٥٠
Missionism in Medival and Reformation Europe and its
Bearing on Modern Totalitarian Movements. 2nd ed. Har-
per Trachbooks. TB. 1037., New York, 1961.
- 36 — Das, Aubrey C., Ayoung State in Asia., Jerusalem., 1958. — ٤٥١
- 37 — Davis, John H., The Evasive Peace., John Muray. Great — ٤٥٢
Britain., 1968.
- 38 — Dayan, Moshe., Diary of the Sinai Campaign, 2nd ed. — ٤٥٣
Weidenfeld and Nicolson., London, 1966.
- 39 — Dayan, Yael., A Soldier Diary in Sinai, 1967., Camelot Press — ٤٥٤
Ltd., London, 1968.
- 40 — Draper, Theodore., Israel and World Politics, roots of the — ٤٥٥
third Arab-Israeli War. Secker and Warburry. London.
(n.d.).
- 41 — Dugdale, Edgar., The Balfour Declaration, Origins and — ٤٥٦
Backgrounds. London, 1940.
- 42 — Dunlop. D.M., The History of the Jewish Khazars. Prin- — ٤٥٧
ceton University Press. New York, 1954.
- 43 — Dunner, Joseph., The Republic of Israel., Whittlecey House. — ٤٥٨
New York, 1950.
- 44 — Eban, Abba., Voice of Isracl., New York, 1957. — ٤٥٩
- 45 — Eden, Anthony., The Memoirs of Anthony Eden, Full Circle. — ٤٦٠
Boston, 1960.
- 46 — Edgar O.Ballance., The Arab Israeli War 1948., F.A. — ٤٦١
Praeger. New York, 1967.
- 47 — Eisenstodt, S.N., Absorption of Immigrants in Israel (with — ٤٦٢
special reference to Oriental Jews.) Jerusalem, 1951.
- 48 — ——— ., The Absorption of Immigrants. Illinois, 1955. — ٤٦٣
- 49 — Elath, Eliahu., Israel and her Neighbours. London, 1956. — ٤٦٤
- 50 — ——— ., Objectives of Israel foreign Policy. London, 1957. — ٤٦٥
- 51 — Elkholy, Hssan Sabri., Palestine Torn between Zionist Plots — ٤٦٦
and Imperialism., International Confederation of Arab
Trade Unions. U.A.R. (n.d.).

- 52 — Frankenstein, Carl., *Between Past and Future Essays and Studies on aspect of Immigrant absorption in Israel*, Jerusalem., 1953. — ٤٦٧
- 53 — Garcia, Gorge., *Granada, The Birth of Israel.*, Alfred Aknap. — ٤٦٨
New York, 1949.
- 54 — Gervasi, Frank., *The Case for Israel.*, The Viking Press — ٤٦٩
New York, 1967.
- 55 — Glubb, John Bagot., *A Soldier with the Arab.*, Hadder and — ٤٧٠
Stoughton. London, 1957.
- 56 — Goitein. S.D., *Jews and Arabs.*, Schocken Books Inc. New — ٤٧١
York. (n.d.).
- 57 — Goldman, Nahum., *Pour une Solution Federale.* Les Temps — ٤٧٢
Moderns. Paris June 1967.
- 58 — Gouschalk, Max., and Durker, Abraham., *Jews in the Past* — ٤٧٣
World. The Dryden Press. New York, 1945.
- 59 — Grosset, René., *Histoire de Croissades et du Royaume Franc* — ٤٧٤
de Jerusalem. Librairie Plan. Paris, 1936.
- 59 — Gurevich, D., *Statistical Abstract of Palestine 1929*, Jerusa- — ٤٧٥
lem, 1930.
- 61 — Guttman, Israel., *L'hecotombe Juive et l'Etat d'Israel.* Les — ٤٧٦
Temps Modernes. Paris, June 1967.
- 62 — Hadawi, Sami., *Bitter Harvest, Palestine between 1914 -* — ٤٧٧
1967. The New World Press. New York, 1967.
- 63 — Haller, William., *The Rise of Puritanism.*, Harper T. New — ٤٧٨
York 1957.
- 64 — Halperin, Samuel., *The Political World of American Zion-* — ٤٧٩
ism. Wayne State University Press. U.S.A. Detroit, 1961.
- 65 — Heller, Jesoph., *The Zionist Idea.*, Schochen Books. New — ٤٨٠
York, 1949.
- 66 — Herzl, Theodor., *The Jewish State, an Attempt at a modern* — ٤٨١
solution of the Jewish Question. Published by American
Zionist Emergency Council. New York, 1946.
- 67 — Heth, Meir., *The Legal Framework of Economic Activities* — ٤٨٢
in Israel. Frederick A. Praeger Publishers. New York, 1967.
- 68 — Heyde, Uriel., *Ottman Documents on Palestine 1552 - 1615* — ٤٨٣
The Clarendon Press Oxford 1960.
- 69 — Hom, Charles Doglas. *The Arab and Israel.*, The Bodley — ٤٨٤
Ltd. London 1968.
- 70 — Hoover, Herbert., *Ordeal of Woodrow Wilson.*, Mc. Gro — ٤٨٥
Hill Book Co. New York, 1958.
- 71 — Hurewitz, J.C., *The Struggle for Palestine.* W.W. Nort- — ٤٨٦
C. Inc. New York 1950.

- 72 — Hussain of Jordan as told to and additional material by V' — ٤٨٧
Vance and Pierre Laver., My War With Israel. William
Narrow and Co. Inc. New York, 1969.
- 73 — Jahil, C., Israel's Immigration Policy. International Lab — ٤٨٨
Review. Geneva, November, December 1952.
- 74 — Jeffries, Joseph., Palestine : The reality., Longmans Green — ٤٨٩
and Co. New York, 1939.
- 75 — Joseph, Dov., The faithful City., Siège of Jerusalem 1948. — ٤٩٠
Simon and Schuster. New York, 1960.
- 76 — Khcury, Jacques., La Palestine devant la Monde. Ed. Ale- — ٤٩١
maaref. Cairo, 1953.
- 77 — Kimshe, Jon and David., Both Sides of the Hill, Britain and — ٤٩٢
the Palestine War. Secher and Warburry London, 1960.
- 78 — Kimshe, Jon., The seven fallen pillars., F.A. Praeger. New — ٤٩٣
York., 1953.
- 79 — Kleinberger, F. Aharone., Society, Schools and Progress in — ٤٩٤
Israel. Published by Robert Maxwell. London. 1969.
- 80 — Kobler, Frank., The Vision was there., A history of the — ٤٩٥
British Movement of the Restoration of the Jews to Palestine.
Published for the World Jewish Congress., British Section.
London, 1950.
- 81 — Koestler, Arther., Promise and Fulfilment. Palestine 1917 - — ٤٩٦
1948. Macmillan. London, 1948.
- 82 — Kofman, Lehezekel., The Religion of Israel from its beginings — ٤٩٧
to the Babylonian Exile. George Allen and Unwin. Ltd.
London, 1961.
- 83 — Lawenthal, Marvin., The Diaries of Herzl. Dial Press New — ٤٩٨
York, 1956.
- 84 — Lawrence, N., Israel Jewish Population and Immigration. — ٤٩٩
Washington, 1952.
- 85 — Lazon, Morris., Oliver Trees in Storm. Kohinor Series. — ٥٠٠
No. 2. American Friends of the Middle East Inc. New
York, 1955.
- 86 — Lee, Ernest, Millenium and Utopia., Harper T. TB. 1134. — ٥٠١
New York, 1964.
- 87 — Lehram, Hal., Israel : the begining and tomorrow. William — ٥٠٢
Sloan Assciates Publishers. New York, 1951.
- 88 — Lenin, V.I., Selected Works., Vol. I. Foreign Languages — ٥٠٣
Publishing House. Moscow, 1960.
- 89 — Lilienthal, Alfred., What Price Israel. Henry Regenry. Chi- — ٥٠٤
cago, 1953.

- 90 — ———, *The Other Side of the Coin. The Devin Adair* — ٥٠٥
Co. Publishers. New York, 1965.
- 91 — Lloyd, George., *Memoirs of Peace Conference.* Yale Uniner- — ٥٠٦
sity Press. Vol. II. New York, 1939.
- 92 — Lods, Adolph., *Israel from its begining to the eighth century.* — ٥٠٧
Renap Paul, Trunch, Trubner and Co. Ltd. London, 1932.
- 93 — ———, *Israel : des Origines au Milieu du VIII Siècle.* — ٥٠٨
Edition Albin Michel. Paris, 1949.
- 94 — Lutsky, V., *Modern History of the Arab Countries.* Progress — ٥٠٩
Publishers., Moscow. U.S.S.R. 1969.
- 95 — Magil, A.B., *Israel in Crisis.*, International Publishers. New — ٥١٠
York, 1950.
- 96 — Malcolm, James., *Origines of the Balfour Declaration.* Zion- — ٥١١
ist Archives. New York. (n.d.).
- 97 — Manuel, F., *The Realities of American Palestine Relations.*, — ٥١٢
Washington, 1949.
- 98 — Mardor, Munya M., *Strictley illigal.*, English translation — ٥١٣
from Hebrew. 1est ed. Robert Hale Ltd. London, 1964.
- 99 — Margolis, Max., and Alexander, Max., *A history of the* — ٥١٤
Jewish People. The Jewish Publication Society of America.
Philadelphia, 1953.
- 100 — Marlowe, Johne., *The Seat of Pilate.*, 1est ed. Cresset Press. — ٥١٥
London. 1959.
- 101 — ———, *Arab Nationalism and British Nationalism, a Study* — ٥١٦
in Power Politics. The Cresset Press. London, 1961.
- 102 — Mehdi. M.T., *Peace in the Middle East.*, New World Press. — ٥١٧
New York. 1967.
- 103 — Menahim, Moshe., *The Decadence of Judaism in our times.* — ٥١٨
Exposition Press. New York, 1965.
- 104 — Miller, David Hunter., *My Diary at the Conference of Paris.* — ٥١٩
Vol. V. New York, 1924.
- 105 — Misrahi, Robert., *La Coexistence ou La Guèrre.* Les Temps — ٥٢٠
Modernes. Paris. June, 1967.
- 106 — Morrison, Charles Clayton., *The outlawry of War.* Villet — ٥٢١
Clark and Golby. Chicago, 1927.
- 107 — Moson, Herbert., *Reflexions on Middle East Crisis,* Mouton. — ٥٢٢
Paris, The Hague, 1970.
- 108 — Natet, Jacque., *Les Juifs et les Nations.* Les edition de — ٥٢٣
Minuit. Paris, 1956.
- 109 — Nikitina, Galina., *The State of Israel.*, Progress Publishers. — ٥٢٤
First Printing. Moscow, 1973.

- 110 — Orni, Efraim and Efrat, Elisha., *Geography of Israel*. Israel — ٥٢٥
Program for Scientific Translations. Jerusalem, 1964.
- 111 — *Palestine, a Study of Jewish, Arab and British Policies.*, Esco — ٥٢٦
Foundation for Palestine, Inc. Yale university, 1949.
- 112 — Parker, James., *A history of Palestine from 135 A.D. to mo-* — ٥٢٧
dern times. Victor Gallency Ltd. London, 1949.
- 113 — *The Partition of Palestine, 29, November 1947, an analysis.* — ٥٢٨
The institute for Palestine studies. Beirut, 1967.
- 114 — Patai, Raphael., *The Complete Diaries of Theodore Herzl.* — ٥٢٩
Herzl Press. New York, 1960.
- 115 — Pearlman, Moshe., *The Army of Israel.* Philosophical Lib- — ٥٣٠
rary. New York, 1950.
- 116 — Peres, Shimon., *Jour proche et Jour lointain.*, *Les Temps* — ٥٣١
Modernes Junes, 1967.
- 117 — Rabinowicz, Oscar., *A jewish Cyprus Project.* Herzl Press. — ٥٣٢
New York, 1962.
- 118 — Rennap, J., *Anti Semitism and the Jewish Question* 3rd ed. — ٥٣٣
Lawrence and Wishort Ltd. London, 1943.
- 119 — Rejwan, Nisim., *La grande epoque de la coexistence Judéo-* — ٥٣٤
Arabe. *Les Temps Modernes.* Paris. June, 1967.
- 120 — Revusky, Abraham., *Jews in Palestine.* The Vanguard Press. — ٥٣٥
New York, 1945.
- 121 — Rihani, Ameen., *The fate of Palestine.*, The Rihani Printing — ٥٣٦
and Publishing House. Beirut, Lebanon, 1967.
- 122 — Robinson, Jacob., *Palestine and the U.N. Prelude to solution.* — ٥٣٧
Washington, 1947.
- 123 — Rodinson, Maxim., *Israel et le Refus Arab.* Edition du sèuil. — ٥٣٨
Paris, 1968.
- 124 — ——— ., *Israel, fait colonial.*, *Les Temps Modernes.* Paris. — ٥٣٩
June, 1967.
- 125 — Roth, Cecil., *A short History of the Jewish People.* East — ٥٤٠
and West Library. London, 1948.
- 126 — Rouleau, E., *Israel et les Arabes : Le 3ème Combat.* Edition — ٥٤١
du sèuil., Paris, 1967.
- 127 — Sacher, Howard Morely., *The Course of Modern Jewish* — ٥٤٢
History. New York, 1958.
- 128 — Samuel, Mauris., *The Great Hatred.*, Alfred A knap. New — ٥٤٣
Yourk, 1941.
- 129 — Sartre, Jean-Paul., *Pour la verité.* *Les Temps Modernes* — ٥٤٤
Paris. June, 1967.

- 130 — ——— ., *Reflexion sur la Question Juive*. Golliard. France, — ٥٤٥
1954.
- 131 — Sayegh, Fayez., *The U.N. and the Palestinian Question*, — ٥٤٦
April 1947 - April 1956, Research Center. Palestine Libera-
tion Organization. Beirut. Lebanon. September 1966.
- 132 — ——— ., *Do Jews have a «Divine Right» to Palestine*. R.C., — ٥٤٧
P.L.O. Beirut. September, 1967.
- 133 — Schechtman, Jeseph B., *Jordan, a State that never was*. — ٥٤٨
Cultural Publishing Co. Inc. New York, 1968.
- 134 — Shulman, Charles., *What it means to be a Jew ?*, 3rd ed. — ٥٤٩
Crown Publishers., Inc. New York, 1961.
- 135 — Sicron, Moshe., *Immigration to Israel, 1948 - 1953*. Jerusalem — ٥٥٠
1957.
- 136 — Sofran, Navada., *The U.S. and Israel*. Harvard University — ٥٥١
Press. Cambridge. U.S.A. Massachusetts, 1963.
- 137 — *Statistical Hand Book of Jewish Palestine, 1947*. Jerusalem, — ٥٥٢
1947.
- 138 — Stein, Leonard., *Balfour Declaration*., Simon and Schuster. — ٥٥٣
New York, 1961.
- 9 — Steinberg, Milton., *A partisan Guide to the Jewish Prob-* — ٥٥٤
lem. B'Nai B'Rith Hillel Foundation in American Univer-
sity. The Boffs Merrill Co. U.S. 1945.
- 0 — Strachey, Edward., *Jewish History and Politics in the Times* — ٥٥٥
of Sargon and Sennacherib, 2nd ed. W. Isbister and Co.
London, 1874.
- 1 — Sykes, Christopher., *Cross Roads to Israel*., Collins. London, — ٥٥٦
1965.
- 142 — ——— ., *Tow Studies in Vertue*. London, 1953. — ٥٥٧
- 143 — Taari, Meir., *Vers le coexistence pacifique et progressite de* — ٥٥٨
l'Etat d'Israel et des Pays Arabs. Les Temps Modernes
Paris. June, 1967.
- 144 — Tari, Ephraim., *Signification d'Israel*., Les Temps Moderns. — ٥٥٩
Paris. June, 1967.
- 145 — Teller, Judd L., *Scopegoat of Revolution*. Charles Scrib- — ٥٦٠
ner's Sons. New York, 1954.
- 146 — Weatherhead, Leslie., *It Happened in Palestine*. Hadder and — ٥٦١
Stoughton Ltd. London., Mai, 1954.
- 147 — Weisal, Meyer W., Chaim Wiezman., *Dial Press*. New York. — ٥٦٢
1944.

- 148 — Weizman, Chaim., Trial and Error., 2nd ed. Hamish — ٥٦٣
Hamilton. London. April, 1949.
- 149 — Weingord, Alex., Change and Continuity in a Moroccan Im- — ٥٦٤
migrant Village in Israel., The Middle East Journal.
Washington. Summer 1960.
- 150 — Welles, Sumner., We need not fail., Houghton Miffrine. — ٥٦٥
Boston, 1948.
- 151 — Werblowsky, Zwi., Israel et l'Eretz Israel., Les Temps — ٥٦٦
Modernes. Paris. June 1967.
- 152 — Williams, L.F. Rushbrook., The State of Israel. Faber and — ٥٦٧
Fabe Ltd. Great Britain. 1956 - 1957.
- 153 — Wilson Evan., The Internationalisation of Jerusalem., The — ٥٦٨
Middle East Journal. Vol. 23, No. 1. Washington, Winter,
1969.
- 154 — Wise, Stephan and Haas, Jacob., The Great Betrayal. Bren- — ٥٦٩
tanos. New York, 1930.
- 155 -- Wolf, Lucien., Notes on the Diplomatique History of the — ٥٧.
Jewish Question., Jewish Historical Society of England.
London, 1919.
- 156 — Worsfold, W. Basile., Palestine of the Mandate., F. Fisher — ٥٧١
Unwin Ltd. London 1925.
- 157 — Zadorozbny, Georgi., Peaceful Coexistence. Progress Pub- — ٥٧٢
lishers. 1st ed. Moscow, 1968.
- 158 — Zoar, Issac., Rescue and Libration: American's part in the — ٥٧٣
Birth of Israel. Black Publishing Co. New York, 1954.

رابعاً — الصحف والمجلات والكتب الدورية

١ — باللغة العربية :

- ١ — ٥٧٤ — الازمنة المعاصرة — عدد خاص عن النزاع العربى
الاسرائيلى يونيو ١٩٦٧ — (عشرة أجزاء) — ترجمة
هيئة الاستعلامات بالقاهرة — ١٩٦٩ .
- ٢ — ٥٧٥ — جريدة الاخبار — القاهرة .
- ٣ — ٥٧٦ — جريدة الاهرام — القاهرة .
- ٤ — ٥٧٧ — مجلة المصور — القاهرة .
- ٥ — ٥٧٨ — مجلة الطليعة — القاهرة .
- ٦ — ٥٧٩ — مجلة أبحاث فلسطينية — بيروت .
- ٧ — ٥٨٠ — مجلة السياسة الدولية — القاهرة .
- ٨ — ٥٨١ — مجلة مصر المعاصرة — القاهرة .
- ٩ — ٥٨٢ — المجلة المصرية للمؤام السياسية — القاهرة .

- ٥٨٣ — المجلة المصرية للقانون الدولي — القاهرة .
 ٥٨٤ — مجلة العلوم القانونية والاقتصادية — جامعة عين شمس
 بالقاهرة .
 ٥٨٥ — مجلة الهلال — القاهرة .
 ٥٨٦ — مجلة الوعي الاسلامي — الكويت .
 ٥٨٧ — العالم العربي — مقالات وبحوث — جامعة الدول العربية
 القاهرة .
 ١٠
 ١١
 ١٢
 ١٣
 ١٤

ب — باللغتين الانجليزية والفرنسية :

- 1 — Académie de D.I.P. Paris. — ٥٨٨
 2 — American Journal of I.L. New York. — ٥٨٩
 3 — American Zionist. New York. — ٥٩٠
 4 — Annuaire Francais de D.I.P. Paris. — ٥٩١
 5 — The British Year Book of I.L. London. — ٥٩٢
 6 — Chicago Daily Tribune, Chicago. — ٥٩٣
 7 — Le Figaro, Paris. — ٥٩٤
 8 — L'Humanité, Paris. — ٥٩٥
 9 — The Israel Economist, Israel. — ٥٩٦
 10 — Israel Year Book, Jerusalem. — ٥٩٧
 11 — The Jerusalem Post, Jerusalem. — ٥٩٨
 12 — The Middle East Journal, Washington. — ٥٩٩
 13 — The Middle East Affairs, Moscow. — ٦٠٠
 14 — Le Monde Diplomatique, Paris. — ٦٠١
 15 — Newsweek, U.S.A. — ٦٠٢
 16 — The New York Times Magazine, U.S.A. — ٦٠٣
 17 — The New York Times, U.S.A. — ٦٠٤
 18 — Revue General de D.I.P. Paris. — ٦٠٥
 19 — The Year Book of World Polity, New York. — ٦٠٦
 20 — Yedioth Aharanot, Israel. — ٦٠٧
 21 — The Year Book of World Affairs, London. — ٦٠٨
 22 — The Year Book of United Nations. — ٦٠٩

خامسا — الكتب المقدسة :

- ٦١ — القرآن الكريم .
 ٦١١ — الانجيل .
 ٦١٢ — التوراة .

clusion. In the second, we ask if the arab states were obliged to agree with Israel. We mention the time of the agreement, the way of its execution, and the effect of this agreement in respect of the problem of the recognition of Israel.

We end to the following results :

1 — Arab states are not obliged to agree with Israel against its own free will.

2 — Israeli forces must retreat before the agreement.

3 — The agreement does not mean that arab states recognize israel, exeptionally if the arab states recognized israel openly, by its free wil..

We end our study by an important result assuring the invalidity of israeli titles of sovereignty, a result which means the validity of palistinian rights of sovereignty.

Heliopolis — Cairo
September, 1974.

Mohamed Ismail Aly.

and disengagement between israeli forces, the egyptian and Syrian forces.

- c) the european, african, arab, japanese' declarations demanding the retreat of israeli forces from all arab occupied territories, and recognizing the legal rights of palestine people.

THE SECOND SECTION

The lawful problems evoked by the israeli arab conflict

We present some of lawful problems, which — in our opinion — are the main causes of the conflict. We present the subject in four chapters as follows :

The first chapter, explain the effect of international organizations' resolutions in respect of israeli titles of sovereignty. We study the subject in three points. In the first point we prove that S.C., res. no. 242 did not changed the partition res. of the G.A. no (181/2). In the second, we present the effect of Sec. C. res. no. 242, in respect of territories occupied by israeli forces since the establishment of Israel. In the third point, we explain the effect of the Sec. C. no. 242, in respect of the israeli titles of sovereignty.

The second chapter is devoted to exhibit the extent of arab states' obligation, to recognize israel, as an independent state. We study in this subject, the recognition in the international law, and study the two classical theories of creative and declarative recognition, presenting our opinion, in the first point. In the second point we study the exchanged recognition, comparing it with the S.C. res. no. 242. In the third point, we study the conditions of U.N. membership, ending to a result that Israel must be dismissed from the international Organization.

In the third chapter we study the concept of the secure boundaries, where we present, in a point, the concept of boundaries in international law, and in another point, we study the concept through the U.N. resolutions.

In the fourth chapter, we ask if the arab states were to agree with Israel. In one point we study the principles of treaties' con-

«secure and recognised boundaries» free from threats or acts of force.

The secure and recognised boundaries mean that there must be new boundaries to be delimited by an agreement between the parties concerned.

In other point, we present the opposit opinion of arab states. Retreat from territories occupied, means, in the arab point of view, that israeli troops, have to retreat from all territories occupied for the following causes :

1 — The other copies of the resolution, written by french, spanish, and russian languages contain the word «the» before «territories occupied» in addition that the absence of this word from the english copy don't mean the limitation of territories from which Israel must retreat.

2 — The forbidden of the «acquisition of territories by force» means the invalidity of occupation as it is the appearance of using force.

3 — Our opinion is that «the secure and recognized boundaries» are the same boundaries recommended by the partition, as it is yet the only recognized boundaries.

The second section, presents the arab libration war on October 6, 1973 (Ramdan 10, 1393), in two points. In the first, we assure that libration movements are valid in international law, (juris-prudence, jurists, and international organizations, resolutions). In the second, we present, the international efforts aiming to dissolve the israeli-arab conflict by peaceful means, in two directions. The first direction represented in the Security Council resolutions nos. 338, 339 and 340 which aim to solve the conflict, by the immediate execution of the S.C. res. no. 242.

The second direction represented in diplomatic steps including :

- a) the arab peace project, presented from president Anwar Elsadat on October 16, 1973.
- b) the american efforts, including, Dr. Kissinger's efforts, ending by the conclusion of the agreements of cease fire,

november 22, 1967. We exhibit the changes from the military to the peaceful state between Israel and Arabs since the establishment of the jewish state, 1948.

We present this subject in two sections, where the first is devoted to study the use of force to solve the israeli arab conflict, while the second is devoted to present some of the lawful problems evoked by the conflict, as follows :

THE FIRST SECTION

The use of force to solve the israeli-arab conflict

As a result to every part's confidence of being right in his claim for the sovereignty titles in palestine, every part tried to assure his right by using force. Israel invaded the arab territories through three total wars in 1948, 1956, 1967, and became able to display its authority over the arab occupied territories because of the remarkable aids, presented to israel from the United States of America and its allies. The Arabs, was not able to attack israel except in October 6, 1973, because of the arab unity and the force of the arab petrol, in order to force the israeli military troops to retreat from the arab occupied territories and to assure the rights of palestinian people as the following short details :

The first section discusses the israeli-arab war of June 5, 1967, against Egypt, Syria, Jordan. We don't present the military acts of this war but we discuss a very important result of it. This result is the problem of retreating the israeli military troops from the arab territories as this result, is, in the same time, the cause of the arab-liberation war on October 6, 1973. In a point, we present the israeli point of view in respect of retreat. Israel announces that the Council Resolution no 242, does not force it to retreat from territories occupied. The resolution, only assures that «acquisition of territory by force» is invalid, and not the «occupation» of it. The israeli point of view assures also, that the absence of the article «the» before the word of «territories» means that the retreat is to be from some of the occupied territories. In other word, the israelites assure that the resolution demands from israel to retreat from «territories occupied» not from the «territories occupied». They also added that the resolution demands from the parties concerned to respect the right of every state in the area to live in peace within

b) in terminating the mandate :

- retreat's means from palestine.
- violation of the principles of mandate's termination.

We deduce from this section that the mandate title is invalid as a title of israeli sovereignty.

THE THIRD SECTION

The Partition Resolution

The partition resolution is the third declarative title of sovereignty in israeli concept. We study this title in two chapters.

The first chapter presents the partition resolution as a title of sovereignty in israeli concept.

The second chapter illustrates the elements of the invalidity of the partition resolution, as a title of sovereignty. In a first point, we discuss the aspects of invalidity in respect of form. In fact, the resolution was out of the general assembly's competence as it has not the capacity to establish a State. In addition to that, the partition is merely a recommendation lack of obligatory force. The partition is contrary to the international obligations of Britain as a mandatory state and the pact of United Nations as Britain did not put Palestine under trusteeship system, and did not announce the independence of Palestine. In a second point, we study the aspects of partition's nullity in respect of subject. We exhibit the conditions of partition's resolution validity and assure that the partition is contrary to justice. In a third point we prove that partition is not to be a title of sovereignty because the United Nations and Israel, abolished it since the resolution of the G.A. of April 16, 1948 and the «conciliation committee» where, Israel announced that the partition resolution is not applicable.

THE THIRD PART

The actual situation of the israeli arab conflict

This part is devoted to illustrate the actual situation of the israeli-arab conflict in the light of the international organizations' resolutions, especially the Security Council's resolution no. 242 of

reement». In other point we prove the impossibility of executing the B.D. because of the contradiction between some phrases included in the D. like that of («to facilitate the establishment», «national home», «jewish people», and, «in palestine»).

THE SECOND SECTION

The Mandate.

We discuss the mandate as an israeli title of sovereignty in three chapters in order to prove the invalidity of that title as follows :

The first chapter presents the mandate as a title of sovereignty in the israeli concept. In a first point we show the importance of the mandate, while, in a second point, we present the Zionist explanation to the mandate.

The second chapter exhibits the nature of the mandate and its aim, through two points.

The third chapter is devoted to study the aspects of mandate's nullity. In a first point, we show the effect of mandate in respect of palestine independence, while in a second point, we prove the invalidity of the mandate in respect of form. As for the third point, we prove the nullity of the mandate in respect of subject presenting the following questions :

1 — The contradiction between the mandate and the international obligations because the mandate :

- a) violates the allied powers obligations.
- b) violates the pact of the Nation's League.
- c) violates the peace principle (self-determination).

2 — The contravention of mandatory state to its obligations :

- a) in executing the mandate :
 - the delay in establishing a national government.
 - the acting as if it has a free hand in the mandated territory.
 - facilitating the way for the foreigners to invade palestine.

country in which they live, and have the same history of every people through which they are. We ended this section assuring the invalidity of this title.

THE SECOND PART

The Declarative Titles of Israeli Sovereignty, and the extent of its validity.

This part consists of three main sections presenting, Balfour Declaration, Mandate, and Partition of Palestine as the following short details.

THE FIRST SECTION

Balfour Declaration

Zionist movement assures that B.D. gives Jews the right to establish a «State» in Palestine as the B.D. gives Jews the right to establish a «National Home». Zionists claim that «a State» and «a National home» are the same thing.

Our study presents the subject in three chapters as follows :

The first chapter discusses the declaration as an Israeli title of sovereignty. Through this chapter, we discuss in a point, how the declaration had been declared. We present the projects of the declaration like that of (Sacher, Sokolow, Balfour Milner, Milner/Army, and the final formula). We also, in other point, present the Israeli explanation of the declaration especially in respect of some vague phrases, like that of (national home and in Palestine). In a third point we discuss the declaration's nature in the Israeli concept.

The second Chapter discusses the nullity of the declaration from the point of form. We discuss the declaration's parties in a point presenting the principles of international law, and comparing it with the declaration's parties. In other point we present the effects of treaties, comparing these effects with that of the B.D.

The third chapter is devoted to present the nullity of the declaration in respect of subject. In a point, we discuss Britain's violation of the international obligations towards the Arabs through the so-called «Hussein/Macmahon correspondence», and «Sykes-Picot agreement».

THE SECOND SECTION

Religious Title

This title is examined through three chapters.

In the first chapter, we find that the «Divine Promise» is directed to jews, christians, and moslems, as they are the descendants of «Abraham». The divine promise is not directed to jews only. in addition to the impossibility of proving the jewish exclusiveness.

The second chapter illustrates the real situation of this title in fact, while the third presents the historic title in international law where we realize that religion is not a source of international law, and so, this title is not a legal base of sovereignty.

THE THIRD SECTION

Human Title

In the course of three chapters, the study assures that the jewish claim of being oppressed is not the act of arab whose territories were always the only shelter to jews escaping from Europe.

The first chapter explain the israeli concept of human title, the second illustrates the historic status of the jews' oppression problem, and the third chapter presents the international protection of human rights, especially, the international protection for jews. The invalidity of this title, is the result of this study.

THE FOURTH SECTION

The National Title.

Zionists' claim is that jews are a nation, having the right to consist a State.: We assure that this claim is wrong as a «Nation» is not in conform with a «State». We prove, through three chapters that jews are not a «Nation» for their lack of common history, language, and territory. We also prove that a «State» is a political and lawful concept, consists of people, territory and legal régime, while a «Nation» is a social concept consists of a reasonable number of individuals of common history, languag, and territory. Jews were scattered all around the world, speaking the language of every

from the independence declaration that the israeli titles of sovereignty divides into constitutive and declarative titles.

The constitutive titles, in respect of our opinion, are (historic title, religious title, human title, and national title). The declarative titles are (Balfour declaration, mandate, and partition).

THE FIRST PART

The Constitutive Titles of Israeli Sovereignty and The Extent of its Validity.

The study discusses this subject in four sections as follows :

FIRST SECTION

Historic Title

Zionists announce that they have a historical right in Palestine as palestine was a jewish state since 2000 years ago, while arab were merely occupants.

We prove, through 3 chapters, the invalidity of this title. In the first chapter, we present the content of historic title in two points.

The first point is devoted to present the historic title in international law, while the second, is specialised for historical incidents.

The second chapter presents the conditions of historic title, examining, the effective practice of the state authority, the notority, the acquiescence, the time and the continuity notions which are the main subjects of these conditions.

The third chapter shows the nullity of the israeli historic title. We derive this result by examining the so called «critical date» and the theory of the «continuity of the state».

sovereignty from the israeli point of view, while the third is devoted to the independence of the jewish state as follows :

CHAPTER ONE

Zionism Concept.

Zionism, as a political concept, differs from other conventional words. It is not in conformity with the historical sense of the words : israelites, hebrews, and jews. Zionism represents some of jews convinced of the restoration of «Eretz Israel». Jews are the individuals faithful to «Judaism religion». Jews represents some of the israelite people who are the descendants of (Israel - Jacob). Israelite people represent a part of the hebrews who represent many of jews, christians and moslems.

CHAPTER TWO

Denying of the arab titles of sovereignty

The zionist movement denied the arab titles of sovereignty based on :

- 1 — Self determination for palestinian people.
- 2 — British obligations towards the arab.

As for the first point, zionism declares that self determination is a political principle which does not apply to the arab, who have many states to express their opinion, while jews has not any state to express their opinion and protect them from any oppression.

In respect to the second point, zionists announce that british obligations are not international obligations.

CHAPTER THREE

The independence of the jewish state.

This chapter consists of two points : the first, discusses the independence declaration of «Israel».

The declaration is the first document of the jewish state, so, the second point is a derivation from the declaration. We derive

A SHORT BRIEF OF THE STUDY

The classic theory in International law emphasizes that the (State) is an (act de fait). Consequently, the legality of a state can not be a subject of a study. According to this theory, the state consists of three elements : a people, a territory, and legal régime. This study, aims to prove that this theory is wrong, because it applies only to intern law. The state, in international law consists of those previous elements in addition to a fourth element called «recognition». As the recognition is an international act, all conditions of «treaties» must be existed, especially these concerning of «validity of the object». Consequently, we can discuss the validity of a state by discussing the validity of recognition for tow reasons :

1 — The recognition is an element of the state in international law.

2 — The recognition is an international act.

In addition to these tow reasons, the legal régime of a state can be discussed, as it subjects to law. We can examine the extent of the lawfulness of this régime. If it does not conform with human rights, it must be null in the course of the international law.

In our study, we try to apply these concepts to Israel status by discussing the israeli titles of sovereignty and the extent of its validity.

The study is divided into three parts preceded by a preliminary section and ended with a final section. The first part presents the so called «israeli constitutive titles of sovereignty, and the extent of its validity», the second discusses the so called «israeli declarative titles of sovereignty and the extent of its validity», and the third part presents «the actual position of the israeli arab conflict» as the following short details :

PRELIMINARY SECTION

The israeli concept of sovereignty.

This section consists of three chapters. The first discusses «Zionism», the second is specialised for denying the arab titles of

